المُستقبلُ العَربيّ

ISSN 1024 - 9834

مجلة فكرية شهرية محكّمة تعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي

يصدرها

مركز دراسات الوحدة العربية

منظمة دولية غير حكومية مقرها في لبنان

(مرسوم رقم 4174 لعام 2000)

مركز بحثي علمي يُعنى بشؤون الوطن العربي ووحدته، وما يتعلق به ويؤثر فيه إقليميًّا ودوليًا، على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية والبيئية. وهو مؤسسة غير حكومية مستقلة لا تبغى الربح، يهتم بنشر الأبحاث المحكّمة.

شروط النشر لمجلة المستقبل العربي متوفرة على الرابط: <http://bit.ly/33pk6vH>

تفهرس بيانات المجلة وملخصاتها في قواعد البيانات التالية:

1 ـ قاعدة البيانات العربية المتكاملة «معرفة» <http://www.e-marefa.net/ar>

2 ـ قاعدة المعلومات التربوية «شمعة» <http://www.search.shamaa.org>

3 ـ دار منظمة <http://www.mandumah.com>

4 ـ EBSCO Publishing <http://www.ebsco.com>

كما أن المقالات التربوية بنصوصها الكاملة متوفرة

في قاعدة المعلومات التربوية «شمعة» <http://www.search.shamaa.org>

للحصول على إصدارات المركز

1 ـ الاشتراك في مجلة «المستقبل العربي»:

■ **الاشتراك السنوي (بما فيه أجور البريد):**

للأفراد	**للمؤسسات**
120$ للنسخة الورقية.	150$ للنسخة الورقية.
10$ للنسخة الإلكترونية.	40$ للنسخة الإلكترونية.
130$ للنسختين الورقية والإلكترونية.	180$ للنسختين الورقية والإلكترونية.

2 ـ الاشتراك السنوي الشامل في إصدارات المركز من الكتب والمجلات:

■ تبلغ قيمة الاشتراك السنوي الشامل **1000 دولار أمريكي** (يتم الحصول بموجبه على إصدارات المركز كافة خلال السنة، بما فيها الكتب والمجلات مع أجور البريد).

3 ـ **الاشتراك لمدة 3 سنوات أو أكثر** يستفيد من حسم بنسبة 20% على أسعار الاشتراكات السنوية المدرجة أعلاه.

4 ـ **شراء مجموعة كاملة من كتب المركز الصادرة حتى الآن**، التي تزيد على 1000 كتاب، مقابل مبلغ مقطوع مقداره **ستة آلاف دولار أمريكي** تشمل أجور الشحن.

كلمة فريق التحرير

يتقدم فريق تحرير مجلة **المستقبل العربي** بكل الشكر والتقدير من جميع الكتاب والباحثين الذين ساهموا في المجلة على مدى السنين الماضية،
والذين راكمت مساهماتهم عبر المجلة رصيداً معرفياً ورؤى نظرية وفكرية ساهمت من دون شك في تطوير الوعي وفي تشخيص مشاكل الأمة وتقديم بعض الحلول على مختلف الصعد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية والثقافية.

كما ستظل مجلة **المستقبل العربي**، بعد مرور أكثر من أربعة عقود على انطلاقها وصدور العدد الخمسمئة منها، منبراً للكتّاب والباحثين العرب، من الأجيال المتعاقبة، لنشر أبحاثهم ومقالاتهم ورؤاهم، وستبقى مدرسة في تعميق المنهج العلمي والكتابة الموضوعية والمقاربات النقدية لمختلف قضايا المجتمع العربي وما يدور من حوله ويؤثر فيه إقليمياً وعالمياً.

ومن دواعي فخرنا، أن مجلة **المستقبل العربي** تُعد اليوم من أهم المجلات العربية المحكمة والرصينة أكاديمياً ومعرفياً، كما أنها مصنفة ضمن الفئة الأولى بحسب مُعامل التأثير والاستشهادات المرجعية العربي «مُعامل أرسيف».

وتعدكم المجلة أن تستمر في رسالتها منبراً فكرياً متميزاً ومستقلاً، يساهم في نشر وتعميق المنطلقات الرئيسية للمشروع النهضوي العربي وهي:
الوحدة العربية، الديمقراطية، التنمية المستقلة، العدالة الاجتماعية، الاستقلال الوطني والقومي، التجدد الحضاري

أسئلة المستقبل العربي

بمناسبة إصدار مجلة **المستقبل العربي** عددها الخمسمئة، عابرةً بذلك مسيرةً فكرية تجاوزت العقود الأربعة من الصدور الدوري الشهري بلا انقطاع، على الرغم مما واجهته وتواجهه من تحديات وصعاب على مدى العقود الأربعة الماضية، تصدر المجلة هذا العدد الخاص الذي ساهم فيه نخبة من الباحثين العرب في مختلف الاختصاصات والحقول المعرفية والمدارس الفكرية، الذين قدموا مقالات تعالج الكثير من الهواجس والقضايا والمشكلات التي تواجه حاضر الوطن العربي ومستقبله وتحاول الإجابة عن الأسئلة الكبرى التي تفرض نفسها في هذه المرحلة التاريخية المصيرية في الواقع العربي.

كما تجري هذه المساهمات وقفة نقدية لتجربة المجلة وأهم القضايا الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي طغَت على المشهد العربي في العقود الأربعة الماضية، وأبرز التحولات التي عصفت بالوطن العربي والعالم خلال هذه الحقبة، وتأثير تلك التحولات في تحديد أولويات قضايا المشهد العربي وفي اختيار المقاربات الفكرية والبحثية والعلمية الأقدر على فهم المتغيرات والتحديات الحالية والمستقبلية على الساحة العربية، وبالتالي في إعادة تحديد الأسئلة الكبرى التي بات يُفتَرض أن تُطرح عربياً وعالمياً اليوم على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية والثقافية والعلمية والمعرفية والتربوية والإعلامية والبيئية.

المُسْتقبلُ العَرَبيّ

وعي الوحدة العربية
وحدة الوعي العربي

السنة الثالثة والأربعون | الخمسمئة | تشرين الأول/أكتوبر 2020

المحتويات

- **افتتاحية (1):** مسؤوليات كبرى لمجلة المستقبل العربي ....علي محمد فخرو 9
- **افتتاحية (2):** أربعة عقود من النضال الفكري .....أحمد يوسف أحمد 14
- **أوراق حول آفاق المستقبل**

مشروع «الرؤية العربية المستقبلية»:

قضايا وأولويات ..... صبري زاير السعدي 19

المستقبل العربي: الريادة والأفق..... عبد الحسين شعبان 28

دور فاق التوقعات في ما أُنجز منه وما يُنتظر إنجازه..وحيد عبد المجيد 35

من أجل مستقبل عربي أفضل ..... علي الجرباوي 42

التحديات والأسئلة الكبرى في الفضاء السياسي العربي .....عبده مختار موسى 49

في أسباب الحالة التي يعيشها الوطن العربي..... مصطفى البرغوثي 60

رئيسة التحرير: لونا أبوسويرح
مدير التحرير: فارس أبي صعب

زوال أم إعادة تشكيل: مستقبل الشخصية العربية وحاضنتها القومية ..... لبيب قمحاوي 67

انهيار النظام العربي إلى أين؟ ..... منير شفيق 72

لماذا انكسر النظام العربي؟ آفاق المستقبل ..... شفيق ناظم الغبرا 77

«المستقبل العربي».. والمزيد من المد القومي وثقافة العروبة .... جمال زهران 86

في التحدي والاستجابة ..... يوسف مكي 92

كيف فرّ المستقبل من حُسبان العرب؟ ..... سعيد سلطان الهاشمي 102

أسئلة المستقبل العربي: التحديات والمتطلبات ..... علي حمية 108

▨ أوراق حول قضايا محورية

زيارة جديدة لمسار القضية الفلسطينية في ضوء الاستراتيجية الصهيونية لإدارة الصراع ..... حسن نافعة 121

القدس قضية سيادة وليست عبادة فقط ..... أحمد سعيد نوفل 131

البعد الإقليمي العربي ومصير الدولة الاستيطانية الاستعمارية .... وليد سالم 139

هل نجحت إسرائيل في المنطقة العربية؟ ..... هبة جمال الدين 149

بعض القضايا التي تفرض نفسها اليوم عربيًا على المستوى الاجتماعي ..... مصطفى عمر التير 163

الخصوصية الثقافية ومسألة الحريات الفردية والمساواة ..... الزبير عروس 177
المشهد العربي وشروط النهضة ..... محمد أشرف البيومي 187
هل لا يزال التكامل التنموي الاقتصادي العربي مطلبًا ضروريًا؟.....منير الحمش 198
المستقبل العربي: هوية وزمن! ـ النهضة العربية .. عبدالواحد آيت الزين 205
تدبير السياسة: في أولويات العرب اليوم.....عقيل سعيد محفوض 216
الوضع السياسي العربي: الملفات المؤجلة والأسئلة المعلقة ....محمد أمزيان 225
أبعاد الفساد في البلدان العربية النفطية.....يوسف خليفة اليوسف 237
نظام الفساد كوحدة تحليل لدراسة النظم السياسية العربية .....لقرع بن علي 249
إسهامات الإعلام في تعميق الأزمات:
نحو مقاربة جديدة.....نهوند القادري عيسى 258
أولويات القضايا الإعلامية في الوطن العربي ..... صلاح سالم زرنوقة 267
الثقافة العربيّة المعاصرة والاكتساح الميديوقراطيّ .....امبارك حامدي 279
أولويات القضايا الإعلامية في الوطن العربي ..... عبد الرحمن عزي 286
دور السياسة الصناعية في التنويع والتحول الهيكلي
في البلدان العربية .....فلاح خلف علي الربيعي 295
البلدان العربية وأولوية البحث العلمي
إلى متى سيستمر الهدر؟.....الحبيب استاتي زين الدين 306
المياه العربية: بين التشرذم العربي والأطماع الأجنبية..... شكراني الحسين 317
في المأزق الأمني ـ الحضاري العربي:
قراءة في واقع المناعة الفكرية
وآليات إعادة الهيكلة ..... عبد الرحيم رحموني 329

آراء الكتّاب لا تعبِّر بالضرورة عن اتجاهات يتبنّاها
«مركز دراسات الوحدة العربية» أو «المستقبل العربي»

المدير المسؤول: فارس أبي صعب

صورة الغلاف: تصميم غرافيكي تجريدي يضم بصمات فريق العمل الحالي
في مركز دراسات الوحدة العربية.

■ افتتاحية (1)

مسؤوليات كبرى لمجلة المستقبل العربي

علي محمد فخرو(*)

كاتب وسياسي من البحرين،
ورئيس مجلس أمناء مركز دراسات الوحدة العربية.

بعدما توفي الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، رمز وملهم وقائد الزخم الشعبي العربي الهائل لفكرة الوحدة العربية، وتخلت مصر عن دورها القيادي الطليعي في تبني ونشر ذلك الشعار السياسي القومي الثوري، دخل الفكر والنضال القومي الوحدوي في مرحلة قلق وشكوك في الذات وسكون في النشاط.

تلك كانت الخلفية التي جعلت المرحوم الصديق سعدون حمادي يطرح على مجموعة من أصحابه المقربين فكرة إنشاء مركز دراسات الوحدة العربية. ذات مساء خرجت وإياه نتمشى في أحد شوارع بغداد حين عبّر عن قلقه من تراجع الفكر الوحدوي عند الجيل الجديد من جهة، ومن غموض فوائد وأهمية الوحدة العربية في ذهن وقلب المواطن العربي العادي من جهة أخرى. ثم أردف قائلًا بأنه سيقترح على مجموعة من القوميين المهتمين بالأمر، الذين يشاطرونه قلقه، التعاون في إنشاء مركز فكري ثقافي نشري ليقوم بمهمة تعميق وتوضيح وتبسيط ونشر مفهوم الوحدة العربية وموجباته في الواقع العربي بحيث يقتنع المثقف والعامل والطالب والفلاح وسيدة البيت، بأهميتها وفائدتها في حياتهم الخاصة والعامة وفي حياة المجتمع المحلي الذي يعيشون فيه.

كانت فكرة بسيطة في البداية، لكنها تطورت مع مرور الزمن لتصبح ألقًا مؤسسيًا في الساحة الثقافية العربية، عبر الوطن العربي كله، وليتسع الاهتمام القومي العروبي ليشمل كل مكونات المشروع النهضوي العربي الستة: الوحدة العربية، الديمقراطية، الاستقلال القومي والوطني، العدالة الاجتماعية، التجديد الحضاري، والتنمية الإنسانية المستمرة.

لقد أصدر المركز منذ إنشائه أكثر من ألف كتاب فكري وبحثي ومنهجي في الحقول الستة تلك، ساهمت في إغناء مكتبة الفكر القومي الشامل وفي إبقاء ذلك الفكر حيًا وحيويًا لدى جمهور واسع من القراء عبر الوطن العربي كله. وبذلك أصبحت نتاجات المركز تلك أحد أكثر المصادر التي يشار إليها من جانب آلاف المؤلفين العرب والأجانب.

(*) البريد الإلكتروني: dramfakhro@gmail.com.

لكن قمة الدفق الفكري القومي للمركز تمثل في مجلته الثقافية الشهرية: **المستقبل العربي**. وبسبب توازن المجلة العلمي ومحافظتها على استقلاليتها الفكرية، وتجنب هذه المجلة الدخول في المماحكات الأيديولوجية والانتهازية السياسية، استطاعت أن تكون منبرًا مفتوحًا ومستقبلًا للكتاب العرب كافة الجادّين الرصينين، من أقصى المغرب العربي إلى أقصى المشرق. ولا يكاد يوجد كاتب عربي كتب في حقول السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة إلا وساهم في إغناء تلك المجلة. وتُظهر مراجعة فهرس موضوعات المجلة عبر السنوات الأربعين الماضية أنه لم يوجد موضوع مجتمعي واحد شغل بال الأمة العربية إلا وتعاملت معه تلك المجلة بصورة منهجية عملية عقلانية رصينة مقنعة.

ذلك كان عطاءً غنيًا ومتميزًا له ما له وعليه ما عليه. لكن، أما وأن المجلة تحتفل بصدور خمسمئة عدد من عطائها الشهري بانتظام والتزام، فإنه حق عليها أن تطرح على نفسها بعض الأسئلة في شأن مستقبلها ومستقبل نوع الرسالة الفكرية التي ستحملها. ذلك أن أوضاع أمتنا، كما أوضاع العالم كله، تعيش حالة تغيرات هائلة كبرى تستدعي أنماط معالجات فكرية جديدة قادرة على المساهمة في القدرة العربية على مواجهة تلك الأوضاع والتغيرات الجديدة المعقدة. لنستعرض بعضًا مما يجب أن يهتم به المركز بصفة عامة، ومجلته بصفة خاصة، إبان حاضرنا ومستقبلنا.

أولًا، هناك موجة كبيرة من محاولات النقد الذاتي من داخل الحركة القومية العربية وخارجها لمعرفة أسباب ومسببي التراجعات الهائلة التي رانت على كل أرض العرب عبر العقود الأربعة الماضية على الأخص، والتي رافقها ضمور كبير للرابط القومي العروبي المشترك في كل الساحات.

ولأن هناك خطة استعمارية صهيونية ورغبة انتهازية داخلية لدى بعض الأنظمة العربية فقد استعملت الجهتان محاولة النقد الذاتي تلك للقيام بتدمير الذاكرة العربية الجمعية، وللتحامل على كل منجزات حقبة المد القومي في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، ولإعلاء الولاء الوطني القطري فوق وضد الولاء القومي المشترك، بل ولإعلاء الولاءات الفرعية المذهبية الطائفية والقبلية والعرقية والمناطقية فوق وضد الولاء الوطني القطري من أجل تجزئة أو تدمير الوطن القطري.

إنها مراجعة منهجية مليئة بالأكاذيب والتضليل والتشويه المتعمد، لها مراكز بحوثها وكتابها وإعلاميوها. من هنا الأهمية القصوى في أن تتبنى مجلتنا قيادة القيام بمراجعة نقدية شاملة متوازنة علمية موضوعية للموضوع برمّته، وعلى الأخص من أجل الإشارة إلى الأخطاء في الممارسة وإعادة ترتيب الأولويات، ولكن من دون أن نتخلى عن مشاعرنا القومية الطبيعية التي بناها التاريخ عبر قرون وعن حاجة العرب الوجودية لقيام أمة عربية واحدة في وطن عربي واحد في نهاية المطاف.

وكجزء من تلك المراجعة ستحتاج المجلة إلى عقد حلقات كثيرة مفتوحة للرد على كل الافتراءات، ولإبراز أهمية موضوع الحركة القومية الوحدوية ـ لا كطرح نخبوي للمثقفين فقط ولكن أيضًا كتفاصيل واقعية عملية ـ لحل مشاكل المواطن العادي وضمان مستقبله المعيشي والأمني والحضاري في هذا القطر أو ذاك أو في كل الوطن العربي. من الضروري أن يقتنع المواطنون العرب في كل الأرض العربية بأن خروجهم من تخلفهم التاريخي، ومن استباحة أرضهم من جانب

قوى الاستعمار والصهيونية، وبأن، دخولهم في حضارة العصر من أبوابها الواسعة مرتبط أشد الارتباط بمدى اقترابهم من تحقيق وحدة أمتهم.

ثانيًا، كجزء مفصلي من المهمة الأولى هناك حاجة إلى إعطاء المجلة فسحة أكبر من كتاباتنا ومؤتمراتنا الفكرية لموضوع العلاقة الملتبسة عند البعض فيما بين واقع الدولة الوطنية القطرية العربية وبين أمل وأهداف العمل على قيام نوع من الوحدة العربية في المستقبل. مطلوب الإبراز المقنع، من خلال البحوث والمنطق الفكري، أن لا تناقض ولا تصارع في ما بينهما، وأن الوحدة المنشودة لن تكون على حساب مصالح هذا الشعب العربي أو ذاك، في هذا القطر أو ذاك.

ولأننا أمة تجيد طرح الشعارات الثنائية المتصارعة في حياتها السياسية والثقافية، لتصبح بعد ذلك ضحية لتلك الثنائيات العبثية، فقد فعلنا الأمر نفسه مع ثنائية القومي/القطري، فقد طرحت في المشرق العربي على الأخص في شكل تنافس استئصالي لا يقبل التعايش في أي شكل من أشكال التوحد، كما تمثل مثلًا في الاتحاد الماليزي أو الأمريكي أو السويسري أو حتى الأوروبي في شكله الاقتصادي الناجح.

إن الخوض في هذا الموضوع سيحتاج إلى أن يبرز بصورة علمية هادئة مقدار فشل الدولة العربية القطرية عبر عقود طويلة في حقول الاستقلال والأمن الوطني والتنمية الإنسانية، وفي الاندماج التفاعلي مع المنجزات العلمية والتكنولوجية المعاصرة، ويبيّن بصورة مقنعة حاجة الدولة القطرية لمجالها العربي في حقول الاقتصاد والأمن وتقاسم المصادر الطبيعية والعمالة وبحوث العلوم والتقدم التكنولوجي، ويبعدها بالتالي من الوقوع في فخ الابتزاز الخارجي. وهذا سيضيف لأهمية المجال العربي عوامل المصلحة المشتركة والكفاءة والفاعلية المترتبة عن خطوات التعاون والتوحيد القومي، الأمر الذي سيغني ويضيف إلى عوامل اللغة والتاريخ المشترك والجغرافيا الممتدة الواحدة والثقافة العروبية المشتركة التي قام عليها المشروع القومي الوحدوي عبر مسيرة تكونه ومحاولة تطبيقه في الواقع العربي المجزأ طوال قرن من الزمن.

ثالثًا، إن العرب، شعوبًا ودولًا في الحالة الحاضرة، هم جزء من هذا العالم العولمي المليء بالإنجازات الهائلة من جهة، وبالأخطاء الكبيرة من جهة أخرى. لذلك، فعلى مستوى الأفكار الفلسفية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية المطروحة على هذا العالم، وعلى مستوى الممارسات الحياتية التي رسختها الرأسمالية النيوليبرالية العولمية في طول العالم وعرضه، وعلى مستوى الإنجازات العلمية والتكنولوجية والتواصلية الإلكترونية التي تعيد تركيب حاضر هذا العالم ومستقبله، هناك نقاط احتكاكات وتحديات وتفاعلات في ما بين الفكر القومي النهضوي الذي ندعو إليه وبين ما يطرحه الآخرون في هذا العالم.

هذا الأمر سيحتاج إلى تحليل ونقد وتفاعل ندي موضوعي لينقل الحياة الفكرية العربية من مكانة التلقي ورد الفعل والانغلاق الخائف والتبعية للمركز الحضاري العولمي إلى رحاب التفاعل الندي، والأخذ والعطاء، مع حضارة العصر بكل أوجه حداثاتها، وذلك من أجل بناء حداثة عربية ذاتية إنسانية تساهم في إغناء حضارة العصر وتشارك في تصحيح مساراتها الخاطئة إن وجدت.

هذا موضوع كبير ومعقد سيحتاج إلى تركيز عميق ونشط من قبل جانبنا لتساهم في إخراج العرب من حالات الريبة والتوجس تجاه الآخر، والفكاك من ثنائية الأصالة/ المعاصرة، وإعادة الثقة بقدرتهم على الوقوف الحضاري المستقل بصلابة وكفاءة وإبداع أمام الثقافة الاستهلاكية المسطحة والفردانية الجامحة وهيمنة قيم السوق العولمي ومؤسساته المهيمنة على السياسة والمشوّهة للكثير من جوانب الممارسة الديمقراطية.

وإذا كان الغرب الذي وضع أسس الرأسمالية النيوليبرالية العولمية وثقافتها قد بدأ يضيق ذرعًا بسلبياتها الكثيرة فأحرى بنا، نحن العرب، المكتوين بنار ذلك النظام المتوحش وثقافته، أن نكون في طليعة المساهمين في عملية تحليل ونقد ذلك النظام، واقتراح خطوات تجاوزه نحو نظام ديمقراطي أكثر إنسانية وعدالة، وثقافة أكثر التصاقًا بالقيم وبحاجات الإنسان الروحية. هذا دور يمكن أن تنخرط فيه مجلتنا بكفاءة والتزام مرتبط بهويتنا العروبية وبخصوصيات مجتمعاتنا العربية التاريخية والحاضرة.

رابعًا، طوال القرن الماضي، وإلى يومنا هذا، عاش العرب مع ثنائية عبثية أخرى وهي عبثية العروبة/ الإسلام. وكالعادة اندسّ العابثون والانتهازيون والجهلة ليجعلوا هذه الثنائية في الحياة العربية ثنائية متنافسة ومتصارعة، وحتى الادعاء أن أحدهما يجب أن يموت ليعيش الآخر.

ولقد بذلت جهود كبيرة لإيجاد أرضية مشتركة بين فكر وممارسات الحركات القومية العربية وفكر وممارسات الحركات الإسلامية السياسية المنتظمة في أحزاب. ولعل من أهمها المؤتمر التاريخي القومي – الإسلامي الأول في تشرين الأول/أكتوبر 1994، وعلى الرغم من النيات الحسنة التي أبداها المتحدثون وكلمات التقارب ونبذ الخلافات التي ألقيت عبر ثلاثة أيام من جانب مفكرين ومناضلين بارزين، وكانت واعدة إلى أبعد الحدود بإمكان وجود تفاهم متبادل عقلاني ومستجيب لمتطلبات المرحلة التاريخية التي تعيشها الأمة، إلا أن عدم الاستمرار في اللقاءات، وما طغى على الحياة العربية السياسية خلال حراكات الربيع العربي وبعدها من انقسامات وصراعات، ساهما في وأد محاولات التفاهم والاتفاق على المشترك النضالي.

اليوم، ونحن نعيش حالة تصاعد الجنون الجهادي التكفيري العنفي، الذي يمارَس باسم الإسلام المفترى عليه، أصبحت الحاجة مضاعفة إلى العودة إلى تلك المحاولة. في قلب تلك المحاولة أهمية دراسة حالات التلازم والترابط الحضاري ودراسة حالات الاختلاف بصورة علمية وعقلانية مستقلة عن مماحكات الماضي، ومتحررة من مغالطات الاستشراق، ومركزة على الكثير المشترك، وبذل جهد فكري في الكشف عن إمكانات التقارب فيما بين القليل المختلف حوله.

إن مجلتنا قادرة على أن تعض على هذا الموضوع بقوة وثبات، وتجيّش الكتاب والمفكرين للوصول إلى نتيجة واضحة وصريحة حول أهمية وجود علاقة وجودية بين العروبة الثقافية والإسلام الحضاري، وحول الضعف الذي سيصيب حضارة الأمة في حالة نكران أو ضعف تلك العلاقة. إن حل ذلك الإشكال المفتعل سيساهم مساهمة كبيرة في توضيح تعريف وتحديد مكونات الهوية العروبية للإنسان العربي.

في اعتقادي أن مجلة **المستقبل العربي**، كأحد أهم أبوابنا المنفتحة على كل قضايا وهموم وآمال المجتمعات العربية والمواطنين العرب، ينبغي أن تعطي اهتمامًا خاصًا للجوانب الأربعة السابقة، تلك الجوانب التي ستحتاج لسبر أغوارها وإنارة ما أظلم فيها نتيجة لعوامل كثيرة معروفة، ستحتاج إلى بحوث وتحليلات وتركيبات إبداعية.

ذلك أن الفوضى السياسية والاجتماعية والأمنية التي عمّت الوطن العربي كله إبان السنوات العشر الماضية على الأخص قد نتج منها فوضى فكرية وعقائدية لم يرَ الوطن العربي مثلها وفي حجمها طوال القرن العشرين.

وعليه، فمن واجب مجلتنا، وهي تحتفل بمسيرتها الطويلة الرائعة وتفاخر بمنجزات الماضي، أن تقبل بقدرها الجديد: قدر المساهمة الفاعلة المبدعة الملتزمة في إصلاح ما هدمته تلك الفوضى البائسة التي يعيش الوطن العربي حاليًا في جحيمها ولعناتها.

خامسًا، لن يكفي أن تنجح المجلة في اختيار الموضوعات القومية المفصلية وتجدد مسارها الفكري، إذ إن نجاحها في الوصول إلى القراء الشباب هو في الأهمية نفسها. فلقد تغيرت لدى الشباب الكثير من العادات، بما فيها عادة القراءة وأنواع مصادر المعرفة التي يغرفون منها.

من هنا الأهمية الكبرى لمتابعة المسؤولين عن مجلة **المستقبل العربي** المستمرة لحقل التواصل الاجتماعي الإلكتروني والتكيف مع مستجداته السريعة التبدل.

من دون الوصول إلى ملايين الشباب والشابات العرب سيظل الفكر القومي العروبي الوحدوي حبيس أبراج النخب ودهاليز الأحزاب، من دون أن يصبح ثقافة وهوية مجتمعية شاملة تجمع تحت جناحها كل الأيديولوجيات وكل الجماعات □

■ افتتاحية (2)

أربعة عقود من النضال الفكري

أحمد يوسف أحمد(*)

أستاذ العلوم السياسية جامعة القاهرة،
ورئيس اللجنة التنفيذية في مركز دراسات الوحدة العربية.

أحسنت إدارة مركز دراسات الوحدة العربية صنعاً بالاحتفال بصدور العدد 500 من مجلة المركز المستقبل العربي، ذلك أن هذه المجلة الرائدة كانت منذ بداية مسيرته خير شاهد على النهج العلمي الذي تعامل به المركز مع قضايا أمته العربية منذ الوهلة الأولى وحتى الآن؛ فقد جمعت بين الصرامة العلمية الفائقة والالتزام القومي الصادق كأن كل من كان مسؤولاً عنها، أو ساهم في إصدارها بأي شكل من الأشكال، كان يتمثل شعار «العروبة والعلم» الذي رفعه المفكر القومي العربي الرائد ساطع الحصري في محاضرته الافتتاحية التاريخية لمعهد البحوث والدراسات العربية في تشرين الثاني/ نوفمبر 1953، وهو الكيان الذي أراده أن يكون حاضنة علمية لنضال الأمة العربية. فلم تكن العروبة من وجهة نظره شعارات زاعقة وإنما هي إدراك علمي واعٍ لما يمكن أن تجنيه الأمة من مكاسب وما تراكمه من عوامل قوة، إن هي تحركت في إطار الرابطة العربية. وعبر ما يزيد قليلاً على عقود أربعة اكتمل فيها صدور خمسمئة عدد من هذه المجلة العزيزة لم تحِد يوماً عن هذا الشعار، فلا تناقض على الإطلاق، ولا ينبغي أن يكون بين العروبة والعلم، ولن يفضي الانحراف عن العلم إلا إلى إضعاف العروبة، ولا قيمة للعلم في نضال الأمة إن لم يلتزم بثوابتها القومية. من هنا اكتسبت **المستقبل العربي** سمعتها الرصينة ومكانتها الرفيعة بمعيارَي الالتزام القومي والصرامة العلمية معاً.

صدر العدد الأول من المجلة في إطار تلك المفارقة التاريخية الغريبة، إذ كانت الأمة قد تمكنت منذ سنوات قليلة من تحقيق الإنجاز التاريخي لحرب تشرين الأول/أكتوبر 1973 المجيدة التي كانت ذروة التجسيد الناجح لمفهوم الأمن القومي العربي وقدرة الأمة العربية على مواجهة التحديات التي تهددها. غير أن النضال العربي لم يلبث أن واجه نكسة الانقسام المصري ـ العربي حول سبل إدارة الصراع العربي ـ الإسرائيلي بزيارة القدس وتوقيع اتفاقيتَي كامب دايفيد في العام نفسه الذي صدرت فيه المجلة. وهكذا فُرض على المجلة التحدي منذ لحظة الميلاد، وتلته تحديات أخطر كالغزو العراقي للكويت 1990، والغزو الأمريكي للعراق 2003، وتداعيات الانتفاضات الشعبية

(*) البريد الإلكتروني: a7madyousef333@yahoo.com.

العربية بدءاً من أواخر العقد الأول من هذا القرن، التي بُنيت عليها آمال كبار لإقالة الأمة العربية من عثرتها. غير أن تشرذم قوى التغيير، والتلاعب الخارجي بمعطيات الأوضاع الداخلية العربية، قلبا الأمور رأساً على عقب حتى وصلنا إلى ما نمرّ به في الوقت الراهن من تهديد حقيقي لكيانات الدول الوطنية العربية، بل للهوية العربية نفسها؛ وتفاقم للإرهاب والاختراق الخارجي لوطننا العربي وعجز عن التوصل إلى أي ائتلافات عربية متماسكة تمثل قاطرة قوية لمستقبل عربي آمن.

في هذا المناخ غير المسبوق من التحديات الهائلة المتلاحقة، حافظت **المستقبل العربي** على هويتها العربية والتزامها القومي من دون أن تفرط قيد أُنملة في ضوابطها العلمية، وأتاحت صفحاتها للباحثين من كل الأجيال ومن كل الأقطار العربية، فكانت نعم الجسر للتواصل بين شيوخ العرب وشبابهم وبين مشرقه ومغربه، وحفلت صفحاتها بالإنتاج العلمي لخيرة الباحثين العرب في صورة دراسات عميقة لقضايا الأمة الملحة، وتقارير شاملة عن موضوعات الساعة، ومناقشات موضوعية تنقل وجهات نظر متنوعة يجمعها الحرص على مصالح الأمة، وندوات وحلقات نقاشية تتابع مستجدات الأوضاع العربية والمتغيرات الإقليمية والعالمية التي تؤثر فيها، وعروض نقدية لأحدث الكتب المتصلة بهمومنا العربية تربط قارئ **المستقبل العربي** بأحدث ما تصل إليه عقول الباحثين في شتى أرجاء العالم، وإحصاءات دقيقة تزوّد الباحثين في الشأن العربي بحقائق لا غنى عنها لإسباغ الصفة العلمية على إنتاجهم البحثي.

ولا يمكن قياس الأثر الفكري والعلمي الذي أحدثته **المستقبل العربي** من خلال أرقام توزيعها فحسب، فقد حرص المركز دائماً على أن تكون موجودة في أكبر عدد ممكن من مكتبات الجامعات والمؤسسات البحثية والسياسية العربية. وكم كنت أفخر دائماً وأنا أُراجع بحوث طلابي وطالباتي في المرحلة الجامعية الأولى أو رسائلهم العلمية للحصول على درجتي الماجستير والدكتوراه في الموضوعات العربية فأجد حضوراً كثيفاً لمجلة **المستقبل العربي** في مراجعهم مع أنهم لا ينتمون بالضرورة إلى معسكر الفكر القومي. ولم يكن لهذه الظاهرة من تفسير سوى أن الصرامة العلمية للمجلة وشمول تناولها للقضايا العربية قد أكسبتها مكانة رفيعة لدى جماعة الباحثين.

وفي المرحلة الراهنة الخطيرة التي تمر بها الأمة العربية، وتتعرض فيها أكثر من أي وقت مضى لمخاطر التفتيت والتذويب وتصفية قضايا نضالها القومي، وعلى الرأس منها قضية فلسطين الحبيبة، تزداد جسامة المسؤولية التي تتحملها **المستقبل العربي** من دون شك؛ من أجل الكشف العلمي عمّا يُحاك للأمة العربية من مخططات تعصف بمصالحها لحساب قوى إقليمية وعالمية والبحث المخلص عن سبل مواجهة هذه المخططات. وإنني لعلى ثقة بأن أسرة مركز دراسات الوحدة العربية من جانب، وجماعة المثقفين العرب المتمسكة بعروبتها مهما كانت المصاعب والتضحيات من جانب آخر، لديهم من العزم والإصرار والإخلاص والقدرة العلمية ما يجعلهم أكثر من أهل لهذا التحدي، وسوف تحتفل الأجيال المقبلة بإذن الله بصدور العدد الألفي من **المستقبل العربي** وقد أصبحت أمتنا العربية تحتل مكانتها اللائقة بين الأمم □

أوراق حول آفاق المستقبل

مشروع «الرؤية العربية المستقبلية»: قضايا وأولويات

صبري زاير السعدي(*)

خبير ومستشار اقتصادي عراقي.

أولاً: المسيرة الرائدة والتجديد

أسهم مركز دراسات الوحدة العربية (المركز) منذ تأسيسه في عام 1975، والمنارة مجلة **المستقبل العربي**، في تعريف ونشر الكثير من القضايا العربية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والعلمية والثقافية والفكرية، وإضاءة إرث وإسهامات العرب الغنية في التاريخ. ومع أن أي محاولة جادة لتقويم مسيرة «المركز» خلال العقود الأربعة الماضية تتطلب من الجُهد والدراسة والوقت الذي يتجاوز المتاح، إلا أن قراءة مختارة، ولو سريعة، لعدد من الدراسات والأبحاث المنشورة في مجلة **المستقبل العربي** كافية للاستنتاج، بمعيار النقد المهني وبغض النظر عن صوابها، بأهمية الإنجازات التي تحققت في ترويج الآراء ونشر المعرفة بالقضايا والتحديات التي تواجه البلدان العربية. فلقد وفر «المركز» فرص نشر إسهامات فكرية ومهنية مهمة للكثير من الخبراء والمهنيين والكتاب والمثقفين العرب في مجلة **المستقبل العربي**. وفي أي حال، فإن تفاقم الظروف والأزمات السيئة الراهنة التي تحيط بجميع البلدان العربية في الوقت الحاضر، يتطلب تطوير مهمات وفعاليات «المركز» لمواصلة رسالته القومية بكفاءة من خلال تحديث أولويات القضايا الرئيسية التي يَهتدي بها في إنجاز مشاريع الدراسات والبحوث والندوات وورش العمل والمناقشات التي ينفذها.

منذ وقت مبكر، أتيحت لديّ فرص نشر عدد من الدراسات الاقتصادية في **المستقبل العربي**، وكنت أيضاً أتابع أحياناً بعض الدراسات والندوات المعنية بمناقشة «استشراف المستقبل العربي» لنخبة واسعة من الباحثين والمثقفين من مختلف المدارس الفكرية والسياسية منذ الثمانينيات، التي تطورت في عام 2010 بصدور وثيقة «المشروع النهضوي العربي» (المشروع) الذي استُقبل بإيجابية وتقدير. كان الأمل في «المشروع» أن يؤسس لمنهجية جديدة

(*) البريد الإلكتروني: sabriconsultant@gmail.com.

تتسم بوحدة التصور والمرونة لتساعد «المركز» والنشطاء السياسيين على نشر المعرفة والتأثير في الرأي العام لمصلحة الحركة القومية العربية، ولتؤمِّن أيضاً الاتساق الضروري بين أولويات القضايا الرئيسية وفعاليات «المركز». وكان توقيت إعلان «المشروع» آنذاك مهماً، حيث سادت البلدان العربية ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية متدهورة وصعبة فاقمت أزماتها الداخلية وازداد التشتت في علاقاتها البينية، وتعمقت خلافاتها مع توسع التدخلات الإقليمية والدولية في شؤونها الداخلية. وبعد مرور عقد من الزمن، استمر، وللأسف الشديد، التردي في واقع البلدان العربية، بدرجات ومجالات متباينة، حيث تَقييد الحريات الفردية في النقد والتعبير، وزيادة قمع الحريات العامة، وارتفاع البطالة بمعدلات عالية، وانتشار الفقر ليشمل أغلبية السكان، وتجذر الفساد المالي والإداري والسياسي في المؤسسات العامة، واتساع فجوة التباين بين الدخول والثروات بين الأفراد والمناطق، وتزايد الديون العامة والقروض الأجنبية، وضعفت المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وتزايدت النزاعات السياسية والأمنية والعسكرية بين الدول العربية، وتوسع التدخل الخارجي في شؤونها الداخلية.

في هذه الظروف السيئة والبالغة الخطورة في حاضر البلدان العربية ومستقبلها، يَصبح تَجديد محاور «المشروع» وتحديث أولويات برامج ومشاريع الدراسات وفعاليات «المركز»، ضرورة موضوعية تجمع بين التوسع في الاهتمام بمتطلبات النمو الاقتصادي والتنمية السياسية والاجتماعية والبيئية وبين الشروط السياسية والاقتصادية للوحدة القومية العربية. وفي هذه الظروف والمهمات الاستثنائية، يجب عدم تجاهل المواقف ومشاريع الحلول الاستثنائية البديلة. أما البديل أو البدائل، فهي كثيرة بتعدد آراء ومواقف وتحليلات المعنيين بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية العربية.

وفي رأينا، هنالك مبررات كافية تسمح بالتقدم بمشروع لـ «الرؤية العربية المستقبلية» (الرؤية) يلخص بمنهجية جديدة، المنطلقات الفكرية والمهنية التي تنسجم مع متطلبات النهضة العربية المنشودة، وليكون أيضاً، وثيقة تساعد على بلورة أولويات الدراسات والمناقشات للنشر في مجلة **المستقبل العربي** وللتعبير عن آمال ورؤى المفكرين والباحثين والمثقفين والسياسيين في شروط التغيير، ولتحفيز إرادة التغيير. ومن فوائد مشروع «الرؤية»، أو أي مشروع بديل، التخفيف من الممارسات «المزاجية» في تحديد أولويات مهمات وفعاليات «المركز».

وبالتأكيد، إن المبادرة في مشروع «الرؤية»، خطوة شائكة تتطلب المشاركة بخبرات ومعارف واسعة وبقدرات وإمكانات كبيرة. ومع ذلك، فإنها، كأي محاولة لتجديد منطلقات «المركز» وتغيير أولويات الدراسات والمقالات والمناقشات التي تنشر في مجلة **المستقبل العربي**، ليست مُقيدةً بالضرورة باستيعاب المعرفة الكاملة بإمكانات وخبرات «المركز» المهنية والفنية والإدارية التي تراكمت في العقود الأربعة الماضية[1]. لذلك، فإن الآراء في مشروع «الرؤية» المقترح ليست

(1) للأسف، لست على اطلاع بأهداف وسياسات ومشاريع «موثقة» لمجلس الأمناء الذي يشرف على نشاط «المركز» ويؤمن موارده ويجتمع مرة في العام، والذي يضم نخبة من القوميين العرب. كذلك، لست على معرفة بآراء موثقة للجنة التنفيذية التي تجتمع لعدة مرات في العام لتوجيه ومتابعة فعاليات «المركز».

فقط مُحررة من ظروف «المركز» الذاتية أو أنها مُعدلة بمؤشرات إحصائية تتعلق بانتشار مجلة **المستقبل العربي**، إنما هي آراء مستقلة بدافع إثارة الانتباه نحو القضايا العربية والإقليمية والعالمية الأكثر أهمية والمؤهلة بالمعرفة العامة والخبرات المهنية عن بعض التجارب الاقتصادية والسياسية العربية التي تسمح بالتَكيف مع التطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية والعلمية ومعطيات الثورة التكنولوجية المذهلة من جهة، وبتسليط الضوء على متطلبات تجاوز أزمات الدول العربية الداخلية والبينية المتفاقمة من جهة ثانية.

نُدرك، أن مهمات «المركز»، ليست كما في مراكز «العصف الفكري» التي تجمع نخبة بارزة من السياسيين والمهنيين والخبراء التي تتولى مهمات الاستشارة وتقديم الدراسات والبحوث لمساعدة متخذي القرارات العليا في الدول المتقدمة للتعامل مع الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجية، أو اعتبار «المركز» كمؤسسة أبحاث ودراسات أكاديمية بخلفية أهداف سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية معينة. «المركز»، هو مؤسسة هدفها الإسهام في جهود تحقيق الوحدة القومية العربية. وفي هذا الاتجاه، يجب أن يعمل «المركز» بمنهجية فكرية إيجابية ـ وليست محايدة في المواقف السياسية ـ تتماسك في إطارها أولويات القضايا الرئيسية وتفاصيلها. هذا لا يعني أن «استشراف المستقبل العربي» يسمح ـ كما شهدت التجربة في الماضي ـ بوضع مشروع لنموذج صارم «أنيق في اللغة والاتساق» يحدد مسارات المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية العربية في المدى البعيد وذلك باستخدام أساليب إحصائية أو تنبؤات بفرضيات شاملة أو لقطاعات معينة، أو باستخدام شعارات الأدب السياسي التقليدي «الشائع» في التوفيق التَعسفي بين الواقع وإرث الماضي. ما هو استثنائي ومطلوب في الوقت الحاضر، تقديم رؤية مستقبلية تستوعب معطيات التطورات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية الجذرية في العالم وتوظيفها، بفكر ثاقب ومهنية، لتحقيق النهضة العربية المستهدفة تحت شعار «ما يَجبُ تحقيقه، وليس ما يُمكنُ تحقيقه». هذه مهمة كبيرة وشاقة، كما نلحظ في تجربة «المركز» الماضية التي أثمرت «المشروع» الذي تصدرت محاوره الرئيسية كأهداف «المركز»: الوحدة العربية، الديمقراطية، والتنمية المستقلة، والعدالة الاجتماعية، والاستقلال الوطني والقومي، والتجديد الحضاري، منذ عام 2010.

مع أن العالم يتغير ويتقدم بسرعة مذهلة في جميع جوانب الحياة، لا تزال البلدان العربية متخلفة تكابد وطأة الأزمات والمشاكل الداخلية والبينية المزمنة، ورؤاها المستقبلية غائبة أو غائمة، والإرادة السياسية فيها متراخية أو تفتقد ثقة المواطنين.

وللأسف، فإن أولويات وتفاصيل هذه المحاور، لم تَعُدْ اليوم قابلة للتعايش مع خطورة التطورات العربية والعالمية، ولن تُسهم، في رأينا، في التعجيل بالوحدة العربية.

ثانياً: مشروع «الرؤية العربية المستقبلية»

مع أن العالم يتغير ويتقدم بسرعة مذهلة في جميع جوانب الحياة، لا تزال البلدان العربية متخلفة تكابد وطأة الأزمات والمشاكل الداخلية والبينية المزمنة، ورؤاها المستقبلية غائبة أو غائمة، والإرادة السياسية فيها متراخية أو تفتقد ثقة المواطنين لإحداث التغييرات في أنظمة الحكم ونظم الاقتصاد وإدارة المجتمع وتطوير قدراتها العلمية والتكنولوجية. صحيح أن هذا الاستنتاج العام المكثف يفتقد القيمة العملية لتأهيل متطلبات التغيير في البلدان العربية التي تتباين ظروفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبوفرة مواردها الطبيعية وثرواتها الوطنية. ولكن الصحيح أيضاً، أن واقعية وصوابية هذا الاستنتاج يمكن اختبارها بالمقاربة النقدية مع محاور «المشروع» لتمهيد البحث في استراتيجيات وسياسات تغيير الواقع العربي المتردي. من هنا، نجد ضرورة في البديل: مشروع «الرؤية العربية المستقبلية» (الرؤية).

لنبدأ في أولويات القضايا الرئيسية التي يجب تناولها في «الرؤية»، حيث تبرز دينامية العلاقات الموضوعية بين إحداث التغييرات السياسية لبناء الدولة المدنية الديمقراطية المستقلة وبين تأسيس النظام الاقتصادي ـ الاجتماعي الذي يؤمن استثمار الموارد والثروات الوطنية بكفاءة اقتصادية وتوزيع المنافع بالعدالة الاجتماعية. في التفاصيل، نناقش في السياسة، فشل الأنظمة الحاكمة في تأسيس الدولة المدنية الحديثة، وفي الاقتصاد، نناقش الفشل في بناء اقتصادات وطنية قادرة على استدامة النمو وزيادة الدخول والمنافسة في الأسواق المحلية والأجنبية. وفي مناقشة تأهيل الإرادة السياسية للتغيير المقترنة ببناء الاقتصاد المنتج، مع تأمين شروط متعددة أخرى، نقترب من الوحدة العربية المنشودة. ليس في هذا التصور مغامرة أو مصادفة أو رغبة ذاتية أو استجابة آنية لدعوة «المركز» بالمشاركة النقدية في ترشيد مجالات النشر في مجلة **المستقبل العربي**. إنما هنالك حقائق التجارب العربية المعاصرة والتحليلات التي تفسر أسباب التدهور في البلدان العربية من جهة، والمعرفة بعوامل التقدم السريع في الدول الناهضة من جهة ثانية. وبأي حال، فإن تنفيذ مشروع «الرؤية» يتجاوز المعرفة والخبرة الشخصية، ويتجاوز أيضاً، إمكانات «المركز» الذاتية، بل يتطلب تأمين الإرادة السياسية وتعبئة الخبرات العربية في مختلف المجالات.

وفي رأينا، أن قضايا «الرؤية» الرئيسية، هي الخمس التالية:

ـ الوحدة العربية والتجديد الحضاري.

ـ الدولة المدنية الديمقراطية المستقلة.

ـ النظام الاقتصادي ـ الاجتماعي.

ـ العولمة والاندماج في الاقتصاد العالمي.

ـ توطين التكنولوجيا المتقدمة.

والتعريف البسيط بهذه القضايا التي تشمل الكثير من التفاصيل المترابطة والمتكاملة ـ يصعب حصرها وترتيب أولوياتها ـ لتمنح «المركز» وهيئة تحرير مجلة **المستقبل العربي**

مساحات واسعة في الاختيار بما يناسب إمكانية وتوقيت نشرها. والأهم هنا، ضرورة مراجعة «المركز» لهذه التفاصيل دورياً بإطار القضايا الرئيسية.

وفي التعريف بأولويات القضايا، استعرضنا بالتحليل المُكثف أهمية العلاقة بين السياسة والاقتصاد والمجتمع ـ العناصر الأساسية في تطور المجتمعات – في دراسة «النظام الاقتصادي-الاجتماعي» الذي نعتقد أنه «الأمثل» بالمقاربة بالأنظمة الاقتصادية-السياسية وقيام النظم الاجتماعية «المتخلفة» في البلدان العربية.

لقد آثرنا عرض أولويات القضايا الرئيسية وتفاصيلها في إطار «الرؤية» لتناسب الأولويات التي تشغل اهتمام إدارة «المركز» من جهة[2]، وضرورة أن يَهتدي المركز بالقضايا الأساسية في «الرؤية» التي تشترطها الوحدة العربية من جهة ثانية. بعبارة أخرى، إن البحث في التفاصيل بطريقة منفصلة كأولويات في السياسة، وفي الاقتصاد، وفي المجتمع، وفي الفكر، وفي الثقافة، وفي الفلسفة، والبيئة، والمعرفة، كما يرى «المركز»، سيّغير جوهر مهمته السياسية القومية العربية بالتحول إلى مؤسسة أبحاث ودراسات. وفي الواقع، يتم تطبيق هذه السياسة حالياً بانفصال تام عن «المشروع» الذي فقد مقومات استمراره، والذي يَفرضُ البحث عن بديل جديد، كما في «الرؤية».

ثالثاً: الوحدة العربية والتجديد الحضاري

- دراسة ومناقشة العناصر الرئيسية في الهوية القومية العربية: اللغة، والثقافة، والقيم الاجتماعية، والمصالح الوطنية المشتركة.
- دراسات ومناقشات في القضية الفلسطينية.
- دراسات في أسباب فشل تجارب الوحدة والتعاون بين البلدان العربية.
- دراسات في توسيع مشاركة المواطنين في النضال السياسي لتحقيق الوحدة العربية.
- دراسات في الاتساق بين السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية كأحد الشروط الرئيسية في الوحدة العربية.
- بخلفية الإرث الحضاري، دراسة مجالات العلم، والتكنولوجيا المتقدمة، والعناية بالفنون، والثقافة، والشعر، والأدب، والفلسفة.
- نشر الجديد في «النظريات» السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

رابعاً: الدولة المدنية والديمقراطية المستقلة

- دراسات ومناقشات في المؤسسات والأنظمة السياسية الوطنية.
- دراسات في شروط الاستقلال من التبعية الأجنبية.

---

(2) دعوة مركز دراسات الوحدة العربية للكاتب للمساهمة في إصدار العدد الخاص رقم 500 لمجلة **المستقبل العربي**، المؤرخة في 2020/8/10.

- دراسات في تحرير فلسطين واستعادة حقوق الفلسطينيين.
- تكثيف الندوات والمناقشات العلنية في حقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الفردية والجمعية، في الدول العربية.
- تكثيف الندوات والمناقشات العلنية لرفض ممارسات الحكومات القمعية والتعسفية.
- دراسات في أهمية الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في البلدان العربية.
- تطبيق العدالة والمحاسبة وفق القانون والأنظمة في البلدان العربية.
- دراسة وتشجيع العمل بالدستور، كعقد اجتماعي، لتنظيم العلاقات بين الحكومات والمؤسسات العامة وبين المواطنين للتعبير عن المصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية المشتركة بمبادئ العدالة والمساواة، ولتأمين حقوق المواطنين في الحريات والتملك والتنقل، والانتفاع من الثروات الوطنية العامة، وفي تقليل التفاوت في مستويات الدخول والثروات، وفي تحديد واجبات تمويل المالية العامة لأداء مهمات الدولة في الدفاع والأمن وإدارة الاقتصاد وتوفير الخدمات والمنافع العامة.

خامساً: النظام الاقتصادي-الاجتماعي

مع أهمية الدراسات التي تناولت المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلدان العربية، ولا سيّما المنشورة في مجلة **المستقبل العربي**، إلا أنها بَقيت بَعيدةً من إدراك فائدة التعريف بهوية النظام الاقتصادي-الاجتماعي في البلدان العربية بالاستناد إلى التحليل «النظري» للعلاقة الموضوعية بين عمليات الإنتاج (الاقتصاد) وبين تكوين النظام الاجتماعي. ولأن هذا التحليل، يسلط الضوء على العناصر الأساسية التي تشكل جوهر الجدل المهم في أفضلية الكفاءة الاقتصادية أو العدالة الاجتماعية، يصبح ضرورياً زيادة المعرفة بالنظم الاقتصادية-الاجتماعية في البلدان العربية للإسهام في التخفيف من التباين بينها.

تفرض الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية والتكنولوجية الراهنة في العالم ومساراتها المتوقعة في المستقبل، تجديد النظرية الاقتصادية بإعادة التفكير في أسس الاقتصاد التقليدي.

نظرياً، تفرض الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية والتكنولوجية الراهنة في العالم ومساراتها المتوقعة في المستقبل، تجديد النظرية الاقتصادية بإعادة التفكير في أسس الاقتصاد التقليدي، لسببين: **الأول**، ضرورة «إنعاش الرأسمالية» وتبرير «صعود الاشتراكية»؛ والسبب **الثاني**، التقدم نحو «نظام اقتصادي-اجتماعي» جديد يحقق المزايا المتبادلة بين الرأسمالية والاشتراكية.

ولزيادة الإيضاح، نشير إلى أن تطور الاقتصادات المتقدمة والناهضة، منذ الثمانينيات، فَرضَ البحث في معالجة أزمة الرأسمالية «الليبرالية الجديدة» الناشئة من تراجع حرية المنافسة وتركز

الاحتكارات، ولا سيَّما شركات التكنولوجيا الرقمية، ولانخفاض الأجور، وزيادة التباين بين الدخول والثروات. وقد تفاقمت الأزمة بتراجع تيار العولمة والاندماج في الاقتصاد العالمي نتيجة ممارسة الحمائية التجارية وفرض العقوبات (الحرب) الاقتصادية بمبادرات الولايات المتحدة الأمريكية المُهيمنة بقوة الدولار في نظام التبادل المالي الدولي والتأثير في قدرة الاقتصادات الوطنية التنافسية، ثم ازدادت الأزمة خطورة بانتشار الركود في جميع الاقتصادات نتيجة تأثيرات جائحة فايروس كورونا (كوفيد-19). ومع مخاوف التحول نحو الكساد، سارعت الحكومات في دول الاقتصادات المتقدمة والناهضة إلى تقديم الدعم المالي والنقدي الكثيف لحماية الشركات من الإفلاس وللتخفيف من أعباء البطالة المتزايدة من جهة، وتأكدت معها أهمية دور الدولة والقطاع العام في إدارة الاقتصاد وتمويل الاستثمار في مشاريع الخدمات الصحية، ومشاريع البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من جهة ثانية.

إن تطور الاقتصادات المتقدمة والناهضة، منذ الثمانينيات، فَرضَ البحث في معالجة أزمة الرأسمالية «الليبرالية الجديدة» الناشئة من تراجع حرية المنافسة وتركز الاحتكارات، ولا سيَّما شركات التكنولوجيا الرقمية، ولانخفاض الأجور، وزيادة التباين بين الدخول والثروات.

لذلك، نلحظ أن التطورات الموضوعية الراهنة، تُحَفِزْ البحث الاقتصادي، النظري والمهني، ليس فقط في كيفية إنعاش بيئة الأعمال في إطار معالجة أزمة الاقتصادات الرأسمالية وتجاوز الركود في الاقتصاد العالمي، بل كذلك، لبَعث الحَيّوية في رؤى آفاق الاشتراكية بتزايد دور الدولة والقطاع العام في الاقتصاد والتنمية المتزامن مع النجاح الاقتصادي في جمهورية الصين الشعبية. يُفيد الاهتمام بهذه التطورات في استشراف التحولات المستقبلية نحو إدراك أهمية ومستقبل «النظام الاقتصادي-الاجتماعي» الذي يجمع، وبدرجات تفضيل متوازنة، بين دور الدولة في التخطيط الاقتصادي المركزي ومشاريع القطاع العام من جهة، وبين دور القطاع الخاص وآليات السوق التنافسية في تعبئة وتوزيع الموارد من جهة ثانية. وفي إطار هذا النظام الجديد المستهدف، يمكن تطوير قدرات الاقتصادات العربية في تنظيم وزيادة الانتفاع من العولمة والاندماج في الاقتصاد العالمي.

أما في المرحلة الراهنة، فإن تطوير الاقتصادات العربية لتصبح قادرة على المنافسة في الأسواق المحلية والتجارية، يتطلب تسليط الضوء على ما يلي:

- دراسات في التنويع الاقتصادي الهيكلي وزيادة الإنتاجية لتقليل الاعتماد على مصادر «الريع» المحلي والخارجي.
- دراسات في مشاركة الدولة والقطاع الخاص في زيادة الاستثمار وتحسين القدرة التنافسية المحلية والخارجية للاقتصادات العربية.
- تطوير مؤسسات التخطيط ونظم اتخاذ القرارات الاقتصادية الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص وتحسين آليات السوق في زيادة الاستثمارات العربية.

- استكمال مشاريع البنية الأساسية الاقتصادية (المادية) والاجتماعية والبيئية التي تشمل مشاريع الطرق والنقل البرية والجوية والبحرية ومشاريع الاتصالات ونظم المعلومات الرقمية، ومشاريع الصناعات الأساسية كالكهرباء والمياه الصالحة للشرب، ومشاريع الخدمات العامة: التعليمية، والمهنية والفنية، والصحية، والرعاية الاجتماعية، والمنافع العامة، ومشاريع تنمية الموارد الطبيعية، المائية والأراضي الزراعية والمعدنية والفضاء وحمايتها من الاستغلال الجائر.
- دراسات في أهمية مشاريع القطاع العام المؤهلة للمنافسة في الأسواق المحلية والخارجية.
- دراسات في تداعيات خصخصة مشاريع القطاع العام المؤهلة، وخصخصة الموارد الطبيعية العامة والأصول الإنتاجية المملوكة للدولة.
- استثمار قوة الثروات النفطية والغاز، والموارد الطبيعية في الأرض والمياه والفضاء، في استدامة النمو الاقتصادي وتحسين القدرات التنافسية للاقتصادات العربية.

سادساً: العولمة والاندماج في الاقتصاد العالمي

العولمة الاقتصادية، تيار تاريخي قديم جداً تمتد جذوره في المقايضة التجارية للفوائض الزراعية والصناعات الحرفية البدائية في تاريخ حضارة سومر في وادي الرافدين، أولى حضارات العالم، والذي تطورت بأوجه ووسائل وتفسير المدارس الفكرية الاقتصادية منذ ذلك الحين. العولمة الاقتصادية كما تتمثل بالتوسع في التبادل التجاري وانتقال رؤوس الأموال بين الدول للاستثمار وانتقال الأيدي العاملة بين الدول، تطور موضوعي سيستمر في المستقبل القريب والبعيد، ومن المهم تحسين القدرة التنافسية للاقتصادات العربية للاستفادة من الاندماج في الاقتصاد العالمي.

العولمة الاقتصادية كما تتمثل بالتوسع في التبادل التجاري وانتقال رؤوس الأموال بين الدول للاستثمار وانتقال الأيدي العاملة بين الدول، تطور موضوعي سيستمر في المستقبل القريب والبعيد، ومن المهم تحسين القدرة التنافسية للاقتصادات العربية للاستفادة من الاندماج في الاقتصاد العالمي.

- دراسات اقتصادية ومؤسسية وقانونية في شروط الاندماج في الاقتصاد العالمي بموازاة هَيمنة «الرأسمالية» وبروز «الاشتراكية» وتعدد الأنظمة «الهجينة».
- دراسات في الانتفاع من العولمة، ولا سيّما في مجالات تحرير انتقال التكنولوجيا.
- دراسات اقتصادية في أسباب أزمات الرأسمالية وتعثر التحول نحو الاشتراكية واضطراب الأنظمة المختلطة.
- دراسات في الأنماط الاقتصادية ـ السياسية ـ الاجتماعية التي تناسب التغيير في البلدان العربية.

سابعاً: توطين التكنولوجيا المتقدمة

■ دراسات في الصناعات والزراعة المتقدمة تكنولوجيا، والصناعات الاستراتيجية، والطائرات المُسيرة، والحاسبات المتطورة، والذكاء الصناعي، والاقتصاد الرقمي، والاتصالات ونقل المعلومات السريعة وتكنولوجيا الإنتاج الزراعي.

■ دراسات في التكامل بين التكنولوجيا الرقمية والخدمات الرقمية.

■ دراسات في تطوير العلاقات المتبادلة بين العلوم والتكنولوجيا.

■ دراسات في أهمية تحكم الحكومات العربية في البنية المادية والبرامجية وباستخدام الأجيال المتقدمة لشبكة الاتصالات العالمية.

■ دراسات في مؤسسات ومجالات الابتكار في البلدان العربية.

على الرغم من وطأة الأزمات العربية الكثيرة المزمنة وثقل مهمات معالجتها، يبقى دائماً الأمل بإضاءة الفكر التقدمي المتجدد والثقة بإرادة الشعب في إحداث التغيير وتهيئة متطلبات النهضة العربية المنشودة.

***

على الرغم من وطأة الأزمات العربية الكثيرة المزمنة وثقل مهمات معالجتها، يبقى دائماً الأمل بإضاءة الفكر التقدمي المتجدد والثقة بإرادة الشعب في إحداث التغيير وتهيئة متطلبات النهضة العربية المنشودة. تحية وتقدير للعاملين في «مركز دراسات الوحدة العربية» وتهنئة للعاملين في مجلة **المستقبل العربي** بمناسبة صدور العدد 500 لتواصل مهمتها النبيلة في نشر المعرفة بقضايا التحرر والتقدم في البلدان العربية □

المستقبل العربي: الريادة والأفق

عبد الحسين شعبان(*)

باحث ومفكر عربي.

بصدور العدد 500 تكون مجلة **المستقبل العربي** قد تجاوزت أربعة عقود من الزمان بالكمال والتمام من مسيرتها الفكرية الواعدة. وتعدّ المجلة اليوم من أطول المجلات العربية عمرًا، وخصوصًا تمسّكها برسالتها الأولى القائمة على الإيمان بالوحدة العربية التي مثّلت جوهر المشروع النهضوي العربي، واكتسبت مع مرور الأيام معرفة وحكمة، وتلك دلالة الإنجاز والتحقق والامتلاء بما في رصيدها من ذخيرة ومخزون وتجربة.

ومنذ اليوم الأول طرحت المجلة أهم الإشكاليات والتحدّيات التي يواجهها الوطن العربي وعلاقته بمحيطه من جهة وبالعالم من جهة أخرى، مراكمة جهدًا معرفيًا على هذا الصعيد، وخصوصًا في معالجة القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والفلسفية والقانونية والدينية والتربوية والبيئية والصحية والأمنية والعسكرية، وبالطبع فإن جميع هذه الحقول والميادين ليست بمعزل عن العلاقة بالعلم والتكنولوجيا وعالم الحداثة وصولًا إلى الطور الرابع من الثورة الصناعية والذكاء الاصطناعي والعالم الافتراضي، من دون إهمال تطور تكنولوجيا الإعلام والمعلومات والثورة الاتصالية والمواصلاتية والطفرة الرقمية (الديجيتل)، وكل المنجز العلمي والفني والعمراني والجمالي على المستوى الكوني، وبفروعه المختلفة.

ورسالة **المستقبل العربي** التي استندت إلى الوحدة العربية وأسست لمشروع دراسات مستقبلية في خصوصها في الميادين المذكورة كافة، قامت على **العقل**، إذ لا تنوير حقيقيًّا من دون العقل، والعقل قيمة عليا، وكل ذلك مثّل إطارًا للحوار في شأن أركان المشروع النهضوي العربي الذي طرحه مركز دراسات الوحدة العربية منذ ما يزيد على عقدين من الزمان في طبعته الأولى، وعاد وجدّده وأجرى مراجعات عليه في صيغته الجديدة التي لا تزال تعد مظلّة لمجلة **المستقبل العربي**.

وهكذا فالتحرر السياسي والاقتصادي والتنمية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية والتجدّد الحضاري كلّها تستند إلى العقل والعقلانية، كجزء من مشروع الحداثة المشفوع بالحرية. وبعد، فإن غياب العقل بزعم امتلاك الحقيقة وادعاء الأفضليات سيؤدي إلى سيادة الجهل، وهذا الأخير

(*) البريد الإلكتروني: drhussainshaban21@gmail.com.

أس البلاء، الذي يقوم عليه الاستبداد الذي ينتج التعصّب والتطرّف ووليدهما العنف والإرهاب، وهو المشروع الذي تصدّت له مجلة **المستقبل العربي**. وأستطيع القول إن كل انتماء إلى العقل يعني انتماء إلى دائرة الاعتدال، وكل اعتدال هو مواجهة مع ثقافة الكراهية والانتقام والتمييز واللامساواة.

لقد ربطت مجلة **المستقبل العربي** حركيتها بدوائر ثلاث: **أولها**، العروبة التي مثّلت هويتها الجامعة؛ و**ثانيها**، التفتيش عن الجوامع التي تعظّم من شأن التعاون العربي؛ و**ثالثها**، الإنسانية، ولا يمكن المرء أن يكون عربيًا حقيقيًا إن لم يكن إنسانيًا يؤمن بالأخوة الإنسانية، والإنسان مقياس كل شيء على حد تعبير الفيلسوف الإغريقي بروتوغوراس. والعروبة الحضارية في معناها ووجودها إنسانية خارج دوائر الأديان والطوائف والعصبيات الأخرى.

لا يمكن المرء أن يكون عربيًا حقيقيًا إن لم يكن إنسانيًا يؤمن بالأخوة الإنسانية، والإنسان مقياس كل شيء على حد تعبير الفيلسوف الإغريقي بروتوغوراس. والعروبة الحضارية في معناها ووجودها إنسانية خارج دوائر الأديان والطوائف والعصبيات الأخرى.

وكانت رسالة **المستقبل العربي** ضد الاستعلاء والتعصّب الديني ووليده التعصب الطائفي؛ وهي دعوة التزمَت بها في اختيارها وانتقائها للمقالات كجزء من توجهاتها العامة؛ وهي دعوة رافقتها دعوة أخرى مماثلة ومتممة ومكمّلة وأساسية في الوقت نفسه، ضد الطائفية والتمذهب، بتقديم خطاب نقيض له يعلي من شأن العروبة الثقافية التي تسمو على الانقسامات الطائفية والدينية، وهي رابطة وجدانية وانتماء شعوري وفطري جامع إلى أمة مجزأة تسعى لتحرّرها ووحدتها.

لم تتوقف **المستقبل العربي** عن الصدور الشهري ولو مرّة واحدة، على الرغم من المصاعب والتحديات الأمنية اللبنانية، سواء خلال الحرب الأهلية 1975 ـ1989 أو خلال العدوان الإسرائيلي عام 1982 واجتياح لبنان وصولًا إلى العاصمة بيروت، أو خلال العدوان الإسرائيلي في تموز/يوليو 2006 أو خلال التوترات والتجاذبات الداخلية، واستمرت في الصدور حتى خلال جائحة كورونا التي اجتاحت العالم خلال العام الجاري 2020.

يمكنني القول إنه لا توجد مكتبة عربية مرموقة تخلو من مجلة **المستقبل العربي**، سواء أكانت مكتبة عامة أو جامعية أو حتى شخصية. كما احتوت هذه المكتبات على كتب مركز دراسات الوحدة العربية الذي يُصدر المجلة والتي تجاوزت الـ 1000 عنوان في مختلف المجالات، وذلك مواكبة للتطوّر الكوني من جهة، ولبحث أبرز القضايا والمشكلات التي تواجه المجتمعات العربية من جهة أخرى.

وكان إعدادها المشروع النهضوي العربي مساهمة كبيرة في بلورة الأهداف العامة التي يناضل من أجلها الساعون للتغيير في وطننا العربي. فقد احتوى المشروع على ستة أهداف جمعت فيها التحرر الوطني السياسي والاقتصادي وربطتهما بالتنمية، وهذه الأخيرة ربطت بالعدالة الاجتماعية

في التطلع إلى الديمقراطية مع ربط الحداثة بالتراث في إطار التجدد الحضاري، وذلك ارتباطًا بمسألة الوحدة العربية.

وأعتقد أن ذلك يمثّل جوهر عملية التغيير بجانبها السياسي ضد الهيمنة الخارجية من جهة، ومن جهة ثانية توسيع القاعدة الشعبية للديمقراطية بالتحرر الاقتصادي والتنمية المستدامة بجميع حقولها سعيًا للعدالة الاجتماعية، وذلك بجعل الحداثة عنصر تجديد للتراث باستلهام قيمه الإيجابية الأصلية وللتفاعل مع التطور العالمي والتفاعل بين الحضارات في المسعى الإنساني لما فيه خير البشر وسعادتهم وتقدمهم.

ويمكنني القول إن أهم القضايا التي تواجه العرب على المستوى السياسي تتعلق بثلاثة أطر:

الإطار الأول: الوطني؛ حيث يصبح حماية الدولة الوطنية ومنع تشظيها أو تفتتها أو تقسيمها هدفًا أساسيًا، يمكن للمجلة الإعلاء من شأنه ورفع درجة أهميته بتحفيز النقاش حوله. والمسألة لا تتعلق بالمناشدات أو التمنيات، بل بالدعوة إلى توسيع دائرة المشاركة والحوار من خلال تأكيد المواطنة الفاعلة والحيوية، وهذه تستند إلى الحريات والمساواة والعدالة، ولا سيّما الاجتماعية، والمشاركة والشراكة في الوطن الواحد، وهي جزء من المشروع النهضوي الحضاري العربي.

المهم رد الاعتبار إلى فكرة الوحدة العربية وأي شكل من أشكال الاتحاد العربي على الصعد الاقتصادية أو الاجتماعية أو التربوية أو الثقافية أو الأمنية أو غيرها، وإذا كانت ثمة نجاحات على هذا الصعيد، فهي محدودة جدًا.

وهذا لا بدّ من تفعيله على صعيد كل بلد عربي وداخل التيارات السياسية فيه القومية العربية بفروعها المختلفة، واليسارية والماركسية، والدينية والإسلامية بوجه خاص، إذ لا يكفي الإعلان عن موافقتها له وتبنّيه نظريًا، بل قياس درجة اقترابها أو ابتعادها منه عمليًا، وخصوصًا في علاقاتها واحترامها الرأي والرأي الآخر والتنوّع والتعددية وقبول حق الاختلاف، بما فيها داخل أطرها القائمة.

الإطار الثاني: العربي؛ الذي يتطلب جهدًا مضاعفًا ومكثفًا لإعادة الاعتبار إلى المشروع الوحدوي العربي، فبعد أن كان مشروعًا جاذبًا ومؤثرًا، أصبح مشروعًا منفّرًا ومباعدًا أحيانًا، والأمر لا يتعلق بالأماني، بل بقراءة الواقع، سواء كان على نحو عام أو مناطقي، فالوحدة التي كانت أملًا للجمهور في الخمسينيات وهتفت لها الحناجر عشية إقامتها بين سورية ومصر عام 1958، لم تعد كذلك، حيث انطفأ ذلك الألق الذي كان يحمله اسمها وانخفضت درجة الجاذبية لها أيضًا، وذلك بسبب فشل التجارب الوحدوية، ابتداءً من تجربة الجمهورية العربية المتحدة وتجربة الوحدة الثلاثية (ميثاق نيسان/أبريل 1963 المصري ـ العراقي ـ السوري) وإعلان وحدة ليبيا وسورية ومصر عام 1971 وميثاق الوحدة السورية ـ العراقية 1978ـ1979، وغيرها... وانتهت كلّها إلى صراعات ونزاعات وعداوات ما أنزل الله بها من سلطان، فضلًا عن شحّ الحريات والطابع الفوقي الذي اتسمت به هذه التجارب، ناهيك بموقفها من الديمقراطية والتعدّدية والتنوّع.

ولكي تعاد ثقة الجمهور بفكرة الوحدة ويتم الضغط على الأنظمة للتقارب والتفاهم والتعاون والتنسيق فيما بينها ابتداءً من أبسط القضايا حتى أرقاها، يمكن البدء بمشروع دراسي حول وحدة بلدين عربيين أو أكثر، وهو ما أنجزه المركز لإعداد دستور عربي فدرالي كان لي الشرف في إعداده بصيغته النهائية بعد حوارات دامت ما يزيد على ثلاثة أعوام.

المهم رد الاعتبار إلى فكرة الوحدة العربية وأي شكل من أشكال الاتحاد العربي على الصعد الاقتصادية أو الاجتماعية أو التربوية أو الثقافية أو الأمنية أو غيرها، وإذا كانت ثمة نجاحات على هذا الصعيد، فهي محدودة جدًا، مثل مجلس التعاون الخليجي، الذي تأسس في 25 أيار/مايو عام 1981، وبدأ مسيرة إيجابية، لكنها تلكأت وتعثرت وواجهتها عقبات داخلية وخارجية منعتها من إحراز التقدم المنشود الذي كان واعدًا في مرحلته الأولى، ولنلاحظ الصراع القائم بين قطر وبين السعودية ودولة الإمارات والبحرين، واختلاف المواقف، إزاء اليمن وليبيا والعلاقة مع تركيا والموقف بخصوص سورية وغير ذلك.

كما أن الاتحاد المغاربي الذي تأسس في 17 شباط/ فبراير 1989، ظلّ هامشيًا والعلاقات بين بعض أقطاره مقطوعة منذ عقود من الزمان (الجزائر- المغرب) بسبب مسألة البوليساريو وغير ذلك من المشاكل التي لم تنقله إلى موقع الفعل والإنجاز. ومع ذلك فإن بقاء مجلس التعاون الخليجي والاتحاد المغاربي قائمين وتطويرهما مسألة مهمة، ويمكن البناء عليها والإفادة من التجربة ودروسها وخبرتها للمستقبل أيضًا.

وحتى العلاقة المصرية ـ السودانية التاريخية تصدعت بسبب مشكلة جزر حلايب، أما العلاقات العراقية ـ الكويتية فقد أصيبت بنكسة ما زالت آثارها إلى الآن قائمة، بسبب غزو القوات العراقية في ظل النظام السابق للكويت عام 1990، وما ترك ذلك من آثار نفسية كبيرة، فضلًا عن ما أصاب العراقيين بسببه من أذى، باستمرار الحصار الدولي الجائر عليه لمدة 12 عامًا، ومن ثم احتلال العراق واستباحة كيان الدولة العراقية وتعويم سيادتها، ناهيك بما سبّبه من تصدّع في التضامن العربي.

أي نظام اجتماعي تحتاج إليه البلاد العربية أو كل بلد وفقًا لتطوره؟ وما هو دور القطاع العام في التجارب التي سعت لوضعه بخدمة الطبقات الفقيرة، ولا سيّما بعد محاولات تفكيكه وذلك بزعم الخصخصة والاقتصاد الحر وفشل التجارب الاشتراكية وخسارة بعض مشاريعه.

يمكن مجلة **المستقبل العربي** ومركز دراسات الوحدة العربية الذي وضع هدفًا ساميًا من أهدافه هو دراسات الوحدة العربية، أن يخصص مشروعات بحثية لمدة 5 سنوات مقبلة لإحياء وتجديد ونقد الفكرة والممارسة في إطار منفتح وجديد.

الإطار الثالث: العالمي؛ كانت المجلة والمركز قد وضعت التجارب العالمية الوحدوية ضمن مشروع دراستها للوحدة العربية، للاطلاع عليها وللإفادة منها، إضافة إلى مواقف القوى الكبرى من مشاريع الوحدة العربية، والأمر يشمل القوى الإقليمية أيضًا. أعتقد أن المجلة بحاجة إلى إعادة تلخيص لهذه التجارب بفتح حوار حول إشكاليات

التجارب العالمية والتحديات التي تواجهها كما هو الاتحاد الأوروبي مثلًا، ودور الأزمة الاقتصادية العالمية على الانكفاءات القطرية، وما مدى تأثير ذلك في دولنا ومجتمعاتنا.

ونحتاج أيضًا إلى التسلّح برؤى جديدة حول مواقف القوى الإقليمية التي أصبحت لاعبًا فرعيًا جديدًا ومؤثرًا للاعب الدولي الأكبر؛ ولنأخذ تركيا وطموحاتها العثمانية وإيران ومشروعها الأيديولوجي مثلًا، وذلك في إطار الصراع العربي- الإسرائيلي من جهة وفي إطار المشاريع الدولية الجديدة، ولا سيّما مشروع صفقة القرن والحديث عن سايكس بيكو جديدة أو معاهدة لوزان جديدة (علمًا بأنه سيمضي 100 عام على معاهدة لوزان 1923 التي كان لها دور كبير في وضع خرائط المنطقة بعد تأسيس الجمهورية التركية وانحلال الدولة العثمانية).

هذه هي المستويات الأساسية التي يمكن أن تؤطر مشروع المجلة الذي هو جزء من المشروع النهضوي العربي في مختلف مجالاته. أما في خصوص القضايا التي تفرض نفسها عربيًا على المستوى الاقتصادي، فهو **التنمية المستدامة** أي «توسيع خيارات الناس» في المجالات المتعددة، فلا تنمية حقيقية من دون مشاريع إصلاح سياسي أساسه حكم القانون والمواطنة واحترام التنوّع الثقافي والإقرار بحقوق المجاميع الثقافية، والاعتراف بحقوق المرأة ومساواتها مع الرجل.

الإشكاليات التي واجهت العرب نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين يُعاد طرحها مجددًا: ولنتذكر كتاب شكيب إرسلان **لماذا تأخر المسلمون ولماذا تقدم غيرهم؟** وقد حاول محمد عبده والأفغاني والكواكبي والطهطاوي والتونسي والنائيني التشديد على أهمية التوجه لبناء دولة قائمة على حكم القانون وجعل الناس متساوين أمامه والوقوف بوجه الاستبداد بوصفه سبب البلاء.

لعل ثمة ترابطًا بين المجالات الفكرية والثقافية والفلسفية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية والعسكرية والإعلامية والبيئية، لأنها متشابكة ومتداخلة مع السياسة، ولا بدّ من إعلاء مكانة الدولة وجعلها المرجعية الحقيقية للفصل في النزاعات.

وحين أحرزت عدة بلدان العربية استقلالها السياسي لم تتمكن من إنجاز استقلالها الاقتصادي، وحين حاولت تأميم ثرواتها (قناة السويس) مصر 1956، والعراق (تأميم النفط عام 1972) تعرضت لعدوان ومحاولات لتدمير مساراتها بأشكال متعددة.

السؤال الآن أي نظام اجتماعي تحتاج إليه البلاد العربية أو كل بلد وفقًا لتطوره؟ وما هو دور القطاع العام في التجارب التي سعت لوضعه بخدمة الطبقات الفقيرة، ولا سيّما بعد محاولات تفكيكه وذلك بزعم الخصخصة والاقتصاد الحر وفشل التجارب الاشتراكية وخسارة بعض مشاريعه، وما السبيل إلى الجمع بين اقتصاد السوق والإبقاء على دور الدولة في البلدان النامية ومنها البلدان العربية، لأن دور الدولة مهم، بل وحاسم أحيانًا فيما يتعلق بالتعليم والصحة والبلدية والبيئة، فضلًا عن دورها المحوري في عملية تنمية القدرات وتوزيع المشروعات وتوفير فرص عمل والقضاء على البطالة، إضافة إلى الضمان الاجتماعي والتقاعد والشيخوخة وغير ذلك.

قد يكون مناسبًا على الصعيد العربي الحديث مجددًا وبرؤية جديدة عن السوق العربية المشتركة ومشاريع المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل، ولكن ضمن ظروف الحاضر ولقضايا محددة بالتعاون مع جهات دولية (مثلًا جهات أكاديمية غربية عملت لسنوات لمقاطعة إسرائيل بسبب مواقفها من حقوق الإنسان والتنكر لحقوق الشعب العربي الفلسطيني)، العمل على تجديد وتطوير الاتفاقيات الاقتصادية العربية وفتح الأسواق والحدود وتسهيل التبادل التجاري وانتقال العمالة والسماح بالإقامة وغيرها.

وتحتاج المجلة إلى التوقف عند قضايا النفط والتصنيع في الوطن العربي، ولعل ثمة ترابطًا بين المجالات الفكرية والثقافية والفلسفية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية والعسكرية والإعلامية والبيئية، لأنها متشابكة ومتداخلة مع السياسة، ولا بدّ من إعلاء مكانة الدولة وجعلها المرجعية الحقيقية للفصل في النزاعات بين الأفراد وفيما بينهم وبين المجتمع، ولعل وظيفة أي دولة حماية أرواح الناس وممتلكاتهم وحفظ النظام والأمن العام.

أعتقد أن ثمة حقولًا تحتاج إلى تفعيل أكبر في أعداد **المستقبل العربي** خلال السنوات الخمس المقبلة، وهي تتعلق بحقوق العمال وقوانين العمل العربية ومدى انسجامها مع القوانين الدولية وموضوع الضمان الاجتماعي والشيخوخة والتقاعد، إضافة إلى معالجة ظواهر الأمية الأبجدية والأمية المعرفية والتكنولوجية، والدعوة إلى التعليم الإلزامي وإلى توسيع دوائره في الريف والبادية وخصوصًا بالنسبة إلى الإناث.

ومن المهم فتح باب النقاش والحوار مجددًا حول المجاميع الثقافية وحقوقها ومساواتها في إطار المواطنة وفي التعبير عن طموحاتها المشروعة. وبالطبع فأنا لا أستخدم هنا «مصطلح الأقليات» لأنه ينتقص على نحو متعسّف من مبادئ المواطنة بافتراض وجود هوّيات «كبرى» وأخرى «صغرى» و«أغلبيات» و«أقليات» و«هويّات عليا» و«هويّات دنيا» و«هويّات قوية» و«هويّات ضعيفة» وغير ذلك، وقد تحفّظت عن إعلان «حقوق الأقليات» الصادر عن الأمم المتحدة عام 1992 وعن «إعلان الشعوب الأصلية» الصادر عام 2007، لاحتوائهما على مصطلح «الأقليات» الذي يستبطن عدم المساواة والهيمنة من جهة، والاستتباع والخضوع من الجهة الأخرى.

ويمكن مناقشة ذلك بالنسبة إلى الحقوق القومية أو الحقوق الدينية أو اللغوية أو السلالية، وعلاقة الهويّات الفرعية بالهوية العامة الجامعة، مع احترام الخصوصيات وعدم التحلل من الالتزامات الدولية، وكيف السبيل إلى علاقة سويّة أساسها الاعتراف المتبادل؟

ونحتاج إلى إعادة تفكير وتفسير وتقرير في كل ما يُراد في هذا الشأن من العرب ومن الآخرين ومن المسلمين ومن غيرهم، وخصوصًا في ظل حكم القانون وعدم التمييز وخارج دوائر المحاصصة ونظام الغنائم والامتيازات والتمذهب.

أعتقد أن الاهتمام بموضوع اللاجئين والمهاجرين العرب ينبغي أن توليه المجلة اهتمامًا كبيرًا خلال السنوات المقبلة.

كما لا بدّ من إعادة مركزية القضية الفلسطينية إلى الواجهة، ليس بالشعارات، بل بفتح حوار معرفي وثقافي حول الصراع العربي ـ الإسرائيلي بأوجهه المتعددة، وقد يكون مناسبًا التعاون

في هذا المجال مع مجلة **الدراسات الفلسطينية**. والبحث في سبل تعزيز المقاومة الشعبية، وخصوصًا في الداخل حيث يعيش أكثر من 6 ملايين إنسان، مع الاهتمام بشؤون فلسطينيي الشتات البالغ عددهم أكثر من 9 ملايين إنسان.

والموضوع الآخر الذي ينبغي أن يولى اهتمامًا كبيرًا هو ظواهر **التعصّب** ووليده **التطرّف** ونتاجهما **العنف والإرهاب والإرهاب الدولي**، وهي قضايا مرتبطة بالأمية والتخلف والشعور بالإقصاء والتهميش والفوارق الطبقية والاجتماعية.

كل هذه القضايا كان لمجلة **المستقبل العربي** دور ريادي فيها، ولكنها اليوم تحتاج إلى المزيد من إعادة قراءة ونقد لما تحقق وما لم يتحقق وأسباب ذلك؛ وقد ساهمت المجلة بلا أدنى شك في رفع مستوى الوعي العربي بقضايا الأمة وتحدياتها، وكان للرواد الأوائل الذين خدموا هذا التوجه دور في ذلك. وإذا كان سؤالكم عن مساهمتي الشخصية فيمكن متابعة أعداد المجلة خلال العقدين ونيّف الماضيين ليتبين ما ساهمت به وهو ما يحتاج حقيقة إلى تطوير، بالكتابة والجهد أيضًا □

دور فاق التوقعات في ما أُنجز منه.. وما يُنتظر إنجازه

وحيد عبد المجيد(*)

مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام.

حين أُصدر عدد مجلة **المستقبل العربي** الأول في أيلول/سبتمبر 1978، لم يكن متصورًا أنها ستؤدي الدور الكبير الذي اضطلعت به في نشر المعرفة، ومعالجة القضايا العربية وما يتعلق بها بموضوعية وشجاعة، وإدارة حوار بنّاء تتباين خلفيات المشاركين فيه، وتختلف اتجاهاتهم، ولكن الإيمان بالعروبة يجمعهم. كانت الساحة العربية تعجّ بمجلات ومطبوعات شهرية كثيرة نذكر منها على سبيل المثال **دراسات عربية**، و**قضايا عربية**.

ولكن **المستقبل العربي** بدت منذ عددها الأول مختلفة. وعندما نتأمل اليوم بداياتها، بعد نحو 42 عامًا، و500 عدد لم يتأخر أي منها عن موعده، يبدو لنا أكثر من أي وقت مضى أنها تميَّزت بانطلاقها من رؤية واضحة لأوضاع الأمة وقضاياها، والاهتمام بمستقبلها.

كانت آفاق المستقبل مفتوحة أمام العرب المرفوعة رؤوسهم حينئذ بفعل نصر حققوه بتضامنهم على عدوهم التاريخي، حين كانوا مُجمعين على ذلك، بعد هزيمتين مؤلمتين ما زالوا يدفعون ثمنهما حتى اليوم.

وضع استخدام النفط سلاحًا في تلك الحرب، للمرة الأولى والأخيرة، الوطن العربي على خريطة العالم، في لحظة كان لدى بعض بلدانه ما يؤهلها لتحقيق تقدم اقتصادي، مثل العراق والجزائر. فقد عدّتهما الأمم المتحدة عام 1974 ضمن البلدان المرشحة لتحقيق قفزة اقتصادية كبيرة وسريعة. أسرعت أوروبا في ذلك الوقت إلى فتح حوار مع العرب، اعتقادًا بأنهم في طريقهم إلى أن يصبحوا قوة عالمية كبيرة، بل كان هناك من يظن أنهم صاروا كذلك فعلاً، بعد تضامنهم في حرب 1973. ولكن سرعان ما اكتشف الأوروبيون أنهم واهمون، إذ عادت الخلافات التي كانت قد توارت وراء دخان حرب انتظرتها الشعوب العربية ست سنوات، فأعادوا النظر في طريقة تعاملهم مع حكومات ظنوا أنها رأت ثمرة تضامنها واستوعبت الدرس. كما ضُيِّعت الفرصة التي كانت متاحة

(*) البريد الإلكتروني: wwahied8@gmail.com.

في العراق والجزائر لتحقيق نجاح اقتصادي يضيف إلى إمكانات العرب، بخلاف باقي البلدان التي توقعت الأمم المتحدة أن تحقق هذا النجاح، وكان نحو نصفها في جنوب شرق آسيا.

وحتى النصر، الذي كان وراء تفاؤل بمستقبل الأمة رافق إصدار **المستقبل العربي**، لم ينجُ من هذا التراجع السريع. فلم يمضِ عامان على إصدارها حتى أسفر المنهج السياسي الذي اتُبع في إدارة نتائج حرب 1973 عن تقزيم هذه النتائج، بدل تعظيمها، وبدء الاتجاه نحو تفريغ الصراع العربي–الإسرائيلي من محتواه، وفتح الطريق أمام الكيان الذي زُرع في قلب الأمة لتوطيد أركانه، مع فتح شهيته لابتلاع الأراضي الفلسطينية التي احتلها عام 1967 بعد أول اعتراف عربي له بما احتله عام 1948ـ1949.

غير أن تغيُّر الظروف، التي أُصدرت فيها **المستقبل العربي**، بهذه السرعة، لم يؤثر في منهجها، الذي جمع عددًا كبيرًا من الأكاديميين والمثقفين ومسؤولين سابقين حولها، بل أدى إلى تزايد التمسك به سبيلاً لمقاومة الإحباط الناتج من محن توالت على الأمة في الحقبة التالية، عبر تقديم أفكار ورؤى متجددة، وطرح مشاريع للمستقبل، وإدارة حوار في العمق حول القضايا الأساسية والأولويات القومية في مؤتمرات ولقاءات وندوات نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، وكان من بينها ندوات **المستقبل العربي** التي شارك فيها مئات من المهمومين بقضايا الأمة. ونُظم عدد معتبر من هذه الندوات في مكتب مركز دراسات الوحدة العربية في القاهرة خلال الفترة التي تولى فيها كاتب السطور مهمة إدارته في أواخر ثمانينيات القرن الماضي.

ليس هذا إلا نزرًا يسيرًا مما ساهمت به **المستقبل العربي** في رفع مستوى الوعي بقضايا الأمة، والتحديات التي تواجهها، وتقديم معرفة بأوضاع العرب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية، لا السياسية فقط، وهو ما شكل أحد عوامل تميّزها على مدى تاريخها. غير أن القضايا السياسية شغلت مساحة أكبر من غيرها بطبيعة الحال، لأنها بقيت المؤشر الرئيس أو الأول لأوضاع الأمة، والعامل الأساسي الذي أدى إلى تبديد الإمكانات الكبيرة التي توافرت لبلدانها سواء من مواردها الطبيعية أو قدراتها البشرية أو القوة الناعمة في مجتمعاتها. وقد تبددت تلك الإمكانات بفعل عوامل لعل أهمها طبيعة أنظمة الحكم التي هيمنت على السلطة في هذه البلدان، واحتكارها السلطة، وجمودها، وانحيازها في الأغلب الأعمّ، وباستثناءات محدودة، إلى الفئات والشرائح الأكثر ثراء، وحرصها على البقاء في مواقعها بأي ثمن يُدفع من قوت شعوبها وكرامة أمتها.

كثيرة القضايا السياسية، أو ذات الطابع السياسي، التي تفرض نفسها اليوم علينا نحن العرب، وتتطلب تحليلاً عميقًا وحوارًا جادًا نثق بأن **المستقبل العربي** تستطيع إنجازهما برغم صعوبة الظروف، وتسارع الأحداث، واختلاط الأوراق، وتوسع رقعة الإحباط.

من بين هذه القضايا اثنتان ربما تستحقان إعطاءهما أولوية متقدمة في هذا المجال. **أولاهما** العلاقات التي صارت معقدة بين البلدان العربية، وجيرانها سواء الموجودين في المنطقة عبر التاريخ، أو المفروضين عليها والمزروعين فيها. و**الثانية** الانقسامات السياسية–الفكرية التي كان لها أكبر الأثر في هزيمة بعض ثورات الربيع العربي أمام القوى المضادة لها، أو دخولها في طريق مسدودة نتيجة اندلاع حروب داخلية، وستبقى ما لم يمكن تجاوزها عائقًا أمام أي تحول ديمقراطي لا بديل منه لإطلاق الطاقات الضرورية لبناء النهضة وطنيًا وقوميًا.

أولاً: العلاقات «المُعقدة» بين العرب وجيرانهم

«مُعقدة» وصف دبلوماسي لما آلت إليه علاقات العرب مع جيرانهم. عدو العرب التاريخي، الذي فُرض عُنوّة في منطقتهم، وَفَرض عليهم حروبًا ومعارك عسكرية وسياسية وثقافية استنزفت بلدانًا كانت مؤهلة لقيادة الأمة نحو نهضتها المعطلة، صار صديقًا لعدد متزايد منهم. تُقام العلاقات معه، ويُحتفى بها أحيانًا، في ما يُطلق عليه تطبيعًا، وما هو كذلك، لأنه غير طبيعي، بل مناقض لطبائع الأمور.

وجيران العرب التاريخيون الذين عاشوا معهم قرونًا، وتجمعهم بهم قواسم مشتركة، هم الآن أعداء ألدّاء لغير قليل من حكومات البلدان العربية.

إلى أي مدى تستطيع أنظمة حكم عربية تناصب إيران أو تركيا، أو كلتيهما، العداء في مواجهة ما تُعدّه تهديدًا لها، أو لبلدانها، الاعتماد على دولة عظمى ثبت أنها تتخلى عن حلفائها في أول منعطف؟

والأهم من اتخاذ مواقف سياسية تجاه هذا الوضع «المُعقد»، يتعيّن أن نسعى إلى تحليله موضوعيًا، وفهم المسار الذي أدى إليه. لا تحب حكومات البلدان العربية مراجعة سياساتها وممارساتها، وربما تكره مثل هذه المراجعة لأنها تضعها أمام ما لا ترغب في الإقرار به. غير أن إجراء مراجعة موضوعية لسياسات البلدان العربية، التي تشكو حكوماتها من تمدُّد نفوذ كل من إيران وتركيا، ويرى بعضها في إسرائيل عونًا لها في مواجهتهما أو تطمح إلى ذلك، يُعيدنا إلى ما ترتب على بقاء أنظمة حكم في السلطة لفترات طويلة، فتشيخ ويصيبها الترهل والجمود، ويؤثر رؤوسها وأركانها القعود في مقاعدهم الوثيرة، أو لا يقدرون على النهوض لملء الفراغ الذي أتاح ذلك التمدد في مهده.

وقفت أنظمة حكم عربية يُزعجها اليوم تمدد النفوذين الإيراني والتركي موقف المتفرج على أدوار كل من طهران وأنقرة في المنطقة. بدأ توسع الدور الإيراني في منتصف ثمانينيات القرن الماضي، أو بُعيده بقليل، لملء فراغ نتج من «استقالة» أنظمة حكم عربية من مسؤولياتها في مواجهة الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982. وازداد هذا التوسع عقب الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 بعد أن اكتفت أنظمة حكم عربية تخشى هذا التوسع الآن بإصدار بضع بيانات، ثم خلدت إلى الصمت، ووقفت موقف المتفرج على تغيير جوهري يحدث في هذا البلد العربي، وكأنه يبعد منها آلاف الأميال. تصرفت هذه الأنظمة كما لو أن التغيير الذي بدأ في العراق عقب الغزو لا يعنيها، ولا يتطلب حضورها للتأثير في اتجاهه على الأقل لتفادي تمدد نفوذ إيران الذي اكتشفت بعد ذلك أنه يمثل خطرًا عليها.

وتكرر الخطأ بطريقة أخرى، وفي سياق مختلف، عندما بدأت ملامح تحويل الثورة الربيعية في سورية إلى حرب أهلية ساهم بعض هذه الأنظمة في إذكاء نيرانها كل بأسلوبه ووفق ما تصور أنها مصلحته ثم أدرك متأخرًا كالمعتاد أنها لم تكن كذلك.

وبرغم أن بدايات توسع النفوذ التركي كانت أقل وضوحًا في تلك المرحلة، لم يكن صعبًا تبين ملامحها سواء الخشنة في سياسة أنقرة تجاه الموارد المائية المشتركة مع كل من سورية والعراق، أو الناعمة في سياستها التي سُميت «تصفير المشاكل» وتضمنت دعم حضورها في عدد متزايد من البلدان العربية عبر أدواتها التجارية والاقتصادية والفنية «الدرامية»، قبل أن تتحول تلك السياسة إلى «توسيع المشاكل» ويزداد الاعتماد على القوة الخشنة.

ساهمت بعض هذه الأنظمة المستبدة في تعميق الانقسامات الإثنية تحت السطح عبر تخويف مكونات المجتمعات بعضها من بعض بطرائق متنوعة، ضمن وسائل توطيد الهيمنة على السلطة والاستمرار فيها من دون إزعاج.

كان «نادي الحكام العرب» في سُباتٍ عميق، على هذا النحو، عندما بدأ التمدد في نفوذ كل من إيران وتركيا. وما كان لهذا التمدد أن يستمر، ويزداد، لولا انكفاء أنظمة حكم عربية، وتخليها عن مسؤولياتها الإقليمية، فتحركت كل من إيران وتركيا لملء الفراغ. واكتشفت تلك الأنظمة متأخرةً أنهما يمثلان تهديدًا فلجأ بعضها إلى الولايات المتحدة، ثم إلى إسرائيل، لمعاونتها في مواجهته.

ويثير هذا النهج في التعاطي مع كل من إيران وتركيا في ناحية، وإسرائيل في ناحية ثانية، أسئلة كبيرة منها على سبيل المثال:

- هل يمكن تصحيح أخطاء ارتكبتها أنظمة حكم عربية، وأدت إلى تمدد نفوذ كل من إيران وتركيا في المنطقة، من دون مراجعة السياسات التي خلقت فراغًا حدث فيه هذا التمدد؟
- إلى أي مدى تستطيع أنظمة حكم عربية تناصب إيران أو تركيا، أو كلتيهما، العداء في مواجهة ما تُعدّه تهديدًا لها، أو لبلدانها، الاعتماد على دولة عظمى ثبت أنها تتخلى عن حلفائها في أول منعطف؟
- هل يُحقق «التطبيع» مع إسرائيل ما تهدف إليه أنظمة حكم عربية تسعى لتغيير ميزان القوى مع إيران أو تركيا أو كلتيهما لمصلحتها، أم يؤدي إلى تزايد الخلل في هذا الميزان لمصلحتهما؟
- كيف تتصرف أنظمة حكم عربية تعتمد على الولايات المتحدة في مواجهة إيران في حال خسارة رئيسها الحالي الانتخابات الرئاسية التي ستُجرى في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، وتبني جو بايدن وإدارته سياسة مختلفة بدرجة أو بأخرى؟

ثانيًا: الانقسامات السياسية ـ الفكرية وتداعياتها الكارثية

خطفت الصراعات الإثنية، سواء الدينية، أو المذهبية، أو العرقية وغيرها مما له دلالة على هوية معينة، بعد انفجارها في عدد من البلدان العربية في بداية العقد الماضي، الأنظار من انقسامات سياسية وفكرية يُفترض أن تحظى بالأولوية، لأنها الأكثر أهمية وخطرًا، فضلاً عن أن حلها يوفر فرصة لمعالجة تلك الصراعات التي بقيت كامنة تحت أسطح أنظمة حكم مستبدة كان معظمها شديد القسوة، فمنع ظهورها من طريق نشر الخوف والهلع في أوساط فئات المجتمع

المختلفة. كما ساهمت بعض هذه الأنظمة المستبدة في تعميق الانقسامات الإثنية تحت السطح عبر تخويف مكونات المجتمعات بعضها من بعض بطرائق متنوعة، ضمن وسائل توطيد الهيمنة على السلطة والاستمرار فيها من دون إزعاج، والزعم في الوقت نفسه أن الوضع مستقر تمام الاستقرار ما دام سطح المجتمع هادئًا، وما دام البركان الموجود تحت هذا السطح لا يفور ويقذف حممه إلى أعلى.

وكان طبيعيًا أن يفور هذا البركان في كل بلد عربي بقي خامدًا فيه تحت سطح القمع والقهر فور إزالة هذا السطح سواء في ثورات الربيع العربي، أو عقب إسقاط نظام صدام حسين خلال الغزو الأمريكي عام 2003؛ فقد انفجرت الصراعات الإثنية التي ما كان لها أن تبلغ هذا المبلغ إلا في غياب الديمقراطية، التي يوجد ضمن آلياتها ما يتيح تحويل التفاعلات بين مكونات المجتمعات المنقسمة إثنيًا من الصراع إلى التعاون على قاعدة المواطنة والمساواة، عندما تكون ديمقراطية حقيقية تنتج من توافق سياسي داخلي، وليس من غزو أجنبي أو تدخل خارجي.

يبدو ضروريًا إعادة وضع قضية الانقسامات السياسية-الفكرية في بؤرة الاهتمام، وفي مقدمتها الصراع بين أحزاب وجماعات الإسلام السياسي في ناحية، والأحزاب والجماعات العلمانية أو المدنية في الناحية الثانية، لدراسة العوامل التي أدت إلى تفاقمها ووصولها إلى المستوى الذي أضاع فرصة فريدة لبناء نظام ديمقراطي.

ومن طبائع الأمور أن تطغى صراعات مسلحة محتدمة على غيرها، فينحسر الاهتمام بما عداها، وأن يقل بالتالي الاهتمام بالانقسامات السياسية-الفكرية التي لم تكن آثارها الكارثية أقل من تلك المترتبة على الصدامات الإثنية في الوطن العربي، برغم أن حل تلك الانقسامات هو السبيل إلى علاقات طبيعية أو سوية بين مكونات المجتمعات المنقسمة إثنيًا.

لذلك، يبدو ضروريًا إعادة وضع قضية الانقسامات السياسية-الفكرية في بؤرة الاهتمام، وفي مقدمتها الصراع بين أحزاب وجماعات الإسلام السياسي في ناحية، والأحزاب والجماعات العلمانية أو المدنية في الناحية الثانية، لدراسة العوامل التي أدت إلى تفاقمها ووصولها إلى المستوى الذي أضاع فرصة فريدة لبناء نظام ديمقراطي وُضعت ركائزه الأولى في مصر عقب ثورة 25 يناير 2011، ولكنه لم يتحمل ثقل الصراعات التي احتدمت بين قوى الإسلام السياسي والاتجاهات العلمانية أو المدنية.

وربما يُعاد إنتاج هذا الإخفاق في تونس، بل سيكون تكراره أكيدًا بسبب استمرار الصراع الناتج من الانقسام السياسي-الفكري على الخطوط نفسها «الدينية-العلمانية»، والعجز عن إجراء أي حوار جاد، وتنامي حالة عدم الثقة بين المنقسمين، وغياب الشعور بالمسؤولية لدى نُخب يقع على عاتقها إنقاذ التجربة الديمقراطية الوحيدة التي بقيت، فضلاً عمّا يبدو أنه تفضيل بعض أطراف الصراع التضحية بهذه التجربة بدلاً من التفاعل الإيجابي مع خصومها. وهذا بخلاف الباب الذي

صار مفتوحًا لتدخل من يقلقهم أي تحول ديمقراطي قريب منهم، ويبحثون عن أي مدخل ينفذون منه لإحباط هذا التحول.

خطر الانقسامات السياسية والفكرية على مستقبل الأمة، إذًا، كبير، من دون أن يقلل هذا أهمية الانقسامات الإثنية. ولكن في ترتيب الأولويات، تأتي الانقسامات السياسية والفكرية في المرتبة الأولى، لأن معالجتها شرط لا بديل منه لفتح الطريق الموصد أمام الديمقراطية، وإنهاء ما يسميه البعض «الاستثناء العربي». فلا استثناء هنالك، ولا خروج عن المألوف، بل يوجد خلل جسيم في العلاقات بين مكونات الخريطة السياسية في البلدان العربية التي وصل فيها الانقسام السياسي والفكري إلى المدى الذي جعله عائقًا أمام تحول ديمقراطي، ومانعًا من بناء التوافق (Consensus) بين النُخب المنقسمة لعجزها عن التفاهم على تنازلات متبادلة أمكن الوصول إليها في دول أخرى كثيرة، في بدايات انتقالها إلى الديمقراطية.

ونظرًا إلى أهمية مسألة بناء التوافق بين نُخب منقسمة سياسيًا وفكريًا، صارت موضوعًا أساسيًا في دراسات السياسة المقارنة (Comparative Politics)، منذ أن أصدر روبرت دال عام 1971 كتابه، الذي صار مشهورًا **الحكم التعددي** (Oligarchy) عن جامعة يال الأمريكية، وقدم فيه أطروحته عن أهمية التوافق بين أطراف سياسية مختلفة لبناء نظام ديمقراطي في ظروف ربما لا تكون مواتية له، وتُوزع فيه السلطة في البداية بطريقة تلقى قبولاً لديها، في إطار التزام متبادل بالمحافظة على هذا النظام وحل الخلافات من طريق الحوار والتفاهم لتجديد التوافق العام أو حمايته.

تتطلب المساهمة في وضع حد للانقسامات بين الأحزاب والجماعات السياسية، وبخاصة بين قوى الإسلام السياسي والقوى العلمانية ـ المدنية، التصدي لأسئلة تبحث عن إجابات يمكن أن تساعد على إيجاد مداخل لمعالجة هذه الانقسامات، ووضع الأساس اللازم لبناء توافقات.

وتُعنى أدبيات التوافق العام بدور النُخب السياسية التي تستطيع تجاوز الخلافات التي تفصل بينها، من طريق حوار بناء يقود إلى توافق عام على مقومات نظام ديمقراطي يصبح مرغوبًا فيه لديها في لحظة معينة، وبخاصة عندما تقتنع بأن استمرار التطاحن بينها ليس مفيدًا لأي منها، ويجد الجميع أنهم يخسرون من جراء تواصل الانقسام، وأن التنازل عن بعض تطلعاتهم أفضل أو أقل سوءًا من صدام لا طائل من ورائه.

تجاوز الانقسام، وتجسير الفجوة، إذًا، ممكن بين الأحزاب والجماعات السياسية المتناحرة في بلدان عربية يحول هذا التناحر دون بناء ديمقراطية لازمة لنهضتها وانخراطها في مشروع نهوضي عربي شامل تتوافر إمكاناته رؤيويًا، وواقعيًا أيضًا، بدرجات متفاوتة في بلدان الأمة، ولكن تنقصه أنظمة حكم تستطيع الاضطلاع به معتمدة على مجتمعات مدنية حرة ومواطنين تُطلق طاقاتهم البناءة والمبدعة بعد تحريرهم من وصاية ترسخ ثقافة أن «المواطن» الصالح هو من لا يفكر أو

يُبدع بحرية، أي ذلك الذي يضع رقيبًا في داخله طول الوقت، ولا يفعل إلا ما يُطلب منه، أو يكف عن أي فعل على الإطلاق.

وتتطلب المساهمة في وضع حد للانقسامات بين الأحزاب والجماعات السياسية، وبخاصة بين قوى الإسلام السياسي والقوى العلمانية-المدنية، التصدي لأسئلة تبحث عن إجابات يمكن أن تساعد على إيجاد مداخل لمعالجة هذه الانقسامات، ووضع الأساس اللازم لبناء توافقات. ومن هذه الأسئلة على سبيل المثال:

- إلى أي مدى تختلف مصادر الانقسام الديني-العلماني، بعد خبرة ثورات الربيع العربي، عن المصادر التاريخية لهذا الانقسام؟
- لماذا أخفقت المشاريع التي طُرحت في الحقبة بين ثمانينيات القرن الماضي والعقد الأول في القرن الحالي، وبُعيد ثورات الربيع العربي، لتحقيق توافقات وبناء الثقة لفتح الطريق أمام بناء الديمقراطية في بعض البلدان العربية؟
- هل يعود رسوخ الانقسامات السياسية والفكرية حتى الآن إلى عوامل موضوعية مثل ضآلة المراحل التي حدث فيها انفتاح سياسي في بعض البلدان العربية، وهو ما حال دون تراكم ثقافة ديمقراطية، أم إلى ظروف ذاتية من نوع وجود خلل في التكوين السياسي والفكري لقادة الأحزاب والجماعات السياسية؟
- كيف نُقوِّم تجربة المؤتمر القومي- الإسلامي، ولماذا لم تُستثمر للسعي إلى الحد من الانقسام بين قوى الإسلام السياسي والقوى المدنية، وهل بُذلت جهود في هذا الاتجاه وأخفقت، أم اكتُفي بالاتفاق على بيانات عامة في نهاية دورات هذا المؤتمر؟ □

من أجل مستقبل عربي أفضل

علي الجرباوي(*)

أستاذ العلوم السياسية والدراسات الدولية ـ جامعة بيرزيت.

قصة مجلة **المستقبل العربي** هي قصة مثابرة وتميّز والتزام وإحاطة.

***

منذ عام 1978 ومجلة **المستقبل العربي** تصدر شهرياً بصورة متواصلة ومنتظمة، لم تنقطع خلال إثنين وأربعين عاماً عن الصدور ولا لمرّة واحدة، رغم كل المحن والصعاب التي مرّ بها بلدها المستضيف، لبنان، أو مقرها الحاضن، مركز دراسات الوحدة العربية. هذه المثابرة تُمثّل بحدّ ذاتها علامة فارقة لهذه المجلة، وإنجازًا مُهمًّا لجموع القائمين عليها طوال هذه الأعوام. فإصدار خمسمئة عددٍ شهريّ من مجلة بحثية ليس بالأمر الهيّن أو اليسير، إذ يحتاج إلى الاهتمام بكثير من التفاصيل الدقيقة، ويتطلب وجود عزيمة وإصرار استثنائيين، إضافة إلى ما يحتاج إليه من توافر جهد ووقت ومصادر مادية، هي في أفضل الأحوال شحيحة. ولكن الأمر لا يتوقف عند هذا الحدّ. فالمحافظة على وتيرة مكثفة وسريعة لإصدار المجلة بصورة متواصلة كل شهر، وما ينجم عن ذلك من ضغط، كان من الممكن أن يؤدي إلى مقايضة تؤدي إلى التأثير سلبًا في مستوى ومضمون محتواها، إلا أن ذلك لم يحدث. فقد حافظت المجلة في أعدادها الخمسمئة على المستوى العالي نفسه لمعايير النشر التي انطلقت بها، ما جعل من التميُّز أن يكون علامة **المستقبل العربي** المسجّلة.

مع أن توافر مستوى رفيع من المهنية عامل أساسي لتحقيق المجلة هذه الدرجة العالية من المثابرة والتميُّز، إلا أن تحققهما ينمّ أيضاً عن توافر دافعية أساسية أخرى، هي الإيمان بفكرة. فـ **المستقبل العربي** ليست وعاء نشر أوراق بحثية ذات طابع أكاديمي فحسب، مع أنها تقوم بذلك باقتدار، بل هي أيضًا وبالأساس منبر للمساهمة في تحويل هاجس إلى واقع. فهي تنطلق في هدفها من رؤية تغييرية لواقع عربي مُفكّك ومضطرب، مسكونة أصلاً بما يُعبّر عنه عنوانها؛ بالمستقبل العربي، الذي تسعى لأن يكون مختلفًا، بالاتجاه الإيجابي، عن الحال العربي الحاضر. وهي في هذا المسعى تنطلق من القناعة بمعادلة بسيطة، ولكن بالغة التأثير والأثر، وهي أن القِسمة تُضعف الناتج. وبالتالي، إن بقي العرب منقسمين على أنفسهم ومنشغلين بخلافاتهم، غير موحَدّين،

(*) البريد الإلكتروني: ajarbawi@birzeit.edu.

فإنهم لن يتمكنوا من تحقيق نهضة مقتدرة تضمن لهم موقعاً فعّالًا وحصينًا بين الأمم. أما استمرار التشرذم فهو الوصفة الأسهل للإبقاء على حالة تردي الأوضاع الداخلية، وتوسيع فتح المجالات أمام تجذير الاستباحة الخارجية للمقدرات العربية.

من وحي هذا الالتزام في الإسهام الفكري والبحثي الموجّه نحو تحقيق الوحدة والنهضة العربية، تمّ تركيز اهتمام المجلة على سبر غور حالة النكوص العربي، في مختلف الجوانب والمجالات، والغوص في دراسة وتحليل أسبابها وتداعياتها، وتحديد الظروف والمتطلبات الضرورية لتخّطيها. وقد أدى الهاجس المحرّك لهذا الاهتمام، بأن قامت المجلة منذ مطلع انطلاقتها، وعلى مدى مسيرتها الطويلة، بتكرار طرح الأسئلة الجوهرية المُعبّرة عن القلق على المصير، محفِزّة بها اهتمام الدارسين، وفاتحة من خلالها المجال للبحث والتمحيص. ومن مراجعة سريعة لأعداد المجلة يمكن الاكتشاف بسهولة أن أكثر سؤالين ورودًا وتكرارًا هما: الوطن العربي إلى أين؟ وما العمل؟ وفي محاولة لاستفزاز الفكر وتقديم تحليلات وأجوبة محتملة، أفردت المجلة الكثير من افتتاحيات الكثير من أعدادها، القديمة منها والحديثة، لتحمل أحد هذين السؤالين عنوانًا لها. وتحت هذين العنوانين العريضين، تمّ طرح مختلف الأسئلة الجوهرية التي تتعلق بالحالة العربية.

فتحت المجلة صفحاتها لكل مهتم بالشأن العربي وأراد المساهمة، بفكر مستنير وبالموضوعية البحثية، في المشروع الوحدوي النهضوي العربي. تمت دراسة الأحوال العربية في أطوار مختلفة، وخلال حقب زمنية متعددة، وتناولتها بالتحليلات من مختلف الجوانب، الفكرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مروراً بالبحث في القدرات البشرية والمصادر المادية، من النفط إلى الطاقة النووية، حتى الوصول إلى الموضوعات الدقيقة، كالبحث في اللغة وتكويناتها وتأثيراتها في هذا المشروع. آلاف المقالات والدراسات تمّ نشرها، وعشرات الملفات المتخصصة تم فتحها، وحلقات دراسية وندوات نقاشية وملخصات مؤتمرات وعروض كتب وترجمات منتقاة، وجدت جميعها مكاناً لها في المجلة. كل الأزمات فُتحت وحُلّلت، مثل الأزمات التي تعصف بالفكر والدولة والمشاركة والديمقراطية وحقوق الإنسان والنزاعات المسلحة. ومع الخوض في آفاق العلاقات العربية ـ العربية، والعمل العربي المشترك، تم البحث في متطلبات ومقتضيات الإصلاح السياسي المطلوب في الوطن العربي، وفي كيفية الاهتمام بالتقانة وتحقيق التنمية المستدامة. كما واستمر على مدى عمر المجلة الخوض في القضايا المتعلقة بقطاعات مجتمعية أساسية ومهمة، مثل قطاعي المرأة والشباب. ولم يغب ملف الصراع العربي ـ الإسرائيلي عن محور اهتمام المجلة، بل بقي حاضراً على مرّ السنين، وخصّته المجلة في الكثير من أعدادها بالتحليل والمتابعة.

مع كل هذه الاهتمامات، وما نجم عنها من تفرعات، لم يغب عن المجلة متابعة الأحداث التي مرّ بها العالم العربي خلال العقود الأربعة الماضية. فقد تمّت معالجة تداعيات حربين إسرائيليتين على لبنان، والانتفاضتين الفلسطينيتين، وحرب أمريكا واحتلالها للعراق، وثورات الربيع العربي. كما نالت الدول الأخرى في الإقليم، كتركيا وإيران وإسرائيل، حصة من الدراسات. باختصار، قامت المجلة بإحاطة وافرة لقضايا الوطن العربي، بما يواجه من تحديات داخلية وخارجية على السواء. لم تُترك أسئلة جوهرية تتعلق بالشأن العربي إلا وسُئلت، ولم يترك مجال يتعلق بالوطن العربي إلا

وطُرق، ما جعل حصيلة المجلة على مدى العقود الأربعة الماضية وافرة، وجعل منها مصدراً غنيّاً وأساسياً لا يمكن لأي مهتم بالحال العربي أن يتخطاه.

***

لم يعد العالم، بنظامه الدولي ومراكز قوته وخريطة علاقاته، كما كان قبل أربعة عقود، حين بدأت المجلة بالصدور حاملة لواء مشروع الوحدة والنهضة العربية، بل طرأت عليه تحوّلات جوهرية أنتجت عوائق جديدة أُضيفت على طريق تحقق هذا المشروع. بعد تفكك الكتلة الشرقية وانهيار الاتحاد السوفياتي، تحوّل النظام الدولي بعد عام 1991 من ثنائي القطبية إلى أحادي القطبية، تقبع على قمة هرمه الولايات المتحدة الأمريكية. وكان لهذا التحوّل بالغ الأثر ليس في الشؤون والعلاقات الدولية فقط، وإنما في ما يتعلق بمتانة التراكيب والأوضاع الداخلية للدول أيضًا. فعلى الصعيد الدولي انهار التوازن، وفُتح مجال التنافس على المكانة بين الدول على مصراعيه، بعد أن كانت مواضعها مستقرة إلى حدّ كبير ضمن روتينية تقسيمة تحالفَي الثنائية القطبية التي اعتاد عليها العالم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. في ضوء انحسار مكانة روسيا التي كانت سابقاً مقابِلة وموازية للمكانة الأمريكية، بدأ العالم يعاني سطوة وطيش قوة أمريكا المتفردة، في حروبها على العراق وأفغانستان، وفي تدخلاتها الفجّة في الأماكن الأخرى في العالم، وخصوصًا في المنطقة العربية تحت ذريعة محاربة الإرهاب. في المقابل، شهد العالم خلال هذه الحقبة صعوداً مستمراً للصين، التي أصبحت المنافس الاقتصادي الرئيسي لأمريكا، ومساعي دول أخرى لتحسين وضعية مكانتها على الصعيد الدولي، كألمانيا والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا. وكان لانهيار التوازن وفتح المجال للتنافس آثاره الإقليمية أيضًا. وفي منطقتنا، أدى الفراغ الناشئ عن غياب الكتلة الشرقية، ثم إعلان أمريكا نيّتها الانسحاب من المنطقة وتوجيه اهتمامها لمنطقة الباسيفيك، إلى احتدام التنافس بين القوى غير العربية الثلاث، إيران وتركيا وإسرائيل، لانتزاع الهيمنة على الإقليم العربي الضعيف والمنكشف. هذا الإقليم الذي لم يتمكن من إبراز دولة عربية قادرة، أو إيجاد تحالف عربي متين، ليس لصدّ الهيمنة غير العربية عليه فقط، وإنما لفرض السيطرة العربية عليه بالأساس. بانهيار ثنائية القطبية فقد العرب ما بقي من مكانتهم الدولية والإقليمية، وانكشفوا أمام صراعات وتدخلات كل الطامعين العابثين بهم من قوى خارجية متعددة.

لم يكن العامل الخارجي هو المُسبّب لانكشاف العرب، بل كان هذا الانكشاف نتيجة لوهن وضعهم الداخلي، الذي أذهب ريحهم، وفرّق رؤاهم وغاياتهم، وجعل بلادهم نهبًا لأطماع الآخرين. فمنذ انكفاء حكّامهم منذ مطلع سبعينيات القرن الماضي عن ملاحقة مشروع الوحدة والنهضة العربية، لم يعد لديهم هدف مشترك أو بوصلة مجمِّعة توجههم، فانكفأوا إلى متابعة مصالحهم الخاصة المتمثلة بتعزيز واقع دولهم القطرية. وجاء هذا التعزيز على حساب بعضهم بعضًا، إذ دبّت الخصومة بينهم، واستنجد بعضهم بالغير على البعض، واستفحل مع مرور الوقت تفرقهم، وزادت بينهم العداوات وتفاقم الحال حتى وصل الآن إلى مرحلة الانفلات. صراعات متعددة بقيت لعقود تتقدّ، وتنمو، وتتجمع، وتتداخل بعضها مع بعض، حتى انفتحت دفعةً واحدة على مصراعيها، وانفجرت جميعها في آن. وتحولّت المنطقة من جرّاء ذلك إلى ساحات اقتتال، واضطراب، وعنف يتمدد باضطراد. حروب مستعرة، ودول تغلي، وطوائف تتصارع، وجماعات تتقاتل، والفقر والعنف

والإرهاب حصّادات لأرواح البشر، حتى أضحى اللجوء القسري والهجرة الملاذ الوحيد المتاح أمام أعداد متكاثرة من العرب.

كان من الممكن تفادي هذا الانزلاق لو أن التنازل عن المشروع القومي الوحدوي العربي ترافق مع مشروع بديل يقوم على أساس بناء الدولة القطرية المنيعة، ولكن المحصّنة داخل منظومة تعاون اتحادي عربي. ولكن هذا لم يحدث، لأن الأغلبية الساحقة من هذه الدول سقطت على شعوبها من علٍ، بنشأة اصطناعية من المستعمرين، وصار جلّ اهتمام حكامها منصبًا على كيفية توطيد وحماية ديمومة حكمهم. وعوضًا من إرساء أسس شرعية قويمة تقوم على حكم القانون والمواطنة المتساوية والمشاركة الديمقراطية، قام الحكام بإرساء قواعد عملية تبادُل تمّ بموجبها ترسيخ استبدادهم والفساد في بلادهم، مقابل شراء ولاء وصمت الأفراد والجماعات في بلدانهم من طريق رشوتهم برعوية الدولة. وبما أن معظم البلدان العربية لم تكن قادرة بنفسها على استمرار تحمّل أعباء هذه الرعوية، فقد أوقعت نفسها رهينة تحت طائلة المديونية الخارجية المتفاقمة، وهو ما جعل الفروق بينها في هذا الشأن تتعلق فقط بمقدار ودرجة الإفلاس. لقد فشلت معظم هذه الدول، إما كلّياً وإما جزئياً، في أداء مهماتها بفاعلية تجاه مجتمعاتها وأفرادها. لم تتمكن من صهر الأقليات والطوائف في مواطنة متساوية، ولم تُعلِ حكم القانون أو تُرسي حكماً لنظام سياسي تمثيلي يعمل وفق عملية سياسية فاعلة ومشاركة، ولم تستطع تحقيق التنمية المنشودة لشعوب محتاجة ومقهورة. لذلك، تشققت الدولة القطرية وفقاً لولاءات إثنية وطائفية وجهوية، وتبعاً لاعتبارات سياسية تطفو على سطح هذه التشققات. وأصبحت هذه الدولة التي كانت تدافع عن وجودها أمام قوة الدفع القومي الوحدوي في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، تدافع عن وجودها بالمقلوب أمام خطر التفتت إلى دول طائفية أو جهوية أصغر. وفي ظل تفاقم الأخطار الداخلية أو الخارجية، أو كليهما معًا، وقعت الكثير من هذه الدول تحت وطأة الحروب الأهلية، بينما استعانت دول أخرى باصطفافات تحالفية مع دول إقليمية أو دول كبرى، مرتهنة مستقبلها بالحماية العسكرية الأجنبية. ومع كل هذه التحولات الانكفائية على الذات القطرية المهشمة، تم إطاحة القضايا القومية العربية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، وقضايا أخرى كالأمن المائي العربي.

فشلت معظم هذه الدول، إما كلّياً أو جزئياً، في أداء مهماتها بفاعلية تجاه مجتمعاتها وأفرادها. لم تتمكن من صهر الأقليات والطوائف في مواطنة متساوية، ولم تُعلِ حكم القانون أو تُرسي حكماً لنظام سياسي تمثيلي يعمل وفق عملية سياسية فاعلة ومشاركة، ولم تستطع تحقيق التنمية المنشودة لشعوب محتاجة ومقهورة.

ولكن حتى بناء مشروع اتحادي عربي فعّال مكان مشروع وحدوي لم يكن ممكنًا في ظل وجود صراع حول توجهات الهوية والفكر والقيم التي تحكم المجتمع والدولة. هذه التوجهات لم تُحسم عند نشوء دول المنطقة، لأن هذا النشوء لم يكن نتيجة التفاعلات المجتمعية، بل جاء نتيجة

إرادات خارجية. لذلك تُرك موضوع هذه التوجهات من دون حسم، طبقات ترسي على طبقات من التوفيقية – التلفيقية التي لم تستطع الصمود طويلاً أمام ضغوط التوجهات المتعارضة، فانفجرت في صراعات دامية، وصلت حدّ انتشار مريع للإرهاب. هل المجتمع ديني أم مدني، هل الدولة دينية أم علمانية، وهل الناس شعب أم هم مجرد رعيّة أو جمهور؟ لماذا لم يتم إرساء القواعد المنشئة للمواطنة الحقيقية، بل أُبقي على الأفراد رهائن الولاءات الطائفية والمذهبية والجهوية؟ كيف يتم توزيع المصادر المحدودة داخل المجتمع، وما نوع الاقتصاد المطلوب لتحفيز الإنتاج وتحقيق العدالة المجتمعية؟ ما علاقة الحاكم بالمحكوم، وهل القانون هو أساس الحكم، وكيف يتم ضمان دورية ومدنية الحكم؟ وما هي الضمانات التي تكفل صون الحقوق والحريات السياسية للأفراد، وهل يوجد آليات فعّالة للرقابة والمساءلة والمحاسبة تضمن شفافية النظام السياسي ومقاومته للفساد؟ باختصار، هل النظام السياسي ديمقراطي أم أوتوقراطي سلطوي واستبدادي؟ وكيف السبيل، وما هي لوازم إحلال الديمقراطية مكان استبدادية الحكم عند العرب؟ هذه بعض الأسئلة التي وإن تمّ التداول في شأنها بين جموع المفكرين والباحثين، إلا أنها لم تُحسم بعد على أرض الواقع، فبقيت منذ عقود معلقة، تنتجها منظومات قيم غير مستقرة، تثير القلاقل وتعزز الانقسامات وتؤجج الصراعات. وما دامت هذه الأسئلة مفتوحة من دون استقرار الأجوبة المجتمعية في شأنها، ستبقى الاضطرابات تعصف بالمنطقة، ناشرة الفوضى العارمة التي تهز معظم نواحيها ومختلف أركانها.

يعاني العرب انفصامية في علاقتهم بعضهم ببعض. فمن ناحية، هم على اعتقاد بأنهم يؤلفون أمّة واحدة بسبب ما يجمعهم من عوامل إرثية مشتركة كاللغة والدين والعرق والتاريخ والجغرافيا.

***

يعاني العرب انفصامية في علاقتهم بعضهم ببعض. فمن ناحية، هم على اعتقاد بأنهم يؤلفون أمّة واحدة بسبب ما يجمعهم من عوامل إرثية مشتركة كاللغة والدين والعرق والتاريخ والجغرافيا. وهذا الاعتقاد الافتراضي يرفع سقف توقعاتهم ومطالباتهم من بعضهم، من جهة، ويؤدي إلى تصعيد وتيرة وحدّة تدخلاتهم في شؤون بعضهم، من جهة أخرى. ولكن من ناحية أخرى، هم لا يرغبون في العيش المشترك وإزالة الحدود فيما بينهم وتحويل الأمة إلى حقيقة واقعة، بل يعملون بكل جهد ومن دون كلل على تكريس تفتيتها في دول قطرية، يقومون بتعزيز رموزها السيادية، وينشئون أجيالهم الجديدة على الارتباط بهذه الدول والرموز، ولكن من دون صهر العوامل الإرثية وتحويلها إلى مواطنة عامة ومتساوية لتكون الأساس المتين لدولة عصرية، حتى وإن كانت قطرية. وبالتالي، لم ينجح العرب في بناء وحدتهم، كما لم ينجحوا في بناء دول قطرية متينة ومقتدرة. فكل واحد من الهدفين أثقل على الآخر، وأحاق به فشلًا ذريعًا. وأكبر دليل على هذا الفشل هو مدى ما تشهده المنطقة العربية من شقاق واضطرابات وحروب أهلية وبينية. فلو كانت الوحدة متحققة، لما وُجد كل ذلك. كما لو أن الدول القطرية كانت مستقرة وناجحة، لما استمر ذلك أيضاً. وبسبب

هذا الفشل نجد أن المنطقة العربية هي أكثر مناطق العالم اضطرابًا، ومن أقلها إسهامًا في التنمية الدولية.

بالتأكيد، إن للعوامل الخارجية، من استعمار وما تلاه من تدخلات أجنبية مستمرة، أثرها في تكريس ديمومة هذا الواقع العربي الرديء، كونه يصبّ في مصلحة المتدخلين ويزيد من إمكان استلابهم للمقدرات العربية. ولكن مع ذلك، يجب التوقف عن تحميل هذه العوامل كامل المسؤولية عمّا يمرّ به الوطن العربي من سوء حال، فهذا لا يدّل إلا على التهرب من تحمّل المسؤولية، وهي ذاتية بامتياز. معنى ذلك أن العوامل الداخلية هي المُسبّبة للنكوص العربي وخروج العرب من التاريخ. وعليه، إن أردنا تغيير الحال، علينا نحن العرب أن نبدأ بتقديم إجابات عن الأسئلة الجوهرية المطروحة منذ عقود خلت، وأن نُغلق الملفات بمعالجتها وليس باستمرار تدويرها، فالتدوير لا يولّد سوى التأجيج، وهذا هو سبب استفحال ما تمرّ به المنطقة من أزمات. ولكن التغيير يحتاج لكي يحدث ويستمر وينجح إلى فعل سياسي؛ إلى حركات سياسية حيوية وفعّالة، ذات رؤى واضحة وقيادة ملتزمة وبرامج محددة وقدرات تنظيمية عالية وإمكانيات متوافرة، لتقود عملية التغيير التي ستكون طويلة ومضنية؛ فأعداء التغيير من ذوي المصالح المتجذرة مع قيادات الأنظمة السياسية الموجودة ستُبدي مقاومة شرسة، نجحت فيها في مرّات سابقة.

إن للعوامل الخارجية، من استعمار وما تلاه من تدخلات أجنبية مستمرة، أثرها في تكريس ديمومة هذا الواقع العربي الرديء، كونه يصبّ في مصلحة المتدخلين ويزيد من إمكان استلابهم للمقدرات العربية. ولكن مع ذلك، يجب التوقف عن تحميل هذه العوامل كامل المسؤولية عمّا يمرّ به الوطن العربي من سوء حال.

يبدو أنه من الصعب في الوضع العربي الحالي، الذي تُثقل فيه هموم وأعباء الحياة وملاحقات الأنظمة معظم الناس، وتستهلك جُلّ طاقاتهم، أن تبزغ مثل هذه الحركات السياسية بالسرعة المطلوبة، وأن تترك الأثر اللازم إن بزغت. فالظروف صعبة، والبيئة على ما يبدو لا تزال غير مواتية. ولكن هذا الأمر يجب ألا يكون سبباً للتنصل من حمل المسؤولية أو التهرب من العمل. فإن كانت الظروف غير مواتية، فإن جعلها كذلك يصبح مهمة ضرورية ومُلحّة. وتتلخص هذه المهمة بمراكمة الوعي وإبقاء الشعلة مُتقدّة.

كما كان لمركز دراسات الوحدة العربية ومجلة **المستقبل العربي** الصادرة عنه دور مهم خلال الحقبة الماضية، فإن هذا الدور يصبح أكثر أهمية في الحقبة القادمة. فالاستمرار في خضمّ هذا الواقع المتردي بتوفير منبر ملتزم بالفكرة، ومنفتح على النقاش الحرّ، هو أمر ضروري لمواصلة السعي لتحقيق مستقبل عربي أفضل. وقد يكون من المفيد خلال المرحلة المقبلة أخذ ملاحظتين بالاهتمام. **الأولى**، هي دعوة إلى العودة إلى زيادة التركيز على دراسة القضايا العربية من خلال فتح ملفات خاصة بكل قضية، يتطلب إعدادها السعي للإحاطة بموضوع الملف من زوايا مختلفة

وجوانب متعددة، بحيث يتم التعرض لها بصورة شمولية وتكاملية. هذا لا يعني عدم استمرار فتح أبواب المجلة للبحث الحر، فهذا أمر مفروغ منه. ولكن المطلوب هو عدم ترك بحث قضايا وظواهر جوهرية رهينة للبحث الحر فقط، الذي ربما لا يَرِد، وإنما المبادرة بالإعلان عن عناوين الملفات ذات اهتمام المجلة، وفتح المجال لتلقي الدراسات المتعلقة بها، أو طلب مساهمات في شأنها من خبراء محددين، أو كليهما معاً. فالمطلوب في المرحلة المقبلة، ما دامت الأسئلة الجوهرية المتعلقة بالمستقبل العربي هي نفسها المطروحة منذ أمد، هو التكثيف والتعميق في البحث والدراسة. وهذا يتأتى بصورة أفضل إذا ما أُفرد ملف، أو أكثر، لمعالجة كل موضوع أو قضية أو أزمة على حدة. ومن المهم الإشارة إلى أن هذه الطريقة كانت مُتّبعة في المجلة بصورة أكثف في السابق مما هي عليه مؤخراً.

أما الملاحظة **الثانية** فتتعلق بضرورة إيلاء الاهتمام لما يحدث في العالم من تغيّرات، لما لها من تداعيات على الأوضاع العربية. فالوطن العربي لا يعيش بمعزل عن بقية العالم، والعالم يعيش في عصر عولمة وترابطية تزداد باضطراد. وبالتالي فإن الأحداث والتطورات التي تحصل على الصعيد الدولي، أو في إقليم من أقاليم العالم، لها بالضرورة تأثيرات وانعكاسات على جميع الأطراف الدولية، بما فيها الوطن العربي. النظام الدولي يمرّ بتحولات جوهرية، ومكانة الولايات المتحدة المتفردة تشهد تحدّيات جدّية من جهات مختلفة، أهمها من الصين الصاعدة. كما أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سيكون له تداعيات على مكانة هذا الاتحاد ودوره في المستقبل. ولا بدّ من أن تترك الجائحة التي يمرّ بها العالم حالياً آثارًا بعيدة المدى، وخصوصاً في ما يتعلق بمستقبل الاقتصاد الدولي. ويجدر ألّا يغيب عن مجهر الاهتمام دور الدول غير العربية في الإقليم؛ إيران وتركيا وإسرائيل، والتحالفات الجديدة الناشئة بين كل واحدة منها وأطراف عربية. جميع هذه القضايا مهمة، ومن الضروري الاهتمام بدراستها كظواهر قائمة بذاتها، ومن ثم البحث في تأثيراتها في المنطقة.

***

منذ صدور العدد الأول من مجلة **المستقبل العربي** كان السؤال الجوهري الشاغل للجميع هو، الوطن العربي: إلى أين؟ وبعد مرور أربعة عقود من الزمن، ومعاناة الكثير من الإخفاقات والتراجعات في الحالة العربية، لا يزال السؤال نفسه حاضرًا بقوة، وينتظر الجواب □

التحديات والأسئلة الكبرى في الفضاء السياسي العربي

عبده مختار موسى(*)

أكاديمي وباحث – السودان.

توطئة

مبادرة مركز دراسات الوحدة العربية في طرح هذا الموضوع الشامل لأزمات وتحديات الأمة العربية فكرة رائدة تستحق الإشادة. فهذا ديدن هذا المركز الذي ظل يمثّل شعلة متّقدة من الفكر والثقافة ومنبرًا محترمًا لتفاعل العلماء والخبراء والباحثين في شتى المجالات ومن مختلف الاتجاهات الفكرية والسياسية. كما ظل المركز يسهم في تكوين حركة الوعي في الوطن العربي وأسهم في بلورة الكثير من المفاهيم والاتجاهات التي تغذي مسيرة الفكر والمعرفة عبر الأجيال(1).

يمكن أن يكون مدخلنا لهذا الموضوع بطرح أسئلة عامة:

ـ هل تراكمت الأزمات السياسية في الوطن العربي وتحولت إلى تحديات تعيق التنمية السياسية والتحول الديمقراطي وتعيق النهضة بصورة عامة؟

ـ ما هو دور الفكر السياسي العربي في تراكم الأزمات أو عدم التصدي لها؟ وكيف يمكن معالجة الخلل في البنية السياسية والتمهيد للتغيير السياسي الإيجابي؟

هذه وغيرها من الأسئلة في هذا المقال تعَدّ أسئلة متعلقة بمشكلات/إشكالية التغيير السياسي في سياق غير غربي.

(*) البريد الإلكتروني: drmukhtar60@gmail.com.

(1) في السودان شاب يتسم بمستوى فكري متميز قياسًا على عمره، قال لي إن الفضل في تكوينه الفكري يرجع إلى مجلة **المستقبل العربي** الذي يداوم على قراءتها بانتظام. وهذه بمنزلة شهادة للتأثير العميق للمجلة في ترقية الفكر وتكوين الوعي عند الأجيال.

أولًا: أبرز الأزمات/التحديات في الوطن العربي

تتجلى التحديات في الوطن العربي في هيئة أزمات محددة. الملاحظ أن معظم – إن لم يكن كل – البلدان العربية تعاني أزمات متشابهة. وهي أزمات بنيوية في أغلبها. ولكن تدور كل هذه الأزمات في محور السياسة، بمعنى أنها أزمات ترتبط بالسياسة، أو تمثّل السياسة المحرك الأساسي لها، أو هي تجليات للأزمات السياسية. وهذه الأزمة/الأزمات السياسية هي بدورها، في التحليل النهائي، تعكس أزمة الفكر السياسي في الدول العربية، أو كما يرى محمد عابد الجابري، في «العقل السياسي العربي».

الملاحظ أن معظم – إن لم يكن كل – البلدان العربية تعاني أزمات متشابهة. وهي أزمات بنيوية في أغلبها. ولكن تدور كل هذه الأزمات في محور السياسة، بمعنى أنها أزمات ترتبط بالسياسة، أو تمثّل السياسة المحرك الأساسي لها، أو هي تجليات للأزمات السياسية.

تشخيص هذه التحديات في المجال السياسي يمكن تلخيصها في أزمات محددة، ثم اقتراح أسئلة لعلها تكوّن مفاتيح للمعالجة أو مقترحات مبدئية للحلول. من أبرز هذه الأزمات/التحديات:

- أزمة القيادة.
- أزمة الشرعية.
- أزمة الهوية
- أزمة الأخلاق.
- أزمة (دور) الفكر السياسي العربي.

أولًا: أزمة القيادة

بعيدًا من الجدل حول مَن الذي يقود التغيير: الشعوب أم القادة؟ يمكن على الأقل الإشارة هنا إلى أن التاريخ يحدثنا عن الكثير من القيادات التي نهضت ببلدانها؛ مثل بسمارك وهتلر في ألمانيا، ونابليون بونابرت في فرنسا، وستالين في روسيا؛ وفي عصرنا الراهن مهاتير محمد في ماليزيا وأردوغان في تركيا وغيرهم. منذ الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر لم يظهر قائد كاريزما يتمتع بالشخصية القيادية وبالخطاب السياسي القومي/الأممي. فأصبح العرب مختلفين ومنقسمين على مستوى الدولة القطرية ناهيكم بتطلعات للوحدة أو القومية العربية الجامعة (Pan-Arabism).

هنالك جانب مهم من أزمة القيادة، وهي قدرة الشخص الذي يصل إلى السلطة على التجرُّد من الانتماء أو الانحياز الأيديولوجي والسياسي والعرقي والجهوي ولو حتى ظاهريًا... وأعني بـ«ظاهريًا» من ناحية السلوك السياسي والخطاب والسياسات حيث ترسم له هذه الخصائص صورة القيادة الوطنية المحايدة ويلتف الجميع حوله كونه يقف على مسافة واحدة عنهم جميعًا فعلًا وليس قولًا.

تعاني نخبنا القيادية الكثير من النواقص والسلبيات؛ فهي أسيرة لبيئة/تربية أبوية (Patriarchal). ويترتب على ذلك إسقاطات سلبية على الرؤية والسلوك السياسي؛ فمن الطبيعي أن مثل هذه النخب القيادية تتسم بعدم الموضوعية نتيجة لتأثير الولاءات العشائرية والقبلية والعنصرية والإثنية والجهوية وغيرها من العصبويات والخلفيات الاجتماعية التي تؤثر سلبًا في تفكير القائد/الزعيم (صانع السياسة ومتخذ القرار). يترتب على ذلك أيضًا غياب الرؤية السياسية والتفكير الاستراتيجي والإرادة السياسية لأنه مقيّد بأجندة/ضغوط العشيرة والقبيلة وغيرها من الانتماءات دون الوطنية. وعلى المستوى الجمعي يتجلى التأثير في غياب المؤسسية مع سيادة روح الفردانية أو الشخصانية.

كذلك لهذه الخلفيات والمرجعيات الاجتماعية/التربوية التقليدية إسقاطات سلبية على السلوك السياسي تتمثل بالأنانية وتعظيم المصالح الشخصية. وتقدم حركات دارفور أقوى دليل إمبيريقي لصحة هذه الفرضية. فمع وجود قضية واحدة لكل نخب دارفور (الظلم/التهميش/الإقصاء) من طرف واحد هو السلطة المركزية إلا أن هذه الحركات – التي بدأت بحركتين فقط (حركة تحرير السودان والعدل والمساواة) – تشظتا في بضع سنين إلى أكثر من 30 حركة معارضة مسلحة؛ فكل واحد من العناصر القيادية يطمح إلى أن يكون قائدًا لذلك يتم الانشطار لكي يصبح هو رئيسًا للجناح المنشق، حتى إن معظم الحركات المنشقة تحمل كل واحدة منها اسم مَنْ قاد الانشقاق. (هذه النقطة ترتبط أيضًا بأزمة الأخلاق)[2].

إن الشرعية هي الوجه الآخر للديمقراطية؛ فحين يكون النظام شرعيًا ـ أي وصل إلى السلطة بطريقة ديمقراطية ونال رضاء الشعب ـ يكون قد اكتسب القبول والطاعة والولاء. وهذا يعني أن الجميع يندمجون في العمل الوطني ويتمثّلون الروح الوطنية ويتحقق الاستقرار.

ثانيًا: أزمة الشرعية

يمكن القول إن الشرعية هي الوجه الآخر للديمقراطية؛ فحين يكون النظام شرعيًا ـ أي وصل إلى السلطة بطريقة ديمقراطية ونال رضاء الشعب ـ يكون قد اكتسب القبول والطاعة والولاء. وهذا يعني أن الجميع يندمجون في العمل الوطني ويتمثّلون الروح الوطنية ويتحقق الاستقرار. ومن مظاهر عدم الشرعية حين لا يكون النظام السياسي محل إجماع من النُّخب ورضاء الشعب. والشرعية هي صفة يجب أن «تلازم أي نظام سياسي كي يكون مؤهلًا لممارسة الحكم، وهي تقوم على جانبين: الأول شكلي يتمثل بدستورية (مشروعية) السلطة، أي إقامتها وممارستها وفق قواعد

(2) في تراث دارفور مثل شعبي يقول: «سلطة للساق ولا مال للخناق. (يعني: أن الفرد الدارفوري يحب أن تكون له سلطة حتى الساق فقط أفضل له من أن يغرق في المال حتى العنق)!

الدستور؛ والثاني جانب موضوعي يتمثل بقناعة ورضا أفراد المجتمع بهذه السلطة. وهذان الجانبان لا ينفصلان عن بعضهما البعض»[3].

تنظر الجماعات إلى النظام السياسي على أنه شرعي أو غير شرعي بقدر ما تتناسب قيمه الاجتماعية والأخلاقية والدينية مع قيمها. وقد ترتبط الشرعية بأشكال متعددة من المنظمات والمؤسسات السياسية (الأحزاب، البرلمان...). وترتبط بطريقة الوصول إلى السلطة ثم كيفية ممارستها. الملاحظ أن كثيرًا من الأنظمة تلجأ لتلفيق الشرعية إما بتبريرات دينية (الحكومات الثيوقراطية وبعض الملكيات) وإما بمسوغات حفظ الأمن والاستقرار (الشموليات والدكتاتوريات العسكرية).

ومن المفارقات أن بعض البلدان العربية التي تفتقر أنظمتها إلى الشرعية تقدم نفسها في الخارج بوصفها تسير في خط العلمانية وتتبنى التقدم الحداثي في محيط عربي محافظ ومحكوم بالمواريث الدينية، في حين هي لا تتورع – في الداخل – عن الاستحواذ على الدين ومؤسساته، وتدعي تمثيله والنطق باسمه إلى الحد الذي تصادر فيه مجالات التعبير الديني والثقافي الحر المستقل عن الدولة[4]. وترتبط أزمة الشرعية في البلدان العربية بافتقارها إلى ثلاثية: القانون، والمرجعية، والقبول. غياب الشرعية أسفر عن أغلب الأزمات السياسية والاجتماعية – مقرونة بعوامل أخرى مثل أزمة الهوية.

ثالثًا: أزمة الهوية

ترتبط أزمة الهوية في كثير من البلدان (السودان نموذجًا) بفشل النخبة في حسن إدارة التنوع، والدليل على ذلك أن كثيرًا من البلدان أكثر تعددًا وتنوعًا (من السودان مثلًا) نجحت نخبها في حسن إدارة التنوع وفي تكوين هوية وطنية جامعة تقوم على مبدأ المواطنة المتساوية بغض النظر عن اللون أو الجنس أو الدين أو العرق. من أمثلة تلك البلدان: أمريكا والهند ونيجيريا. في السودان فشلت القيادات الحاكمة في التعامل مع مكونات الدولة السودانية بحياد، وانحازت لبعضها سواء كان من خلال الخطاب أو السياسات أو الفرص والتنمية والخدمات فترسخت صورة السياسي المنحاز سياسيًا أو عرقيًا أو جهويًا وهو ما فجَّر الشعور بالغبن والإحساس بالظلم على مستوى الأفراد والجماعات والمناطق فتفجّرت الحروب وتم استنزاف الموارد وعرقلة التنمية وإفقار الشعب.

من أكبر التحديات التي تواجه بناء الديمقراطية هي سيطرة الهويات الصغرى على بنية الدولة. فلا يمكن الحديث عن بناء ديمقراطي من دون وجود دولة متماسكة ومستقرة تتمتع بهوية

---

(3) خميس حزام والي، **النظم السياسية: دراسة للنظم السياسية الرئيسية المعاصرة ونظم الحكم في بعض البلدان العربية** (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 1999)، ص 307، في: الشيخ ولد الخليفة، أثر أزمة الشرعية في الدول العربية (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة أم درمان الإسلامية، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، الخرطوم، 2008)، ص 9.

(4) رفيق عبد السلام، «الجذور الحداثية للاستبداد: التجربة التونسية نموذجًا،» ورقة قدمت إلى: **الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة**، تحرير علي خليفة الكواري (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص 99.

وطنية جامعة تدعم الاستقرار اللازم لادخال الديمقراطية فيها حيث تؤكد ذلك التجربة الأوروبية التي تبلورت واستقرت فيها الدولة-الأمة، الدولة المركزية الحديثة، ثم تحولت تدريجًا إلى دول ديمقراطية. لذلك يتولّد التخوف من أن كثيرًا من البلدان العربية لا تحتمل الديمقراطية الليبرالية/ التعددية لأن «التعدديات العصبية المترسبة لم تنصهر بعد في بوتقة الدولة الحديثة والمجتمع الحديث. وهذا النوع القديم من التعددية سرعان ما يطغى على التعددية الديمقراطية ويحل محلها بشكل يتجاوزها إلى ما يشبه الفوضى أو الحرب الأهلية»[5]. وقد أدى صراع الهويات في السودان إلى انفصال جنوبه في عام 2011.

من أكبر التحديات التي تواجه بناء الديمقراطية هي سيطرة الهويات الصغرى على بنية الدولة. فلا يمكن الحديث عن بناء ديمقراطي من دون وجود دولة متماسكة ومستقرة تتمتع بهوية وطنية جامعة تدعم الاستقرار اللازم لادخال الديمقراطية فيها.

ويُلاحظ أن بعض السلطات الملوكية في عدد من البلدان العربية التي «تقوم على عصبيات قديمة، استولت من خلال الجيش على الدولة وتحكمت في المجتمع تحت غطاء المفردات والشعارات العصرية، بينما ما زالت تقوم فعلًا على التضامن بين أبناء النسب والطائفة والمنطقة والعشيرة»[6]. وفي تحالف بين شبكة زبونية من ضباط الجيش وكيانات طائفية وتقليدية تشكلت دولة نيوبتريمونيالية. والسؤال المهم هنا: **كيف يمكن «تفكيك» هذه النيوبتريمونيالية** في البلدان العربية؟

رابعًا: أزمة الأخلاق

يسبب عدم توافر الأخلاق، التي تمثل قاعدة للالتزام الوطني ورافعة للمصلحة العامة، خللًا كبيرًا في تفكير القائد وفي سلوكه السياسي، وتضطرب عنده معايير ترتيب الأولويات (الأجندة) وتتراجع المصلحة العامة وتحل مكانها المصلحة الذاتية أو الشخصية والمصلحة الحزبية أو القبلية أو الجهوية أو حتى مصلحة مجموعته/جماعته التي جاءت به إلى السلطة – انتخابًا أو انقلابًا. وهنا مسألة ترتبط ببنية العقل السياسي حيث يبدو أن سلوكنا (السياسي) لا تحدده الأخلاق أو

(5) للمزيد من التفصيل في هذه النقطة، انظر: محمد جابر الأنصاري، **تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القُطرية: مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي**، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995) ص 190. انظر أيضاً: أشرف عثمان، «الدولة النيوباتريمونيالية في المشرق العربي في المنطق العصبوي وإعادة إنتاج الطائفة،» **عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، السنة 3، العدد 11 (شتاء 2015)، ص 40. وقد قال ابن خلدون في مقدمته «إن الأوطان الكثيرة العصائب قلّ أن تستحكم فيها دولة». انظر: أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **مقدمة ابن خلدون في طبيعة العمران في الخليقة**، تحقيق سعيد بن محمد السناري (دمشق؛ القاهرة: دار الكتاب العربي، 2015)، ص 209.

(6) غسان سلامة، «قوة الدولة وضعفها: بحث في الثقافة السياسية العربية،» ورقة قدمت إلى: **الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي**، تحرير غسان سلامة [وآخرون]، 2 ج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989)، ج 1، ص 230. في: عثمان، المصدر نفسه، ص 53.

المبادئ أو العقيدة، بل تحدده القبيلة أو العشيرة أو الطائفة. إضافة إلى ذلك فإن الاختيار للوظيفة العامة يقوم على معايير غير موضوعية (أو غير عادلة) حيث لا يتم بمعيار الكفاءة، بل بالمعايير الأخري (ترضيات سياسية، موازنات، محسوبية/مجاملات بحكم القرابة، علاقات عنصرية/قبلية/جهوية...) وكلها تنتفي في حالة احتكام المسؤول إلى الضمير الوطني والأخلاق. ويكون نتاج ذلك التأثير في الأداء الكلي للجهاز البيروقراطي وما يرتبط بذلك من فساد إداري وضعف عملية إدارة التنمية وفشل المشروعات وانهيار الخدمة العامة بصورة عامة. وحتى البلدان العربية الغنية يتم الآن استنزاف مواردها بأخطاء سياسية وأخلاقية.

جانب آخر في أزمة الأخلاق ترتبط بالضمير الوطني. غياب الضمير الوطني يتجلى في التركيز على المصلحة الشخصية أو الخاصة ومصلحة العشيرة/القبيلة/القرابة (المحسوبية) على حساب المصلحة العامة أو مصلحة الوطن. بينما في الولايات المتحدة الأمريكية مثلًا قيم ثقافية تتجلى في احترامهم الدستور والقانون والمصلحة العامة، ويحترمون قواعد اللعبة من أجل استدامة الديمقراطية والحفاظ على النظام الجمهوري واستقرار الدولة وأمنها. لذلك يردد الرؤساء الأمريكيون الكلام على مبادئ/قيم في السياسة يؤكدون التزامهم بها مثل المصالح الحيوية لأمريكا (Vital Interests) والأمن القومي (National Security).

يعَدّ الفكر السياسي ـ الاجتماعي أهم قوى تحديثية في أي دولة، وهو الجهة المنوط بها تشخيص الأزمات واقتراح الحلول العلمية والعملية الممكنة. والفكر السياسي هو أيضًا مفتاح التغيير وقائد التطوير.

أما في الدول العربية فتمارس الطبقة السياسية السياسة بلا أخلاق أو وازع وطني. فكثير من الصراعات حول السلطة التي فجّرت الأوضاع ونسفت الاستقرار السياسي والاجتماعي في الدولة كان في الأغلب الأعم بسبب غياب التوافق الوطني بسبب عدم تقديم التنازلات اللازمة (بسبب المصالح الضيقة) من الأطراف من أجل الوطن (حالة ليبيا مثلًا وكذلك الجماعات الطائفية التي تمثل أطراف سياسية في الصراع) في بعض الدول العربية. وهذا السبب «الأخلاقي» أيضًا أدى إلى استطالة أمد الصراعات والحروب في السودان بسبب عدم التوصل إلى اتفاقيات سلام لمدة طويلة حيث يطمح وتطمع قيادات الحركات المعارضة في المزيد من الأسهم في السلطة (مناصب) – غير عابئين بضحايا الحرب ومعاناة الملايين من اللاجئين والنازحين، فضلًا عن تهتُّك النسيج الاجتماعي. وهذا العامل الأخلاقي أيضًا وما ترتب عليه من فساد الحياة السياسية/الحزبية في السودان هو الذي أدى إلى الانقلابات العسكرية فيه (1958 و1969 و1989)، وكلها استرد منها الشعب السلطة عبر ثلاث ثورات.

خامسًا: أزمة الفكر السياسي العربي

يعَدّ الفكر السياسي ـ الاجتماعي أهم قوى تحديثية في أي دولة، وهو الجهة المنوط بها تشخيص الأزمات واقتراح الحلول العلمية والعملية الممكنة. والفكر السياسي هو أيضًا مفتاح التغيير

وقائد التطوير. والتطوير «فعل تكيُّف اجتماعي، أي إنتاجي مادي وفكري، فإن المجتمع، ممثلًا في مثقفيه ومفكريه، يعمد بفضل جهد ذهني رفيع المستوى إلى استخلاص المبادئ الأساسية أو الأفكار من حصاد خبراته، وحصاد التفاعلات الاجتماعية والمعلومات المتراكمة. ويصوغ هذا كله بفضل قوة تنظيم الأفكار في صورة مركب نسقي من معارف مفاهيمية...»[7] والحديث عن الفكر السياسي يعني الحديث عن الفلسفة. والفلسفة هي من الأشياء المهمة المهملة عندنا في الدول العربية ـ وكذلك الثقافة. فأهمية الفلسفة ترجع إلى كونها «وسيلة الفكر النقدي الذي يسعى أساسًا إلى التحقيق التكامل بين مختلف جوانب الخبرة الإنسانية، واكتشاف إمكانات واحتمالات الانسجام والتوازن، وعوامل ومظاهر الصراع والانشقاق... وتوضح لنا أهداف وغايات النظام السياسي... وتحدد لنا نوع وطبيعة السلوك السياسي الذي ينبغي أن يكون...»[8]

على الفكر السياسي العربي التركير في أن مسألة شرعية السلطة مهمة لحل الصراعات. وعليه أن يبحث في كيفية إحداث التوازن أو الموازنة بين الصراع (Conflict) والاتفاق أو الاجماع (Consensus). وقد أجمع كثير من فقهاء السياسة أن أفضل الميكانيزمات لحل الصراع هو الديمقراطية والبيروقراطية (بمفهومها الصحيح). كذلك على الفكر السياسي العربي البحث في سوسيولوجيا الدولة – أي ارتباطها بكل القوى الاجتماعية الأخرى؛ والعمل على تحديد أفضل الطرق لإصحاح مناخ التفاعل بين السياسة والبناء الاجتماعي أو بين العمليات السياسية والعمليات المجتمعية.

استفحال أزمة الحكم والسياسة وعدم الاستقرار في البلدان العربية يتحمل الوزر الأكبر فيها الفكر السياسي العربي لعجزه عن الإبداع وابتكار أفضل المناهج والسياسات لمعالجة هذه الأزمات.

استفحال أزمة الحكم والسياسة وعدم الاستقرار في البلدان العربية يتحمل الوزر الأكبر فيها الفكر السياسي العربي لعجزه عن الإبداع وابتكار أفضل المناهج والسياسات لمعالجة هذه الأزمات. وربما يكون أفضل منهج للفكر السياسي للتعامل مع معضلة دمقرطة مجتمعات الخليج والملكيات الأخرى (المغرب والأردن) والشموليات هو الاشتغال على إعادة بناء المجتمع المدني على أسس من الثقافة والوعي والرأي العام المستنير. أفضل مدخل للتغيير السياسي الرشيد هو بناء المجتمع المدني القوي، الواعي والمتماسك. فالقيادات يتم إنتاجها من هذا المجتمع المدني – أو هو الحاضنة للنخب والقيادات. وعندما يتغير المجتمع المدني – إيجابيًا ـ فإن منتوجه سياسيًا (الطبقة السياسية) سوف يحقق المطلوب في عملية تغيير النظم السياسية مسنودًا بموجات من وعي الشعوب العربية تجلت في ثورات الربيع العربي.

فشلت النخب العربية في استثمار مناخ التحولات الذي أنتجته ثورات الربيع العربي، وظلت مسارات تلك الثورات حبيسة الإطار المحلي (القُطري) لكل دولة، ولذلك بقيت كجزر معزولة لم

---

(7) لورانس إي. هاريزون وصمويل بي. هنتجتون، محرران، **الثقافات وقيم التقدم**، ترجمة شوقي جلال، المشروع القومي للترجمو؛ 536 (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005)، ص 13.

(8) محمد علي محمد، **أصول علم الاجتماع السياسي: السياسة والمجتمع في العالم الثالث، الجزء الأول – الأسس النظرية والمنهجية** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1983)، ص 27.

تتواصل في تبادل الأفكار والخبرات أو لتنسيق الجهود نحو تحولات جذرية شاملة للأنظمة العربية غير الديمقراطية. غياب هذا التنسيق والتضامن أدى إلى استفراد قوى الثورة المضادة في كل دولة بمحاصرة الثورات الشعبية في تنسيق ودعم من قوى خارجية ليس في مصلحتها نجاح الثورات في المنطقة حتى لا تنتقل إليها الموجة أو تُصاب شعوبها بـ«العدوى». مرة أخرى تقدم حالة السودان نموذجًا لتأثير العسكر وارتباطهم بالخارج.

من تحديات العقل السياسي العربي هو الانتقال من التقليد إلى الاجتهاد في التعامل مع التجربة الغربية في ما يلي أنظمة الحكم وإدارة الدولة. فللمجتمعات الأوروبية – مثلًا – خصائص واقع تختلف عن خصائص المجتمعات الأخرى غير الغربية/الأوروبية – ومن بينها البلدان العربية وبلدان العالم الثالث بصورة عامة. فإذا كانت هنالك تجارب فاشلة في الديمقراطية الليبرالية في نسختها الغربية – أو بشكلها التقليدي المعروف (النيابية/التمثيلية) – فلماذا لا يتم الاجتهاد في تطبيق صورة جديدة للديمقراطية مثل «التوافقية» التي قامت على نقد الديمقراطية الليبرالية، من واقع سلبياتها، مع تكييفها (أي التوافقية) لتناسب واقع كل دولة بحسب طبيعة وبنية مجتمعها ومستوى الثقافة السياسية ودرجة الوعي الاجتماعي وغيرها من المحددات التي يجب وضعها في الحسبان في عملية التكييف/التبيئة/التوطين؟

إن الديمقراطية التوافقية قد فشلت في بعض البلدان العربية كونها تحولت إلى محاصصة طائفية. وربما تتحول في بلدان أخرى إلى محاصصة إثنية أو قبلية أو جهوية أو عنصرية بحسب طبيعة وتركيبة المجتمع أو بحسب غلبة المكونات الهوياتية (دون الوطنية) في البلدان التي ما زالت تعاني أزمة هوية.

الملاحظ أن الديمقراطية التوافقية قد فشلت في بعض البلدان العربية كونها تحولت إلى محاصصة طائفية. وربما تتحول في بلدان أخرى إلى محاصصة إثنية أو قبلية أو جهوية أو عنصرية بحسب طبيعة وتركيبة المجتمع أو بحسب غلبة المكونات الهوياتية (دون الوطنية) في البلدان التي ما زالت تعاني أزمة هوية. فهل تكون مقاربة العلاج – عند التكييف – هي أن نبدأ بمعالجة أزمة الهوية لاستيعاب الهويات الصغرى/الفرعية في هوية وطنية/كبرى/جامعة؟ وما هي **آليات** ذلك؟ وما هو المنهج المناسب لذلك: تربوي/إعلامي أم قانوني/سياسي، أم منهج مزدوج/مركب؟

هذا مع الأخذ في الحسبان أن هنالك بلدانًا عربية يكون الحديث فيها عن الدمقرطة (لكي تبدأ الآن) حديثًا سابق لأوانه، حيث هنالك بلدان ما زالت منغلقة على ملكيات وعلى عصر ما قبل الديمقراطية – إن جاز التعبير. لذلك يختلف الوضع فيها عن البلدان الأخرى التي انفتحت على نماذج معاصرة أو غربية بدرجات متفاوتة وهي متقدمة نسبيًا في هذا السياق رغم عثراتها وأخطائها وسلبياتها في التجربة الديمقراطية.

أما البلدان التي ما زالت تعيش عصر ما قبل الديمقراطية فهذا يلزم فيها النظر في كيفية التأسيس للعوامل أو المطلوبات السابقة لبناء الديمقراطية (Prerequisites). هنا يبرز **سؤال**

منهجي مهم: هل يتم ذلك من خلال الاجتهاد في بناء الثقافة السياسية أولًا، وما هي أدواتها/مؤسساتها، وكيف يمكن توظيفها في ظل أنظمة شمولية قابضة أو ملكيات رافضة للديمقراطية؟ أم هل الأفضل أن يتم الاشتغال على منظمات المجتمع المدني – بعد تقويتها/تدعيمها – بوصفها مؤسسات بانية للديمقراطية (Democracy-building Institutions)؟ لكن «**كيف**» يتم ذلك في ظل المناخ السياسي/القانوني غير المواتي للنشاط الحر لتلك المؤسسات المجتمعية؟ فقد ظلت الأنظمة المستبدة في المنطقة تحتكر مصادر القوة والسلطة، وهي بذلك ظلت تصادر «الأسس المادية لمؤسسات المجتمع الحديث (النقابات العمالية والاتحادات المهنية، الأحزاب السياسية)... وتتيح المجال لعودة تنظيمات ما قبل دولوية (سلالة، طائفة، قبيلة) للظهور كتنظيمات بديلة، أي كشبكة جديدة للعلاقات السوسيوسياسية»[9].

على الفكر السياسي مقاومة حالة الانكسار ومحاربة الانهزامية (مثل المستبد العادل) و (ما البديل؟). فلقد طرح محمد عابد الجابري ثلاثة مفاتيح أو محددات هي: «الاقتصاد الريعي، السلوك العصبي العشائري، والتطرف الديني، لا يمكن حل ألغاز الحاضر العربي الراهن من دونها، وهي المفاتيح نفسها التي وظفها ابن خلدون في قراءته للتجربة الحضارية العربية الإسلامية...»[10].

بصورة عامة يمكن القول إن الأزمة عندنا سياسية بنيوية. والبنية السياسية هي انعكاس لبنية المجتمع، وبنية المجتمع هي انعكاس لبنية العقل. ضعف المجتمع المدني مقرونًا بفرد مسلوب الإرادة (بالقمع والاستبداد)، محدود الرؤية، مشدود لعشيرته أو طائفته أو قبيلته، تحديات تفرض أسئلة صعبة في كيفية مخاطبة جذور الأزمة ومعالجة الآثار.

خاتمة وتساؤلات

الواضح الآن انفتاح كثير من الدول على النظام الديمقراطي بعد موجات ديمقراطية متتالية – وتراجع الدكتاتوريات والأنظمة الشمولية في كثير من مناطق العالم – مقرونًا بتأثيرات العولمة في تكوين الوعي للأجيال الجديدة فأصبحت توجد تراكمات من الوعي والطموح الشبابي (المكبوت) في دواخل هذا الجيل مقرونًا بالتطلع للفكر المستنير والعقل الحر تشعله عملية التفاعل المستمر عبر وسائط التواصل الاجتماعي. **السؤال** هنا: كيف تتم عملية بلورة ذلك «الكمون» وتعبئة العقل الجمعي لهذا الجيل نحو عمليات تحول كبرى تمهد للدمقرطة الحقيقية والسليمة؟ وهل عمليات التحول نحو الديمقراطية – التي قد تسير ببطء – هي مسألة وقت ليس إلا؟ أم تحتاج لتدخلات من الفكر السياسي ـ الاجتماعي؟ وكيف يتم ذلك؟

قد تكون من الصعوبات والتحديات هنا أن التغيير أو التحول الديمقراطي لا يمكن أن ينجح في مواجهة أنظمة قمعية، لكن هل يمكن القول – أو التساؤل ـ إن عمليات التثاقف العولمي

---

(9) خلدون حسن النقيب، **الدولة التسلطية في المشرق العربي: دراسة بنائية مقارنة**، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996)، ص 173 – 174، في: عثمان، «الدولة النيوباتريمونيالية في المشرق العربي في المنطق العصبوي وإعادة إنتاج الطائفة،» ص 53.

(10) محمد عابد الجابري، **العقل السياسي العربي: محدداته وتجلياته**، نقد العقل العربي؛ 3 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص 47.

والتفاعل عبر أدوات إعلام العولمة القوية مقرونة بحالة الكمون المشار إليها سابقًا، يمكن أن تحقن جينات الثورة في هذا الجيل والذي بعضه سوف يكون عماد الجيوش أن تُنشأ تدريجًا جيوش داعمة للتحول الديمقراطي والانحياز للشعب في خياره الديمقراطي؟ (مع الوضع في الحسبان أن الجيش فعلها في السودان ثلاث مرات في إسناد انتفاضات شعبية ناجحة: في 1964 و 1985 – علمًا بأن هاتين الحالتين سبقتا حركة الوعي وإعلام العولمة الداعم لثورات مثل الربيع العربي ـ ثم أخيرًا في انتفاضة/ثورة 2019/2020). هذه التجارب تؤكد واقعية هذه التساؤلات ومعقولية تلك الافتراضات.

بيد أننا حين نتحدث عن «الديمقراطية» بأشكالها المختلفة يبرز السؤال عن قنوات المشاركة السياسية والانتخابات – الأحزاب السياسية. والأحزاب هي أيضًا أوعية للأيديولوجيا وحاضنات للنخب المؤثرة ومنصات للبرامج وتجنيد للقيادات – إضافة إلى وظائفها الأخرى المعروفة. لكن للحزبية تجربة سيئة أو فاشلة في بعض الدول (مثل السودان) بسبب تأثير الطائفية والقبلية والعشائرية وحتى الزبونية (Clientelism) حيث أفرخت تحالفات بين العسكر والقبيلة والأمن/العسكر وعملت على تدعيم القبضة الشمولية بل أكسبتها شرعية وهمية أو زائفة من خلال تحشيد القبائل والإدارات الأهلية في سياق دولة نيوبتريمونيالية (Neopatrimonialism) (ارتبطت ظاهرة النيوبتريمونيالية وكذلك الكوربورتاريا (Corporatism) بأمريكا اللاتينية كمحاولة للاستقلال عن خط التطور الأوروبي وما ارتبط بذلك من جدل حول المسارين: التطوري (Evolutionary) أو الثوري (Revolutionary) – وهو جدل خارج نطاق هذه الورقة الإطارية). لكن مثلما ابتكر الفكر السياسي والاقتصادي في أمريكا اللاتينية نموذجًا للتنمية يختلف عن الخط الأوروبي، هل نأمل في أن يبتدع الفكر السياسي العربي نموذجًا يناسب الواقع العربي بكل خصوصياته وتناقضاته وأزماته؟

غير أن المعضلة أو **الأسئلة** الصعبة هي تلك التي تتصل بكيفية إحداث التغييرات السياسية/الديمقراطية ـ التي تتسق مع روح التحولات المعاصرة ـ في دول **الخليج العربي**؟

هنا يمكن طرح **التساؤل:** هل يمكن تصور ديمقراطية من دون أحزاب سياسية في مثل هذه المجتمعات – في المديين القريب والمتوسط على الأقل – كمرحلة «انتقالية» حتى يمكن خلالها توفير البيئة أو المناخ اللازمين لتغيير العقلية والسلوك السياسي (نشر الثقافة السياسية والوعي والقضاء على أو إضعاف الولاءات الضيقة...)؟ وهل يمكن التفكير في تحالفات بديلة للأحزاب من هيئات ومنظمات المجتمع المدني تعمل كقنوات للمشاركة السياسية وتتم من خلالها عملية الانتخابات؟ علمًا بأن الديمقراطية هي أصلًا ظهرت أو نضجت في بريطانيا منذ مئات السنين قبل ظهور الأحزاب السياسية في ثلاثينيات القرن التاسع عشر.

هذا **السؤال** (إمكان ديمقراطية من دون أحزاب – مؤقتًا) مقصود به بلدان الخليج وبعض البلدان الأخرى التي ليس فيها ديمقراطية ولا أحزاب سياسية. أما البلدان العربية الأخرى التي فيها أحزاب فهي تحتاج إلى عملية إصلاح عميقة للبنية الحزبية فيها مقرونةً بتنمية سياسية (من خلال نشر مكثف للثقافة السياسية) وهذا يعتمد على أدوات وآليات فاعلة، وتلك مسؤولية النخب أوالطبقة المستنيرة في تلك الدول.

هذا التصور يستلزم تقسيم التعامل مع مسألة التحول الديمقراطي إلى مسارين، أو تقسيم البلدان العربية إلى نوعين: الدول التي ما زالت تعيش في عصر ما قبل الديمقراطية، وتلك التي تمارس ديمقراطية لكنها تراوح بين أنظمة هجينة وديمقراطية معيبة أو متعثرة بدرجات مختلفة.

لقد شكلت موجات الربيع العربي القاعدة النفسية والثقافية التي تحتاج إلى إعمال الفكر السياسي ـ الاجتماعي من المفكرين والعلماء العرب لتوظيفها من أجل إحداث التغيير الإيجابي. على المستوى النظري نحتاج إلى إعادة بناء الواقع الاجتماعي ـ السياسي بمنهج متكامل ودراسات بينية (Interdisciplinary)، مستفيدين من مناخ دولي جديد تسود فيه أدوات جديدة للتغيير مثل سلطة المعرفة والقوى الناعمة.

أخيرًا، في ظل القمع الذي تواجهه ثورات الربيع العربي، وفي ظل الحالة المضطربة والمحتقنة في كثير من البلدان العربية: هل يمكن بناء نموذج لـ «مرحلة انتقالية» – تنقل الملكيات والشموليات إلى أنظمة ديمقراطية – انتقالًا سلميًا تدريجيًا، يحافظ على كيان الدولة متماسك ومستقر؟

هل ممكن، أو كيف يمكن، هندسة **تسوية** سياسية بين مكونات المجتمع المنقسمة (طائفيًا، وإثنيًا، وقبليًا وأيديولوجيًا)؟ وما الضمانات والآليات التي تسند مثل هذه التسوية؟

هل يمكن، في بعض البلدان العربية، تأسيس «**كتلة تاريخية**» (تحالفات عريضة) – يكون محورها التسوية – وصوغ «**مشروع وطني**» وتلتزم بـ «**ميثاق أخلاقي**» يحرس التسوية ويضمن تنفيذ المشروع؟ (في السودان يمكن أن تمثل «إعلان الحرية والتغيير» المكوِّن الأساسي لهذه الكتلة حيث تضم أكثر من 180 من الهيئات والمنظمات والاتحادات والأحزاب...).

ما هي مرتكزات ذلك المشروع الوطني، لكل دولة بحسب ظروفها وطبيعة مشكلاتها ونوعية مكوناتها وطبيعة أطراف التسوية أو مكونات الكتلة؟ □

في أسباب الحالة التي يعيشها الوطن العربي

مصطفى البرغوثي(*)

طبيب وكاتب سياسي فلسطيني.

في ظل حالة الارتباك والتشويش التي تسيطر على معظم أجزاء الوطن العربي يتساءل الكثيرون عن ماهية الأسباب التي أدت إلى مستوى الانهيار والتدهور الذي وصل إليه. وبتقديري فإن ما نعيشه ونراه ليس نتيجة عامل واحد، أو ظرف طارئ بل حصيلة لتراكم استمر عقودًا طويلة. وخلاصة هذه العوامل يمكن وصفها بجملة واحدة، فشل معظم البلدان العربية في ملاءمة بنيتها ونظام حكمها ووضعها الداخلي مع حاجات التطور في مجتمعاتها، ومتطلبات العصر وتقلباته.

أولًا: الضعف الاقتصادي

على الصعيد الاقتصادي تتسم اقتصادات معظم الدول **أولًا** بضعف الإنتاجية مقارنة بالمستويات العالمية. **ثانيًا**، بارتفاع معدلات البطالة وبخاصة بين الشباب، بسبب فشل برامج النمو والتنمية الاقتصادية. **ثالثًا**، بانخفاض حصة النساء في القوة العاملة. **رابعًا**، بتراجع وانخفاض مستويات التعليم المدرسي والجامعي مقارنة بالتطور العالمي. **خامسًا**، بضعف فروع اقتصاد المعرفة والتكنولوجيا الحديثة، ومن الإحصاءات المروعة التي نشرت مؤخرًا، واحدة تشير إلى أن المواطن البريطاني يقرأ أحد عشر كتابًا سنويًا بينما يقرأ الأمريكي في المتوسط سبعة كتب سنويًا، أما المتوسط للمواطن العربي فهو ربع صفحة سنويًا.

وهناك دراسة أخرى تشير إلى أن الأوروبي يقضي 200 ساعة سنويًا في القراءة في حين أن المعدل لدى العربي ست دقائق سنويًا. وبصورة أو بأخرى فإن الاقتصاد العربي في معظم مكوناته صار يتكئ على مردود مبيعات النفط. ولا يقتصر ذلك على الدول المصدرة للنفط، بل يشمل اقتصادات دول متعددة تضخ اليد العاملة العمالة لبلدان النفط أو تعتمد على مساعداتها. ونوعًا ما فإن ما يجري يثبت أن توافر النفط كمصدر الطاقة الرئيسي في عصرنا يمكن أن يكون نعمة كبيرة، أو مصدر نقمة على الشعوب بالاعتماد على الطريقة التي يتعامل المجتمع معه بها.

(*) البريد الإلكتروني: mmustafa953@gmail.com.

الظاهرة الثانية، الفساد الاقتصادي الناجم أساسًا عن اندماج البيروقراطية السياسية بالاقتصاد الطفيلي، وعن استخدام جهاز الدولة وقوانينها وهياكلها الأمنية كوسيلة للإثراء غير المشروع. ويؤدي ذلك إلى تدمير مبدأ تكافؤ الفرص أمام الناس وتقييد المنافسة الحرة، وتدريجًا إلى ضرب الطبقة الوسطى، وانعدام فرص التطور والتقدم للشباب على أساس الكفاءة، وسيطرة منظومة المحسوبية والزبونية في كل الميادين إضافة إلى ضعف برامج الحماية الاجتماعية وانحدار مستوى الخدمات الصحية.

الظاهرة الاقتصادية الثالثة، تتمثل بغياب سياسات الضمان الاجتماعي وبرامج التنمية لمكافحة الفقر. ففي معظم البلدان تسود آلية التعايش مع الفقر وانعدام العدالة بدل معالجته، كما حدث في بلدان كالبرازيل، حيث أدى التطبيق المبدع والخلّاق للتنمية عبر توفير آلية الضمان الاجتماعي إلى القفز باقتصاد البرازيل إلى المرتبة السابعة عالميًا خلال سنوات قليلة.

ثانيًا: إشكاليات الإطار العام للتنمية

قبل سنوات على حدوث ما سمي الربيع العربي الذي تحول بسرعة إلى خريف مريع، نشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) سلسلة تقارير حول وضع التنمية البشرية في الوطن العربي. وحددت هذه التقارير خمس إشكاليات رئيسية تعيق التطور وجهود القضاء على التخلف على الوجه التالي:

إن القمع المتواصل لعقود يجعل البلد غابة مكبوتة بلا قانون أو رادع سوى سيطرة الحكام المطلقة، وما إن ينهار النظام حتى تنفجر الغابة بالصراعات الوحشية، وكل ممارسات التخلف البدائي، والانكفاء عن البنى العصرية إلى الأنماط القبائلية والعشائرية القديمة.

1 ـ غياب الحرية وحقوق المواطنة، في ظل سواد منظومات السيطرة الأمنية وقمع حرية التعبير وانتشار نموذج الدكتاتوريات العسكرية والأمنية لمرحلة ما بعد الاستقلال.

2 ـ مشكلة الفساد وانتشاره بما يعيق حرية التطور والمنافسة الاقتصادية ويضع حاجزًا أمام فرص الاستثمار.

3 ـ معاناة الشباب من فقدان الفرص وآفاق التطور وبخاصة بسبب البطالة، والإحساس المتكرر بإهانة الكرامة.

4 ـ حقوق المرأة ودورها، التي تعاني مزيجًا معقدًا من بعض التقاليد الاجتماعية البائسة (كالزواج المبكر) والعنف الجندري، وغياب القوانين التي تحمي حقوقها، إضافة إلى ضعف مساهمة المرأة في القوة العاملة أو مشاركتها في الحياة السياسية ومراكز صنع القرار.

5 ـ معاناة المجتمع المدني التضييق والملاحقة، وسعي الأنظمة المتواصل للسيطرة عليه وعلى موارده أو تضييق مساحة حركته ودوره النقدي.

ثالثًا: إشكاليات النظام السياسي

1 ـ استخدام النظام الأمني للتحكم والسيطرة

يتعمق هذا الأمر نتيجة ضعف البنيان السياسي الداخلي، والعجز عن بناء نظام يسمح بالتعددية السياسية وتوازن المصالح والانتقال السلمي للسلطة، واحترام حقوق الأقليات والمعارضة السياسية. حيث يؤدي القمع المتواصل إلى إضعاف دور المجتمع المدني بما في ذلك الأحزاب والقوى السياسية التي إما أن تُقمع بشراسة وإما يتم احتواؤها وتدجينها، ويضعف ذلك مجمل البنيان السياسي ويؤدي إلى ظاهرتين خطيرتين:

ـ استخدام الأجهزة الأمنية للسيطرة السياسية وحلولها محل الأحزاب والمؤسسات السياسية، بما في ذلك الحزب الحاكم في كثير من الأحيان.

ـ اضطرار أجزاء من المعارضة وبخاصة التيارات الدينية إلى اللجوء للعمل السري، وهو ما يخلق بيئة خطيرة لنمو مجموعات واتجاهات التطرف وأحيانًا الإرهاب.

وفي عصر انتشار حرية التعبير والديمقراطية والانتخابات عالميًا (بغض النظر عن مدى نزاهتها من بلد إلى آخر) يجد الناس في هذه البلدان أنفسهم معرضين للإذلال وإهانة كرامتهم ومحرومين أبسط الحريات. وحين تنهار منظومة التحكم الأمني كما حدث في ليبيا مثلًا يجد البلد نفسه منقسمًا وعاجزًا عن خلق نظام سياسي متجانس توزع فيه المسؤوليات والموارد بأسلوب يخدم توازن المصالح والإرادة الديمقراطية للناس. إن القمع المتواصل لعقود يجعل البلد غابة مكبوتة بلا قانون أو رادع سوى سيطرة الحكام المطلقة، وما إن ينهار النظام حتى تنفجر الغابة بالصراعات الوحشية، وكل ممارسات التخلف البدائي، والانكفاء عن البنى العصرية إلى الأنماط القبائلية والعشائرية القديمة التي يحاول الناس الاحتماء بها لافتقادهم أي حماية أو مُعين.

ومن العجيب أن يستنتج البعض مما جرى، أن الحل الوحيد هو العودة إلى دكتاتورية جديدة، أو قامع جديد. وكأن التخلف السياسي قدر العرب، بدل إدراك أن غياب التنمية السياسية والحريات هو نفسه الذي أدى إلى المشكلة ولا يمكن أن يمثل الحل لها. لا بل إن العودة الموقتة للدكتاتورية لن تؤدي حتى لو نجحت موقتًا إلا إلى خراب أعم وأشمل ودمار أوسع وهروب للكفاءات والقدرات الفكرية والمهنية.

2 ـ تناقض الانغلاق السياسي مع تطورات العصر

إن التخلف السياسي والنظام القمعي يحتاجان إلى تكريس منظومة الانغلاق التي تطارد حرية التعبير حتى لو كانت جملة أو تعليقًا في مواقع التواصل الاجتماعي، لكن ذلك يتناقض بصورة صارخة مع أربع ثورات هائلة شهدها العالم وتكرست نتائجها حتى دخلت كل بيت وحي:

أ ـ الثورة التكنولوجية، وهي ثورة مستمرة بمعنى أن كل قفزة لها تؤدي إلى سلسلة قفزات جديدة تستحيل السيطرة عليها.

ب ـ ثورة المعلومات، التي فتحت لكل الناس في كل مكان آفاقًا للحصول على المعلومات، لا تستطيع محاصرتها أو احتكارها حكومةٌ أو حزبٌ أو احتكار اقتصادي أو جهاز أمني.

ج ـ ثورة الاتصالات، التي تتيح أمرين متناقضين، من جانب قدرات غير محدودة للتواصل بين الناس، ومن ناحية أخرى انكشاف شبه مطلق لكل من يريد أن يعرف بما في ذلك أجهزة الأمن والتخابر العالمية.

د ـ ثورة الإعلام، التي تشهد قفزات هائلة السرعة تجعل من المستحيل ضبطها أو احتكارها أو السيطرة عليها.

معاناةُ دولٍ أو أنظمةٍ مأساةَ التفرد السياسي وانعدام نضج النظام السياسي، وغياب فصل السلطات، وتهميش أو قتل السلطة التشريعية، وجعل السلطة القضائية ختمًا مطيعًا بيد السلطة التنفيذية ليست سوى مظاهر للتخلف السياسي، أيًا كان الذي يمارسه.

فمن الجريدة الرسمية والجريدة السرية في أوائل القرن الماضي، إلى الإذاعات المتحكَّم فيها رسميًا، إلى التلفزة الرسمية، ثم ثورة الفضائيات التي أخرجت الإعلام من تحت سيطرة الحكومات إلى من يملك المال لإنشاء وإدارة الفضائيات، فأصبحت الحكومات عاجزة عن التحكم في ما يقرر المواطن أن يطلع عليه. إلى القفزة الأخيرة التي ربما تكون الأكثر ثورية على الإطلاق، بانطلاق وسائل التواصل الاجتماعي، التي حررت وسائل الاتصال من سيطرة التحكم في الاستقبال وكذلك في الإرسال.

فكل مواطن قادر أن يطلع وقادر أن ينشر. وبالطبع يمثل ذلك سلاحًا ذا حدين، إذ يمكن استخدام هذه الوسائل لنشر حرية التعبير وكذلك قد تستخدم لخدمة السيطرة القمعية لمراقبة ما يكتب الناس وصلاتهم وعلاقاتهم. غير أن الحصيلة العامة لهذه الثورات أنها وضعت حدودًا شديدة لقدرة أي نظام منغلق على التحكم في معرفة ووعي الناس وقدرتهم على تنظيم أنفسهم. ويؤدي ذلك إلى تراجع قدرة الأنظمة القمعية وحتى المتطورة منها، مثل إسرائيل، على التحكم الإعلامي، ومثال ذلك فشلها في إخفاء جرائم الحرب التي ارتكبت خلال العدوان الأخير على قطاع غزة رغم انحياز وسائل الإعلام العالمي وبخاصة الأمريكية للرواية الإسرائيلية.

وكذلك انتشار فضيحة الإرهاب التي ارتكبها المستوطنون المدعومون من حكومة نتنياهو بحرق الطفل علي دوابشة حيًا هو وعائلته، وهو ما عزز تصاعد حركة المقاطعة ضد إسرائيل.

3 ـ فشل نظرية حكم الحزب الواحد أو المجموعة الواحدة أو الفرد الواحد

تحاول الثورات المضادة تجديد شباب نظرية حكم الحزب الواحد، لكن الحياة تعيد إثبات فشل ذلك. وإذا كان هناك مأساة، أسوأ من الدكتاتورية في النظام السياسي، فإنها من دون شك اعتقاد حزب أو أحزاب المعارضة بأنها تستطيع استبدال حكم حزب واحد بحكم حزب واحد آخر، أو دكتاتور بآخر، وهي في ذلك تشرع الخطيئة لنفسها بعد أن حرمتها على خصومها. الخطيئة خطيئة بغض النظر عمن يرتكبها.

ومعاناةُ دولٍ أو أنظمةٍ مأساةَ التفرد السياسي وانعدام نضج النظام السياسي، وغياب فصل السلطات، وتهميش أو قتل السلطة التشريعية، وجعل السلطة القضائية ختمًا مطيعًا بيد السلطة التنفيذية، ليست سوى مظاهر للتخلف السياسي، أيًا كان الذي يمارسه. ونتيجته الحتمية أنها تجعل البنيان الداخلي للمجتمع والدولة ضعيفًا وهشًا أمام تدخلات القوى الخارجية واعتداءاتها. لا بل إن ضعف النظام السياسي الداخلي يصبح بمنزلة دعوة واستدعاء للأطراف الخارجية، وكثير منها أطراف معادية، للعبث بالوطن وبمستقبله ومصيره.

4 ـ فشل الأنظمة القمعية في وجه عدوانية إسرائيل

إن عوامل الضعف السياسي الداخلي وتناقض الحكام مع شعوبهم يجعلهم ضعفاء أمام التوسع العدواني الإسرائيلي. فبعد هزيمة إسرائيل السياسية خلال العدوان الثلاثي عام 1956، وبعد معركة الكرامة عام 1968 وحرب تشرين الأول/أكتوبر عام 1973 تراجع العرب أمام التحديات العسكرية والاقتصادية والعلمية والسياسية التي تمثلها إسرائيل.

من المؤسف أن عوامل الضعف السياسي الداخلي وتناقض الحكام مع شعوبهم يجعلهم ضعفاء أمام التوسع العدواني الإسرائيلي. فبعد هزيمة إسرائيل السياسية خلال العدوان الثلاثي عام 1956، وبعد معركة الكرامة عام 1968 وحرب تشرين الأول/أكتوبر عام 1973 تراجع العرب أمام التحديات العسكرية والاقتصادية والعلمية والسياسية التي تمثلها إسرائيل في سعيها لفرض هيمنتها على المنطقة.

يتمثل الفشل على نحو متكرر بعجز حكومات متعددة عن التجاوب مع التضامن الوجداني العارم لشعوبها مع القضية الفلسطينية ومع صمود وبسالة الشعب الفلسطيني. ويتمثّل كذلك بفشلها الاستراتيجي في إدراك أن إسرائيل لا تستهدف الشعب الفلسطيني فقط، بل تسعى للهيمنة العسكرية والاقتصادية والإقليمية على المنطقة بأسرها. وتبلغ المأساة ذروتها في اعتقاد بعض القادة أنهم يمكن أن يتحالفوا ويتعاونوا مع إسرائيل في مواجهة خصوم آخرين غير مدركين أن الخصم الأكبر الذي يستهدفهم ويستهدف بلدانهم هو من يحاولون تجنب مواجهته.

5 ـ ضعف القدرة على بناء استراتيجية

ضعف القدرة على بناء استراتيجية وتحالفات تواجه تحديات الصراع الإقليمي الدائر في المنطقة بين ثلاث قوى إقليمية إسرائيل وإيران وتركيا، وفي ظل تراجع القدرة على أن يكون العرب أنفسهم قوة إقليمية تدافع عن مصالح بلدانهم وشعوبهم، بما يهدد بجعل البلدان العربية أو قسم كبير منها مجرد مفعول به من دون أن يكون فاعلًا، ويفتح الباب على مصراعيه لتحويل كل ساحة

داخلية عربية إلى ميدان تنافس بين هذه القوى الإقليمية الثلاث وقوده مصالح وأبناء هذه الساحات وعلى حساب مستقبل شعوبها.

6 ـ ضعف القدرة على بناء سياسات تدافع عن المصالح

في عصر سادت فيه المصالح فوق القيم والمبادئ والارتباطات التاريخية، توجد في العالم اليوم ثلاث كتل اقتصادية وسياسية كبرى.

الأولى: هي الولايات المتحدة والدول الدائرة في فلكها مثل كندا وأستراليا واليابان وبريطانيا.

الثانية: الاتحاد الأوروبي الذي يحاول أن يجد لنفسه سياسات مستقلة وسط تناقضات داخلية بين دوله وارتباطات وثيقة لبعضهم بالولايات المتحدة.

الثالثة: هي القوة الصاعدة لمجموعة بريكس (BRICS) التي تضم الصين وروسيا والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا التي تحتل بصورة متزايدة دورًا قياديًا في أفريقيا.

إن الوضع المريع الذي يعيشه الوطن العربي اليوم ليس قدرًا، كما أنه ليس ولا يمكن أن يكون الخاتمة أو النهاية. بل لعله نهاية فصل ستتبعه فصول. ولا مستقبل للوطن العربي إلا إذا قاسم الإنسانية القيم نفسها التي أصبحت عالمية مثل احترام حقوق الإنسان والأقليات والمرأة ومحاربة الاستبداد ودرء الفساد.

ونحن نعيش اليوم تحولات في موازين القوى، إذ يتزايد دور بريكس على حساب المجموعتين الأولى والثانية، وبخاصة بعد تقدم الصين المتواصل من موقع المكان الثاني إلى الموقع الموازي للولايات المتحدة اقتصاديًا. وسيترتب الكثير على مدى قدرة العرب على التعامل مع هذه التحولات، التي أدركت إسرائيل، بالمناسبة، أهميتها ونجحت في توطيد علاقاتها بالهند وتسعى لتحقيق الهدف نفسه مع البرازيل بعد تغير قيادتها، وتحاول جاهدة التقرب من الصين بهذا الشكل أو ذاك. والسؤال هنا ليس فقط حول كيفية التعامل مع هذه الكتل الثلاث، بل في سبب فشل البلدان العربية أو بلدان المنطقة في إنشاء كتلة رابعة قوية في عصر لا يحترم الضعفاء ولا الصغار، رغم أن مقومات بناء هذه الكتلة متوافرة بصورة كاملة، في امتلاك دول منطقتنا لمعظم مصادر الطاقة العالمية الحالية والمستقبلية ولكتلة بشرية كبيرة وواعدة، إضافة إلى أهمية سوقها وقدرتها الشرائية.

رابعًا: إشكاليات الثقافة السياسية ـ النفسية ـ الاجتماعية

هناك إشكاليات اجتماعية ـ نفسية للتطور الديمقراطي والحضاري حلتها معظم بلدان العالم ولم يتم حلها في معظم بلدان منطقتنا ومنها:

1ـ النزعات الفردية التي تعطل إمكان العمل كفريق.

2ـ عدم قبول مبدأ التعددية والمشاركة بما يؤدي إلى عنف مدمر وحروب أهلية طاحنة وتفتت لا قدرة لأحد على احتماله.

3ـ عدم قبول مبدأ التبادل السلمي للسلطة. فالحاكم لا يغادر إلا ميتًا أو قتيلًا أو طريدًا أو شريدًا.

4ـ تعثر البنيان السياسي العصري في ظل سواد الولاء للقبيلة والعشيرة، الذي يؤدي في النهاية إلى هشاشة الاستقرار السياسي وأنماط الحكم وتوزيع الموارد والثروات ويكفي أن ينهار بنيان السيطرة في أي بلد كي تنكشف تحت القشرة حقيقة الانتماءات الحقيقية البعيدة من أنماط التنظيم العصري.

5ـ الفشل في قبول التنوع والتعايش معه والاستفادة منه، إذ إن التنوع الطائفي واللغوي والمذهبي، هو مصدر قوة، ولكنه يتحوَّل إلى سبب ضعف مريع في حالة الفشل في قبول حقوق الأقليات وتبني سياسات تشجيع التعاون والتكامل بين التنوع البشري الموجود في كل بلد.

ورغم أن التعايش بين الطوائف حصل في بعض البلدان، فهو لم ينجح في دمجها في إطار المواطنة بحيث يعامل الناس بعدالة ومساواة وبحسب قدراتهم وليس انتماءاتهم. وبقي التعايش هشًا، ليزول مع انهيار السلطة المسيطرة كما حدث في العراق وسورية أو جعل النظام السياسي طائفيًا بالكامل كما هو موجود في لبنان.

خاتمة

إن الوضع المريع الذي يعيشه الوطن العربي اليوم ليس قدرًا، كما أنه ليس ولا يمكن أن يكون الخاتمة أو النهاية. بل لعله نهاية فصل ستتبعه فصول. ولا مستقبل للوطن العربي إلا إذا قاسم الإنسانية القيم نفسها التي أصبحت عالمية مثل احترام حقوق الإنسان والأقليات والمرأة ومحاربة الاستبداد ودرء الفساد.

إن حالتنا ليست فريدة، فقد مرت شعوب كثيرة بتجارب التحول الديمقراطي من أوروبا إلى أمريكا اللاتينية. غير أن التغيير ليس مجرد أمنية. بل يلزمه قوى وحركات سياسية اجتماعية قادرة على الابداع وتقديم رؤية وقيادة التغيير. ولعل الوطن العربي في أمسّ الحاجة اليوم إلى حركة نهضة جديدة تعيده إلى مكانة فقدها بعدما كان في عصر من العصور عنوانًا للتقدم الحضاري والعلمي والإنساني. حركة نهضة جديدة تؤمن بالمستقبل وبنائه ولا تهرب إلى الماضي الذي مضى. تؤمن بالديمقراطية والمشاركة وليس بالتعصب الأعمى والتطرف العنصري والمجنون.

الحل في التقدم إلى الأمام لا في العودة إلى الوراء. وأنا متفائل بأن ذلك سيحدث عاجلًا أم آجلًا.

أما المتشائمون فلعلنا نذكرهم بما قاله غرامشي يومًا: «إن تفاؤل الإرادة هو نقيض تشاؤم العقل» □

زوال أم إعادة تشكيل:
مستقبل الشخصية العربية وحاضنتها القومية

لبيب قمحاوي(*)

سياسي ومفكر عربي.

تزداد أولويات الوطن العربي تعقيداً وتشابكاً بتزايد أوضاعه سوءاً. وهذه العلاقة الطردية البائسة ليست أمراً طارئاً أو استثنائياً بقدر ما هي مؤشر على سلبية الوضع العربي العام وعلى تفاقم مشاكله وبالتالي التحديات التي تواجهها الشعوب العربية حتى وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة. وسوء الوضع هذا ليس حصيلة لعوامل خارجية بحتة كما يحلو للبعض أن يدعي، بقدر ما هو حصيلة عوامل داخلية أيضاً تجمع بين سوء الحكام وأنانيتهم واستبدادهم من جهة، وسلبية الشعوب وعدم رغبتها في التضحية من أجل تحدي واقعها السيئ بهدف تغييره إلى الأفضل من جهة أخرى. وهذه السلبية أو الاتكالية قد تكون في حصيلتها النهائية ترجمة لتراث ثقافي وحضاري يجعل من القدرية والاتكالية والاعتماد على الغير أو على المجهول أموراً مقبولة وجائزة في قاموس الحياة الذي تعتمده تلك الشعوب. وهذا المسار إذا ما استفحل وأصبح نمطياً قد يدفع الأمور الى أحضان الانهيار كما يجري الآن في الكثير من البلدان العربية.

التغيير العربي المنشود لن يصلح إذا كان عبارة عن رد فعل على ما هو قائم، بل عليه أن يكون فعلاً حقيقياً حتى يكون مؤثراً. فعصر الأيديولوجيا والعقائد قد انتهى ولم تعد العقائدية هي الوسيلة إلى التغيير والتقدم كما كان عليه الحال في بدايات القرن الماضي.

إن واقع الحال هذا قد يدفع الكثيرين إلى التفكير في مستقبل المنطقة العربية وشعوبها بتشاؤم ملحوظ وإلى الحد الذي قد يحجب الرؤية السليمة وبالتالي القدرة على استشراف ما هو قادم بموضوعية. وينسى الكثير من أولئك أن العالم متغير، وبعض هذه المتغيرات قد يكون إيجابيًا وبعضها الآخر قد يكون سلبياً، ولكن يبقى الأساس في كون التغيير أمراً حتمياً لكل الشعوب والأمم

(*) البريد الإلكتروني: lkamhawi@cessco.com.jo.

الراغبة في التقدم. الجمود هو ما يدفع المعظم إلى الاعتقاد بأن عجلة الزمن قد توقفت عند نقطة معينة ومعها توقف الأمل في التغيير نحو الأفضل.

العالم الذي نَعْرِف في طريقه إلى الزوال لمصلحة عالم جديد تحكمه تكنولوجيا متسارعة في نموها وقدرتها على التواصل والتحكم عن بعد في مصائر الشعوب والدول من دون الحاجة إلى إطلاق رصاصة واحدة.

مطلب التغيير العربي في سباق زمني مع طبيعة التغيير نفسها. فطبيعة التغيير كانت أبسط كثيرًا مما هي عليه الآن، إذ إنها أصبحت بحكم عوامل ومتغيرات متعددة، منها شح الموارد الطبيعية والزيادة الهائلة في أعداد البشر وثورة الاتصالات والمعلومات، أمراً لا تحكمه الإرادة المنفردة لدولة بعينها، ولا تتم ترجمتها بالمفاهيم التقليدية مثل القوة العسكرية أو احتلال أراضي الغير بالقوة. الأمور أصبحت الآن أكثر تعقيداً من ذلك، وامتلاك ناصية التكنولوجيا والقدرة على التحكم في مخرجاتها مثل الإنترنت قد تكون أكثر أهمية وفاعلية من امتلاك الطائرات والدبابات والصواريخ. فالتكنولوجيا هي التي تتحكم في نهاية الأمر في أداء وفاعلية تلك الأسلحة. فالحروب لم تعد عسكرية بالمفهوم التقليدي، بل أصبحت تعكس تملّك ناصية التكنولوجيا التي تؤثر في سلوك البشر وُتَكوّنه بغضّ النظر عن البعد الجغرافي.

وهكذا، فإن التغيير العربي المنشود لن يصلح إذا كان عبارة عن رد فعل على ما هو قائم، بل عليه أن يكون فعلاً حقيقياً حتى يكون مؤثراً. فعصر الأيديولوجيا والعقائد قد انتهى ولم تعد العقائدية هي الوسيلة إلى التغيير والتقدم كما كان عليه الحال في بدايات القرن الماضي، بل أصبحت مدخلاً إلى الهروب من الواقع المرير ووسيلة للسيطرة على العقل ومخرجاته.

العالم الذي نَعْرِف في طريقه إلى الزوال لمصلحة عالم جديد تحكمه تكنولوجيا متسارعة في نموها وقدرتها على التواصل والتحكم عن بعد في مصائر الشعوب والدول من دون الحاجة إلى إطلاق رصاصة واحدة. ومفاهيم مثل الاستقلال والقومية والسيادة الوطنية قد تختفي وتزول مع العالم الذي أوْجَدها، وسوف يتم استبدالها بمفاهيم تعكس قدرة التكنولوجيا الجديدة على تخطي حدود الدول وسيادتها والتأثير في شعوبها وفي مزاجهم السياسي وعلاقاتهم الاجتماعية.

من الصعب إحداث أي تغيير حقيقي في الواقع العربي السيئ إذا ما تم اختيار أساليب تقليدية لفعل ذلك. الحلول الحقيقية يجب أن تكون إبداعية، وحتى تكون كذلك فإنها يجب أن تكون إما منسجمة مع هدف معالجة بؤر المشاكل والقضاء عليها وإما أن تسعى إلى الاقتراب من منصات الحلول التي تمثل في مجموعها هدف التغيير.

الشخصية العربية هي الحصيلة النهائية والترجمة الإنسانية البشرية للعوامل التي تمثل في مجموعها معنى أن تكون عربياً أو أن تشعر بأنك كذلك. وهي بذلك تُعد نتاجاً طبيعياً لمسار تاريخي وحضاري تراكمي طويل، والشخصية العربية بذلك لا يمكن أن تكون انتقائية أو تسعى لأن تكون متعارضة مع الإطار الفكري والحياتي الحاضن لها.

الشخصية العربية المعاصرة لم تتبلور فجأة ولم تأتِ من فراغ، بل هي حصيلة كل القوى الفاعلة في مجتمعات الحاضنة العربية بسلبياتها وإيجابياتها. وفي غياب قوى التغيير الإيجابي، تصبح هذه الشخصية تدريجاً حصيلة طبيعية لقوى الاستبداد والجمود المرافقة لها، ويصبح مطلب التغيير في حقيقته عبارة عن شعار بلا محتوى ووسيلة للهروب والتهرب من الواقع وليس وسيلة للتغيير الإيجابي. وهكذا تصبح الشخصية العربية تدريجاً مرآة لذلك الوضع السائد وسلبياته وهو ما سوف يساهم بالتأكيد في إضعاف تلك الشخصية وتسهيل أمر التخلي عنها لكل من يرغب في ذلك.

إن إعادة تشكيل الشخصية العربية هو أمر لا يمكن أن يتم بين ليلة وضحاها أو بموجب قرار أو أمر صادر عن جهة ما. وعلى ضرورتها، فإن إعادة تشكيل الشخصية العربية يجب أن تنطلق عن وعي وإرادة وتصميم. إن الشخصية العربية السلبية بضعفها الحالي أو تشتتها أو بأولوياتها الملتبسة والمستسلمة لإرادة الحاكم قد تكون في واقعها القوة الخفية المحركة أو الداعمة لحالة الانهيار العربي العام. وهكذا، فإن العمل على تغيير أو إعادة تكوين تلك الشخصية تصبح أولوية لكل من يسعى إلى إعادة بناء الوضع العربي بوصفها المدخل الحقيقي إلى التغيير المنشود. إن السعي إلى ذلك التغيير أو إلى إعادة التكوين ربما لا يكون أمراً ممكناً بمعزل عن فهم المكونات السلبية للشخصية العربية بوضعها الحالي والعوامل الدافعة والمعززة لتلك السلبية.

لم تعد الحاضنة العربية تحظى بالقدسية والهالة التي تمتعت بها في القرن الماضي. ولم يعد التنصل منها من جانب البعض جريمة تقترب من حدود الخيانة كما كانت عليه الحال. وأصبحت الشخصية العربية المرتبطة بتلك الحاضنة انعكاساً لذلك، وتدريجاً ابتدأ الشعور بأهمية الشخصية الوطنية يطغى على الشخصية العربية التي أخذت تنسحب بتسارع لمصلحة الشخصية الوطنية.

تحوّلت المعركة الآن تدريجاً بالنسبة إلى إسرائيل من صراع مع العرب إلى إدارة لذلك الصراع بالشكل وبالطريقة التي تناسب إسرائيل، وتحويله بالنتيجة إلى حالة تحالف مع إسرائيل وبقيادتها، وتحويل المصادر الطبيعية العربية من ملكية عربية إلى ملكية إقليمية تحت قيادة وسيطرة إسرائيل.

إن التشبث بالنهج التقليدي لكيفية النظر إلى الأمور وتفسيرها من زاوية الرؤية العامة أو دينامية العلاقة بين الإطار والمحتوى قد تكون إحدى أهم العقبات أمام التغيير. فالاستعداد الطبيعي والصادق والمخلص لإعادة النظر في العلاقة بين الحاضنة العربية والشخصية العربية قد تكون المفتاح أمام إعادة تكوين تلك العلاقة وجعلها جامعة للكيانات وللشعوب عوضاً من كونها علاقة طاردة تعدّ جمودها مقدساً وتطويرها نوع من الهرطقة التي تبعث على الشك وتستدعي الإدانة والمقاومة.

يشهد الوطن العربي الآن بدايات انحسار مفهوم أحادية أو ثنائية الصراعات أو التحديات كما شهدها في العقود الماضية وتحولها إلى تحديات أو صراعات لها أبعاد واسعة تمس الإقليم كله،

كما يشهد بالتالي الانتقال بالتحديات من وضعها الكلاسيكي العسكري مثل الحروب والاحتلال إلى تحديات من نوع جديد.

ستكون الصراعات أو التحديات المقبلة بالنسبة إلى العرب إقليمية في أصولها وأبعادها وآثارها. يتعلق التحدي الأكبر القادم بالسيطرة على الموارد الطبيعية مثل الغاز والمياه وهما مشكلتان إقليميتان تشملان أكثر من دولة. فحقول الغاز تمتد لتشمل أكثر من دولة عربية وغير عربية، وكذلك المياه وهي الأخطر، لأن تعطيش الشعوب قد يكون هو البديل من احتلالها. وما يجري الآن من تعطيش للعراق وسورية ومصر والأردن إنما هو بداية حروب السيطرة على المياه، وهي ستكون سمة الحقبة المقبلة. وقد يكون في ذلك الترجمة الجديدة للشعار الصهيوني من النيل إلى الفرات من خلال احتلال مصادر المياه والمصادر الطبيعية أو السيطرة عليها عوضاً من احتلال الأراضي.

الفشل العربي في مواجهة العدو الإسرائيلي وانطواء الأنظمة العربية على نفسها نتيجة لذلك الفشل جعل منها العصا الغليظة على شعوبها وعلى أي نهج نضالي مقاوم لذلك العدو، لأن السماح للشعوب بالنجاح في ما فشلت فيه الأنظمة يمثل خطراً أكيداً على استقرار وبقاء تلك الأنظمة.

إن الاستراتيجية الإسرائيلية الجديدة في التعامل مع الصراع مع الفلسطينيين والعرب ابتدأت تسير في ذلك الاتجاه وتعكس تلك المتغيرات. بالنسبة إلى الفلسطينيين فإن هدف إسرائيل يكمن في ابتلاع كامل الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967 وتحويل وضعها من أراض محتلة إلى أراض إسرائيلية. أما بالنسبة إلى العرب، فإن إسرائيل ستقوم بإدارة صراعها معهم من خلال العمل على السيطرة على المصادر الطبيعية العربية أو التحكم فيها، إضافة إلى العمل على إعادة إنشاء الإقليم العربي بحيث يصبح إقليماً شرق أوسطي يتسع لإسرائيل أيضاً، وكذلك الحال مع الجامعة العربية نفسها التي إما أن تتغير في هذا السياق وإما أن تموت.

تحولت المعركة الآن تدريجاً بالنسبة إلى إسرائيل من صراع مع العرب إلى إدارة لذلك الصراع بالشكل وبالطريقة التي تناسب إسرائيل، وتحويله بالنتيجة إلى حالة تحالف مع إسرائيل وبقيادتها، وتحويل المصادر الطبيعية العربية من ملكية عربية إلى ملكية إقليمية تحت قيادة وسيطرة إسرائيل.

إن هذه الفوضى السائدة والتي دفعت الأمور في الحاضنة العربية إلى هذه الحالة المتفاقمة من التشتت تعود في أصولها إلى غياب الديمقراطية لحقبة تزامنت بشكل كامل تقريباً مع حقبة الاستقلال وبزوغ الدولة الوطنية على حساب الدولة القومية الواحدة.

إن حقبة الاستبداد هي في العادة الرديف الأمين لحقبة الجمود. واستمرار حقبة الجمود تعني عملياً الدفع بحقبة التراجع بكل سلبياتها لأن تقدم الآخرين يعني تراجع الجامدين. الاضطهاد المرافق للجمود هو المدخل إلى الانطواء الذي يدفع الكثيرين إما إلى السلبية وإما إلى اللجوء إلى الغيبيات كمهرب من الاستبداد واليأس. وفي غياب الرفض الشعبي أو الثورة على الاستبداد تصبح الخيارات أكثر محدودية إلى أن تنحصر إما في اللجوء إلى القوى الغيبية وإما الاستسلام المطلق لقوى الاستبداد والانحناء لرغباتها والقبول بها.

الفشل العربي في مواجهة العدو الإسرائيلي وانطواء الأنظمة العربية على نفسها نتيجة لذلك الفشل جعل منها العصا الغليظة على شعوبها وعلى أي نهج نضالي مقاوم لذلك العدو، لأن السماح للشعوب بالنجاح في ما فشلت فيه الأنظمة يمثل خطراً أكيداً على استقرار وبقاء تلك الأنظمة. لقد أصبح حرص تلك الأنظمة على قمع النهج المقاوم واضحاً، بل تجاوز ذلك إلى قمع الموقف والشعور النضالي لدى شعوبها وبالتالي إضعاف حالة العداء الشعبي للاحتلال الإسرائيلي والكيان الإسرائيلي. وقد عكس ذلك نفسه على الشخصية العربية المعاصرة التي أصبحت أقرب في تكوينها النفسي إلى النهج الخانع المستسلم من خلال تأييد سياسات أنظمتها في التعامل والتعاون مع العدو الإسرائيلي مثلاً عوضاً من تبني النهج النضالي المقاوم. وأصبحت الشخصية العربية الشعبية تسعى إلى استعارة أو استجداء ذلك النهج من خلال أنظمة من خارج إطار الحاضنة العربية وأنظمتها الاستبدادية، وهو ما أدى إلى إضعاف الشخصية العربية وحاضنتها العربية في مسعى للاقتداء بأنظمة من خارج إطار تلك الحاضنة مثل إيران أو تركيا، من دون الأخذ في الحسبان الأخطار التي قد تمثلها الطموحات الوطنية لتلك الدول القدوة على المصالح العربية بوجه عام.

إن إنهاء حالة العداء من خلال استبدالها بحالة الاستسلام كوسيلة لإعلان السلام وهذا يعني انتفاء الحاجة إلى النضال والمقاومة هو سعي ساذج نحو سراب غير موجود ما دام الوجود الإسرائيلي قائماً على مفاهيم القوة والاغتصاب من دون أي اعتبار للآخرين وحقوقهم.

وهكذا تحول الوضع من سعي نحو التغيير الإيجابي إلى سعي نحو استبدال الحاضنة العربية أو الشخصية العربية بحيث تصبح الشخصية الجديدة شخصية تقتدي بالآخرين من خارج الحاضنة العربية كمخرج من حالة الجمود العربي. أما رد فعل الأنظمة العربية فقد تبلور من خلال مسار يعكس المزيد من العداء لتلك الأنظمة القدوة مثل إيران واعتبارها خطراً عليها وعلى وجودها وبقائها، وهو ما دفعها بالتالي إلى مزيد من الاستسلام لجبروت العدو الإسرائيلي تمهيداً لاستبدال حالة العداء بحالة من التطبيع كخيار بديل لفشل تلك الأنظمة التي تصر على تجاهل الحقيقة المرّة بأن الخلاص لا يأتي من خلال الهروب والمزيد من الهروب، بل من خلال تغيير أسباب ومسببات الفشل والسقوط العربي. ولكن تبقى الحقيقة أن السلام المبني على الضعف العربي محكوم عليه بالفشل لعدم قدرته على تلبية الحد الأدنى من الحقوق العربية الفلسطينية، وهو ما سوف يؤدي إلى الإقرار بعدم جدوى السلام مع إسرائيل كنتيجة نهائية.

إن إنهاء حالة العداء من خلال استبدالها بحالة الاستسلام كوسيلة لإعلان السلام، وهذا يعني انتفاء الحاجة إلى النضال والمقاومة، هو سعي ساذج نحو سراب غير موجود ما دام الوجود الإسرائيلي قائماً على مفاهيم القوة والاغتصاب من دون أي اعتبار للآخرين وحقوقهم.

الجمود لا يعني الاستقرار، والسراب لا يعني الحقيقة، والاستبدال لا يعني التغيير، فكل هذه الحالات هي انعكاس أمين للفشل واستمراره وإلى عدم القدرة على التغيير أو على الرغبة فيه بقدر ما يعني الاستسلام له والقبول بنتائجه، وهذه هي الحال العربية الآن □

انهيار النظام العربي إلى أين؟

منير شفيق(*)

أمين عام المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج.

العالم القديم يتهاوى، عالم ما بعد الحربين الأولى والثانية، وعالم ما بعد الحرب الباردة (1991ـ2010). وليس أدل على هذا التهاوي من تزعزع السيطرة الأمريكية على العالم، ومن بروز الصين كقوة كبرى مغالبة لأمريكا اقتصادياً وتكنولوجياً وعلمياً، وزد منيعة عسكرياً بقوة نووية وبحرية وبرية وصاروخية. كما بروز روسيا قوة عسكرية سبقت أمريكا في عالم الصواريخ البالستية الفرط الصوتية. وجعلت تواجهها سياسياً في عدد من النقاط الاستراتيجية العالمية. وكذلك الهند، وإن لم تأخذ في تطورها شكل المنافس المباشر أو المتحدي ولكن المتقدم والصاعد.

وعلى المستوى الإقليمي فلا شك أن إيران وحلفاءها أصبحوا في مواجهة عسكرية شبه نديّة مع أمريكا والكيان الصهيوني. ولولا ذلك لشُنت الحرب عليها منذ عدة سنوات من أجل استعادة التفوق العسكري الصهيوني على المنطقة كلها. وكذلك بالنسبة إلى تركيا التي أنزلت أسطولها العسكري إلى البحر المتوسط، وراحت تتحدى اتفاقية لوزان 1923، وتتحدى السيادة الفرنسية ـ البريطانية في البحر الأبيض المتوسط. ويمكن أن تضاف أدوار إقليمية لجنوب أفريقيا. كما للمقاومات العربية الشعبية، ولعدد من الدول الممانعة في آسيا وأمريكا اللاتينية.

يتهاوى العالم القديم خطوة خطوة. وهو دخل في مرحلة من اللاتوازن والفوضى ما بين الدول عالمياً وإقليمياً، وبهذا راح كل قادر يسعى، ويتجرأ، ليكون له مكان تحت الشمس دولياً وإقليمياً. وأن القانون الحاكم هنا، يقول: عندما يأخذ العالم بالانهيار ينهض عالم جديد. ولكن بعد صراع حاد قد يصل إلى الحروب، أو شبه الحروب. من هنا فعالم اليوم يشهد نهوض عدد من الدول والقوى على مختلف المستويات.

على أن المذهل المبكي أن انهيار النظام الإقليمي القديم الذي ساد المنطقة العربية ـ الإسلامية (إيران وتركيا)، مع انهيار العالم القديم، لم يتحول إلى فرصة عربياً. بل انهار النظام القطري الرسمي العربي انهياراً مريعاً. ولكن تخلله نهوض شعبي ومقاوم هنا وهناك. أما على مستوى الدول فقد غابت ظاهرة النهوض العربي. ولهذا بدأت الصرخات تتعالى: أين الدور العربي؟ أين

(*) البريد الإلكتروني: mounirshafiq44@yahoo.com.

الجامعة العربية؟ أين القمم العربية؟ أين محور عربي قطري واحد في حالة نهوض، أو في حالة إرهاصة نهوض؟

صحيح أن ثمة أقطاراً عرفت ثورات شعبية فعاجلتها الثورة المضادة. وهنالك دول تعرضت لهجمة استعمارية، هددت وحدتها من خلال أشد حالات «الإرهاب التطرفي الدموي» والتدخلات الأجنبية. وهنالك دول واجهت أزمات ومخاطر تقسيم. ولم تخرج منهما بعد. وإن نجت من الكارثة. وهنالك دول تداري تماسكها ووحدتها واستقلالها، ولكن فقدت فاعليتها لأداء دور يمنع انهيار النظام العربي.

إن النظام العربي في وضعه الراهن، بالغ في التردي وعلى شفا الانهيار. وقد أصبح من الضروري التفريق بين ما هو خيانة وفضيحة، وما هو ضعف وهزال وتهتك، وما هو جمود ولافاعلية، أو ما بقي فيه من أمل في الوقوف على القدمين من جديد.

ثم هنالك ظاهرة البلدان العربية التي راحت تتهالك على التطبيع مع العدو الصهيوني، وعلى الارتماء في أحضان أمريكا. ولم تعد تحسب الكيان الصهيوني هو العدو، أو القضية الفلسطينية هي القضية المركزية. وذلك على الرغم مما كان يعتوِر الذهاب باتجاه تلك البوصلة من ضعف وخور واتصالات مشبوهة. ولكن بالسر، وعلى حياء شديد. لهذا فإن ما تفعله تلك الدول الآن تجعلنا نترحَّم على نظام عربي قامت في ظله دولة الكيان الصهيوني، وتوسعت وتمادت في طغيانها عليه. ولكن في الأقل حاول أن يصمد بعض الشيء ويقاوم. وبعضه لم يصل إلى الاستسلام، أو الفضيحة التي وصلت إليها بعض دوله اليوم.

بكلمة، وبلا تعميم مخلّ، ومع إبقاء التفاوت حاضراً، يمكن القول إن النظام العربي في وضعه الراهن، بالغ في التردي وعلى شفا الانهيار. وقد أصبح من الضروري التفريق بين ما هو خيانة وفضيحة، وما هو ضعف وهزال وتهتك، وما هو جمود ولافاعلية، أو ما بقي فيه من أمل في الوقوف على القدمين من جديد.

إن انهيار النظام العربي الراهن ليس وليد السنوات العشر الأخيرة. فقد مهّد له الرئيس المصري أنور السادات الذي خان ثورة 23 يوليو، بتوقيعه معاهدة الصلح مع الكيان الصهيوني عام 1979، ثم تبعه العراق في احتلاله لدولة الكويت 1990. وما نجم عن ذلك من انهيار في النظام العربي، ثم احتلال أمريكا لبغداد 2003.

وكان النظام العربي قد أخذ طريقه باتجاه الانهيار مع مفاوضات مدريد 1991ـ1992، ثم مع اتفاق أوسلو عام 1993، الذي لم يكن كارثياً على فلسطين فحسب، وإنما أيضاً على النظام العربي. ثم معاهدة وادي عربة 1994. ثم فتح الباب على مصراعيه لمن يريد الذهاب إلى التطبيع. ثم لنصل اليوم إلى ما وصل إليه النظام العربي من تشتت، ولافاعلية، وأزمات داخلية، وانهيار أخلاقي، وانعدام لدور، بينما الفرص متاحة للنهوض أكثر من أي يوم مضى. وذلك بسبب ما يشهده

العالم من تراجع متتالٍ لنظامه القديم (الكيان الصهيوني عضوي في هذا النظام)، ومن نهوض دول أخرى وقوى جديدة تسعى لبناء نظام عالمي وإقليمي جديد.

لا بد للمرء من أن يتوقف، ولو لبعض الوقت، أمام هذا المشهد المحزن ليسأل: كيف تكوّن ونهض هذا النظام العربي المجزأ، وهو يخرج من مرحلة الاستعمار والمعاهدات الاستعمارية في الخمسينيات، أو الدور الذي مارسته مصر وسورية والجزائر وليبيا واليمن، وعدد من البلدان العربية الأخرى في نهوض حركة دول عدم الانحياز، أو في لجنة الـ77، أو في القمم العربية التي حاولت الصمود بعد حرب حزيران/يونيو 1967. لكن كان ذلك النهوض سباحة ضد التيار، حيث كان النظام العالمي القديم، يشتد بأساً ضد الشعوب، بزعامة الإمبريالية الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، ومتجلية أكثر مع أوائل الستينيات.

إن النظام العربي الرسمي الراهن المنهار ذاهب إلى مزيد من الانهيار، بعدما أصبحت كل دولة تعمل على رأسها، ومنفردة، وثمة شبه محاور مفككة مع حدود دنيا من التماسك، أو محاولة التماسك، وبعدما أصبح لكل دولة من دوله موقف خاص حتى مما يفترض به أن يكون موحداً.

الفارق في ميزان القوى كبير بين النهوض «شبه المستحيل» في تلك المرحلة، أي في ظل النظام القديم ذي الأنياب الأمريكية والصهيونية من جهة، وبين النهوض والفرص المتاحة اليوم في ظل انهيار النظام العالمي القديم من جهة أخرى (في مصلحة الثاني).

كان انهيار النظام العربي الراهن سيكون كارثياً رهيباً في مصلحة الكيان الصهيوني، لو لم تعوّض عنه في ميزان القوى، إيران ومحورها العربي والشعبي المقاوم، الذي انتقل إلى الهجوم. كما لو لم يعوّض عنه تهاوي النظام العالمي القديم، وما صحبه من نهوض صيني وروسي وهندي وتركي وجنوب أفريقي مؤثراً، ولو بصورة غير مباشرة، في تعويض الخلل الذي أحدثه ويحدثه انهيار النظام العربي الراهن.

وهنا ينشأ السؤال: هذا الانهيار في النظام العربي إلى أين؟ وهل ثمة إمكان لنهوض جديد للنظام العربي، أو لنظام عربي جديد؟

يمكن القول إن النظام العربي الرسمي الراهن المنهار ذاهب إلى مزيد من الانهيار، بعدما أصبحت كل دولة تعمل على رأسها، ومنفردة، وثمة شبه محاور مفككة مع حدود دنيا من التماسك، أو محاولة التماسك، وبعدما أصبح لكل دولة من دوله موقف خاص حتى مما يفترض به أن يكون موحداً.

ووقعت الجامعة العربية تحت سيطرة عدة دول، تعدّت الموقف المصري، عندما أخذت قراراً بتجميد عضوية سورية عام 2011. وكان ذلك من علائم انهيار النظام العربي. وأخذت الجامعة العربية بالتراجع أكثر فأكثر، حتى وصلت إلى نهاية مخزية في موقف أمينها العام من الاتفاق الإماراتي ـ الصهيوني حيث غطاه نصف غطاء، وابتعد منه نصف ابتعاد، عندما أعلن التمسك بمبادرة «السلام العربية» التي ضرب بها الموقف الإماراتي عرض الحائط.

هنا يلحظ أن الجامعة العربية، مع عام 2020، تكاد تعجز عن عقد اجتماع شكلي لمجلسها (وزراء الخارجية) بالرغم من روتينيته. ولكن كما يبدو ستظل مصر محتفظة بالجامعة وأمينها العام حتى مع انهيار النظام العربي. وقد أكد أمينها العام أن الموقف من القضية الفلسطينية هو الموقف «المشترك» للبلدان العربية. وهذا يعني أن النظام العربي، وهو يتفكك، وهو ينحط إلى المستوى الذي عبر عنه اتفاق محمد بن زايد- نتنياهو، سيظل متمسكاً بإطار الجامعة العربية، ولو شكلاً، لاستدعائه عند الضرورة، أو لذرّ الرماد في العيون. وهذا يعني أيضًا أن الجامعة ستبقى حاضرة عند نشوء أحداث، أو معادلة ميزان قوى جديدة، ليعود النظام العربي ويعمل تحت خيمتها. يعني لم يصل الانهيار بعد إلى التخلي عن الجامعة وإعلان وفاتها، أو الخروج منها. ولعل الإمارات كانت مرشحة للمبادرة بهذا الدور، لولا أن الانهيار العربي القطري لم يصل بعد إلى هذا الدرك.

مشكلة التجزئة العربية هي أخطر نقطة ضعف عربية، وأخطر عائق أمام النهوض العربي، إلى جانب الهيمنة الخارجية، والتحدي الصهيوني والتبعية للخارج، وموازين القوى المضادة، أو غير الملائمة.

وبالمناسبة ما من درك أسفل إلّا وهناك درك أسفل منه، كما ما من حضيض إلّا وهناك حضيض أسوأ منه.

مشكلة التجزئة العربية هي أخطر نقطة ضعف عربية، وأخطر عائق أمام النهوض العربي، إلى جانب الهيمنة الخارجية، والتحدي الصهيوني والتبعية للخارج، وموازين القوى المضادة، أو غير الملائمة. ولكن عوامل القوة التي تتشكل منها الأمة العربية وتدفع لوحدتها ومصيرها المشترك ظلت تفرض على دول التجزئة القطرية ألّا يذهبوا شذر مذر وهم في حالة الشذر والمذر.

لقد أثبت ما وصل انهيار النظام العربي إليه أنه لم يصل بعد إلى إعلان التخلي عن الرابطة العربية أو دفن الجامعة، أو التبرؤ من الانتساب العربي والهوية العربية حتى في حالات أشد الانحطاط في التعاون مع الكيان الصهيوني، أو الانحياز أو التحالف معه. صحيح أن هذه النقطة ستبدو شكلية، وهي في أحد أبعادها شكلية. ولكنها من جهة أخرى، تؤكد أن الأمة العربية ووحدة شعوبها، وما تمثله من هوية مشتركة أمر ثابت الأركان، وليس من الممكن الخروج منه حتى مع الخروج عليه سياسياً.

هذا البُعد يجب أن يبقى حاضراً، ونحن نتحدث عن انهيار النظام العربي، لئلا نشُطّ بعيداً. ويجب أن يبقى حاضراً إذا قلنا أن الأمة العربية وأقطارها قطراً قطراً، لا يحتملان انهيار النظام العربي- الوضع العربي أمداً طويلاً، فهو مناقض للوجود، ومناقض للهوية ولشعب القطر. لذلك لا مفر من الخروج من الحفرة مهما طال الزمن، وتردّت الأوضاع. فالأمة العربية معوّق للانهيار كما كانت التجزئة معوّقاً للنهوض والتحرر.

وعند الإجابة عن السؤال: هذا الانهيار إلى أين؟ وهل ثمة إمكان لنهوض عربي جديد يجب أن نضع في حسابنا مع ما تقدم حول معادلة الأمة والإنهيار، بأن تهاوي النظام العالمي القديم بعد أن يأخذ مداه، سوف يكون شرطاً من شروط تحريك عوامل النهوض والثورة على الانهيار.

ويمكن أن نستدل على ذلك من حالة الأمة العربية، وما أصابها من انهيار بعد الحرب العالمية الأولى. وذلك حين وجدت نفسها تحت التجزئة، وتحت بساطير الاحتلالات، ولم يكن عندها حتى نظام عربي (دول). وكان عليها أن تبدأ من الصفر، رحلة نهوض. وكان كل ما في حيلتها من عوامل قوة هي الهوية والشعوب والأمة، وعدم إمكان التسليم بالعيش تحت الانهيار. فخلال ثلاثين عاماً بدأت تحقق انتصاراتها على الاستعمار القديم، أكان احتلالاً بالجيوش، أم كان معاهدات من هيمنة وقواعد عسكرية.

حتى لو فرضنا أن مرحلة انهيار النظام العربي لم تصل إلى مداها الأخير بعد [...] فإن ساعة البدء بالنهوض العربي العام لا بد من أن تخرج من حالة الكمون وبأشكال جديدة غير معهودة وغير محسوبة. لأن الانهيار العربي مناقض لوجود الأمة والشعوب والأقطار العربية.

ففي مرحلة الانهيار العربي المعاصر ذاك لم يكن حتى من تقاليد لتضامن دول، لم يكن حتى من معوّض لما حدث من انهيار كما هي الحال اليوم. ولم يكن العالم في حينها عالم يتهاوى، وإنما عالم استعماري- إمبريالي صهيوني صاعد. وذلك على الضد من الانهيار العربي الراهن، حيث موازين القوى العالمية أكثر مؤاتاة، وأكثر فرصاً للتحدي والنهوض. وقد دخل الكيان الصهيوني في مرحلة «شيخوخته» وضعفه كما تكشفت حاله في أربع حروب 2006 و2008/2009، و2012، و2014، وكما تكشفت بانسحابه بلا قيد أو شرط من جنوب لبنان وقطاع غزة. ولم يعد قادراً على شن الحروب المضمونة النجاح، ولم تعد جبهته الداخلية في مأمن من ردع ربما لا يحتمل.

ولهذا حتى لو فرضنا أن مرحلة انهيار النظام العربي لم تصل مداها الأخير بعد، وما زال هنالك من قد يتبعون خطى محمد بن زايد، وحتى لو فرضنا أن علائم الانهيار الأخرى للنظام العربي لم تخرج بكل أثقالها بعد، وحتى لو لم تظهر بعد من علائم النهوض العربي غير ما تصلّب عودَهُ من مقاومات وممانعات عربية وشعبية، فإن ساعة البدء بالنهوض العربي العام لا بد من أن تخرج من حالة الكمون وبأشكال جديدة غير معهودة وغير محسوبة. لأن الانهيار العربي مناقض لوجود الأمة والشعوب والأقطار العربية.

وبالمناسبة مرّت الأمة العربية في تاريخها بحالات انهيار وتفكك وتخاذل، وحتى تعاون بعض الحكام مع الأعداء كان أشد وأنكى من حالة انهيار النظام العربي الراهن. وذلك قبيل غزوات الفرنجة (الحروب الصليبية الغربية) وفي أثنائها، وكذلك أشد وأنكى في مرحلة غزوة التتار وفي أثنائها.

فالأمة العربية لديها من الاستعداد وعوامل النهوض بقدر ما لديها من استعداد للتنازع الداخلي، وعوامل الفرقة والانحطاط والانهيار. وهي محكومة بسنن النهوض والانتصار كما هي محكومة بسنن الانحلال والهزائم. ولهذا كان تاريخها عادلاً حين تنهض وحين تكبو. فالتأكد من النهوض بعد هذا الانهيار المريع شبه يقيني بإذن الله. ولن يطول ما دامت موازين القوى تتحرك في غير مصلحة العالم القديم الذي راح يتهاوى □

لماذا انكسر النظام العربي؟ آفاق المستقبل

شفيق ناظم الغبرا(*)

أستاذ العلوم السياسية في جامعة الكويت.

نشأ جيلي في زمن ساده التفاؤل بخصوص مستقبل وطننا العربي، بل انتشر في زمني في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين ذلك الشعور الإيجابي بإمكان تجديد الوطن العربي فكرًا وعملًا وحقوقًا وحريات. كان ذلك أحد أهم المحركات الناتجة من هزيمة 1967 التي هزت كل العرب. لكن جيلي سيكتشف عبر التجربة والتضحية مدى صعوبة تغيُّر الوطن العربي، فقد توطنت فيه سلوكيات خاطئة حول الفساد وأسلوب الحكم، وتعمّقت في أبعاده عقد فكرية حول الحرية والحقوق ساهمت في منع تطوره وفرضت عليه التراجع والضعف السياسي. فنحن العرب كنا أكثر انقسامًا مما اعتقد جيلي، كما أن أثر إسرائيل وحروبها وأثر النفط والمال والثروة في إفساد أساليب الحكم كما في إفساد الأحزاب والتيارات ساهم في تغذية الاستبداد. ذلك النظام العربي، الذي اعتقدنا أنه قابل للنمو، لم يسعَ منذ الاستقلال لرعاية التجديد إلا ضمن حدود، بل اكتفى هذا النظام في أحسن حالاته برعاية المظهر العمراني وبناء دولة ريعية يتلقى فيها المواطن الدعم والوظيفة على حساب الإنتاج والمشاركة والجوهر الإنساني. لقد جثم الواقع على صدورنا فأصبحنا كعرب ومنذ وُجدنا في دول حديثة مستقلة عبئاً على أنفسنا.

وعند المقارنة بين حرب 1973 والوضع الراهن، نكتشف كم تراجع الوضع العربي بسبب نخبه وقياداته وبسبب سياسات أنظمته. فما بدا في عام 1973 أنه بلدان عربية في طريقها إلى التقدم وفرز طبقات وسطى حديثة؛ تحول مع الوقت إلى حالة بطالة مقنعة في بلدان غنية، وبطالة دائمة في بلدان فقيرة، وفساد مالي واقتصاد ريعي غير إنتاجي. وما بدا أنه هوية عربية جامعة في ظل هويات وطنية فرعية تحول مع الوقت إلى هويات مفككة. جاء كامب دايفيد بقيادة السادات 1979، ووقعت الثورة الإسلامية في إيران، ثم اندلعت حرب إسرائيل على لبنان ومنظمة التحرير عام 1982، واستمرت الظروف الصعبة تحيط بالوضع العربي: صراعات أهلية، مجازر، حرب عراقية ـ إيرانية، غزو عراقي للكويت، تحرير الكويت عام 1991، حرب أمريكا على العراق وسقوط الدولة

(*) البريد الإلكتروني: shafgha@hotmail.com.

العراقية. خلال عقود تغير كل شيء، بل تحولت الهوية العربية إلى هويات طائفية تأثرًا بالنموذج الإسرائيلي، ثم تحولت الهويات الوطنية إلى هويات طبقية وقبلية وفئوية بسبب عدم تطوير النظام العربي في قضايا أساسية كحقوق الإنسان والكرامة الإنسانية والمساحة الديمقراطية. هكذا تحول العرب من حالة واعدة نسبيًّا في عام 1973 إلى الاقتصاد الريعي والطبقية المبالغ بها والفقر والبطالة والديون والاحتكار المالي والسياسي عام 2020. لقد حاول العرب الخروج من هذا المأزق التاريخي من خلال ربيع 2011، لكن ذلك انتهى بتصفية (مؤقتة) للروح الربيعية، وذلك بسبب الثورة المضادة التي عمّت الإقليم العربي. فقد فشل قطاع كبير من النظام العربي في استيعاب الظروف العميقة للأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي أدت بالأساس إلى شعور فئات كبيرة في عدة بلدان عربية بالظلم والحاجة إلى التحرك لتغير أوضاعها.

لا توجد في الحالة العربية مساءلة ونقاش علني وحريات مضمونة. فمن صفات القيادات السياسية، في زمن توحش الرأسمالية، مضاهاة كبار رجال الأعمال بقدراتهم المالية التي تجيزها إداراتهم غير المساءلة.

أولًا: من أسباب التردي العربي

لا توجد إجابة واحدة عن أسباب هذا الوضع المركب المتراجع. إحدى الإجابات مرتبطة بنشوء سلطات في الخريطة العربية جذبتها الرأسمالية الجديدة بتوحشها. هذه الحالة أدت إلى انغماس السياسيين العرب في الجمع بين المنصب السياسي وتجميع المال، وبين المنصب السياسي وتطويع الاقتصاد الوطني ليصبح اقتصادًا خاصًا وملكًا لقادة وسياسيين. في الجوهر لا توجد في الحالة العربية مساءلة ونقاش علني وحريات مضمونة. فمن صفات القيادات السياسية، في زمن توحش الرأسمالية، مضاهاة كبار رجال الأعمال بقدراتهم المالية التي تجيزها إداراتهم غير المساءلة.

هذا هو الفارق الكبير بين مرحلة جمال عبد الناصر الذي لم يترك وراءه شركات وأبناء متنفذين، وبين ما سيقع فيما بعد انقضاء مرحلة السادات. ونجد الفارق نفسه بين الرئيس الجزائري بومدين الذي لم يجذبه المال والرئيس بوتفليقة (رغم الإرث النضالي للرئيس بوتفليقة عندما كان وزيرًا للخارجية)، ونجد الفارق نفسه بين الرئيس نور الدين الأتاسي في ستينيات القرن العشرين والرئيس الأسد بعد ذلك. حب المال والسعي لاقتنائه وتسليم الأقارب والأبناء والزوجات للسلطة السياسية بأي ثمن في ظل تسليع السياسة والإدارة وتحويل الاقتصاد الوطني إلى اقتصاد شخصي.

وتتضح مشكلة العرب عبر طريقة انتقال السلطة بعد موت القائد، ففي عملية الانتقال قلّما نجد مكانًا للشعب أو للمجتمع بكل فئاته، ومع انتقال السلطة يستطيع الحاكم الجديد الاستفراد بالسلطة بصورة مطلقة إن قرر ذلك، فلا يوجد من يحد من سلطاته، ولا قوانين حاسمة تمنع الاستفراد، ولا حريات صحافية تسمح بالنقد، ولا برلمانات تضع حدودًا وقلّما نلتزم بالإطار الدستوري. نحن في إقليم قادته يحكمون مدى الحياة، وجمهورياته لا تتغير إلا بالانقلاب والثورات، ومعظم ملكياته، وبدرجات مختلفة، تعيش إما حالة من التكلس وإما حالة مناقضة لها تقوم على الانبهار المطلق

بالنماذج الغربية في ظل ضعف في الانتقال الذي يوازن بين القيم وبين التجديد وبين الأسلوب السابق والأساليب الجديدة.

وقد انتقل المرض الرسمي العربي إلى المجتمع وأصبح بالتالي أكثر تغلغلًا في ثقافة المجتمع. لقد أصبحت الثقافة العربية مسطحة بسبب ثقافة البعد الواحد، وذلك في إطار تحول قطاع من ممثليها إلى الرأي الأحادي شبه الرسمي، هذا خلق ثقافة ركيكة لا تقبل النقد والتقييم، ثم حوَّل الثقافة وقطاعًا من المثقفين إلى سلطة رقابة وتقييد حريات. الثقافة لا تنمو إلا بالحرية والابتعاد من الوطن العربي بأن نظامًا كهذا يؤدي إلى الفشل، لكن مسؤولية كل فشل توضع على الجنود وبسطاء الناس وصغار الموظفين وقلّما توضع على صناع القرار الأساسيين. وهذا يترافق في وطننا العربي مع غياب النموذج واختفاء دور الشعوب العربية في اختيار القادة. وبطبيعة الحال في ظل نقص قيم القيادة المرتبطة بالإنجاز والعدالة والمساءلة لا يوجد في الوقت نفسه مشروع وطني جامع يعزز مكانة الإنسان والتعليم والبحث والاستقلال والاقتصاد والحريات وخدمات العلاج.

يمكن القول إن الدول التي تخضع للهيمنة الدولية الشرسة، كدولنا العربية، والتي تشعر، في الوقت نفسه، بالضعف العلمي والتجديدي والسياسي في إقليم محاط بالدول القوية تنكفئ في نزاعاتها نحو الداخل. فعوضًا من أن تفجر هذه الدول والمجتمعات بنى التنمية والعدالة والنجاح في الداخل والخارج تبدأ بالانفجار نحو الداخل. وهذه هي أحد أهداف الهيمنة الدولية تجاه الخليج وتجاه الشرق الأوسط. فالشعور بالضعف الذاتي كما والتفكك وعمق التحكم الخارجي بما فيه الصهيوني الإسرائيلي تحول إلى عنصر رئيسي في عدائية العرب تجاه بعضهم بعضًا وعدائية الكثير من النخب السياسية تجاه شعوبها. تحوَّل الفشل مع الخارج بل والهزائم المفروضة على الأمة العربية إلى فشل في الداخل، والفشل في الداخل تحول إلى فشل في الخارج وإلى آلية للتدمير الذاتي.

مع غياب النموذج في الوطن العربي نكتشف أننا لا ننتمي عمليًا إلى النموذج الغربي أو حتى الصيني أو الروسي أو غيرها. لقد بنينا في منطقتنا نموذج اللانموذج، فقلّما ننجح خارج منظومات تكرس القمع والأمن والنهي والفرض والفوقية.

يتحول جزء من هذا الانفجار نحو الداخل إلى انتحار ذاتي، فقد دأبت الأنظمة العربية على خلق أعداء وهميين لمجرد الاختلاف السياسي كما هو حاصل في عدد كبير من الدول العربية مع كل التيارات الشعبية والسياسية القائمة في المجتمع. ففي السابق كان التيار القومي عدوًا للكثير من الأنظمة، وفيما بعد أخذ مكانه التيار الإسلامي بشقه السياسي السني والشيعي، بل يمكن التأكيد أنه حتى المجموعات الإسلامية العنيفة، بكل تناقضاتها، أصبحت أكثر عنفًا بسبب التوسع في السجون والقمع والفساد وغياب حقوق الإنسان. السياسات الرسمية العربية المرتبطة بالفساد واحتكار السلطة لفئة صغيرة من الناس أدت إلى الكثير من

العنف كما إلى الدولة الأمنية البوليسية، وهذا أدى بدوره إلى سقوط مشروع الدولة وزيادة الاستعداد للعنف.

مع غياب النموذج في الوطن العربي نكتشف أننا لا ننتمي عمليًا إلى النموذج الغربي أو حتى الصيني أو الروسي أو غيرها. لقد بنينا في منطقتنا نموذج اللانموذج، فقلّما ننجح خارج منظومات تكرس القمع والأمن والنهي والفرض والفوقية. عالمنا في حالة ضياع، لأنه يرفع شعار الأمن منذ عشرات السنين، لكن هذا الأمن في تراجع بسبب غياب العدالة ونقص الحريات وطرائق القيادة البليدة.

وتجيد قيادات العرب لغة الغرب حول حرية المرأة وحول بعض الحريات الشكلية، فهي في خطابها للغرب مع المرأة ومع الحريات الشخصية وتبدو بأنها تؤمن بالتعايش بين الديانات (كل الديانات)، بل وتؤمن بالتطبيع مع إسرائيل وتسعى للحوار مع أكثر المسيحيين واليهود تديُّنًا، بينما لا تقوى على فتح حوار واحد مع تياراتها السياسية، نجدها تتفاهم مع التيار الديني الأمريكي والإسرائيلي وتعجز عن التفاهم مع التيار الاسلامي العربي. لكن هدف الكثير من قيادات العرب أن تأخذ من الغرب الشرعية لقمع مجتمعاتها بالصورة التي تجدها مناسبة.

وتبدو الحالة العربية مستعدة لتقديم نموذج لليبرالية شكلية مفرغة من معظم شروط العدالة والحقوق. فالحريات الحقيقية هي بالأساس حريات سياسية قبل أن تكون حريات شخصية كما تُوهِمنا بعض الدول بأن الإنسان عليه أن يأكل ويؤمن حاجاته ومن ثم ترك السياسة للقادة. لكننا شاهدنا كيف دمرت الفردية القيادية الوطن العربي على مدى عدة عقود فسهلت على الصهيونية مهمتها في تفتيت المنطقة. ستكون أزمة القيادة في المرحلة القادمة أخطر نقاط ضعف النظام العربي. إن إنتاج النماذج السلطوية في منطقتنا، التي تحرض على الاجتثاث، أصبح السائد.

ثانيًا: الخوف من الخارج، التبعية للخارج

بينما يتصادق عدد من العرب مع الولايات المتحدة نجد أن العلاقة مع الولايات المتحدة لم تعد تقوم على أرضية التكافؤ كما كان الأمر نسبيًا في السابق. فالتوازن في العلاقة الأمريكية ـ العربية الذي عرفناه في سبعينيات القرن العشرين لم يعد قائمًا اليوم. موقف العرب في 2020 وخصوصًا بسبب طريقة الرئيس ترامب وطبيعة مطالبه منهم، هو الموقف الأعقد للبلدان العربية. لقد هدد ترامب البلدان العربية وعددًا من دول الخليج بأمنها وبأموالها، كما هدد بسحب الحماية إذا لم يتم تمويل ميزانيته عبر شراء أسلحته. قبلت بعض الدول أن تكون ضحية لعقلية وأطروحات ترامب، لكن يجب أن نسجل أن عددًا من الدول حافظت على احترامها لنفسها ولتوازناتها؛ كما نجد مع الكويت ومع المغرب على سبيل المثال لا الحصر.

لقد تمادى ترامب تجاه العرب كما لم يتمادَ أي رئيس أمريكي منذ عدة عقود؛ إذ هدد في الوقت نفسه مصالح البلدان العربية من خلال صفقة القرن ونقل السفارة الأمريكية إلى القدس. كما أنه يتدخل في أوضاع عدد من البلدان العربية إلى درجة تهديدها بأن عدم إسهامها في فوزه

بالرئاسة (من خلال التطبيع والتحالف مع إسرائيل) سيكون مدمرًا لها أمام إيران. لقد استغل الرئيس ترامب خوف عدد من النخب العربية من إيران وتوسع إيران في الإقليم بهدف إحكام سيطرته على منطقة الخليج بالتحديد، وبهدف الحد من الخطر الإيراني على دولة إسرائيل. الرئيس ترامب ليس مهتمًّا بوضع إيران في العراق أو غيرها، بل إن جل الاهتمام مرتبط بمبيعات السلاح وإسرائيل. إن موقف ترامب من إيران أوصل الأمور إلى الحافة من دون أن يساعد ذلك على التوصل إلى حل سياسي.

من جهة أخرى يعاني الموقف الأمريكي الذي يعتمد عليه عدد من البلدان العربية الاهتزاز. فهو مكبَّل الآن بين جائحة كورونا التي خرجت عن حدود السيطرة، ومكبل بالآثار الاقتصادية الكبرى لهذه الجائحة، ومكبّل بسبب الحراك الشعبي الأمريكي الذي لا يقر بالسياسات الأمريكية الداخلية والخارجية. وفي كل الحالات أدت سياسات الرئيس ترامب إلى تفجير التناقضات الأمريكية ووضعها على المحك.

إن قيام بعض العرب بالتماهي مع المروية الصهيونية للتاريخ والنزاع لن يغير من الطبيعة الاستيطانية والإجلائية والعدائية للصهيونية. بل إن هذا التماهي سيزيد من العنجهية التي تعبر عنها الأساليب الإسرائيلية.

والملاحظ أنه لا يمكن الاعتماد على الولايات المتحدة، فهي الدولة التي أزاحت النظام العراقي بقيادة صدام حسين ودمرت الدولة العراقية وفتحت الباب للسيطرة الإيرانية على العراق، وهي نفسها التي تركت حلفاءها الأكراد عند أول منعطف عام 2019 بسبب الضغط والتدخل العسكري التركي. لقد كانت الولايات المتحدة أكثر التزامًا تجاه مسؤولياتها عندما كانت مصالحها العالمية تتطلب السيطرة في الشرق الأوسط، لكن مصالحها تغيرت، وهي اليوم أضعف بسبب حروب متتالية في كل من أفغانستان والعراق وبسبب تحولها إلى دولة لديها اكتفاء نفطي ذاتي، وبسبب أولوياتها تجاه الصعود الصيني.

لهذا أصبح الدور الأمني الأمريكي مكان جدل في الوسط العربي والخليجي، فبسبب سياسات ترامب لم تعد التزامات الولايات المتحدة مضمونة النتائج. لقد بدأ الشك يطفو على السطح في صفوف عدد من الدول العربية التي تعتمد على الأمن الأمريكي، وبدأ التفكير في الاستعانة بتوازنات أخرى وبدول عالمية أخرى، إضافة إلى تركيا بالتحديد بما لها من ثقل يوازي الثقل الإيراني. لكن قطاعًا من العرب ارتبط بالولايات المتحدة بصورة أكبر كما تؤكد لنا السياسة السعودية والإماراتية والبحرينية وكذلك المصرية منذ عام 2016 إلى لآن.

ثالثًا: الصهيونية في النظام العربي

سعى بعض العرب للتحالف مع ترامب ومع إسرائيل والصهيونية لينقذ وضعًا يصعب إنقاذه، وهذا أساس الاتفاق الإماراتي ـ الإسرائيلي المعلن منذ منتصف آب/أغسطس 2020. بل يتضح أن

عددًا من سياسات الإمارات قد تأقلمت مع السياسة الإسرائيلية في العداء المبالغ فيه لإيران ثم لتركيا وللإخوان المسلمين وللتيار الشعبي والحقوقي العربي وللانتخابات التونسية على أمل أن يكون ذلك طريقة لعدم عودة ربيع عربي أو حركات احتجاج تسهم في تغير الأوضاع العربية باتجاه المساءلة والمطالب الشعبية. وبعض العرب تورط في حروب ونزاعات كما هي حال حرب اليمن وحرب ليبيا، وحصار قطر. إن التحالف الإماراتي ـ الإسرائيلي المعلن في آب/ أغسطس 2020 أوصل هذه السياسة إلى قمة من قممها.

إن قيام بعض العرب بالتماهي مع المروية الصهيونية للتاريخ والنزاع لن يغير من الطبيعة الاستيطانية والإجلائية والعدائية للصهيونية. بل إن هذا التماهي سيزيد من العنجهية التي تعبر عنها الأساليب الإسرائيلية، وهذا سيطيل من أمد الصراع ويضيف إليه تعقيدات جديدة. إن تقرب بعض العرب من الصهيونية ومن الإدارة الأمريكية الراهنة عبر صفقة القرن ومن خلال مؤتمر البحرين في حزيران/يونيو 2019 ومن خلال الثقافة والدراما والاتفاقات الأمنية، يثير مزيدًا من الحزن على الحالة العربية. الحالة العربية حتى الآن لا تعرف كيف تفرض على أعدائها تغيير سياساتهم القائمة على الاحتلال والتميز وأخذ أراضي الغير وممتلكاتهم بالقوة.

إن الإعجاب بالقوة وبقوة الاستعمار والاستيطان والظلم الصهيوني ليس غريبًا. إن الإعجاب بإسرائيل، كما عبّر عن نفسه في عامَي 2019 و2020، سيؤدي إلى إعادة إنتاج الأزمة العربية. والإعجاب بالعدو ليس بالأمر الجديد، فقد ساد في زمن الثورة الجزائرية نخب جزائرية أعجبت بالمستعمر الفرنسي وسعت لاستمرار احتلاله للجزائر، وساد جنوب أفريقيا، قبل نجاح مانديلا، نخب سمراء وقادة قبائل أعجبوا بالعنصرية البيضاء وسيطرتها بينما ألقت كل اللوم على الملوّنين. إن الفشل وعدم القدرة والعجز ينتج نخبًا محلية تزداد إعجابًا بالعدو الصهيوني وذمًّا للضحايا والشعوب.

إن دخول إسرائيل عبر بوابة الأمن والخطر الإيراني إلى منطقة الخليج سيضمن لإسرائيل عدة مكاسب، أهمها عزل بعض دول الخليج عن إمكان تحقيق حوار بنّاء مع إيران، كما ستسعى إسرائيل لعزل الخليج عن القدس، وعن مناصرة القضية الفلسطينية وعن العلاقة مع تركيا. كما ستفتح العلاقةُ المجالَ للتجسس على كل العرب المخالفين والمعارضين ممثلين بالبلدان العربية المخالفة للتوجه الأمريكي الصهيوني أو بالشعوب والمعارضين المخالفين لتلك التوجهات من كل المدارس. وإن نجح هذا التوجه سيؤدي بالطبع إلى فراغ إقليمي كبير، وهذا بدوره سيقوي نفوذ كل من إيران وتركيا، وبخاصة عبر إمساكهم ببوصلة التصدي للنفوذ الصهيوني. إن مقاومة السياسة الإسرائيلية ليست ترفًا بل قضية مصيرية تدق على أبواب منطقة الخليج.

رأينا في السابق كيف تركت إسرائيل حزبَي الكتائب والأحرار وحيدَين في المعركة بعد عدوانها على بيروت عام 1982. ورأينا في السابق كيف ألقت إسرائيل مسؤولية مجازر صبرا وشاتيلا على الجماعات المسيحية في محاولة منها للتنصل من أي مسؤولية تجاه المجزرة. ورأينا كيف تخلت إسرائيل عن أنطوان لحد في جنوب لبنان في عام 2000 وذلك عند تحرير بقية جنوب لبنان من الاحتلال الإسرائيلي من جانب حزب الله.

وتعلم إسرائيل بصورة غريزية أن الحركة الشعبية العربية متضامنة دائمًا مع الشعب الفلسطيني. لهذا تعادي إسرائيل الرسمية والصهيونية الحركات الشعبية في الإقليم ببعدها القومي والإسلامي

والوطني والحقوقي. إن سياسة التطبيع الراهنة التي تنتهجها إسرائيل بقيادة نتنياهو واليمين هدفها واضح وبسيط: فرض الاحتلال والاستيطان وجعله مقبولًا لدى العرب، بل تسعى السياسة الإسرائيلية وسياسة الليكود لجعل العرب يتعاملون معها انطلاقًا من مخاوف بعضهم من بعض، ثم انطلاقًا من هزيمتهم النفسية التي تؤهل بعضهم لقبول الاستسلام حول الصهيونية والقدس والأرض. بل والأهم أن ترسل إسرائيل إلى الفلسطينيين تحت الاحتلال، أنها هي من تتصالح مع الوطن العربي بينما تحاول فرض الاستسلام على الفلسطينيين مستغلة موضوعة تخلي العرب عنهم. لكن في الجوهر هذا ليس صحيحًا، فلا الشعوب العربية تخلت، كما أن قطاعًا ليس صغيرًا من النظام العربي يعارض الخطوة الإماراتية سرّا وعلنًا.

في كل حضارة نقاط ضعف، لكن في حضارتنا العربية ضعف واضح في غياب المقدرة على استيعاب الآخر أكان مختلفًا في الرأي والتحليل، أو في الدين والطائفة والقبيلة أو اللغة واللون.

إن هدف إسرائيل الأساسي أن تكون قوة متفوقة في الإقليم. وهذا يشمل كل مجال سياسي واقتصادي وعسكري وتكنولوجي. لهذا تستثمر إسرائيل في بناء قدراتها الذاتية باستقلالية. لكن المشاريع العربية، لا تقوم على قدرات ذاتيه، بل نجدها تستجدي عودة الاستعمار بعد فشلها في إدارة الدولة، وهذا بطبيعة الحال سيضعها في بوتقة التبعية ليس للغرب فقط بل للصهيونية المتداخلة مع الغرب أيضًا. إن دولنا تشتري التكنولوجيا والخدمات الأمنية وتعتمد على البيوت الاستشارية لدراسة مشكلاتها. إن التكنولوجيا والخطط البراقة التي توزعها علينا المؤسسات الاستشارية ليست بديلًا من نهضة الشعوب والعمل لنشر الحكمة والتعليم وبناء العدالة.

رابعًا: النظام العربي والمواطن العربي

فقد جزء مهم من النظام العربي صوابه وتوازنه منذ الربيع العربي 2011، وهو يعيش هاجس أن كل تعبير ونقد وتجمع هو مقدمة لربيع جديد. لدى النظام العربي حساسية مفرطة من كلمات «الشعب» و«الديمقراطية» و«الحرية» و«التداول على السلطة» و«العدالة». لهذا وجدت الدول العربية أنها تحتاج إلى أجهزة استخبارات جبارة لمراقبة المواطنين والبحث في خصوصياتهم ومنعهم من التعبير. فلدى السلطات العربية الكثير لتخفيه عن أعين الشعوب.

إن عدم المقدرة على بناء حالة تحالف مع الشعوب وعدم المقدرة على الانحناء لإرادتها يمثل أكبر معضلة للنظام العربي. إن الانتقال نحو كرامة الإنسان ومساواته بالحقوق والانحناء للإرادة الشعبية هو جوهر المرحلة في الوطن العربي، بل يؤدي نقص الكرامة والعدالة إلى خلق حالة بؤس في الحالة العربية. على النظام العربي أن يمتنع عن البحث عن دكتاتور ووكيل جديد لقوى الخارج على حساب قوى الداخل في كل مكان. لقد تغيرت شعوب العرب، وهي ستزداد تغيرًا، وما السعي لإبقائها حبيسة النظام السياسي غير المساءل إلا مقدمة لكوارث سياسية جديدة.

في كل حضارة نقاط ضعف، لكن في حضارتنا العربية ضعف واضح في غياب المقدرة على استيعاب الآخر أكان مختلفًا في الرأي والتحليل، أو في الدين والطائفة والقبيلة أو اللغة واللون، بل لدينا نقص فاضح في عدم المقدرة على استيعاب الأغلبية، فما بالنا بالأقليات، وهذا كله بسبب الثقافة السياسية التي يكرسها النظام السياسي.

لنفهم ثقافتنا الراهنة، يجب أن نعيَ أن الدولة غير المساءلة لن تنتج ثقافة ديمقراطية أو ثقافة تسامح، أو وحدة وطنية أو مواطن مستقر في بلده وأرضه ومكانه. فالدولة غير المساءلة تحتفي بثقافة تمجد صانع القرار إن أصاب أو أخطأ، وهي ثقافة ستقمع المختلف كما والمواطن.

إن الاحتكار السياسي، وغياب الحوار العلني والمساءلة وسيطرة الأجهزة الأمنية على السياسة، وانتشار الفساد والجشع وزيادة عدد نزلاء السجون تنذر بالمزيد من الحراكات والثورات.

إن أسوأ أنماط تصفية التنوع جاءت في منطقتنا مع الاستيطان الصهيوني، وهو الأكثر شراسة بحق سكان البلاد الأصليين. بل يمكن القول إن النموذج الهيكلي للدولة اليهودية يفرز العنصرية والتفرقة في كل سياسة وقانون. لكن الاستيطان الصهيوني وطريقة عمله وانتهاكه للحقوق وسرقته للأرض أصبح نموذجًا معتمدًا في بلدان عربية شتى، وذلك من حيث إمكان قيامها بأكبر الجرائم بحق مواطنيها وشعوبها من دون أن يحاسبها أحد.

خامسًا: الحراك العربي والمخرج

حراكات العرب في عام 2019ـ2020، واستمرار النقد والتعبير رغم المخاطر تؤكد أن الجسد المتكلس الذي أصبحنا عليه كعرب ما زال بنبض في الحياة. بل تؤكد الحراكات العربية الثورية في لبنان والعراق وسورية والجزائر أن الناس أصبحت آخر خط دفاع عن الدولة والمستقبل. إن الشعوب هي الموضوع، وهي المسؤولة عن تطوير فكر جديد مفاده «الشعب مصدر السلطات» وذلك لضمان بناء الدولة وتأمين الحياة. فبعد فشل السياسيين وبعد أن عم القمع وسيطر الخارج على الداخل، تتدخل الشعوب بحثًا عن مشروع ضيعته طبقات السياسيين المسيطرة. وتؤكد لنا الموجة الجديدة من السخط والاحتجاج أنه لا يزال لدى العرب وفي أوساط أجيالهم الجديدة حلم متحرك.

في العلم الاجتماعي والسياسي التمرد جزء من الإنسان، وهو يقع عند الحاجة إلى تغيير حال وإنارة طريق، فالحضيض يحرك الناس، بل يتحرك الناس عندما تتساوى قيم الحياة مع قيم الموت، وبخاصة حين يصبح الإنسان عاريًا بلا حقوق. وفي هذه الحالة تفقد آلة القمع والموت قيمتها، وهنا تبرز بين الناس أعلى قيم الشجاعة والتضحية كما نشاهد في الحراكات العربية وفي الصدور العارية التي تستقبل الرصاص. إن التغلب على الخوف وتحدي المصاعب طبيعة إنسانية، وهي طبيعة جماهيرية تعطي الناس قوة تتجاوز قوة القمع. في هذه الحالة لا يعود للرصاص من أثر،

فالروح الجماعية تتحول إلى قوة أكبر من كل القوى، وهذا ما أكدته ثورات التاريخ وثورات أوروبا الشرقية وحالة سقوط الاتحاد السوفياتي وحالات أخرى كالحراكات السلمية التي تندلع اليوم من هونغ كونغ إلى الولايات المتحدة.

حين تفقد الناس الثقة بنظام وبسياساته وأساليبه تسقط شرعيته. وإن اهتزت الشرعية في أعين كتل رئيسية من المجتمع ستهتز لا محالة أركان النظام التي ستعتمد على الأمن بصورة مُبالغ بها. كل نظام يفقد ثقة الناس والمواطنين معرض للاهتزاز. وحين تخرج الناس إلى الشوارع والميادين نجدها تكتسح المساحة العامة. هكذا تعيد تأكيد مكانتها بوصفها مصدر الشرعية ومصدر السياسة. لكن شرط كل هذا سلمية الحراكات وسلمية وسائل التعبير، فمن خلال السلمية، مهما كان شكل القمع، توجد فرصة لتفكك قوى النظام القديم وبروز تيارات ونخب من النظام نفسه ومن الشارع والشعب قادرة على التوصل إلى اتفاق يضمن الانتقال السياسي الديمقراطي والإصلاحي. إن السلمية شرط من شروط تحريك فئات المجتمع وأجزاء مهمة من النخب. لكن هذه السلمية لن تمنع وقوع أحداث عنف، ولن تمنع تحول الوضع إلى صدامات تستخدم فيها الأسلحة. الوطن العربي بين نموذجين، النموذج السلمي وهو الأفضل للحالات التي يضع النظام حدودًا لاستخدامه للنيران والأسلحة كما ويتفادى إنزال الجيش واستخدام القوة المفرطة. لكن إن لم يتحلَّ النظام بالحكمة ويضبط آلة القمع والعنف فسيقع مع الوقت ما هو أقرب للنموذج السوري والليبي. نحن في صراع بين النماذج.

كل شيء في هذا الإقليم متحرك، كل شيء ينبئ بغضب السكان ورفضهم للواقع وخوفهم من المجهول. الحراك العربي، أو الصيغة الثانية من الربيع العربي، بل والأصح الصيغة الجديدة التي ستبرز بعد زوال الوباء العالمي (كوفيد 19) سيحركها الاقتصاد وسقوط الدولة الريعية وسواد البطالة وسيطرة 5 بالمئة على الاقتصاد، لكن سيحركها أيضًا التهميش والظلم والقمع وفشل الدولة في تحقيق العدالة. إن الاحتكار السياسي، وغياب الحوار العلني والمساءلة وسيطرة الأجهزة الأمنية على السياسة، وانتشار الفساد والجشع وزيادة عدد نزلاء السجون تنذر بالمزيد من الحراكات والثورات.

إن المؤشرات تنبئ بأننا نجلس على بركان ينفجر على مراحل ودفعات. وفي كل دفعة جديدة تبدو كرة الثلج واضحة المعالم، إذ تنتقل بين المكان والآخر لتصل إلى مناطق جديدة لم تصلها من قبل. تتدفق الأخبار مؤكدة بأن سكان الإقليم العربي ليسوا سعداء بينما يتعايش أغلبهم بسلبية مع أنظمة خالية من صيغ تنظر إلى المصلحة العامة كهدف أساسي من أهداف الدولة، بل قلّما تتطلع تلك الأنظمة إلى مصلحة المواطن كأولوية. في هذا الإقليم سيطرة لشخصيات تتمتع بالسلطة لأجل السلطة والسيطرة لأجل السيطرة بل والفساد لأجل الفساد، وهذا يؤدي إلى مجتمعات مفككة قابلة للانفجار. إن حراكات الأجيال الشابة هي أساس المرحلة، وستكون تلك الحراكات بوجهها السلمي والصاخب والغاضب شرطًا أساسيًّا لتحريك النخب السياسية الأكثر تهميشًا وحرصًا على المصلحة العامة. لن ينقذ الإقليم العربي في دوله المختلفة سوى تحالف واسع بين قوى التغيير الملتزمة ببرامج تؤدي إلى بناء الاقتصاد العادل والحقوق والكرامة الإنسانية والحريات في ظل الدولة المساءلة. تلك أبعاد أساسية في عملية تحقيق استقلال وطني حقيقي □

«المستقبل العربي»..
والمزيد من المد القومي وثقافة العروبة...

جمال زهران(*)

أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية،
ورئيس الجمعية العربية للعلوم السياسية.

في ذكرى عزيزة على أنفسنا كعروبيين، نحتفي بإصدار العدد 500 في تشرين الأول/ أكتوبر 2020 لمجلة **المستقبل العربي**، بعد مرور 43 سنة على بدء إصدارها في السبعينيات من القرن الماضي، ومن دون توقف عن الإصدار نهائيًا. وهو أمر بلا شك نادر الحدوث بالمقارنة بجميع الدوريات في الوطن العربي وأغلبها على مستوى العالم. الأمر الذي يجعل من هذه المجلة العلمية الأكاديمية، نموذجًا يحتذى به في إصدار الدوريات التي تمتلك رؤية كفاحية دفاعًا عن قيمة عليا وأيديولوجيا واضحة هي القومية العربية، سبيلًا لتحقيق الوحدة العربية، ونشر ثقافة العروبة بإحياء التاريخ والجغرافيا ودعم تراث العروبة وتحدياتها ورسم صورة المستقبل لهذه العروبة. إنها مجلة **المستقبل العربي**، التي صدرت تجسيدًا لإرادة المشروع العروبي القومي المتكامل.

فلو تأملنا اسم المركز الذي تصدر عنه مجلة **المستقبل العربي**، وهو: مركز دراسات الوحدة العربية، نجد أن هناك عبقرية فكرية في هذه الصيغة. فالمركز يختص بدراسات حول الوحدة العربية، وأن ترجمة هذه الدراسات في صوغ وبلورة مستقبل المنطقة العربية، عبر مجلة هي الأخرى بالبحث في هذا المستقبل، باسم **المستقبل العربي**. كما لو تأملنا جميع الدراسات الصادرة عن المركز في شكل إصداراته المختلفة، وهي بالمئات، نجدها دراسات جادة تدور جميعها حول دراسة الواقع والحاضر من أجل التطلع لمستقبل عربي أفضل بخيارات المشروع العروبي القومي الشامل القائم على (الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والوحدة العربية والاستقلال الوطني).

إن كل عربي، ينتمي إلى تراب هذه البقعة الغالية من العالم، يرى في جميع إصدارات هذا المركز بما فيها هذه المجلة (**المستقبل العربي**)، نفسه، ووطنه وعروبته، حاضره ومستقبله. فضلًا عن أن في تناول الماضي ووقائعه ومراحله المختلفة، محاولة لرصد وتحليل هذه الوقائع،

(*) البريد الإلكتروني: g.zahran2005@hotmail.com.

وإحياء التاريخ العربي بومضاته وحقبه المختلفة، بهدف شحذ الهمم، والتعبئة الشعبية لتحقيق حلم الشعوب في تحقيق الوحدة العربية، بوصفها هي المستقبل الآمن لهذه البقعة الأعلى في خريطة العالم كله.

تلك هي العلاقة الديالكتيكية، بين الواقع وبيئته الحاضنة والمحيطة به، وبين التحديات التي تواجه المنطقة، والأطماع الاستعمارية فيها، وبين حلم الشعوب في تحقيق الأمل المنشود وهو الوحدة العربية وقاعدتها الحرية والديمقراطية والعدالة والاستقلال الوطني، من أجل نقل المنطقة العربية إلى التقدم المأمول عبر التكامل الشامل بين الوحدات السياسية المختلفة التي عرفت بالأقطار العربية.

*****

التحديات التي تفرض نفسها على المجلة ابتداءً من العدد الأول في الخمسمئة الثانية لإصدار**المستقبل العربي**، ولمدة 43 سنة جديدة في عمرها، كثيرة بلا شك، وتحتاج إلى نقاش واسع.

ـ لعل في مقدمة هذه التحديات، تحدي الاستمرارية لحقبة جديدة في عمر المجلة. فوسط الظروف المالية الصعبة، وتراجع فكرة المطبوع لمصلحة «النشر الإلكتروني»، وارتفاع تكاليف الطباعة وتكاليف النقل والشحن والبريد العادي، تبرز أهم التحديات وهي «الاستمرارية». ولا شك في أنه رغم كل المصاعب التي واجهت وتواجه **المستقبل العربي**، فإن قضية استمرارها، تتركز على قمة جدول أعمال مركز دراسات الوحدة العربية، وأثق أنه بالتعاون والإصرار وأولوية المجلة عما سواها من مطبوعات، سواء أكانت عادية أم نشرًا إلكترونيًا، سوف تستمر **المستقبل العربي** بفضل تضافر كل الجهود والأولوية.

في هذا السياق، أثق أن المجلة في طريقها إلى العدد الـ 1000، وحقبة جديدة في تاريخ إصدار المجلة لتظل نبراسًا للمشروع الوحدوي، وباعثة على استمرارية شعلة النضال لأجل الوحدة، وتوليد الأمل في تحقيقها من جيل إلى جيل باذن الله.

ـ أما التحدي الأهم أيضًا، فيتركز في المضمون الذي تحمله المجلة في الحقبة الثانية في تاريخها. فمضمون المجلة يمكن بلورته في عدة أبعاد، هي:

البعد الأول: تقسيم أبواب المجلة، وهو أمر قد يبدو شكليًا إلا أننا نراه يمثل أهمية كبيرة، باستعادة فكرة استكتاب كبار المفكرين في الوطن العربي، في ضوء محور رئيسي لكل عدد، وفي ظل المناسبات القومية حفاظًا على الذاكرة التاريخية لدى الأجيال وهو ما يسهم في توليد كتيبة بحثية في المشروع الحضاري الوحدوي، تدافع وتشرح هذا المشروع، للانطلاق والتحرير إلى الأمام في هذا الإطار.

البعد الثاني: استمرار الملف الإحصائي، ليشمل كل الجوانب العسكرية والاقتصادية والثقافية والفنية... إلخ.

فهي تمثل خدمة للمحللين في الجوانب كافة، وتظل المجلة مرجعًا إحصائيًا لأغلبية الباحثين.

البعد الثالث: استمرار باب «عرض نقدي لأحدث الكتب»، عربيًّا وأجنبيًّا، بحيث يحمل جانبين، **الأول:** وهو عرض تلخيصي للكتاب، **والثاني:** عرض نقدي لفكرة الكتاب ومحتواه، وأن يكون ذلك بالتكليف، وليس بالتطوع المباشر للراغبين في الكتابة. حيث إن ذلك يسهم في رصد وتطور الحالة الفكرية في الوطن العربي، ويقرب المسافات بين الباحثين من الأقطار العربية كافة.

البعد الرابع: استعادة وانتظام باب «حوار العدد» مع شخصية عربية من كل قطر عربي، في إطار الانتماء إلى الفكرة العروبية والوحدوية. وأرى الجمع بين الشخصيات الفكرية أو السياسية أو النيابية أو التنفيذية «التي تنتمي إلى الفكر العروبي»، وألّا يقتصر على نوع واحد.

البعد الخامس: الاتجاه نحو تركيز المضمون الفكري للمجلة على عدة محاور أساسية في الحقبة القادمة، تتركز في ما يلي:

1 ـ **تعرية وفضح المشروع الاستعماري الجديد**، القائم على فكرة تفتيت المنطقة العربية من دون استثناء أي قطر منها، مع التركيز على البلدان العربية الفاعلة في المرحلة الأولى في مقدمها كان العراق، ثم انتقلت إلى سورية، وكانت في الطريق إلى مصر، لولا القضاء على خيار «الإخوان»، الذي انهزم أمام الإرادة الشعبية. كما ركز على البلدان العربية في مرحلة تالية ذات الصوت العالي في مواجهة هذا المشروع الاستعماري، وفي المقدمة كانت اليمن وليبيا ولبنان، وفي الطريق السودان لمحاصرة مصر من كل جانب، بوصفها «الوجبة الدسمة» في نهاية المشوار التفتيتي.

إن أموال العرب تخصص لدعم الاقتصاد الأمريكي والاستعماري وكذلك لضرب وتفتيت العرب الآخرين، وليس لدعم وتنمية أبناء الشعب العربي في داخل هذه الأقطار، أو غيرها من الشقيقات التي تحتاج إلى مثل هذه الأموال.

ومن شأن هذه التعرية لمرحلة الاستعمار الجديد، فضح هذا المشروع وإظهار عملائه والداعمين له في الإعلام العربي للأسف. كما أن من شأن ذلك أيضًا نشر الوعي لدي قطاعات الباحثين وحتى جماهير القراء وهم ينقلون إلى عموم الجماهير، كون النخب هي قنوات اتصالية مع الجمهور.

فضلًا عن أن ذلك يسهم في الحفاظ على قوة الدفع في مقاومة مثل هذه المشروعات الاستعمارية التي تصر على ضرب الكيان العروبي وتحطيم اراداته والنيل من هويته ان لم يكن القضاء عليها.

2 ـ **تعرية وفضح المشروع الصهيو-أمريكي**، الذي يقوم على السيطرة والهيمنة على المنطقة العربية، ومقدراتها، وإخضاع جميع نظمها الحاكمة، وشعوب المنطقة، للهيمنة الصهيونية تحت الرعاية الأمريكية والأوروبية. وفي هذا السياق، فإن أهداف هذا المشروع أيضًا بخلاف السيطرة والهيمنة، ضرب القضية الفلسطينية، والإصرار على احتسابها مشكلة إنسانية، بإنشاء كيان هزيل تابع للكيان الصهيوني، مع السيطرة على القدس والجولان والضفة الغربية وتذويب الفلسطينيين بعد القضاء على إرادتهم وهويتهم ومقاومتهم في داخل الكيان الصهيوني بوصفهم عبيدًا أو مواطنين من الدرجة العاشرة.

3 ـ فضح آلية التطبيع الصهيوني مع الرجعية العربية، سبيلًا نحو تمكين المشروع الصهيو ـ أمريكي، والاستعماري التفتيتي، لإحكام السيطرة على المنطقة ومقدراتها للأبد، تعويضًا لمرحلة «الصليبية» التي اندحرت بعد مئتي عام في القرنين الحادي عشر والثاني عشر الميلاديين.

وهنا فإن الفضح يبدأ من مصر والأردن والسلطة الفلسطينية، مرورًا بدول الخليج ـ عدا الكويت ـ التي أسست لعلاقات مع الكيان الصهيوني، على نحو غير رسمي وسري، وإن كان علنيًا في بعض الأوقات، انتهت بتأسيس العلاقات الإماراتية ـ الصهيونية برعاية أمريكية، تمهيدًا لاستمرار هذا النهج مع بقية دول الخليج. وفي هذا السياق، علينا أن نتذكر ما قاله الزعيم جمال عبد الناصر، أن الرجعية العربية بقيادة السعودية وبني سعود، هم أخطر على حاضر ومستقبل الأمة العربية من الصهيونية والاستعمار، وعلينا أن نكون حذرين منهم.

إن العمل يجب أن يستمر على قدم وساق، لتحقيق أهداف الشعوب، لكي تصير المنطقة العربية وقد احتلت مكانها تحت شمس هذا العالم، وتعود مرحلة الازدهار الحضاري. حيث سبق أن قدمت هذه المنطقة إسهامات كبرى غيرت مسيرة الحضارة الإنسانية.

4 ـ فضح دور دول الخليج المحسوبة على العرب والعروبة، في دعم المشروع الاستعماري التفتيتي، بتوظيف أموالهم وهي عائدات النفط الذي هو ملك الشعب العربي في كل قطر، وتنفيذ مؤامرة هذا المشروع في العراق وسورية ولبنان واليمن وليبيا، حيث أنفقت المليارات من الدولارات في سبيل تحقيق هذه الأهداف الاستعمارية وباعترافهم علنًا في أحاديث تلفزيونية، شاهدها الملايين من البشر في العالم؛ الأمر الذي يؤكد التوظيف الاستعماري لجزء من العرب، لضرب وتفتيت الجزء الآخر. فضلًا عن ذلك شاهدنا على مرأى ومسمع من العالم أجمع، كيف استطاع ترامب الحصول على أموال من السعودية بلغت أكثر من 500 مليار دولار، مقابل الحفاظ على عرش بني سعود، ومبالغ مماثلة من الإمارات وقطر، لحماية عروشهم واستمرار الأوضاع القائمة. وقد شاهدنا كيف كانت أمريكا تقف على الحياد الظاهري، وهي تدير الخلاف السعودي ـ القطري، لينضم إلى السعودية مصر والبحرين والإمارات، من دون عمان والكويت، وينقسم مجلس التعاون الخليجي، ليدخل في مرحلة التفكك والانهيار، والجميع ينصاع لأمريكا ومشروعها الاستعماري!! أي أن أموال العرب تخصص لدعم الاقتصاد الأمريكي والاستعماري وكذلك لضرب وتفتيت العرب الآخرين، وليس لدعم وتنمية أبناء الشعب العربي في داخل هذه الأقطار، أو غيرها من الشقيقات التي تحتاج إلى مثل هذه الأموال لتحقيق التنمية ورفع مستويات المعيشة لملايين العرب!!

5 ـ دعم وتجديد المشروع الحضاري للأمة العربية وكيفية نهوضها، وإظهار عناصر هذا المشروع، واستحضار المراحل التاريخية التي كانت الأمة العربية بمحيطها الإسلامي، تمثل عصور «الإيناع» أو الازدهار الحضاري والعطاء للإنسانية.

هذا فضلًا عن ضرورة التركيز على آليات تنفيذ هذا المشروع الحضاري واستمرار الدعوة إليه عبر صفحات مجلة **المستقبل العربي** على نحو دائم.

6 ـ دعم وتجديد المشروع الوحدوي، الذي يستهدف تحقيق حلم الشعوب العربية في إقامة وحدة عربية شاملة، كون ذلك هو السبيل لنهوض هذه الأمة وإعادة بعث المشروع الحضاري والنقاش الدائم حول تجديده، آليات تنفيذه. وهنا فإن الجدل، أراه ضروريًا حول ما إذا كانت الوحدة العربية نتاجًا للمشروع الحضاري أم أن المشروع الحضاري هو المقدمة لتحقيق حلم الوحدة العربية بين الشعب العربي الموجود أو المنتشر عبر الأقطار العربية المجزأة؟

7 ـ التركيز على مكونات المشروع الحضاري في تأسيس الدولة العربية الحديثة والولايات العربية المتحدة، أو الاتحاد العروبي، وهي في الأساس (العدالة الاجتماعية والحرية والديمقراطية والاستقلال الوطني والوحدة العربية الشاملة).

لذلك فإن العمل يجب أن يستمر على قدم وساق، لتحقيق أهداف الشعوب، لكي تصير المنطقة العربية وقد احتلت مكانها تحت شمس هذا العالم، وتعود مرحلة الازدهار الحضاري، حيث سبق أن قدمت هذه المنطقة إسهامات كبرى غيرت مسيرة الحضارة الإنسانية بلا شك. ومن ثم فإن التركيز على ذلك، يجدد الثقة في النفس، في القدرة على استعادة الصفحات الناصعة في تاريخنا الطويل والممتد.

8 ـ التركيز على نشر فكرة الطاقة الإيجابية والأمل في غد أفضل للمنطقة العربية، بما تحمله من مكونات التقدم الإنساني. وفي المقابل مواجهة أفكار الإحباط والتطرف بكل وضوح، ودعم أفكار «الوسطية» في كل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على خلفية من المبادئ الأساسية لهويتنا العروبية ومشروعها الوحدوي. وهنا فإن الأمر يستلزم ضرورة تتبع كل ما هو مميَّز ومبدع ومتفوق، في كل قطر عربي، لدعم هذه الفكرة الإيجابية، بأن في الوطن العربي طاقات كبرى، وعناصر تقدم وتميز وإنجاز على الصعد كافة.

9 ـ التركيز على فكرة الانتماء إلى العروبة والفكرة الوحدوية، بإتاحة الفرصة للدراسات الميدانية في كل قطر، ومعالجة الفجوات في هذا الجانب، مع التركيز على الشباب (15ـ30 سنة)، بوصفهم هم أساس نهضة الأمة، وعمودها الفقري، وذخيرة المستقبل بلا شك.

10 ـ التركيز على مجالات ثلاث مهمة بالبحث والدراسة، وهي: التعليم والثقافة والعلم، وكيفية التطوير والنهوض فيها على المستويات كافة، على خلفية غرس الهوية العروبية والمشروع الحضاري الوحدوي. وذلك كله، من دون تجاهل حتمية التركيز على القضية الفلسطينية بوصفها القضية المحورية للنظام العربي، وللعروبة والإسلام، وأن تحرير فلسطين من النهر إلى البحر، أمر حتمي، وأن المقاومة بكل السبل هي الخيار الذي يحقق هذا الهدف.

***

البعد السادس: يتمثل بإتاحة الفرصة أمام الباحثين في نشر الدراسات العلمية المتعلقة بالأزمات التي تواجه المنطقة، والتركيز فيها على حجم العوامل الداخلية لإيجاد سبل العلاج والمواجهة، وعلى حجم العوامل الخارجية، لكشفها وفضحها، تمهيدًا للقضاء عليها. وأن تكون القضية الفلسطينية

وتحرير فلسطين من البحر إلى النهر، وهي من أولويات التناول العلمي، وأن الصراع العربي ـ الصهيوني وهو الصراع المركزي والرئيسي في منطقتنا العربية بصورة واضحة، وأن المقاومة بكل أشكالها هي الخيار الذي لا بديل منه.

***

و**أخيرًا**، فإن ما قدمته بمناسبة الاحتفالية ببلوغ العدد 500 لمجلتنا العريقة التي يفتخر، بل ويعتز، بها كل باحث عروبي قومي وحدوي، في مسيرته العلمية، هي مجرد أفكار راودتني طوال تصفّحي لأعداد من هذه المجلة التي أفخر بالاحتفاظ بها في مكتبتي من العدد الأول عندما كنت طالبًا في الجامعة، وكانت مع **مجلة السياسة الدولية** التي تصدر من القاهرة في منتصف الستينيات عن أكبر مؤسسة صحافية في العالم العربي وهي «الأهرام»، وفي حقبة الزعيم جمال عبد الناصر، وقد أردت منها أن أسهم في بلورة المشروع الفكري لهذه المجلة العريقة، والعمل بها ابتداءً من العدد 501 وحتى الألف بإذن الله. ولا يعني ذلك انتقاصًا من المجلة عبر مسيرة الـ500 الأولى، فقد كانت ذخيرة لكل المناضلين والقوميين والوحدويين في كل أنحاء الوطن العربي، إنما مجرد ملاحظات في إطار التقويم والمراجعة، من موقع الحب والاحترام والتقدير، لهذه المجلة **المستقبل العربي**، وللنخبة التي تعمل على إصدارها وهي كتيبة عروبية وحدوية، وهم الذين يعطون بلا حدود أو سقف.

ـ ومن حسن الطالع، أن يأتي الاحتفال بصدور العدد 500 من مجلة **المستقبل العربي**، مع الذكرى الخمسين لوفاة الزعيم جمال عبد الناصر، وأن هذا التلازم يجعل من حديثنا عن صدور العدد 500، مع ذكرى صاحب المشروع العروبي، مناسبة مهمة جدًا، لن تنسى □

في التحدي والاستجابة

يوسف مكي(*)

كاتب ومفكر عربي من السعودية.

مدخل

صدر العدد الأول من مجلة **المستقبل العربي** عام 1978، والمنطقة تعيش صدمة الانتقال الاستراتيجي في الرؤية العربية الرسمية للصراع مع الكيان الصهوني؛ من صراع وجود، إلى نزاع على الحدود، ومن يقين راسخ بأن هذا الكيان تهديد ماثل للأمن القومي العربي، إلى إمكان التعايش معه.

والأنكى هو اعتبار أمريكا، العدو التاريخي لحركة التحرر العربية، الوسيط والحكم والراعي لما أُطلق عليه عملية السلام مع الصهانية. والأخطر أن مصر، برئاسة أنور السادات، هي من روَّج هذا التوجه. ومصر هي الأكثر كثافة سكانية بين الأقطار العربية، وهي قلب العروبة النابض، وحين يكون الخنجر في القلب، يكون الوجع قاتلًا،

صدور **المستقبل العربي**، في تلك الحقبة المفصلية، جاء استجابة لملء فراغ فكري ماثل، يرفد خطوات أخرى أقدمت عليها جبهة الممانعة العربية، ردًّا على التفريط بالقضية والحقوق الفلسطينية. وطوال ثلاثة وأربعين عامًا، واصلت المجلة مسيرتها بثبات. وكانت المهمة الأصعب الموازنة الدقيقة بين التمسك بالثوابت القومية والالتزام الصارم بالمعايير العلمية. وقد كان ذلك من ثوابت العمل في مركز دراسات الوحدة العربية.

خلال مسيرة المركز مرّت الأمة بأحداث جسام، أهمها معاهدة كامب دايفيد التي أنهت التزام مصر تجاه تحرير فلسطين، واندلاع الحرب العراقية ـ الإيرانية، وانطلاق انتفاضة أطفال الحجارة، وتخلي قيادة منظمة التحرير الفلسطينية عن خيار المقاومة، والغزو العراقي للكويت، وتوقيع اتفاقية أوسلو بين عرفات والكيان الصهيوني، ووادي عربة بين الأردن والكيان الغاصب. وانتفاضة الأقصى، والاحتلال الأمريكي للعراق، وحرب تموز/يوليو 2006، و«ثورات» الربيع العربي. وفي كل هذه الأحداث، التزمت أدبيات المركز بعناصر المشروع النهضوي العربي. وكان من نتاج ذلك أن بات المركز شعلة للفكر العربي في الليل الدامس.

(*) البريد الإلكتروني: yousifmakki2010@gmail.com.

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم قراءة تحليلية لأهم الأحداث التي عصفت في المنطقة والدول المحيطة والساحة الدولية خلال العقود الأربعة الماضية. والأهم هو علاقة هذه الأحداث بالوجود والمستقبل العربيين. وسنناقش هجمة التطبيع الراهنة مع العدو الصهيوني، كون فلسطين هي القضية المركزية للعرب جميعًا.

أولاً: عالم يتغير

التاريخ حلقات متشابكة وسلسلة ممتدة؛ ولكل حلقة مقتضيات خاصة بها، وذلك ما يجعل المراجعة، والمراجعة النقدية، ورسم استراتيجيات جديدة لمقابلة استحقاقات المتغيرات في السياسة العربية والإقليمية والدولية، ديدن أي فكر عند كل مفترق طرق.

لقد أريد للاحتلال الصهيوني أن يكون إسفينًا في نقطة الوصل بين مشرق الوطن العربي ومغربه، ليحول دون تقدم الأمة، ويمثل إعاقة للحلم الذي راود العرب طويلاً في تحقيق الوحدة العربية.

جاءت عناصر المشروع النهضوي استجابة لتحديات ماثلة. فالتجدد الحضاري ردٌّ على التأخر التاريخي في البنيتين الثقافية والاجتماعية. والوحدة العربية مواجهة لتحدي التجزئة. والديمقراطية ردٌّ على الاستبداد والتنمية المستقلة ضد التخلف. والعدالة الاجتماعية رد على الاستغلال والفروق الطبقية. والاستقلال الوطني والقومي في مواجهة الاحتلال والتبعية والهيمنة الأجنبية. والهدف هو إطلاق ديناميات التقدم على نحو يؤهل العرب للحاق بالحراك الكوني الدائر من أجل البناء والتنمية وتحقيق العدالة، والفكاك من إسار التبعية بمختلف أشكالها. والوحدة العربية هي سبيل ذلك، لأنها تمنح الأقطار العربية قوة مضاعفة، وتأتي في سياق تاريخي، أهم سماته تشكل كتل كبرى من الشعوب تصل حد التكامل والاتحاد.

جاء هذا المشروع متماهيًا مع يقين راسخ بأن فلسطين هي قضية العرب المركزية. وكان ذلك نتاج وعي عميق بأن وعد بلفور، وهو ما هيَّأ للاحتلال الصهيوني لفلسطين[1]، قد شكل إعاقة دائمة لمشروع التحرر العربي، الذي عَدَّ الاستقلال والوحدة هدفين أساسيين لتحقيق نهضة العرب.

لقد أريد للاحتلال الصهيوني أن يكون إسفينًا في نقطة الوصل بين مشرق الوطن العربي ومغربه، ليحول دون تقدم الأمة، ويمثل إعاقة للحلم الذي راود العرب طويلاً في تحقيق الوحدة العربية. وبهذا الاحتلال تم ضرب المشروع النهضوي العربي، المتمثل بعموده الفقري بالاستقلال والوحدة[2].

(1) بسام عبد القادر النعماني، **مائة عام على اتفاق سايكس- بيكو قراءة في الخرائط** (بيروت: مركز جامعة الدول العربية، 2017).

(2) انظر عبد الإله بلقزيز، في: **من أجل الوحدة العربية: رؤية للمستقبل: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، 2010)، ص 13ـ23.

وبغياب الاستقلال الحقيقي والوحدة المنشودة، تظل كل محاولات الخروج من النفق كسيحة ومشوّهة، ما دام الكيان الصهيوني موجوداً نتوءاً سرطانيًا ماثلًا على أرض فلسطين.

حضور القضية الفلسطينية، في أدبيات المركز ومجلة **المستقبل العربي** تحديداً، بعد أن تم التعتيم عليها بهدف محو الذاكرة العربية طوال العقود الأربعة المنصرمة، ينبغي أن يكون في سلم الأولويات. وبخاصة في هذه المرحلة التي تتسارع فيها عمليات التطبيع، لتشمل بلدانا عربية لم تكن بالأساس، رغم انتمائها الجغرافي إلى الأمة، على خارطة الصراع مع العدو.

لقد أكدت التجربة التاريخية أن المشروع الصهيوني لا يستهدف فلسطين وحدها، بل هو عدوان ماثل على الأمة العربية. وفي اعتداءاته تلك، تبدى المشروع الصهيوني حارسًا ثابتًا للمصالح الإمبريالية الأمريكية.

ينبغي الكشف باستمرار، عن مخاطر المشروع الصهيوني على الأمن القومي العربي، كون الصراع مع الصهاينة صراعًا وجوديًا ومعركة مصير. إن تحرير فلسطين هو طريق العرب إلى الوحدة، والتنمية المستقلة، وسيادة قيم الحداثة، والعدالة الاجتماعية. ومن دون رؤية فكرية، ترفد برنامجًا كفاحيًا عمليًا للتحرير لإنهاء مشروع الحرب الصهيوني، تبقى أي مراهنة على السلام مراهنة على الوهم، واستمرارًا لهدر الثروات وضياع الحقوق.

لقد أكدت التجربة التاريخية أن المشروع الصهيوني لا يستهدف فلسطين وحدها، بل هو عدوان ماثل على الأمة العربية. وفي اعتداءاته تلك، تبدى المشروع الصهيوني حارسًا ثابتًا للمصالح الإمبريالية الأمريكية. وفي المقابل، وقفت الإدارات الأمريكية المتعاقبة تمدّه بمختلف أوجه الدعم، وتقف سنداً لسياساته العدوانية[3].

ثانياً: تغيرات في موازين القوة الدولية

في الحروب الكبرى، هناك منتصرون ومهزومون. والنظام الدولي، قديمًا وحديثًا، هو انعكاس واقعي للتغيرات التي تأخذ مكانها في موازين القوة، بعد تلك الحروب.

في القرن الماضي، شهد العالم، حربين عالميتين، أدت نتائجهما إلى انبثاق نظامين دوليين، **الأول** بعد الحرب العالمية الأولى، حيث تأسست عصبة الأمم على قاعدة رفض الاستعمار وحق الشعوب في تقرير المصير. وكان من نتائج تلك الحرب تخلخل موازين القوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية للاستعمار التقليدي.

(3) نصير حسن عاروري، **أمريكا الخصم والحكم: دراسة توثيقية في «عملية السلام» ومناورات واشنطن منذ 1967** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص 19ـ 39.

أقرت عصبة الأمم استمرار الهيمنة الاستعمارية على البلدان العربية، ولكن بمسميات الحماية والوصاية والانتداب، وجميعها تشي بمحدودية زمن ومستوى الهيمنة الاستعمارية على المنطقة. ولم يمض أقل من عقدين، إلا والعالم يشهد حربًا كونية أخرى، أشد فتكًا وضراوة.

النظام الدولي **الثاني**، الذي انبثق بعد الحرب العالمية الثانية، توّج الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على عرش الهيمنة الدولية. أمست ملامح هذا النظام واضحة، بعد توقيع اتفاقية يالطا في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 1945. ولكن الترجمة الحقيقية لتحديد موازين القوة لم تبرز إلا بعد التحاق الاتحاد السوفياتي بالولايات المتحدة في حيازة القوة النووية.

أهم ملامح الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، اشتعال الحرب الباردة، وتوسيع وتعزيز كل من القوتين العظميين نفوذهما السياسي والأيديولوجي والاقتصادي، وتشكيل مجموعة من الأحلاف العسكرية لمصلحتهما، كان الأبرز بينها حلف الناتو وحلف وارسو. أما الملمح الآخر، فهو نأي القوتين عن المواجهة العسكرية المباشرة مع بعضهما البعض.

المواجهة العسكرية بين السوفيات والأمريكان مستحيلة، لأن حدوث ذلك يعني فناءً محققًا للبشرية. لكن ذلك لم يكن ينهي فصل هذه المواجهة، بل تغيير آلياتها وأنماطها وأشكالها.

نحت حروب حقبة الحرب الباردة تجاه نمطين: حروب العصابات والحروب التقليدية، وجميعها تشن بالوكالة، نيابة عن السوفيات أو الأمريكان. ولعل الأهم ضمنها حروب الكيان الصهيوني لحراسة المصالح الغربية، وحروب كوريا وفيتنام والجزائر وكوبا وأنغولا، وفي هذه الحروب وقفت واحدة من القوى الكبرى خلفها، تقدم إليها الدعم السياسي والعسكري والمال.

استمر هذا النظام بثنائية قطبية حتى نهاية الثمانينيات من القرن الماضي. انتهت الحرب العالمية الثانية بهزيمة إيطاليا وألمانيا واليابان، لكن هذه الأمم سرعان ما تمكنت من استعادة قوتها الاقتصادية. والسؤال الذي يواجه القارئ العربي هو: لماذا نحن بالذات الذين نظل خارج التاريخ؟ كيف لأمم أخرى، تمر بهزائم مريرة، وتنهض سريعًا من كبوتها؟

واقع الحال أن العرب عانوا انقطاع نهضة طويلاً، لأكثر من ألف عام، بعد سقوط بغداد. وحين بدأت الأمة يقظتها لم تتمكن من تحقيق التراكم، فقد زُجَّ بها في خضم الأحداث. وكان تنافسها مع استعمار فتي يفوقها قوة وعدداً وتراكماً علمياً. لذلك، لم تتمكن الأمة من وقف الزحف الاقتصادي الغربي نحو المتوسط، وجاء اكتشاف رأس الرجاء الصالح، على حساب موانئها التجارية العريقة، في بيروت والاسكندرية واللاذقية. وتبع ذلك زحف سياسي وعسكري، والأمة لم تكن مستعدة له. وبسبب عوامل الضعف هذه ضاعت فرص كبيرة، ومنها فرصة بناء الدولة الحديثة، بعد التمكن من انتزاع الاستقلال.

لكن ما يبقي على الأمل أن التاريخ دورات... إمبراطوريات تستنفذ أدوارها، وتحل أخرى محلها.

لقد بدأت ملامح التغيير في الخريطة السياسية الكونية تفصح عن نفسها ببطء منذ عدة سنوات. تمددت الإمبراطورية الأمريكية، وأصبحت قواعدها العسكرية تنتشر على امتداد جميع القارات، بما يعني زيادة هائلة في الأعباء والتكلفة، بما لا طاقة للخزينة الأمريكية لمقابلتها. ويؤكد

القانون التاريخي أنه كلما تضاعفت مسؤوليات ومهمات الدول الكبرى، وتوسعت خارج حدودها، تضاعفت طموحاتها في المزيد من التمدّد. ولأن لكل بداية نهاية، فإن الخط البياني الصاعد لأمريكا بدأ تغيير اتجاهه نحو الأسفل، وكانت أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 نقطة تراجع النفوذ الأمريكي الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية.

وليس على المرء سوى تصور حجم الأموال التي أُهدرت في حربَي أفغانستان والعراق، وعمليات الاستنزاف التي تبعت الحربين، وبين ما عرف بالحرب على الإرهاب، وعمليات الاستنزاف التي تبعت الحربين، ليدرك مدى خسائر الخزينة الأمريكية، التي تسببت في أزمة اقتصادية حادة عرّتها أزمة الرهن العقاري.

وفي هذا السياق، صدرت تقارير اقتصادية عالمية، ووثائق من معاهد استراتيجية أمريكية، تشير إلى تراجع قدرة أمريكا على متابعة برنامجها الإمبراطوري، وتراجع نفوذها وقوتها. ورسمت صورة قاتمة لمستقبل أمريكي غير مستقر في العلاقات الدولية.

ما يهم في هذه القراءة هو تداعيات ذلك التراجع، المباشرة وغير المباشرة، على الخريطة السياسية الكونية وطبيعة التحالفات العسكرية والسياسية والاقتصادية بين الدول، ومن ضمنها بلداننا العربية. وفي هذا السياق، نلحظ أن أمريكا، منذ عهد الرئيس آيزنهاور في الخمسينيات من القرن الماضي، اعتمدت سياسة الباب المفتوح. وهي سياسة أريد بها كسر احتكار الاستعمار التقليدي، للهيمنة على المناطق والمعابر الاستراتيجية العالمية. وتم تبني منطق الإزاحة بوضوح، بعد فشل العدوان الثلاثي على مصر عام 1956.

وخلال حقبة الحرب الباردة حظيت أوروبا الغربية بحماية المظلة النووية الأمريكية، مقابل تفرد أمريكا بصناعة القرار في العالم الرأسمالي. وكان أحد معالم الحرب الباردة أن القارة الأوروبية، بشطريها الغربي والشرقي، ظلت تابعة للقوتين العظميين.

إن وجود قوتين رئيسيتين تهيمنان على صناعة القرار الأممي، ظل عامل ترصين في العلاقات الدولية، رغم أن تلك الحقبة لم تخلُ من حروب، كانت أشرسها الحرب الكورية، والانقلابات العسكرية في أمريكا اللاتينية والحرب في الهند الصينية والصراع العربي ـ الإسرائيلي.

انتهت الحرب الباردة بسقوط جدار برلين، وتفتت المعسكر الاشتراكي. وتزامن ذلك مع طغيان مطالب الانفصال بعدد من جمهوريات الاتحاد السوفياتي ويوغسلافيا السابقة، وانهيار الاتحاد السوفياتي. وكان الملمح الأهم في هذه التحولات أنها تمّت بطرائق سلمية، باستثناء الحروب التي شهدها اتحاد الجمهوريات اليوغسلافية.

المعنى الأعمق للتحول الذي شهدته الخريطة الكونية قبل ثلاثة عقود، أنه ليس من شرط التحولات الكبرى اشتعال حروب دموية ينتج عنها هزيمة طرف وصعود آخر. وفي كل هذه التحولات ظل الاقتصاد هو العامل المتفرد بصنع التاريخ. ولربما يعاود التاريخ مكره، فتكون الأزمات الاقتصادية، عَقِبَ «أخيل» في انهيار الإمبراطورية الأمريكية.

يلاحظ في هذا الاتجاه انتهاء احتكار الإدارة الأمريكية لاستخدام حق النقض «الفيتو» في مجلس الأمن الدولي، الذي ساد بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، واستخدم كثيراً لإسناد العدوان الصهيوني. لقد عاودت الصين وروسيا استخدامها لهذا الحق في السنوات الأخيرة.

ويلاحظ أيضاً تنامي الدور الأوروبي الغربي في السياسة الدولية، وبوجه خاص الدور الفرنسي والبريطاني الذي برز بوضوح في هجوم «الناتو» على ليبيا واغتيال العقيد القذافي. وهذا الدور، حتى وقت قريب، كان ملحقاً بالسياسة الأمريكية. وذلك يعني مغادرة سياسة الإزاحة وعودة مفهوم الشراكة، وتشريع التنافس بين القوى العظمى، وإن لم يكن على قدم المساواة.

سقط نظام الثنائية القطبية، وتُوجت أمريكا على عرش الهيمنة الأممية، وقامت بحروب إقليمية محدودة، الأبرز بينها؛ احتلال بنما، والتدخل في راوندا، ومن ثم حرب الخليج الثانية. وبلغت قمة التدخلات العسكرية الأمريكية في العالم بعد 11 أيلول/ سبتمبر 2001، باحتلال أفغانستان والعراق. ولم يتشكل نظام دولي بديل. ومع تفرّد قوة وحيدة بالقرار الأممي، سقط مفهوم السيادة، وضعُف دور الدولة الوطنية، وسنّت أمريكا قوانين جديدة فرضتها على المجتمع الدولي. وكان أحد إفرازات هذا السلوك، حدوث انفلات وغياب الأطر الناظمة للعلاقات الدولية، وبروز تنظيمات الإرهاب والتطرف.

خلال العقود الثلاثة الماضية، غابت المبادئ التي صيغت بعصبة الأمم وهيئة الأمم المتحدة، وأودي بالكيانات الوطنية، وأشعلت حروب وفتن بالصومال والعراق وليبيا وسورية واليمن. ولن يكون سبيل لإنهاء الانفلات وهزيمة الإرهاب، إلا بإعادة الاعتبار للأطر الناظمة للعلاقات الدولية، وحماية الكيانات الوطنية من التذرُّر.

ثالثاً: حول إعصار خريف الغضب

مع بداية هذا العقد، عصفت الحركة الاحتجاجية بعدد من الأقطار العربية، في تونس ومصر وسورية واليمن والبحرين، ولم تسلم من عسكرة هذه الحركة سوى تونس ومصر، اللتين شهدتا انتقالاً سلميًا للسلطة. ورغم ضراوة الصراعات التي أعقبت الحركة الاحتجاجية، وغزارة الدماء الغزيرة المسفوكة، والدمار الهائل في الإنسان والحجر، وتحوّلها إلى حروب أهلية، ودخول عدة أطراف دولية على الخط، فإن نتائجها السوقية ظلت معلقة. وليس بإمكان أي طرف من أطراف الصراع، الادعاء بأنه حقق نصرًا حاسمًا لمصلحته.

ووفقًا لنظرية الصراع وحل الصراع، فإن الحروب لا تتوقف، إلا بهزيمة ماحقة لفريق من المتحاربين، وفرض شروط الاستسلام عليه. أو اعتراف الأطراف كافة بعجزها عن تحقيق الحسم. وحينها لا يغدو مفر من المفاوضات، والقبول بمكتسبات جزئية، بعد العجز عن تحقيق الأهداف بفوّهات البنادق[4].

(4) Joseph S. Himes, *Conflict and Conflict Management* (Athens: University of Georgia Press, 1980), p. 63.

إن سيرورة البحث عن إنهاء الصراع من طريق المفاوضات، في ظل الواقع الدولي الراهن، غير ممكنة إلا برعاية مشتركة من صناع القرار الأممي. وشرط ذلك وثوق المتفاوضين في رعاية أحد الأطراف الدولية لمصلحتها. وذلك، يتطلب إقرار الكبار، بفشل المشاريع العسكرية، وأن في الإمكان إيجاد صيغة مقبولة للحل. والقبول بالحل السياسي يعني أن لا قيمة مطلقة لأي هدف. فالأهداف تتغير، وبخاصة حين ترتفع تكلفة تحقيق الهدف، وفي ضوء بروز خيارات أخرى. والأهداف المعلنة ليست دومًا الأهداف الحقيقة[5].

لقد اختفت شعارات عربية كبرى، سكنت في اليقين زمناً طويلاً، وباتت من ضحايا «خريف الغضب». فمنذ الاحتلال الأمريكي للعراق، انحرف العمل العربي المشترك عن أهدافه، وتراجع الاهتمام بقضية فلسطين. بل إن الاتجاه العربي الرسمي بات ميّالاً إلى التسوية مع الصهاينة، لذلك قبل جميع المعنيين مباشرة بالصراع، بالدعوة الأمريكية إلى حضور ما أطلق عليه مؤتمر مدريد للسلام. كما تراجعت شعارات الوحدة العربية والتنمية المستقلة والعدل الاجتماعي. والبديل مشاريع ناكصة، طائفية وعشائرية، ومفردات الفدرالية.

بدأ المشهد في العراق وسورية طائفياً بامتياز، وفي اليمن اختلطت في الصراع الدامي صراعات الطوائف والقبائل. وفي ليبيا سقط العقيد، ومعه سقطت ليبيا. دمر الناتو البلاد، ثم تركها لعصابات التطرف والإرهاب. وفي جميع هذه الحالات دُمرت كيانات وصودرت أوطان، ولم يتبقّ من الماضي سوى عناوين باهتة، لم تعد تعني شيئًا للمواطنين الباحثين عن الحياة والمأوى.

بدا المشهد جملة طلاسم، بحاجة إلى تفكيك، مع أن المشهد بات واضحاً منذ طرح مشروع الشرق الأوسط الجديد والفوضى الخلّاقة، حين تمت استباحة بغداد ونهبت متاحفها وأحرقت مكاتبها وجامعاتها. وأغرب ما في المشهد الراهن، أن القوى التي رفضت تاريخياً النظر إلى العرب بوصفهم أمة واحدة، يجمعها تاريخ وجغرافيا مشتركان ولغة واحدة، وصَنفت المنطقة الممتدة من الخليج إلى المحيط عالمًا عربيًا بثقافات وأجناس مختلفة، تخلّت في طرفة عين عن تنظيراتها، ووضعتنا في كفة واحدة، حين أطلقت تعبير «الربيع العربي» على البلدان التي مرت بها الأحداث الدراماتيكية. لكن لتوازنات القوة أحكامها، وحين تتغير موازين القوة، تعبّر عن ذلك في مجال السياسة.

في العقدين الأخيرين، عادت الصين وروسيا بقوة إلى المسرح الدولي، ونشأت منظمات جديدة على أسس سياسية واقتصادية، بما يشي بانبثاق مرحلة التعددية القطبية، ستترجم حضورها في تسويات تاريخية، وسيكون هذا الجزء من العالم في القلب منها، شأنها في ذلك شأن كل التحولات الكبرى التي شهدها العصر الحديث.

(5) Ibid., p. 6.

رابعاً: أزمة الدولة العربية الراهنة

على رأس قائمة الأزمات التي تعانيها الدولة العربية، يأتي خلل التوازن في العلاقة بين نخب الحكم والمواطنين، وغياب قبول الشعب بمؤسسات الحكومات وأدائها، وتفاقم التدخلات الخارجية في الشؤون العربية. لقد أدت هذه الأزمات إلى إعاقة التنمية، وتآكل السيادة الوطنية وتفكك الدولة.

في ظل هذا الفصام السياسي، لم يعد بدٌّ من تركيز المفكرين على بناء الدولة العربية على أسس عصرية، والاهتمام بالبعد الاجتماعي في صنع القرار، ومبدأ سيادة القانون، والمواطنة المستندة إلى الحقوق المتساوية، وتغليبها على الهويات ما قبل التاريخية، كون ذلك من بديهيات التحديث.

إن تعثر بناء الدولة على أسس عصرية، في الوطن العربي، هو أحد أوجه أزمتها؛ في حين يتجلى الوجه الآخر في ضعفها وتآكل شرعيتها. لقد توارى المشروع التحديثي، وأخفقت الدولة الوطنية في دمج قوى المجتمع وكياناته بإطار حكم القانون ومواطنة الحقوق المتساوية والتوزيع العادل للثروة، وتقديم الخدمات الرئيسة في قطاعات حيوية كالتعليم وفرص السكن والعمل والصحة والتأمين الاجتماعي[6].

لقد أسهم عجز الدولة عن أداء مهماتها في ضمان الأمن والخدمات الاجتماعية والاقتصادية، في انهيار عدة نظم سياسية وتشظي أوطان، وتمرد عدة مناطق مختلفة على السلطة المركزية في البلدان العربية. ولا شك في أن المحدودية الشديدة لموارد المجتمع الأساسية، كالمياه ومصادر الطاقة والكثافة المتزايدة للسكان والتدخلات الخارجية الدولية والإقليمية وبروز الإرهاب، أسهمت مجتمعة في مضاعفة الأزمة.

هناك أيضاً، أزمة الاندماج والهوية، حيث تتراجع قدرات الدولة وفاعليتها على نحو يفقدها شرعية الوجود. تتركز هذه الأزمة في المجتمعات، التي تتعدد فيها الأعراق والطوائف. وفي الحالات التي تسود فيها المحاصصات، تفقد الدولة قدرتها على الاضطلاع بإدارة موارد المجتمع الاقتصادية والاجتماعية لمصلحة المشروع الوطني، بعد استيلاء الطوائف والتنظيمات الرديفة لها على الوظيفة التوزيعية للدولة. ومن نتيجة ذلك، تراكم الثروة بيد القلة واتساع الهوة بين الغنى والفقر.

وقد تسبّبت أزمات الدولة العربية في مضاعفة تأثير المحيط الإقليمي والدولي وأتاحت فرصًا أكبر للتدخل الأجنبي بالشؤون العربية. وكان لتلك المؤثرات الدور الكبير في إعادة تشكيل الخريطة السياسية والمجتمعية للبلدان العربية. لقد أصبح الوطن العربي هدفاً في الاستراتيجيات المعاصرة للدول الكبرى. أما على الصعيد الإقليمي، فقد غاب مركز الثقل العربي، وتضاعفت درجة الانكشاف للمنظومة العربية أمام موجات الاختراق والتغلغل الأجنبي، وتضاعفت الأخطار المرتبطة باغتصاب

---

(6) انظر: وجيه كوثراني، في: **أزمة الدولة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع مركز كارنيغي للشرق الأوسط والجمعية العربية للعلوم السياسية** (بيروت: المركز 2011)، ص 7 ـ31.

الصهاينة لفلسطين، والتحديات الإقليمية المرتبطة بصعود أدوار إيران وتركيا، وفقدان العمل العربي لاستقلاليته.

ترصين العلاقات الدولية رهن بتسويات تاريخية، تعكس مستوى التوازنات الدولية. والحروب الصغرى التي تنشأ بعد التسويات تتحقق إما بفعل خلل فيها، وإما بسبب سعي أحد الأطراف الدولية لتوسيع جغرافيا مصالحه الحيوية؛ فتظل تلك الحروب محكومة بإرادة صناع القرار الكبار.

من هذه القراءة، يمكن فهم أسباب تغوُّل منظمات الإرهاب في العقود الثلاثة الأخيرة. هناك هزيمة لنظام دولي، وقد اتضح ذلك منذ فشل السوفيات في حربهم في أفغانستان، وبفعل استعصاء أزمتهم الاقتصادية. ولأن النظام الدولي السائد تأسس بثنائية القطبية، فإن سقوط ركن منه يعني انفراطه. ولم يكن بالمقدور تسمية تفرد أمريكا بالهيمنة الأممية، بالنظام الدولي، لأن مفهوم النظام مرتبط بتسويات تاريخية، وبانبثاق نظم ومؤسسات تعبّر عن شكل هذا النظام. ومع ذلك جرى مجازًا استخدام تعبير الأحادية القطبية.

المشهد العربي، رغم ما يبدو عليه من قتامة وكآبة، بسبب تعاظم أزمة الدولة العربية، وتوحُّش الكيان الصهيوني، وانتشار وباء كورونا، ومسارعة عدة أنظمة عربية للتطبيع الكامل معه؛ فإنه يحمل في رحمه مخاض ولادة جديدة للأمة.

لم تحدث أي تسويات تاريخية بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، ولم تبرز قوة متكافئة في القوة العسكرية والاقتصادية للولايات المتحدة لتكون بوابة ترصين للعلاقات بين الأمم. فكانت النتيجة غياب التكافؤ والتنافس في العلاقات الدولية. وذلك نشاز في التاريخ، مُذ بدأ الاجتماع الإنساني. لأن العلاقات بين الأمم محكومة بالتنافس وصراع الإرادات، وليس بالاستلاب والاستسلام، من جانب العالم بأسره، لقوة متفردة. ولأن الكون لا يقبل الفراغ، برزت الطحالب في شكل منظمات الإرهاب لتملأ هذا الفراغ. ذلك لا يعني أن الإرهاب لم يكن موجودًا في العالم قبل انفراط عقد الثنائية القطبية، لكنه كان محدودًا.

تقع الحروب بين جيوش نظامية، أما الإرهاب فيدار من جانب عصابات القتل. لكن المشترك بينها، هو قابليتها التمدد إلى بقاع جديدة من المعمورة، وفيها تستخدم الأسلحة الفتاكة، ولا يستثنى منها حروب الإرهاب. والأهم أن كل حروب، تقف خلفها أجندات دولية، تسبق التسويات، بين صناع القرار الكبار. وفي الحروب الكونية، تتكون ملامح النظام الدولي الجديد. وكلما اقتربت لحظات النصر، اتضحت معالم النظام الجديد، الذي ينبثق من تحت ركام تلك الحروب.

كلمات أخيرة

المشهد العربي، رغم ما يبدو عليه من قتامة وكآبة، بسبب تعاظم أزمة الدولة العربية، وتوحُّش الكيان الصهيوني، وانتشار وباء كورونا، ومسارعة عدة أنظمة عربية للتطبيع الكامل معه؛ فإنه يحمل في رحمه مخاض ولادة جديدة للأمة. ففي سورية، التي انطلق منها مشروع اليقظة تمكنت الدولة، إلى حد كبير، من استعادة وحدتها، بعد عودة روسيا إلى المسرح الدولي، وتدخلها لمساندة

سورية في الحرب على الإرهاب، والمعادلة السياسية، في المنطقة والعالم، تتغير بسرعة، لمصلحة تعدد الأقطاب والتنافس على مواقع القوة.

والتعنت الصهيوني، الذي يستمد مقوماته من ضعف العرب وتخاذلهم، ومن حراسة اليانكي الأمريكي له، ليس قدراً مقدّرًا؛ فمع انبثاق النظام الدولي الجديد، ستتغير الخرائط والتحالفات، وستبرز فرص جديدة ينبغي تعزيزها من جانب المفكرين والمعنيين بقضايا أمتهم. وسيبرز أمل جديد من تحت ركام اليأس والخوف.

خلال هذا العام، تسارعت الأحداث في العالم، بسبب استفحال وباء كورونا والعجز عن احتوائه. وتصوُّر عودة الأمور إلى سابق عهدها، بعد احتواء الوباء أمر غير واقعي، لأنه غير تاريخي. فليس في مقدور أحد أن يعيد عقارب الساعة إلى الوراء. لقد أكدت تداعيات الوباء أن صراع الإنسان ضد الطبيعة ليس محكوماً دائماً بالنجاح، وأن احتمالات الفشل واردة عند كل محطة. لكن التطور والتغيير أمر لا جدال فيه.

لن تبقى اقتصادات العالم، ونظمها السياسية، وأنماطها الاجتماعية، على ما هي عليه. لقد تعطلت الحياة الاقتصادية بالكامل قرابة تسعة أشهر حتى الآن. وهناك بلدان تعتمد في دخلها على السياحة تدنى دخلها إلى مستوى الصفر. والصناعات الثقيلة من طائرات وحافلات ووسائل نقل شبه معطلة، وشركات الطيران تعلن تباعًا إفلاسها. وعشرات الملايين من العمال ينضمون إلى صفوف العاطلين من العمل.

لقد عجزت الولايات المتحدة عن تقديم الحد الأدنى من المساعدة إلى حلفائها، لتحفيف معاناتهم في محنة كورونا، وليس بعيداً أن تفك بعض الدول الأوروبية، كإيطاليا، وفرنسا، وألمانيا، تحالفها عن اليانكي الأمريكي، بعد فشل «الناتو» في تقديم الحد الأدنى من الدعم لأعضائه في محنة وباء كورونا.

المارد الصيني وحده، يتحرك يمنةً ويسرة، في مختلف القارات، مقدماً الخبرات والمساعدات، ويسرع في معدلات نموه الاقتصادي. وبالتحرك الاقتصادي للصين، والسياسي والعسكري لروسيا، تُرسم خريطة العالم الجديد، وتتراجع سطوة اللون الأبيض. فلن يعود للشركات المتعدية الجنسية، ولا لاقتصاد السوق، مجدها وألقها، وسيبرز عصر جديد تمتزج فيه الأيديولوجيات بصيغ أكثر رحابة مع مطالب العدل الاجتماعي، والتنمية وشراكة الشعوب في صنع القرار، ويلغى فيه احتكار العلوم من جانب قوى الهيمنة، فيكون في خدمة البشرية جمعاء.

المهم، أن يتجاوب الفكر العربي، مع هذه التطورات، وأن نكون ترساً فاعلاً في هذا الحراك والثورات العلمية المتلاحقة، وألّا تضيع علينا هذه الفرصة، كما ضاعت فرص كثيرة □

كيف فرّ المستقبل من حُسبان العرب؟

سعيد سلطان الهاشمي(*)

باحث وكاتب عُماني.

سؤال المستقبل، هو سؤال يشغل الإنسان وحده، بوصفه كائنًا عاقلًا له القدرة والرغبة في تطوير مهارات وأساليب، يبتغي منها تجنّب أذى سابق، ويبني على هيكلها اطمئنانًا لاحقًا. المستقبل بطبيعته مُعقّد، لأنه لا يتجه إلى الغد إلا إذا انطلق من الأمس واليوم، من ماضٍ ثري بالخبرات وحاضر متوثب بالقدرات. هل هذا ما حصل فعلًا للإنسان في هذه المنطقة من العالم، أم أن غُصةً تحرق قلبه وتعطّل عقله مع إشراقة كل صباح، على هيئة سؤال مغاير، ألا وهو: كيف تبخّرت خمسون عامًا في الخراب؟

لم تكن حياة الإنسان في هذا المكان، طوال هذه المدة، إلا تنويعًا على أوتار الشقاء والحرمان والهدر والهزائم؛ هذا ما يقوله الماضي. وهو الماضي نفسه الذي فرّخ حاضرًا لا يزال يشهد طغيان القمع الذي يمارسه الحاكم على المحكوم بديلًا من المشاركة في الحكم وفي إدارة الشؤون العامة. كما أفرز واقعًا اتحدت فيه وسائل النهب مع الاحتكار عِوضًا من تنوع مصادر الدخل (الفردي والعام)، أما الشعوب فلم ينلها غير التشرد والشتات في جهات الأرض الأربع، هاربةً من بلدان تناهشتها الصراعات الأهلية أو كتمت على أنفاسها عصابات الظلم والاستبداد. أسوأ انتكاسات هذه العصابات أنها مهَّدت الطريق لعودة المحتلّ بشراسة أكثر وبصفاقة أوضح بدلًا من تنمية البلدان بسواعد شبابها وتكامل جيرانها. هكذا، قضى الإنسان العربي عقوده الخمسة الماضية منقادًا لأنظمة سياسية واجتماعية أعادت له إنتاج الهزائم المتوالية عبر النفخ في أجداث العصبويات القبلية والعرقية والطائفية والدينية. وتفنّنت في تشويه أي تبرعم واعد لدولة المواطنة المتكافئة. حاشدةً كل طاقاتها وخبراتها الإدارية والسياسية ومواردها المالية للتشويش على قيم الحرية والعدالة والمساواة؛ مدعيةً بأنها أفكار غريبة لا تصلح للنمو في الأرض العربية.

ولأن المستقبل محصول لبذور الماضي وعناية الحاضر، وليس منطادًا معلقًا في السماء، يَعدّ المخيالات الخصبة بالطيران، كان لزامًا العمل والمثابرة، وكان واجبًا حماية الإنسان، وصون حياته، وحفظ حريته، وحماية حقوقه، والذود عن أمانه الشخصي والنفسي والجمعي، مع إدامة استقراره، واتقاء الحروب المستنزفة لدمائه وطاقاته، وتجنب الجهل والجوع والمرض، والاعتناء بالمعرفة

(*) البريد الإلكتروني: hashmisos9@yahoo.com.

والعلم، واستثمار كل مورد طبيعي لاستنارة كل مورد بشري. إلا أن الذي وقع هو نقيض كل ما سبق! مع بعض الاستثناءات (أفرادًا وبلدانًا) التي لم تُمهل، حتى تشكّل أنموذجًا وقدوة.

أليس المستقبل في اللغة العربية من ذات الجذر لفعل: استقبل؟

فكيف يمكن استقبال فكرة، شخص، حدث، وكل سبب لقدومه لا وجود له!

هل حقًا فرّ المستقبل من حسبان العرب، أم هو ترف لم يعرفوه؟

لنفترض أن الحد الأدنى من التفكير والانشغال بالمستقبل يتطلب أسبابًا أساسية يعرفها الفرد أو الدولة دونما تعقيد أو مبالغة، من هذه الأسباب: استقرار واطمئنان على الحياة الشخصية والعامة من خلال الشعور بالسيادة والانتماء والثقة على أرضٍ وبين أشخاص مأمونٌ العيش بجوارهم، وتوافر الطعام الكافل لكمية طاقة غذائية تُعين على ممارسةً حياة طبيعية ونشطة وصحية، مع الحصول على مناعة ضد الأمراض والأوبئة، وتوفر مستوىً مقبولًا من التعليم في إثره يستطيع الشخص القراءة والكتابة تمييزًا لشؤون حياته اليومية، وأخيرًا؛ عملًا يسدّ به رمقه ويشغل به وقته ويوفر له حاجاته؛ هي افتراضات الحد الأدنى للحياة الكريمة، لا حياة الرفاهة والدعة. وهي المتطلبات نفسها التي يسعى إليها الإنسان في أي مكان في العالم. فماذا تحقق طوال الأعوام الخمسين الماضية؟ هل تكرست السيادة للدولة الوطنية الراسخة والراعية لواجبات الأمن الإنساني من حريات وغذاء وصحة وتعليم ومعرفة وعمل؟ أم الحصيلة كانت: احتلال، وجوع، ومرض، وأميّة، وعطالة؟

لنُلقِ نظرة خاطفة على بعض الحقائق المُعلنة، التي لا يكذبها الميدان:

من بين 80 مليون لاجئ ومُهجّر قسرًا حول العالم، وفقًا لأحدث أرقام المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR [1] ثمة 15 مليون إنسان من الوطن العربي (من فلسطين، سورية، العراق، السودان، الصومال، اليمن)، اضطرُّوا إلى الفرار بسبب الصراعات التي جاوز عددها الخمسين صراعًا داميًا ما بين: حروب أهلية، ونزاعات قبلية وعرقية، واحتلال خارجي (إسرائيلي، أمريكي، فرنسي، تركي، روسي...). واقع دام أحال الإرث البطولي لحركات التحرر الوطني ضد الاستعمار (في منتصف القرن العشرين) إلى أسطورة صعبة التصديق، إذ ما كادت فلول المستعمر الخارجي تغادر التراب العربي، حتى تكالبت حشود المستعمر الداخلي على الإنسان من كل حدب وصوب، إلى أن بلغت سخرية الأقدار حدًّا لا يقبله عقل سوي؛ حينما تعالت الأصوات تستصرخ المحتل وتستغيث به ليعود وينقذها من عبث الدولة الفاشلة بالمصائر والثروات[2].

هذه الملايين الخمسة عشر ستمسي 26 مليون نازح عشية انتشار جائحة كورونا (كوفيد ـ 19) نتيجة هشاشة التدابير الوقائية والاشتراطات العلاجية للرعاية والحماية[3].

---

(1) المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، «79.5 مليون من المهجرين قسرًا حول العالم مع نهاية 2019،» 18 حزيران/يونيو 2020، <https://www.unhcr.org/ar/4be7cc27207.html>.

(2) انظر في هذا المقام مؤخرًا: «بعد أن فاض بهم الكيل... لبنانيون يطالبون بعودة الانتداب الفرنسي أثناء زيارة ماكرون لبيروت،» **القدس العربي**، 2020/8/7، <https://bit.ly/2FHVIvA>.

(3) «ربع السكان إلى الفقر» ...الأمم المتحدة تحذّر من تطورات كورونا عربيًا،» موقع «رصيف 22»، 23 تموز/يوليو 2020، <https://bit.ly/3c51JPh>.

أما خريطة الجوع فقد اتسعت قبل غيرها من الجوائح، وزحف العوز والفقر والعطش بقوة إلى بلدان عربية حَبتها الطبيعة، طوال تاريخها، بالخيرات والثروات لموقعها على ضفاف أنهار وافرة ومحيطات شاسعة: فاليمن يعاني 40 بالمئة من سكانه الجوع! أما العراق، «بلاد ما بين النهرين» فإن 29 بالمئة من أهله يعانون الجوع، الذي يفتك بـ20 بالمئة من السودانيين، وأكثر من 12 بالمئة من الأردنيين، و11 بالمئة من اللبنانيين، بحسب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (فاو)[4]. في الوقت الذي تواجه فيه جميع البلدان العربية، بلا استثناء، أزمة «سيادة غذائية»؛ إذ إنها تستورد أكثر من 60 بالمئة من حاجاتها الأساسية من الغذاء وليس بمقدورها التحكم في أمنها الغذائي، لا من ناحية الكميات التي تحتاج إليها ولا من ناحية الأسعار التي تصرفها عليها. فضلًا عن مواجهة تحديات متزايدة في مسألة حيوية أخرى وهي توافر مياه شرب صالحة، غير ملوثة، ومُؤمّنة التوصيل بالتساوي للجميع، تكفي لتغطية الحاجات اليومية والضرورية للأجساد، الأمر الذي أصاب سكان المنطقة بأمراض مزمنة، وتسبب في عودة أوبئة ظن العالم المتمدن بأنه قد تغلّب عليها، إذ «أصاب وباء الكوليرا في اليمن إلى حد الآن 2. 3 مليون شخص وتوفي 4000 يمني به»[5]. وهو «الوباء الأسوأ الذي يشهده العالم حاليًا، حيث ينتشر في ظل تدهور أوضاع النظافة العامة وتردّي الخدمات الصحية، وانقطاع إمدادات المياه في جميع أنحاء البلاد. فهناك ملايين الأشخاص لا يحصلون على المياه النظيفة، بل وتوقفت خدمات جمع النفايات في كبرى المدن»[6].

إن قتامة الواقع لا تعني الاستقالة من المستقبل. هذا المستقبل الذي لا ينبعث إلا من شجاعة الاعتراف باقتراف الأخطاء، مع العمل الجاد على الأسباب نفسها التي أدت إلى هذه النتائج الكارثية ومواجهتها.

كما تُنذر التقارير المتخصصة بـ «شيوع أمراض سوء التغذية ونقصان الحديد في الأغذية، اللذين يهددان النساء في الوطن العربي بفقر الدم المفضي إلى الوفاة عند الولادة، وضعف النمو لدى الأطفال، والإصابة بأمراض الهُزال والتقزم»[7]، ناهيك بدوامة الأمراض النفسية والاضطرابات العصبية التي تواجه الإنسان نتيجة العيش وسط كل هذا الخوف والرعب.

في بيئة كهذه، يجد الجهل طريقه سالكًا، ممهدًا لخطف ما تبقى من حياة، كما يتوافر للإرهاب العُدة البشرية الكافية لإشعال الأرض وإراقة الدماء وتأبيد التخلف الاجتماعي والفكري، وهذا ما

(4) انظر إلى آخر تحديثات خارطة الجوع للمنظمة الأممية على الرابط:.<https://bit.ly/33CBr2S>

(5) «فيروس كورونا في اليمن ـ بلد على حافة الهاوية،» DW، 28 أيار/مايو 2020، <https://bit.ly/35Kker1>

(6) «ارتفاع حالات الإصابة بالكوليرا في اليمن إلى 500000 حالة،» موقع منظمة الصحة العالمية، 14 آب/أغسطس 2017، <https://bit.ly/35F7l1x>

(7) انظر إلى التقرير في نسخته الكاملة: United Nations, Food and Agriculture Organization (FAO), The State of Food Security and Nutrition in the World 2020: Transforming Food Systems for Affordable Healthy Diets, <http://www.fao.org/publications/sofi/en/>.

تؤكده نسبة الأميين الذين يقدّر عددهم بنحو 74 مليون نسمة، أي ما يعادل 21 بالمئة من إجمالي سكان الدول العربية تقريبًا، أي ما يمثل 10 بالمئة من مجموع عدد الأمّيين في العالم»[8].

هذه الأمية التي تغيّرت معاييرها وتجاوزت مفهومها التقليدي الذي كان يتطلب «مجموعة مهارات في القراءة والكتابة والحساب» إلى أن غدا معرّفًا على «أنه القدرة على تحديد الأمور وفهمها وتفسيرها، وعلى الإبداع والتواصل، في عالم يزداد فيه الطابع الرقمي، ويعتمد على المواد المكتوبة، وثراء المعلومات وسرعة التغير»[9].

اللبنة الأساس للولوج إلى المستقبل يتطلب دولة مسؤولة أمام شعبها بتنفيذ حكم ديمقراطي صالح، قائم على الحرية والعدالة والكرامة لكل إنسان من دون تمييز، دولة تتمتع ببنية قانونية ومؤسسية تتعاون مع أجهزة رقابية ومحاسبية يقظة، مصدرها الشعب.

كل ما سبق من احتلال وجوع ومرض وجهل لم ينتج إلّا إنسانًا محطّمًا، المستقبل كلمة لا محل لها في قاموسه. جُلّ ما يشغله هو معاشه اليومي، في منطقة تعد أعلى مناطق العالم في نسب البطالة؛ إذ يعاني بالمئة 10 من إجمالي سكانها من التعطّل وعدم توافر أي فرص عمل، بينما لا يتجاوز المعدل العالمي في نسب البطالة 5.38 بالمئة فقط[10].

هل الصورة قاتمة إلى درجة العجز؟ هل لم يَعد للعرب متسع في المستقبل؟

الإجابة: كلا بالطبع. إن قتامة الواقع لا تعني الاستقالة من المستقبل. هذا المستقبل الذي لا ينبعث إلا من شجاعة الاعتراف باقتراف الأخطاء، مع العمل الجاد على الأسباب نفسها التي أدت إلى هذه النتائج الكارثية ومواجهتها كما يليق بالإنسان الذي ارتبط وتجذّر بالأرض العربية. هذه الأرض التي أحبها، وتعلّق بها، عُجن من آلامها وأوجاعها، وسقاها بدمه وبأحلامه، ولديه من الإرادة ما يكفي لنهوضها ورفع رأسه عليها.

اللبنة الأساس للولوج إلى المستقبل يتطلب دولة مسؤولة أمام شعبها بتنفيذ حكم ديمقراطي صالح، قائم على الحرية والعدالة والكرامة لكل إنسان من دون تمييز، دولة تتمتع ببنية قانونية ومؤسسية تتعاون مع أجهزة رقابية ومحاسبية يقظة، مصدرها الشعب، تمارس المساءلة لصون المال العام، دولة (بكل سلطاتها التنفيذية والتشريعية والقضائية) لا عمل لها إلا ضمان وحماية حقوق الإنسان، مؤطرةً بالمواطنة، القائمة على المساواة في الحقوق والمسؤولية في الواجبات والكفاءة في الفرص والشفافية في الممارسات.

---

(8) بيان الألكسو في اليوم العالمي لمحو الأمّية 8 أيلول/سبتمبر 2019، على الرابط.<https://bit.ly/33C5DeN>

(9) للمزيد يُنظر إلى تعريف منظمة اليونسكو لمصطلح «محو الأمية»:<https://ar.unesco.org/themes/literacy>.

(10) انظر تقرير منظمة العمل الدولية: International Labour Office [ILO], *World Employment and Social Outlook: Trends 2020* (Geneva: ILO, 2020), <https://bit.ly/3hAIjD1>.

وضع الشباب في عين العناية، هو قاطرة أخرى لنقل العرب إلى المستقبل، إذ يمثل الشباب أكثر من نصف سكان الوطن العربي. وبالتالي فإن أكثر من نصف المسافة الزمنية تجاه المستقبل قد قُطعت بسبب هذه الهِبة السكانية النفيسة، إذا ما تعهدت الدولة بتعليم هذه الفئة وتحصينها من الأمراض، وكفالة نظام غذائي صحي مستدام لها، وتوفير فرص عمل كريم وتمكينها في صناعة قرارها السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

إن قضية فلسطين لا تعني الفلسطينيين وحدهم، حيث أكدت الأيام، وبأثمان باهظة للأسف الشديد؛ أن التفريط في الحق الفلسطيني، أخلاقيًا وسياسيًا وإنسانيًا جرّ وراءه احتلالات متصلة، وتنازلات لا قعر لها.

على نحوٍ موازٍ؛ تُمثّل المرأة العربية الحاضن والأساس لأي تنمية إنسانية حقيقية. إن البحث عن مكانة في المستقبل لا يتأتى إلا بحقوق متساوية للمرأة؛ تعليمًا وتطبيبًا وتمكينًا في العمل والقرار. وإن كان ثمة بقاء يعوّل عليه، رغم كل الحرائق التي اكتوت بها المنطقة، وإن كان ثمة بناء يُتطلع إليه، فسبب أن المرأة في هذه المنطقة كانت، ولا تزال صاحبة إرادة لا تلين وصلابة عصية على كل محاولات الكسر والامحاء.

التحرر من الاحتلال ومن التدخلات الأجنبية في السيادة الوطنية هو عامل حاسم في مسألة المستقبل. وكما أوضحت التجربة، طوال العقود الخمسة الماضية، فإن قضية فلسطين لا تعني الفلسطينيين وحدهم، حيث أكدت الأيام، وبأثمان باهظة للأسف الشديد؛ أن التفريط في الحق الفلسطيني، أخلاقيًا وسياسيًا وإنسانيًا جرّ وراءه احتلالات متصلة، وتنازلات لا قعر لها. وبعد أن كانت مواجهات المحتلّ الصهيوني في عاصمة عربية واحدة هي القدس؛ ها هي الحواضر العربية الأبرز كبغداد ودمشق وبيروت وصنعاء وعدن وطرابلس تتفجّر بالصراعات الممولة بالمال العربي، وتخوض حروبًا مفتوحة مع بعضها، تستنزف كل طاقاتها البشرية والطبيعية. وتهدد حرية الإنسان وحقه في الحياة بكرامة واستقرار. حيث غدت المنطقة بؤرة طرد عالمية لكل فرص السلم الدولي والوئام الوطني.

وأخيرًا فإن الكلام على تكامل عربي في الاقتصاد والسياسة والاجتماع والثقافة والمعرفة لم يعد من قبيل التنظير الفارغ من أي معنى، ولا ضمن تكرارات الخطاب الرائج طوال السنين الفائتة. على العكس، أصبح ضرورة ملحّة، أكثر من أي وقت مضى. هذه المرة بلغة المصلحة لا بلغة الشعارات، ومن واقع التحالفات الدولية الواسعة لا من قبيل أمنيات المصالح المحلية الضيقة. ومن منطلق الحاجات لا من منظور الترف والمبالغات. لا مفاجأة من الانسداد الشامل الذي تعيشه المنطقة اليوم، هو النتيجة التي توقعتها وتنبأت بها النخب المفكرة من أبناء المنطقة منذ بواكير ميلاد الدولة الوطنية، ومرحلة ما بعد الاستعمار. الراهن العربي هذا هو ما جنته سياسات تعطيل أي صيغة فعّالة في سبيل تكامل عربي منذ عقود. انسداد أوجدته ورعته دول الاستبداد والعسكرتارية والدكتاتورية والحزب الأوحد، بقطع النظر عن الزي الأيديولوجي الذي كانت تلبسه، سواءٌ كان يساريًا أو قوميًا أو إسلامويًا، ومهما كان الشكل العام الذي أصبغته على نفسها؛ ملكيًا كان أم

جمهوريًا أم هجينًا من اللانظام. حيث اتفق الخصوم والحلفاء على هدف واحد: قهر الإنسان، هدر طاقاته، نهب موارده، محو المستقبل من ذهنه، بإشغاله بأساسيات العيش، وإغراقه بخطابات الكراهية واللاجدوى، من التعاون مع الجار القريب وتقزيمه، وتعظيم الصديق البعيد وتضخيمه، حمايةً لصفقات بقاء الأنظمة على حساب القيمة الحقيقة لتكامل الشعوب وتعاونها العابر للحدود. لقد تحوّل الأمر من البحث والتفكير والعمل على إقامة اتحاد اقتصادي يضمن حرية الحركة لعناصر الإنتاج (عمال، رأس مال، أفكار) إلى شيطنة الشقيق والجار ودفعه إلى العداء والشقاق من خلال إبداع أسباب للحروب والصراعات والتدخلات في الشؤون الداخلية. فكانت الهزيمة، وكان الخراب الذي اكتوى بنيرانه الجميع.

بيد أن المستقبل يبدأ من إدراك كل هذا، لا يعاديه ولا يُنكره، إنما يفهم جذوره، يُحّيد مساؤه، يبني جسورًا لتجاوزه، وأفكارًا مضادة لتفادي وقوعه ثانية، مع العمل الجاد وطنيًا والتكامل الصبور إقليميًا. فهل العرب مستعدون للبدء من جديد في طريق المستقبل؟ □

أسئلة المستقبل العربي: التحديات والمتطلبات

علي حمية(*)
أستاذ جامعي – لبنان.

أولاً: التحديات

1 ـ ما هي أوليات القضايا التي تفرض نفسها اليوم عربياً على المستوى السياسي، وما هي الأسئلة الكبرى التي يمكن طرحها على هذا المستوى؟

للأسف، ليس هناك، اليوم، من قضية سياسية يمكن تصنيفها، عربياً، بأنها قضية أولى أو قضية مركزية، فقد ولّى، مع سقوط الاتحاد السوفياتي وتراجع حركات التحرر العربية، زمن القضايا الكبرى، كقضية الوحدة العربية التي كانت تستحوذ على اهتمام المثقفين العرب، ومن خلفهم الجماهير العربية، طوال النصف الثاني من القرن الماضي؛ وما كنا نعدها، يومها، مسائل ثانوية كالإصلاح السياسي والتنمية والصحة والتربية والتعليم والضمانات الاجتماعية، أصبحت قضايا رئيسية، في حين أن الوحدة العربية، على اختلاف أشكالها، بين وحدة شاملة أو وحدات إقليمية متدرجة، التي كانت لمدة طويلة أمّ القضايا، لم تعُد، على ما يبدو، مطلباً أولياً طالما دغدغ، في ما مضى، أحلام الملايين من الناس على امتداد العالم العربي، مغربه ومشرقه ووسطه وجنوبه. أضف إلى ذلك، أن التحلل من القضايا والالتزامات القومية، حتى في أوساط الجماهير الكادحة، أصبح أمراً عادياً لا يدعو إلى الاستهجان أو الإدانة، ولولا إشراقات من حركات المقاومة التي تلمع، من حين إلى آخر، لكان الستار قد أسدل على قضية فلسطين التي كان يعدها العرب أجمعين قضيتهم المركزية. ولكان السكون لفّ قضايا الاحتلال الأجنبي لأجزاء أخرى من أوطانهم.

(*) البريد الإلكتروني: a_hamyeh@hotmail.com.

2 ـ ما هي أوليات القضايا التي تفرض نفسها اليوم عربياً على المستوى الاقتصادي، وما هي الأسئلة الكبرى التي يمكن طرحها على هذا المستوى؟

إلى جانب الفقر والجهل والبطالة والأميّة المتفشية على نطاق واسع في مختلف أنحاء العالم العربي، من جهة والتصرف الكيفي، من جانب الأنظمة المفروضة فرضاً على الشعوب العربية، بالثروات الطبيعية ـ وما أكثرها ـ كالمياه والنفط والغاز، من جهة ثانية، يتعرض العالم العربي للسطو على مياهه، وخصوصاً مياه دجلة والفرات والنيل، وهو ما يعرّض مناطق شاسعة من واديي دجلة والفرات والنيل للتصحر وإتلاف المزروعات وحرمان ملايين الأنفس من المياه الصالحة للشرب أو للاستعمال الزراعي. فتركيا، مثلاً، تسيطر على منابع نهري دجلة والفرات وروافدهما الكبرى بذريعة أن منابع هذين النهرين تجري في الأراضي التركية، علماً أن تركيا الكمالية كانت قد احتلت هذه الأراضي السورية بالاتفاق مع دول الحلفاء، ولا سيّما فرنسا وبريطانيا، إبان الحرب العالمية الأولى، وأكملت احتلالها لها في عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي. أما بالنسبة إلى نهر النيل، فإن أثيوبيا تتحكم أيضاً بمياهه كونه ينبع، في معظمه، من أراضيها وتُقيم عليه السدود وأحدثها «سدّ النهضة» الذي يحرم مصر والسودان كميات هائلة من مياهه. إن حماية الثروات الطبيعية من التهديد الخارجي والتوزيع العادل لهذه الثروات على الصعيد الوطني، قضية أساسية تُمثّل اليوم، عربياً، أولوية في سلّم القضايا الاقتصادية، فالشعوب العربية الغنية على صعيد الثروات الطبيعية هي، عملياً، الأكثر فقراً. وهذا يدلّ على النهب النازل بهذه الثروات، سواء من الخارج (دول الجوار) أو من الداخل (أنظمة القهر الداخلي التي تتحكم وفي ثروات البلاد ورقاب العباد).

3 ـ ما هي أوليات القضايا التي تفرض نفسها اليوم عربياً على المستوى الاجتماعي، وما هي الأسئلة الكبرى التي يمكن طرحها على هذا المستوى؟

يواجه العالم العربي الحديث سلطة أبوية استبدادية، متأصلة في المجتمعات العربية، على اختلاف مرتباتها الاجتماعية، ويُعمل بهذه السلطة في المنزل والمدرسة والشارع والسياسة والتربية والأسرة والقضاء والأحوال الشخصية. وعلى الرغم من محاولات خجولة أُجريت وتجرى، من حين إلى آخر، هنا أو هناك في بعض بلدان العالم العربي، فإن هذه المحاولات لم ترقَ إلى منزلة المطالبة بإصلاح جذري شامل، فبقي الأبّ، بوصفه رأس الهرم في المجتمع الأبوي، مسيطراً في الأسرة وفي العمل وفي الدولة وفي الحياة السياسية. وقد وصف هذه الحالة أدق وصف المفكر العربي هشام شرابي في كتابه «المجتمع الأبوي» أو «المجتمع البطريركي». وعليه، فإن القضية المركزية، في هذا السؤال، هي قضية المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة التي تنعكس

إن الأجيال الجديدة، من طلاب الجامعات، وقعوا أسرى تلك الثنائيات المُكبّلة للتفكير الحرّ، ولذلك تدور أبحاثهم ومناقشاتهم وأطاريحهم الجامعية حول هذه الثنائيات التي تجاوزتها شعوب كثيرة بعد نضالات مريرة في البيت والمدرسة والجامعة والعمل ومراكز الأبحاث.

على الشؤون الاجتماعية كافة، كحق المرأة في التصرف بحرية بجسدها، وحقها في اختيار الشريك الذي ترغب، من دون ضغط أو إكراه، وحقها في العمل كما في السياسة، في ظل قانون عصري للعمل السياسي يساوي بين الجنسين على قاعدة الكفاءة من دون أي تمييز على أساس الجنس.

4 ـ ما هي أوليات القضايا التي تفرض نفسها اليوم عربياً على المستوى الفكري والثقافي والفلسفي، وما هي الأسئلة الكبرى التي يمكن طرحها على هذا المستوى؟

العالم العربي، اليوم، ساحة مكشوفة على الإعلام الأجنبي، بواسطة وسائل تواصل لا عدّ لها ولا حصر، والسبب يكمن في تخلف الإعلام العربي وتأخره وانجراره وراء كل سخيف من الصورة أو الخبر أو المادة أو الطريقة في التوجه إلى جمهور القراء أو المستمعين.

يتخبّط المثقفون العرب، منذ قرنين من الزمن، في أتون إشكاليات كبرى، كالأصالة والمعاصرة، والتراث والحداثة، والأصيل والدخيل، والقديم والجديد، والثبات والتطور... إلخ، في الوقت الذي ما برح بعضهم، حتى اليوم، يتساءلون: لماذا تقدّم الغرب وتخلّف العرب؟ ومن المؤسف، أن مثقفين عرباً كباراً، من المشرق والمغرب، مضوا في سبيلهم قبل أن يُجيبوا عن مثل هذا السؤال أو يفكّوا مثل هذه الأحاجي التي تبدو أنها مستعصية على الحلّ. والأنكى أن الأجيال الجديدة، من طلاب الجامعات، وقعوا أسرى تلك الثنائيات المُكبّلة للتفكير الحرّ، ولذلك تدور أبحاثهم ومناقشاتهم وأطاريحهم الجامعية حول هذه الثنائيات التي تجاوزتها شعوب كثيرة بعد نضالات مريرة في البيت والمدرسة والجامعة والعمل ومراكز الأبحاث.

إن جدلية الكونية والخصوصية تحمل، في رأيي، حلاً للخروج من هذه الثنائيات التي يعتقد كثيرون أن لا انفكاك منها، وهذه الجدلية ترى أن كل إنتاج فكري أو فلسفي أو أدبي أو فني... إلخ، يندرج في هذا الإطار: أي أن كل إنتاج كونيّ الاتجاه، خصوصي المنشأ، بمعنى أن الخصوصية تعمل في إطار الكونية. إن الخصوصية لا تؤدي دورها في تحديد موضوع الفكر بالاقتصار على جزء من البشرية فقط، بل تؤدي دوراً آخر يتعلق بتكوين الفكرة الكونية نفسها، يقول ناصيف نصّار. فالكونية لا تشتغل في معزل عن الخصوصية، ولكنها لا تفقد بسبب ذلك أصالتها وأسبقيتها في أنماط التفكير التي تطالب بها كصفة ملازمة لنشاطها، وهي العلم والدين والفلسفة.

5 ـ ما هي أوليات القضايا التي تفرض نفسها اليوم عربياً على المستوى الأمني، وما هي الأسئلة الكبرى التي يمكن طرحها على هذا المستوى؟

التحديات على مستوى الأمن القومي، عربياً، كبيرة، وعلى مستويين:

أ ـ التحديات الخارجية التي تتمثل بالتهديد الأجنبي الذي لم يتوقف يوماً، منذ نشوء العالم العربي الحديث على انقاض السلطنة العثمانية، ويتمثل هذا التهديد بزرع الكيان اليهودي الغاصب

في فلسطين، واستمرار الدعم الغربي لهذا الكيان ليبقى خنجراً مغروساً في صدر العالم العربي، ما يعني أنه يمثل تهديداً مباشراً للمصالح الكبرى لهذا العالم العربي، وخصوصاً في المشرق، ودعماً للمصالح السياسية والاقتصادية والثقافية للدول الغربية صاحبة الأطماع الكبيرة فيه. تتخذ هذه التحديات الخارجية أوجهاً متعددة، كالاحتلال بالقوة العسكرية أو الضغط عبر دول الجوار الطامعة بدورها في مناطق كثيرة من العالم العربي، أو بتحريض قوى سياسية محلية متضررة من الأنظمة القائمة، كالمنظمات الإرهابية التي شهدنا ونشاهد الخراب الذي أحدثته في عدد من البلدان العربية، أضف إلى هذه الأوجه من التهديد الخارجي المنظمات الدولية ذات الصبغة الأممية التي تتسلل إلى المجتمعات العربية بذريعة الدعم والمساندة والتدريب على المواطنة وحقوق الإنسان، فتحرّض المجموعات الشبابية التائقة إلى الحرية على العصيان الاجتماعي والسياسي غير آبهة بالخراب الذي يترتب على محاولات عصيانها، ولبنان هو مثال حيّ على دور المنظمات الدولية في تحريض الشباب على الانفلات والتسيّب من كل نظام وكل عقد اجتماعي.

البيئة في العالم العربي مهملة، وقد يقصيها الإنسان العربي المتخلف عن روزنامة اهتماماته: يريد منها كل شيء ولا يعطيها شيئاً، وهكذا تبور وتصبح جرداء ويتحول إنسانها إلى متسوّل.

ـ أما التحديات الداخلية فتتمثل بالأصوليات، على اختلاف مسمياتها، اثنية ودينية وقبلية. وتأخذ هذه التحديات منحى النزاع الثقافي/ اللغوي بين عرب وبربر (أمازيغ) في المغرب العربي، والنزاع الديني، بين مسيحيين ومسلمين في وادي النيل، وقد أدّى هذا النزاع، في السنوات الأخيرة، إلى انفصال جنوب السودان (المسيحي) عن شماله (المسلم). في حين تأخذ هذه النزاعات في الجزيرة العربية منحى الصراع القبلي بين حضر وبدو وديني بين زيديين ووهابيين، أما في الهلال الخصيب فالنزاع هو ديني بين شيعة وسنّة واثني بين عرب وأكراد وشركس... إلخ وقبلي بين عشائر أو قبائل ضاربة جذورها في صحراء الجزيرة العربية وأخرى في بادية الشام.

6 ـ ما هي أوليات القضايا التي تفرض نفسها اليوم عربياً على المستوى الإعلامي، وما هي الأسئلة الكبرى التي يمكن طرحها على هذا المستوى؟

يبدو العالم العربي، اليوم، ساحة مكشوفة على الإعلام الأجنبي، بواسطة وسائل تواصل لا عدّ لها ولا حصر، والسبب يكمن في تخلف الإعلام العربي وتأخره وانجراره وراء كل سخيف من الصورة أو الخبر أو المادة أو الطريقة في التوجه إلى جمهور القراء أو المستمعين، الأمر الذي أفسح المجال للإعلام الخارجي، ولا سيّما الإعلام المغرض، لأن يتوجه إلى الفئات العربية الشابة التي لم تحصل بعد على ثقافة واسعة، مستفزاً رغباتها الجامحة إلى الحرية والاختلاط بين الجنسين، ما يعني إسقاط الحواجز والمحرمات على اختلاف أوجهها، فتنشأ أجيال هجينة لا هي بالمثقفة بثقافة حقيقية ولا هي متمسكة بأصول يعدّها بعضها الآخر ضرورية لحماية نفسه من العولمة وتداعياتها على أنماط حياته كافةً، فتضيع الأجيال الشابة بين حداثة مفرطة في غلوّها، أو العودة

إلى الوراء فتنشأ متدّثرة بالتعصب الديني المقيت، وتتحول إلى جماعات إرهابية تقطع الأخضر واليابس والحي والحجر، وتدمر ما فوق الأرض وما تحتها. ومن المؤسف أن العالم العربي الذي أغرقه الإعلام الأجنبي بتقنياته وبرامجه وأساليبه في العرض بات عاجزاً عن أن يعيد النظر فيما يمكن عدُّه انجازاً على صعيد الإعلام وما يمكن عدّه تخلّفًا وانهيارًا، وإن لم يتدارك المعنيون بالإعلام هذه الثغرة فقد يغدو التصحيح صعباً إن لم يكن مستحيلاً.

7 ـ ما هي أوليات القضايا التي تفرض نفسها اليوم عربياً على المستوى البيئي، وما هي الأسئلة الكبرى التي يمكن طرحها على هذا المستوى؟

يتداخل هنا المحوران: الاقتصادي والبيئي، فبين الاقتصاد والبيئة (المتحد الجغرافي الاجتماعي) علاقة قوية، أو قل هي جدلية الجغرافيا والاقتصاد، فالبيئة الجغرافية تقدم الإمكانيات بسخاء وما على الإنسان الاقتصادي، إلا ان ينتهز الفرصة ويردّ على التحدي بأحسن منه، كأن يقوم بحماية البيئة وحرثها وزرعها وريها واستصلاحها فيأتي مردودها محاصيل متنوعة وأشجار مثمرة وأحراج وغابات... وما إلى ذلك. تتحدى البيئة الإنسان، فيرد الإنسان التحدي، وبقدر ما يكون رده إيجابيًا تكون البيئة مُريحة له وكريمة، وعلى أساس هذه الجدلية تتحدّد العلاقة بين الطرفين (توينبي).

البيئة في العالم العربي مهملة، وقد يقصيها الإنسان العربي المتخلف عن رزنامة اهتماماته: يريد منها كل شيء ولا يعطيها شيئاً، وهكذا تبور وتصبح جرداء ويتحول إنسانها إلى متسوّل. إن البيئة العربية متنوعة، بين سهل وجبل وبحر وصحاري، ومكسوة بغابات كثيرة، توفر مناخاً معتدلاً، لكن المؤسف، أن الإنسان العربي لا يؤمّن لها الحماية ولا الاهتمام، إلا لماماً.

إن المطلوب، عربياً، على مستوى البيئة هو الاهتمام بها وحمايتها والتعامل معها بحب وحنوّ حتى تعطي ثماراً وغلالًا وتروي عطش إنسانها ومعدته، كل ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا في ظل دولة محبّة للبيئة، دولة الرفاه التي تساوي بين اهتمامها بالإنسان واهتمامها بالبيئة.

إن قضية المياه المحاصرة أو المسلوبة أو المتنازع عليها بين بعض الدول العربية ودول الجوار: تركيا وإيران وإثيوبيا، هي قضية كبرى وحيوية، إذا لم تسوَّ فسيتصحّر العالم العربي على اختلاف بيئاته، وسيعمّ القحط في أرجائه. إن المياه التي تضخّها أنهر وادي الرافدين هي مصدر حياة لسكان الهلال الخصيب، ويندرج الأمر نفسه على نهر النيل. ألم يقل المؤرخون: «إن مصر (وضمنًا السودان) هي هبة النيل؟! فماذا يبقى من مصر إذا زُلزل الهرم أو غُيّض النيل»؟!

8 ـ ما هي المقاربات المعرفية الجديدة التي باتت ضرورية للتعامل من خلالها مع القضايا العربية المعاصرة؟

إن الثورة العلمية المرتكزة إلى التكنولوجيا الحديثة، التي تمضي قدماً مهيِّئة للإنسان كل وسائل التقدم والرفاهية، وصنوها الثورة الرقمية التي تتصاعد سرعتها، يوماً بعد يوم، بل ساعة بعد ساعة، وبسرعة البرق هما الثورتان اللتان يجب أن تهتدي الشعوب العربية بهما حتى يخطو العالم العربي خطوات حثيثة نحو التقدم والغلبة. لم تعد تنفع الأساليب القديمة ولا التكنولوجيات التي

أصبحت اليوم متخلفة وعفّى عليها الزمن، كما لم تعد تنفع الأساليب القديمة المتخلفة التي تتحكم في مستقبل العلم والثقافة والحرف والرقم.

9 ـ كيف ساهمت، ويمكن أن تساهم، مجلة المستقبل العربي في رفع مستوى الوعي العربي بقضايا الأمة وتحديتها؟

أدت مجلة **المستقبل العربي** وحاضنها مركز دراسات الوحدة العربية دوراً ريادياً في نشؤ فكرة الوحدة العربية وتطوير أسس العمل العربي الوحدوي، وكانت المؤتمرات والندوات واللقاءات الدورية التي يعقدها مركز الدراسات وتنشرها مجلة **المستقبل العربي** أكبر عامل في ترسيخ فكرة الوحدة والتمسك بها وإشهارها عربياً ودولياً. ولكن الأوضاع العربية العامة والتطورات الإقليمية والدولية الجارية لم تمكن المجلة من جني ثمار عملها فبقيت فكرة الوحدة حبراً على ورق، الأمر الذي يدعو المجلة ومعها مركز الدراسات إلى إعادة النظر في نظرتهما إلى الوحدة العربية، بعد أن تراجعت إلى الخلف بدلاً أن تتقدم إلى الأمام، في ربع القرن الأخير. إن المجلة والمركز مطالبان بمراجعة شاملة لفكرة الوحدة وتبيان نقاط الضعف فيها والعمل على ترميمها بتطوير النظرة إلى الوحدة العربية، وابتداع آليات عمل جديدة تتلاءم مع النظرة الجديدة التي ندعو إلى تبنيها والتي يمكن تلخيصها بما يلي: النظر إلى العالم العربي بوصفه أمة واحدة نظرة أكدت العقود الماضية ضعفها وفسادها بدليل الدعوات الوحدوية الإقليمية التي نشأت على هامشها وقيام محاولات إقليمية جادة كمجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي ومحاولات استعادة وادي النيل لوحدته باسترجاع السودان إلى حضن مصر، والمحاولات الجادة التي أجريت في خمسينيات القرن الماضي لتوحيد مجموعة سورية الكبرى أو الهلال الخصيب، ولا تزال هذه الأشكال الوحدوية السابقة الذكر قائمة، في معظمها، حتى اليوم، وما ينقصها هو إعادة تفعليها. فالاتحاد المغاربي لا يزال قائماً، ولو شكلياً، ومجلس التعاون الخليجي أيضاً، والاتجاه جار نحو ربط دول ما يُسمى «محور المقاومة»، عنيت بيروت ودمشق وبغداد وفلسطين، في شكل من أشكال التعاون السياسي والاقتصادي والاجتماعي والدفاعي... إن هذه الوحدات الإقليمية هي أقرب إلى التحقق من الوحدات الكبرى، وخصوصاً أن جامعة الدولة العربية التي ترمز سياسياً إلى وحدة العالم العربي تفككت وانهارت وهي على طريق الزوال إن لم تجدد نفسها على الصيغة التي تقدّم بيانها.

إن السياسات الكيانية (القطرية) التي فشلت فشلاً ذريعاً، في كل مهمات الدولة [...] وجّهت ضربة قاصمة إلى مشروع الدولة القومية بتقديمها الانتماء الكياني (القطري) على الانتماء القومي وبتكريسها الهوية الكيانية الجزئية على حساب الهوية القومية الجامعة.

عرضنا في ما تقدّم بيانه الحالة العربية، لجهة التحديات العامة التي تواجهها مجتمعة والتحديات الخاصة بكل دولة من دولها على حدة، وطبيعة الهجمة الغربية التي تستهدفها. ونتقدم، على أساس هذه المراجعة، بتصوّر شامل لمتطلبات المرحلة المقبلة، نضعه بتصرف المركز ومجلته.

ثانياً: المتطلبات

1 ـ في راهنية الدولة القومية

يعاني الفكر السياسي القومي ـ على اختلاف مدارسه ـ في منطقتنا وفي العالم العربي بعامة، أزمة كبرى دفعت المشتغلين فيه – والهواجس تنتابهم– إلى التساؤل عن جدواه وفاعليته، في وقت تصمّ فيه بعض الدول والجماعات التي استكملت وحدتها القومية آذان العالم بضجيجها الصاخب عن عولمة كونية – لا مردّ لها ـ تجتاح المعمورة، متخطية الحدود القومية، متجهة بالعالم ـ على اختلاف بيئاته وشعوبه وثقافاته ـ إلى حدود «قرية» كونية واحدة.

إن الردّ على مثل هذا الضجيج المنخدع بالعولمة وشعاراتها المضللة التي تنعي الفكر القومي وثمرته: الدولة القومية، يكون في العودة إلى مبدأ أساس أقرّته العلوم الاجتماعية المتخصصة في دراسة أحوال الأمم والجماعات لجهة نشأتها وتطورها وارتقائها، وهو أن التطور (الاجتماعي والاقتصادي والسياسي) مرهون دائماً بعوامله، وأن عوامل التطور ليست واحدة في الأمم كلها، ولذلك لم يرجُ أنصار هذا المبدأ كبير فائدة من استنساخ بعض الأمم لتجارب بعضها الآخر. لذا أصرّ علماء الاجتماع والسياسة والاقتصاد على أن تبقى العناوين الثلاثة الكبرى (الوطن، والسيادة، والدولة بوصفها جمعية الشعب الكبرى) ثوابت، وخصوصاً في الأمم التي لم تتمكن بعد من إقامة دولتها القومية. فإذا استطاعت بعض الأمم ـ لظروف ذاتية وموضوعية ـ أن تنجز مشروع دولتها القومية، في حين لم تستطع أمم أخرى ـ لظروف ذاتية وموضوعية أيضاً ـ تحقيق هذا الإنجاز، فهذا لا يعني، بالضرورة، أن الدولة القومية قد انتهى دورها أو قد تمّ تجاوزها، أو أنها أصبحت من مخلفات الماضي! وعليه، إذا كانت الدولة القومية ـ بمعنى من المعاني ـ هي ماضي الأمم المتطورة، فإنها ـ في اعتقادنا ـ مستقبل الأمم النامية، وخصوصاً الأمم التي تترنح ـ كأمتنا ـ مغلوبة على أمرها بين مطرقة الهيمنة الخارجية، وسندان التفسّخ الاجتماعي والروحي والثقافي الداخلي.

إن السياسات الكيانية (القطرية) التي فشلت فشلاً ذريعاً، في كل مهمات الدولة، بدءاً من السياسات الاقتصادية إلى السياسات الخارجية مروراً بالسياسات التنموية والدفاعية، وجّهت ضربة قاصمة إلى مشروع الدولة القومية ـ على امتداد العالم العربي كله ـ بتقديمها الانتماء الكياني (القطري) على الانتماء القومي وبتكريسها الهوية الكيانية الجزئية على حساب الهوية القومية الجامعة، وقدّمت بذلك حجّة لدعاة العولمة والأصولية العنصرية والمذهبية للتفتيش عن مصائر أخرى لها خارج نطاق الفكر القومي والقضية القومية، ما دفع بعض هؤلاء إلى الاحتماء بالعولمة وبعضهم الآخر بالعصبيات العرقية والمذهبية.

2 ـ في الاتحادية الجبهوية العربية

انطلاقاً من تجربة التكتلات الإقليمية على الصعيد العربي، ولا سيّما تجربة «مجلس التعاون الخليجي» وتجربة «الاتحاد المغاربي»، نرى من الضروري جداً تعزيز الاتجاه الراهن – على ضعفه – لقيام وحدات قومية في بلاد الشام والعراق (الهلال الخصيب)، والجزيرة العربية، ووادي النيل، والمغرب العربي الكبير. هذا الاتجاه الذي يمثل انتصاراً للواقعية العلمية والحقائق التاريخية

على النزعات الرومانسية التي تحكمت في الفكر السياسي العربي منذ ثلاثينيات القرن المنصرم. ونؤكد ضرورة أن يكون ذلك في إطار خطة توحيدية مرحلية ترتقي بالعمل العربي إلى مستوى الفضاءات فوق القومية والكتل الدولية العظمى.

وبناء عليه، نرى أن من أولويات العمل القومي إيجاد سوق مشتركة في نطاق البيئة الطبيعية الواحدة تُزال فيها الحواجز أمام حركة الأشخاص والسلع والرساميل، الأمر الذي يساعد على بناء مؤسسات اقتصادية كبرى تسهم في عمليات التنمية، ويعمّق الانتماء القومي ويُركزه على أسس حياتية واقعية.

وفي هذا الإطار، وكخطوة أولى على طريق قيام سوق عربية جامعة مشتركة، ندعو إلى قيام سوق مشتركة في كل من الهلال الخصيب تطوّر العمل التعاوني بين لبنان والشام إلى مستوى الوحدة الاقتصادية المنفتحة على الأردن والعراق وفلسطين المحرّرة، وإلى قيام سوق مشتركة في وادي النيل تجمع مصر والسودان وتؤالف بين الثروة البشرية المصرية والموارد الطبيعية الهائلة في السودان، وإلى تطوير عمل مجلس التعاون الخليجي وتوسيعه ليضمّ اليمن أيضاً، وبعث الاتحاد المغاربي وتطوير عمله باتجاه إقامة وحدة اقتصادية تُوقف النزيف البشري وتُقوّي موقف دوله في حوارها مع الاتحاد الأوروبي.

هذا النظام الاتحادي، إذاً، لن يكون، بأي شكل من الأشكال، التفافاً على مطلب الوحدة العربية الشاملة بل سيكون تجسيداً لها في إطار من الواقعية العلمية، ولن تتوقف حيويته عند وحدة بلاد الشام والعراق، بل ستتعدّاها إلى الالتزام الكامل بتحقيق الوحدات الجغرافية العربية الأخرى وصولاً إلى اتحاد عربي يشمل كل أرض العرب ويُعنى بكل همومهم وأحلامهم ومصالحهم!

3 ـ في الشراكة المتوسطية

شكل المتوسط، على مرّ التاريخ، صلة الوصل بين أوروبا والعالم العربي، وتحوّل، مع مرور الزمن، إلى مدى مشترك لتعاون خلاق بينهما على مختلف الصعد الثقافية والاقتصادية، على الرغم من مراحل التوتر التي شهدها الطرفان فوق مياهه وفي جزره وعند شطآنه، وما تمخّض عنها من مآسٍ وحروب. الأمر الذي يحتّم على أوروبا التعاطي إيجابياً مع شريكها التاريخي في المتوسط، أيّ العالم العربي، وذلك برفع غطائها السياسي والمادي عن الكيان الصهيوني الغاصب كشرط لبناء الشراكة العربية ـ الأوروبية المتوسطية.

4 ـ في الإصلاح السياسي

إن مسألة الإصلاح السياسي باتت ملحة بفعل جملة من المتغيّرات الدولية والداخلية. ويرتكز الإصلاح المنشود، في هذه المرحلة، على المبادئ الآتية:

1 ـ وقف الحديث الملتبس عن فروق بين الوطنية والقومية وتقديم ما يُسمى المصالح الوطنية ـ أي المصالح الكيانية الفئوية الضيقة ـ على المصالح القومية العليا.

2 ـ إطلاق حرية العمل السياسي الديمقراطي، على أوسع نطاق، وضمان حرية الرأي والقول والاجتماع، وتأمين سيادة القانون، وتداول السلطة والفصل بين مكوّناتها. الأمر الذي يبعث على

وضع **قانون جديد للأحزاب** يمنع قيام الأحزاب الطائفية! وتتطلب الحالة القائمة أيضاً وضع **قانون جديد للانتخابات** يقوم على قاعدة: الكيان السياسي دائرة انتخابية واحدة، والتمثيل النسبي، والأحزاب السياسية قاعدة الترشُّح.

3 ـ فصل الدين عن الدولة، ومنع رجال الدين من التدخل في شؤون السياسة والقضاء، وإزالة الحواجز بين مختلف الطوائف والمذاهب. وتنطوي هذه المبادئ التي تؤسس للدولة المدنية على سنّ **قانون مدني للأحوال الشخصية** يوحّد القضاء في مسائل الزواج والطلاق والإرث والملكية ويحلّ محلّ القوانين المذهبية المعمول بها حالياً.

5 ـ في الإصلاح الاقتصادي

إن الإصلاح السياسي لا يكون إصلاحاً حقيقياً ما لم يثبت على قواعد اقتصادية اجتماعية متينة. أما قواعد هذا الإصلاح فهي:

1 ـ تنظيم الاقتصاد القومي على أساس الإنتاج، فالإنتاج هو مقصد رئيسي من مقاصد التفكير في الدولة الحديثة. وعلى أساس الإنتاج فقط يمكن النظر في إيجاد العدل الاجتماعي الحقوقي بين الذين يشتركون في الإنتاج.

2 ـ تصنيف الإنتاج والمنتجين بحيث يُمكن ضبط التعاون والاشتراك في العمل على أوسع قياس ممكن، وضبط نوال النصيب العادل من الإنتاج، وتأمين الحق في العمل والحق في نصيبه.

3 ـ تنظيم استخدام الثروات القومية وإعادة توزيعها، كالنفط والمياه، فلا تبقى حكراً على بعض الدول دون غيرها، فالأمة تمتلك ثروة نفطية كبيرة لم توظف، إلا لماماً، في مشاريع التنمية القومية أو حتى التنمية المحلية داخل كل دولة، لأن هذه الثروات القومية هي، عملياً، وقف على عائلات حاكمة أو أنظمة سياسية متسلِّطة تتصرّف بها تصرفاً كيفياً، من دون أي اعتبار للمصلحة القومية العليا؛ فضلاً عن أنّ هذه الثروة سلاح ثمين لم تستخدمه الأمة في جميع قضاياها الكبرى، وخصوصاً في فلسطين.

ونظراً إلى كون النفط ثروة قومية عامة، فهو، إذاً، ملك قومي عام للمجتمع القومي كله وليس حكراً لواضعي اليد على أرضه، فالآخرون هم، أيضاً، شركاء، قومياً، في هذه الثروة. لذلك فإن عائداته هي ـ حكماً ـ عائدات قومية عامة يعود للشعب كله في هذه البلاد حق الانتفاع منها. وعليه، فإن المصلحة القومية العليا تقضي بتنظيم هذه الثروة وإعادة توزيعها على نحوٍ عادل بين الدول المالكة للنفط والمحرومة منه، على حدّ سواء.

إلى جانب النفط، هناك الثروة المائية. وهي، أيضاً، ثروة قومية عامة، تنطبق عليها القاعدة نفسها، ويحكمها المنطق نفسه. فالأنهار السورية، وما بينها من جداول وبحيرات، تشكل ثروة مائية هائلة، ولكنها غير مستغلة تماماً بسبب الهدر وسوء الاستخدام وانعدام التخطيط، فضلاً عن عمليات السطو التي تلحق بها من الخارج.

الأمر نفسه ينسحب على نهر النيل وحق جميع أبناء الوادي في الانتفاع من مياهه.

4 ـ إيجاد حالة صناعية تخرج الأمة من حالة الرقّ للنظام الرأسمالي القائم على الصناعات الكبرى في الأمم الكبيرة المتقدمة، لأن الأمة التي تبقى في حالة زراعية محض تبقى حكماً مستعبدة للأمة التي هي منظمة صناعياً تنظيماً عالياً.

5 ـ تخطيط سياسة اقتصادية قومية ترتكز على الوحدة الاقتصادية الواجبة الوجود وضرورة قيام نهضة صناعية ـ زراعية على أسس متينة.

6 ـ توثيق الروابط السياسية والثقافية والاقتصادية بين الدول العربية، ولا سيَّما المتجاورة منها، وذلك بإلغاء الحواجز الإداريّة والجمركية ونظام التأشيرة في ما بين هذه الدول، وبناء المؤسسات الجامعة وأولها السوق الاقتصادية المشتركة، وربطها بشبكة مواصلات بريّة واسعة وحديثة، لما لخطوط المواصلات ـ على أنواعها ـ من دور حيوي في ربط مفاصل الدورة الحياتية الاقتصادية ـ الاجتماعية على امتداد الوطن كله، ودورها، أيضاً، في جبل الجماعات المتباعدة والمتنافرة وصهر عقائدها وتقاليدها، وإعادة تشكيلها لصوغ مجتمع متجانس، موحّد الأهداف، موحّد المصالح الحيوية، موحّد المصير □

أوراق حول قضايا محورية

زيارة جديدة لمسار القضية الفلسطينية في ضوء الاستراتيجية الصهيونية لإدارة الصراع

حسن نافعة(*)

أستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة.

تابعت الجماهير العربية بمشاعر يغلب عليها طابع الحزن العميق مراسم التوقيع في البيت الأبيض يوم 15 أيلول/سبتمبر لوثائق تطبيع العلاقات بين إسرائيل وكل من دولتي الإمارات والبحرين، فقد جاءت هذه الخطوة بعد أشهر قليلة من إعلان الولايات المتحدة رسميًا عن «صفقة» تتيح لإسرائيل المضي قدمًا في خططها الرامية إلى ضم ما يقرب من ثلث الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، الأمر الذي أشعر الفلسطينيين بأنهم طعنوا في الظهر وبأن النظام العربي الرسمي بات مستعداً للتعاون مع الولايات المتحدة وإسرائيل في خططهما الرامية لتصفية القضية الفلسطينية، بدعوى أن إيران أصبحت تشكل الخطر أو التهديد الأكبر على أمن المنطقة. فحين تقوم دول عربية بتطبيع علاقتها رسميًا مع إسرائيل قبل انسحاب هذه الأخيرة من الأراضي العربية المحتلة عام 1967، فليس لذلك سوى معنى واحد وهو أن العقد العربي الذي كان ملتفًا حول المبادرة السعودية التي تبنتها قمة بيروت عام 2002 بدأ ينفرط، وأن الدول العربية باتت مستعدة للتخلي عن مبدأ «الأرض مقابل السلام» كأساس للتسوية واستبداله بمبدأ «السلام مقابل السلام» الذي تصر إسرائيل عليه.

صحيح أن ما حدث في البيت الأبيض يوم 15 أيلول/سبتمبر الماضي لا يمثّل سابقة في تاريخ النظام العربي، حيث سبق لكل من مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية والأردن سلوك النهج نفسه، غير أن من شأن هذه الخطوة أن تثير مع ذلك تساؤلات متعددة، وبخاصة أن الاتفاقيات التي سبق لمصر ومنظمة التحرير أن وقعتها، وبعضها منذ أكثر من أربعين عامًا، لم تؤد إلى سلام حقيقي في المنطقة، أو حتى إلى استقرار وازدهار الدول التي أبرمتها، بل إلى مزيد من التعنُّت والصلف الإسرائيلي. لذا يعتقد على نطاق واسع أن الدول العربية التي التحقت مؤخرًا بقطار التطبيع لم تتعلم شيئاً من دروس التاريخ وتطوعت بتقديم تنازلات وهداياً مجانية لن يستفيد منها هذه المرة سوى دونالد ترامب وبنيامين نتنياهو، الأمر الذي يثير الشكوك حول ما إذا كان النظام الرسمي

(*) البريد الإلكتروني: hassanafaa45@gmail.com.

العربي يدرك طبيعة المشروع الصهيوني وما يمثله من مخاطر على أمنه القومي وما إذا كان يملك رؤية استراتيجية لإدارة الصراع معه.

سوف تحاول هذه الورقة تتبع المسار الذي سلكته القضية الفلسطينية في ضوء الاستراتيجية التي انتهجتها الحركة الصهيونية في إدارة الصراع مع الوطن العربي.

ـ 1 ـ

حين تأسست الحركة الصهيونية، عقب نجاح تيودور هرتزل في عقد مؤتمر بازل عام 1897، كان يهود العالم يعيشون كأقليات دينية تعاني الاضطهاد في أماكن مختلفة من العالم، وكان الهدف المعلن لهذه الحركة إنهاء هذا الوضع، بالعمل على تجميع يهود العالم وإعادة توطينهم في بلد واحد. ورغم وجود بدائل متعددة للبلاد المقترحة كوطن أو كدولة لليهود، ومنها أوغندا والأرجنتين على سبيل المثال، فقد وقع الاختيار على فلسطين كي يسهل الترويج لأسطورة «أرض الميعاد» وتوظيف البعد الديني عند اليهود في خدمة المشروع السياسي للحركة الصهيونية. ولأن فلسطين كانت إحدى الولايات التابعة لإمبراطورية عثمانية بدت في ذلك الوقت وكأنها قد شاخت وبدأت تعيش أيامها الأخيرة، فقد أصبح الهدف الصهيوني، الذي كان يبدو كحلم بعيد المنال، حتى بالنسبة إلى شرائح متعددة من اليهود أنفسهم، هدفًا قابلاً للتحقيق، راحت خطواته تتجسد واقعًا على الأرض عقب اندلاع الحرب العالمية الأولى التي انتهت بسقوط الإمبراطورية العثمانية وانهيارها. وحين اندلعت الحرب العالمية الثانية، بعد عشرين عامًا فقط من اندلاع الحرب الأولى، كانت الدولة اليهودية تتهيأ لإعلان قيامها على أكثر قليلاً من نصف فلسطين التاريخية، وبخاصة بعد إقدام الجمعية العامة على تبني قرار تقسيم فلسطين عام 1947.

لم تكتفِ بريطانيا بالتنكر الكامل لوعودها للعرب، حين قامت سراً بإبرام اتفاقية سايكس – بيكو التي تم بموجبها تقسيم الوطن العربي إلى مناطق نفوذ بينها وبين فرنسا، وإنما ذهبت إلى حد الإقدام على إصدار تصريح رسمي يؤكد التزامها بمساعدة الحركة الصهيونية.

اليوم، وبعد ما يقرب من ثلاثة أرباع القرن على تأسيس إسرائيل دويلتها الهشة، فهي تبدو في ذروة قوتها، ليس فقط بعدما نجحت في إحكام سيطرتها على كامل التراب الفلسطيني وإنما بعد إجبار عدد من الدول العربية أيضاً على تطبيع العلاقات معها من دون انتظار قيام دولة فلسطينية، فضلاً عن أنها باتت في وضع يسمح لها بالتحول إلى قوة إقليمية عظمى تطمع إلى الهيمنة على كامل المنطقة العربية. فكيف استطاعت الحركة الصهيونية أن تحقق كل هذه الإنجازات التي تكاد تصل إلى حد الإعجاز، وأن تلحق الهزيمة بوطن عربي يتمدد فوق رقعة جغرافية هائلة ويملك من الموارد البشرية والطبيعية أضعاف ما تملك، وهل يعد هذا الإنجاز دليلاً على قوة وتماسك الحركة

الصهيونية أم دليلًا على ضعف الوطن العربي وتشرذمه؟ هذا ما سنحاول استجلاءه في قراءة سريعة لطبيعة الاستراتيجية التي انتهجتها الحركة الصهيونية في إدارة صراعها مع الوطن العربي.

يلفت النظر هنا أمران لا يخلوان من مفارقة تاريخية:

الأول، تزامن ظهور الحركة الصهيونية التي استهدفت جمع الشتات اليهودي وإقامة دولة لليهود في فلسطين، مع ظهور الحركة القومية العربية التي استهدفت تحقيق استقلال الأقطار العربية عن الإمبراطورية العثمانية وتوحيدها في دولة موحدة، وذلك في نهاية القرن التاسع عشر.

والثاني، مراهنة كلا الحركتين، الصهيونية والعربية، على بريطانيا لتحقيق طموحاتهما، مقابل المساعدة، كل بطريقته الخاصة، على تمكين بريطانيا من كسب الحرب وهزم تركيا. فالاتصالات العربية ببريطانيا إبان الحرب العالمية الأولى عكستها مراسلات الشريف حسين ـ مكماهون (14 تموز/ يوليو 1915 ـ 30 كانون الثاني/يناير 1916) وتضمنت وعودًا بريطانية لتوحيد المشرق العربي تحت قيادة الأسرة الهاشمية. أما الاتصالات اليهودية ببريطانيا خلال الحقبة نفسها تقريباً فقد قامت بها الوكالة اليهودية وقادتها شخصيات نافذة في بريطانيا نفسها.

إنما ذهبت إلى حد الإقدام على إصدار تصريح رسمي يؤكد التزامها بمساعدة الحركة الصهيونية على إنشاء «وطن قومي لليهود في فلسطين».

لكن ما إن انتهت الحرب العالمية الأولى حتى تبين أن بريطانيا مارست سياسة الخداع تجاه العرب وانحازت كليًا للحركة الصهيونية. فلم تكتف بريطانيا بالتنكر الكامل لوعودها للعرب، حين قامت سرًا بإبرام اتفاقية سايكس – بيكو (16 أيار/مايو 1916) التي تم بموجبها تقسيم الوطن العربي إلى مناطق نفوذ بينها وبين فرنسا، وإنما ذهبت إلى حد الإقدام على إصدار تصريح رسمي يؤكد التزامها بمساعدة الحركة الصهيونية على إنشاء «وطن قومي لليهود في فلسطين» (وعد بلفور 2 تشرين الثاني/نوفمبر 1917). وبينما واصلت الحركة الصهيونية ضغوطها الهائلة على بريطانيا إلى أن تمكّنت من إدراج تصريح بلفور في ديباجة عهد «عصبة الأمم» ثم في صلب اتفاقية الانتداب على فلسطين، ليتحول بذلك من مجرد وعد قدمه «من لا يملك لمن لا يستحق» إلى التزام دولي تشرف العصبة على تطبيقه، تفرقت سبل «الثورة العربية الكبرى» بعد إقدام بريطانيا على مكافأة الأسرة الهاشمية بتعيين بعض أمرائها حكامًا على كل من العراق وإمارة شرق الأردن، ولأن الأسرة الهاشمية نفسها ما لبثت أن خسرت نقطة ارتكازها في الحجاز، بعدما تمكنت أسرة آل سعود من إحكام قبضتها على شبه الجزيرة العربية وإعلان قيام المملكة العربية السعودية، فقد تراجع حلم الوحدة العربية وانشغل كل قطر عربي بأوضاعه الداخلية. وما إن انتهت الحرب العالمية الأولى حتى راحت الحركة الصهيونية تلقي بكل ثقلها وراء بناء مشروعها الخاص بإقامة دولة لليهود في فلسطين، مدعومة بسلطة الانتداب البريطاني. بينما انشغلت النخب السياسية والفكرية العربية بالنضال ضد الاستعمار الأوروبي (ثورة 1919 المصرية نموذجًا). هكذا أصبحت مهمة مقاومة المشروع الصهيوني مسؤولية ملقاة على عاتق حركة التحرر الوطني الفلسطينية وحدها.

ـ 2 ـ

لم تقصّر حركة التحرر الوطني الفلسطينية في مقاومة المشروع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين وتمكنت من إشعال سلسلة من الثورات، بدأت بثورة البراق في بداية عشرينيات القرن الماضي وانتهاء بالثورة الفلسطينية الكبرى عام 1936، وهي الثورة التي استمرة لعدة سنوات وتبنت بعض فصائلها نهج المقاومة المسلحة (عز الدين القسام)، وكثيرًا ما نجحت بريطانيا في استخدام علاقاتها المتشعبة بالحكام العرب في ذلك الوقت لتهدئة الأوضاع في فلسطين والعمل على إجهاض ثوراتها المشتعلة. ومع ذلك فقد ساعدت هذه السلسلة المتواصلة من الثورات على لفت أنظار الشعوب العربية والإسلامية إلى خطورة ما يحدث في فلسطين، وبدأت بعض التيارات السياسية الحديثة النشأة في عدد من الأقطار العربية، وبخاصة التيارات العروبية والإسلامية، تتفاعل مع الحركة الوطنية الفلسطينية وتتعامل مع قضيتها بوصفها قضية لا تهم الشعب الفلسطيني وحده وإنما تهم الشعوب العربية والإسلامية جمعاء، الأمر الذي شكل ضغطًا متواصلاً على الحكام العرب للاهتمام بالقضية الفلسطينية. هذا التطور في العلاقة بين الحركة الوطنية الفلسطينية والشعوب العربية هو ما يفسر تبني جامعة الدول العربية القضية الفلسطينية منذ اللحظة الأولى لتأسيسها عام 1945. فقد أكدت النصوص التأسيسية للجامعة العربية، وبخاصة بروتوكول الاسكندرية والميثاق، التزام الدول الأعضاء بالعمل على تحقيق استقلال فلسطين والحفاظ على هويتها العربية، وكان الهدف الأساسي من عقد أول قمة عربية (إنشاص – أيار/مايو 1946) دعم الحركة الوطنية الفلسطينية ومتابعة ما يحدث على الأرض الفلسطينية. ولم تتردد الجامعة في دخول الحرب في اليوم التالي مباشرة لإعلان الحركة الصهيونية قيام دولة إسرائيل في 14 أيار/مايو عام 1948. ثم ازدادت علاقة الحركة القومية العربية بالقضية الفلسطينية التحامًا بعد قيادة مصر الناصرية لهذه الحركة، وبخاصة في الخمسينيات والستينيات، ولم تتردد مصر في الدخول في سلسلة من الحروب التالية ضد إسرائيل، بدءاً من حرب 56 التي تواطأت في شنها كل من بريطانيا وفرنسا أيضًا، وانتهاء بحرب 1973، مرورًا بحرب 67 التي هزم فيها العرب واحتلت خلالها إسرائيل ليس ما تبقى من الأراضي الفلسطينية فقط وإنما أجزاء واسعة من أراضي دول عربية أخرى أيضًا، وبخاصة الجولان السورية وسيناء المصرية.

تجدر الإشارة هنا إلى أن «تعريب» القضية الفلسطينية منذ أربعينيات القرن الماضي لم يفت في عضد الحركة الصهيونية ولم يؤد إلى تغيِّر يذكر في موازين القوى الذي كان يعمل لمصلحتها، فقد أدركت منذ البداية أن علاقة خاصة بين بريطانيا وبين الكثير من الحكام العرب، وبخاصة في دول الجوار الفلسطيني، وأن هؤلاء الحكام لن يستطيعوا، حتى لو أرادوا، أن يذهبوا بعيدًا في مقاومتهم لمشروع بناء الدولة اليهودية، وأن فجوة كبيرة تفصل بين ما يقال داخل الغرف المغلقة والتصريحات العلنية التي تطلق للاستهلاك المحلي. لذا راحت تبني مشروعها الصهيوني على الأرض بكل همة، وعندما بدأت تدخل في تناقض مع السياسة البريطانية المقيدة للهجرة قبيل وأثناء الحرب العالمية الثانية، كان بوسعها أن تعتمد على نحو متزايد على الولايات المتحدة الذي راحت تضغط بقوة على بريطانيا لحملها على تغيير سياساتها وأدت دورًا حاسمًا في تمرير مشروع تقسيم فلسطين داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1947. وحين قرر الحكام العرب دخول الحرب

في عام 48، كانت الحركة الصهيونية تدرك أنهم دخلوا الحرب لأسباب ودوافع سياسية متباينة، وأن الجيوش العربية ضعيفة وغير مسلحة تسليحًا حديثًا، وأن إسناد قيادة الجيوش العربية المشاركة في هذه الحرب إلى الملك عبد الله يعني أن إدارة هذه الجيوش باتت في يد الجنرال البريطاني غلوب، قائد الجيش الأردني في ذلك الوقت، وأنها لن تستطيع بالتالي أن تذهب بعيدًا. لذا خاضت إسرائيل حرب 48 وهي واثقة من نفسها وتمكنت ليس من هزم الجيوش العربية فقط وإنما خرجت منها أيضاً أكثر قوة وتمكنت من زيادة مساحتها بنسبة 50 بالمئة تقريبًا.

الوقائع التاريخية تؤكد أن إسرائيل لم تكن جاهزة في أي وقت من الأوقات لأية تسوية سياسية تستجيب للحد الأدنى من الحقوق الوطنية المشروعة، وأنها كانت ولا تزال تعمل على استكمال مشروعها الصهيوني الذي يستهدف إقامة دولة يهودية كبرى تمتد من النيل إلى الفرات.

حين تغيرت الأوضاع العربية، وبخاصة بعد ثورة تموز/ يوليو المصرية التي مكنت عبد الناصر من تزعم الحركة القومية العربية، بدأت إسرائيل تخشى من تغير موازين القوى في المنطقة لغير مصلحتها، وهو ما يفسر لجوءها إلى التواطؤ مع بريطانيا وفرنسا لشن الحرب على مصر عام 1956 في محاولة منها للتخلص من نظام عبد الناصر. وكان هذا هو الخطأ الاستراتيجي الوحيد الذي كلفها ثمنًا سياسيًا تعين عليها أن تدفعه صاغرة، بسبب تجاهلها للولايات المتحدة وعدم التنسيق معها قبل شن العدوان، حين أجبرت في النهاية على الانسحاب من سيناء بعد احتلالها. لذا حرصت كل الحرص بعد ذلك على عدم تكرار مثل هذا الخطأ وقامت بحشد كل قواها للتغلغل في أحشاء المجتمع الأمريكي ولضمان وقوف مختلف الإدارات الأمريكية إلى جانبها في كل القرارات المتعلقة بقضايا الحرب والسلام في المنطقة، وكذلك لضمان تفوقها العسكري النوعي على كل البلدان العربية. ويلاحظ هنا أن إسرائيل حرصت على خوض حرب 67 منفردة، بعد أن تلقت ضوءاً أمريكيا أخضر بشن العدوان وضمنت أن الولايات المتحدة لن تمارس عليها أي ضغوط مرة أخرى للانسحاب من الأراضي التي تحتلها، الأمر الذي مكنها من التحكم بصورة مطلقة في إدارة أية عملية تسوية سياسية يمكن أن تنطلق في المستقبل، وهو ما حدث بالفعل إبان العملية التي انطلقت عقب حرب عام 1973 وقادها هنري كيسنجر بنفسه.

ـ 3 ـ

يحلو لبعض الكتاب العرب إلقاء اللوم على الدول العربية، مجتمعة أو منفردة، بسبب إهدارها عدة فرص يعتقدون أنها أتيحت في مناسبات مختلفة للتوصل إلى تسوية سلمية للصراع، وهو ما تجلى بوضوح، من وجهة نظرهم، في: (1) رفضهم قرار التقسيم عام ذ1947؛ (2) اتخاذهم قرار شن الحرب على إسرائيل فور إعلان قيامها عام 1948؛ (3) تبني مواقف متشددة من التسوية عسكتها لاءات قمة الخرطوم الثلاث عام 1968: لا تفاوض ولا صلح ولا سلام مع إسرائيل؛ (4) عدم التجاوب مع مبادرة السادات بزيارة القدس عام 1977 ورفض الدعوة التي وجهها لكل من سورية

والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة في مؤتمر مينا هاوس... إلخ. غير أن هذا الادعاء هو أبعد ما يكون من الحقيقة، لأن الوقائع التاريخية تؤكد أن إسرائيل لم تكن جاهزة في أي وقت من الأوقات لأية تسوية سياسية تستجيب للحد الأدنى من الحقوق الوطنية المشروعة، وأنها كانت ولا تزال تعمل على استكمال مشروعها الصهيوني الذي يستهدف إقامة دولة يهودية كبرى تمتد من النيل إلى الفرات.

إن كل المفاوضات التي أجريت بين إسرائيل وجميع الأطراف العربية المعنية، وبخاصة مصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية وسورية، تقطع بما لا يقبل أي مجال للشك أن إسرائيل كانت ولا تزال ترفض التفسير العربي للقرار 242 الذي تعدّه الأمم المتحدة الأساس المعتمد لتسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

لقد كان من المستحيل على الدول العربية إقناع الشعب الفلسطيني عام 1947 بقبول قرار تقسيم وطنهم، الذي يعطي لليهود الذين لم يكن عددهم في ذلك الوقت يتجاوز ثلث عدد السكان في فلسطين، 56 بالمئة من أجود أراضي فلسطين ويبقي لهم 46 بالمئة معظمها في مناطق صحراوية. ولم يكن قبول الوكالة اليهودية قرار التقسيم سوى موقف تكتيكي يسمح لهم بتثبيت مبدأ إقامة الدولة ثم توسيع حدودها بعد ذلك. وفي ما يتعلق بالموقف المتشدد الذي اتخذته الدول العربية بعد هزيمة 1967 فقد كان في الواقع يعبّر عن رفض للهزيمة والقبول بشروط المنتصر أكثر مما يعبّر عن رفض تسوية تضمن الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية والانسحاب من الأراضي العربية المحتلة عام 1967. ولم يكن من شأن مشاركة الأطراف العربية المدعوة لمؤتمر ميناهاوس أن تغير من الأمر الواقع شيئًا، وبخاصة أن ممثل إسرائيل رفض دخول قاعة المؤتمر قبل إنزال العلم الفلسطيني وإزاحته من فوق طاولة المفاوضات! ولو كانت إسرائيل جادة حقيقة في التفاوض بعد مبادرة السادات لزيارة القدس لقبلت مبدأ الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة وإقامة دولة فلسطينية مستقلة في حدود 1967 إبان المفاوضات التي أجريت في كامب دايفيد تحت رعاية أمريكية، لكنها رفضت ذلك رفضًا قاطعًا، بدليل أن أقصى ما استطاع السادات أن يحصل عليه في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية هو إطار للحكم الذاتي يعطي الشعب الفلسطيني حق الإدارة الذاتية لشؤونه على أرض تعدها إسرائيل ملكًا خالصًا لها ومن ثم يحق لها بناء المستوطنات على كل رقعة فيها وفي أي وقت تشاء! بل إن إسرائيل رفضت رفضًا قاطعًا أي حديث عن عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم.

والواقع أن كل المفاوضات التي أجريت بين إسرائيل وجميع الأطراف العربية المعنية، وبخاصة مصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية وسورية، تقطع بما لا يقبل أي مجال للشك أن إسرائيل كانت ولا تزال ترفض التفسير العربي للقرار 242 الذي تعدّه الأمم المتحدة الأساس المعتمد لتسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي. لكن الأهم من ذلك أن إسرائيل تعاملت مع جميع المبادرات العربية الرامية إلى التسوية، بما فيها مبادرة السادات بزيارة القدس عام 1977، بوصفها مؤشرًا على ضعف الموقف العربي وعلى الخلل القائم في موازين القوة لمصلحة إسرائيل، لا تعبيرًا

عن رغبة حقيقية من جانب الدول العربية في التوصل إلى سلام حقيقي ودائم. لذلك يمكن القول إن إسرائيل بنت استراتيجيتها لإدارة الصراع مع الوطن العربي، ومنذ اللحظة الأولى لنشأتها، على أساسين:

الأول: تحقيق التفوق العسكري الدائم على البلدان العربية كافة مجتمعة، لا على أساس البحث عن تسوية عادلة للصراع.

الثاني: العمل على تفتيت الدول العربية القائمة، وبخاصة الدول المركزية، إلى كيانات صغيرة تقام على أسس طائفية أو دينية أو عرقية.

ففي شباط/فبراير 1982، أي بعد أقل من ثلاث سنوات على توقيع مصر معاهدة سلام مع إسرائيل، نشرت مجلة **كيفونيم** الإسرائيلية دراسة بعنوان «استراتيجية لإسرائيل في الثمانينيات» كتبها دبلوماسي إسرائيلي سابق يدعى أوديد ينون (Oded Yinon). وحين تنبهت رابطة الخريجين الأمريكيين العرب لخطورة هذه الدراسة، قامت بتكليف الناشط الحقوقي الإسرائيلي المعروف وأستاذ الكيمياء العضوية، إسرائيل شاحاك، بترجمتها إلى الإنكليزية ثم نشرت تحت عنوان «الخطة الصهيونية للشرق الأوسط» (The Zionist Plan for the Middle East)، مصحوبة بمقدمة وخاتمة. وقد أكد شاحاك في تقديمه هذه الدراسة أنها أشمل ما كتب في إسرائيل حول هذا الموضوع وعكس حقيقة ما يجول بالعقل الصهيوني. أما في الخاتمة فقد حاول التعرف إلى الأسباب التي تدفع بمجلة إسرائيلية لنشر دراسة كاشفة لنوايا ومخططات الحركة الصهيونية، وطرح تفسيرين مقنعين إلى حد كبير. الأول، يتعلق برغبة الحركة الصهيونية في تثقيف الأجيال الجديدة في النخبة الإسرائيلية، وبخاصة العسكرية، وتوعيتها بما يدور في عقل الآباء المؤسسين حول أمور خطيرة كان تداولها يقتصر حتى وقت قريب على تلقين شفهي تبيّن أن فيه عيوبًا كثيرة، وهو ما يفسر الاكتفاء بنشر هذه الدراسة بالعبرية فقط. والثاني، استهانة الحركة الصهيونية بقدرة العقل العربي على التعامل الواعي مع ما تتضمنه هذه الدراسة من خطط تهدد مصالحه الاستراتيجية بسبب افتقاره إلى النهج العلمي وغياب آليات فعّالة لصنع القرار الجماعي على مستوى الوطن العربي ككل.

طرحت دراسة ينون رؤية لما يتعين أن تكون عليه استراتيجية الحركة الصهيونية في التعامل مع الوطن العربي، دارت حول محورين: الأول يتعلق بالبنية الديمغرافية والاجتماعية والثقافية للمنطقة؛ والثاني يتعلق بالسبل الكفيلة بتحقيق أمن الدولة اليهودية بمعناه المطلق.

في ما يتعلق بالمحور الأول، أكدت الدراسة أن الوطن العربي ليس كتلة واحدة متجانسة، إثنيًا أو دينيًا أو اجتماعيًا، وإنما يضم تشكيلة أو خلطة غير متجانسة (موزاييك) تتصارع داخلها قبائل وطوائف وأقليات قومية وعرقية ودينية ومذهبية، وأن «الدول العربية» القائمة حاليًا صنعتها مصادفات تاريخية كحصيلة للتفاعل بين أطماع قوى خارجية (الاستعمار التقليدي ثم الحديث) وطموحات داخلية (صراع قبائل وعشائر وحركات سياسية واجتماعية متنوعة). ولأنها دول لا تقوم على أسس راسخة وقابلة للدوام، فمن السهل تفكيكها وإعادة تركيبها على أسس جديدة، وهو ما يتعين على إسرائيل، من وجهة نظر كاتب الدراسة، أن تعمل عليه بكل طاقتها. أما في ما يتعلق بالمحور الثاني، فقد أكدت الدراسة أن أمن إسرائيل لا يتحقق بالتفوق العسكري وحده، رغم أهميته القصوى، ومن ثم تبدو الحاجة ماسة إلى تفكير استراتيجي من نوع جديد ومختلف يرتكز على

عدم السماح بوجود دول مركزية كبرى في المنطقة، والعمل على تفتيت ما هو قائم منها وتحويله إلى كيانات صغيرة تقوم على أسس طائفية أو عرقية. فإذا نجحت الحركة الصهيونية في تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي فإنها تكون قد ضربت عصفورين بحجر واحد: تحويل إسرائيل إلى دولة طبيعية في محيطها تقوم على الأسس نفسها التي تقوم عليها الدول المجاورة، ولأنها ستكون الدولة الأكبر والأقوى والأكثر تقدمًا في المنطقة، فسوف تصبح مؤهلة طبيعيًا لقيادتها والتحكم في تفاعلاتها والقيام بدور ضابط الإيقاع في إدارة صراعاتها.

ولفهم ما انطوت عليه هذه الدراسة «الوثيقة» من خطورة والدلالات المتعلقة بتوقيت نشرها، يتعين أن نأخذ في الحسبان:

أنها نشرت بعد أقل من ثلاثة أعوام من إبرام معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، وبعد نحو أربعة أشهر فقط من اغتيال السادات، وقبل شهرين فقط من اتمام الانسحاب الإسرائيلي من سيناء.

إن قرار كل من الإمارات والبحرين يعدد انتهاكًا صارخًا للمبادرة العربية وتغييراً للأساس الذي تقوم عليه واستبداله بأساس جديد يقوم على مبدأ «السلام مقابل السلام»، الذي من شأنه أن يُدخل الوطن العربي في متاهة جديدة ستؤدي حتمًا إلى تصفية القضية الفلسطينية.

قامت إسرائيل بغزو شامل للبنان بعد أقل من أربعة أشهر على نشرها، وبدا سلوكها آنذاك وكأنه تطبيق حرفي لما ورد في هذه الوثيقة. وربما كان هذا هو السبب الذي دفع برابطة العرب الأمريكيين إلى الاهتمام بها وترجمتها ونشرها في العام نفسه.

تبيّن من السلوك العام لإسرائيل في مرحلة ما بعد خروج مصر من المعادلة العسكرية للصراع عقب توقيع معاهدة سلام معها، وبما لا يقبل أي مجال للشك، أنها أدت دورًا محوريًا في إقناع الإدارة الأمريكية في عهد بوش الابن بأهمية غزو واحتلال العراق، وأن سلوك الاحتلال الأمريكي تناغم تمامًا مع أهداف الحركة الصهيونية التي تضع تقسيم العراق على رأس أولوياتها، كما تبيّن أنها أدّت دورًا محورياً في تحقيق انفصال دولة جنوب السودان وأن من السهل العثور على أصابع خفية في كل الأزمات التي تمسك بخناق الوطن العربي.

ليس هذا ترويجًا لنظرية المؤامرة أو لفكرة أن إسرائيل هي وحدها المسؤولة عن كل الأزمات التي تمسك حاليًا بتلابيب الوطن العربي، لأن المسؤولية الأولى عن ضعف الوطن العربي وتفككه تقع على عاتق النخب الحاكمة فيه، إما لأنها لم تدرك ما يحاك لأوطانها وإما لأنها باتت مشغولة بالمحافظة على أمنها ومصالحها أكثر من انشغالها بأمن ومصالح أوطانها أو أمن ومصالح أمتها العربية. كل ما نود أن نؤكده هنا أن إسرائيل لديها مشروعها الخاص، وهو إقامة دولة يهودية كبرى تمتد من النيل إلى الفرات، وأنها لن تتنازل قيد أنملة عن هذا الهدف وستعمل على تحقيقه بكل الوسائل المتاحة، وبخاصة من خلال العمل، من ناحية، على تحقيق تفوق عسكري نوعي دائم على كل البلدان العربية مجتمعة، وكذلك العمل، من ناحية أخرى، على تفكيك الوطن العربي وتحويلة إلى كيانات صغيرة متصارعة. لذلك كانت إسرائيل ولا تزال تنظر إلى كل المهرولين للتطبيع معها،

بدءاً بالسادات وانتهاء بآل زايد وخليفة مرورًا بالملك حسين وعرفات وكل من سيسير على نهجهم مستقبلاً، بأن هرولتهم هذه ليست حبًا بالسلام مع إسرائيل واقتناعاً بحقها في الوجود، أو لتشجيعها وحثها إبداء المزيد من المرونة من أجل إقامة دولة فلسطينية مستقلة، كما يدعي بعضهم، وإنما هرباً من مشكلات داخلية مستعصية، أو طلبًا للحماية الإسرائيلية ضد تهديدات خارجية متنوعة، أو لتذليل عقبات تعترض طريق تحسين العلاقة بالولايات المتحدة... إلخ. أما القضية الفلسطينية فقد أصبحت آخر ما يشغل بال الحكام العرب.

قياسًا على ما حدث، لا نتوقع أبدا أن تصبح الإمارات والبحرين، أو أي دولة عربية أخرى تقبل بتطبيع العلاقات مع إسرائيل، في حال أفضل وأكثر استقراراً مما كانت عليه من قبل.

حين قرر السادات زيارة القدس عام 1977 كان يعلم بوجود قرار من مجلس الجامعة العربية منذ عام 1950 يعد القضية الفلسطينية قضية قومية لا يجوز لأي دولة عربية منفردة أن تتواصل أو تتفاوض في شأنها مع إسرائيل، كما كانت هناك قرارات عربية أخرى تقاطع إسرائيل وتحرم الدخول في علاقات من أي نوع معها. ولا شك في أن زيارة السادات القدس ثم إبرامه معاهدة سلام مع إسرائيل مثّلا انتهاكًا واضحًا لهذه القرارات وكسرا الإجماع العربي حول مقاطعة إسرائيل وفتحا الباب أمام الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية للسير على الخطى نفسها. وحين أعلنت كل من الإمارات والبحرين أنهما سيبرمان معاهدات سلام تؤدي إلى تطبيع كامل للعلاقات مع إسرائيل كانتا تعلمان تمامًا بوجود مبادرة سعودية أقرتها جامعة الدول العربية بالإجماع في قمة بيروت عام 2002 تؤكد استعداد الدول العربية لإقامة سلام كامل مع إسرائيل استناداً إلى مبدأ «الأرض مقابل السلام»، أي في حال موافقتها على الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة عام 1967 وإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية على حدود 1967. ولا شك أن قرار كل من الإمارات والبحرين يعد انتهاكًا صارخًا للمبادرة العربية وتغييرًا للأساس الذي تقوم عليه واستبداله بأساس جديد يقوم على مبدأ «السلام مقابل السلام»، الذي من شأنه أن يدخل الوطن العربي في متاهة جديدة ستؤدي حتمًا إلى تصفية القضية الفلسطينية، لأن الترجمة الحقيقية لهذا المبدأ تعني أن إسرائيل تشترط لإقامة سلام مع الدول العربية أن تقبل هذه الأخيرة بقطع صلتها بالقضية الفلسطينية وعدم التمسك بحصول الشعب الفلسطيني على الحد الأدنى لحقوقه التاريخية.

كل الحكام العرب الذين أبرموا معاهدات مع إسرائيل روّجوا حينها لمقولات ثبت يقينًا كذبها؛ فحين أبرم السادات معاهدة سلام منفردة مع إسرائيل روج وقتها لمقولة أن مصر ستدخل عصرًا من السلام والازدهار الاقتصادي وسيكون بمقدورها أن تصبح قوة كبرى في المنطقة، والآن وبعد أكثر من أربعين عامًا على إبرام هذه الاتفاقية لم تحصل مصر على سلام حقيقي ولا على ازدهار اقتصادي وتراجعت مكانتها كثيرًا في المنطقة. وحين أبرم الملك حسين معاهدة وادي عربة كان يعتقد أن الأردن سيتخلص من عبء القضية الفلسطينية التي بات على منظمة التحرير الفلسطينية

أن تتحمل مسؤوليتها وحدها وأن الأردن سينعم بسلام يحقق لها الاستقرار الداخلي والازدهار، لكن شيئًا من هذه الرهانات لم يتحقق رغم مرور أكثر من ربع قرن. وحين أبرم عرفات اتفاقية أوسلو كان يعتقد أن هذه الاتفاقية ستفضي في النهاية إلى دولة فلسطينية في حدود 1967 عاصمتها القدس الشرقية، أما الآن وبعد مرور أكثر من ربع قرن على توقيع هذه الاتفاقية تريد إسرائيل من الشعب الفلسطيني أن يقبل بتهويد القدس وبضم الكتل الاستيطانية وغور الأردن وبتوطين اللاجئين الفلسطينيين حيث هم!! وقياسًا على ما حدث، لا نتوقع أبدا أن تصبح الإمارات والبحرين، أو أي دولة عربية أخرى تقبل بتطبيع العلاقات مع إسرائيل، في حال أفضل وأكثر استقراراً مما كانت عليه من قبل. العكس هو الصحيح، لأن منطقة الخليج كلها، وليس الإمارات والبحرين فقط، ستصبح محشورة بين مرمى النيران الإيرانية والنيران الإسرائيلية المتقاطعة بعد أن أصبحت إسرائيل من خلال التطبيع مع دول الخليج على تخوم إيران نفسها □

القدس قضية سيادة وليست عبادة فقط

أحمد سعيد نوفل(*)

أستاذ العلوم السياسية ورئيس اتحاد الأكاديميين الفلسطينيين.

تمهيد

نشرت قبل خمسة وثلاثين عامًا في مجلة **المستقبل العربي** دراسة بعنوان «القدس بين التهويد والأمم المتحدة ومشاريع السلام»[1] وكانت أول دراسة علمية أنشرها بعد حصولي على درجة الدكتوراه وعملي بالتدريس في جامعة الكويت. واليوم أعود لأكتب مرة ثانية عن القدس بعد هذه السنوات الطويلة، وذلك نظرًا إلى أهمية هذه المدينة في القضية الفلسطينية. لأن القدس تجمع فيها جميع الأبعاد السياسية والدينية والقانونية والتاريخية والمستقبلية للقضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الإسرائيلي، وتظهر بوضوح معالم هذا الصراع بجميع أبعاده التي اعتمدتها إسرائيل لاحتلال فلسطين. وجاء الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل بتاريخ 1917/12/6، متجاهلًا القوانين والقرارات الدولية بما فيها قرار تقسيم فلسطين الرقم 181 عام 1947، الذي أبقى على القدس مدولة من دون أن تكون تحت السيادة الإسرائيلية. وفضح ما تريده إسرائيل من فرض سيادتها على القدس لتكون عاصمة لها أكثر من أهميتها الدينية لها. وكذلك نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس. كخطوة أمريكية لتصفية القضية الفلسطينية من خلال صفقة القرن، التي تستند إلى إدعاءات دينية بحق اليهود في المدينة المقدسة بوصفها عاصمة لإسرائيل. علمًا أن الهدف هو فرض السيادة الإسرائيلية على القدس، وإعطاء الشرعية السياسية لإسرائيل في فرض سيادتها على المدينة.

لهذا من الخطأ معالجة قضية القدس من خلال التركيز فقط على الأهمية الدينية والتاريخية، من دون الأخذ في الأبعاد السياسية للقدس التي تريد إسرائيل احتلالها بحجج دينية لفرض سيادتها عليها. ولا يجوز تجزئة الجغرافيا الفلسطينية بادعاءات دينية وتاريخية بمعزل عن بقية الوطن الفلسطيني الواحد، على الرغم من خصوصية القدس. والمطالبة بزوال الاحتلال الإسرائيلي

(*) البريد الإلكتروني: profanufal@yahoo.com.

(1) أحمد سعيد نوفل، «القدس بين التهويد والأمم المتحدة ومشاريع السلام،» **المستقبل العربي**، السنة 7، العدد 74 (نيسان/أبريل 1985)، ص 25ـ45.

عن الضفة الغربية من دون القدس. وما ينطبق على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1948 ينطبق على القدس والضفة الغربية وقطاع غزة.

إن الصراع على المدينة غير مرتبط بأهميتها الدينية فقط، بل لأسباب سياسية وسيادية أيضًا تريد إسرائيل تحقيقها من سيطرتها على المدينة. ولا يجوز إخراجها من الصراع على الأراضي الفلسطينية المحتلة. وأكد الاعتراف الأمريكي بها عاصمة لإسرائيل صحة التوظيف الديني للمدينة لبقائها ضمن السيادة الإسرائيلية عليها، إذ تدعم الولايات المتحدة الادعاءات الإسرائيلية دائمًا. فقد صرّح وزير خارجية الولايات المتحدة مايكل بومبيو «أن الرب أرسل ترامب لإنقاذ إسرائيل من إيران»، أي أنه أدخل الدين، لمصلحة إسرائيل في تبرير الحرب على إيران وهو هدف سياسي. وكان الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب قد اعترف من قبل بأن «الرب كلّمه لاحتلال العراق وإنقاذ شعبها». ومن الممكن أن يعود الوزير الأمريكي قريبًا ليقول «إن الرب عاد واتصل بترامب وطلب منه الموافقة على ضم الجولان السورية المحتلة لإسرائيل». وإذا استمر هذا التواصل وتوظيف الدين في السياسة سيدّعي بعد مدة أن صفقة القرن وتصفية القضية هي إرادة ربانية بالمفهوم الأمريكي، وليست لأسباب سياسية.

تركز الورقة على الأهمية السياسية للصراع على القدس، وعلى دحض الادعاءات الإسرائيلية بأن احتلالها للمدينة يعود لأسباب دينية توراتية فقط. والتشديد من الجانب العربي والفلسطيني على أن قضية القدس هي قضية سيادة وسياسة وليس قضية عبادة فقط.

أولًا: البعد الديني للقدس

تذكيرًا بما جاء في وعد بلفور عام 1917، نجد أنه جاء فيه حق «الطوائف» في إقامة شعائرها الدينية في القدس «تحت السيادة الإسرائيلية»، وأن وعد بلفور «لن يؤتي» بعمل من شأنه أن ينتقص من الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين». وأعطى الحق للفلسطينيين بالصلاة في القدس ولكن تحت سلطة الاحتلال الإسرائيلي. وهو ما تريده الولايات المتحدة الآن في دعم الموقف الإسرائيلي الديني لليهود كمبرر من أجل أن تكون تحت السيادة الإسرائيلية وعاصمة سياسية لها.

تربط إسرائيل سياستها، وبدعم أمريكي دائم، بالأبعاد الدينية واصفة احتلالها لفلسطين بالإرادة الإلهية. وكشف السفير الأمريكي لدى إسرائيل دايفيد فريدمان مؤخرًا، أن اتفاقية السلام بين الإمارات وإسرائيل التي وُقعت ستعرف باسم «اتفاق إبراهيم»، حيث سميت على اسم «أبي الديانات الثلاث الكبرى»، المسيحية والمسلمة واليهودية، النبي إبراهيم عليه السلام. ويجسد الاسم، ديانات الدول الثلاث المشاركة فى الاتفاقية «الإسلام (الإمارات)، اليهودية (إسرائيل)، المسيحية (الولايات المتحدة الأمريكية)، وهي الديانات السماوية الثلاث، أو المعروفة بالإبراهيمية نسبة إلى أبي الأنبياء النبي إبراهيم عليه السلام».

وتأكدت الأطماع الإسرائيلية في القدس، في الدراسة التي قام بها دوري غولد مستشار شارون ونتنياهو ومندوب إسرائيل السابق في الأمم المتحدة في دراسته بعنوان «القدس الحل الدائم» التي

ذكر فيها عدم وجود أي أهمية سياسية للقدس عند العرب، على أساس أنها لم تكن في أي وقت من الأوقات عبر التاريخ، عاصمة سياسية لهم. بينما كانت القدس كما يدعي دوري غولد عاصمة سياسية ودينية لليهود في عهد داود وسليمان. وتحدث عن الأهمية الدينية للقدس عند المسلمين ولكنها ومع ذلك، لا ترقى إلى الأهمية الدينية لدى اليهود، إذ قلل من أهميتها الدينية. وقال: «ومع أن الحج يعدّ من أركان الإسلام، فإن الأمر بأداء فريضة الحج ينطبق على مكة فقط ولا ينطبق على القدس.. ولا تتضمن الصلوات اليومية عند المسلمين أي إشارة إلى القدس، بينما في التراث اليهودي كانت القدس عاصمة سياسية وروحية. وأن مكة المكرمة على الرغم من قدسيتها للمسلمين، إلا أنها لم تكن عاصمة لهم، بل كانت المدينة المنورة ودمشق وبغداد والقاهرة وإسطنبول هي العواصم السياسية. ولم تطلب الدول الأوروبية أن تكون الفاتيكان عاصمة لكل منهما[2].

إن التركيز على الأهمية الدينية للقدس فقط، يقع في محظور عدم عدها أراضي محتلة أيضًا ينطبق عليها ما ينطبق على بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة. آخذين في الحسبان أن الأمم المتحدة في قرار التقسيم الرقم (181) الصادر عن الجمعية العامة في 1947/11/29، أبقت القدس ككيان خارج السيادة الإسرائيلية التي تريد إسرائيل إخضاعها لسيادتها كعاصمة لها. وعالج الجزء الثالث من قرار التقسيم قضية القدس على أساس أنها منفصلة عن الدولتين العربية والإسرائيلية، وجعل منها كيانًا منفصلًا (Corpus Sepratum) خاضعًا لنظام دولي خاص، تابع لإدارة الأمم المتحدة. وعيّن مجلس وصاية دولي ليقوم بأعمال السلطة الإدارية نيابة عن الأمم المتحدة.

وصدرت عدة قرارات تدين إسرائيل لفرضها سيادتها على المدينة كان أهمها القرار الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ساحقة في 1998/12/2 (صوت لمصلحة القرار 149 دولة وعارضته إسرائيل فقط، وامتنعت 7 دول عن التصويت من بينها الولايات المتحدة)، وعَدّ القرارُ جميع الإجراءات الإسرائيلية في القدس باطلة وغير قانونية، وجاء فيه: «إن القانون والسيادة الإسرائيلية في القدس غير قانونية، وإن الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل تعد كلها باطلة ولاغية ومن دون أي شرعية على الإطلاق».

ومع أن قرار مجلس الأمن الدولي الرقم (242)، عُدّ من أهم قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالصراع العربي ـ الإسرائيلي، إلا أنه لم يتحدث عن قضية القدس بصورة مباشرة. بل دعا إسرائيل إلى الانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها في حرب 1967، وهذا يشمل القدس الشرقية بطبيعة الحال. وعندما أصدرت إسرائيل قانون Law Basic في 1980/7/30، بجعل القدس «الموحدة جزءًا من دولة إسرائيل وعاصمتها»، الذي كان مخالفًا لجميع القرارات الدولية السابقة، التي دعت إلى عدم تغيير معالم القدس الشرقية، اتخذ مجلس الأمن الدولي القرار الرقم (478) في 1980/8/20، ردًّا على القرار الإسرائيلي، الذي عدّه قرارًا باطلًا. ودعا فيه الدول التي لها بعثات دبلوماسية في القدس إلى سحب بعثاتها الدبلوماسية من المدينة المقدسة. ونتيجة لهذا القرار، سحبت 13 دولة بعثاتها الدبلوماسية من القدس. كما اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة

---

(2) Dore Gold, *Final Status Issues: Israel - Palestinian*, Study; no. 7 (Tel-Aviv: Tel-Aviv University, Jaffee Center for Strategic Studies, 1995).

قرارًا رقمه 169/35 في 1980/12/15، انتقد بشدة قرار إسرائيل، وعَدّ التصرف الإسرائيلي بأنه يخالف القرارات الدولية السابقة واتفاقية جنيف لعام 1949.

ثانيًا: فرض السيادة الإسرائيلية على القدس

بعد توقيع الهدنة مع الأردن في عام 1949، صادرت إسرائيل 16,261 دونمًا من مساحة القدس، أي ما يعادل 84.12 بالمئة، وهي ما عُرفت فيما بعد بالقدس الغربية التي اعتبرتها إسرائيل عاصمة لها منذ عام 1950. بينما كانت مساحة القدس الشرقية التي ضُمت إلى الأردن 2220 دونمًا، تعادل 11.48 بالمئة من القدس. وبقيت 850 دونمًا أي 4.39 بالمئة مناطق تابعة للأمم المتحدة. وهذا بالطبع يتعارض مع قرار التقسيم وتدويل القدس.

كما صادرت من عام 1948 إلى ما قبل حرب 1967 ما مجموعه 23 ألف دونم لتصبح مساحة القدس الغربية عشية الحرب 39,261 دونم. ولكن تلك المساحة تضاعفت بعد ذلك نتيجة ضم القدس الشرقية ومصادرة الأراضي المحيطة بالقدس من الضفة الغربية بالقوة وبناء المستوطنات عليها لكي تصل حدود بلدية القدس الكبرى الآن أو ما تطلق عليه إسرائيل «متروبوليتان القدس» إلى 110 آلاف دونم. ولو كانت إسرائيل مهتمة فقط بالأهمية الدينية للأماكن المقدسة اليهودية في القدس، لما توسعت في مصادرة الأراضي في القدس وضواحيها وأقامت المستوطنات حول القدس، حيث ضمت إسرائيل أراضي جديدة للقدس لم تكن تابعة في أي وقت من الأوقات ضمن حدود بلدية المدينة، ليس خلال الانتداب البريطاني ولا خلال الحكم الأردني. وأصبحت مساحة القدس الآن التي تعدها إسرائيل عاصمة موحدة لها، ما يعادل 20 بالمئة من مساحة أراضي الضفة الغربية البالغة 550 ألف دونم. كما ضمت قرى عربية بكاملها وأنشأت مستوطنات إسرائيلية تحيط بمدينة القدس من جميع الجهات. علمًا بأن بعض تلك المستوطنات التابعة لبلدية القدس مثل مستوطنة معاليه أدوميم وعتسيون تبعد من مركز المدينة (القدس القديمة) 17 كم.

إن أطماع إسرائيل والحركة الصهيونية بالقدس، يدخل من ضمن أطماعهما التوسعية الشاملة في فلسطين والوطن العربي، ولا يمكن فصل قضية القدس ببعدها الديني الخاص عن بقية قضايا الصراع العربي- الإسرائيلي الأخرى.

وأصبحت القدس الموحدة الآن، التي تعدها إسرائيل عاصمة لها، مكونة من:

(1) القدس الغربية التي كانت تابعة لإسرائيل قبل عام1967، تبلغ مساحتها 39,261 دونمًا وتعادل 35.7 بالمئة من القدس الموحدة (لا يوجد فيها أي أماكن أو آثار دينية يهودية).

(2) القدس الشرقية التي كانت تابعة للأردن (2220 دونمًا) والأمم المتحدة (850 دونم) قبل عام 1967، تعادل نحو 2.8 بالمئة من القدس الموحدة (لم تثبت الحفريات الإسرائيلية وجود ما يدل على هيكل سليمان أو آثار يهودية).

(3) القدس الشرقية مضافًا إليها الأراضي التي ضمت من الضفة الغربية (70,739 دونمًا) منذ عام 1967، تعادل 63 بالمئة من القدس الموحدة.

وهذا يدل على أن 63 بالمئة من مساحة القدس الموحدة حاليًّا، هي أراض قامت إسرائيل بمصادرتها وبناء المستوطنات عليها، أو عدّتها مناطق أمنية يمنع على الفلسطينيين الاقتراب منها بعد مصادرتها بقرار من الحاكم العسكري. وأن 70 بالمئة من عقارات القدس الغربية وأراضيها هي أملاك عربية. وهذا يعني أن القدس الموحدة التي تريدها إسرائيل عاصمة لها هي في الواقع موجودة فوق أراض قامت بالاستيلاء عليها من طريق القوة. ولا علاقة للمستوطنات التي ضمتها إسرائيل والأراضي التي صادرتها وتبعد من الأماكن المقدسة وسط القدس القديمة بالديانة اليهودية، بل استعملت العامل الديني لإعطاء شرعية دينية لهذا التوسع وضم الأراضي الفلسطينية وفرض سيادتها عليها.

من المعروف أن الحركة الصهيونية في الأساس هي حركة علمانية، كما أن المجتمع الإسرائيلي بأغلبيته مجتمع علماني غير متديّن. وهذا يدل على أن الإجماع الإسرائيلي على قضية القدس لا يأتي لأسباب دينية فقط، بل لأسباب سياسية أيضًا.

وأن أطماع إسرائيل والحركة الصهيونية بالقدس، يدخل من ضمن أطماعهما التوسعية الشاملة في فلسطين والوطن العربي، ولا يمكن فصل قضية القدس ببعدها الديني الخاص عن بقية قضايا الصراع العربي ـ الإسرائيلي الأخرى. وهذا يؤكد أن إسرائيل قد استغلت الأهمية الدينية للقدس، لكي تحتل قرى ومناطق شاسعة من أراضي الضفة الغربية وتضمّها إلى المدينة، بحجة أهميتها وبأنها تابعة للأماكن المقدسة الدينية.

وعلى الرغم من الأهمية الدينية للقدس لدى الديانات السماوية، إلا أنه لا يجوز التركيز فقط على هذا البعد على حساب الأهمية السياسية للقدس، وبأنها محتلة مثلها مثل بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة. والبحث في حل القضية على أساس الأهمية الدينية لليهود (كما تريد الولايات المتحدة)، بل لا بد من أخذ البعد السياسي في الحسبان عند البحث عن حل للقضية. وأن تعامل القدس والمستوطنات المحيطة بها مثل بقية المستوطنات المقامة في بقية أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة. أي عدم التركيز فقط على البعد الديني للمدينة وهو ما تريده إسرائيل، بل الاهتمام للبعد السياسي وما تمثله القدس من أهمية سياسية للفلسطينيين والعرب كعاصمة سياسية.

ومن المعروف أن الحركة الصهيونية في الأساس هي حركة علمانية، كما أن المجتمع الإسرائيلي بأغلبيته مجتمع علماني غير متديّن. وهذا يدل على أن الإجماع الإسرائيلي على قضية القدس لا يأتي لأسباب دينية فقط، بل لأسباب سياسية أيضًا. كما أن إسرائيل لا تعَدّ دولة ثيوقراطية خاضعة لحكم رجال الدين وهي لا تخضع للقانون الديني ولا للتراث اليهودي. أي أن قوانين الدولة لا تستند إلى القانون اليهودي على الرغم من وجود الأحزاب الدينية في الحياة السياسية.

لهذا فلو كانت المسألة ذات بعد ديني فقط، لكان من الممكن السماح لليهود في العالم بأن يأتوا لزيارة الأماكن التي يدّعون أنها مقدسة بالنسبة إليهم في القدس، مثلما يفعل المسيحيون، من دون أن يطالبوا باحتلال فلسطين لتحقيق هذا الهدف الديني. وهذا يدل على أن هدف الحركة الصهيونية وإسرائيل في الحقيقة لم يكن تحقيق الهدف الديني؛ بل تحقيق الهدف السياسي، وهو استيطان فلسطين وإقامة إسرائيل كمشروع استعماري صهيوني ضد الأمة العربية من أجل تجزئتها وإضعافها، تحقيقًا للمصالح الاستعمارية.

إن مستقبل القدس في ضوء المشاريع والممارسات الإسرائيلية والمواقف الدينية والسياسية للحركة الصهيونية وإسرائيل، لا يدل على إمكان التوصل إلى حل لقضية هذه المدينة، بل سيؤدي إلى استمرار الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

ولهذا فإن مستقبل القدس في ضوء المشاريع والممارسات الإسرائيلية والمواقف الدينية والسياسية للحركة الصهيونية وإسرائيل، لا يدل على إمكان التوصل إلى حل لقضية هذه المدينة، بل سيؤدي إلى استمرار الصراع العربي ـ الإسرائيلي. لأن الحل لن يأتي من طريق فرض قوة المغتصب على صاحب الحق، ولا من خلال منطق القوة الذي تمارسه إسرائيل ضد الفلسطينيين، لكي تحتفظ بالقدس عاصمة موحدة لها. بينما الحقوق العربية العادلة في القدس، لا تمتلك القوة للمحافظة على تلك الحقوق. لهذا فإن مستقبل القدس أمام الحقوق العربية، والقوة والغطرسة الإسرائيلية، سوف يبقى من دون حل، إلى أن يحين الوقت ويمتلك العرب القوة من أجل أن يفرضوا حقوقهم الثابتة في القدس على إسرائيل ويحرروها من الاحتلال. وبانتظار ذلك، فإن قضية القدس سوف تستمر، وعلى العرب التمسُّك بحقوقهم في هذه المدينة المقدسة، مهما كانت الظروف والضغوط عليهم. ولقد أثبتت انتفاضة القدس عاصمة فلسطين، أن الفلسطينيين لن يتنازلوا عن حقوقهم في القدس، وأنهم يدافعون عنها مهما كانت التضحيات التي يقدمونها. كما أثبت التأييد الجماهيري العربي والإسلامي، أن قضية القدس حية في وجدانهم، وأنهم لن يتنازلوا عنها، مهما حاولت إسرائيل فرض السيطرة عليها واحتلالها، والادعاء بوجود حقوق لليهود فيها.

واستغلت إسرائيل موقع القدس في الديانة اليهودية من أجل حث اليهود في أوروبا والعالم على الهجرة إلى فلسطين لا للتعبد، بل من أجل العمل على إنشاء الوطن اليهودي فيها، كحل للمسألة اليهودية في العالم.

كما أن مساحة القدس التي كانت عاصمة داود القديمة لا تتجاوز 1 بالمئة من مساحة القدس الكبرى الآن التي جعلتها إسرائيل عاصمة لها. وهذا يدل على أن إسرائيل التي استغلت الأهمية الدينية والتاريخية للقدس، قد قامت بتوسيع الرقعة الجغرافية للمنطقة التي كانت مهمة لليهود قبل ألفي سنة، لكي تستولي على أراضٍ شاسعة لا علاقة لها بعاصمة داود، وفرض واقع يهودي على المدينة المقدسة وما يحيط بها من قرى وأراضٍ، بحجة الادعاء بأهميتها الدينية والتاريخية لدى

اليهود. وهي تزيد على مساحة الأراضي التي تصادرها من الفلسطينيين، من أجل بناء المستوطنات اليهودية فيها وضمها إلى إسرائيل.

إن الهدف السياسي من فرض إسرائيل سيادتها على القدس وفلسطين، هو الذي تريد الحركة الصهيونية وإسرائيل أن تحققه من الإصرار على توسيع مساحة القدس لتشمل مناطق واسعة من أراضي الضفة الغربية، والمطالبة بالقدس عاصمة موحدة لها. وفي الواقع فقد قامت إسرائيل باستغلال البعدين الديني والتاريخي للقدس من أجل تحقيق الهدف السياسي. لهذا فإن الاستيلاء على الأراضي العربية ومصادرتها وإقامة مشاريع استيطانية فيها، تحيط بالقدس من جميع الجهات، وزيادة الكثافة السكانية لليهود في القدس الكبرى، وممارسة ضغوط على الفلسطينيين في القدس وسحب الهويات منهم وطردهم من مساكنهم وتنفيذ سياسة تهويد المدينة ووضع العراقيل أمام المصلين لمنعهم من الوصول إلى المسجد الأقصى. مثل هذه الممارسات التي لها طابع سياسي، لا توجد لها أي علاقة بما جاء في التوراة والتلمود من أهمية للقدس أو بكونها كانت عاصمة لداود. بل إن هذه الممارسات هي سياسة صهيونية استيطانية وعنصرية، تنفذها إسرائيل من أجل المحافظة على وجودها في الأراضي العربية المحتلة.

والقدس مهمة للعرب (مسلمين ومسيحيين) أكثر كثيرًا من أهميتها الدينية والتاريخية والسياسية لليهود. فقد كانت مهمة دينيًّا وسياسيًّا لليبوسيين العرب قبل خمسة آلاف سنة وقبل قدوم النبي إبراهيم، حيث كانت عاصمة دينية وسياسية لليبوسيين قبل أن تكون عاصمة لداود بنحو ألفي عام. وزادت أهميتها لدى المسلمين لكونها أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين. وأصبحت مهمة الآن لأكثر من مليارين من المسلمين في جميع أنحاء العالم. ومهمة كذلك للمسيحيين بسبب وجود كنيسة القيامة وطريق الآلام التي سار فيها السيد المسيح بشوارع القدس، وهو ملاحق من جانب اليهود. لهذا فإن إصرار إسرائيل على الاحتفاظ بها بسبب الادعاء بأهميتها لليهود الذين لا يتجاوز عددهم في العالم 13 مليون يهودي، يجب أن لا يؤثر في التمسك العربي بها والحفاظ عليها.

إن سياسة الاستيطان التي اتبعتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة في القدس وما حولها، هو ما تطمح إليه إسرائيل من التمسك بالقدس الكبرى عاصمة لها. لهذا فمن المفروض أن يتم التعامل مع الأراضي العربية التي استولت إسرائيل عليها في محيط القدس، وأقامت فوقها المستوطنات الإسرائيلية، ذات معاملة بقية الأراضي العربية المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، أي أنها أراضٍ محتلة في حرب 1967، لا يسمح القانون الدولي بالاحتفاظ بها. حتى لا يأتي يوم وتقوم به إسرائيل، بتوسيع مساحة القدس لكي تضم جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتصبح القدس الكبرى عاصمة إسرائيل بالمفهوم الإسرائيلي، تضم كل فلسطين.

وتبقى المطالبة بتحرير القدس وفرض السيادة الفلسطينية عليها مطلبًا سياسيًّا وعند تحقيقه يستطيع الفلسطينيون مسلمين ومسيحيين أن يحجّوا إلى القدس ويعيشوا فيها تحت السيادة العربية لا تحت السيادة الإسرائيلية. وهذا ما يؤكد أن القدس ليست قضية عبادة فقط بل قضية سيادة أيضًا. وهذا يتطلب العمل على تحريرها بالكامل من الاحتلال الإسرائيلي.

المراجع

- أبو جابر، إبراهيم. **القدس في دائرة الحدث**. أم الفحم: مركز الدراسات المعاصرة، 1996.
- بحوث المؤتمر الدولي السابع حول «مستقبل القدس العربية» الدار البيضاء، 23 ـ 25 أيلول/سبتمبر 1999.
- جميعان، محمد أحمد. **القدس في مشاريع السلام العربية**. عمّان: مركز ماج للدراسات الاستراتيجية، [د. ت.].
- الحامد، عبد العزيز. «العالم الإسلامي ماذا فعل من أجل القدس؟.» **الحياة**: 18/7/2008.
- **الحياة** (لندن): 2/12/1998.
- **دراسات وأبحاث في القضية الفلسطينية تكريمًا للباحث والمناضل أنيس صايغ**. عمّان: منتدى الفكر الديمقراطي، 2014.
- الشريف، ماهر. **تاريخ فلسطين وحركتهم الوطنية**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2018.
- الشناق، فاروق. **القدس في الشرعية الإسلامية**. عمّان: منشورات اللجنة الملكية لشؤون القدس، 2001.
- **القضية الفلسطينية في أربعين عامًا بين ضراوة الواقع وطموحات المستقبل: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمتها جمعية الخريجين في الكويت**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989.
- محمود أمين عبد الله. **مشاريع الاستيطان اليهودي**. القاهرة: عين للدراسات والبحوث، 2011.
- المركز الفلسطيني الإعلامي، «هل تتراجع قضية القدس في السياسة العربية،» مجلة القدس العدد 11 تشرين الثاني/نوفمبر 1999 موقع منظمة المؤتمر الإسلامي الإلكتروني <http://www.oic-oci.org>. مركز المعلومات والتوثيق، «جامعة الدول العربية.» شؤون عربية: العدد 4، 1997.
- «مقتطفات من البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي في عمان.» مجلة دراسات فلسطينية: العدد 51، 2001.
- الهزايمة، محمد. **القدس في الصراع العربي – الصهيوني**. عمّان: دار ومكتبة الحامد، 2000.

Garaudy, Roger. *Les Mythes Fondateurs de la politique israelienne*. Paris: Ed. Samiszdat, 1996.

"Jerusalemm entre le rock et la Torah.» *L'Express* (Paris): 25/7/1996.

Le Monde diplomatique: decembre 1995.

The Origins and Evolution of the Palestine Problem, 1917-1988. New York: United Nations, 1990.

Thompson, Thomas. *Early History of the Israelite People from the Written and Archeologist Sources*. London; Leiden Brill, 1992. (Studies in the History of Near East)

Tomeh, George J. *Les Resolutions des Nations Unies sur la Palestine et le conflit israelo-arabe, 1947-1974*. Beyrouth: Institut des études palestiniennes, 1976.

البعد الإقليمي العربي ومصير الدولة الاستيطانية الاستعمارية

وليد سالم(*)

معهد جامعة القدس للدراسات والأبحاث،
ومدير تحرير مجلة «المقدسية» الصادرة عن الجامعة.

مدخل

انطوت عملية التسوية السياسية، التي تبعت مؤتمر مدريد عام 1991 وتوقيع اتفاق أوسلو عام 1993، على تركيبة تناقضية؛ فهي من جهة قد تضمنت مسارات تفاوضية ثنائية بين إسرائيل وبين كل من سورية ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية وفق صيغة «الأرض مقابل السلام»، وتضمنت من جهة أخرى مسار المحادثات المتعددة الأطراف التطبيعي لمناقشة قضايا التنمية الاقتصادية الإقليمية، والبيئة، والمياه وضبط التسلح والأمن الإقليمي، واللاجئين، وفتح مكاتب تمثيل عربية في تل أبيب[1]. انعقد المسار الثاني ضمن مقاربة ليبرالية فرضتها أمريكا وأوروبا وانطلقت من الادعاء بأن تطوير المشاريع المشتركة اقتصاديًا وبيئيًا وأمنيًا كفيل بتخفيف النزاعات وحصرها كمدخل لحلها على طاولة التفاوض[2]. من هذه الزاوية فقد هدفت مشاريع ربط شبكات الكهرباء والمياه والطرق والمواصلات والاتصالات بين عموم دول المنطقة وإنشاء بنك إقليمي وغيرها من المشاريع التي طرحت في حينه إلى تسهيل التوصل إلى مقايضة في شأن صيغة «الأرض مقابل السلام» التي تضمنها المسار الأول.

خلال التطبيق الذي تلا إطلاق هذه التركيبة التناقضية في مؤتمر مدريد، وجد العرب أن إسرائيل تركز على التطبيع من خلال المسار المتعدد الأطراف، وتتعنت في المقابل في شأن الوصول إلى حل لمسألة الأرض مقابل السلام، لذا قاموا بتجميد مسار المحادثات المتعددة الأطراف عام 1996 بعد أربع

(*) البريد الإلكتروني: walidsociety@gmail.com.

(1) أحمد قريع، **المفاوضات المتعددة الأطراف لعملية السلام: بدايات ملتبسة ونهايات مؤجلة (سجل توثيقي)** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2008)، ص 15ـ16.

(2) جميل هلال، **استراتيجية إسرائيل الاقتصادية للشرق الأوسط** (بيروت: مؤسسة الدراسة الفلسطينية، 1995)، ص 3ـ36، و Rouba Al Fattal, *The Foreign Policy of the European Union in the Palestinian Occupied Territories* (Brussels: CEPs Working Papers, 2010).

سنوات على انطلاقها في موسكو عام 1992. وأوقفوا هذا المسار رسميًا بصورة كلية عام 2002 وذلك عبر قرار قمة بيروت العربية أن أي تطبيع عربي شامل مع إسرائيل لن يكون ممكنًا إلا بعد انسحاب إسرائيل من كل الأراضي العربية المحتلة عام 1967 وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والتوصل إلى حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين. وكلفت المبادرة الأردن ومصر حصريًا بالتواصل مع إسرائيل في شأن استحصال الحقوق الفلسطينية وبالتنسيق مع فلسطين كونهما الدولتين اللتين وقعتا اتفاقات سلام مع إسرائيل وفق صيغة «الأرض مقابل السلام».

مر الوطن العربي إذًا بمرحلتين خلال مسيرة التسوية السياسية مع إسرائيل، تمثلت المرحلة **الأولى** باشتراط تحقيق السلام مع إسرائيل بقيام هذه الأخيرة بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة عام 1967 وقبولها إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود عام 1967 وعودة اللاجئين طبقًا للقرار الأممي 1994، وهي مرحلة استمرت مع بعض الخروق حتى عام 2014 حيث تم الإعلان عن فشل آخر جولة مفاوضات أشرف عليها وزير الخارجية الأمريكي جون كيري، لتحل محلها صيغة السلام مقابل السلام، التي عنت عدم اشتراط السلام مع إسرائيل بتلبيتها للحقوق الفلسطينية وانسحابها من الأراضي العربية المحتلة عام 1967. فكيف تم هذا التحول؟ وما مغزاه؟ وما التبعات المترتبة عنه؟ وكيف يمكن الشعب الفلسطيني أن يتعامل مع هذه التبعات؟

في المرحلة الأولى عقدت جلسات المحادثات المتعددة الأطراف والمؤتمرات الاقتصادية الإقليمية في كل من عمان والقاهرة والدوحة والرباط والمنامة وطرحت مشاريع المتوسطية وعملية برشلونة من أوروبا، من أجل تسهيل المفاوضات لاستعادة الأرض[3]، كما قام قسم من البلدان العربية بفتح ممثليات تجارية لقطر والإمارات العربية المتحدة وعمان، ومكتب مصالح لتونس، ومكتب اتصال للمغرب في تل أبيب، ولكنها كلها قد اشترطت التطبيع الكامل للعلاقات مع إسرائيل بانسحابها من الأراضي العربية المحتلة وتلبية الحقوق الفلسطينية. وقد قامت هذه الدول بوقف علاقاتها مع إسرائيل عام 2000 وذلك مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية.

شذّت عن القاعدة في حينه دولة موريتانيا التي عقدت اتفاقية تطبيع كامل مع إسرائيل عام 1999، ودامت العلاقة بين البلدين حتى عام 2009 حيث قطعت موريتانيا العلاقات بسبب الحرب الإسرائيلية على غزة حينذاك. أما قطر وعُمان فقد استمرت علاقاتهما بإسرائيل بين مد وجزر بين عامي 2000 و2009، وانقطعت، ولا سيّما من جانب قطر، بين 2009 و2014 بسبب الحروب الإسرائيلية الثلاث على غزة. ومع عام 2014 كان سياق جديد للعلاقة مع إسرائيل قد اكتمل نضجه لدى بعض دول الخليج العربية، وتدحرج ليشمل مشاركة اليمن أيضًا في مؤتمر وارسو عام 2018 الذي نظمته إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب من أجل بدء الترتيب لتحالف عربي- إسرائيلي ضد إيران، وطرحت في ذلك الحين أيضًا فكرة إنشاء حلف ناتو عربي، وفي عام 2018 زار رئيس الوزراء الإسرائيلي عمان، وزار وزراء إسرائيليون عدد من دول الخليج خلال العقد الفائت، كما

(3) انظر: عاطف أبو سيف، **إسرائيل والاتحاد الأوروبي: الشراكة الناعمة** (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار، 2011)؛ Al Fattal, Ibid.; Esra Bulut Aymat, ed., *Europe Involvement in the Arab Israeli Conflict* (European Union Institute for Security Studies, 2010), and Rosemary Hollis, «Europe in the Middle East,» in: Fawcet Luise, *International Relations of the Middle East*, 3rd ed. (London: Oxford University Press, 2013).

عُقد مؤتمر البحرين للتخطيط للجانب الاقتصادي من خطة القرن في حزيران/يونيو عام 2019، والتقى نتنياهو بعبد الفتاح البرهان رئيس المجلس الانتقالي في السودان، في حين استمرت قطر في ترتيب أمور الحياة اليومية في غزة بتنسيق مع إسرائيل، وحضر سفراء خليجيون المؤتمر في البيت الأبيض لإطلاق الجانب السياسي من صفقة القرن في كانون الثاني/يناير 2020، وأخيرًا أعلنت دولة الإمارات عن البدء بتطبيع علاقاتها مع إسرائيل يوم 13 آب/أغسطس 2020 من خلال خطوات متدرجة متسارعة تبدأ من التعاون في مجالات شتى وتنتهي بتبادل السفراء. ويبدو أن هنالك دولًا أخرى يتم العمل على إقناعها بتطبيع العلاقات مع إسرائيل كما جاء في نص البيان الثلاثي الأمريكي ـ الإماراتي ـ الإسرائيلي الذي قرأه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في ذلك اليوم.

تعالج هذه الورقة في أقسامها التالية رؤية إسرائيل لصيغة «السلام مقابل السلام» والرؤية العربية لها غير المتطابقة مع الرؤية الإسرائيلية، إذ يشي منذ الآن بالتناقضات التي قد تنشأ بين الرؤيتين. بعد ذلك تناقش الورقة خطوة آب/أغسطس 2020 الإماراتية نحو إسرائيل، ليلي ذلك بعض الأفكار حول برنامج العمل الفلسطيني ببعديه القصير المدى والاستراتيجي تجاه هذه الحالة الناشئة.

تحاول هذه الورقة في إطارها الكلي فهم دور البعد الإقليمي العربي وإذا كان ينحو عبر ما يقوم به إلى تطبيع الدولة الاستيطانية الاستعمارية (تحويلها إلى دولة عادية وإيقاف نزعتها التوسعية وحصرها في حدود محددة)، أو أن ما يقوم به يعزز على العكس النزعة التوسعية لتلك الدولة وهيمنتها على المنطقة ككل انطلاقًا من «بؤرة» فلسطين. تتساءل الورقة عن ماهية برنامج العمل العربي والفلسطيني في كلتا الحالتين.

أولًا: أطروحة السلام مقابل السلام بين الصيغتين الإسرائيلية والعربية تطابق أم تناقض؟

انتهت مرحلة المفاوضات حول مشروع الأرض مقابل السلام إلى اتفاقيتين مصرية وأردنية مع الكيان الإسرائيلي استعادت مصر من خلالها أراضيها المحتلة عام 1967، بينما استعادت الأردن أراضي الباقورة والغمر عام 2020 فقط، وبقيت هنالك مسائل مفتوحة من دون حل بين الأردن وإسرائيل تتعلق بالقدس واللاجئين والنازحين الفلسطينيين وحدود الأردن مع دولة فلسطين بعد إقامتها. بمعنى آخر، تحققت معاهدة سلام عربية واحدة فقط مع إسرائيل في حالة مصر (مع إبقاء هذه المعاهدة مسألة حدود مصر مع فلسطين غير مرسمة إلى حين التوصل إلى اتفاق فلسطيني إسرائيلي حولها)، بينما لا تزال المعاهدة الإسرائيلية مع الأردن لعام 1994 غير مكتملة التنفيذ في شأن مسائل متعددة. أما في حالة فلسطين فقد انتهت مراحل المفاوضات التي بنيت على اتفاق إعلان المبادئ (المسمى باسم اتفاق أوسلو) إلى الفشل في إنجاز اتفاق سلام فلسطيني- إسرائيلي على أساس حل الدولتين القائمتين على حدود الرابع من حزيران/يونيو من 1967.

أفضت حصيلة مقاربة الأرض مقابل السلام إلى نتيجتين: **الأولى** أن فلسطين لم تستطع وقف تمدد المشروع الاستيطاني الاستعماري خارج حدوده لعام 1948، بل على العكس فقد

تمدد هذا المشروع ليضم القدس وفق القانون الإسرائيلي عام 1967، وليضم فعليًا ثلثي الضفة الغربية إلى إسرائيل ممثلة بالمناطق المسماة (ج)، وصولًا إلى أطروحة «تحقيق النصر الكامل على الفلسطينيين» الرائجة في أطروحات أمريكية ـ إسرائيلية منذ عام 2016[4]. أما النتيجة **الثانية** فهي أن ملف التوسع الإسرائيلي نحو الأردن لا يزال ملفًا مفتوحًا تؤكده النيات الإسرائيلية لطرد الفلسطينيين علنًا، ومن خلال الطرد التدريجي الصامت للأردن، كما يؤكده إبقاء قضايا القدس والحدود واللاجئين مفتوحة بين إسرائيل والأردن، مع ما لحق هذه القضايا من توتير إسرائيلي متعمد مع الأردن في السنوات الاخيرة ولا سيّما في شأن الأماكن المقدسة في القدس وقتل قاض أردني على جسر الملك حسين وقتل مواطنين أردنيين داخل السفارة الإسرائيلية في عمان، وصلاة يهود زائرين للأردن في مقام النبي هارون، وإنشاء مطار في إيلات يشوِّش على مطار العقبة الأردني وغير ذلك.

بدأ مسار التطبيع مع العالم العربي الذي طرحه بيريز يأخذ مساراً منفصلاً عن التقدم في صيغة الأرض مقابل السلام مع الجانب الفلسطيني، وأدى ذلك بدوره إلى تعزز التيار الجابوتنسكي داخل إسرائيل، الذي يرى أن تحقيق تقدم على المسار الفلسطيني ـ الإسرائيلي ليس شرطًا مسبقًا للتطبيع مع العالم العربي.

ترتب عن مقاربة الأرض مقابل السلام نتيجة أخرى هي أنه في عهدها قد تم فتح الطريق أمام التطبيع العربي، ولا سيّما للدول العربية من خارج دول الطوق مع إسرائيل، وهي دول لا تحتل إسرائيل أيًا من أراضيها، وبالتالي فهي لم تكن ملزمة أصلًا بإقامة أي علاقات مع إسرائيل، وخلال هذا التطبيع الذي تم من خلال المسار المتعدد الأطراف والمتوسطية وعملية برشلونة نشأت لغة المصالح المشتركة بدءًا من طرح شمعون بيريز مشروعه للشرق الأوسط الجديد القائم على المزج بين التكنولوجيا الإسرائيلية والأيدي العاملة العربية كما طرح[5].

جاء مشروع بيريز المذكور مترافقًا مع تغطيته بورقة توت إسرائيلية سميت «الحل الوسط الإقليمي» الذي تضمن التنازل عن أراض احتلت عام 1967 مقابل السلام، مع ضم جزء آخر منها إلى إسرائيل يشمل القدس الشرقية ومناطق الغور وما أطلق عليه اسم «الكتل الاستيطانية الكبرى» إلى إسرائيل. والمفارقة أن بيريز ومعه تيار العمل الإسرائيلي قد افترض أن تقاسمًا للأراضي المحتلة عام 1967 بهذه الطريقة مقرونًا برفض عودة اللاجئين سيكون مقبولًا على الجانب الفلسطيني، كما سيفتح الباب أمام هيمنة إسرائيل على الشرق الأوسط تكنولوجيًا وتوظيفها للأيدي العاملة العربية الرخيصة في هذا الإطار. لهذا فقد رفض الفلسطينيون مشروع تيار العمل الإسرائيلي هذا في قمة كامب دايفيد عام 2000 لأنه لا يلبي الحد الادنى من المطالب الفلسطينية ولا سيّما في شأن القدس واللاجئين.

(4) Daniel Pipes, «Israeli Victory Project,» (2016-2017), <http://www.danielpipes.org/topics/75/israel-victory-project>.

(5) Shimon Peres, *The New Middle East* (New York: Henry Holt, 1993).

مقابل الرفض الفلسطيني بدأ مسار التطبيع مع العالم العربي الذي طرحه بيريز يأخذ مسارًا منفصلًا عن التقدم في صيغة الأرض مقابل السلام مع الجانب الفلسطيني، وأدى ذلك بدوره إلى تعزز التيار الجابوتنسكي داخل إسرائيل[6]، الذي يرى أن تحقيق تقدم على المسار الفلسطيني- الإسرائيلي ليس شرطًا مسبقًا للتطبيع مع العالم العربي، بل على العكس من ذلك فإن قوة الردع الإسرائيلية كفيلة بأن تجعل العرب يطبعون معها من دون انتظار التقدم على الجبهة الفلسطينية، لا بل زاد هذا التيار بالقول بأن التطبيع مع العالم العربي هو المدخل للحل مع الفلسطينيين وليس العكس. وعنى هذا بالنسبة إليهم أن التطبيع مع العرب سيجعل الفلسطينيين ينصاعون ويقبلون بالاستسلام والتنازل عن كل مطالبهم والقبول الكامل بضم أراضيهم إلى إسرائيل ما دام العرب لم يعودوا يقفون معهم بل يقفون مع إسرائيل[7]. هذا كله يمثل جانبًا من الصيغة الإسرائيلية لما أطلق عليه اسم «السلام مقابل السلام» بدلًا من صيغة «السلام مقابل الأرض» السابقة.

لم يعد المطروح هو شرق أوسط جديد تسيطر عليه التكنولوجيا الإسرائيلية وحسب، بل تجاوز ذلك ليشمل تقديم إسرائيل كقوة حماية لمصلحة الأنظمة العربية الخليجية ضد إيران وتمددها في المنطقة.

على أن الجانب الآخر لهذه الصيغة الذي تطور بوجه خاص خلال حقبة حكومات نتنياهو المستمرة منذ عام 2009، فهو يتعلق بالجانب العربي الإقليمي، حيث لم يعد المطروح هو شرق أوسط جديد تسيطر عليه التكنولوجيا الإسرائيلية وحسب، بل تجاوز ذلك ليشمل تقديم إسرائيل كقوة حماية لمصلحة الأنظمة العربية الخليجية ضد إيران وتمددها في المنطقة ولا سيّما من خلال الهجمات الإسرائيلية العسكرية على أهداف إيرانية في سورية ولبنان والعراق، والهجمات الإلكترونية داخل إيران ذاتها من أجل تدمير برامجها النووية نسبيًا أو تشويشها على الأقل. وكذلك ضد تمدد داعش على غرار الهجمات الإسرائيلية عليها في سيناء. هذا أولًا[8].

أما المتغير **الثاني** فيتعلق بالسعي لتوظيف ونهب الأموال العربية الخليجية لتطوير الاقتصاد الإسرائيلي كما طرح نتنياهو في مؤتمره الصحافي يوم إعلان الاتفاق مع الإمارات العربية المتحدة[9]، وتحويل إسرائيل إلى ممر للنقل بين ثلاث قارات عبر ميناء حيفا[10] هذا إضافة إلى العنصر الثالث المتمثل بالسيطرة على الاقتصادات العربية الخليجية بالتعاون مع الولايات المتحدة

---

(6) Ze'ev Jabotinsky, «The Iron Wall: Colonization of Palestine, Agreement with Arabs Impossible, Zionism Must Go Forward,» (1925), <http://en.jabotinsky.org/media/9747/the-iron-wall.pdf>.

(7) بنيامين نتنياهو، **مكان تحت الشمس**، ترجمة محمد عودة الدويري؛ مراجعة وتصويب كلثوم السعدي، شخصيات صهيونية؛ 14 (عمّان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، 2015)، وأنطوان شلحت، **بنيامين نتنياهو: عقيدة «اللاحل»** (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار، 2014).

(8) Israel Katz, «'Israel's Three- Layered Regional Concept,» *The Jerusalem Post*, 13/3/2017, p. 13.

(9) Benjamin Netanyahu, «Netanyahu Says West Bank Annexation Remains on the Table following Israel-UAE Agreement, 14 August 2020, <http://www.jta.org>.

(10) Katz, Ibid., p. 13.

الأمريكية، وإخضاع أنظمة أمن هذه الدول ودفاعاتها العسكرية لتكنولوجيا مستوردة من إسرائيل مما يمكن الأخيرة من التعرف التفصيلي والسيطرة إلى جيوش وأجهزة أمن تلك الدول.

وإذ كانت الصيغة الواردة أعلاه تمثل النسخة الإسرائيلية لمشروع السلام مقابل السلام، فإن التوافق العربي ولا سيّما الخليجي معها سيكون في الموضوع الأمني أساسًا، أي العمل ضد إيران وداعش وكذلك ضد تمددات تركيا في بلدان الوطن العربي، ولكن ما عدا ذلك ستعاني دول الخليج الكثير من جانب إسرائيل، وفي مقدمة ذلك أن إسرائيل لن تحمي تلك الدول من إيران بل ستكتفي بتنفيذ المصالح الإسرائيلية البحتة القاضية بتقليم أظافر إيران فقط لمنعها من أن تكون قادرة على منافسة النفوذ الإقليمي الإسرائيلي في المنطقة العربية، وفي الوقت نفسه ستستمر إسرائيل في تسمية الخليج العربي «الخليج الفارسي» كما ورد آخر مرة على لسان نتنياهو في مؤتمره الصحافي يوم إعلان الاتفاق مع الإمارات يوم 13 آب/أغسطس 2020، كما ستمتنع عن القيام بأي إجراء فعلي يساعد الإمارات على استعادة جزر طنب الصغرى وطنب الكبرى وأبو موسى التي تحتلها إيران. بإيجاز أجندة إسرائيل هنا هي: السعي لأن تكون هي السائدة الأولى في المنطقة العربية وإقصاء إيران (وكذلك تركيا) عن منافستها في هذا المجال، هذا مع إبقاء الصراع الايراني ـ الخليجي مستعرًا بل وتغذيته من أجل الاستمرار في تقديم إسرائيل بصورة الحامية لدول الخليج ضد منافستها إيران وربما تركيا أيضًا. بهذا الاتجاه ستعترض إسرائيل كما فعلت في الماضي على تقديم أسلحة وطائرات أمريكية مقدمة إلى دول الخليج وذلك للحفاظ على سيطرتها الحصرية في هذا المجال.

إن التناقضات مع فلسطين والأردن التي نشأت في إطار صيغة الأرض مقابل السلام لن تنتهي مع الانتقال إلى صيغة «السلام مقابل السلام» ولربما كان جديراً بدول الخليج أن تتشاور مع فلسطين والأردن لاستلهام التجربة المريرة لصيغة الأرض مقابل السلام قبل إقدامها على تجربة جديدة قد تكون أكثر مرارة.

على الجبهة الاقتصادية ستسعى إسرائيل لنهب ثروات دول الخليج، وكذلك للهيمنة على اقتصادات تلك الدول، وهو الأمر الذي ستترتب عنه توترات أيضًا.

وأخيرًا لن تكون الأمور يسيرة على الجبهة السياسية، إذ إن بقاء قضية فلسطين والجولان ومزارع شبعا وتلال كفرشوبا من دون حل سيتولد عنه **أولًا** انفجارات قد تحرج أنظمة الخليج، كما أن عدم رضى الشعوب العربية عن التطبيع مع إسرائيل **ثانيًا** سيكون عاملًا مقلقلًا آخر. زد على ذلك إجراءات الضم (سواء الفعلي أو القانوني) والتوسع الاستيطاني الإسرائيلي ستمثل في محطات معينة عاملًا مقلقلًا **ثالثًا**، و**رابعًا** هنالك توترات قد تنشأ على خلفية أي إجراء إسرائيلي دراماتيكي قد يتم في المسجد الاقصى في القدس، و**خامسًا** التوترات التي قد تنشأ إقليميًا من جراء دعم إسرائيل لمشروع سد النهضة الإثيوبي ضد مصر إضافة إلى المزيد من الانقسامات التي سنشأ في الصف العربي وداخل الجامعة العربية وبين دول الخليج ذاتها من جراء الموقف من إسرائيل، وغير ذلك من التوترات التي قد تنشأ في هذه المنطقة ذات الرمال المتحركة والتي لا تستقر على أي حال قط.

يعني ما تقدم، أن التناقضات مع فلسطين والأردن التي نشأت في إطار صيغة الأرض مقابل السلام لن تنتهي مع الانتقال إلى صيغة «السلام مقابل السلام» ولربما كان جديرًا بدول الخليج أن تتشاور مع فلسطين والأردن لاستلهام التجربة المريرة لصيغة الأرض مقابل السلام قبل إقدامها على تجربة جديدة قد تكون أكثر مرارة تحت مطلة صيغة «السلام مقابل السلام».

ثانيًا: حالة الإمارات مع إسرائيل

حتى مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط عام 1991، اتخذت الإمارات العربية المتحدة بقيادة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان موقفًا عدّ إسرائيل دولة عدوة للعرب ورفض التطبيع معها، كما رفض في عام 1991 تصويت بلاده لمصلحة إلغاء قرار سابق للجمعية العامة صدر في سبعينيات القرن الماضي يصف الصهيونية كحركة عنصرية. وبعد توقيع اتفاق أوسلو عام 1993، بدأت الإمارات مسيرة التطبيع السرية مع إسرائيل حيث التقى الشيخ محمد بن زايد شمعون شيبس، مدير مكتب إسحق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك في جنيف عام 1994 كما تم لقاء بين رئيس الموساد شابتاي شابيط والأجهزة الاستخبارية الإماراتية[11]، كما قام الرئيس الأمريكي بيل كلينتون آنذاك بتزويد الإمارات بموافقة من رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين بطائرات إف ـ 16 مقابل نصف تطبيع مع إسرائيل[12]. مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000 جمد الشيخ زايد العلاقات مع إسرائيل، واستمر الشيخ زايد على سياسته هذه حتى وفاته عام 2004. أما بعد وفاة الشيخ زايد فإن سياسة ابنه محمد بن زايد للتقارب مع إسرائيل بعد عام 2004 لم تعد تقع في إطار الدعم الجزئي لصيغة الأرض مقابل السلام السابقة، بل هي نبت جديد منقطع عن تلك السياسة ولا يمثل استمرارًا لها، ويعني ذلك أن الاتفاق الإماراتي- الإسرائيلي لعام 2020 هو الأول الذي تقرر فيه دولة عربية رسميًا مغادرة ساحة الصراع مع إسرائيل والتعامل معها وفق المصالح الأمنية والاقتصادية البحتة. ويعود هذا النبت إلى القرن الحادي والعشرين وعولمته النيوليبرالية التي حولت الإمارات إلى مركز تجاري استثماري عالمي يشارك فيه مستثمرون إماراتيون وأجانب، بما طور ثروتها بحيث أصبحت هذه الدولة الصغيرة الحجم تتصرف كقوة إقليمية كبرى، من هنا جاءت تدخلاتها ضد الإخوان المسلمين في مصر وسورية وليبيا، وتدخلاتها في اليمن، وكذلك محاولتها لإنشاء مجموعة فلسطينية موالية لها عبر القائد الفتحاوي المفصول محمد دحلان.

نشأت سياسة إماراتية مركز اهتمامها هو المصالح المتبادلة وليس القيم والأطر المعيارية كمقررة في حقل العلاقات الدولية. وفي إطار ذلك يصبح الالتزام لفلسطين التزامًا لفظيًا لا يتم التقيد به في كل الأوقات، أما الأفعال فتحكمها المصالح والمنافع.

(11) جمال زحالقة، «رأسمال الرأس الإسرائيلي والمال الخليجي،» **القدس العربي**، 2020/8/17.

(12) ناحوم بارنياع، «صفقة الإمارات: لا توجد صفقات بالمجان،» **يديعوت أحرونوت**، 2020/8/17 (ترجمة مركز المصدر).

إذًا، نشأت سياسة إماراتية مركز اهتمامها هو المصالح المتبادلة وليس القيم والأطر المعيارية كمقررة في حقل العلاقات الدولية. وفي إطار ذلك يصبح الالتزام لفلسطين التزامًا لفظيًا لا يتم التقيد به في كل الأوقات، أما الأفعال فتحكمها المصالح والمنافع.

في ضوء ما تقدم أعلنت الإمارات دعمها لخطة صفقة القرن وحضرت احتفال الإعلان عنها في كانون الثاني/يناير 2020، كما أن اتفاقها مع إسرائيل لم يشتمل على مطالبة بحق تقرير المصير والعودة والدولة المستقلة للشعب الفلسطيني، واكتفى بقبول تعليق إعلان الضم القانوني الإسرائيلي المشمول في صفقة القرن بدل إلغائه، وبرر ذلك أنور قرقاش وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية بالرغبة الإماراتية في «شراء الوقت للفلسطينيين حتى يستفيدوا منه للتفاوض مع تل أبيب على وقف الضم»[13]. معنى ذلك أن الإمارات لن تتراجع عن علاقاتها بإسرائيل لو تم إعلان الضم القانوني. كما قبلت الإمارات بوصول المسلمين «القادمين بسلام» كما ورد في نص الإعلان عن الاتفاق الذي قرأه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى المسجد الأقصى للصلاة من خلال البوابة الإسرائيلية، والتزمت بالتعاون الأمني والاقتصادي والصحي والتكنولوجي مع إسرائيل، كما قبلت بالعمل مع إسرائيل والولايات المتحدة لتطبيق خطة صفقة القرن ولجلب دول عربية أخرى للتطبيع مع إسرائيل (نص إعلان تطبيع العلاقات الإسرائيلي ـ الإماراتي).

لم ينجح العرب خلال مرحلة صيغة الأرض مقابل السلام في تطبيع إسرائيل، أي تحويلها إلى دولة عادية منحصرة جغرافيًا في منطقة محددة لا تخرج عنها ومعرَّفة دستوريًا. وعلى العكس من ذلك فقد انتقل بعضهم في السنوات الأخيرة إلى مرحلة قبول التوسع الإسرائيلي الفعلي على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967.

لا تعمل إسرائيل وفق هذه الصيغة الإماراتية المتعولمة، فلا تزال إسرائيل دولة أيديولوجية تسعى للتوسع في كل فلسطين وإحكام السيطرة على العالم العربي بما في ذلك أن تصبح هي منظمة «سياحة» العرب والمسلمين للمسجد الأقصى. وفي هذا الإطار قال نتنياهو بعد ساعات قليلة من إعلان الرئيس ترامب للاتفاق الثلاثي مع الإمارات إنه التزم للولايات المتحدة وليس للإمارات بتعليق ترسيم الضم قانونيًا، وأن هذا الالتزام هو التزام مؤقت لن يثنيه عن الإقدام على ترسيم الضم بعد موافقة أمريكية مرتقبة. وعدا عن ذلك ستبدأ مشاكل أخرى في الظهور، فبينما أقر الاتفاق الثلاثي أن المسيرة نحو التطبيع الكامل وتبادل السفراء ستكون متدرجة وتبدأ بسلسلة من الاتفاقات الاقتصادية والصحية وغيرها، تتوج لاحقًا بالعلاقات الكاملة، فقد يبدأ قريبًا الجدل حول مدة التدرج وموعد التطبيع الكامل، كما قد يحصل جدل حول مدة تعليق إعلان الضم القانوني، وجدل ثالث حول طبيعة المشاريع المشتركة ومضمونها وإذا ما كانت متساوية أم في إطار هيمنة إسرائيلية، ورابع حول حجم الاستثمارات الإماراتية في إسرائيل مقارنة بحجم الاستثمارات المشتركة و/أو الإسرائيلية

(13) أنور قرقاش، «اشترينا الوقت وعلى الفلسطينيين الاستفادة،» جريدة **الحدث** الفلسطينية، 2020/8/15.

في الإمارات، وخامس بدأ للتو حول تزويد الإمارات بطائرات إف-35 الأمريكية المتطورة من عدمه. أي أن المرحلة القادمة ستشهد صراعًا وتوترات ستدور لا في إطار القيم، ولكن في إطار مدى التوازن والتضارب في المصالح مع دولة استيطانية استعمارية تعرف جيدًا ماذا تريد من فلسطين ومن المنطقة. مع توقيع الاتفاق الثلاثي مع الإمارات نجحت أمريكا وإسرائيل في تحقيق المزيد من الشروخ في المواقف العربية وزادت من تفكيك جامعة الدول العربية كما جعلت من اتفاقية الدفاع العربي المشترك أثرًا بعد عين، بما تمهد هذه الإنجازات من فرصة للإطباق الإسرائيلي على المنطقة وتهيئتها لطرد الفلسطينيين إليها وتحقيق المزيد من التوسع على أراضيها بعد الإجهاز على فلسطين كما تتوهم.

خلاصة وبدائل

عود على العنوان، لم ينجح العرب خلال مرحلة صيغة الأرض مقابل السلام في تطبيع إسرائيل، أي تحويلها إلى دولة عادية منحصرة جغرافيًا في منطقة محددة لا تخرج عنها ومعرَّفة دستوريًا. وعلى العكس من ذلك فقد انتقل بعضهم في السنوات الأخيرة إلى مرحلة قبول التوسع الإسرائيلي الفعلي على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، وباتوا يكتفون بأن تعلق إسرائيل ترسيم هذا الضم الفعلي قانونيًا، مقابل القبول بتغلغل إسرائيل في المنطقة وقبول اعتداءاتها على سورية والعراق ولبنان وغزة تحت تبرير أن هذه الاعتداءات موجَّهة ضد الوجود الإيراني في الدول الثلاث الأولى وضد حماس في الأخيرة، هذا ناهيك بقبول ممارساتها لاستبدال القيادة الفلسطينية، وتوقيع اتفاقيات التعاون الأمني والتكنولوجي وغيرها مع إسرائيل واهمين أن اتفاقيات من هذا النوع قد تدفع إسرائيل لإعلاء المصلحة فوق أيديولوجيا التوسع الإقليمي والقبول بالتالي بالاندماج في المنطقة.

تعاني هذه المقاربة في أحسن الأحوال قصورًا معرفيًا بالمشروع الاستيطاني الاستعماري بما هو مشروع استئصالي اقتلاعي إحلالي بحكم التعريف، ولكنها في الواقع تعاني إحلال المصالح الضيقة القصيرة المدى لحكام مستبدّين ضد مصالح شعوبهم وضد مستقبل المنطقة العربية كمنطقة يفترض أن تتحرر من أغلال الاستعمار الجديد، وأن تأخذ شعوبها مصيرها بيدها من أجل تحقيق الحرية والعدالة والتقدم في إطار تشاركي يحترم التنوع القائم في المنطقة ويصرف النزاعات عندما تقوم بين شعوبها وقومياتها التي تشترك مع العرب في الأرض والمصير (كشركائنا الأكراد والأمازيغ) بصورة سلمية.

لربما يجب أن تنهمك فلسطين والبلدان العربية الداعمة في بعض المسائل التكتيكية العاجلة التي دعت إليها مقالات متعددة لمنع مزيد من الانهيار عبر التوجه إلى الإمارات من جانب فلسطين ومن دول أخرى عربية وغير عربية مساندة لكي لا تمضي قدمًا في توقيع الاتفاق مع إسرائيل والترسيم الكامل للعلاقات، والتوجه أيضًا إلى الدول المرشحة لتطبيع العلاقات مع إسرائيل لثنيها عن ذلك، ومخاطبة الملك سلمان ملك السعودية لثني ابنه محمد عن دعم خطوة الإمارات.

لكن هذه الخطوات على أهميتها لا تنفي مواكبتها مع إحياء الكفاح الفلسطيني الشعبي الموحد داخل فلسطين وخارجها وبالتعاون مع القوى الشعبية الحية في العالم العربي مترافقًا مع استخدام الوسائل القانونية والسياسية الدبلوماسية والاقتصادية التنموية والمعرفية والإعلامية من أجل إعادة قضية فلسطين إلى رأس أولويات الأجندة العالمية وإخراجها من دائرة التهميش.

في الجامعة العربية تنتظرنا مهمة العمل لإعادة التوافق العربي في شأن فلسطين وعلاقتها بالقضايا الأخرى الأساسية التي تواجه الأمة، وذلك من خلال جهد صبور يشمل إعادة فتح الحوار الدؤوب حول مسائل أساسية كمفهوم الأمن القومي العربي وعلاقته بفلسطين، والموقف العربي المعياري تجاه قضية فلسطين، ومعاهدة الدفاع العربي المشترك، وتقييم تجربة الأرض مقابل السلام مع إسرائيل ونتائجها المُرة لفلسطين والأردن، وبيان خلل صيغة السلام من أجل السلام ونقاش طبيعة الخطر الإسرائيلي على المنطقة واتجاهاته، وإعادة النظر في المبادرة العربية للسلام لكونها مثلت جسرًا لمن قاموا بتخطيها نحو التطبيع قبل التوقيع، وطرح مبادرات لحماية فلسطين والأردن من التوسع الإسرائيلي وللتضامن مع مصر في شأن مشكلة سد النهضة مع إثيوبيا، ومع العراق وسورية وليبيا ضد التدخلات الأجنبية، وإعادة طرح قضايا جذرية مثل التعاون في الجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل إعادة تعريف الحركة الصهيونية كحركة عنصرية، ومطالبة الأمم المتحدة بإعادة النظر في مشروعية صك الانتداب، والنظر في عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة في ضوء إخلالها بتنفيذ القرارين 181 و194 الواردين كشرطين في قرار الجمعية العامة الرقم 273 لعام 1949 القاضي بقبول إسرائيل عضوًا في الأمم المتحدة.

في إطار حوار من هذا النوع سيكون مطلوبًا أن تقف فلسطين في صف العالم العربي في مواجهة التهديدات التي تمثلها إيران وتركيا، ولكن مع إقناع العرب بأن الأولوية هي التهديد الإسرائيلي الذي يتطلب أيضًا فتح الحوار المديد والمضني مع كل من تركيا وإيران من أجل مواجهته معًا.

خارج الجامعة العربية من الملائم أن نلتزم بقواعد معيارية تضعنا مع الشعوب في مواجهة الاستبداد والقمع ومن أجل إعادة الاعتبار لمشروع نهضوي عربي يستند إلى الحرية والعدالة واحترام التنوع وحقوق الإنسان. من ردودنا على الضم الإسرائيلي ربما يلزم توقيع اتفاقيتي ترسيم حدود بين فلسطين وكل من الأردن ومصر، والتعاون الوثيق مع الأردن في مسائل القدس واللاجئين وغيرهما، وتعزيز العلاقة والتعاون مع الدول الداعمة لفلسطين عربيًا كالجزائر وتونس والكويت ولبنان.

في ما يتعلق بإسرائيل والمنطقة هنالك خياران: **الأول** هو السعي لدمجها في المنطقة من خلال مشاريع مشتركة وهو الخيار الذي أثبت المسار المتعدد الأطراف في تسعينيات القرن الماضي فشله حيث أرادت إسرائيل الأمرين معًا: أي الاحتفاظ بالأرض والتوسع جنبًا إلى جنب مع المشاريع المشتركة وفتح أبواب الوطن العربي أمامها. وعليه فإن الطريق الآخر هو طريق استعادة القوة العربية وتقديم عرض إلى الإسرائيليين بعد ذلك للاندماج كأفراد في الوطن العربي الموحد. قد يبدو هذا الطرح الذي قدمه الكاتب اللبناني جوزيف سماحة في التسعينيات من القرن الماضي[14] خياليًا وربما حتى مثيرًا للسخرية عند بعض من يقرأونه، ولكنه الطريق الوحيد الممكن وإن طال أمد الوصول إليه.

ختامًا حاولت هذه الورقة تطوير منهجية لدراسة دور العامل الإقليمي العربي في تعزيز أو إضعاف المشروع الاستيطاني الاستعماري، وهو أمر قلّما تطرقت إليه الدراسات السابقة حول الاستيطان الاستعماري في دول مختلفة من العالم. ولعل هذه المنهجية تكون فاتحة لإغناء الحوار الذي ساهم فيه مركز دراسات الوحدة العربية بنتاجات عميقة وغنية منها مجلد ضخم صدر عام 2000 حول **ماذا نفعل كعرب مع إسرائيل**[15]، كما أن تكون فاتحة للتطوير في دراسات أخرى لاحقة □

(14) جوزيف سماحة، **سلام عابر: نحو حل عربي للمسألة اليهودية** (بيروت: دار النهار، 1993).

(15) **العرب ومواجهة إسرائيل واحتمالات المستقبل: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية**، 2 ج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000).

هل نجحت إسرائيل في المنطقة العربية؟

هبة جمال الدين(*)

مدرِّسة العلوم السياسية في معهد التخطيط القومي – القاهرة.

مقدمة

من أكثر الأسئلة جدلًا التي تثار بداخل ذهن المواطن العربي، والتي من المفترض أن تحتل أولوية في أجندة مراكز الفكر العربية، ماهية مكتسبات إسرائيل وما مدى نجاحها. بعبارة أخرى أكثر وضوحًا: «هل نجحت إسرائيل في هدفها المخطط لها قبيل إنشائها حتى الآن؟» وبخاصة في ضوء توقيع الاتفاق الإماراتي ـ الإسرائيلي في آب/أغسطس 2020، الذي حمل مسمّى اتفاق إبراهام الذي شق الشارع العربي بين قسم مؤيد ومرحب وقسم ثانٍ معارض ومندد ورافض، وقسم ثالث قد يكون مستسلمًا وخاضعًا للحرب النفسية التي تبثها الآلة الإعلامية المصاحبة التي تصور الوضع وكأن الوطن العربي أصبح جميعه منصاعًا للكيان الصهيوني. واستدراكًا للتساؤل الأول فهل يمكن القول إن توقيع الاتفاق هو تتويج لنجاح إسرائيل المخطط له منذ بداية إنشاء الكيان الصهيوني، وما قبله من قبل الآباء المؤسسين كثيودور هرتزل مع طليعة مؤتمر بازل عام 1897.

للإجابة عن هذه الإشكالية من المهم الإشارة إلى عدد من الوثائق السياسية والصهيونية المهمة كوثيقة إعلان قيام دولة إسرائيل في 14 أيار/مايو 1948 التي أعلن خلالها دايفيد بن غوريون ـ الرئيس التنفيذي للمنظمة الصهيونية العالمية ـ قيام الدولة الإسرائيلية حيث تضمنت النص على عودة الشعب اليهودي إلى ما سمّاه «أرضه التاريخية» التي تمثل دولة يهودية ـ أقيمت لجمع الشتات اليهودي ـ ديمقراطية تقيم المساواة التامة وتحافظ على الحقوق من دون تمييز قومي[1]. فهل تحقق هذا البعد.

وفي هذا السياق، تثار إشكالية مصاحبة تشغل الكثير من الساسة والمؤرخين في إسرائيل منذ إنشائها حتى وقتنا الحالي ألا وهو «نهاية إسرائيل»، ويرى عبد الوهاب المسيري أن السبب الأكبر لاستمرار هذا الهاجس هو استمرار المكون البشري الفلسطيني كإشكالية تواجه الكيان الاستيطاني

(*) البريد الإلكتروني: heba.gamaleldean@inp.edu.eg.

(1) Proclamation of Independence: Official Gazette, «The Declaration of the Establishment of the State of Israel,» no. 1 Tel Aviv, 5 Iyar, 14.5.1948, p. 1, <https://www.knesset.gov.il/docs/eng/megilat_eng.htm> (accessed on 31 August 2020).

مثله مثل الكيانات الاستيطانية المماثلة كافة. فالتي استطاعت القضاء على أصحاب الأرض كتب لها البقاء كحال الولايات المتحدة وأستراليا، أما التي لم تستطع لم تستمر مثل جنوب أفريقيا[2].

وبالعودة إلى التساؤل المحوري يمكن القول إنه لا يمكن الجزم بفشل إسرائيل أو نجاحها، وفي الواقع إن هذا التساؤل يعدّ تساؤلًا جدليًا حتى بين أدبيات مراكز الفكر الإسرائيلية نفسها؛ فمنها الذي يرى أنها نجحت بل وتسيطر على المستقبل المنظور مثل أفريم أنبار[3]، ومنها من يعدّها فشلت ومستقبلها مظلم مثل ماكس فشر[4] وكل له أسبابه ومبرراته.

بعد اثنين وسبعين عامًا من إنشاء الكيان المغتصب للأرض العربية، المدعوم من القوى العظمى في العالم، والذي يتخذ من الديمقراطية شعارًا له [...] لماذا لم يستطع التوسع في الأرض حتى الآن، ولماذا لم يستطع أن يتعايش بأريحية مع الجوار المحيط به.

الأمر يحتاج إلى قدح الذهن وإعمال العقل فبعد اثنين وسبعين عامًا من إنشاء الكيان المغتصب للأرض العربية، المدعوم من القوى العظمى في العالم، الذي يتخذ من الديمقراطية شعارًا له – حتى وإن كانت ظاهرية في ظل انتهاكه لحقوق الإنسان الفلسطيني والعربي ـ صاحب التطور العلمي والتكنولوجي، لماذا لم يستطع التوسع في الأرض حتى الآن، ولماذا لم يستطع أن يتعايش بأريحية مع الجوار المحيط به.

في هذا الصدد، ستنقسم الورقة إلى محورين رئيسين: **الأول** يناقش مقدرات بناء الدولة، و**الثاني** يناقش مكتسبات إسرائيل من الأرض العربية.

أولًا: مقدرات بناء الدولة الوطنية

إذا حاولنا الإجابة عن التساؤل الرئيسي للورقة من خلال قياس محددات قدرة الدولة الوطنية وفقًا للنظريات المختلفة للعلوم السياسية نجد أن الأمر سيعطينا صورة مبتورة، فوضع إسرائيل مختلفًا لأنها دولة احتلال مغتصبة للأرض العربية ما زال أهل الأرض موجودين ويقاومون، على الرغم من نجاحها في زيادة صعوبة محددات الحياة والبقاء ولكنهم باقون ويقاومون.

(2) عبد الوهاب المسيري، «نهاية إسرائيل،» موقع الدكتور عبد الوهاب المسيري، نقلًا عن: الجزيرة نت، 1 أيلول/سبتمبر 2006، <http://www.elmessiri.com/articles_view.php?id=36>.

(3) Efraim Inbar, «The Future of Israel Looks Good,» The Jerusalem Institute for Strategy and Security, 18 April 2018, <https://jiss.org.il/en/inbar-future-israel-looks-good/> (accessed on 5 September 2020).

(4) Max Fisher, «Israel's Dark Future: Democracy in the Jewish State is Doomed,» VoxMedia, 13 April 2015, <https://www.vox.com/2015/4/13/8390387/israel-dark-future> (accessed on 7 September 2020).

فالخصوصية الصهيونية الاستيطانية تعد مختلفة نسبيًا عما نصت عليه نظريات العلوم السياسية، فقد نجحت إسرائيل في بناء محددات بناء الدولة الوطنية كما حددها هانز مورغنثاو[5] كما يظهر في الجدول الرقم (1).

الجدول الرقم (1)
محددات بناء الدولة الوطنية

الانجاز	المعيار	المحدد
رغم ندرة الموارد الطبيعية التي توجد بالأراضي المحتلة لكن إسرائيل استطاعت تطوير تكنولوجيا ترشيد الموارد، وكذا تمكنت من احتلال العديد من الأراضي في دول الجوار التي تمتلك الموارد الطبيعية والموقع الاستراتيجي كهضبة الجولان	الجغرافيا والموارد الطبيعية	دائمة
نجحت إسرائيل في إحداث طفرة تكنولوجية حديثة بسبب ما امتلكته بفعل الاهتمام بالبحث العلمي واستقطاب العلماء من اليهود من مختلف دول العالم، فتجاوز تمويل رأس المال المغامر خمسة مليارات عام 2018 وقفز عدد الشركات متعددة الجنسيات العاملة في مراكز التطوير في إسرائيل إلى 350 مركزًا[أ].	العسكرية	متغيرة
تمتلك إسرائيل أسلحة حديثة تمثل تقدمًا نوعيًا مقارنة بدول المنطقة المختلفة: فقد تمكنت من بناء نظام مضاد للصواريخ متعدد الطبقات، إضافة إلى القبة الحديدة التي تساعد على التنبؤ بتهديدات الصواريخ على بعد 70 كم وقد سجلت 88 بالمئة إجهاض لصواريخ موجهة من غزة. ونظام الدفاع الصاروخي لدايفيد سلينج يعمل على امتداد 300 كم. كما طورت إسرائيل خيارات نووية تظهرها كدولة قوية لتؤكد دومًا أن أي محاولة لتدمير الدولة اليهودية ستكون تكلفتها عالية. فهي تمثل قيمة رادعة قوية ضد أية دولة عدائية. وتحرص الولايات المتحدة على التقدم النوعي للأسلحة التي تمتلكها إسرائيل مقارنة بدول المنطقة[ب].		

(5) University of Political Science, The Encyclopedia of Political Science, «Elements of Political Science,» Amazon Affiliate Disclosure (2020), <https://bit.ly/3moeY2o> (accessed on 5 September 2020.

التعليم الوطني مدخلًا للقضاء على الطائفية: كان التعليم مدخلًا لصهر الاختلافات المجتمعية العنصرية بسبب الجنسيات المختلفة التي تزيد على ثمانين جنسية من مختلف دول العالم. فسعت إسرائيل من خلال المنظومة التعليمية لأن تمثل بوتقة الصهر للثقافات المختلفة والجنسيات المتعددة لتشكل هوية واحدة هي الهوية الإسرائيلية. وتعددت الصياغات الساعية لتحقيق ذلك كتجربة التعليم الجمعي بالكيبوتزات مثل إعادة تكوين هوية جديدة قائمة على المساواة والعمل وزرع ما يسمى «التاريخ الإسرائيلي»، «التراث اليهودي»، «التعاليم اليهودية»، وتدريس «اللغة العبرية»[ج]. وأدرك الصهاينة الاختلاف بمجتمع الشتات الإسرائيلي وصعوبة فرض صيغة موحدة للتعليم، فتم طرح أربع صور تراعي الانقسامات الداخلية الدينية والأيديولوجية والثقافية، مثل: المدارس العلمانية وأخرى دينية ومدارس للقطاع العربي علاوة على المدارس الخاصة والدولية التي تندرج تحتها مدارس الأقليات كتجربة الموفيت (لليهود الروس)، وأدخلت المناهج الدينية حتى داخل المدارس العلمانية لكن بما يتوافق والتوجه العلماني في ضوء التعاليم الصهيونية[د]، فهناك ما يزيد على 50 منظمة في إسرائيل تختص بتعليم اليهودية كثقافة تتضمن صوغ الهوية اليهودية للسكان العلمانيين[هـ]. ومن ثم يمكن القول أن إسرائيل من خلال سعيها لخلق تاريخ وتراث مشترك قائم على ما يسمى المعاناة اليهودية وأرض الميعاد والوطن القومي وما يسمى الاضطهاد اليهودي تمكنت من الالتفاف حول تلك المفاهيم مراعية الثقافات الفرعية لتصهرها في اتجاه المواطنة مستخدمة المبررات الصهيونية لقمع المدنيين (الأغيار) والاستيلاء على ممتلكات الغير[و].	القومية	
الوضع الديمغرافي والقوى العاملة في إسرائيل: تواجه إسرائيل إشكالية متعلقة بتناقص أعداد اليهود وبخاصة في ظل طبيعة الديانة المغلقة غير التبشيرية. ولكن إسرائيل أصبحت تسجل أعلى من معدلات خصوبة مقارنة بالدول الأوروبية (الإنجاب ثلاثة أطفال لكل امرأة). لكن في المقابل هناك هجرة عكسية من إسرائيل إلى الخارج، وعلى كل تحاول إسرائيل التغلب على نقص العمالة عبر تقديمها تدريبات للعرب والقطاع اليهودي الأرثوذكسي لزيادة مشاركتهم في القوى العاملة والإنتاج، فالقوى العاملة المدربة هي عامل مهم في القوة الإنتاجية. والأكثر ممن ذلك فإن الغاز الطبيعي يوجد في الإطار الاقتصادي لإسرائيل في البحر المتوسط يساعد على دعم قدرتها الاقتصادية ويدعم استقلالها في مجال الطاقة[ز].	السكان	
اتباع سياسات يسرت احتواء الخلافات وبخاصة بين الأشكناز والسفارديم: فالخلاف بين الأشكناز والسفارديم تم احتواؤه تدريجيًا بفعل الزواج المختلط. إضافة إلى زيادة نسبة خريجي الجامعات من يهود السفارد وزيادة نسبة تقلدهم للوظائف العليا بالجيش الإسرائيلي. ونظرًا إلى تآكل الممارسات الاشتراكية وخصخصة مركزية الاقتصاد ساهم في نمو الطبقة الوسطى غير الأشكنازية. وحدث حراك اجتماعي عبر النفاذ إلى التعليم العالي فبعد عام 1977 تم افتتاح العديد من الكليات واستكملت بجامعات.		
الشعور بالتهديد وتفضيل آلة القمع: لقد تصالح قطاع كبير من الإسرائيليين مع فكرة أن إسرائيل لا بد أن تعيش بالسيف في المستقبل المنظور وهم مستعدون لدفع ثمن الصراع الممتد على المدى الطويل ومن ثم قل الخلاف حول زيادة النفقات العسكرية مقابل الرفاهة. فإدارة الصراع مع الفلسطينيين أصبح الوظيفة الأساسية في إسرائيل في إطار نقص البدائل الجيدة.	القيم الحاكمة	

إسرائيل واحدة من الأسواق الأكثر تطورًا، فالمحرك الأساسي للاقتصاد هو قطاع العلم والتكنولوجيا. إن تصنيع إسرائيل وقطاع الزراعة يتمان على الرغم من الموارد الطبيعية المحدودة. وقد اعترفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام 2010 بالإنجازات التي حققها الاقتصاد الإسرائيلي. وتمتلك إسرائيل أعلى عدد للشركات الناشئة، ما يقارب 2000 شركة ناشئة خلال العقد الأخير، كما تتّخذُ 3000 شركة تكنولوجية، سواء كانت ناشئةً أم لا، ومن الحجم المتوسط أو الصغير من «إسرائيل» مقرًّا لها، إضافة إلى 30 شركة ناميةٍ و300 مركزٍ للبحث والتطوير تابعة لشركاتٍ مُتعدّدةِ القوميات(ج).	الحكومة والتنمية الاقتصادية	
تقيم إسرائيل علاقات دبلوماسية مع 158 دولة من إجمالي دول الأمم المتحدة الـ 193 حتى عام 2017. واستطاعت إسرائيل إقامة علاقات جيدة مع الدول الإسلامية التي استقلت وانفصلت عن الاتحاد السوفياتي مثل القوقاز ووسط آسيا مثل أذربيجان وكازخستان وتركمانستان وأوزبكستان والهوية المسلمة للسكان. إن علاقة أمريكا كحليف قوي لإسرائيل شجع الكثير من الدول على إقامة علاقات مع إسرائيل فكان عام 1992 عامًا مهمًا لإسرائيل حيث أقامت علاقات دبلوماسية مع الصين والهند وتركيا ونيجيريا. إن الحرب على الإسلام الراديكالي كان محفزًا للكثير من الدول للتعاون مع إسرائيل في محاربة الإرهاب ذي المسحة الدينية الإسلامية إضافة إلى علاقة إسرائيل مع الصين والهند الدوليتين اللتين تمثلان القوى العظمي الصاعدة ليس لديهم أي اتجاهات عنصرية أو معادية للسامية. كما أن إسرائيل قد تحالفت مع الهند في شراكة استراتيجية فالدعم العام الأمريكي لإسرائيل مستقر على مدار أربعة عقود بنسبة 65 بالمئة، وقد تم ترجمة ذلك عبر دعم من الكونغرس الأمريكي واللوبي اليهودي. فاستخدام إسرائيل للقوة يتم انتقاده في عدد من دول العالم مقابل قبوله في أمريكا كطريقة مماثلة مع الحرب الأمريكية. وهذا ما تم تتويجه بنقل السفارة الأمريكية للقدس(ط).	الدبلوماسية	

(أ) «إسرائيل تعاني في مجال التكنولوجيا والحل عند العرب،» الجزيرة نت، 17 كانون الأول/ديسمبر 2018، <https://bit.ly/3kk3qeB> (متوافر بتاريخ 5 أيلول/سبتمبر 2020).

(ب) Inbar, «The Future of Israel Looks Good".

(ج) عبد الوهاب المسيري، **الصهيونية والعنف: من بداية الاستيطان إلى انتفاضة الأقصى**، ط 2 (القاهرة: دار الشروق، 2002)، ص 191، 192، 195 و198.

(د) Nuffic: Inhernationalising Education, «The Israeli Education System: Described and Compared with the Dutch System,» edition December 2013 (version 1, January 2015), <https://www.nuffic.nl/en/home/copyright>. (accessed on 11 February 2017).

(هـ) Proceeding of the Interdisciplinary Center Herzliya, Lauder School of Government, Diplomacy and Strategy, Institute for Policy and Strategy (2004). The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security, The Fifth Herzliya Conference on the Balance of Israel's National Security, <http://www.herzliyaconference.org/eng/?CategoryID=85&ArticleID=14> (accessed on 11 February 2016).

(و) عبد الوهاب المسيري، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية** (القاهرة: دار الشروق، 2003).

(ز) Inbar, «The Future of Israel Looks Good".

(ح) إسلام موسى عطا الله، «التكنولوجيا الصهيونية مدخلًا للتطبيع (2): تطوّر «إسرائيل» التكنولوجيّ،» باب الواد، 13 آب/أغسطس 2018، <https://bit.ly/35zy13H>، (متوفرة بتاريخ 7 أيلول/سبتمبر 2020).

(ط) Inbar, Ibid.

ورغم تلك المحددات ما زالت إسرائيل تعاني بعض الثغرات على المستوى القومي، من أبرزها:

لا يمكن أن يقارن التطور الديمغرافي بإسرائيل بمعدلات الزيادة السكانية بين الشعب الفلسطيني الذي يعدها أحد أهم أسلحته في مواجهة العدو.

تعاني إسرائيل تناقصَ أعداد العاملين في مجال التكنولوجيا حيث يمثلون 8 بالمئة من القوى العاملة في إسرائيل بعدما انخفضت تلك النسبة 2 بالمئة وفق بيانات عام 2018، إذ كانت 10 بالمئة عام 2008؛ فهي بحاجة إلى الأيدي العاملة[6].

ورغم ما تم في شأن دعم إشكاليات التماسك الاجتماعي إلا أن إسرائيل لم تستطع احتواء يهود الفلاشا، وهذا يُحدث ثغرة في النسيج المجتمعي الإسرائيلي. فالسياسات الإسرائيلية العنصرية الاستعلائية ستظل قائمة واتضحت بشدة مع أحداث آب/أغسطس 2019 بعد قتل الشاب «تيكا»، كذلك الحال إذا نظرنا إلى أوضاع اليهود من أصول صينية، وآسيوية علاوة على وضع فلسطينيي 1948 [7].

لم يثبت نظام الدفاع الصاروخي منعًا كاملًا للتصدي للصواريخ والقذائف.

ما زالت المنتجات الاقتصادية تعاني حملات المقاطعة في دول العالم المختلفة كبّدتها وفقًا لتقديرات عام 2014 خمسة مليارات دولار[8].

تسيّس التعليم في إسرائيل، إذ يطغى عليه التوجه اليميني المتطرف: في نظر الطلبة أن تصبح من التيار اليساري أسوأ من أن تصبح عربيًا وفقًا لعالم الاجتماع الإسرائيلي إيدان يارون.

تقييد عمل الجمعيات الأهلية: في عام 2013 مرر الليكود مشروع قانون لفرض ضرائب عالية على الجمعيات الأهلية العاملة داخل إسرائيل مما يضرب في ركائز الديمقراطية.

وجود فجوة بين المتدينين والعلمانيين حتى بعد إعلان قانون القومية عام 2018، إضافة إلى الفجوة بين الاغنياء والفقراء. يضاف إلى عدم التكافؤ في المنافسة الاقتصادية.

زيادة نسبة العنف في الشوارع والمدارس، إذ بلغ معدل الجريمة بإسرائيل 30.47 بالمئة وفقًا لإحصاءات آب/أغسطس 2020 [9].

انتشار الفساد في إسرائيل بين كبار المسؤولين بنسبة 60 بالمئة وفقًا لمؤشر معدل الفساد العالمي لعام 2019 [10].

---

(6) «إسرائيل تعاني في مجال التكنولوجيا والحل عند العرب،» الجزيرة نت.

(7) TOI Staff, «1.8 Million Israelis, Half of Them Children, Live in Poverty - Government,» *Times of Israel*, 31/12/2019, <https://bit.ly/3kk8C25> (accessed on 2 September 2020).

(8) سامية البطمة وعمر البرغوثي، «تأثير حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها BDS: البعد الاقتصادي،» معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 30 نيسان/أبريل 2014، <https://bit.ly/3mnjBtg>. (متوافر بتاريخ 5 أيلول/سبتمبر 2020)

(9) Numbeo, Crime of Israel, 26 August 2020, <https://bit.ly/2RpQMyl> (accessed on 7 September 2020).

(10) Trading Economics, «Israel Corruption Index: 1996-2019 Data, 2020-2022 Forecast,» <https://tradingeconomics.com/israel/corruption-index> (accessed on 5 September 2020).

ومع استعراض نجاحها النسبي في بناء قدرتها الوطنية ككيان استيطاني استعماري صهيوني فما يهمنا بخاصة بعد توقيع الاتفاق الإماراتي ـ الإسرائيلي أن نستقرئ مكتسباته من الأرض العربية التي جاءت نشأته مستهدفة الوجود العربي والسيادة العربية.

ثانيًا: المكتسبات الإسرائيلية من الأرض العربية

تظهر هنا الإشكالية التي تقف حائلًا أمام إسرائيل، فرغم ما حققته من إنجازات على مستوى بناء القدرات الوطنية فهي لم تحقق ما أنشأت من أجله للاستيلاء على الأراضي العربية، وهذا ما جسده المثقف الإسرائيلي شلومو رايخ قائلًا «إن إسرائيل تركض من نصر إلى نصر حتى تصل إلى نهايتها المحتومة». فالانتصارات العسكرية لم تحقق شيئًا، لأن المقاومة مستمرة، وهو ما يؤدي إلى ما سمّاه المؤرخ الإسرائيلي يعقوب تالمون (نقلًا عن هيغل) «عقم الانتصار»[11]. وهنا تثور عدة تساؤلات مهمة:

اعتمدت الصهيونية على طرح مفاهيم وروابط جديدة لمحاولة بناء دولة متماسكة لها سيادة وسيطرة على العالم فاستحدثت مفهوم «الأمة اليهودية» و«القومية اليهودية» مقابل نفي القومية العربية والادعاء بأنها وهم ليس له وجود.

- هل استطاعت إسرائيل القضاء على القضية الفلسطينية ككل؟
- هل استطاعت تهجير الفلسطينيين وتغيير الوضع الديمغرافي على الأرض؟
- هل استطاعت القضاء على المطالبات الفلسطينية بإقامة الدولة الفلسطينية وعودة اللاجئين؟
- هل استطاعت تطبيع العلاقات مع الشعوب العربية وتحويل اتفاقات السلام المبرمة مع بعض الحكومات العربية للانتقال من المستوى الرسمي إلى المستوى الشعبي؟
- هل تم قبولها دوليًا بصورة كاملة أم أن فشلها في الحصول على عضوية الاتحاد الأفريقي يؤكد خلاف ذلك؟
- هل حجمت الخطر النووي الإيراني (رغم أنها ترى أنه ليس على عاتقها وحده)؟
- هل انتهت حملات المقاطعة العالمية ضد إسرائيل؟
- هنا سيتم مناقشة بعض هذه التساؤلات سريعًا فيما يلي:

1 ـ استمرار وجود الشعب الفلسطيني

يتسم الاستيطان الإسرائيلي بأنه استعمار استيطاني إحلالي قائم على إبادة السكان الأصليين (الفلسطينيين) وإحلال سكان جدد محلهم أي الصهاينة. وقد تمّ الطرد والإبادة بعدة طرائق؛ بدأت

(11) عبد الوهاب المسيري، «نهاية إسرائيل،» موقع الدكتور عبد الوهاب المسيري، نقلًا عن الجزيرة نت، 1 أيلول/سبتمبر 2006، <http://www.elmessiri.com/articles_view.php?id=36>.

بإنكار تاريخ الفلسطينيين السكان الأصليين، والادعاء بوجود تاريخ للمستوطنين في الأرض وإنكار تاريخهم بالبلاد التي قدموا منها، وتهميش السكان الأصليين ونعتهم بأوصاف سلبية «متخلفين، همجيين، كسالى...»[12]. اعتمدت الصهيونية على طرح مفاهيم وروابط جديدة لمحاولة بناء دولة متماسكة لها سيادة وسيطرة على العالم فاستحدثت مفهوم «الأمة اليهودية» و«القومية اليهودية» مقابل نفي القومية العربية والادعاء بأنها وهم ليس له وجود[13].

في الواقع إن استمرار وجود المكون البشري الفلسطيني على الأرض في ظل تزايد عدد السكان وارتفاع معدلات الخصوبة وفشل سياسات التهجير القسري التي تتبعها إسرائيل للقضاء على الفلسطينيين وضع إسرائيل أمام حقيقة استمرار وجود الفلسطينيين على الأرض.

ففي الواقع إن استمرار وجود المكون البشري الفلسطيني على الأرض في ظل تزايد عدد السكان وارتفاع معدلات الخصوبة وفشل سياسات التهجير القسري التي تتبعها إسرائيل للقضاء على الفلسطينيين وضع إسرائيل أمام حقيقة استمرار وجود الفلسطينيين على الأرض، الأمر الذي دفعها إلى إعادة النظر بسياساتها واعتماد آليات جديدة للتغلب على الوضع كالحديث عن تغييبهم أو أنهم ليسوا السكان الأصليين أو أن قدماء الفلسطينيين اختفوا وشعوب المنطقة شعوب مهجرة من دول أخرى[14]، لتفتح الطريق أمام مخططات جديدة كمخطط الشعوب الأصلية التي ستتحدد على أساسها حدود إسرائيل بناء على تحليل الحمض النووي[15].

وللوقوف على الرغبة في تغييب وجود الفلسطينيين نجد أن العربي في الصهيونية غائب ويجب أن يغيب؛ فالحقوق اليهودية في الأرض الموعودة هي حقوق مقدسة. ففلسطين هي بلد مقدس ولكنها بلد بلا سكان لأن امتلاك الأرض الفلسطينية، ليس من حق السكان الأصليين وإنما هو حق مقدس لليهود المشتتين للعودة إليها – وفقًا للصهيونية ـ فهو حق مطلق قائم منذ بداية التاريخ. فالحق في الأرض هو حق لليهودي الخالص فهو له حقوق مقدسة وخالدة فيها لا تتأثر بأي اعتبارات أو مطالب تاريخية. ومن ثم لا يمكن أن يكون للفلسطينيين أنفسهم حقوق أقوى أو حتى حقوق مماثلة لليهود. فتأتي هذه النظرة للعرب في سياق النظرة للأغيار[16].

---

(12) عبد الوهاب المسيري، «الصهيونية في مئة عام،» <https://bit.ly/32ydgTS>

(13) يهودا شنهاف، «اليهود العرب ـ قومية، دين وإثنية،» 2003، <https://bit.ly/3hxfY0u> (متوفر بتاريخ 18 آب/أغسطس 2018).

(14) Daniel Pipes, «The Origins of the Palestinian Arabs,» Jewish virtual Library, <https://www.jewishvirtuallibrary.org/the-origins-of-the-palestinian-arabs> (accessed on 5 September 2020).

(15) Jef Wheelwright, «Defining Jews, Defining a Nation: Can Genetics Save Israel?,» *The Atlantic*, 14/3/2012, <https://bit.ly/32ujQLc> (accessed on 5 September 2020).

(16) **الحياة** (لندن)، 24/4/2013.

2 ـ الاستيطان واغتصاب الأرض العربية

إذا نظرنا إلى مفهوم اغتصاب الأرض العربية في الفكر الصهيوني نجد أن الأرض وانتزاعها هو مصدر القدسية والقومية اليهودية، وهذا ما يشدد عليه الحاخام حاييم لانداو برؤيته أن روح الشعب اليهودي لا تستطيع التعبير عن نفسها إلا إذا عادت الحياة القومية إلى أرضنا... فالقبس الإلهي لا يؤثر في الشعب اليهودي إلا وهو في أرضه. ويؤكد الحاخام الصهيوني كوك أن أرض إسرائيل ليست شيئًا منفصلًا عن روح الشعب اليهودي، فهي جزء من جوهر وجودنا القومي ومرتبطة بحياتنا ذاتها وبكياننا الداخلي ارتباطًا عضويًا. ومن ثم يتضح أنهم يربطون القومية اليهودية باغتصاب الأرض، فهي أساس وجودهم وهذه الخطورة التي تفسر صعوبة الوصول إلى اتفاق أو تسوية على الأرض[17]. بل ترى الصهيونية أن اغتصاب الأرض هو أساس حركة التاريخ نحو الخلاص، فتاريخ الشعب اليهودي – وفقًا للصهيونية ـ هو محط اهتمام الرب، فالتاريخ الإنساني يدور حول الأمة اليهودية التي تقف في وسطه لتجسد فكرة وجود الله فهي المحك الأساسي في حركة التاريخ نحو الخلاص، وهذا يتلاقى مع فكر المسيحية الصهيوني التي تحرك الدعم الأمريكي لإسرائيل، فكلما علت إسرائيل اقترب موعد نزول المسيح المخلّص واقتربت نهاية العالم[18].

رغم استمرار إسرائيل في احتلال مزارع شبعا والجولان وأجزاء من الضفة، فهي لم تستطع أن تغير التكييف القانوني لاغتصاب الأراضي العربية، ولم تحظَ بشرعية دولية للاعتراف بضم هذه الأراضي كجزء من الدولة.

رغم استمرار إسرائيل في احتلال مزارع شبعا والجولان وأجزاء من الضفة، فهي لم تستطع أن تغير التكييف القانوني لاغتصاب الأراضي العربية، ولم تحظَ بشرعية دولية للاعتراف بضم هذه الأراضي كجزء من الدولة، فهي ما زالت أراضي تحت الاحتلال. خلاف ما تم من جانب الولايات المتحدة الأمريكية بالاعتراف بضم الجولان للكيان الصهيوني وتغييرها للخرائط ولكن ما تم ليس إلا فعلًا أحاديًا فقط[19]. وما تم الإعلان عنه في شأن صفقة القرن المزمع أن تتم بعد أربع سنوات لتصفية القضية الفلسطينية، لم تحظَ بدعم دولي وظلت مبادرة أمريكية ـ إسرائيلية في ظل رفض فلسطيني عربي دولي رغم بعض الاختراقات[20]. فالسؤال الأهم هل ستتحقق الصفقة بإرادة

(17) عبد الوهاب المسيري، **الأيديولوجية الصهيونية: دراسة حالة في علم اجتماع المعرفة**، عالم المعرفة؛ 60 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1982)، ص 155، 157، 159، 164، 172، 174، 189 و211.

(18) «لماذا يؤيد المسيحيون الإنجيليون قرار ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل؟،» يورو نيوز، 12 كانون الأول/ديسمبر 2017 <https://bit.ly/33sFwqo> (متوفرة بتاريخ 11 تموز/يوليو 2018).

(19) «ترامب يوقع مرسومًا يعترف بسيادة إسرائيل على الجولان،» روسيا اليوم، 25 آذار/مارس 2019، <https://bit.ly/2Rv8MaC> (متوفر بتاريخ 7 أيلول/سبتمبر 2020).

(20) «صفقة القرن في سطور،» بي بي سي عربية، 29 كانون الثاني/يناير 2020، <https://bbc.in/2E8gFQ8>، (متوفر بتاريخ 7 أيلول/سبتمبر 2020).

أمريكية- إسرائيلية منفردة؛ فما حصلت عليه إسرائيل على مدار الصراع العربي ـ الإسرائيلي الممتد لم يتم إلا بعد خوض حرب ومن دونها لم تجنِ إلا أعمالًا استيطانية غير مشروعة إلا من قبل الكيان نفسه والآن الولايات المتحدة الأمريكية.

3 ـ مخططات مراكز الفكر لتفتيت البلدان العربية

إذا أمعنّا النظر نجد براعة إسرائيل في ما تضعه مراكز الفكر الإسرائيلية والأمريكية من خطط معلنة وخفية لتفتيت المنطقة العربية عرقيًا وطائفيًا، منها ما نجح ومنها ما لم توفق فيه، ومنها ما تم كشفه ومنها ما لم يتم. هنا نتذكر مخطط برنارد لويس مستشار الرئيس الأمريكي عام 1980 كأول مخطط كامل تم الكشف عنه لتفتيت المنطقة[21]، ومخطط عوديد بينون عام 1982[22]، ومشروع الشرق الأوسط الجديد عام 1993 [23]، ومشروع الشرق الأوسط الكبير، ومبادرة خريطة الطريق عام 2005، ونظرية تبادل الأراضي في التسعينيات التي تستهدف زيادة هامش المرونة في رسم حدود طبيعية[24]. ولكن مثل هذه الخطط لم تعد مطروحة فتم تطويرها بما يتوافق مع المخططات الجديدة.

4 ـ اتفاق إبراهام نحو مرحلة جديدة من الصراع

إن دراسة واقع الصراع والخطوات الجديدة التي تم إعلانها مؤخرًا تجعلنا نستشف الانتقال إلى مرحلة جديدة من مراحل الصراع. فقد جاء قرار الرئيس الأمريكي ترامب لنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس في كانون الأول/ديسمبر 2017 ليؤسس لاعتراف أمريكي بأن القدس عاصمة إسرائيل، ومن ثم بدء فصل جديد للقضية الفلسطينية والتسوية[25] ويقرب حلم اعتبار القدس الكاملة حق لإسرائيل. ورغم النفي الأمريكي للحديث عن القدس الكاملة وإنما القدس الغربية فقط لكن كانت هذه لخطوة التي مهدت لقانون القومية[26]، التي كانت بمنزلة جس النبض العربي والإسلامي من تحقيق المخطط الصهيوني المدعوم من الصهيونية المسيحية الأمريكية كخطوة للوصول إلى صفقة القرن.

---

(21) Douglas Martin, «Bernard Lewis, Influential Scholar of Islam, Is Dead at 101,» *The New York Times*, 21/5/2018, <https://www.nytimes.com/2018/05/21/obituaries/bernard-lewis-islam-scholar-dies.html, accessed on 11/08/2018

(22) أحمد سعيد نوفل، **دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007).

(23) شمعون بيريز، **الشرق الأوسط الجديد**، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ (عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1994)، <https://bit.ly/2E5iVYh> (متوفر بتاريخ 22 آب/أغسطس 2018).

(24) Uzi Arad, «Territorial Exchanges and the Two-State Solution for the Palestinian-Israeli Conflict,» Working Paper, Herzliya Conference, 21-24 January 2006, <http://www.herzliyaconference.org/_Uploads/2135stahim2.pdf> (accessed on 11 April 2014).

(25) وكالة الأنباء الألمانية، «نقل السفارة الأمريكية إلى القدس في مايو والفلسطينيون يرفضون،» 23 شباط/فبراير 2018، <https://bit.ly/2ZF1VzE>.

(26) حسين البدوي، «عروبة القدس خط أحمر: القرار الأميركي يفتح أبواب الجحيم على واشنطن وتل أبيب.. عملية السلام تحتضر،» **الرياض**، 24/1/2018، <http://www.alriyadh.com/1656794> (متوفرة بتاريخ 11 آب/أغسطس 2018).

ومع إدراك القيادة الأمريكية لحملة المقاطعة المتنامية عالميًا ضد إسرائيل صدر قانون تعقب معاداة السامية عالميًا الذي وقعة الرئيس الأمريكي جورج بوش في 2004/10/16، (Global anti-Semitism Review) حيث صدر في تشرين الأول/أكتوبر 2004 لتقويض حركات العداء للسامية في أنحاء العالم. ومرر الكنيست في حزيران/يونيو 2011 قانونًا يضع عقوبة قانونية ضد أي شخص يقاطع إسرائيل كوجه من أوجه معاداة السامية. ويعدّ ذلك خطوة اتخذتها حكومة إسرائيل في سبيل التعبئة الاقتصادية والسياسية لفرض سياج حول حملة مقاطعتها[27]. ورغم ذلك تستمر حملة المقاطعة عالميًا التي كلفت إسرائيل خسائر مالية قدرت عام 2014 بخمسة مليارات دولار[28].

ومن ثم لم تحظ إسرائيل بقبول غربي ناهيك بالوضع العربي، فالشارع العربي ما زال رافضًا التطبيع وهو رفض بدأت مواجهته من جانب الولايات المتحدة بمشروع الإبراهيمية الذي اقترن باسم الاتفاق الإماراتي ـ الإسرائيلي ليستهدف من خلاله النفاذ إلى شعوب المنطقة عبر إعادة تعريف أطراف الصراع كأسرة إبراهيمية واحدة لبناء رأي عام مساند لهذا الفكر إحياءً للمبدأ الصهيوني القائم على إعادة بناء الشخصية العربية فتطبيقه كاملًا سيستغرق وقتًا ولكن التنفيذ قد بدأ بالفعل.

الحديث عن المشترك هو ما سيمهد الطريق لقبول أفكار مشتركة في ظل القيم السماوية العليا التي يقبلها الجميع والتي لا تمثل مشكلة لدى أنصار واتباع الديانات الثلاث للوصول إلى المقدسات والأماكن المقدسة المشتركة لتكون مدخلاً لحل الصراع الدائر.

يستند المخطط إلى تفاوض الديانات الإبراهيمية أي الديانات السماوية الثلاث مستغلة المشترك القائم بين الأديان للاتفاق في إطار دبلوماسية المسار الثاني (ساحة المفاوضات غير الرسمية) التي تجمع رجال الدين مع الساسة والدبلوماسيين لتحويل المشترك والمتفق عليه لواقع على الخريطة السياسية لإعادة المصالح الدينية للشعوب الأصلية على الخريطة السياسية بالمناطق التي تكثر فيها الصراعات العنيفة وبخاصة الطائفية. فمحور ارتكاز المخطط هو محورية النبي إبراهيم في الديانات الثلاثة وتؤكد رحلة نبي الله بالبلدان العشرة الموضحة[29].

وتقوم جامعة هارفرد في إطار تطبيق المخطط بإجراء بحث عملي للتفاوض بين أبناء إبراهيم في إطار مبادرة تسمى «على خطى إبراهيم» للتشديد على المشترك تبدأ من حران بتركيا تتم خلال

(27) مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية: قسم الإعلام، موجز البيان الصادر عن أمين عام مجلس الوزراء في ختام جلسة المجلس الأسبوعية، 6 حزيران/يونيو 2011.

(28) البطمة والبرغوثي، «تأثير حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها BDS: البعد الاقتصادي».

(29) The International Center for Religious and Diplomacy, <http://icrd.org/approach/> (accessed on 16 November 2017).

55 يومًا لتضم سائر المدن التي زارها وفقًا للديانات الثلاث، وذلك لخلق رابط مقدس بين الدول في الرحلة «وهذه الدول هي التي يشملها مخطط أرض إسرائيل الكبرى» ويتم تغطية الرحلة عبر القمر الصناعي لبناء حس مشترك[30].

الحديث عن المشترك هو ما سيمهد الطريق لقبول أفكار مشتركة في ظل القيم السماوية العليا التي يقبلها الجميع والتي لا تمثل مشكلة لدى أنصار واتباع الديانات الثلاث للوصول إلى المقدسات والأماكن المقدسة المشتركة لتكون مدخلًا لحل الصراع الدائر كأحد محركات هذا الطرح (الصراع العربي- الإسرائيلي) والحديث عن دمج رجال الدين بالساسة لحل أسباب النزاع الديني ونقلها على الخريطة السياسية والحديث عن إعطاء الحق للشعوب الأصلية التي لم يتم تحديدها وتركها للاتفاق بين رجال الدين والساسة[31].

واختيار رحلة إبراهيم والتواصل في شأنها وحل الصراعات القائمة بين هذه البلدان عبر اتفاق رجال الدين الثلاثة وترجمته على الواقع السياسي لخلق مصير جديد للبدء الفعلي في توحيدها، وبخاصة أن هذا المخطط يرى أن الصراعات المذهبية بين أنصار الدين الواحد هي الدافع للوحدة بين الأديان الثلاثة. وهذا بالفعل ما يحدث الآن في المنطقة التي تعاني صراعات مذهبية وطائفية. فالانقسام السني- الشيعي سيحل محل القضية الفلسطينية بوصفها القضية الأهم في العالم الإسلامي وفقًا لمعهد بروكنغز[32].

واختيار محورية الشعوب الأصلية ليطرح المفاوض الصهيوني الحقائق الزائفة لتكون واقع حق يترجم سياسيًا بين دول رحلة النبي إبراهيم حيث يتم الحديث عن مملكة داود ككيان سياسي وأن اليهود هم أهل كنعان[33]، وأن اليهودية سبقت المسيحية والإسلام. وتصبح المبررات الدينية مقترنة بالسياسية تمهيدًا لتنفيذ ما يسمى الدولة الإبراهيمية التي ترتكز على إعطاء الحق لأصحابه الأوائل (اليهود) – وفقًا لهذا الطرح وتلك المبررات الزائفة المقدمة أو غيرها. وقد تم بالفعل مع مطلع 2017 بعد انتخاب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب (الجمهوري ممثل تيار المحافظين الجدد المؤيدين للمسيحية الصهيونية التي تقضي بدعم دولة إسرائيل لظهور المسيح) جاءت محاولات من منظمة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا» لتغير المناهج، ومحو كلمة القدس عاصمة الدولة الفلسطينية إلى أن القدس هي مدينة مقدسة لكل الديانات الإبراهيمية. تمهيدًا لخلق

---

(30) Children of Ibrahamic Institute Official Website, <http://abraham.lib.virginia.edu/studentuva.html> (accessed on 5 November 2017)

(31) Ibid.

(32) ألن كيسويتر والأسقف جون شاين، «الدبلوماسية والدين: البحث عن مصالح مشتركة والانخراط في عالم من الديناميكية،» مشروع العلاقات الأمريكية مع العالم الإسلامي التابع لمعهد بروكينغز (تشرين الثاني/نوفمبر 2013)، ص 7، <https://brook.gs/32BymB7>.

(33) لمزيد من التفاصيل، انظر: محسن محمد صالح، **الأربعون في قضية فليسطين: رؤية إسلامية حقائق وثوابت ومعلومات أساسية** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2017)، ص 7ـ8.

واقع جديد وبناء جيل جديد مؤمن بهذا الطرح، وبخاصة أنه موجه إلى الأطفال من الصف الأول إلى الصف الرابع الابتدائي[34].

وفي آب/ أغسطس 2013 اعترف الوزير جون كيري – وزير الخارجية الأمريكي الأسبق ـ «بالأرض المشتركة للديانات الإبراهيمية» واعترف بتأثير الدين العالمي في مواجهة الخطر المحدق بالولايات المتحدة. «إعلان كيري لتأسيس مكتب المبادرات الدينية حيث أوعز للدبلوماسيين إلى إشراك القادة الروحيين والمجتمعات الدينية في العمل يومًا بعد يوم»[35].

وفي الواقع هذا المسمى لم يأتِ مصادفة بل هو مجهود منظم يعمل في إطار وزارة الخارجية الأمريكية منذ عدة سنوات، ففي عهد هيلاري كلينتون – وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة ـ تم تأسيس فريق عمل حول الدين والسياسة الخارجية ـ فريق العمل هو فريق من ست فرق أنشأتها وزيرة الخارجية آنذاك كلينتون تحت عنوان «الحوار الاستراتيجي مع المجتمع المدني» من أجل «ضمان فرصة التشاور والتعاون المتبادلين». ويتبع الهيئة الاستشارية الفدرالية حول الحوار الاستراتيجي يضم نحو 100 فرد من القادة الروحيين، ومسؤولين في وزارة الخارجية تطلع بتقديم المشورة لوزير الخارجية[36]. وعلى الرغم تغيّر وتعاقب وزراء الخارجية الأمريكية وتغير الإدارة من الديمقراطيين للمحافظين، إلا أن هذه الإدارة ما زالت قائمة وتمارس عملها في ظل إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب رمز المحافظين الجدد[37]، وهو ما يعكس استمرار النهج وعدم انقطاعه، الأمر الذي بدأ في التنفيذ في عام التسامح ووثيقة الأخوة الإنسانية وبيت العائلة الإبراهيمية، وأخيرًا الاتفاق الإبراهيمي.

هنا سيكون نجاح إسرائيل مرهونًا في المرحلة المقبلة باستيعاب المخطط وقبول الشعوب للفكر الجديد والوقوع في فخ الإبراهيمية كمدخل للتطبيع مع الشعوب العربية وقبول الوجود الإسرائيلي والاستعمار الجديد، الذي يعد مطية للوصول إلى أرض إسرائيل الكبرى.

ختامًا يمكن القول إن ما حققته إسرائيل صب في إطار مصلحة بناء القوة الوطنية للدولة ولكن في إطار خصوصية استيطانية استعمارية جعلت هدفها الأيديولوجي لم يتحقق وفقًا للمبررات الصهيونية التي أنشأت من أجلها فلم تنجح بعد اثنين وسبعين عامًا من القضاء على

---

(34) شيماء مرزوق، «المناهج تحت مقص الوكالة: «الأونروا» تشطب حقوق اللاجئين وتحول خارطة فلسطين إلى «فستان»،» غزة: موقع الرسالة نت موقع صحيفة الرسالة الفليسطينية، 23 آذار/مارس 2017، <https://bit.ly/2GYFVJy>، (متوفر بتاريخ 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2017).

(35) Allen Keiswetter and Bishop John Chane, «Diplomacy and Religion: Seeking Common Interests and Engagement in a Dynamically Changing and Turbulent World,» The Brookings Project on U.S. Relations with the Islamic World (November 2013), <https://brook.gs/3hxYtx2> (accessed on 5 November 2017).

(36) Ibid.

(37) مصدر من وزارة الخارجية الأمريكية، إدارة الحوار الاستراتيجي مع المجتمع المدني، تشرين الأول/أكتوبر 2017.

المكون البشري الأصلي، الشعب الفلسطيني الذي ظل مرتبطًا بالأرض مقاوماً ورافضاً للمخطط. لم تستطع إسرائيل شرعنة احتلالها للأرض العربية، ولم تستطع وقف حملات النقد الغربية لسياساتها الاستعمارية، واستمر الشارع العربي في لفظها بسبب سياساتها الوحشية العنصرية الاستعمارية. وهو ما دفعها إلى بدء حقبة جديدة للاستيلاء على الأرض العربية والقضاء على السلاح العربي الأول لشعوب المنطقة؛ سلاح رفض التطبيع، عبر مطية التسامح والأخوة الإنسانية والإبراهيمية، والمستقبل رهين للفظ هذا المخطط، حتى إذا اتخذ قرار التطبيع السياسي فلا بد أن يتم رفض التطبيع الشعبي ورفض تسمية اتفاق سياسي بمسمى ديني، والمهم الضغط لترسيم حدودها سياسيًا شريطة للتطبيع الاقتصادي، وإلا ستكون المنطقة ككل في مواجهة مع القوى الاستيطانية الاستعمارية المدعومة غربيًا تحت شعار الأخوة الإبراهيمية للشعوب □

بعض القضايا التي تفرض نفسها اليوم عربيًا على المستوى الاجتماعي

مصطفى عمر التير(*)

أستاذ علم الاجتماع في الجامعات الليبية،
الرئيس السابق للجمعية العربية لعلم الاجتماع.

مقدمة

يحق لمركز دراسات الوحدة العربية في بيروت أن يفخر لأن مجلته الشهرية استمرت في الصدور من دون انقطاع، على الرغم من كثرة المصاعب التي اعترضت طريقها. الزمن نفسه الذي ظهرت فيه مجلة **المستقبل العربي** كواجهة للمركز ووسيلة للتعبير عن أهدافه، ظهرت مجلات أخرى في بيروت وفي مدن عربية أخرى لها التوجه العربي نفسه، اهتمت بقضايا الوطن العربي من دون تمييز، واستقطبت المثقف العربي بغض النظر عن انتمائه الجغرافي أو السياسي أو الأيديولوجي. في ذهني بصفة خاصة مجلة **الفكر العربي** ومجلة **الفكر الاستراتيجي العربي** الصادرتان عن معهد الإنماء العربي، ومجلة **الفكر العربي المعاصر** الصادرة عن مركز الانماء القومي، ومجلة **الوحدة** التي صدرت عن المجلس الثقافي العربي في مدينة الدار البيضاء. اختفت هذه المجلات وبقيت **المستقبل العربي**.

عنيت مجلة **المستقبل العربي** بمتابعة القضايا المهمة التي يمر بها العرب خلال كل حقبة زمنية، ودأبت على تحديد تلك القضايا التي سيوجه المركز اهتمامه نحوها خلال فترة زمنية بعينها والإعلان عنها. وتأتي هذه الورقة ضمن سؤال عام حول القضايا العربية الآنية في مختلف المجالات، ومع تداخل المجالات المطروحة، سنحصر نقاشنا في تلك التي يمكن تمييزها في المجال الاجتماعي بالمعنى الضيق فحسب، مهتدين بطبيعة الموضوعات التي اهتمت بها هذه المجلة خلال مسيرتها المظفرة. القضايا كثيرة ومتنوعة وقد تتحدد من خلال الزاوية التي ينظر منها الملاحظ، لذلك لا ندعي في هذه الورقة عرضها جميعها من حيث الممكن إن أمكن، ولا حتى أغلبها، إنما اخترنا ما رأيناه من وجهة نظرنا يتقدم على سواه، وبالطبع هو اختيار ربما لا يتفق معه آخرون. حددنا هذه

(*) البريد الإلكتروني: moattir@yahoo.com.

القضايا في المستوى الأول أو العام في ثلاثة مجالات هي الشباب، والربيع العربي، والجائحة. وسنبذل محاولة لتحديد عدد من الموضوعات التي يمكن أن تقع في دائرة اهتمام المجلة.

أولًا: الشباب

مراجعة كشاف المجلة لأعدادها التي ظهرت خلال الأعوام الثلاثين الأولى، لا يجد المرء فيه عنوانًا للشباب، بينما يجد الأطفال والمرأة. لا يعني هذا عدم التعرض لقضايا تخص الشباب، قد تكون ضمن موضوعات تحمل عناوين عامة مثل علم الاجتماع أو علم السياسة وهكذا. الشباب شريحة تستحق الكثير من اهتمام الكتاب والباحثين المتخصصين في مختلف فروع العلوم الاجتماعية خلال جميع العصور والأزمنة. عدديًّا هم الشريحة الأكبر في المجتمعات العربية، ثم هي فئة ذات طاقة عالية، ومع أن أنظمة الحكم الاستبدادية تتعمد السيطرة على أعضائها وتدجينها، إلا أنها برهنت في أكثر من مناسبة وفي أكثر من مكان على قدرتها على فك أغلال القيود، والقيام بأعمال خارقة، وأنها الشريحة التي يمكن الاعتماد عليها في إحداث التغييرات المهمة في السياسة وفي الاجتماع كما حدث عربيًا في ثورات الربيع العربي. ولما تمر به المنطقة العربية من أحداث جسام مرشحة للاستمرار وللتبلور، سيكون الشباب وما يتعلق بهم في وسط الحدث وليس على هامشه. أبرزت المجلة في السنوات القليلة الماضية قضايا الشباب ونرى أن من الممكن تمييز عدد من المجالات التي يمكن أن تحظى باهتمام القارئ وصاحب القرار أيضًا.

الشباب شريحة تستحق الكثير من اهتمام الكتاب والباحثين المتخصصين في مختلف فروع العلوم الاجتماعية خلال جميع العصور والأزمنة. عدديًّا هم الشريحة الأكبر في المجتمعات العربية، ثم هي فئة ذات طاقة عالية.

1 ـ المشاركة المجتمعية المدنية والسياسية

يمكن القول إن شريحة الشباب لا تساهم في اتخاذ القرارات الرئيسية في المجتمعات التقليدية، وخصوصًا تلك التي تخصص مكانةً عاليةً للأب، ويحلو للبعض نعتها بـ«المجتمعات الأبوية». قد يرجع السبب في هذا الوضع إلى أن المعرفة والخبرة والحكمة ارتبطت إيجابًا بالسن؛ بمعنى كلما تقدم الفرد في العمر، ارتفعت كمية المعرفة والخبرة المتحصل عليها. لكن التطورات التي حدثت أخيرًا في مجال تراكم المعرفة العلمية، وتطبيقاتها التقنية، قلبت تلك المعادلة بحيث أصبحت العلاقة بالسالب؛ بمعنى أصبحت كمية المعرفة العلمية ووسائل التعامل مع التكنولوجيا الحديثة هي في صالح الشباب. لذلك لم يكن أمرًا مستغربًا أن يصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في 9 كانون الأول/ديسمبر 2015 القرار الرقم 2250 الذي يحث فيه الدول الأعضاء على ضرورة إقحام شريحة الشباب في مراكز صنع القرار، وأن تتاح لهم الفرص الكافية للمساهمة بفاعلية في برامج مكافحة التطرف والإرهاب، وحل النزاعات وبناء السلم. ومع أنه من المفيد أن يطور المجتمع

أسلوبًا واضحًا ينظم مشاركة الشباب في مختلف القرارات المتعلقة بسير الحياة في المجتمع، إلا أن إبراز قضايا الإرهاب والنزاعات في قرار مجلس الأمن، جاء انسجامًا مع الدور الذي يناط بالشباب في الأعمال التي تهدد الأمن والاستقرار. فعلى عاتق الشباب تتم أعمال الحروب والدمار، مع أن قرار تنفيذ تلك الأعمال يتخذه في العادة الكبار.

من المفيد أن يهتم العرب كل في نطاقه بتوسيع مجال الأدوار الاجتماعية المخصصة للشباب. لكن وضع آليات عملية لتحقيق مثل هذا الهدف ليس بالأمر الهيِّن في مجتمعات تعودت أن تكون دائرة اتخاذ القرارات المهمة ضيقة، بحيث ربما لا تتسع إلا لأعضاء أسرة حاكمة، بل لا تتسع في أحيان أخرى سوى لشخص واحد. لكن، في المقابل، إلى متى ستظل الأنظمة الحاكمة تحافظ على إبقاء العرب خارج التاريخ؟ أم أن الشباب أنفسهم سيحاولون أخذ المبادرة، والقيام بحراك اجتماعي، على غرار ذلك الذي أطاح بدكتاتوريات، اعتقد كثيرون أنها ثابتة وقوية ومحصنة، بل وفي الطريق إلى بناء نظام الأسرة الحاكمة بغض النظر عن العنوان؟

2 ـ برامج المساواة بين الجنسين

يتوجه اهتمام المجتمع الدولي نحو وضع تتساوى المرأة فيه مع الرجل في جميع الحقوق، وأن تتاح لها الفرصة لكي تتبوأ جميع مواقع العمل، ومراكز صنع القرار المتاحة للرجل. ليس هذا مطلبًا غربيًا، كما هي الحال بالنسبة إلى عدد من المطالب، وخصوصًا المتعلقة بالديمقراطية وقضايا حقوق الإنسان، وحق اختيار وتغير الديانة، وحق المثليين في التعبير عن خياراتهم بما في ذلك حق الارتباط بعقد زواج رسمي، إنما هذا مطلب دولي. تجدر الإشارة هنا إلى أن بعض بلدان آسيا، بما فيها تلك التي تدين أغلبيتها بالدين الإسلامي، قد سبقت الغرب في هذا الشأن.

يتطلب أمر تغيير مواقف الجمهور العربي من المرأة الكثير من العمل، وخصوصًا أن الجهد الأكبر يجب أن يتوجه نحو النشاط المتعلق بتفسير الآيات القرآنية، بعد أن ساهم القائمون بالإفتاء في داخل الجماعات المتطرفة بكم كبير من الفتاوى المتعلقة بالمرأة.

يتطلب أمر تغيير مواقف الجمهور العربي من المرأة الكثير من العمل، وخصوصًا أن الجهد الأكبر يجب أن يتوجه نحو النشاط المتعلق بتفسير الآيات القرآنية، بعد أن ساهم القائمون بالإفتاء في داخل الجماعات المتطرفة بكم كبير من الفتاوى المتعلقة بالمرأة. ويرى هؤلاء أن موقفهم المتشدد من المرأة، هو التفسير الوحيد السليم لآيات القرآن الكريم المتعلقة بالمرأة لباسًا وسلوكًا وخنوعًا تامًا وكاملًا للرجل. ويبدو أن هذا الاتجاه يجد قبولًا لدى نسبة كبيرة من المواطنين العرب بما في ذلك شريحة الشباب.

التعليم هو المجال الذي تبدو فيه المساواة بالنسبة إلى شريحة الشباب ممكنة على الأقل من حيث فرص التسجيل في المدارس. التشريعات العربية تشدد على حق الجميع في التعليم، لكن متغيرات أخرى يمكن أن تتدخل وتمنع البعض من التمتع بهذا الحق الدستوري، مثل الفقر والإقامة

في أماكن نائية أو معارضة الأب نفسه. إن استمرار الفصل بين الأطفال بحسب النوع، من شأنه أن يعيد إنتاج المجتمع التقليدي الذي يشدد على الفصل بين الذكور والاناث، ويقلل من حضور المرأة في المجال العام. ويبقى التحدي كيف يمكن تربية جيل جديد يقبل بفكرة المساواة بين الجنسين في جميع مجالات الحياة، في زمن ما فتئت فيه تيارات فكرية تهاجم بعض مظاهر التحديث المرتبطة بالثقافة الغربية وتنعتها بالانحلال، وتحض العرب على عدم السير في الطريق نفسه، بل وتدعو إلى استعادة أنماط سلوك وحياة وتقاليد سادت في المجتمع منذ مئات السنين؟

3 ـ التطرف والعنف والإرهاب

هذه ثلاثة ظواهر اجتماعية متساندة، وتعمل متكاثفة على تهديد الأمن والسلم الاجتماعيين، وتعتمد أساسًا على الشباب، ويمكن أن تظهر في داخل أي مجتمع وخلال أي زمن، ولكن حين تأتي مناقشتها على المستوى الدولي، وخصوصًا خلال العقود الثلاثة الأخيرة، تتجه الأنظار مباشرة نحو العرب، وإلى المسلمين بصفة خاصة. لذلك تصدرت الجماعات التي تحمل عناوين لها دلالات إسلامية، القائمة التي تنشرها وسائل الإعلام الغربية، وتضم أسماء الجماعات الإرهابية. وتصفحٌ سريع لقائمة الأبحاث التي نشرت خلال هذه الحقبة، تعكس هذا التوجه. وهو توجه وجد دعمًا كبيرًا من مراكز البحوث، وهيئات التمويل المشهورة، منذ أن شنت الدول الكبرى بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، حربًا شعواء بعنوان الحرب على الإرهاب[1].

على الرغم من نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في إقناع الكثير من حلفائها بالانضمام إلى مشروع الحرب على الإرهاب، وتجنيد قوة عسكرية ضخمة، والاستعانة بأحدث ما أنتجته مصانع الأسلحة العالمية من وسائل تدمير، لم تنتهِ هذه الحرب بعد، بل إن الجماعات المصنفة هكذا من جانب الدوائر الغربية، تمكنت من التمدد على مساحات واسعة، ونجحت في مهاجمة أهداف في مختلف بقاع الأرض. كما نجحت منذ انطلاق نشاطها في أن تضم إلى صفوفها شبابًا من أصول غير عربية.

لم يتقيد أعضاء هذه الجماعات بالبقاء في داخل حدود البلد الذي ينتمون إليه، ويتولون تنفيذ الهجمات الإرهابية في الداخل، بل انطلقوا للمساهمة في أنشطة هذه الجماعات إلى مواقع في جميع القارات بما في ذلك أستراليا. الأمر اللافت للانتباه أن أشد الجماعات تطرفًا نجحت في تجنيد سيدات وفتيات صغيرات ولدن وترعرعن في البلاد الغربية. ما الذي جعل مثل هذه الأعداد تنتسب إلى جماعات من هذا النوع، ويقبلن التضحية بنمط معيشة يعتمد على آخر منتجات التكنولوجيا، التي تصب في خدمة الفرد وخفض درجة معاناته اليومية، واستبدالها بنمط معيشة، هو أقرب إلى الذي

(1) قائمة البحوث التي تربط بين الجماعات الإسلامية والإرهاب طويلة وهذه عينة منها: Philip Seib and Dana M. Janbek, *Global Terrorism and the New Media: The Post Al Qaida Generation* (London: Routledge, 2011), pp. 26-27; David P. Fidler, *Countering Islamic State Exploitation of the Internet* (New York: Council on Foreign Relations, 2015), <https://bit.ly/3bIDGFC≥, and Marc Sageman, «A Strategy for Fighting International Islamist Terrorists,» *Annals of the American Academy of Political and Social Science*, vol. 618 no. 1 (2008), pp. 223-231, <https://artisinternational.org/articles/Sageman_Strategy_for_Fighting.pdf> (accessed 28 August 2020).

كان سائدًا قبل التطور التكنولوجي الذي حدث خلال القرنين الأخيرين؟ ما خصائص شخصية الفتاة التي اختارت نمط الحياة هذه؟ وهل تتطابق مع الخصائص التي تصفها أدبيات علم النفس، خصائص شخصية الرجل الهامشي (Marginal Man)؟ وهل يمكن أن تحدث الظاهرة نفسها في المجتمعات العربية؟ أم أنها في هذه الحالة يكون تطرفها في الاتجاه المعاكس؟

من المعروف أن الجماعات الإرهابية تعتمد على وسائل التواصل الاجتماعي التي تستخدم الإنترنت، وخصوصًا حجرات الدردشة، التي يبدو أن فريقًا متخصصًا يستخدم تقنيات متعددة لكسب المؤيدين، ثم الملتحقين بالتنظيم، والمستعدين لتنفيذ أي مهمات قتالية أو تخريبية. ما طبيعة هذه التقنيات، وكيف توظف لتغيير نمط تفكير الفرد؟ أو فقدانه لملكة التفكير المستقل، ليجد نفسه سائرًا وراء شخص يحاوره من بعيد، ويصبح مستعدًا لتنفيذ المهمات التي يأمر بها هذا الشخص؟ ما خصائص الشباب المستعدين أكثر من غيرهم للالتحاق بتنظيم الدولة الإسلامية؟ وهل بالإمكان تطوير تقنيات لإرجاعهم إلى حالاتهم السابقة؟ وكيف يمكن أن يحصن الصغار ضد برامج غسيل العقول أو التأثير الاجتماعي؟

ثانيًا: تداعيات الربيع العربي

اهتمت المجلة بأحداث الربيع العربي، وواكبت تداعياتها بعناية، وبعض هذه التداعيات لا تزال تتفاعل، وتتسبب في تداعيات جديدة تتطلب الرصد والمتابعة. ويبدو أن ثلاثة من بينها سيكون لها حضور لفترة زمنية طويلة، وستؤثر في حياة نسبة كبيرة من المواطنين، لذلك تستحق اهتمام المثقفين والباحثين.

1ـ قضية الديمقراطية

حين بدأ الحراك الاجتماعي في نهاية العشرية الأولى من القرن الحالي، واستمر خلال العشرية الثانية، استبشر كثير من المهتمين بالشأن العام، وخصوصًا الناقمين على النظم السياسية العربية، آملين في أن يكون هذا الحراك هو الطريق الذي ستنضم من خلاله أقطار عربية إلى مجموعة البلدان الديمقراطية. لم يأتِ هذا الاعتقاد من فراغ؛ إذ كان من بين أهم الشعارات التي رفعها الشباب الذي قاد الحراك الاجتماعي: بناء الدولة المدنية وتحقيق الديمقراطية، مع أن الذين رفعوه لم تكن لهم معرفة بقواعد الديمقراطية ومتطلباتها. من حيث النظام السياسي عاش الجميع في ظل أنظمة دكتاتورية قمعية ومتعجرفة. كما أن الثقافة التي تربوا فيها، وتشربوا مكوناتها، تميَّزت بوفرة المكونات الثقافية المتعارضة مع قيم الديمقراطية. إلا أن الشباب بصفة عامة، وبغض النظر عن مكان وجوده، إذا توافرت لديه الإمكانات التي تجعله مشاركًا في ثقافة الشباب ذات الطابع العالمي، تتاح له فرصة الاطلاع على ظروف الحياة في مجتمعات أخرى، وبإمكانه التعرف إلى الأنظمة السياسية المختلفة والمقارنة بينها.

الذي حدث، على الأقل في ثلاثة بلدان، شيء آخر؛ تسبب الحراك في تدمير واسع للبنية التحية، وتحطيم الكثير مما تحقق في مجال تحديث المحيط، بما في ذلك مؤشرات التقدم الذي أنجز

في مجالات التعليم والصحة والزراعة والصناعة، وتمثلت النتيجة السلبية الأكثر أهمية في تشظي اللحمة الاجتماعية، وظهور الهويات الفرعية، والاستنجاد بمكونات ما قبل الدولة الحديثة ونعني عودة القبيلة والعشيرة والطوائف. لماذا فشل الذين رفعوا الشعار في إنزاله من مستوى التمنيات والتطلعات إلى مستوى الواقع الملموس؟

أكد بعض الباحثين الذين اهتموا بمتابعة موضوع انتشار الديمقراطية، استحالة بناء نظام سياسي ديمقراطي على النحو المطبق في البلدان الغربية، في مجتمعات تخلو ثقافاتها من خصائص بعينها، أهمها حق الاختلاف في الرأي، وحرية اختيار المواقف السياسية والاجتماعية، وحرية التعبير عنها بمختلف الوسائل المتعارف عليها. هشام شرابي مثلًا يؤكد أن الديمقراطية بالمفهوم الليبرالي لا تناسب المجتمعات العربية، وفي رأيه أن النظام الأبوي الذي يسود المجتمعات العربية مبني على وجود سيد وتابعين، ولا يتيح فرصة للرأي الآخر بتاتا[2]. كما أكد آخرون استحالة بناء نظام سياسي ديمقراطي في مجتمع تخلو ثقافته ـ بالمعنى الأنثروبولوجي ـ من قيم الحوار وقبول الرأي الآخر والولاء لوطن[3].

هل تقود الانتفاضات أو الثورات على الأنظمة الدكتاتورية في جميع الحالات، إلى نظام سياسي ديمقراطي؟ وإذا كانت الإجابة بنعم، هل يمكن توطين النظام الجديد، بمعنى تحصينه ضد خطر الانقلابات العسكرية، وضد عودة الدكتاتورية، أم أن العرب لا بد لهم من سيد وتابعين؟

على الجانب الآخر، قادنا بحث في مجال التغير الاجتماعي بتوظيف نظريات التحديث، إلى تطوير فرض يجمع بين ثلاثة متغيرات: التحديث والحداثة والديمقراطية؛ بمعنى التحديث يقود إلى الحداثة (التحديث على مستوى الشخصية)، وهذا من شأنه أن يوفر الظروف الملائمة للانتقال الديمقراطي[4]. التحديث بمعنى تغيير المحيط ماديًا، وبعبارة أخرى ترك الوسائل التقليدية التي يستخدمها الفرد في حياته اليومية، واستبدالها بوسائل حديثة في جميع مجالات الحياة اليومية من مقر سكن، إلى المعدات المستخدمة في داخله، إلى مكان وطبيعة العمل، إلى وسائل الانتقال من مقر السكن إلى مقر العمل... إلخ. وما يتصل بكل هذا من توسع في مجال علاقات الفرد بالأشخاص والمؤسسات، وما يقود إليه كل هذا من تنوع في وسائل الاتصال، وفي المعلومات والخبرات. توقعنا أن طبيعة الحياة المادية الجديدة ستؤثر في عقلية الفرد وفي نمط تفكيره، وتنعكس على أنماط سلوكه، حيث يكتسب نسق قيمه مكونات غير تلك

(2) هشام شرابي، **النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992)، ص 14ـ17.

(3) Roland Inglehart, «Culture and Democracy,» in: Lawrence E. Harrison and Samuel P. Huntington, eds., *Cultural Matters: How Values Shape Human Progress* (New York: Basic Book, 2000), pp. 80-90.

(4) مصطفى عمر التير، «الربيع العربي والتحول الديمقراطي: ملاحظات حول التجربة الليبية،» في: مجموعة مؤلفين، **الثورات العربية: عسر التحول الديمقراطي ومآلاته** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018)، ص 23ـ26.

المرتبطة بالنسق التقليدي، ويكتسب الفرد معلومات ومعارف ومكونات ثقافية، فيها خصائص عرفت بارتباطها بالديمقراطية على مختلف المستويات السياسية والثقافية، والتصرفات اليومية، وعلاقات الفرد بالآخر وبالدولة وبالمجتمع.

أتيحت لنا فرص لاختبار الفرض إمبيريقيًا في شكل علاقة بين التحديث والحداثة، ثم في دراسة تجمع بين المتغيرات الثلاثة. وتبين صحته في حدود درجات احتمال اعتبرناها مقبولة. بعبارة أخرى، لا تتفق هذه النتيجة مع مقولة سعد الدين إبراهيم المشهورة «هل استعصى العرب على الديمقراطية»[5]. ومع ذلك دراسة واحدة أو حتى دراستان لا تكفي لتعميم النتائج على مجتمع كبير كالمجتمع العربي. لذلك سيبقى السؤال الذي قاد إلى كتابة الفرض الذي جمع بين المتغيرات الثلاثة قائمًا، وبحاجة إلى اختباره في دراسات تالية، إلى جانب السؤال المتضمن في مقولة سعد الدين إبراهيم.

الذين يقدمون مفهوم المجتمع الأبوي يفترضون أن هذا النوع من المجتمعات هو الذي ساعد على ظهور الدكتاتوريات العربية، وعلى قبول أفراد الشعب بالخضوع لحكم الدكتاتور، الذي ينظرون إليه كصورة لرب الأسرة. لكن، يبدو أن هذا الوضع أخذ في التغير فور دخول خدمات الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي المتعددة. وهي خدمات حاولت الأنظمة القمعية العربية تضييق الخناق عليها بإقامة عدد من الحواجز، إلا أن التطورات التقنية المتسارعة في هذا المجال، أدت في النهاية إلى تحطيم جميع الحواجز.

تنبه عدد من المتخصصين في العلوم الاجتماعية، إلى تداعيات انتشار هذا التطور التقني الجديد في وسائل الإعلام وانتقال المعلومات، وإلى انعكاساتها على سلوك الأفراد، حيث سيكون من الصعب التنبؤ بردود أفعالهم، التي ستؤثر في مجرى الأحداث في الداخل، وفي العلاقة مع الخارج[6]. لذلك، وبغض النظر عن الاختلافات بين المنتفضين في أقطار الربيع العربي، توحدوا في التنبُّه إلى أهمية هذه التقنية الحديثة، ثم استخدموها بكفاءة في التواصل فيما بينهم، ومع الآخر، وبرهنوا على أنها وسيلة فعالة لتحقيق الأهداف العامة، بما فيها تغيير نظام الحكم. لكن هل تقود الانتفاضات أو الثورات على الأنظمة الدكتاتورية في جميع الحالات، إلى نظام سياسي ديمقراطي؟ وإذا كانت الإجابة بنعم، هل يمكن توطين النظام الجديد، بمعنى تحصينه ضد خطر الانقلابات العسكرية، وضد عودة الدكتاتورية، أم أن العرب لا بد لهم من سيد وتابعين؟

2 ـ الهجرة القسرية والنزوح في الداخل وفي الخارج

لم تجرِ الرياح كما اشتهى الشباب الذي تصدر مشهد انتفاضات الربيع العربي في جميع البلدان. اشتركوا في رسم صورة وردية للمستقبل، على أساس أن الرياح العاتية التي هبت على

(5) سعد الدين ابراهيم، «هل استعصى العرب على الديمقراطية،» صحيفة **المصري المهاجر**، 2010/1/1.

(6) Clay Shirky, «The Political Power of Social Media, Technology, the Public Sphere, and Political Change,» *Foreign Affairs*, vol. 90, no. 1 (January-February 2011), pp. 28-41, <https://www.jstor.org/stable/25800379?seq=1> (accessed 28 August 2020).

المنطقة ستقلب الأوضاع رأسًا على عقب، وأن القادم سيكون أفضل في جميع المجالات، ابتداءً من شكل النظام السياسي، إلى انتشار مظاهر الحياة الكريمة، بما في ذلك انتشار مشاعر المواطنة لتحل محل مشاعر القطيع، وانتشار العدل في جميع المعاملات، وخصوصًا بالنسبة إلى توزيع الإمكانات الاقتصادية؛ بدلًا عن الحاصل في حالات كثيرة، حيث استحوذت فئة صغيرة على التسعين بالمئة، واشترك بقية المواطنين في العشرة بالمئة الباقية. لا يوجد ما يشير إلى أن الشباب الذي استبشر خيرًا بتغيير رئيس النظام رغب في أن يذكرهم أحد بتلك المقولة: «الثورة يقوم بها الشجعان، ويدفع ثمنها الشهداء، ويقطف ثمارها الحذاق والمتسلقون». بعبارة أخرى لن تعكس النتائج النهائية التصورات النظرية للأهداف، وهذا ما حدث. الربيع العربي لم يخرج عن المعنى الذي قصدته المقولة، وبالنسبة إلى هذا الجزء من تداعيات الربيع العربي، نرى أنها ستبقى إلى سنوات قادمة، وتصلح أن تكون من بين اهتمامات الكتاب والباحثين العرب.

الأقطار التي عانت أكثر من غيرها هي سورية وليبيا واليمن. أعداد الذين أجبروا على الفرار من أماكن سكناهم بسبب النزاعات المسلحة بلغت الملايين، وتمثل نسبة كبيرة من السكان، قدرها البعض بنحو 60 بالمئة في سورية، نصفهم بقي في داخل سورية بينما غادر النصف الآخر البلاد[7]، كما قدر عدد الذين اضطروا إلى ترك منازلهم بنحو ثلث سكان ليبيا[8]. ومع أن لهذه المشكلة تاريخًا طويلًا في البلدان العربية، وخصوصًا تلك التي لم يشملها الربيع العربي، ينصبّ اهتمامنا هنا فقط على أقطار الربيع العربي، سورية وليبيا واليمن. نسبة من الذين أجبروا على الهروب من بيوتهم في هذه البلدان الثلاثة تمكنت من مغادرة البلد والاستقرار في بلد آخر؛ أغلبية هؤلاء كان البلد الآخر من بين بلدان الجوار؛ في حالة سورية كان الآخر تركيا ولبنان والأردن، ومصر وتونس بالنسبة إلى الليبيين، وكانت الصومال وجيبوتي بالنسبة إلى اليمنيين، أما من بقي في داخل البلد فقد اضطر إلى العيش في ظروف معيشية صعبة.

تسببت هذه الظاهرة في مشكلات اجتماعية جديدة، وهي تزداد تعقيدًا كلما استمر بقاؤها لمدة زمنية أطول، وقد تبرز نتيجة لذلك مشكلات أخرى. الذين سارعوا إلى الهرب من الأماكن التي أصبحت ساحات لصدامات عسكرية، أو أمروا بترك بيوتهم، غادروا على عجل، وتركوا وراءهم أغلب حوائجهم رغبة في النجاة بأرواحهم، على أمل أن غيابهم عن مقار سكناهم لن يكون طويلًا، وسيكون عبارة عن إقامة مؤقتة. لذلك سيتحملون الظروف غير المريحة المقبلين عليها.

غالبًا ما تعد المقار التي ستستقبل المهجرين على عجل، وستوفر بعض الضروريات فقط، وسيكون المكان ذا كثافة سكانية عالية بحيث يحرم الجميع رجالًا ونساءً وأطفالًا مزاولة أنشطتهم اليومية التي اعتادوها. ويتحول السكان إلى طاقة معطلة، وإلى مجموعة تعيش على الهامش. ما اعُتقِد أنها إقامة مؤقتة، طالت بالنسبة إلى كثيرين، ووصلت إلى عدد من السنوات، وبالنسبة إلى

---

(7) Phillip Connor, «Most Displaced Syrians Are in the Middle East, and about a Million Are in Europe,» Research Report (Dew Research Center, Washington, DC, 2018), <https://pewrsr.ch/2Fjfde9> (accessed 28 August 2020).

(8) مصطفى عمر التير، «الهجرة القسرية والتشظي الاجتماعي في ليبيا،» **المستقبل العربي**، السنة 42، العدد 492 (شباط/فبراير 2020)، ص 103ـ119.

البعض، لا تلوح لها في الأفق نهاية. في المقابل، غالبًا لن تترك البيوت التي هرب سكانها على حالها، بل ستستباح من جانب الجماعات المسلحة أو من عصابات السرقة والنهب، وإذا قُدر للأسرة التي هجرت أن تعود ثانيةً لموطنها الأصلي فلن تجد المكان على حاله، بل ستجده مدمرًا وخاليًا تقريبًا من جميع محتوياته، وسيكون الدمار قد لحق بالمحيط أيضًا.

مشكلات كثيرة تسببت فيها ظاهرة الهجرة والنزوح، التي بدأت بالنسبة إلى البعض منذ عام 2011. مشكلات أخرى جديدة قد تظهر في المستقبل، وجميعها يستحق الرصد والمتابعة والدراسة من جانب الباحثين والمثقفين. من بين المشكلات التي تم رصدها حتى الآن ما يتعلق بالمشكلات النفسية الناتجة من الشعور بالضعف، وعدم القدرة على رسم أهداف والسير إلى الأمام لتحقيقها في حالة الشباب والكبار من الجنسين، وتعثر المسيرة التعليمية بالنسبة إلى الأطفال، ونسبة من سيصلون إلى سن المدرسة لن يتمكنوا من دخولها. مشكلة أخرى تتمثل بالضغوط التي تسبب فيها المهجرون في البلدان التي استضافتهم في مجالات كثيرة من بينها العمل، والخدمات العامة من تعليم وصحة ومقار إقامة... إلخ، انعكس كل هذا سلبًا على حياة بعض فئات السكان الأصليين كما هو الحال في كل من لبنان والأردن، وهو ما أدى إلى تدهور أحوال فئة الفقراء بحيث ازداد الفقراء فقرًا[9].

ثم، ما الأنشطة التي ستكون مفتوحةً أمام شباب ترعرع في معسكرات المهجرين، عاش حياته ناقمًا على الوضع الذي وجد نفسه فيه وعلى الذين تسببوا في معاناته. ألن يكون هؤلاء مصدرًا لمختلف أنواع الانحراف بما في ذلك الانتماء إلى جماعات التطرف والإرهاب، والدخول ضمن جماعات بندقية للإيجار؟ وكيف ستكون علاقتهم بالبلد المنتمين إليه بحكم الجنسية؟ ما طبيعة العلاقات الاجتماعية التي ستكون بينهم وبين الجيران عندما يعودون يومًا ما إلى بيوتهم؟ وما طبيعة الآثار النفسية والاجتماعية التي تركتها عليهم حالة الهجرة أو النزوح، واضطرارهم مرغمين إلى الانفصال عن المحيط الذي وُجدوا فيه أصلًا من أفراد وجماعات غير رسمية ومؤسسات رسمية؟ وما علاقة كل هذا بأسئلة تتعلق بالهوية والنسيج الاجتماعي والولاءات الاجتماعية المختلفة؟

ثالثًا: الجائحة وتداعياتها الاجتماعية

في نهاية عام 2019 أعلنت الصين عن اكتشاف فيروس جديد انتقل من الحيوانات إلى البشر، ويمكن أن يتسبب في موت الكثيرين. وفي نهاية الشهر الأول من عام 2020، أعلنت منظمة الصحة العالمية أن الفيروس الجديد يمثل تهديدًا حقيقيًا لسكان الكرة الأرضية، بسبب سهولة انتشاره، وقوة تأثيره في الجهاز التنفسي، وأنه في الطريق إلى أن يصبح جائحة. يدرك قارئ التاريخ أن العالم تعرض لسلسلة طويلة من الأخطار التي تسببت فيها فيروسات، وأن بعضها حصد أرواح الملايين من البشر كالإنفلونزا التي اشتهرت باسم الإنفلونزا الإسبانية، التي يقال إنها تسببت في

(9) Government of Lebanon and United Nations, *Lebanon Crisis Response Plan*, 2015-16 (Beirut; New York: Government of Lebanon and UN, December 2014), <https://www.un.org.lb/library/assets/LCRP_Brochure-062951.pdf> (accessed on 30 August 2020).

وفاة نحو 50 مليونًا، وكذلك الإيدز الذي اقترب عدد ضحاياه من حاجز الـ 40 مليونًا. وبالنظر إلى عدد الوفيات الذي تسبب فيها هذا الفيروس التي باتت في حدود المليون، يبدو التأثير ضعيفًا عند المقارنة بما فعلته فيروسات سابقة. لكن مع هذا فقد وصل إلى جميع بلدان العالم، وتجاوز عدد الذين أصيبوا به حتى الآن 25 مليونًا. وتتجلى تأثيراته المهمة في اعتماد أسلوب التباعد بين الأفراد، الذي رآه الأطباء الأسلوب الأمثل لمنع انتشار العدوى.

تبدو هذه الوصفة الطبية بسيطة وغير مكلفة، إلا أن تطبيقها أدى إلى إغلاق شبه كامل لأكبر وأشهر مدن العالم، بعدما أمر السكان بالبقاء في بيوتهم، وأغلقت الحدود بين البلدان، وتوقفت حركة التنقل بينها، وانعكست هذه الإجراءات سلبًا على اقتصادات جميع الدول. هذه بعض أشكال التداعيات التي ظهرت حتى الآن، وتعمل مراكز الأبحاث المتخصصة ليل نهار للتوصل إلى لقاح ضد هذا الفيروس ليساعد على انتهاء الجائحة، لكن بعض تداعياتها ربما لا تنتهي بسرعة. سنحاول في الصفحات التالية تحديد بعض التداعيات الاجتماعية التي بدأت في الظهور، وستبقى بعد انتهاء الجائحة، وسيكون لها هي الأخرى تداعيات طويلة الأمد.

1 ـ عولمة بثوب جديد

الداعمون للعولمة التي مر بها العالم خلال الحقبة الزمنية الأخيرة، ومن دون التعرض للمناقشة حول المعنى والتاريخ، الإيجابيات والسلبيات، المستفيدين والخاسرين، بشروا بعالم من دون حدود تخفف فيه القيود الجمركية على البضائع، وتتحرك رؤوس الأموال والمعلومات والخبرات بسلاسة عبر الحدود السياسية، وتخفف القيود أمام حركة البشر، وتزداد عوامل التواصل بين الثقافات قوة، وتضعف فيه سلطة الدولة القومية، بل والتبشير باختفائها. ثم جاءت الجائحة لتفرض واقعًا جديدًا ذا خصائص ومكونات تتعارض مع الأهداف المشار إليها آنفًا. برزت الخصائص الجديدة مع استعادة الدولة القومية سلطتها وهيبتها عبر الأوامر والتعليمات المتعلقة بالحجر الصحي، وضرورة البقاء في البيوت، والابتعاد من جميع أشكال الاختلاط بالآخرين. سمعت أصوات هنا وهناك في محيط البلدان الديمقراطية تذكّر بالحرية الشخصية، وبحقوق المواطنة التي ضمنها الدستور. لكن عدم التيقن من المجهول الذي صاحب انتشار الفيروس، أدى إلى انتشار حالة من الخوف والرعب على نطاق واسع، ضمن للدولة تنفيذ أوامرها.

إذا حدث فعلاً أن سار العالم نحو عولمة جديدة، تكون مفتوحةً أمام المساهمات من جميع شعوب الأرض من دون تمييز، فستكون عولمة بوجه أكثر إنسانية وعدلاً. وعندئذ، يتوقع ظهور منظومة جديدة من العلاقات بين الشعوب وبين الثقافات.

تراجع خطاب العولمة والعالم القرية، إلى إعادة ترسيم الحدود المحلية، وتعلية الحواجز بين الوحدات السياسية المتجاورة، وتوجه الاهتمام نحو العناية بالداخل؛ أي بمواطني الدولة القومية، بل حتى بين مكونات الدولة القومية من ولايات وأقاليم ومدن. هل سيقود هذا إلى المزيد من التقوقع

حول الذات، وتقوية المشاعر والولاءات المحلية، والثقافات المحلية على حساب ثقافة عالمية عابرة للحدود السياسية وللقارات؟ ما الذي سيحدث إذا تنامى هذا الاتجاه في زمن تتقدم فيه تكنولوجيا الاتصالات، التي تعمل على تقريب المسافات بين سكان العالم، عن طريق تقوية مجالات التفاعل بين بني البشر بغض النظر عن الجغرافيا والثقافة والدين واللغة والسياسة والأيديولوجيا؟

الملاحظ أن التعاون بين المشتغلين في مجال تكنولوجيا الاتصالات قائم، ويزداد قوةً بناءً على عدد من المؤشرات، لعل أهمها الترحيب بالجديد وبالتطوير ومحاولة إدماجه في القديم، لرفع درجة الجودة وتحسين كفاءة الأداء، من دون البحث عن خلفيات مطوره. هذه في حد ذاتها من مظاهر العولمة، وإذا توسع مجال التعاون بهذا النمط نفسه، فقد يكون العالم في الطريق نحو بناء عولمة جديدة؛ بمعنى عولمة لا تكون مبنية على التمييز بين عالمين، واحد لنادي الأقوياء يفرض النماذج التي تناسبه وتخدم مصالحه، وعالم الضعفاء الذي ليس أمام أعضائه ومنتسبيه سوى القبول بقواعد اللعبة كما وضعها الأغنياء. وهو وضع انتقده كثير من المثقفين من داخل مجتمعات الأقوياء نفسها، الذين اهتموا بإبراز الخسائر والأضرار التي لحقت بمواطني البلدان الفقيرة[10].

إذا حدث فعلًا أن سار العالم نحو عولمة جديدة، تكون مفتوحةً أمام المساهمات من جميع شعوب الأرض من دون تمييز، فستكون عولمة بوجه أكثر إنسانية وعدلًا. وعندئذ، يتوقع ظهور منظومة جديدة من العلاقات بين الشعوب وبين الثقافات، تكون إلى جانب تفعيل مبدأ المساواة، بدلًا من تلك التي تقوم على التمييز بين شعوب وثقافات متميزة ومتقدمة، في مقابل شعوب وثقافات درجة ثانية ومتخلفة. يعني أن المستقبل منفتح أمام عولمة تختلف خصائصها عن تلك التي انهارت أمام كورونا، وبعبارة أخرى ستظهر علاقات اجتماعية بين الشعوب وبين الكيانات السياسية، يتطلب الأمر رصدها ومتابعتها والمساهمة في تطورها.

العولمة التي سادت خلال الحقبة الأخيرة أنتجها أعضاء نادي الأقوياء، وفرضت على بقية شعوب الكرة الأرضية، وبشروط راعت فقط مصالح أعضاء النادي. أما العولمة التي يتوقع أنها في مرحلة التطوير، فستعكس أفكار ومبادئ ومصالح طيف كبير من بلدان العالم وثقافاته، ويفترض ألّا يتخلف العرب، وفي مقدمهم الباحثون والمثقفون، عن المساهمة وبفاعلية. ومن بين الأسئلة التي يمكن اقتراحها: كيف سيكون شكل التعاون بين الشعوب، إذا نشط الاتجاه الذي ظهرت معالمه أخيرًا، المتمثل ببعث هويات محلية بما فيها لغات قديمة تؤكد الخصوصية؟ ما الذي يمكن أن يقترحه المثقفون والباحثون لبناء عولمة جديدة بمسحة إنسانية، تراعي حاجات الشعوب المسبوقة اقتصاديًا، وتعمل على التقليل من مصادر الصراع، وتتوجه نحو تقوية عناصر التعاون، وتحترم الاختلافات الثقافية والسياسية؟ وكيف يمكن أن يساهم العرب في بناء عولمة جديدة، وما عناصر القوة عند العرب خارج نطاق الطاقة، ويمكن تفعيلها وتكون ذات شأن في هذا المجال؟

---

(10) Stiglitz, *Globalization and Its Discontents* **(New York: W. W. Norton and** Joseph E. **Company, 2002), and** Michel Chossudovsky, *The Globalization of Poverty and the New World Order*, 2nd ed. (**Quebec: Center for Research on Globalization, 2003).**

2 ـ إعادة تفسير العلمانية

حظي تفسير كلمة العلمانية، في الوطن العربي، بالكثير من مناقشة المثقفين والمهتمين، خلال السنوت الأخيرة، وأدى إلى بروز معسكرين مختلفين ومتعاديين. تنافس رجال دين في أكثر من قطر على الربط بين العلمانية والإلحاد، وتعوّد بعض السياسيين والإعلاميين مهاجمة خصومهم السياسيين بنعتهم بالعلمانية، وقد تلحق بكلمات مثل الإلحاد أو الكفر بالله، لترسيخ المعنى لدى السامعين. انتشر هذا التفسير انتشارًا واسعًا لدى العامة، وحتى لدى بعض من يتم وصفهم بالمثقفين. ومع أن نسبة من النخبة المثقفة لا توافق على هذا التعريف، وأن الربط مع المفهوم يتم مع العالمية، أو مع التفكير في النسبي، أو بمعنى إمكان حل مشكلات الفرد الحيوية بطرق محسوسة أو مادية، والابتعاد من تفسير الظواهر الاجتماعية بالرجوع إلى الدين، وضرورة تفادي الربط بين النظام السياسي والدين، ولا توصف الحكومة بالكافرة أو المؤمنة، وكذلك بقية الظواهر الاجتماعية بما فيها الاقتصادية، ويقتصر مثل هذا التعبير على سلوك الفرد بغض النظر عن دينه. إلا أن مثل هذه التعريفات لا تصل إليها العامة.

حرصت الأنظمة العربية، بغض النظر عن درجة تدين قادتها، على عدم الدخول في صدامات مع تصورات رجال الدين كل في بلاده، بحيث يضمن تأييدهم ومناصرتهم عند الحاجة، وذلك بإصدار فتاوى تخدم أهدافًا سياسية بعينها. ولكن، وضمن ترتيبات الحظر والتباعد الاجتماعي، أصدرت الحكومات أوامر بغلق مراكز العبادة، ومنع صلاة الجماعة، والحث على الصلاة في مقار السكن. وقد اتفقت الأنظمة السياسية المتعارضة والمتحاربة على هذه الإجراءات. وقد رفع بعض رجال الدين أصواتهم بالمعارضة، ووصف الإجراءات بأنها كفر ومن أعمال الشيطان[11].

بغضّ النظر عن الأصوات التي ارتفعت بالمعارضة، أو بالوسائل التي عبر بها البعض عن عدم رضاهم على قرار السلطة السياسية، مثل الذين أصروا على الصلاة جماعة في ساحة المسجد أو في الشارع أمام باب المسجد، أغلبية المسلمين التزموا بقرار السلطة السياسية المتعلق بإبطال شعيرة دينية رئيسية. هل يرجع نمط السلوك هذا إلى احترام قرارات السلطة الرسمية، أم الخوف من المرض وبالتالي من الموت؟ عمومًا، التزم المواطنون في مختلف أرجاء الوطن العربي بتطبيق قرار غلق دور العبادة أمام المصلين، هل يعني هذا انتشار الوعي بأهمية المعرفة العلمية، وضرورة احترام رأي العلماء حين يدلون برأي في مجال اختصاصهم العلمي؟ وهل ستتبعه قرارات وإجراءات تؤدي إلى التخفيف من هيمنة الفتاوى الدينية على مظاهر الحياة الاجتماعية؟ أم أن الذي حدث عبارة عن نمط سلوك أملته ظروف خاصة ولن يتكرر؟

3 ـ جائحة الخوف

يعيش الإنسان اليوم في عالم يمكن وصفه: عالم مصاب بتخمة في المعلومات، وقد ساهم التطور التكنولوجي في مجال الاتصالات بنصيب كبير في تطور حالة التخمة هذه. يفترض أن كثرة

(11) «خدمة للشيطان» و«كفر».. رجال دين يرفضون إجراءات الوقاية من كورونا،» الحرة، 18 آذار/مارس 2020، <https://arbne.ws/3hNq6D0> (accessed on 30 August 2020>.

المعلومات حول موضوع معين تؤدي إلى فهمه والإحاطة بخصائصه في أقصر وقت، إلا أن هذا لم يحدث في حالة جائحة كورونا. بمجرد أن بدأت الأخبار تتسرب من الصين، تسابقت وسائل الإعلام في مختلف بقاع العالم إلى تقديم برامج يومية لمتابعة تمدد الجائحة. واهتمت بعض البرامج بإعطاء فرصة للمتخصصين في مجال الفيروسات لشرح ما توافر من معلومات علمية. أكد أغلب هؤلاء أن معرفتهم العلمية بهذا الفايروس وتطوراته محدودة، واتفقت الآراء حول درجة خطورته، وتسابقت الأجهزة الرسمية في تطبيق حالات الحظر، وإغلاق الحدود. وأخذت البرامج المخصصة في وسائل الإعلام للحديث حول الجائحة في نشر بيانات وافية عن أعداد المصابين، وعن حالاتهم المرضية، وأعداد الوفيات، وخصوصًا أن عددًا من العاملين في الأطقم الصحية، التي يفترض أنها ستساعد المرضى، أصيبت هي الأخرى وتوفيت، وتبين أن هذا الفايروس يمكن أن يصيب حتى أولئك الذين تتوافر لهم أفضل وسائل الوقاية.

تعاونت مراكز الأبحاث المتخصصة في نشر ما يتم التوصل إليه من معلومات، ثم تسرب هذه المعلومات إلى الجمهور المتعطش للمعرفة. وقد نشرت معلومات متضاربة أكثر من مرة، أدت إلى انتشار حالة من عدم التيقن، وخصوصًا أن بعض المصابين تحدثوا عن الظروف الصحية الصعبة التي مروا بها. أدت كل هذه الظروف إلى انتشار حالة من الخوف والرعب، انعكست في حديث الكثيرين من الذين أجريت معهم مقابلات، للوقوف على انطباعاتهم عن الحياة تحت الحظر. وذكر بعضهم صعوبة معرفة الحقيقة بسبب كثرة الآراء المتضاربة، والصورة القاتمة التي ترسمها الأخبار للمستقبل بالنسبة إلى فرص العمل والوضع الاقتصادي. ويبدو أن حالة الخوف التي انتشرت، وخصوصًا بين سكان البلدان المتقدمة صناعيًا واقتصاديًا، ستستمر، وقد تتطور هي الأخرى لتصل إلى مستوى الجائحة. إذًا هل ستترك حالة الخوف والهلع وعدم التيقن آثارًا جانبية، مثل رفع حالة الشك في ما يعلن من أخبار تحت عناوين علمية، أو التي تصدر عن السلطة السياسية بحيث تتسع الفجوة بين الدولة والمجتمع؛ بمعنى تظهر علاقات جديدة في هذا الشأن؟ وكيف يمكن أن يتطور الخوف إلى جائحة؟ وما هي الخطوات الضرورية للتعافي؟ وهل ستكون هناك فوارق مهمة بين الشرائح العمرية وكذلك الفئات الاجتماعية في هذا الشأن؟ وهل يمكن أن تكون له آثار في الصحة النفسية فيزداد عدد غير الأسوياء نفسيًا؟

4 ـ عادات جديدة

أدى أمر الالتزام بالبقاء في مقار السكن إلى انخفاض كبير في مناسبات التفاعل الاجتماعي المبنية على التقابل الشخصي بين الأقرباء والأصدقاء، وفي مجال الخدمات العامة، وارتفاع معدلات استخدام وسائل التواصل الاجتماعي عن بعد التي تتم عبر الرسائل القصيرة، أو الوسائل المختلفة التي توفرها المنصات الرقمية. وقد استخدمت هذه الوسائل في مختلف مجالات الحياة كالتعليم، والعمل، والتسوق، والاجتماعات على اختلاف أنواعها، والمشاركة في ورش العمل والمؤتمرات العلمية... إلخ.

تعوَّد الفرد في مجتمعات كثيرة خلال حقبة الجائحة هذا النوع من الاتصالات وقضاء الحاجات، وهي وسائل سهلت تأدية الأفراد لبعض أنشطتهم اليومية، لذلك يتوقع أن نسبة كبيرة من

مواطني المجتمعات التي تتوافر فيها خدمات الإنترنت للجميع وبسهولة، أن تستمر في استخدام هذه الوسائل، بل وتوسيع مجال توظيفها. لكن الاستخدام الكثيف للتواصل الرقمي ستكون له تداعيات على طبيعة العلاقات الاجتماعية، التي ستأخذ صورة أنماط سلوكية جديدة، تحل محل عادات سابقة لم تعد مناسبة.

من بين الأسئلة التي يمكن إثارتها: إلى أي مدى سيعتمد الفرد على وسائل التواصل الاجتماعي في الحياة اليومية، وما المتغيرات الرئيسة التي يمكن أن تتدخل لتحديد حجم الاعتماد؟ ونظرًا إلى التباين الشديد في إمكانات البلدان أو المجتمعات في الدخل والتعليم وانتشار التقنيات الحديثة بما في ذلك الإنترنت، هل ستتسبب طبيعة علاقة الفرد مع وسائل التواصل الاجتماعي في توسيع الفجوة بين المجتمعات، بين من يملك ومن لا يملك؟ لا يتوقع أن تستمر حالة التباعد الجسدي بعد انتهاء الجائحة، لكنها قد تترك بعض الآثار، إلى أي مدى اقتنع الفرد العادي أن لهذه العادة فوائد صحية، بحيث يدخل بعض التغييرات في درجة الابتعاد بجسمه من الآخر في حالة التفاعل الاجتماعي وجهًا لوجه؟ وإلى أي مدى قبل الفرد بحالة التباعد الجسدي كقيمة، وإذا أصبحت ضمن قيمه الثقافية بالمعنى الأنثروبولوجي، هل سيوظفها في حالات الزيارات الاجتماعية العامة، وخصوصًا المتعلقة بالأفراح، وتلك المتعلقة بتقديم واجب العزاء؟ وهل ستؤثر حالة التباعد التي تعود عليها الفرد أثناء حقبة الجائحة في علاقته بالغرباء والأجانب وكيف؟ وهل سيطور الفرد أوجهًا جديدة من التعبير ليلجأ إليها في حالة الاستغناء عن لغة الجسد، التي هي أحد أهم جوانب التعبير أثناء عمليات التفاعل الاجتماعي التي تتم وجهًا لوجه؟ □

الخصوصية الثقافية ومسألة الحريات الفردية والمساواة

الزبير عروس(*)

أستاذ علم الاجتماع، ومدير خبر الدين والمجتمع، جامعة الجزائر 2.

مقدمة

يروم جوهر متن المسار التحليلي لهذه الورقة إلى التشديد على أن التمسك بالهوية الوطنية، وقيمها الثقافية في كلية أبعادها الاجتماعية والعقائدية، لا ينبغي أن يكون حجة ويحوَّل إلى ذريعة لنكران مطالب الحريات الفردية والمساواة بين أطياف مكونات مجتمعات منطقتنا الحضارية، ومن ثم رفض التفاعل الإيجابي مع مكاسب الإنسانية العادلة بدعوى أنها «غريبة عن هويّتنا»، واتخاذها حجة لرفض التغيُّر المخصب والمتفاعل الذي لا يتعارض مع التجذّر في الهوية الحضارية لمنطقتنا على المستوى الإقليمي، على تنوعها الثقافي والوطني وعلى خصوصيتها التاريخية، لأنّ من لا ماضي له لا مستقبل له، وفي الوقت نفسه هذا التجذّر يجب أن يتمشّى مع عملية الانخراط الواعي في القيم الإنسانية على أساس المساهمة في إثرائها وتطويرها لا الصراع السلبي معها.

يبقى العمل الجاد بكل الوسائل من أجل الحريات الفردية التي تعَدّ أساس الحريات العامة وهو الموصل إلى المساواة بين مكونات النوع الاجتماعي على تعدد خصائصها الثقافية والعقائدية؛ هذه المساواة تستمد مشروعيتها من عدة اعتبارات (إنسانية وتاريخية واجتماعية وتنظيمية وثقافية) تفرض مقاربات نظرية ومعرفة مستجدة لمعالجة قيم مجتمعاتنا العربية الإيجابية والسلبية منها. فلا يمكن لحركة المطالبة بالحريات الفردية والمساواة أن تحقق مطالبها في معزل عن الحركة السياسية والاجتماعية والثقافية والإصلاح الديني بعامّة؛ من منطلق أنه لا حريّة للفرد في مجتمع لا تتوافر فيه الحريّة للجميع، ولا مساواة فعلية وحقيقية بين الجنسين في مجتمع قائم أصلًا على عدم المساواة بين أفراده لأسباب اجتماعية ثقافية أو سياسية أيديولوجية مصلحية تحاول أن تحتمي بالدين للوصول إلى السلطة على حساب أمل التغيير الإيجابي الموصل إلى إقامة دولة المواطنة ومجتمع الإنسان المزدهر.

(*) البريد الإلكتروني: arousz@yahoo.fr.

أولاً: واقع الحريات الفردية والمساواة

يعَدّ واقع قضايا الحريات الفردية والمساواة في منطقتنا الحضارية المشرقية والمغاربية من أشد الحالات تدافعًا مع مضامين عناصر الهوية وقيمها الثقافية الاجتماعية والدينية؛ تدافعٌ يبلغ حد التعاكس مع مطالب المساواة والحرية التي يحاول طمسها الفكر الأصولي الماضوي، بحجة أن مفهوم الحرية بعيد من جوهر العقيدة لم يرد لغة في النصوص القطعية الدلالة[1] ولا في متون الأحاديث المفسرة والشارحة[2]. هذا الموقف ينفيه ويدحضه جوهر معاني نصوص السماح المرسلة[3] التي توسع من حريات الفرد انطلاقًا من قدرته العقلية التي تؤهله للفرز، وتمكنه من تحمّل مسؤولية الأفعال المنسوبة إليه[4]. هذه الحقيقة ينكرها الخطاب الديني الماضوي بحجة أن الحريات العامة والفردية لا يحدّها إلا ضابط عدم الإضرار بالغير والقانون. لهذا السبب يذهب هذا الاتجاه إلى القول عند التمكين تمحى كلمة الحرية بمعناها المطلق ويستبدل بها مفهوم الحرية المقيد بأحكام الشريعة لا بالقانون الوضعي أو مبدأ عدم الإضرار بالغير[5].

الحريات الفردية والمساواة في الحقوق تنصص كل الدساتير العربية في التصدير والديباجة في هذه الدساتير، وتشدد عليها مواد الأبواب والمبادئ العامة التي تحكم العلاقات في مجتمعات دول منطقتنا الحضارية، لكن تتناقض في الكثير من الأحيان مع المواد المدخلية الخاصة بالهوية والخصوصية الدينية.

هذا الرأي في الحقيقة هو تعبير عن عمق ثقافة المجتمع القاعدية التي تظهر في المراحل التاريخية الحرجة في صورة أفعال تلصق بجوهر العقيدة ومنها القول إن الحرية في الإسلام مقيّدة، وتعارضها مع معانيها في الطرح الديمقراطي الذي يناقض ويتعارض مع مفهوم مقام العبودية، ويجب أن يقيد مفهوم الحرية في الشرع لأنها إذا أطلقت على علتها تصبح حرية بهيمية تتناقض وصفات الإنسان المكرم (وتحديدًا الحريات الفردية التي تجيزها وتحميها القوانين البشرية الوضعية)؛ قوانين تجعل من الإنسان صانعًا لنظامه في الحياة لا خالقه، وتدفع إلى تبنّي الأفكار التي تشرعن نظام فصل الدين عن الدّولة، والذي يعدّ أساس الفكر الفلسفي المادي في بعده الديمقراطي الذي يتدافع مع أحكام الشريعة؛ فكر مادي

(1) آيات المدينة.

(2) انظر: علي بن الحاج، «الدمغة القوية لنسف عقيدة الديموقراطية،» جريدة **المنقذ**، 9/8/1990؛ 10/8/1990، و6/9/1990.

(3) الآيات المكية.

(4) انظر: رئاسة الجهورية التونسية، تقرير لجنة الحريات الفردية والمساواة، 1 كانون الثاني/يناير 2018 – تونس، ص 8.

(5) وذلك لمواجهة الاتجاهات التي تدعو إلى حرية المعتقد، والحرية الشخصية وحرية التعبير وحرية التملك، هذه الحريات الأربع، فالمسلم لا يجوز له أن يغير دينه لكي يقام عليه حد الردة، والمسلم ليس حرًّا في الرأي والقول فلا يجوز باسم حرية التعبير الدعوة إلى مخالفة أحكام الاجتهاد الفقهية التي تحلل وتحرم أنواع المأكل والمشرب. انظر: بن الحاج، المصدر نفسه.

جوهر سعيه «العلمانية وحياد الدّولة تجاه الدين»[6]. هذا الموقف الذي يجعل من الإنسان الفرد مجرد آلة تنفيذ لأحكام أصحاب ومناهج الاجتهاد المتوارثة والثابتة، والتي تنفي عنه مسؤوليته الحرة عن أفعاله، تتقاسمه رموز معتبرة من التيار الإسلامي في الجزائر[7] التي تحاول أن تجعل مسألة الحريات الفردية والمساواة خارج الدائرة القانونية والنصوص الدستورية، بل تجعلها مسألة عقائدية[8]، وهو ما يدفع إلى ضرورة السجال الفكري بين أهل العقل على ثائيته الفكرية الفلسفية التنويرية، والذي تعضده أحكام أصحاب مدرسة الفقه المقاصدي، وبين أهل النقل الذين يقولون بالأحكام الفقهية الثابتة؛ هذا السجال هو في الحقيقة قائم ولكنه أصبح أكثر من ضرورة ملحّة آنية من أجل محاجة أصحاب المواقف الساكنة الماضوية، التي تحولت إلى وعي اجتماعي وقيم ثقافية ناظمة لحياة الجماعة تتدافع مع مطالب الحريات الفردية والمساواة بين مكونات النوع الاجتماعي على اختلاف أصولهم الاجتماعية وانتماءاتهم الدينية[9].

ثانياً: الدساتير العربية ومسألة الحريات الفردية والمساواة

الحريات الفردية والمساواة في الحقوق تنصص كل الدساتير العربية في التصدير والديباجة في هذه الدساتير، وتشدد عليها مواد الأبواب والمبادئ العامة التي تحكم العلاقات في مجتمعات دول منطقتنا الحضارية[10]، لكن تتناقض في الكثير من الأحيان مع المواد المدخلية الخاصة بالهوية والخصوصية الدينية التي تنص عليها المادة الثانية في جل الدساتير العربية[11]، هذه الخصوصية تعَدّ حجة تعتمد عليها الاتجاهات الفكرية الماضوية للقول بالتعارض بين قيم الإسلام

---

(6) هذا الاتجاه هاج في الخرطوم عندما وقعت الحكومة الانتقالية والحركة الشعبية (شمال) اتفاقًا بتاريخ 5/9/2020 يقضي بطرح قضيتي فصل الدين عن الدولة. أو ما يسمى في الفكر السياسي «العلمانية». هذا الاتفاق مضمونه ليس بالجديد لأن الوثيقة الدستورية التي أعدتها قوى التغيير والحرية لتسيير المرحلة الانتقالية تنص على أن السودان جمهورية مستقلة، ذات سيادة، مدنية ديمقراطية تعددية تقوم فيها الحقوق على أساس المواطنة من دون تمييز بسب الدين والعرق والنوع الاجتماعي: «عن الشعارات التي رفعتها الهبة الشعبية 22 شباط/فبراير 2019».

(7) انظر: الشيخ عبد الله جاب الله، **ثورة 22 فبراير: الإصرار والبصيرة** (قسنطينة، الجزائر: دار الفجر، 2020).

(8) Zoubir Arous et Quinn Eileen, *Les Femmes leaders dans dans la Région Méditerranée: Obstacles et possibilités* (Alger: Like com, 2018), p. 77.

(9) الحالة اللبنانية يمكن أخذها بعين الاعتبار، إذ بالرغم من كون دستور لبنان لسنة 1953 ألغى التمييز وعدم المساواة بين المرأة والرجل على مستوى الحقوق المدنية والسياسية لكن القوانين الأساسية الخاصة بالأحوال الشخصية بقت يتحكم فيها المعتقد الديني والانتماء الطائفي. انظر: Ibid., p. 77.

(10) مثل الدستور الجزائري لسنة 2008 والدستور التونسي لسنة 2011 الذي ينص صراحة ويؤكد الفصل الثاني أنّ «تونس دولة مدنية، تقوم على المواطنة، وإرادة الشعب، وعلوية القانون»، وكذا الدستور المغربي الحالي الذي ينص في تصديره على: حماية منظومتَي حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والنهوض بهما، والإسهام في تطويرهما؛ مع مراعاة الطابع الكوني لتلك الحقوق، وعدم قابليتها للتجزيء؛ إلى جانب حظر ومكافحة كل أشكال التمييز، بسبب الجنس أو اللون أو المعتقد أو الثقافة أو الانتماء الاجتماعي أو الجهوي أو اللغة أو الإعاقة أو أي وضع شخصي، مهما كان؛ كما ينص في مادته السادسة على أن : «السلطات العمومية تعمل على توفير الظروف التي تمكن من تعميم الطابع الفعلي لحرية المواطنات والمواطنين، والمساواة بينهم، ومن مشاركتهم في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية».

(11) الإسلام دين الدولة.

الأساسية وتعاليمه ومبادئ حقوق الإنسان المطلقة من جهة ثانية، بل يجدون ضالتهم في بعض المواد الدستورية التي تتناقض مع ما يليها من المواد التي تنصص على المساواة واحترام الحريات ومثالها في المادة التاسعة من مشروع الدستور الجزائري لسنة 2020 التي تنص في فقرتها الثالثة على أنه: «لا يجوز القيام بالسلوك المخالف للخلق الإسلامي وقيم نوفمبر». وفي هذا تعارض مع روح المادة التاسعة والعشرين التي تنص على عدم التمييز بين كل المواطنين مهما كانت الذرائع وكذا المادة مادة 31 التي تنص على أن مؤسسات الدولة تضمن المساواة لكل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات ومن ثم إزالة العقبات التي تعوق تفتح شخصية الإنسان، وكذا المادة 33، التي تنص على أن الحقوق الأساسية والحريات الفردية مضمونة. ومنها بخاصة ما تنص عليه المادة 36 المتعلقة بحرية المعتقد والرأي، مضمون هذه المادة يتناقض مع مضمون المادة التاسعة التي تجعل من خصوصية القيم الثقافية مدعاة لعدم المساواة بحجة المحافظة وعدم المساس بمعايير القيم الثقافية وأحكام المرجعية الفقهية الوطنية التي تكونت على أساسها أيديولوجيا وذهنية المحافظة على الخصوصية الثقافية التي تتعارض مع التحولات العميقة التي طرأت على مجتمعات منطقتنا الحضرية المتنوعة من حيث تركيبة الأعراق البشرية والعقائد الدينية. إن عمق هذه التحولات ومستجدات الحياة هذه تفرض إعادة النظر في القوانين المانعة للحريات الفردية في كل تجلياتها، كذا إعادة النظر في الأحكام الفقهية التي استنبطت وفق مناهج الاجتهاد الأصولية[12] ورسخت تقديسًا من الناحية العملية للقيم الاجتماعية الموروثة التي تتدافع مع وترفض مطالب الحريات الفردية والمساواة، بل لا تنسجم مع متطلبات قضايا وتحديات عصر حقوق الإنسان، وهو أمر واقع حال يدعو إلى ضرورة إحداث «نقلة مفهومية» للمواءمة بين النص، وبين مستجدات الحياة العصرية، لأن الأدوات المنهجية الأصولية أصبحت مخرجاتها لا تناسب مجتمع الإنسان المزدهر الذي يستمد جوهر خصائصه من المواثيق والعهود الدولية المرسخة كونيًا والتي صادقت عليها جميع البلدان العربية ومن ثم بات التحرر من أحكام مناهج [13] السلف التي لا تتناسب ولا تساير تطور تعقيدات عصر حقوق الإنسان، يدفع بنا إلى ضرورة البحث عن اتجاه اجتهاد جديد يعتمد على نقلة فكرية تتجاوز أحكام النصوص القطعية الدلالة لأن أحكام بعض النصوص القطعية الدلالة لا تتناسب وعصر حقوق الإنسان[14]، أي لا بد من تغيير جذري لمسلك

لا بد من تغيير جذري لمسلك ومناهج الاجتهاد وبنيتها المفهومية التي رسمت للفقه الإسلامي عمومًا حدوده المغلقة ومن ثم إعادة النظر جوهريًا في طبيعة أحكامها التي أصبحت لا تناسب قضايا عصرنا الحالي.

(12) انحصر في الاجماع، والقياس، والاصطحاب، من دون القول بالمصالح المرسلة ومستجدات فقه المصالح.

(13) هذه المناهج تقوم على قاعدة تراثية ثابتة مفادها: «أن الاجتهاد لا يكون إلا في ما ليس فيه نص قطعي الثبوت والدلالة».

(14) انظر: **نحو مشروع مستقبلي للإسلام: ثلاثة من الأعمال الأساسية للمفكر الشهيد محمود محمد طه**، ط 2 (بيروت: دار المركز الثقافي العربي؛ الكويت: دار قرطاس 2007).

ومناهج الاجتهاد وبنيتها المفهومية التي رسمت للفقه الإسلامي عمومًا حدوده المغلقة، ومن ثم إعادة النظر جوهريًا في طبيعة أحكامها التي أصبحت لا تناسب قضايا عصرنا الحالي، وهو أمر يشرعن للدفوع بضرورة الرجوع إلى الأصل من النصوص التي يحتوي جوهر معاني رسالة كونية تشمل كل الناس فرادى وجماعة، وهذا يتطلب معرفة جديدة تمكن لضرورة نقل التشريع الإسلامي من «آيات الفروع»[15] التي قام عليها التشريع الإسلامي الموروث، إلى «آيات الأصول»[16] التي تعدّ أساس مشروع عصر الحريات، المساواة والحقوق الفردية؛ أي عصر الإنسان المزدهر الذي تكون فيه المساواة التامة، في الحقوق والواجبات؛ بين المسلمين، وغير المسلمين، وبين الرجال والنساء، أحكام الأصول التي حان وقتها والعمل بها بتشريع يتمشّى وتقدم الحياة ونمو المعارف التي تدفع باستمرار إلى تطور المجتمعات وبروز المستجد من مشكلات الحياة الحاضرة التي لا تناسبها مخرجات المعارف الراكدة وأحكامها. هذا لا يعني سهولة الخروج والإفلات من منطق تقديس زيف ممارسات التاريخ ومن ثم تبني مقاربة نظرية جديدة تساعد على الانتقال من مرحلة «أمة المؤمنين» إلى «أمة المسلمين»، وهي أمة عصر حقوق الإنسان التي خاطبتها آيات الأصول بصيغة: «يا أيها الناس» كل الناس. هنا يجدر بنا التذكير بضرورة التفريق بين الدين والشريعة، فالدين الدين مضمار كلي بدأ في الإطلاق ويعود إلى الإطلاق؛ والشريعة يجب أن ينظر إليها وأن تصاغ أحكامها وفق تأويل يأخذ في الحسبان التلاقح المستمر بين النص وحراك الواقع المتغير. واقع يفرض علينا التسليم الواعي الذي يرتكز على القول بأن المجتمعات تحتاج بالضرورة إلى الانتقال من التشريعات الغليظة المقيدة التي فرضتها طبيعة المراحل التاريخية الماضية المغلقة زمنيًا، ومن ثم الانتقال إلى تشريعات السماح الرفيعة التي تفسح المجال للحريات الفردية والمساواة تمشّيًا مع طبيعة مراحل التاريخ المفتوحة الآفاق. وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا إذا أمكن الإفلات من قاعدة «مسلّمة» فقه الثبات التي تقول لا اجتهاد مع النص القطعي الدلالة، ومن ثم وجوب التقيد بالمعنى الظاهر للنص القطعي، حتى لو تناقض مع طبيعة الحياة المعاصرة وما تتطلبه ومقتضياتها من طاقات فكرية متجددة تتعارض وطبيعة بعض الأحكام الصادمة التي تشرعن، لاستدامة حالة الركود والميل إلى عدم العدل مع الآخر المخالف على المستوى الفردي والجماعي، بل والتعامل معه بمنطق العنف وفق «شريعة الفروع» التي تعتمد على

إن المجتمعات تحتاج بالضرورة إلى الانتقال من التشريعات الغليظة المقيدة التي فرضتها طبيعة المراحل التاريخية الماضية المغلقة زمنيًا، ومن ثم الانتقال إلى تشريعات السماح الرفيعة التي تفسح المجال للحريات الفردية والمساواة تمشّيًا مع طبيعة مراحل التاريخ المفتوحة الآفاق.

(15) الآيات المدينة.

(16) الآيات المكية.

جملة من النصوص القطعية الدلالة[17] التي تتعارض مع أحكام آيات السماح[18]. أي لا بد من العمل الواعي غير الصادم لتجنُّب أحكام آيات الفروع التي تشرعن وتذهب إلى ما هو أكثر من مجرد قتال المشركين بسبب شركهم، لتبلغ حدَّ تجريم كل أشكال التحول الديني الجزئي والكلي (الذي يدخل في إطار الحريات الفردية لكن تعاكسه سياسات جل الأنظمة العربية التي حولته إلى قيمة وعي اجتماعي فعله مسند بجملة من الأحاديث)[19]، في تعارض مع جوهر فلسفة مواد المواثيق والعهود الدولية ذات الصلة التي صادقت عليها جل البلدان العربية. هذه المواثيق والعهود لم تفعل في ما يخص مشاغل النوع الاجتماعي إلا جزئيًّا.

ثالثاً: الحريات والمساواة وقضايا مكونات النوع الاجتماعي

الممارسة والمواقف المعيارية في ما يخص الحريات والمساواة التي تطالب بها منظمات مكونات النوع الاجتماعي لا تزال في الركن المعتم والموقف الحذر، بحجة تعارضها مع القيم الثقافية والأحكام الفقهية المستنبطة التي ترفع عادة إلى مرتبة أحكام شريعة العقائد بحجة «القوامة» التي توظف لرفض حقوق المساواة وحرية التصرف للمرأة. وعادة ما يسوغ اجتماعيًّا هذا الموقف بالخصائص البيولوجية التي تجعل المرأة غير مساوية للرجل من الناحية الاجتماعية والقانونية والاقتصادية. فالرجل قيم على المرأة، وهي لا تساويه، لا في الشهادة، ولا في الميراث، ولا في الزواج. فأحكام فقه شريعة الفروع تمنح الرجل «حق ضرب المرأة بغرض تأديبها وتقويمها»[20]. ويوجد في الفقه الإسلامي ما يسمى «بيت الطاعة»، حيث يتم إكراه المرأة على العودة إلى بيت الزوجية باسم قيم العيب والأحكام الفقهية. فهي مجبرة على العيش مع الزوج إن رأى القضاة أن أسباب رفضها للعيش معه غير مقبولة. كما تشرعن لمسألة القوامة وفوقية الرجال أحكام عرفية تستمد منطقها من الثقافة القاعدية للمجتمعات العربية التي تبرز دونية ولاية المرأة، «لن يفلح قومٌ ولّوا أمرهم امرأة». وفي الشريعة الموروثة للمرأة النصف من الرجل في الشهادة، وغير متساوية في حق الميراث. كما لا يمكن أن يتم تزويجها إلى حد الساعة في بعض المجتمعات

---

(17) الآية 73 من سورة التوبة: ﴿**يا أيها النبي جاهد الكفار والمنافقين واغلظ عليهم ومأواهم جهنم وبئس المصير**﴾. وحديث النبي: «أُمرت أن أقاتل الناس، حتى يشهدوا ألا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا عصموا مني أموالهم ودماءهم إلا بحقها وأمرهم إلى الله» لتبلغ حدَّ منع المسلم أن يبدل دينه، إن هو أراد ذلك. فالحديث يقول: «من بدل دينه فاقتلوه». وهناك، أيضًا، الحديث النبوي، الذي يقول: «لا يحل دم أمرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا بإحدى ثلاث: النفس بالنفس».

(18) ﴿**فذكر إنما أنت مذكر. لست عليهم بمسيطر**﴾ [الغاشية: 21ـ22]، ومثل آية ﴿**أدع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن**﴾ [النحل: 125]، أو ﴿**وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شار فليكفر**﴾ [الكهف: 30].

(19) الحديث يقول: «من بدل دينه فاقتلوه. وهناك، أيضًا، الحديث النبوي، الذي يقول: «لا يحل دم أمرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا بإحدى ثلاث: النفس بالنفس، والثيب الزاني، والمارق من الدين التارك للجماعة.

(20) : ﴿**الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ وَاللاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلاً إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيّاً كَبِيراً**﴾ (النساء: 34).

العربية إلا من طريق ولي من الرجال، إذ لا ولاية لها حتى على نفسها، دعك أن تكون ولية لغيرها. ويعتمد على ذلك في الكثير من الحالات لمنعها من السفر في بعض الحضائر والجامعات المغلقة التي تقول بثقافة العفة، وسفرها غير جائز فقهيًا واجتماعياً إلا مع أحد محارمها من الرجال. هذه الأحكام تجعل حقوق المرأة في حالة تعاكس التطور النسبي الذي تعرفه المجتمعات العربية إذا أخذنا في الحسبان مقياس المكتسبات النسبية التي حققتها على مستوى الحقوق وسلمية فرص المشاركة في الحياة العامة بفروعها المتعددة؛ ومنها فرعا العمل الجمعوي والسياسي. فإن واقع حال هذه المكتسبات من حيث الحريات الفردية والمساواة تعتله الكثير من النواقص والمفارقات على مستوى أحكام القيم الثقافية السلبية التي لا تزال متصلبة ولم تمسّها عملية التغيير المرجوة؛ من هذه القيم، تقاليد الرجولة الزائدة المغلفة بجملة من الأحكام الفقهية المستنبطة من قراءة النصوص الدينية وفق الهوى، والمؤولة تأويلًا غرضيًّا من أجل إعطاء طابع القداسة الدينية على هذه الأحكام التي تجعل من صورة المرأة في المكانة الأدنى مقارنة بصورة الرجل السيد الآمر والمطاع[21]. هذه المعضلة ذات الطابع السوسيو- أنثروبولوجي تعَدّ من النواقص البارزة في مجالات الحريات والمساواة التي تعطلها طبيعة تركيبة القيم الثقافية المتراكمة بالمفهوم الجيولوجي، وهو أمر يحتاج إلى المزيد من التنقيب لاستجلاء معالم التغيير والجمود وأسباب وتيرة التقدم والتراجع في ما يخص قضايا الحريات والمساواة [22] على المستوى الفردي وعلى مستوى تركيبة النوع الاجتماعي؛ فعلى الرغم من المكاسب التي تحققت على مستوى المشاركة السياسية فإن هذه المكاسب تبقى نسبية نظريًّا وغير كافية. لمساهمة المرأة الجدية في نهضة المجتمع مناصفة ومرافقة للقوة التي تسعى لنهضته الأساسية، هنا، تظهر الحاجة إلى رسم خطة بحثية غير تقليدية من حيث المنهج وأدوات التفسير والدخول في حقول البحث الأكثر حساسية، لتوضيح الطريق للوصول إلى التغير المنشود اعتمادًا على الإمكانات الذاتية الداخلية، التي من دونها سنصل إلى حالة من الانكسار الموصل إلى التفكك الاجتماعي المرفوض من طرف المرأة كما هو مرفوض من طرف الرجل.

تبقى النقطة الأساس في مسألة الحريات الفردية والمساواة هي المشاركة المنظمة للمرأة في المجال العام على المستوى الجمعوي والسياسي والتربوي لمعادلة من دون صدام خطاب الهوية الإقصائي وقيمه الثقافية والدينية.

لا يزال التنازع قائمًا وبحدة «بين قيم العادة والعصرنة»[23]، ويفرض نفسه في الجدال القائم حول مسألة المساواة، فالمقاييس الاجتماعية لها تأثيرها في مستوى الحريات الفردية والمساواة وبخاصة في ما يتعلق بمشاركة المرأة في المجال العام، إذ لا يزال الموقف المعياري الرافض

(21) انظر: طارق خايف الله، «المرأة كما أرادها القرآن،» **الشروق**، 4/7/2020.

(22) انظر: الزبير عروس، «ملتقيات الفكر الديني ودورها ضمن سياقات تقليص التنوع،» **كراسات مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية** (تونس)، العدد 28 (2007).

(23) مركز الإعلام والتوثيق لحقوق الطفل والمرأة، النساء الجزائريات في الطريق نحو المساواة بالأرقام .2019

المسند بالقيم الثقافية قائمًا على مستوى جميع مكونات المجتمعات العربية، مع بعض الاختلاف في الدرجات؛ هذه المقاييس المعيارية التي تمثل أساس بنية ذهنية المجتمع تجعل المرأة من حيث الدور دائمًا في حالة خضوع وتبعية ومحصورة الوجود في المجال العام ومنه المجال السياسي الذي يعدّ بحكم التقاليد امتيازًا رجوليًا تشرع له الخصائص البيولوجية والثابت من التقاليد والقيم الثقافية التي سربلت بالمأثور الديني الذي عززته بعض مواد الدساتير العربية من دون استثناء؛ إذ يجعل الدستور التونسي في مادته الأولى من الباب الأول، والمادة الثالثة من الدستور المغربي، وكذا المادة الثانية من الدستور الجزائري، من الإسلام دين الدولة وليس دين المجتمع، وهو ما يجعل معالجة قضايا المرأة ومشاركتها في المجال العام بإنصاف يخضع لهذا المقياس الذي وظفته قوى الثبوت بالرغم من تنصيص جملة من القوانين الأخرى على المساواة المطلقة بين الجنسين.

رابعاً: الحذر الأكاديمي ومسألة الحريات الفردية والمساواة

قضايا الحريات الفردية والمساواة، معالجتها تجعل الدارس أمام مهمات هي في مواجهة مباشرة مع المجتمع وسلاح قيمه التقليدية وموروثها الديني، أي أن مشكلة الدراسات التي تتناول هذا الجانب[24]، هي المجتمع وضوابطه القيمية التي توظفها أنظمة الحكم أيديولوجيًّا لاستمرارية سلطتها؛ أي أن مسألة الحريات الفردية والمساواة والمرأة تشتبك مع مجمل عناصر ثقافة منطقتنا الحضارية والقيم الناظمة لحياة الجماعة في فضاء انتمائنا التاريخي المشرقي ـ المغاربي، الأمر الذي يمكن أن نعتمد عليه في تفسير أسباب الحرص الشديد لكثير من الدراسات والتقارير التي تبالغ في ضرورة عدم المسّ بالشعور العام، تجنبًا للنزاع المعطل مع القوى المجتمعية وفروعها في سلطة أنظمة الحكم القائمة والمعارضة التي تسعى إلى الإحلال محلها، وهو ما جعل البعد المسحي والوصفي وتبعاته هو الذي تحكّم في لغة صوغها وليس البعد الأكاديمي الموضوعي. هنا يبرز دور النخبة الأكاديمية والحاجة إلى جهدها الفكري المستنير الذي يجب أن يهيمن على العملية التحليلية للدراسات والتقارير ذات الصلة بقضايا الحريات والمساواة التي حاولت معالجة «ربيع الإصلاح العربي» الذي لم يزدهر في منطقتنا العربية بسبب ما صادفته من بيئة محلية وإقليمية وعالمية غير مواتية بل معرقلة بإصرار. لكن في الوقت نفسه، هذا لا ينفي عن هذه الدراسات والتقارير إسهابها في وصف الأوضاع السلبية لواقع الحريات في المجتمعات العربية والقصور الحاصل من طرف

كل شعب أو أمة يتوقفان عن تطوير هويتهما ويغرقان في الانغلاق ويرفضان إخضاع تراثهما لمحك النقد الموضوعي والعلمي، يصابان بالضعف والوهن ويصبحان عرضة لقوى الهيمنة والاستغلال.

(24) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2005: نحو نهوض المرأة في الوطن العربي** (بيروت: البرنامج، 2006).

سلطة أنظمة الحكم في توظيف قدراتها لتحقيق المساواة بين مكونات المجتمع المتعدد الأعراق والثقافات، أنظمة لم تفلح في صوغ استراتيجية لتكريس الحريات وجعلها القاعدة الأساس للتنمية الشاملة الموصلة إلى مجتمع الازدهار الإنساني القائم على فلسفة الحق والعدل والمساواة بين مكونات المجتمع على اختلاف انتماءاتهم البيولوجية والثقافية.

تبقى النقطة الأساس في مسألة الحريات الفردية والمساواة هي المشاركة المنظمة للمرأة في المجال العام على المستوى الجمعوي والسياسي والتربوي من دون صدام خطاب الهوية الإقصائي وقيمه الثقافية والدينية.

خاتمة

انطلاقًا مما تقدم، يجب القول إن هوية أي شعب من الشعوب أو أمة من الأمم، تتغيّر وتتحول بالضرورة لتواكب تطور هذا الشعب أو الأمة وتتغذى بإبداعاتهما في كل مرحلة من المراحل التاريخية. وكل شعب أو أمة يتوقفان عن تطوير هويتهما ويغرقان في الانغلاق ويرفضان إخضاع تراثهما لمحك النقد الموضوعي والعلمي، يصابان بالضعف والوهن ويصبحان عرضة لقوى الهيمنة والاستغلال. وهذا هو الحال المعاش في منطقة انتمائنا الحضاري المغاربي والمشرقي على حد سواء، لذلك يمكن الجزم أن التمسك بالهوية لا ينبغي أن يتحول إلى ذريعة لنكران الحريات الفردية والمساواة بين مكونات مجتمعاتنا العربية على تعددها عقائديًا وعرقيًا، وبخاصة في ما يتعلق بحرية النوع الاجتماعي الجسدية والمعنوية. هذا لا يمكن أن يتحقق بالنص القانوني الناظم للعلاقات على مستوى القطر الواحد إلا إذا تم تحديد المواقف المنافية للمساواة وحقوق الإنسان الأساسية الكامنة في بعض بنية ثقافتنا القاعدية وقيمها الناظمة لحياة الجماعات الوطنية والقطرية على اختلاف أنواعها وتعددها، لغويًا وعرقيًّا ودينيًّا.

لا يمكن الحديث عن تحول ديمقراطي ذاتي ـ أشدد على الذاتي ـ من دون مساواة تامّة في الحقوق والمشاركة بين مكونات أفراد المجتمع بوجه عام وبين الجنسين بوجه خاص.

إن رفض التفاعل مع مكاسب الإنسانية العادلة بدعوى أنها «غريبة عن هويّتنا» هو رفض للتغيير الإيجابي الذي لا يتعارض مع التجذّر في الهوية الحضارية والوطنية والقطرية، لأنّ من لا ماضي له لا مستقبل له، وفي الوقت نفسه هذا التجذّر يجب أن يتمشّى مع عملية الانخراط في القيم الإنسانية على أساس المساهمة في إثرائها وتطويرها لا الصراع معها. إن العمل الجاد من أجل المساواة التامة بين مكونات مجتمعاتنا بكل الوسائل، يستمد مشروعيته من عدة اعتبارات توجب المجازفة العلمية المحرجة؛ ومن هذه الاعتبارات:

ـ البعد الإنساني العام؛ فالحريات الفردية والمساواة هي جزء من خاصية الإنسان المكرم وحقوقه الطبيعية، وأيّ انتهاك أو استنقاص منها، مهما كانت الحجج الثقافية والعقائدية الدينية، يمثل اعتداءً على كرامة الإنسان ولا يمكن السكوت عليه أو معالجته بأسلوب الحصافة بحجة

الخصوصية الدينية أو الثقافية وعدم التجريح تجنبًا لفتح أبواب «الشياطين»؛ اللامساواة هي اللامساواة والاضطهاد هو الاضطهاد مهما كانت الأغلفة التي يتغلف بها والكيانات التي تحارب لحمايته لحد الاستماتة. اعتمادًا عليه، يجب أن يكون أسلوب معالجته بذات الحدة والوضوح والاستماتة من طرف القوى المناضلة على تعددها ومنها المرأة التي تعدّ هي محرك التغيير والمطالبة بالحريات الجسدية، المعنوية والمساواة بين جميع مكونات مجتمعاتنا العربية.

ـ البعد التنظيمي والجمعوي والاجتماعي والسياسي؛ إذ لا يمكن الحديث عن تحول ديمقراطي ذاتي ـ أشدد على الذاتي ـ من دون مساواة تامّة في الحقوق والمشاركة بين مكونات أفراد المجتمع بوجه عام وبين الجنسين بوجه خاص، وهذا ما تتبناه حتى بعض مكونات الحركة الجمعوية ذات التوجهات الدينية الفاعلة اجتماعيًّا. وعليه، يكون الحكم بذات الحدة على أي ديمقراطية لا يكون فيها أكثر من نصف المجتمع طرفًا فاعلًا؛ ولا يمكن تبرير الموقف منها من الناحية الأكاديمية بحجة عراقيل المهمة البحثية ومصاعبها.

ـ البعد الثقافي والحضاري؛ فالعلاقة العادلة بين أفراد مجتمعاتنا العربية يجب أن يُنظر إليها على أساس أنها من أهم مؤشرات قياس الحكم على سلامية مكانة ثقافة هذه المجتمعات. ومن لا يقدر على الاقتناع بإمكان نهضة مجتمعاتنا ومن ثم الخروج من كبوتنا الحضارية التي ترسخها القيم الثقافية والدينية النافية للحريات والمساواة □

المشهد العربي وشروط النهضة

محمد أشرف البيومي(*)

أستاذ الكيمياء الفيزيائية والبيوفيزياء في جامعة ولاية ميشغان سابقًا
وأستاذ الكيمياء في جامعة الإسكندرية سابقًا.

يعرض هذا المقال مقارنة سريعة للأوضاع العربية، كيف كانت وما آلت إليه الأمور الآن، ويحدد المعالم السلبية السائدة، من غياب للحس الوطني إلى الغرق في تبعية مقيتة. رغم ذلك هناك استثناء مهم متمثل بالصمود السوري واللبناني واليمني واحتمال استثمار هذا الصمود مستقبلًا من أجل نهضة عربية. يعرض المقال منهج الأولويات المتوازية ويحدد خمسة أولويات متشابكة تمثل ركائز لهذه النهضة. يركز المقال على إحدى هذه الأولويات وهي بناء قاعدة علمية وطنية تساهم في دفع عجلة التنمية والتقدم وتدعم الاستقلال الوطني. يختتم المقال بنبذة عن إنجازات كوبا في ميدان العلم والتكنولوجيا كنموذج جدير بالاهتمام، وبخاصة أن كوبا بلد فقير الموارد يتعرض لحصار اقتصادي خانق منذ عام 1959 حتى الآن.

أولًا: المشهد العربي: كيف كان وكيف أصبح!

من المفيد، بل لعلَّه من الضروري، أن نعود قليلًا إلى الوراء حتى نتذكر، ولو للحظات، كيف كانت الأوضاع عربيًا، ونقارنها بما آلت إليه الأمور الآن. كان الشعور الوطني في أربعينيات القرن الماضي متأججًا، كنت عندئذ شابًا كغيري من الشباب، مليئًا بالآمال لمستقبل زاهر للوطن. هذا بالرغم من أن الصراع كان على أشُده في مواجهة الاستعمار البريطاني لمصر، والحكم الملكي الفاسد والتخلف. وكذلك هيمنة الفقر والجهل والمرض، والاستعمار الاستيطاني في فلسطين. كان يتملكنا شعور التحدي والثقة بالتحرر، وبناء وطن يصبو إلى التقدم ويسوده العدل الاجتماعي والمعرفة والحرية.

عرفت هذه الحقبة من النضال التظاهرات والمواجهات، وتخللتها مشاهد كثيرة من التحدي واستشهاد الكثير من الشباب في مواجهة الاستعمار البريطاني والقمع الداخلي في مصر والعصابات الصهيونية في فلسطين. ثم جاءت بوادر مبشرة بحركة الضباط الأحرار في تموز/يوليو 1952،

(*) البريد الإلكتروني: elbayoumi@hotmail.com.

وسرعان ما تحولت هذه الحركة إلى ثورة ضد الهيمنة الداخلية والأجنبية من أجل استقلال وطني حقيقي. فكان مشروع السد العالي وتأميم قناة السويس والبدء في بناء قاعدة اقتصادية إنتاجية. تربصت قوى الهيمنة الأجنبية والرجعية العربية والكيان الصهيوني الوليد بمشروعَي الاستقلال الوطني والنهضة، فكان العدوان الثلاثي. رغم ذلك ارتفعت وتيرة النضال وتضاعفت إلى أن جاء عدوان 1967 الذي استغل الخطأ الجسيم الذي وقع فيه النظام الناصري بعدم الاستعداد لمواجهته فاحتُلت سيناء والجولان وكل فلسطين. لكن رغم كل ذلك لم تهزم الإرادة العربية وبدأ الاستعداد الجدي في حرب استنزاف يليها حرب تحرير.

يمكننا تحديد المعالم السلبية الرئيسية التي تسود الأمة العربية الآن في غياب الطموح الجماعي وتراجع المشروع الوطني وغياب الحس الوطني، وهو ما جعل الأمة العربية جسدًا بلا روح وكيانًا بلا حياة رغم مظاهر الحركة والزخم.

وفي عام 1973 اقتحم الجيش المصري خط بارليف وأبدى العمل العسكري العربي في سورية ومصر كفاءة وشجاعة عظيمتين. ورغم ذلك كان هذا الإنجاز مظلة لتمرير معاهدة كامب دايفيد التي أصبحت مدخلًا للهزيمة الفعلية. فتحقيق أهداف العدو هو عنوان الهزيمة. كانت المعاهدة نذيرًا بتغيير المسار جذريًّا والدخول في مستنقع التبعية لقوى الإمبريالية وربط مصر باقتصاد السوق الذي سُمي «الانفتاح الاقتصادي» وتحول المسار الاقتصادي من مشاريع بناء وتنمية لتحقيق درجة من الاستقلال الاقتصادي إلى تغذية القطط السمان واتساع الفجوة بين الطبقات وانتشار الشرَه الاستهلاكي وتراجع الشعور الوطني. تنبأ الكثيرون بالنتائج السلبية لهذه التطورات التي أصبحت آثارها المدمرة واضحة للعيان على الصعد كافة.

بموجب هذه الاتفاقات أصبحت سيناء درعًا لإسرائيل بدلًا من الدفاع عن الوطن، ولم تتحرر بالكامل، بل أصبحت رهينة للعدو الإسرائيلي رغم الدعاية الكثيفة بالتحرير والتغني بذلك: «سينا رجعت كاملة لينا ومصر اليوم في عيد». على خلاف هذا النفاق عبّر الشاعر سيد حجاب عن قلقه وتنبأ بالمستقبل بقوله «يا خوفي ما يوم النصر ترجع سيناء وتروح مصر». ومن المفارقة أن الرئيس السادات نفسه رفض الترتيبات التي لحقت بسيناء، فقد صرّح في 19 آذار/مارس 1974 «أن الحديث الدائر في إسرائيل عن نزع سلاح سيناء يجب أن يتوقف. فإذا كانوا يريدون نزع سلاح سيناء فسوف أطالب بنزع سلاح إسرائيل كلها. كيف أنزع سلاح سيناء، إنهم يستطيعون بذلك العودة في أي وقت يريدون خلال ساعات». تلت كامب دايفيد وادي عربة ثم أوسلو ثم تحول «التطبيع» الخفيّ إلى تطبيع علني مع بلدان خليجية.

1 ـ المعالم السلبية للمشهد العربي

يمكننا تحديد المعالم السلبية الرئيسية التي تسود الأمة العربية الآن في غياب الطموح الجماعي وتراجع المشروع الوطني وغياب الحس الوطني، وهو ما جعل الأمة العربية جسدًا بلا

روح وكيانًا بلا حياة رغم مظاهر الحركة والزخم؛ فالواقع أن هناك حركة من دون تقدم وفعلًا من دون نهضة. شهدت العقود الماضية، رغم وعود وشعارات الرخاء والتقدم، تدهورًا للطبقة الوسطى التي تحمل لواء الثقافة والقيم. كما اتسعت الفجوة بين الطبقات بدرجة هائلة هددت السلم الاجتماعي، وانتشر الشره الاستهلاكي بما ينبئ بالخطر الداهم. وفي هذا المناخ كان من الطبيعي أن تنتشر المذهبية والطائفية البغيضة، والخرافة والأساطير والهروب في تديُّن سلبي بدلًا من التديُّن الملتزم بالقيم والدافع للتقدم. إضافة إلى ذلك، برزت ظاهرة غياب ثقافة المنهج العلمي؛ كل هذا حرم الأمة المشاركة في التقدم العالمي اللهم كمستهلكين لأدوات التكنولوجية الحديثة كحد أقصى.

لا شك في أن هناك حالة مختلفة جذرياً تمثل بريق أمل في نهضة عربية حقيقية: في اعتقادي القوي أن ما يدور على الساحة السورية واللبنانية يمثل حالة صمود ومقاومة نادرة، وهو ما يعرِّض الساحتين لمزيد من العدوان والحصار والتآمر.

صاحب ذلك غياب قيادة وطنية بعد انحسار الكثير من الرموز الوطنية إما بالوفاة وإما بالانحياز للقوى الرجعية التي جذبتهم بأموالها الطائلة وجوائزها. كانت القوى الوطنية بمثابة القاطرة التي تحفز الأمة وتحدد مسارها، وهو ما يجعل غيابها من أخطر التطورات التي صاحبت مسار الاستسلام.

لقد غرقت البلدان العربية في تبعية مقيتة بجوانبها المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. هذا إلى جانب غياب القرار المستقل والاستقلال الوطني، وهو ما أدى إلى حالة من السلبية واليأس وتراجع الآمال الوطنية الجماعية واختزالها في أهداف شخصية محدودة، وقد ساعد على تعميق هذا الشعور ما آلت إليه الأوضاع بعد ما سمّي «الربيع العربي».

أدى القبول بالتبعية إلى سقوط عدد من الدول في «تطبيع» رسمي مع العدو الصهيوني، بداية بمصر والأردن، ثم انضم إليهما حاليًا الإمارات والبحرين، كما تهمّ دول أخرى بالانزلاق في المسار نفسه كالسودان وعُمان والسعودية، بل إن أحد «المثقفين» طالعنا مؤخرًا بمشروع تحالف بين إسرائيل وعدة بلدان عربية؛ وهو في الحقيقة مشروع تبعية للعدو الصهيوني بدعم من قوى الهيمنة الغربية.

2 ـ استثناء محوري متمثل بالصمود السوري واللبناني

لا شك في أن هناك حالة مختلفة جذريًا تمثل بريق أمل في نهضة عربية حقيقية: في اعتقادي القوي أن ما يدور على الساحة السورية واللبنانية يمثل حالة صمود ومقاومة نادرة، وهو ما يعرِّض الساحتين لمزيد من العدوان والحصار والتآمر. وفي الوقت نفسه لقد تولدت طاقة معنوية هائلة قادرة على أن تحرك المجتمع وتحفِّزه لتحقيق نهضة وتقدم كبير. يعتمد ذلك على قدرة القيادة السياسية السورية على توظيف هذه الطاقة الهائلة بالكفاءة نفسها والإصرار كما هو في معركة الصمود. علينا أن نتذكر أن طاقات معنوية كبيرة انطلقت في أزمنة وأماكن مختلفة من العالم أدت إلى تحريك وإنجاز قفزات هائلة.

3 ـ منهج الأوليات المتوازية بدلًا من الأولويات المتتابعة

من المهم التحديد الواضح لأولويات الخروج من المحنة ونبذ التركيز على أولية واحدة مهما كانت خطيرة بمنهج «إحنا في إيه والّا إيه» لأن الواقع يؤكد «إحنا في إيه وفي إيه في نفس الوقت». لم يعد مقبولًا أن نؤجل أوليات بسبب انهماك الدولة في حربها على الإرهاب، وبخاصة بعد انحسار خطر سقوط الدولة. علينا أن نتبنى منهجًا مغايرًا لمنهج التعامل مع المشكلات والطموحات بمنهج تتابعي، أي بتناول قضية تلو أخرى. وعلينا اتباع منهج الخطوط المتوازية في تناولنا لأوليات لا يمكن تأجيلها.

4 ـ خمس أوليات متشابكة

سأكتفي بتناول خمس أوليات متشابكة أحسبها في قمة الأهمية، **أولاها** إحياء الذاكرة الوطنية وإزالة غبار الخنوع والاستسلام؛ **ثانيتها** إعلاء أولية التمسك بالاستقلال الوطني ورفض التبعية كشرط أساسي للنهضة؛ **ثالثتها** ضرورة وجود حراك سياسي نشط ملتزم بالأوليات الأربع الأخرى؛ **رابعتها** تبني مشروع تنمية طموح يعتمد على العلم الحديث؛ و**خامستها** بناء مؤسسات علمية حديثة تدعم مشروع التنمية الكبير. سيتطلب تحقيق هذه الأهداف الكبرى بعض الوقت والكثير من الجهد. لكن لا يمكن تأجيل أي من الأوليات المذكورة بل لا بد من العمل الدؤوب والمتواصل والمبدع لتحقيق إنجازات على الجبهات الخمس المتشابكة.

يبقى تحقيق هذه الأوليات أمنيات نظرية ما لم تتبنّاها بحماسة شديدة وإصرار كبير بلد أو بلدان عربية. لكن مَن المنوط به مَن البلدان العربية لتبني هذه الأوليات؟ من الضروري أن يكون البلد المؤهل لتبنّي هذه الأوليات والشروع في تنفيذها له مشروع تحرر وطني بديل لمسار التسويات والتبعية وعلى استعداد لمواجهة الإمبريالية والكيان الصهيوني والرجعية العربية والدولة العثمانية المستجدة مهما كانت التضحيات.

في الظروف الحالية تصبح هذه الأوليات مؤجلة لمعظم الدول العربية، رغم القدرات الكامنة لبعضها. وبالقدر التي تتخلص إحدى هذه الدول جزئيًا من التبعية بالقدر الذي تستطيع تحقيق قدر من هذه الأوليات.

ثانيًا: ضرورة تحقيق نهضة علمية حقيقية

ماذا نريد من البحث العلمي في البلدان العربية؟ أحد الأهداف الرئيسية من البحث العلمي هو المشاركة الفعّالة في النشاط العلمي الدولي والإحاطة المستمرة بمجالات البحوث المختلفة، وكذلك دفع عجلة التنمية بالمساهمة الفعّالة في الناتج القومي وتحسين ملموس للمستوى المعيشي للمواطنين. لا بد من التأكيد أنه يستحيل قيام تنمية مؤثرة من دون منشآت علمية جادة. تتبنى هذه المؤسسات موضوعات بحثية أساسية تغذي مشاريع بحثية تطبيقية مرتبطة بأوليات التنمية. هذا يتطلب تحديد أوليات التنمية وفلسفتها وانحيازاتها، حتى نصوغ بواقعية وبأمانة دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المنشودة؟ ويرتبط مع ذلك اعتماد المنهج العلمي واستخدامه في تناول

مشاكلنا وهو ما يؤدي إلى انحسار ظواهر اجتماعية مدمرة مثل التعصب والطائفية والخرافة وتسحير العلم ذاته.

ليس الهدف هو استخدام العلم كوسيلة دعائية للإيحاء إلى المجتمع بأن الدولة تعمل جاهدة على تحقيق تقدم علمي هائل. يتسم هذا الاستخدام بانعقاد الكثير من المؤتمرات والندوات والمئات من شهادات الماجستير والدكتوراة وكذلك الجوائز بل الاحتفال بعيد العلم.

وسنلاحظ عددًا من الشعارات الجذابة التى ترفع مثل «العلم والإيمان»، «العلم من أجل التنمية»، «الأهمية الجوهرية للعلم»... إلخ. ومع الأسف، تظل هذه الشعارات جوفاء، وعادة لا تزيد على كونها جزءًا من حملة لإعطاء صورة إيجابية لحالة العلم والتقدم بوجه عام. وأحيانًا تقام معارض ضخمة بتكاليف باهظة تقدم عروضًا مبهرة مستخدمة تكنولوجيا علمية متقدمة مستوردة مثل عروض الليزر والهولوغرافيا التي تبناها أحد البلدان العربية النفطية منذ عدة أعوام!! وكثيرًا ما تتباهى بعض المؤسسات باقتنائها تكنولوجيا متقدمة مثل الأقمار الصناعية أو الأجهزة العلمية والطبية الحديثة، من دون أدنى مساهمة، بخلاف التدرب على استخدامها ومن دون مشاريع مستقبلية لإنتاجها أو تصنيع بعض أجزائها المهمة أو القيام بإصلاحها من دون اللجوء إلى الخبراء الأجانب. علاوة على ذلك، نجد أن ما تقدمه الصحافة حول العلم ليس سوى قدر ضئيل وفقير جدًا من المعلومات المتناثرة وغير المكتملة، بدلًا من تقديم المعرفة والمنهج العلمي على نحو منضبط. علاوة على ذلك، كثيرًا ما تقدم وسائل الإعلام معلومات مشوّهة أو خاطئة، تساهم بعامة في تشويش العلم وخلطه بالأساطير، فضلًا عن الترويج للانبهار السلبي بالتقانات الغربية المرتكزة على العلم وتعميق مفاهيم التبعية بدلًا من مفاهيم المشاركة. نجد أيضًا أن الإنجازات العلمية الجيدة في البلدان العربية استثناءات فردية، يتم استخدامها في خلق أوهام حول الكفاءة العلمية الوطنية، وبالتالي يتم حجب واقع الوضع الهامشي للمجتمعات العربية في مجال العلم. وعادة ما تحل هذه الأوهام محل الاعتبارات الجدية للتطور التاريخي للهياكل المؤسسية التي يُشتق منها «تقدم العلم والتقانة». وتصور وسائل الإعلام عادة الإنجازات العلمية كمنتجات عجائبية في مجتمعات أوروبية – أمريكية متقدمة، من دون أي توضيح للخطوات التي أدت إلى هذا الإنجاز الذي يساهم في «تغريب» و«تسحير» العلم والتكنولوجيا، كما تتجاهل بوجه عام الإنجازات غير الغربية الموازية، مثل االتطورات العلمية والتكنولوجية الراهنة في الصين، والهند، وكوريا، ناهيك بكوبا.

كثيراً ما تقدم وسائل الإعلام معلومات مشوّهة أو خاطئة، تساهم بعامة في تشويش العلم وخلطه بالأساطير، فضلاً عن الترويج للانبهار السلبي بالتقانات الغربية المرتكزة على العلم وتعميق مفاهيم التبعية بدلاً من مفاهيم المشاركة.

أما إذا كان الهدف هو إقامة قاعدة علمية وطنية تساهم في زيادة الناتج المحلي فسيكون الأمر مختلفًا تمامًا حتى وإن تطابقت بعض الأنشطة التي تخدم الهدف الدعائي. وفي هذه الحالة سيشعر الباحثون العلميون الجادون بأن ثمة نشاطًا مختلفًا يحدث، وأن طاقاتهم وإبداعاتهم مطلوبة

بالفعل، وأن غيرهم من الذين قنعوا بألقابهم العلمية وساهموا ولو بصورة غير مباشرة في تعميق الوهم الرسمي بأن البحث العلمي بخير وعلينا الاطمئنان لأننا على الطريق الصحيح. سنرى أيضًا قيادات مختلفة نوعيًا، لها احترامها بين العلميين، يختارهم زملاؤهم بناء على مقاييس موضوعية لا يتدخل فيها مدى الولاء السياسي أو القدرة على التزلف إلى السلطة، ولها أيضًا صلاحيات التخطيط والتنفيذ بعيدًا من الأهواء والمناورات السياسية. وستبرز خطة متكاملة للبحث العلمي شارك فيها كل من له اهتمام وقدرة واضحة، يتناسق فيها النشاط الاقتصادي والعلمي بقوة. كما سنجد محاولات جادة حتى يكون هناك ترابط وثيق بين فلسفة تدريس العلوم في المدارس والجامعات وبين البحث العلمي، وسنرى أن اختيار موضوعات البحث يأخذ في الاعتبار أولويات التنمية من دون أن يحد ذلك من حرية الاختيار أو الإبداع... وسيكون هناك توفير لبعض الإمكانات المادية الضرورية لرفع كفاءة البحث وتحقيق أهداف معينة في مراحل زمنية محددة... وسنجد انعكاسًا ملموسًا – وفي وقت ليس ببعيد – بنتائج هذا النشاط على نوعية الإنتاج العلمي وعلى مراكز الانتاج الاقتصادية في المجتمع. فمثلًا سينتج البحث العلمي الجاد علاجًا لأمراض مستعصية كالبلهارسيا، أو القضاء على أحد الفيروسات، وسنجد تقدمًا ملموسًا في مستويات الصحة. وكمثل آخر سنجد اكتشافات تمكن من استخدامات أفضل للطاقة النظيفة أو أدوات بحثية جديدة واكتشاف مواد جديدة لها تطبيقات في مجالات متعددة... إلخ.

إن تحديد استراتيجية طموحة يمكن تحقيقها لتطوير العلوم في الوطن العربي يتطلب منا أن نعرف الحقيقة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تقف كعائق في طريق العلم في بلادنا حتى نستطيع أن يحدد هؤلاء المهتمين حقيقة بالمسار العلمي العربي وبالتالي المهتمين بمستقبل الوطن العربي بعامة.

أما الإعلام العلمي فستكون فلسفته قائمة على توخي الدقة والابتعاد من المهاترات والمبالغات ومن تغريب العلم وتسحيره. وسيكون هدفه غرس المنهج العلمي في التفكير بدلًا من تعميق الخرافة والخزعبلات، وسيؤدي الإعلام دورًا حقيقيًا في التثقيف العلمي العام وإعطاء العلم قيمة عالية تشجع الشباب وترغّبهم في المعرفة العلمية وفي البحث العلمي، والمنهج العلمي في التفكير. وبالطبع لن يقوم بهذا النشاط، كما هو حادث الآن، أفراد معرفتهم العلمية ضئيلة أو لديهم الاستعداد لنشر سخافات ومعلومات غير صحيحة لإرضاء البعض أو لتغذية الأوهام. سوف نرى مقالات جادة تحض على المعرفة والعلم وستختفي المقالات التي تخدع القارئ باكتشافات مزعومة. سنجد محاولات جادة لجذب الشباب للتخصص في مجالات العلم المختلفة من خلال برامج تلفزيونية خلّاقة وكتيِّبات جذابة حول العلم.

وكما أكدت في مكان آخر منذ عدة سنوات «أن الأهداف القومية الحقيقية هي التي تحدد الأولويات ونوعية الأنشطة». فإذا كان هدفنا هو التخلص من التبعية للاستعمار ومخاطر الهيمنة الصهيونية، وبناء مجتمع أكثر عدالة، يتوخى تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع كافة

ويستخدم العلم والتكنولوجيا للتقدم في اتزان دقيق مع الحفاظ على البيئة والقيم الإنسانية وفي التزام صارم باستقلالنا الوطني. في هذا الإطار ستكون الخطة العلمية متميزة ومختلفة تمامًا عن أي نشاط علمي يدور في ظل تبعية لدول متقدمة تكنولوجيًا. في الحالة الأولى تتبلَّر ملامح لقاعدة علمية وطنية متناسقة مع تخطيط اقتصادي وطني وفي الحالة الثانية يكون العلم أداة لمزيد من التبعية والاستغلال.

إن تحديد استراتيجية طموحة يمكن تحقيقها لتطوير العلوم في الوطن العربي يتطلب منا أن نعرف الحقيقة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تقف كعائق في طريق العلم في بلادنا حتى نستطيع أن يحدد هؤلاء المهتمين حقيقة بالمسار العلمي العربي وبالتالي المهتمين بمستقبل الوطن العربي بعامة ـ ما يمكن عمله في الإطار السياسي الاقتصادي القائم وترتيب أوليات ذلك حتى يكون متناسقًا مع الهدف الاستراتيجي.

ومن دون وضوح أهدافنا، قد نجد أنفسنا وكأننا نتحدث عن هدف مشترك بينما نكون في الواقع مختلفين أساسًا في الهدف وليس فقط الأسلوب والأوليات ودور العلم ومؤسساته.

1 ـ شروط مسبقة وعناصر لازمة للمنظومة العلمية الوطنية

إن الدول الجادة في تأسيس منظومة علمية وتكنولوجية تساهم بفعّالية في تنمية عادلة للمجتمع، لا بد من أن تبتكر وتطور منظومتها بتناسق مع الأهداف التي حددتها. سيكون هناك بالضرورة خصائص متعددة مشتركة بين المنظومات العلمية المختلفة إلا أنه من المتوقع أن نجد تباينات تعكس الاختلافات في الأهداف. يصبح من الضروري القيام بدراسات نقدية ومتعمقة للمنظومات المختلفة لتحديد عوامل نجاحها وإخفاقاتها وتوضيح الإطار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تعمل فيه والاتجاهات المستقبلية لكل منها.

إن أي منظومة علمية ستخفق في تحقيق أهدافها ما لم تتفاعل وتتناغم مع بعضها وتتطور نتيجة تقييم مستمر، فكفاءة المنظومة العلمية الفعالة ليست مجرد مجموع إنتاج عناصرها المنفصلة بل إن هذه الكفاءة ذات طبيعة متضاعفة متدائبة تعكس العلاقة الدينامية والمتطورة بين أجزائها.

إن المنظومة العلمية التي تعمل بكفاءة لا بد من أن تشمل عناصر أساسية أهمها: نظام تعليمي متقدم يعمق الرغبة في المعرفة ويكتشف القدرات الخلاقة ويعمل على تنميتها؛ إعلام علمي متطور ينمّي الثقافة العلمية العامة ويرفع من قيمة العلم؛ مراكز بحثية متميزة في العلوم الأساسية والتطبيقية ومرتبطة بقطاعات الإنتاج المختلفة؛ مؤسسات استشارية ودراسة جدوى الاقتصادية؛ هيئات لتوفير الخدمات المعلوماتية المختلفة؛ مؤسسات قانونية مرتبطة بالقضايا العلمية وتبلور التشريعات اللازمة؛ نقابات علمية مستقلة؛ جهاز علمي مستقل يشرف عليه علميون يختارهم زملاؤهم بمعايير واضحة بعيدة من أهواء السلطة للقيام بتحديد الأوليات من دون المساس بالإبداع، ويمنح الجوائز التقديرية

والتشجيعية، ويحمي الالتزام بالأمانة العلمية ويعاقب غير ملتزمين بها، ويقدم الدراسات حول اقتصاديات العلم ومدى مساهمته في الناتج المحلي، ويتابع اتجاهات العلم والتكنولوجيا دوليًا؛ مؤسسات المعايير والاختبار؛ مؤسسات النشر التي تخضع لتقييم موضوعي صارم... إلخ.

إن أي منظومة علمية تشمل كل هذه العناصر ستخفق في تحقيق أهدافها ما لم تتفاعل وتتناغم مع بعضها وتتطور نتيجة تقييم مستمر، فكفاءة المنظومة العلمية الفعالة ليست مجرد مجموع إنتاج عناصرها المنفصلة بل إن هذه الكفاءة ذات طبيعة متضاعفة متدائبة تعكس العلاقة الدينامية والمتطورة بين أجزائها.

يمكننا الآن تحديد بعض الشروط الأساسية المسبقة، التي لا بد من توافرها لمنظومة علمية وتكنولوجية وطنية: الإرادة والعزيمة السياسية التي لا تكلّ والتي تذلل كل العقبات مهما كانت كبيرة؛ مسار اقتصادي اجتماعي يتطلب منظومة علمية وتكنولوجية تحقق أولياته؛ سياسة علمية مدروسة منبثقة من تعاون حقيقي بين مؤسسات البحث العلمي والتعليم بمستوياته المختلفة وقطاعات الإنتاج والخدمات المختلفة كافة؛ تعاون عربي فعّال ومتصاعد بين المؤسسات العلمية والتعليمية والإنتاجية والخدماتية؛ تعاون دولي مع دول متقدمة علميًا يهدف إلى تنمية القدرات المحلية وليس تعميق التبعية؛ تعاون مشترك مع دول العالم الثالث التي نجحت بدرجات مختلفة في مجالَي العلم والتكنولوجيا مثل الهند وكوريا والصين وغيرها؛ إدراك وفهم جيد من جانب المجتمع بأولوية الاستثمار في المجال العلمي والتكنولوجي.

ثالثًا: إمكانات التقدم العلمي في العالم الثالث: حالة كوبا

عندما نتحدث عن تجارب حديثة للتقدم في مضمار العلوم والتكنولوجيا في العقود الثلاثة الماضية يقفز إلى الذهن عدد من الدول التي تستحق كل منها الدراسة والبحث، منها الهند والصين وكوريا الجنوبية نضيف إليها كوبا منذ التسعينيات. فلماذا إذًا كوبا؟ من الواضح أن الصين والهند هي دول تملك إمكانات ضخمة تستطيع، رغم أعبائها العسكرية والاجتماعية الهائلة، أن تضخها في عدد من المجالات العلمية المتعلقة بتكنولوجيا الفضاء والسلاح النووي والبيوتكنولوجي والنانو-تكنولوجي وغيرها من صناعات متقدمة. كما أن ظروفها السياسية أتاحت لها قدرات نسبية لنقل وتوطين الكثير من هذه المجالات المهمة، بالطبع في إطار خطط مستقبلية جادة وذكية وإرادة سياسية على أعلى المستويات تستهدف الاستقلال والاعتماد على الذات. لم تغرق قيادات هذه الدول في تبعية سياسية واقتصادية ولم تقع فريسة لهيمنة الإمبريالية ولم تنشغل بإلقاء الخطب حول أهمية البحث العلمي والحراك الذي لا يمكن أن يؤدي إلى تقدم حقيقي أي إلى تقدم يدفع التنمية. ولهذا يصبح من المهم دراسة تجربة الصين

إن اختيار كوبا، كمثال ناجح ومتفرد، يوضح أن بمقدور جميع البلدان العربية، منفصلة ومجتمعة، أن تحقق إنجازات جيدة في ميدان العلم والتكنولوجيا، إذا ما امتلكت الإرادة السياسية لذلك.

والهند والإفادة من جوانب نهضتها العلمية. أما في حالة كوريا الجنوبية، فمن المهم التأكيد أن الدول الرأسمالية كانت لها مصلحة استراتيجية في تشجيع كوريا الجنوبية وإتاحة الفرصة أمامها، بل في مساعدتها على إنجاز ما حققته في المجالات كافة. هذا يذكرنا بالكيان الصهيوني العنصري الذي كان العلم والتكنولوجيا المرتبط بالآلة العسكرية العدوانية إحدى دعاماته الأساسية ككيان استعماري استيطاني دعمته بشدة القوى الاستعمارية كافة. وبذلك لا تصلح التجربة الكورية، وبالتأكيد لا يصلح الكيان الصهيوني، نموذجًا لأي دولة نامية رغم أهمية دراستها لأسباب مختلفة. وبالطبع لن تشمل الدراسة في حالة الكيان الصهيوني أي زيارة أو علاقة لإيماننا بالضرورة القصوى للمقاطعة، ومعارضتنا المبدئية لما يسمى التطبيع، ويكفي الاعتماد على الدراسات المستفيضة المنشورة في هذا الشأن. أما كوبا، هذه الجزيرة التي يصل عدد سكانها نحو 11 مليون نسمة فقط، والتي وقّعت عليها الولايات المتحدة رسميًا حصارًا اقتصاديا خانقًا عام 1962، الذي بدأ فعلًا عام 1960 بإلغاء حصة كوبا من سوق السكر الأمريكي عقابًا لكوبا بعد إصدارها قانون الإصلاح الزراعي. استمر هذا الحصار الذي استهدف إطاحة النظام حتى اليوم أي 47 عامًا، بل ازداد ضراوة عام 1996. ورغم الحصار والاعتداءات الاقتصادية والإعلامية والسياسية وتواضع إمكاناتها الاقتصادية، فإن كوبا نجحت في إنشاء مؤسسة علمية تكنولوجية منتجة.

1 ـ وضع كوبا العلمي

إن إنجازات كوبا في ميدان العلم والتكنولوجيا جديرة بالملاحظة، وبخاصة أن كوبا بلد فقير وصغير، وكان خاضعًا لحصار اقتصادي وتجاري ومالي لما يزيد على ستين عامًا، منذ باكورة عام 1959. إن اختيار كوبا، كمثال ناجح ومتفرد، يوضح أن بمقدور جميع البلدان العربية، منفصلة ومجتمعة، أن تحقق إنجازات جيدة في ميدان العلم والتكنولوجيا، إذا ما امتلكت الإرادة السياسية لذلك. إن العامل المالي، رغم أهميته، ليس العامل المحوري؛ لكن البيئة السياسية الاقتصادية وإرادة الحكومة هي أكثر العوامل أهمية.

انعكست الإرادة السياسية على حجم الإنفاق المحلي الإجمالي على البحث والتطوير، مُعبَّرًا عنه كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، الذي كان 1.26 في كوبا عام 1995، وهو أعلى معدل في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، وكان أعلى من نظيره في إسبانيا (0.93). وفي عام 1996، بلغ الرقم المناظر لكل البلدان العربية مجتمعة 0.14 بالمئة فقط.

ولأن كوبا وضعت، منذ مدة مبكرة، بدءًا من عام 1981، أولوياتها في ميدان التقانة البيولوجية وصناعة الأدوية، فقد أصبح لديها أنساق متقدمة من اختبارات المناعة الكيميائية، وتقوم بتصنيع كثير من المنتجات، من بينها: عامل نمو الجلد، بيوموديولين، وسيرفاسن، ولقاح ضد فيروس الالتهاب الكبدي الوبائي (ب)، وأدوية لأمراض القلب والدورة الدموية. وفي الزراعة، يتم تطوير السماد والمبيدات الحشرية البيولوجية، والتقانة الخالية من التلوث في صناعة السكر. والإنتاج المستدام للغذاء.

ومن المثير للاهتمام دراسة النموذج الكوبي، وبخاصة ما يطلق عليه «الجبهات العلمية» و«الأقطاب»، التي تُعد أجزاء من نسق العلم والتكنولوجيا، وترتبط وظيفيًا بالجامعات، ومشروعات

المعاهد البحثية والمصانع بهدف إيجاد تطبيقات عملية للنتائج العلمية. وتنخرط الجبهات في ممارسات علمية ناقدة ـ متحدّية، وتطرح ميادين حيوية يمكن الدخول إليها في المستقبل من خلال البرامج القائمة، وتشجع التفاعل البحثي بين فروع العلم المختلفة والتعاون الوثيق بين البحث والإنتاج.

تجدر الإشارة هنا إلى أنه بالتوازي مع التقدم العلمي في كوبا، هناك أدلة متعددة لتقدم التنمية. على سبيل المثال، تحتل كوبا بالنسبة إلى معدل وفيات الأطفال أقل من خمس سنوات عام 2000 المعدل نفسه في الولايات المتحدة الأمريكية، بحسب تقرير التنمية الإنسانية لعام 2000. وهو إنجاز ملحوظ بالنسبة إلى دولة فقيرة تعرضت لعقوبات لمدة أربعة عقود.

إن قوى الهيمنة تتخوف من تحقيق نهضة علمية حقيقية في دول العالم الثالث. لهذا لا بد من أن نتوقع أن هذه القوى ستضع العراقيل لإجهاض محاولات جادة عربية. أسوق من دون تعليق ما جاء في تقرير لجنة «المساعدة من أجل كوبا الحرة»، في أيار/مايو 2004، الذي تبناه بوش قائلًا: «لقد وجهت (الحكومة الكوبية) مبالغ طائلة لنشاطات مثل إنشاء مراكز لعلوم البيولوجيا والبيوتكنولوجيا، هذه النشاطات غير مناسبة من حيث الحجم أو التكاليف لدولة فقيرة أساسًا والتي فشلت في تبرير ذلك ماليًا». كذلك من الواضح أن الإمبريالية لا تحبذ النموذج الكوبي وتجده مناقضًا ومقلقًا لمصالحها.

إن نجاح النموذج الكوبي يؤكد أن تأسيس منظومة علمية فعّالة في بلداننا العربية ممكن، كما لا يعني أن على هذه البلدان تطبيق النموذج الكوبي بحذافيره، ولكن لا شك في أن دراسته تكون مفيدة.

وحتى لا يتسرع البعض في عّدِّ بعض هذا الحدث وكأنه جزء من التفكير التآمري وهو نهج مفضل لدى المتآمرين أنفسهم، أذكر ما صرح به بعض المسؤولين الأمريكيين عن أهمية استخدام العلم كأداة للهيمنة. كان هنري ناو (Henry Nau) أحد مساعدي الرئيس ريغان صريحًا عندما صرح بأن زيادة الاعتماد العالمي مكّن الدول المتقدمة من استخدام مزايا خبراتها الفائقة لفرض «نوع من الإمبريالية أكثر مواربة وأشمل عما كان ممكنًا في أي حقبة تاريخية سابقة». لقد أكد هذا المفهوم صانعي القرار السياسي الأمريكي بدءًا بوليام كايسي، مساعد وزير الخارجية آنذاك الذي عمل رئيسًا للاستخبارات المركزية الأمريكية بعد ذلك، وزبغنيو بريجنسكي، مستشار الأمن القومي للرئيس كارتر، وهنري كيسينجر وزير الخارجية السابق، وألكساندر هيغ، وزير الخارجية السابق، الذي قال «إن لب التنمية هي خلق ثروة إضافية وليس التوزيع الانتقائي للثروة المتاحة حاليًّا من مكان إلى آخر في هذا العالم». ثم نصل إلى المرحلة الحالية «مرحلة العولمة المعسكرة» كما يطلق عليها البعض، التي تتميز بالتهديد المباشر والإملاءات البعيدة تمامًا من أي مواربات دبلوماسية.

فالاستراتيجيون الأمريكيون، وكذلك الإسرائيليون، يعملون بنشاط لاستخدام النشاط العلمي لاختراق المجتمعات العربية ليس لمساهمة حقيقية في تنشيط البحث العلمي الذي يخدم التنمية ولكن لاستخدام العلم كأداة للهيمنة وللتحكم في المسار العلمي العربي.

فلنراجع بعض ما جاء في تقرير «العلم والتكنولوجيا في إسرائيل» الذي أعدّته السفارة الأمريكية في تل أبيب في عام 1970... أن إسرائيل واحدة من الدول القلائل التي تهتم بقوة بالعلم والتكنولوجيا كعامل أساسي للتقدم الاجتماعي.. وكيف أن حب «اليهود» للعلم واحترام المعرفة سيدفع إسرائيل إلى التقدم في مجال العلم والهندسة وسيؤدي إلى تدعيم مستوي المعيشة بها وإفادة الدول النامية في هذا المجال.. وعندما تزول العقبات السياسية في الشرق الأوسط فإن المستوى الأعلى نسبيًا لإسرائيل في العلوم والتكنولوجيا سينعكس بسرعة على البلدان العربية لمصلحة الطرفين... وسيؤدي هذا إلى استغلال الموارد الطبيعية بصورة أكثر كفاءة وسينمي التجارة... ويذكر التقرير الدور المرتقب لإسرائيل في هذا المجال وخصوصًا بالنسبة إلى أفريقيا جنوب الصحراء... وكيف أن إسرائيل كدولة صغيرة متعمقة في العلم ومركزها مرموق في التكنولوجيا... وليس لها تاريخ استعماري!! ستكون في وضع مثالي للقيام بدور المستشار العلمي والتكنولوجي لهذه البلدان الأفريقية. لن نعلق كثيرًا على ما جاء في التقرير من مقولات عنصرية كاذبة عن خصوصية اليهود، أو ما جاء بأن إسرائيل ليس لها تاريخ استعماري، رغم أن إسرائيل نفسها مشروع استعماري استيطاني وأنها تحتل أراضي عربية رغمًا عن إرادة سكانها العرب الذين تذيقهم ألوان التعسف والتشريد والتعذيب... ولكننا نشير إلى الدور المرتقب لإسرائيل... وهو دور استعماري للنفاذ إلى الشعوب العربية والأفريقية لاستغلالها وتسخير مواردها البشرية والطبيعية لخدمتها تحت شعار استغلال الموارد الطبيعية بصورة أكثر كفاءة حتى تعود الفائدة لمصلحة الطرفين.

أصبح من اللازم ضرورة التمييز بين التعاون العلمي بين الدول واستغلال العلم كأداة للهيمنة تحت شعارات مخادعة مثل «البحوث الأجنبية المشتركة»، وبخاصة أننا في صدد استخدام إسرائيل للعلم في مشاريع بالإمارات في إطار الاتفاقات «التطبيعية» □

هل لا يزال التكامل التنموي الاقتصادي العربي مطلبًا ضروريًا؟

منير الحمش(*)

رئيس الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية.

حين صدر العدد الأول من **المستقبل العربي** في أيار/ مايو 1978، كان ما يشغل الفكر الاقتصادي العربي هو الإجابة عن السؤال التالي: كيف يمكن تفعيل الاتجاهات الخاصة بعمليتَي التنمية والتكامل الاقتصادي، التي تم الربط بينهما بتعبير «التكامل التنموي»، وكيف يمكن استخدام أموال النفط العربي من أجل هذه القضية؟

دارت معظم الكتابات والبحوث الاقتصادية حول هذا الموضوع، وانتقل الاهتمام به أيضًا إلى الأوساط الرسمية في البلدان العربية، وإلى الجامعة العربية ومؤسساتها ومجالسها ولجانها. وحظيت الكتابات في **المستقبل العربي** بجانب مهم من هذه الكتابات والبحوث منذ صدور العدد الأول.

كان الوسط الشعبي العربي، مهتمًا بهذا الموضوع، وبخاصة بعدما ساد نوع من التفاؤل في أجواء فرضتها حرب 1973، حيث استُخدم سلاح النفط لأول مرة، وهو ما كان له أثر شديد الوطأة في الاقتصاد العالمي، وفي الوقت نفسه توافر لدى البلدان العربية المصدرة للنفط «فوائض مالية» مهمة نتيجة ارتفاع سعر النفط الذي سببته تلك الحرب إلى جانب عوامل أخرى. وكان من النتائج الاقتصادية لذلك، تخصيص البلدان النفطية معونات سنوية لبلدان المواجهة العربية. وما رافق ذلك من تدفق أموال من العاملين العرب في البلدان النفطية بعد التوسع الحاصل في اقتصاداتها، وحاجتها إلى الأيدي العاملة الموجودة فعلًا في البلدان العربية المرسلة للقوى العاملة كمصر والسودان والأردن ولبنان سورية.

ومع التوسع بإحداث المؤسسات الاقتصادية والمالية العربية في إطار جامعة الدول العربية، كالصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وصندوق النقد العربي، والاتحادات التي تغطي جانبًا مهمًا من جوانب العملية الاقتصادية، أحدثت أيضًا المعهد العربي للتخطيط، وازداد الاهتمام

(*) البريد الإلكتروني: m.alhemsh@gmail.com.

بالجوانب النظرية للعمل العربي المشترك، وكان من بين هذه الجوانب مسألة التكامل الاقتصادي العربي وارتباط ذلك بالتنمية العربية.

وقد انتقل الاهتمام بالجانب الاقتصادي إلى أعلى مستويات السلطة في البلدان العربية، فعقد في عمان «مؤتمر القمة العربية» عام 1980، وهو أول مؤتمر اقتصادي بهذا المستوى يعقد لمعالجة القضايا الاقتصادية، وتم الربط أول مرة بين الجانبين الاقتصادي والسياسي على نحو واضح، من خلال إيجاد القواسم المشتركة ما بين الأمن القومي والإنماء الاقتصادي، كما تم التشديد على مبدأ التخطيط القومي كأسلوب لتوجيه وتنظيم العمل العربي المشترك ضمن تصور شمولي تنموي مترابط ومتكامل، وذلك من خلال إقرار المؤتمر لأربع وثائق أساسية وهي:

1 ـ وثيقة استراتيجية العمل العربي المشترك بأهدافها وأولوياتها وبرامجها.

2 ـ ميثاق العمل الاقتصادي القومي.

3 ـ عقد التنمية العربية المشتركة «وخصص له مبالغ كبيرة».

4 ـ الاتفاقية العربية الموحدة للاستثمار.

اتفقت آراء النخب الاقتصاديين العرب، على أن هذه الوثائق تكفل لدى تنفيذها نجاح مسيرة العمل العربي المشترك، ومن شأنها خلق المناخ والإطار الملائم لتطويرها وإبعادها من الهزّات السياسية والخلافات الطارئة. إلا أن المحظور قد وقع؛ فقد اتجهت الدوائر الرسمية في البلدان العربية نحو توجهات أخرى تنسجم وتتوافق مع الإرادة الغربية والصهيو-أمريكية، فأحدث في بداية ثمانينيات القرن الماضي المجلس التعاون الخليجي، كما أحدث في نهاية الثمانينيات اتحاد المغرب العربي، واتجهت مصر والأردن والعراق وتاليًا مصر والأردن وتونس والمغرب إلى إيجاد نوع آخر من الترابط، كما ازداد التوجه المصري نحو أفريقيا. مع الحرص على علاقات وثيقة ببلدان الخليج. وبقيت وثائق القمة والاتفاقات الاقتصادية المختلفة في دهاليز جامعة الدول العربية ومنظماتها المحكومة بالروتين والبيروقراطية، وطغى عليها النسيان.

لذا، سادت الأوساط الأكاديمية الاقتصادية والسياسية، أسئلة كثيرة حول أسباب الإخفاق في تحقيق أي مستوى مقبول من مستويات التكامل الاقتصادي والتنموي العربي، رغم القرارات والمواثيق المتعددة التي أصدرتها جامعة الدول العربية ومجالسها المختلفة، وبالتحديد فقد ساد هذه الأوساط سؤال مركزي حول أسباب عجز القرارات والمواثيق (العربية) أمام «جبروت» الهياكل القطرية المتمترسة خلف شعارات زائفة حول السيادة الوطنية، وأمام البيروقراطية الحكومية والفساد التي طالما وقفت حائلًا دون تنفيذ الاتفاقيات العربية، في حين «تهرول» لاهثة من أجل تنفيذ الاتفاقيات المعقودة مع البلدان الأجنبية والمنظمات الدولية. وقد تركزت الإجابة عن هذا التساؤل من خلال أطروحات متعددة أكاديمية أو سياسية، لتعيد أسباب الإخفاق في العمل العربي الاقتصادي المشترك إلى عوامل ذاتية وأخرى خارجية.

هذه العوامل مترابطة، لكنها تتمحور حول موقف الغرب ودول الاستعمار القديم والولايات المتحدة الأمريكية ومشروعها الاستعماري الجديد، ذلك الموقف الذي حال دون تحقيق أي شكل من

أشكال الوحدة العربية، ووقف مناهضًا شرسًا للمشروع النهضوي العربي. وعمل على نحو حثيث على خلق (الكيان الصهيوني) ومده بأسباب القوة، وبالدعم السياسي والعسكري والعلمي.

وإذا كان هذا الموقف الغربي الأمريكي الصهيوني الاستعماري مفهومًا، فإن ما يجب التركيز عليه هو العامل الذاتي الذي أعاق دومًا العمل العربي المشترك (ومن أهم مرتكزاته التكامل التنموي)، كما أعاق محاولات النهوض والانعتاق من دائرة التخلف.

وإذا كان الحديث يطول حول هذا الموضوع، فإننا في هذه العجالة، نشير أساسًا إلى طبيعة الأنظمة العربية الحاكمة، التي رأت من مصلحتها التمسك بالدولة القطرية وتعزيز التجزئة، انطلاقًا من مقولة المحافظة على «السيادة الوطنية» مدعومة بقوى خارجية، وبقوى الفساد وأصحاب المصالح في الداخل، مستفيدة من حالة الجهل والتخلف التي تعيشها الشعوب العربية، بما في ذلك تخلف المؤسسات السياسية. وقد ساعدها على ذلك، ميثاق جامعة الدول العربية الذي يعد قرارات الجامعة ومؤسساتها غير ملزمة، وعلى هذا سعت كل دولة عربية (منفردة) إلى نسج علاقاتها الخاصة ببلدان العالم والتكتلات الإقليمية، وفقًا لمصالحها القطرية الضيقة، وامتنعت، وتباطأت في تنفيذ متطلبات العمل العربي المشترك «بما فيه عمليات التكامل التنموي» بحجة تعارضها مع السيادة الوطنية، التي تناستها تمامًا في علاقاتها بالبلدان الأجنبية «وبخاصة بلدان الغرب والولايات المتحدة»، وفي علاقاتها بالمنظمات الدولية، من دون أي حرج بأن هذه العلاقات تنتقص من سيادتها الوطنية. فهي لا تتذكر سيادتها إلا عندما يتعلق الأمر في علاقاتها بالبلدان العربية الأخرى.

مع اشتداد الأزمة الاقتصادية العالمية (وبخاصة بعد أزمة 2008)، ومع أزمة وباء كوفيد 19، تزداد الحاجة في جميع بلدان العالم، بما فيها البلدان العربية، إلى إعادة النظر في سياساتها الاقتصادية الداخلية، وإعادة رسم علاقاتها بالبلدان الأخرى في ضوء هاتين الأزمتين.

الجدير بالذكر أن ميثاق العمل العربي الاقتصادي «سبق الإشارة إليه كوثيقة من الوثائق التي أقرّها مؤتمر القمة في عمان عام 1980». إن هذا الميثاق أقر حيْد العمل الاقتصادي العربي المشترك، وإبعاده من الخلافات السياسية بين البلدان العربية «وهذا أمر غير ممكن وغير مسموح به»، كما أقر هذا الميثاق مبدأ «المواطنة الاقتصادية» ومعاملة رأس المال العربي والعمل العربي بما لا يقل عن معاملة مثيلها من أصل وطني في كل قطر عربي، وبما يحقق الضمانات اللازمة والحوافز المناسبة للاستثمار العربي في أرجاء الوطن.

لكن هذا الميثاق وغيره من القرارات العربية، بقيت حبرًا على ورق، وبدلًا من أن تكون القمم العربية والمجالس عاملًا للوحدة والتآخي، أصبحت أداةً للتفرقة وزرع الفتن، وتبدّى ذلك حين استخدمت جامعة الدول العربية، غطاء للحرب على ليبيا، وحين أخذت قرارًا بتجميد عضوية سورية من مجلس الجامعة العربية ومنظماتها «مع أنها عضو مؤسس»، وغضت النظر عن العدوان عليها، وعن تمويل المنظمات الإرهابية من بعض بلدان الجامعة. وهذا يشير إلى سابقة خطيرة في العلاقات العربية وفي آلية عمل الجامعة والعمل العربي المشترك، وبخاصة أن الميثاق ينص على

عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأعضاء. في حين أنها تسكت عن العدوان اليومي الذي تشنه السعودية والبلدان الحليفة لها على اليمن وشعبه.

فلا عجب والحال على ما ذكرنا، أن يتراجع العمل العربي المشترك، وأن يتم تجاهل التكامل التنموي، وتسلك الدول القطرية طريقها الخاص في علاقتها الاقتصادية ببلدان العالم، من دون أي مراعاة للمواثيق والقرارات العربية، بما في ذلك الهرولة للتطبيع مع الكيان الصهيوني، لا بل والمسارعة إلى ضخ الاستثمارات فيه بما يساعده على تجاوز أزمته الاقتصادية.

أولًا: التكامل التنموي بين الأقطار العربية ضرورة لا بد منها

مع اشتداد الأزمة الاقتصادية العالمية (وبخاصة بعد أزمة 2008)، ومع أزمة وباء كوفيد ـ 19 تزداد الحاجة في جميع بلدان العالم، بما فيها البلدان العربية، إلى إعادة النظر في سياساتها الاقتصادية الداخلية، وإعادة رسم علاقاتها بالبلدان الأخرى في ضوء هاتين الأزمتين، آخذين في الحسبان الأمر الذي تركته السياسات الاقتصادية (تحت ظل الأزمة الاقتصادية وأزمة كوفيد ـ 19) على الاقتصاد الوطني، والتطورات الحاصلة على صعيد النظام العالمي.

ثانيًا: آثار الأزمة والوباء في الاقتصادات العربية

نشير بدايةً إلى أن الأنظمة العربية، بدلًا من بناء اقتصاداتها على نحو مستقل، عمدت إلى ربط اقتصادها بالاقتصاد الرأسمالي العالمي، وبالتالي فإن هذه الاقتصادات كانت عرضة لما يتعرض له الاقتصاد العالمي الرأسمالي من أزمات، ويسري ذلك الاستنتاج على جميع البلدان العربية، وفي جميع المراحل، فيما عدا تجارب ذات توجهات اشتراكية تدخلية جرت منذ أواسط خمسينيات القرن الماضي، في مصر وسورية والعراق والجزائر وليبيا، وارتبطت تلك التوجهات بسياسات تحررية استقلالية. ولكن هذه التجارب لم تأخذ مداها، وكان أغلبها يتم من جانب السلطات التي سرعان ما اعتراها الوهن والفشل في الإدارة والفساد، والابتعاد من نبض الشارع، وانهارت الشعارات الاجتماعية الداعية للعدالة والمساواة، مع ربط التحرر الاجتماعي بالتحرر السياسي، وكان لا بد من ربط ذلك كله بتحرير فلسطين... لذا كان من الطبيعي أن تستغل القوى المعادية والصهيونية الأوضاع السياسية والاقتصادية السيئة. وبرزت حركات اجتماعية بسبب سوء الأوضاع الاجتماعية، فكان أن وصلت تلك البلدان إلى ما وصلت إليه من فوضى أدت إلى تنامي الحركات الأصولية والتكفيرية، وإلى دخول هذه الحركات ساحة الصراع مزودين بالقدرات اللوجستية والتسليحية من القوى المعادية، وهكذا أضيف إلى سوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية

جعل الاقتصاد الريعي الذي خيّم على الاقتصادات العربية، مرتبطاً بسوء توزيع الدخل وعدم العدالة في توزيع الثروة، وانسداد أفق التطور والتقدم، وقعَ الأزمة الاقتصادية العالمية، وتالياً وقع أزمة الكورونا، قاسياً وشديداً.

عنصر آخر يتمثل بالصراع السياسي المدعوم بالسلاح. وللأسف فقد استخدمت بعض الأنظمة العربية (وبخاصة الخليجية) للقيام بدور المزود لهذه الحركات الأصولية، ومن المفارقات أن مساعداتها لتلك الحركات جاءت تحت عنوان الحرية والديمقراطية، في الوقت الذي تمارس فيه على شعبها أقسى أنواع الحكم الجائر. وهكذا توحدت الأنظمة العربية، في تبعيتها للنظام الرأسمالي العالمي، كما توحَّدت سياساتها في تحويل اقتصاداتها إلى اقتصادات ريعية غير منتجة، لتستمر في تبعيتها للغرب، رغم أنها قادرة على نسج علاقات بجميع أنحاء العالم. وقد جعل الاقتصاد الريعي الذي خيّم على الاقتصادات العربية، مرتبطًا بسوء توزيع الدخل وعدم العدالة في توزيع الثروة، وانسداد أفق التطور والتقدم، وقعَ الأزمة الاقتصادية العالمية، وتاليًا وقع أزمة الكورونا، قاسيًا وشديدًا.

فالبلدان العربية التي تبلغ مساحتها الكلية 13.3 مليون كم^2 (9.6 بالمئة من مساحة العالم) والتي يسكنها 400 مليون نسمة (5.4 بالمئة من سكان العالم)، يبلغ ناتجها المحلي الإجمالي 2347 مليار دولار (بالأسعار الجارية) فقط، أي أن متوسط نصيب الفرد من الناتج يبلغ 6420 دولارًا فقط (وهذا الوسطي يخفي حقيقة التفاوت الهائل في الدخول وتوزع الثروة)، وتملك البلدان العربية 55.6 بالمئة من احتياطي النفط في العالم و27.7 بالمئة من احتياطي الغاز الطبيعي، وتبلغ عوائد الصادرات النفطية بالأسعار الجارية أكثر من 308 مليارات دولار. هذا عدا عن الثروات الطبيعية الأخرى، والقوى العاملة.

أدت السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة المتبعة إلى أن مستوى عدم المساواة في توزيع الدخل والإنفاق قد زاد، كما تعمّق التفاوت في توزيع الثروات وفي فرص الحصول على الحاجات الأساسية وبخاصة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية.

لكن في المقابل تبلغ قيمة الدين العام أكثر من 232 مليار دولار وتبلغ قيمة خدمة هذا الدين نحو 19 مليار دولار سنويًا. أي ما يعادل نحو 10 بالمئة من حصيلة صادرات السلع والخدمات[1].

وفي ظل مجموعة من الظروف السياسية والاقتصادية، ومع مواصلة انخفاض أداء النمو الاقتصادي في معظم البلدان العربية، ومع استخدام السياسات الاقتصادية الموالية للطبقات الثرية (وبخاصة عندما تنفذ البرامج الموصّى بها من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) ومع استمرار انخفاض أسعار النفط واستمرار الظروف الإقليمية والدولية غير المواتية للنمو، في ظل ذلك كله، تزداد معدلات الفقر والبطالة (وبخاصة بين الشباب) وبالتالي تزداد نسب الحرمان من مصادر الرزق ومن الخدمات الأساسية مثل السكن والصحة والتعليم.

ونتيجة للأوضاع الأمنية في بعض المناطق ازداد عدد النازحين واللاجئين، إذ يقدر عدد اللاجئين (حسب تقديرات الإسكو عام 2015) في فلسطين 5.2 مليون وفي سورية 3.9 مليون،

(1) الأرقام عن **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** (2017 وهي عن عام 2016).

وفي الصومال 1.1 مليون وفي السودان 0.7 مليون وفي العراق 0.4 مليون، أما عدد النازحين فهو 7.6 مليون في سورية، و3.6 مليون في العراق، و2.2 مليون في السودان، و1.1 مليون في الصومال، و0.4 مليون في ليبيا، و0.3 مليون في اليمن. وتقدر اليونيسيف نسبة الأطفال النازحين في سورية بـ 32 بالمئة من إجمالي السكان المتضررين من الأوضاع السائدة (النازح داخل بلده واللاجئ في الخارج).

وأدت السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة المتبعة إلى زيادة مستوى عدم المساواة في توزيع الدخل والإنفاق، كما تعمّق التفاوت في توزيع الثروات وفي فرص الحصول على الحاجات الأساسية وبخاصة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية.

إن بقاء البلدان العربية تحت مظلة النظام الرأسمالي الليبرالي العالمي، وربط مصير اقتصاداتها بدورة رأس المال العالمي، لن يخرجها من حالة التشرذم والتخلف، وأن أولى الخطوات الواجب اتخاذها، هي الخروج من هذه الحالة، وجعل هذه الاقتصادات تعمل لما فيه مصلحة بلدانها، وليس لما فيه مصلحة الرأسمالية المتوحشة.

وتشير توقعات صندوق النقد العربي لعامَي 2020ـ2021، في ضوء تأثيرات وباء كورونا، أن يكون لهذا الوباء تأثير سلبي عميق في الاقتصادات العربية، نظرًا إلى مساهمة القطاعات المتأثرة بالإغلاق الكلي أو الجزئي، بنحو 70 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية من ناحية، وبسبب الأضرار التي لحقت بقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الذي يسهم بنحو 45 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي. وعلى الرغم من جهود التنويع في النشاط الاقتصادي، فإن البلدان المصدرة للنفط لا تزال معتمدة على نحو رئيسي على قطاع النفط في اقتصادها، لذا فهي ستتأثر إلى حد كبير من الخفض العالمي في إمدادات النفط الذي قررته أوبك.

اتبعت البلدان العربية مبدأ التحفيز لمواجهة تأثيرات وباء كوفيد ـ 19 وبلغت حزم التحفيز (بحسب تقرير الصندوق) 232 مليار دولار، فضلًا عن إجراءات أخرى اتخذتها البلدان العربية على نحو متفاوت من بلد لآخر في مستويات تغطية شبكات الأمان الاجتماعي.

ويتوقع الصندوق نتيجة انخفاض مستويات النشاط الاقتصادي أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية بنسبة تقارب 4 بالمئة عام 2020، والمتوقع أن يكون تأثير الأزمة أشد على اقتصادات الدول المصدرة للنفط[2].

ثالثًا: هل لا يزال التكامل التنموي ممكنًا؟

لا شك في أن أسباب إخفاق محاولات التكامل بين البلدان العربية أصبحت معروفة إلى حد كبير، لدى السياسيين والمفكرين الاقتصاديين، وبالتالي فإن طريقة تجاوز السلبيات، يُفترض

(2) تقرير صندوق النقد العربي (آب/أغسطس 2020).

أنها معروفة أيضًا، كما أن سلبيات وإيجابيات تجارب التكامل الأخرى في العالم تتابع من جانب الهيئات المعنية ومن جانب الباحثين الاقتصاديين، وانطلاقًا من ذلك، ومن الوقوف على وقائع تطور الاقتصادات العربية، والعلاقات العربية، وفي ظل الواقع المأسوي في العلاقات العربية – العربية، يأتي السؤال حول إمكان تحقيق التكامل الاقتصادي – التنموي العربي؛ وبخاصة أن أي بلد عربي لا يستطيع (منفردًا) أن يواجه هاتين الأزمتين.

وإذ يبدو الموقف سوداويًا من حيث نتائجه، بسبب ما يحدث على أرض الواقع، فإن الأمل لا يزال قائمًا في إمكان تغيير الواقع، وخلق اقتراحات عملية تقتضيها مجموعة من الأسباب التي تأتي في مقدمتها مواجهة مخاطر وباء كوفيد ـ 19 وتداعيات الأزمة الاقتصادية، فضلًا عن الأهداف والغايات المتوخاة، من خلال تحقيق خطوات جدية على طريق التكامل.

ومن الواضح أن الوقائع التاريخية، ومنذ طرح الأهداف الطموحة للوطن العربي، تشير إلى أن بقاء البلدان العربية تحت مظلة النظام الرأسمالي الليبرالي العالمي، وربط مصير اقتصاداتها بدورة رأس المال العالمي، لن يخرجها من حالة التشرذم والتخلف، وأن أولى الخطوات الواجب اتخاذها، هي الخروج من هذه الحالة، وجعل هذه الاقتصادات تعمل لما فيه مصلحة بلدانها، وليس لما فيه مصلحة الرأسمالية المتوحشة.

وعلى هذا فإن المسألة سياسية – استراتيجية – مصيرية...

وهذا يعني الانطلاق من نقطة البداية، واستكمال عناصر التحرر الوطني، بالانعتاق من دائرة التبعية، وتركيز الجهود نحو البناء الداخلي، بعيدًا من برامج الإصلاح المعروضة من المؤسسات الدولية.

قد يبدو ذلك صعبًا في هذه المرحلة، ولكنه أيضًا غير مستحيل، فقضية التحرر الوطني قضية إنسانية وجودية، تتطلع إليها جميع شعوب العالم، والبلدان العربية ليست استثناء من ذلك.

وفي هذه «العجالة» نرى أن نقطة البداية في التكامل العربي، هي بتحويل الأزمتين إلى فرصة، تكون من لقاء دولتين أو أكثر لمواجهة آثار الأزمة الاقتصادية العالمية والداخلية، ومواجهة آثار أزمة كوفيد ـ 19 ومن أجل بناء العلاقة بينها على أسس تكاملية تنموية، وبالتالي إعطاء «النموذج» الذي سيجذب إليه باقي البلدان العربية (وفقًا لظروفها) بعد أن يحقق هذا النموذج انتصارًا حقيقيًا على التخلف والجهل والفقر والبطالة، وبعد أن يلمس الجميع مدى ما يحققه من تقدم على صعيد العدالة الاجتماعية، فضلًا عن ما يحققه على الصعيد السياسي، والانعتاق من هيمنة الدول الكبرى، وبخاصة بعد ما شهده النظام العالمي من تغييرات نتيجة تراجع نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية، وصعود الصين وروسيا؛ بما يوحي بالانتقال من نظام القطب الواحد إلى نظام متعدد الأقطاب.

من هنا تبدو أهمية التكامل التنموي العربي بوصفه مطلبًا ضروريًا وممكنًا... لأنه يأتي في سياق عملية تحررية استراتيجية طموحة، خارج إطار التبعية للنظام الرأسمالي العالمي المتوحش، وخارج إطار المشروع الأمريكي الصهيوني □

المُستَقبَل العربيّ: هويّة وزمَن!
النّهضَة الصّعبَة

عبد الواحد آيت الزين(*)

باحث في الفلسفة والفكر المعاصر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية،
جامعة الحسن الثاني، ابن مسيك، الدار البيضاء – المغرب.

لكُلّ أمّة روايَتُها للزمان

علي أُومليل

أمام محكمَة التّاريخ (التي ليسَت حكم يوم القيامَة)،
المرجعُ المتوفّر الوحيدُ، العمليّ والفعّال، هو فقه النّوازِل

عبد الله العروي

إشكالٌ

ما معنى الحديث عن المُستقبل العربيّ فكرةً وواقعًا، والعالم اليوم الذي أثبت بأحداثه المُعقّدة مشروعيّتها وأهميّتها في سياق تاريخيّ محدّد، هو نفسُه الذي يقدّم مؤشرات مزعجة، بل ومانعة هذا «المستقبل» من فُرص النهّوض والابتعاث، التي حملها في رحم بداياته! هو إشكالٌ يتقاطعُ فيه الفكريّ بالواقعيّ، والمعرفيّ بالأيديولوجيّ، مثلما يتقاطعُ فيه الذّاتيّ بالموضوعيّ، والتّاريخيّ بالطّوبى. يبدُو لنا هذا الإشكالُ وتقاطعاته مدخلًا مناسبًا لاقتحام التفكير في «المُستقبل العربيّ»، وإجالة النّظر الإشكاليّ الفسيح في ممكناته واستعصاءاته، وما تعلّق به من موضوعات نالت حظًّا وافرًا من الدّراسة والتّحليل في الفكر العربيّ المعاصر من قبيل: النّهضة، والوحدة، والإصلاح، والتقدّم، والدّولة، والهويّة، وغيرها من أمّهات المسائل التي ارتبطت بها **المُستقبل العربيّ** (المجلّة) وفتحت أوراقها أمام مختلف ضُرُوب التفكير فيها. هو الإشكالُ عينُه الذي يُمكن إعادة صوغه في قالب تساؤُليّ يُضمر شُعورًا بأنّ «المُتاح الرّحب» أمام فكرة المُستقبل العربيّ في زمن تبلورها بحُسبانها اقتناعًا فكريًّا وسيّاسيًّا استراتيجيًّا، أمسى أكثر ضيقًا ممّا كانت عليه. فكيف

(*) البريد الإلكتروني: ph_kh88@hotmail.fr.

أضحت الفكرة (المُستقبل العربيّ المشتركُ)، التي أكّد الواقعُ والتّاريخُ شأنها في لحظة ما ـ بل أقامت «العولمة المتوحّشة» الدّليل على وجاهتها وسلامتها ـ فكرةً ممتنعة واقعيًّا، أو ـ على الأقل ـ أقرب إلى أن تكون كذلك؟ وإلى أيّ حدّ ما زال مُمكنًا الحديثُ عن «الفكرة» بالأدوات والآمال عينها، في ظلّ هذه التحوّلات الصّاخبة في العالم – العربيّ والإسلاميّ بالخُصُوص ـ؟ وأخيرًا، بأيّ معنى يُمكن أن يكُون «المستقبل العربيّ» زمنًا مُمكنًا، إن قدّر لهُ التّاريخ ومصادفاته أن يتخطّى أعطابه الهيكليّة المزمنة؟

أولًا: حاضرُ «مُستقبل الهويّة» ومصيرُه: مُساءلة؟

لنبدأ رأسًا من الزّوج المفهوميّ: «المُستقبل» و«العربيّ». يُحيلُ الأوّل إلى عُنصر الزّمن والتّاريخ، ويُحيلُ الثّاني إلى عنصُر الهويّة والانتماء. بين الاثنين تلاقٍ وترابُط بقدر ما قد يظهرُ بينهما أحيانًا من انفصالٍ وهوّات؛ إذ يُمكن أن يتحدّد الأوّل (المُستقبل) بوصفه انتماءً وهويّةً، لكنّه انتماء إلى الزمن وهويّة مُنخرطة في التّاريخ، وأمّا الثّاني (العربيّ) فإنّه شديدُ الصّلة بالمكان والكيّان وما شهداهُ من تجارب إنسانيّة وثقافيّة وحضاريّة ضاربة الجُذُور في التّاريخ نفسه[1]. يُعدّ الاثنان (الكيّان والمكان) مُختبرًا تاريخيًّا وحضاريًّا لمسارات زمنيّة طويلة ومعقّدة، صاغت ملامح الشخصيّة الحضاريّة العربيّة. تداخل عنصُرا الهويّة والزمن وتشابكا، فافرزا خرائط إشكاليّة معقّدة، كان لها التأثيرُ الأظهر في إرباك مشروع بناء «شخصيّة حضاريّة عربيّة موحّدة»، تلتقي مُكوناتُها المُختلفة على أرض «المُستقبل المُشترك». طبيعيّ أن يُربك «الزّمن» و«الهويّة» عمليّة بناء هذا «المستقبل المُشترك»، طالما أنّ «الفكر العربيّ» (الأيديولوجي منهُ بالأساس) لم يتحرّر إلاّ نادرًا من التصوّرات المسدُودة المحدّدة لمقولتي «الزّمن» و«الهويّة»، وقد وقع (الفكرُ العربيّ) أسير منطقها على اختلاف تيّاراته وتوجّهاته: السلفيّ، والقوميّ، والاشتراكيّ، والليبراليّ في هذا

(1) رصد الجابري مُفارقات المشروع النّهضويّ العربيّ من خلال هذه الثنائيّة المتعلّقة بـ «المكان» و«الزّمان» في ارتباطاتها بـ«الوحدة» و«التقدّم»، واستخلص أنّ من وعى فكرة «قيام النهضة على الوحدة» لم يعتن الاعتناء الشّديد بضغُوط الـ «مكان» و«حمية الحُدود». إنّ فكرة «الوحدة» فكرة منخرطة في الاستجابة إلى «ضغُوط الزمان» لكن ما غيّبته ـ أو لم تنتبه لهُ كفايةً ـ هو الوعي بالمكان وسلطة الحُدود (مهما ضاقت). انظر: محمّد عابد الجابري، **المشروع النهضويّ العربي**، ط4 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2013)، ص 120، انظر أيضاً: محمد عابد الجابري، **الخطاب العربي المعاصر: دراسة تحليليّة نقديّة**، ط 5 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 1994). في هذا السيّاق، لا بدّ من التّذكير بالمراجعات القيّمة التي خضعت لها «الفكرة القوميّة العربيّة»، ومسّت في جُزء كبير منها أسئلة المكان والزّمان وهويّتهما، وأغنت بدراساتها النّظريّة العلاقة المبهمة والمعقّدة بين «الأمّة» و«الدّولة» و«الوحدة» و«الهويّة»، يُنظر على سبيل التمثيل، وإضافة إلى كتابي الجابري الآنفين، كتابي: عبد الإله بلقزيز: **نقد الخطاب القومي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2010)، و**من الإصلاحيّة إلى المشرُوع النّهضويّ** (بيروت: المركز الثقافي للكتاب، 2018).

لقد درس بلقزيز هذه المفاهيم (الدّولة، الأمة، الهويّة، الوحدة) في ضوء أحوال السيّاسة والتّاريخ والواقع، وتأكّدت معه الحاجة إلى إعادة استشكالها وبنائها وتحريرها ممّا علق بها من التباسات أرهقت الفكر والواقع العربيّين بتصوّرات فاسدة عن هذه المفاهيم، فكرّست واقع تأخرّه التّاريخيّ (عبد اللّه العروي) وتخلّفه الحضاريّ (قسطنطين زريق). وعندنا أنّ كتابي: **نقد الخطاب القومي**، و**من الإصلاحيّة إلى المشروع النهضوي** (ومؤلّفات أُخر للمؤلّف نفسه منخرطة في ذات الإشكاليّة، على رأسها كتاب: **المسألة الكيّانية والعولمة** (2018)) نموذجٌ حيّ لتلك المُساءلات النقديّة.

سواء بسواء. يبدُو ذلك طبيعيًّا، ما دام الفكر النقديّ الحيّ، الذي عمل على مُراجعة هذه التصوّرات وتجاوُزها، لم يُكتب لهُ أن يتحوّل إلى «سيّاسة مؤثّرة»؛ إضافةً إلى ذلك، فإنّ «الواقع العربيّ» وُجد دومًا تحت ضغط «تسارُع الأحداث»، ومن ثم استعجالُ تدبير «الظرفيّ والطّارئ» ولو على حساب «الاستراتيجيّ الممتدّ».

ما الذي يُمكن أن نستخلصه من خلال إلقاء نظرة عامّة على حاضر العرب اليوم، الذي كان يُشكّل إلى حدّ قريب «مُستقبلهُم» وأرضهُم التي اقتطعُوها لاختبار حلُمهم النهضويّ؟ ربّما، أشدّ النّاس تشاؤمًا، لم يتوقّعُوا ـحينها: حين بلورة فكرة «المصير الواحد»، و«المستقبل المُشترك» ـ أن يكُون «المُستقبل العربيّ» على ما صار عليه اليوم: اشتداد التخلّف الحضاريّ، صراعات إقليميّة قاتلة، استبداد سيّاسيّ، انقسامات وانتظام في أحلاف من أعجب ما يكُون، وغيرها من الواقعات الحيّة، التي جاءت على خلاف «المُستقبل المرسُوم». قصم «الزّمن» «الظّهر العربيّ» وفاقم مآزق هويّته/هويّاته. شكّل حلُم «الوحدة» و«التقدّم»، و«الدّولة الحديثة»، همّا تاريخيًّا عربيًّا، فاتّخذ هذا الحلُم الكبير «مُستقبل هويّة» ناهضة، و«إرادة مُقاومة» جذريّة ومفتوحة ضدّ عوامل تفكّك «الدّاخل» وأطماع غُزاة الخارج، لكنّ الحلُم بات – أو كاد يصيرُ ـ سرابًا بعدئذٍ![2] لطالما أكّد الجابري وجُوب التمييز الخلدونيّ بين «المُمكن الذهنيّ» و«المُمكن الواقعيّ» تمسّكًا بـ«الواقعيّة» و«العقلانيّة» في أيّ مشرُوعٍ طموحٍ يكُون همّهُ أن يُصبح «واقعًا حيًّا»: هل رسب مشرُوع «المُستقبل العربيّ» في تمثّل النتائج التي تترتّب عن هذا التمييز؟ أ أزاحهُ حقل الإمكان الذهنيّ عن ضغُوط الواقع، فادّى به ذلك إلى أن يعيش ذهنيًّا المُمتنع واقعيًّا؟ قد يكُون الأمرُ كذلك، لكنّ الأساسيّ الآن، هو الحفر في ما قد جعله كذلك: أهو الذّهُن وبناءاتُه، أم الواقع وضغوطه، أم تداخُل الاثنين وما أفرزهُ من تعقيدات، هي (التعقيدات)، إن أعجزت الذّهن عن استيعابها عقلانيًّا، فإنّ «الواقع» تكفّل بضيّافة مُفارقاتها وتناقُضاتها الصّارخة![3]

ربما لا تُترجم الصّورة التي استقرّ عليها ذاك «المُستقبل العربيّ» (الحاضر الآن) الذي حلم به العرب منذ الخمسينيّات والستينيّات غير انعكاس لشكل تعاطيه الفكريّ والسيّاسيّ مع أسئلة الهويّة، والزمن وما يدُور في فلكهما. أو بالأحرى قد لا يكُون هذا «المستقبل» غير صورة لسطوة تصوّرات بعينها وظفرها بعد التّمكين لها في مجالات الفكر والسيّاسة والثقافة والاقتصاد. ما المُستقبل؟ وما العربيّ؟ بمعنى ما الزّمن؟ وما الهويّة عند «العربيّ»؟ وما المعنى الذي أخذتهُ «الهويّة» في الزّمن (العربيّ)؟ وأليس أساسيًّا الخُروج من شرنقة «زمن الهوية» إلى سعة التفكير في «هويّة الزّمن»؟

---

(2) يرى الجابري أنّ المقارنة بين «الواقع الملمُوس» و«أحلام الأمس» ليست مشروعة، فـ«المقارنة إنّما تكون مشروعة ومفيدة عندما تتناول أشياء من طبيعة واحدة، عندما تقارن واقعًا مع واقع، أو أحلامًا مع أحلام» (**المشروع النهضوي العربي**، ص 88). لربّما يكون الأمر صحيحًا حين يكون «واقع واقعة» ما موضوع مقارنة مع «واقع واقعة» أخرى مثيلة لها، فيظهر بذلك أنّ المقارنة السّديدة، ينبغي أن تقيس واقع الواقعة على واقع غيرها وأحلامها على أحلامها، وليس قياس واقعها ومحاكمته انطلاقًا من أحلام غيرها، أو العكس.

(3) وإن حدث ذلك، فإنّ حضُور «المُمكن الذهنيّ» لن يكون إلاّ مشوّهًا في دائرة تحقّقه الواقعيّ. حول العلاقة بين الاثنين يُراجع: الجابري، **الخطاب العربيّ المعاصر: دراسة تحليليّة نقديّة**، ولا سيّما ما اقترن منه بنقد الخطاب العربيّ القوميّ: الفصل الثالث من الكتاب.

حضرت هذه الأسئلة بكثافتها ومستغلقاتها في تفكير العرب في أنفسهم (حاضرهم) كـ «هويّة» ومُستقبلهم كـ«زمن مفتُوح». لكنّ انزياحات شتّى أوقعتهُم في تصوّرات مانعة لانخراطهم في الزّمن، ومن أهمّها عدم استيعاب معنى أن يكُون «المُستقبل» «هويّةً فاعلةً» في الزّمن وليس مجرّد «هويّة» مُنفعلة به ومفعولٍ بها من طرف المالكين بزمام اتجّاهه. مسّت هذه التصوّرات سؤال «الهويّة» وتعالقت بها. امتدّ الزمن الماضي ليُديم مفاعيله في «الحاضر العربيّ ومستقبله»، فلم يعد «المُستقبل العربيّ» سوى «الماضي الذهبيّ»، الذي اختصرتهُ «فرقة ثقافيّة» في الملّة والدّين دون غيرهما، ورأت فرقة ضدّيدة لها أنّ «لا مستقبل عربيّ» إلّا باستجلاب ما تقدّم به الآخر الأوروبيّ، وبين الفرقتين فرق وفرق متقاربة حينًا ومتباعدة أحيانًا، تزيدُ «الذّات» انفصالًا كلّما مال بعضُها إلى مُعارضة غيره والتّشنيع على أطاريحه.

امتدّ الزمَن الماضي ليُديمَ مفاعيلَه في «الحاضِر العربيّ ومستقبلِه»، فلَم يعَد «المُستَقبَلَ العربيّ» سوَى «الماضي الذهبيّ»، الذي اختصَرتْهُ «فرقَة ثقافيّة» في الملّة والدّين دونَ غيرِهما، ورأَت فرقَة ضدِّيدة لها أنّ «لا مستقبلَ عربيّ» إلّا باستجلابَ ما تقدّم بِهِ الآخَرَ الأوروبيّ.

إنّ الوعي المُتقدّم بحركة التّاريخ، الذي عبّر عنهُ نهضويُّونا في القرن التاسع عشر، سيرتدّ إلى فكر تقليديّ خصيم للفكر التاريخيّ بدايةً من القرن العشرين ولا سيّما نصفه الثّاني، وهو مّا سيتسبّب في هجرة الأسئلة المُلتهبة التي حرّكت مشاريع النّهضة والإصلاح والتقدّم، والاستعاضة عنها بأسئلة ليست في منزلتها، ولا هي من جملة أولويّات النهُوض الحضاريّ لـ «الأمّة». خارج الانتباه إلى «الفكر التاريخيّ» وأهميّة لوازمه المعرفيّة والمنهجيّة، سيظلُ الوعيُ العربيّ تائهًا بخُصوص طُرق سيره: فلا يدري أيّها أصلحُ له من غيرها. قاد هذا الذهُول عن الفكر التاريخيّ ودُرُوسه إلى مطبّات كرّست واقع التخلّف الحضاريّ، وأعاقت الانخراط العربيّ في العصر وحاجياته[4]. هكذا انشغل «العرب» بماضيهم، توهّمًا أنّ «وعد اللّه» (الغلبة والظّفر) قائمٌ، حتّى وإن قعدُوا عن التماس أسبابه. انصرف «العرب» بماضيهم عن حاضرهم ومُستقبلهم، وطفقُوا يعيشُون فيه تأسّيًا عن واقع الانتكاس الذي حلّ بديّارهم. انحبست «الهويّة» كما تمثّلُوها في رؤية مُغلقة تذهل عن زمنيّتها و«ديناميّة تكوّنها»[5]، وسادت تهيّؤات رأت أنّ الزمن إذا فسد، فإنّه لا يصلح إلّا بما صلح به الزمن الأوّلُ، ومذ

(4) للاستزادة في شأن مظاهر وأسباب إخفاق المشرُوع النهضويّ، نُحيل إلى: عبد الإله بلقزيز، **من الإصلاحيّة العربيّة إلى المشرُوع النّهضويّ**، مرجعٌ سبق ذكرُه. وليس ما رصده بلقزيز من انسحابٍ لإشكالية التقدم والنهضة والإصلاح في الوعي العربيّ، مقابل التمكين الأصاليّ لإشكالية الهوية والتوجّه إليها وكأنّها أمّ «المشكلات الحضاريّة» إلا وجهًا من وجوه إعاقة هذا المشرُوع النّهضويّ، ومن ثمّ الحؤول دون الانخراط العربيّ في العصر ومطالبه. نُحيل لفهم هذا الانحراف عن إشكاليّة التقدّم ـ بوطأة من «الهويّة ومُزاحماتها» – ولا سيّما في «المقالة الأصاليّة» إلى: عبد الإله بلقزيز، **العرب والحداثة**، الجزء الأوّل (**من الإصلاح إلى النهضة**) والجزء الثاني (**من النهضة إلى الحداثة**)، الصّادرين في طبعات عديدة عن مركز دراسات الوحدة العربيّة.

(5) انظر: عبد الإله بلقزيز، **نقد الخطاب القومي**، وخصوصًا القسم الثالث منه، الذي مدارُه سؤال الهويّة وتعقيداتُها، يُنظر كذلك: محمّد نور الدّين أفاية، **الوعيُ بالاعتراف: الهويّة، المرأة، المعرفة** (بيروت: المركز الثقافيّ للكتاب، 2017). =

ذاك الحين، و«المُستقبل العربيّ» يخسر معركة «هويّته» و«زمنه»، وخصوصًا بعدما تعرّضت تركة النّهضة للتّبديد، وأمست أشلاءً وأشتاتًا عند ورثتها: أخذ منها السلفيّ الدّينيّ ما ناسب «صحوته»، واستلّ منها «القوميّ العربيّ» ما شدّ به عضُد تطلّعاته الوحدويّة، وكذلك فعل الاشتراكيّ والليبراليّ، كلّ منهُما اقتطع لنفسه من التركة النهضويّة تلك ما واءم مقاسهُ الهويّاتي. انتصبت «الهويّة المُفتّتة» سدًّا منيعًا أمام مغامرة «الزّمن» الذي عكسه الوعيُ النهضويّ بإشكاليّة «التقدّم»، وصار «الزّمن العربيّ» زمانة مرهقة بأحمال «هويّة» لا «هويّة» لها سوى ما ورثته من أعطاب تاريخيّة وحضاريّة!

استبدلَت «حمّى الهويّة» الوعيَ التاريخيَّ العَربيّ بـ «حاضِره» المتأخر قياسًا على غيره، بوَعيٍ غير تاريخيّ، يَقيسُ ذاتَه إلى ماضِيه التّليد؛ وهوَ الوعيُ – غير التّاريخيّ ـ نَفسه، الذي انتصَب عائقًا، ولا يزالُ، أمام بناء فهْمٍ واسِع لإشكاليّة الهويّة.

وعى الفكر العربيّ النّهضويّ في مطالعه الأولى، أنّ قراءة حاضره قراءة نقديّة تاريخيّة، هي السّبيلُ الأمكن إلى بناء «مُستقبل (عربيّ) مُغاير». وقف فاحصًا وباحثًا واجبات حضاريّة وتاريخيّة تُتيحُ لهذا المُستقبل أن يكون على خلاف حاضر الاستعمار الذي تجرّع مرارته. كان استدراك «التأخّر التاريخيّ» هاجسه الرّئيس، وربط ذلك بإنجاز مهمّات نهضويّة وإصلاحيّة في مجالات الفكر، والسياسة، والاجتماع، والاقتصاد، والثقافة. سرى وعيٌ ـ بدرجات متفاوتة ـ بأهميّة مفاهيم وقضايا التقدّم، والنّهضة، والتحرّر، والدّولة الوطنيّة، وغيرها، وهو وعيٌ حملتهُ ـ بأنصاب وأولويّات مُتباينة طبعًا ـ مختلف أطياف «الأمّة» ومكوّناتها. حملهُ «السلفيّ الدّينيّ» و«العلمانيّ» على حدّ سواء، مثلما حمله «الإسلاميّ» و«المسيحيّ»، و«العربيّ» وغيرهم. ارتبط الانتماء إلى «العصر» (الزّمن) بالانتماء إلى «الوطن» – العربيّ الواسع أحيانًا ـ وتوقّف عليه، فاضطلع الدّين، واللغة، والثقافة، والتّاريخ الحضاريّ ومختلَف أنماط العيش والسّلوك بأدوارهم في تعزيز هذا الوعي الجماعيّ بالعصر والوطن ـ من أشدّه عفويّة إلى أعلاه تنظيمًا ـ وإشهاره أمام السيّاسات الاستعماريّة. غير أن «الاستقلال الوطني» لم يأتِ على ما تأملته منه المقاومة وحاربت من أجله، إذ أفلح «الاستعمار» في إعادة بناء خرائط الكيانات العربية بما ينفعه ويديم تدخله في شأنها الداخلي، وبادٍ أن عوامل متعددة خارجية وداخلية اجتمعت لتكرس هذا الوضع وتزيده تعقيدًا.

ثانيًا: قطّاعُ طرُق أمام السّير النهضويّ

انسجنت «المقالة الأصاليّة الإسلاميّة» في محراب الهويّة منظُورًا إليها «نظرة جوهرانيّة» مغلقة، وقد كان لفشُوّها، أفدح النّتائج على الوعي العربيّ والإسلاميّ معًا. استبدلت «حمّى الهويّة»

= ونحيلُ أيضًا لمزيدٍ من التفاصيل بخُصوص «الهويّة» ومبهماتها في السيّاق العربيّ إلى الفصل الثاني، والفصل السّادس من: جورج قرم، **الفكر والسياسة في العالم العربي: السيّاقات السيّاسية والإشكاليّات من القرن التاسع عشر حتّى القرن الواحد والعشرين** (بيروت: دار الفارابي، 2018).

الوعي التاريخيّ العربيّ بـ «حاضره» المتأخر قياسًا على غيره، بوعيٍ غير تاريخيّ، يقيسُ ذاته إلى ماضيه التّليد؛ وهو الوعيُ – غير التّاريخيّ ـ نفسه، الذي انتصب عائقًا، ولا يزالُ، أمام بناء فهم واسع لإشكاليّة الهويّة، تُوسّع فيها «الأمّة» – في دلالاتها السيّاسية الحديثة ـ و«الوطن» و«الزمن» ما تُضيّقه «الملّة» ونحلُها. لنلفت النّظر إلى أن «الملّة» التي كانت عنصُر «وحدة الأمّة» تاريخيًّا، قد صارت مصدر زعزعة دائمة لوحدتها وتلاحمها، ولننتبه إلى أنّ الوعي الدّينيّ (الإسلاميّ)، الذي وقع في فخّ «إشكاليّة الهويّة»، على حساب غيرها، كان يُلغي مسألة الزّمن في بلورة رؤاه حول نفسه وشكل حضُوره إلى ذاته وغيره[6]. الحصيلة: سُقوط معرفيّ ومنهجيّ واستراتيجيّ في أولى المعارك الفاتحة لـ «المستقبل العربيّ» – والمستقبل الإسلاميّ أيضًا ـ: معركة الهويّة والزمن (التّاريخ). انزياحٌ لافتٌ للنّظر، ذاك الذي حلّت فيه «الملّة» محلّ «الأمّة» – كما هي مفهومة في الفكر الحديث وألفبائيّاته ـ وبلعتها[7]. أخذ «مُستقبل طارئ» مكان «المُستقبل الحضاريّ»، فسقطت آمالُ «الوحدة» و«المصير الواحد» على صخرتين: الوطنيّات المتقوقعة على نفسها واللاّهثة وراء أحلاف إقليميّة ودوليّة هجينة تكرّس واقعها كتبعيّات ضعيفة من جهة، و«الحلُم الإسلاميّ» بالخلافة الراشدة، واللاهث وراء «دولة الطّوبى»، أو «الدّولة المستحيلة» بتعبير وائل حلّاق من جهة ثانيّة، فأيّ مستقبل عربيّ يُمكن الحديث عنهُ في ظلّ كل هذه التحوّلات والمتغيّرات؟ ما يلزمُنا البحثُ فيه هنا هو: كيف حدث وصار ذلك؟ يبدُو أنّ النّتائج لا تأتي إلّا على مقاس ما تقدّمها من أسباب هذا الانحراف في التصوّر الذهنيّ والسّلوك الواقعيّ والسيّاسيّ: انغلاقٌ في تصوّر «الأمّة» لـ«هويّتها»، وتاريخها، وانسدادٌ في رؤيتها لأسباب نهُوضها وصلاحها، وتعطيلٌ للتّاريخ وقوانينه في سبك

---

(6) وليس الوعيُ القوميّ العربيّ بأفضل حالٍ من نظيره «الإسلاميّ»، وإن كانت الفرُوق بينهُما شديدة معرفيًّا وأيديُولوجيًّا ومنهجيًّا، فليس صعبًا تبيّن أهميّة الحسّ التاريخيّ والوعي النقديّ، والانفتاح الكبير على مكتسبات الفكر الحديث ومناهجه في تميّز «المقالة القوميّة العربيّة» عن «نظيرتها الإسلاميّة»، لكنّ ذلك لا يمنع من القول إنّ المقالة نفسها وقعت بدورها في انزياحات، أدّت أكلافها كفكرة وكواقع في الآن نفسه، بل أدّت ضريبة ارتباطاتها المباشرة بتحزّبات وتمذهبات سيّاسية قوميّة في الستينيّات والسبعينيّات، وبخاصة حين وجّهت مدافعُ «النّقض» إلى بعض «الاختيّارات الظرفيّة» لهذه القوى القوميّة العربيّة.

(7) في معرض مقارنته التجارب الإصلاحيّة الإسلاميّة بأخرى في الصّين واليابان، يلحّ علي أومليل على فكرتين أساسيّتين ـ على صلة بموضُوع مقالتنا ـ تختلف فيهما الصين واليابان عن «العرب»: الأولى أن الهويّة عندهُم حضاريّة، وليست دينيّة، والثانيّة أنّ ثمّة تطابقًا عندهم بين «الدّولة» و«الأمّة»، وبالتّالي فهُم لم يشغلُوا أنفسهُم بمسألة الدّولة الوطنيّة مثلنا. يُسجّل أومليل الفكرتين، ويستنتج منهُما أنّ الإصلاح في الصّين واليابان كان إصلاحًا حضاريًا وتوجّه إلى تثبيت «الهويّة القوميّة» ببناء اقتصادات قويّة، وهو الأمر الذي غاب عن تجاربنا الإصلاحيّة بعد أن أسرتها الملّة، وفوّتت عليها الانخراط في بناء «الشخصيّة الحضاريّة» دون الانغلاق في خطاب الهويّة. هذا من جهة «الهويّة»، أمّا من جهة «الدّولة»، فقد انتبه أومليل – إلى ما انتبه إليه آخرون كالجابري وبلقزيز أيضًا ـ أنّ القوميّة (عربيّة وإسلاميّة في حالتنا) أهملت من عدّتها الفكريّة والسيّاسية فكرة «الدّولة الوطنيّة»، اعتقادًا أنّها تزاحمُ فكرة «الأمّة» وتضيّقُ عليها، «فالأمّة العربيّة عند القوميّ هي أوسع من أيّ دولة قطريّة، يرى أنّها قائمة على تجزئة، وهي لذلك في عرفه فاقدة للشرعيّة، وعائق أمام تحقيق الدّولة القوميّة الكبرى. والأمّة الإسلاميّة في عرف الإسلاميّ أوسع من أيّ دولة من دول العالم الإسلاميّ»، ليستنتج أومليل بعض المفارقات الملتبسة الناجمة عن هذا التصوّر «القوميّ»، إذ يقُول: «من هنا تظهر أوضاع قلقة في الموقف من الدّستُور والقوانين، هل هي متعاقد عليها أم مصدرها الشّريعة، ولم يرسخ عندنا النظام الأخلاقيّ والقانونيّ للمواطنة، وهل الانتماء يكون لدولة وطنيّة أم لأمّة عربيّة أو إسلاميّة تتجاوزُ حُدود الدّولة الوطنيّة؟»، انظر: **أفكار مهاجرة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2013)، ص 57.

المنظومات المعرفيّة والمنهجيّة المتصلة بقضايا «الأمّة» ومشاغلها، علاوةً على وُقُوف ما أسماهُ فتحي المسكيني «دولة الهويّة» ضدّ «زمن التقدّم» (الديمقراطيّة، بناء الدّولة الحديثة، التنميّة، الحرية) بمبرّرات هووية دائمًا[8]. لمّا مُكّن لهذا «المستقبل» (المُنفلت والطّارئ) من السّريان بحُسبانه بديلًا عن «إخفاقات» «المشرُوع النهضويّ العربيّ»، تكرّست تقاليدُ «هويّة» ضدّ الزمن وحركته. و«كلّ من يُواصل تعويض الدّولة المدنيّة بأيّ هواجس هوويّة أو بأيّ أُصُول دعويّة، هو خصم لفكرة المُستقبل في أُفُق شُعوبنا، وبالتّالي هو جزء لا يتجزّأ من ماضيها العميق (المركّب الهوويّ [الدّولة القوميّة العربيّة عند المسكيني] ـ الدعويّ [الدّولة الدّينيّة عنده] العاجز عن الدّولة المدنيّة [دولة الحياة أوّلًا وأخيرًا])، ذلك الذي تعمل أو عليها أن تعمل بكلّ السّبل الإنسانيّة على تجاوُزه من الدّاخل»[9].

تحدّد «المستقبلُ العربيّ»، كما تمثّلته النهضويّات ووريثتُها «الوحدويّة»[10] بالأساس، بوصفه أملًا تاريخيًّا وطُموحًا جماعيًّا في تحويل «المُستحيل» – أو ما قد يبدُو كذلك ـ إلى مُمكن حضاريّ وثقافيّ قابل للتحقّق. ساد وعيٌ تاريخيّ تحرّري وتقدّميّ بوُقوف قوّة الحضارة والأمّة ومُستقبلهما على «الوحدة» و«المصير المُشترك». لم يكُن ليعني «المستقبل» سوى فكرة المصير المشترك[11]. لكلّ حدث في قُطرٍ من الأقطار العربيّة صداه في غيره: شعبًا وقوى سيّاسيّة حيّة. في سبيل ذلك، بذلت الجهُود على الواجهات كافّة: السيّاسيّة، والاقتصاديّة، والعسكريّة، والفكريّة، وآمنت الشّعُوب والنخب ـ والأنظمة أحيانًا ـ بأنّ «التّاريخ المعاصر» بدا في رسم موازين القوى العالميّة التي ستسُود العالم، وأنّ لكلّ أحلافُه وخططهُ لحماية أمنه القوميّ، وضمان مقعد مؤثّر في القرار العالميّ. في هذا الإبّان، توجّهت أطروحات عربيّة قوّية إلى الدّفاع عن أطروحة تقولُ إنّ «مستقبل العرب» وتحرّرهم في وحدتهم. بدا لنا مع كثير من هذه الأطروحات الفكريّة والسيّاسية ـ التي حملت آمال «شعُوب ودول» توّاقة إلى التحرّر والتقدّم ـ أنّ هذه الوحدة المعلنة في وجه سياسات التّفكيك، كانت رهينة ببناء النّهضة واستنبات مقوّماتها (دولة حديثة، ديمقراطيّة، قانون...

---

(8) فتحي المسكيني، **الهجرة إلى الإنسانيّة** (بيروت؛ الرّباط؛ الجزائر: دار كلمة؛ منشورات ضفاف؛ دار الأمان؛ منشورات الاختلاف، 2016)، ص 91 ـ 92.

(9) المصدر نفسه، ص 93.

(10) «لقد آن الأوان، إذن، أن نعيد النّظر في بعض مفرداتنا ونحن نتصدّى لقضيّة الوحدة العربيّة بما يستوعب متغيّرات الواقع والمفهوم معًا. آن الأوان لأن نتحدّث عن الوحدويّين العرب، والتيّار الوحدويّ العربيّ، بدلًا من الحديث عن القوميّين والتيّار القوميّ، فالتعيين الأوّل أشمل وأعدل لأنّه يستدخلُ فيه من ليسوا قوميّين في التصنيف التقليديّ»، انظر: بلقزيز، **نقد الخطاب القومي**، ص 262.

(11) ونحن اليوم في مطالع القرن الحادي والعشرين، ما زال للرّبط بين «المستقبل» و«المصير» ما يبرّره، لكنّ شريطة تخليصهما ممّا سمّاهُ فتحي المسكيني «أحلام الهوويّين» (القوميّون)، و«أوهام الدّعويّين» (الإسلامويّون)، والتوجّه رأسًا إلى بناء «الدّولة المدنيّة»، أي «دولة الحياة» بحسب المسكيني، وهي عنده ضدّ «دولة الهويّة» (المغلقة)، كما أنها ضدّ «دولة الدّعوة». يقول المسكني بعد نقده للهوويّين والدّعويّين: «لم يعد من معنى للمصير سوى فكرة المستقبل. وذلك يعني أنّ عروبة العرب لن تكون عند الأجيال الآتية معركة قومية ولا دعوة دينية. بل فقط مهمّة مدنيّة. ما وراء الهويّة، وما وراء الدعوة، توجد الدّولة. (...) في المستقبل، لن تكون الدولة العادلة مكرمة من أحد أكان «زعيما» هوويّا، أو «شيخا» دعويًا. بل فقط نمط اقتدار شعب ما على تأسيس نمط العيش الذي يختاره بنفسه»، انظر: المسكيني، المصدر نفسه، ص 94.

إلخ) أوّلًا[12]، وتحصين قيمها (الحرية، العدل، العقل، الحقُوق كافّة، وغيرها)، والانخراط في معارف العصر ومناهجه وأفكاره ثالثًا.

ثالثًا: المسألة الديمقراطيّة و«دولة الإرادة»: حصانُ طروادة!

لقد كان مُمكنًا – بل أكيدًا ـ أن تفشل تلك السيّاسات الاستعماريّة الجديدة ـ التي أتت توابيتُها محمولة أحيانًا على نُعوش الديمقراطيّة وحُقوق الإنسان وشعاراتهما ـ الفشل الذّريع في بثّ سمُوم الانقسام والتذرية، لو صانت «الكيّانات العربيّة» نفسها و«مُستقبلها» بـ «الديمقراطيّة الحقّة»، وحصّنت وطنها (أوطانها) ضدّ سياسات التجزئة بتربيّة مواطنيها – وبالتّالي جماعاتها أكثريّات وأقلّيات ـ تربيّة مواطنيّة متوازنة. ما كان لـ«التقسيم» أن يصيب النّجاح الذي أصابه، وأصاب «المستقبل العربي» في مقتل، لو تحرّرت «الحكومات الوطنيّة» التي أعقبت خروج «الاستعمار» من «سياسات المستعمر»، ووقفت ضدّ مخطّطاته، وأخلصت للوطن وقضاياه، وضمنت لنفسها «استقلالًا حقيقيًّا» عنه. أفضى التوجّه – عقب الاستقلال ـ إلى تجذير «الدّولة الأمنيّة» (المتسلّطة)، في «المُجتمع» إلى الاعتقاد بأن ثمّة فاصلًا بينهُما (بين المُجتمع والدّولة)، بل وإلى الاقتناع أحيانًا ـ من طرف قوى سيّاسية وثقافيّة حيّة ومؤثّرة ـ بانتهاج «الدّولة» استراتيجيّات تدميريّة ضدّ المُجتمع والوطن، ولا سيّما، في ظلّ انشغال «أنظمة الحُكم» المُهيمنة على «الدّولة» بتقويّة شوكتها وتمنيع ذاتها ضدّ «الزمن وتقلّباته»، مقابل إهمال النّهوض بالمُجتمع وتربيّة أفراده، والسّهر على تعليمهم وصحّتهم وعيشهم[13].

إنّ «ضعْف الدّاخل» وانقساميّته و«قوّة الخارج» وامتداد تأثيره إلى القرار السيّاسيّ والاقتصاديّ الوطنيّ والقوميّ، ترافقا معًا ليشْلاّ أيّ عمليّة انتقال من «دولَة الضّرورة» إلى «دولَة الإرادَة».

(12) بل ورأت في الوحدة شرطًا لازمًا للنهضة، لقد «اهتجس العربُ، منذُ قرنين، بفكرة النّهضة. التجربة أثبتت – والإخفاقات المتكرّرة معها أثبتت – أن لا سبيل إلى النّهضة إلاّ من طريق التّوحيد القوميّ. ليس درسًا عربيًّا هذا الدّرسُ؛ إنّه كونيّ بامتياز. ما أحدٌ انتهض من دُون أن يتوحّد»، انظر: بلقزيز، **نقد الخطاب القوميّ**، ص 251. غير أنّ ثمن الوحدة كان أحيانًا هو إخلافُ الوعد بشُرُوط إنجاز حلُم النهضويّين المُحدثين: الدّولة الحديثة ومستتبعاتُها الديمقراطيّة، وهو الأمر الذي ما فتئ يلحّ عليه بلقزيز في كتاباته، بل وعمل على استدراكه في قوله بـ «المشروع النهضويّ الجديد». حيثُ أقام هذا «المشرُوع» على نظرة تركيبيّة تاريخيّة يرومُ بموجبها تجاوز «التجزئة» التي تعرّض لها «الفكر النهضويّ»، مثلما يتجاوز من خلالها «فقه الأولويّات» الذي يُمكن بحسبه مثلًا أن يُفرّط في «الديمقراطيّة» تشريعًا لـ «الوحدة». إنّنا ـ يقول بلقزيز ـ: «في حاجة إلى بناء خطاب نهضويّ تركيبيّ جديد يجمع بين هذه المطالب والأهداف والقيم من دون مقايضات بينها، أو تعطيل بعضها [الديمقراطيّة والعدالة الاجتماعيّة مثلًا] بزعم أن بعضها الآخر [الاستقلال الوطنيّ والوحدة] أولى وألحّ؛ فهي جميعُها، مطالب تاريخيّة أو على جدول أعمال تاريخنا المعاصر، بحيث لا سبيل إلى النهضة والتقدم دون تحقيقها»، انظر: بلقزيز، **من الإصلاحيّة إلى المشروع النهضويّ**، ص 196.

(13) تحدّث محمّد نور الدّين أفاية في دراسة حديثة له، عن «تضخّم الدّولة الوطنيّة» – بعد الاستقلال ـ بتقديم نفسها على أنّها المخلّص الوحيد للمجتمع ممّا يرزح فيه من معضلات وما يطالبُ به حقُوق، لكنّها، صارت بعد مدّة تتخلّى عن وعُودها، وتُنيط بالأفراد أنفسهم مسؤوليّة إنجاز وظائفها الحيويّة (الصحّة، التربية، السكن، التشغيل). وردت في: محمّد نور

كان طبيعيًّا، في ضوء هذا، أن تحمل «الدّولة» في أحشائها القابليّة للزعزعة والتفكّك، كما كان طبيعيًّا جدّا، أن يُضعف الأمرُ أسباب الالتحام والاستقرار الوطنيّ، وبالتّالي أن يؤثّر كلّ ذلك في البناء الجماعيّ للوطن والمواطن، لأنّ «ضعف الدّاخل» وانقساميّته و«قوّة الخارج» وامتداد تأثيره إلى القرار السيّاسيّ والاقتصاديّ الوطنيّ والقوميّ، ترافقا معًا ليشُلاّ أيّ عمليّة انتقال من «دولة الضّرورة» إلى «دولة الإرادة»[14]. عندما اعتُقد أنّ «دولة الضّرورة» مرحلة أساسيّة للمرُور إلى «دولة الإرادة»، سطت عليها قوى تبعيّة أبّدت «دولة الضّرورة»، وصوّرت أنّ «المستقبل العربيّ» إمّا يكون بحسب حساباتها ورُؤاها أو «الدّمار» «والتّيه» مآلهُ! أفرز هذا «الابتزاز الكيّانيّ» «كيانات سيّاسيّة» مفكّكة وضعيفة، إلاّ على أفرادها ومكوّناتها، الذين صارُوا بدورهم، وتحت وطأة ذلك «منفصلين» عنها روحيًّا، وإن انتموا إليها سيّاسيًّا، «إنّ وعد الوطن لا معنى له إذا هو لم يتحوّل في الأثناء إلى عقد «مواطنة» أساسيّة، فإن الشعوب انتهت إلى يأس استراتيجي من الدولة الهووية وقررت الفرار من الوطن»[15]. أصاب الاستبدادُ الرّوابط القائمة بين «الحكم السيّاسيّ» و«المجتمع» و«الفرد» ففصلها عن بعضها، وصارت قابلة لأيّ اختراقات. أضحى «كلٌّ وولاؤُه»، وتوزّع «الولاء الوطنيّ» إلى «ولاءات فرعيّة» لجماعات دخيلة وقوى غازيّة، اخترقت وحدة الأوطان والدّول في المنطقة العربيّة بكاملها. هكذا أعاقت «دولة الضّرورة» «دولة الإرادة»، وبنت حيطانًا اسمنتيّة للحؤُول دون بنائها وشيد أسُسها. ماذا لو تمّ مثلًا الانخراط الواقعيّ في بناء «الديمقراطيّة» وترسيخ قيمها؟ ماذا لو تمّ ضمان حقُوق تلك الإثنيّات والطّوائف والجماعات الغاضبة في ظلّ مشروع متكامل كانت «الدّولة الوطنيّة الحديثة» حامله المُمكن والوحيد، في ظلّ التحام الشّعب والمجتمع بها! ماذا لو أخلص «الاستقلال الترابيّ» (العربيّ) لمبادئ الاستقلال السيّاسيّ، والاقتصاديّ، والثقافيّ، والفلسفيّ؟ وماذا لو لم ينحرف «إرث الاستقلال» عن سياسات النهضة، والديمقراطية، والإصلاح، والوحدة، وانخرط في «سياسة تنمويّة» شاملة، تصون «الوحدة» بصيانة «التعدّديّة»، وتحمي «الاستقلال» بحماية الكيان من أسباب الخراب الدّاخليّ (القهر، التّجهيل، الفساد، هدر حقوق الأفراد والجماعات... إلخ)، قبل الخارجيّ (الضغُوط، القوّة، الاستهدافات... إلخ)؟ لربّما لو كان ذلك كذلك، لكانت الحالُ على غير ما هي عليه..

الظّاهرُ أنّ حصانة «الدّاخل/الوطن» ضدّ «استهدافات الخارج» لا تمام لها إلا بحصانته ضدّ عوامل إنهاكه وإضعافه، ولربّما أهمّها في السيّاق العربيّ الحالي: الاستبداد السيّاسيّ وما يتصلُ به، والتّفاوتات الطبقيّة الصّارخة، واستقصادُ تقليص الأدوار الموكُول بالثقافة والتربيّة إنجازُها،

الدّين أفاية، «الدّولة ـ الأمّة؛ قضاياها وتحوّلاتها المعاصرة،» مجلة **التّفاهم** (وزارة الأوقاف والشؤون الدّينية، مسقط)، العدد 68 (ربيع 2020)، ص 223ـ224.

(14) عبد الإله بلقزيز، **الجماعة السياسية والمواطنة** (بيروت: المركز الثقافي للكتاب، 2020)، ص 164. لفهم أهميّة «دولة الإرادة» الحقّة في تحصين «وحدة الدّولة والأمّة» ضدّ «سياسة التقسيم»، وأهميّتها القصوى حتّى في إدارة أزمات الانفصال وفقًا لقواعد ديمقراطيّة راسخة، (لفهم ذلك) يكفي التأمّل في نزوعات الانفصال الحديثة (تقرير المصير) في الوطن العربيّ ـ وغير الوطن العربيّ ـ ومقارنتها مثلًا في مرآة بعضها البعض (الحالة البريطانية، الحالة الكندية، الحالة الإسبانية، الحالة العربيّة)، انطلاقًا من «ثابت الديمقراطيّة». لا يغيبُ عنّا، أن تجارب سيّاسية ديمقراطيّة، تدخّلت بالقوّة أحيانًا لرأب «النزعة الانفصاليّة»، لكنّ عواقبها وحجم تدخّلها لا يكادُ يُقارن بمثيلاتها ممّن يفتقد إلى هذا الأساس الديمقراطيّ، الذي يجنّب الوطن أحقادًا وفتنًا طائفيّة.

(15) المسكيني، **الهجرة إلى الإنسانيّة**، ص 204.

ونهج سياسات اقتصاديّة تبعيّة وضعيفة، وتحريك «النّعرات الاثنيّة والطائفيّة» ورعايتُها للاستفادة منها في إدارة الصّراع السيّاسيّ، واختصار «الدّولة» وسياساتها في «مصالح طبقيّة» على حساب «المصلحة الوطنيّة الجامعة»، ومقايضة «الأمن الجماعيّ» الذي هو من صميم وظائف الدّولة، بحقُوق أساسيّة يعدّ ضمانُها من موجبات قيامها مثل: الحرية، العدالة الاجتماعيّة، الكرامة، وغيرها، وانفصال السيّاسيّ والاقتصاديّ عن الثقافيّ والفكريّ وكلّها – إضافة إلى أُخر بنيويّة شديدة الارتباط بما ذكرناه ـ جعلت «المستقبل العربيّ» يتخذُ صورة مغايرة تمامًا للمشاريع العربيّة الطّليعيّة التي أسّست لهُ، لكنّ ظهر أنّ التّاريخ المعاصر والقوى التي تُهمين عليه، أرادت لهذه المشاريع أن تظلّ حبيسة نُصوص أصحابها وأماني مُجايليها.

مُفارقة عصيّة أخرى تلك التي أفرجت عنها التحوّلات الدراميّة في عالمنا الحاليّ: لقد ثبت ملموسًا أنّ الأطروحات الوطنيّة المفتوحة، كما قعّد لها نهضويّونا، تأكّدت أهميّتُها بقوّة الفكر الواقع[16]، لكنّ هذا الأمر تزامن مع اشتداد سريان مفعُول الأطروحات النّقيض، التي أزاحت «المستقبل العربيّ» عن مساراته الإشكاليّة الحقيقيّة، لمصلحة مسارات إشكاليّة مُموّهة على رأسها «الهويّة». فبينما تُفصح العولمة وجشع أسواقها عن أهميّة «بناء الوطنيّ»، والتطلّع إلى ترسيخ تقليد وحدويّ جامع كسدّ أمان أمام جبرُوت أدواتها، توهّمت «الكونويّات» أنّ امتلاك مسافة مع «العولمة» تكريسٌ لواقع التخلّف، وتأخيرٌ لحلُم التقدّم؛ مثلما تهيّأ «للوطنيّات الضيّقة» أنّ التشرنُق على الذّات، والانفصال عن «أقرباء» استراتيجيّين في السيّاسة، والاقتصاد، والأمن ـوالعمل على استبدالهم بآخرين أحيانًاـ خيرُ سلاح لبناء «الكيّان الوطنيّ» وحماية قلاعه. اختلطت الأمُور في الأذهان وتشعّبت، ودخلنا عصر «السيّاسة السّائلة» التي لا رؤية استراتيجيّة لها، ولا مشاريع كبرى للقائمين عليها. كأن «الدّولة» في زمن «السّيولة» لم تعُد سوى «مكتب إداريّ» فسيح شيئًا ما، يقضي فيها النّاس أغراضهُم اليوميّة وكفى! تعمّمت مقولات جاهزة عن مسائل الدّولة، والسيّاسة، والعولمة، والقوميّة، والكونيّة، والخُصوصيّة، فصرنا ننتجُ خطابات وسياسات نخالُ أنّها تترجمُها وتعبّر عنها، وما هي كذلك في معظم الأحوال. لمّا صارت المقُولات تلك مُحدّدة لسياسات استراتيجيّة في مجالات السيّاسة، والاجتماع، والاقتصاد، والثقافة، أوصلت «المُستقبل العربيّ» (حاضرنا) إلى زمن مُمزّق، تتصارع فيه قوى متسلّطة تنتمي إلى أزمان إشكاليّة وحضاريّة متباينة: الماضي، والحاضر، والمُستقبل. لكنّه، الماضي وحده، من ساد وهيمن[17].

ليس من فُسحة للخرُوج من هذه الانسدادات غير الانخراط الفكريّ في إعادة تصويب إشكاليّاتنا، وبنائها من جديد في ضوء هذه التحوّلات المتسارعة التي يشهدها العالم، ولا سيّما ما تعلّق منها بموضُوع مقالتنا هذه: الهويّة والزّمن. لضمان سريان هذا الوعي الإشكاليّ في مفاصل المجتمعات والأوطان العربيّة لزمت العنايةُ الشّديدةُ بما فطن إليه من تقدّمنا من النهضويّين من

(16) وليس مثلما يُظن من أنّ «العولمة» أتت على هذه الأطروحات فأفقدتها مشروعيّتها. أمثلة عديدة ومن الواقع السياسيّ والاقتصاديّ والأمنيّ الحيّ، تثبتُ أنّ فكرة «الوطنية» و«القوميّة» على قدر عال من الحضُور في العالم المعاصر، وإن هي تحجّبت في معظم مظاهرها بمقولات «الكونيّة» و«الدوليّة» و«الأمميّة». المصدر نفسه، ص 142.

(17) «علينا أن نذكّر هنا بأن الماضي هو الذي تغيّر. لقد عاشت شعوبُنا ماضيًا مزيّفًا. ولذلك هي الآن بلا مُستقبل»، انظر: المسكيني، **الهجرة إلى الإنسانيّة**، ص 91.

أهمّية بالغة لمسألة التربيّة والتعليم ـ وقُل الثّقافة بعامّة ـ فعبر مُؤّسساتها ومشاتلها ومساربها يُمكن أن ينشا «إنسان مُغاير» ـ وبالتّالي جيلٌ مُغاير، وأمّة مُغايرة ـ أكثر وعيًا بإشكاليّاته وأولويّاته وحاجاته ومصالحه، لكنّ ذلك لا يستقيم إلاّ بتظافُر جُهُود كلّ الفاعلين المؤثّرين في «الدّولة»، وإخلاصهم لمشرُوع النّهُوض بأوضاع المُجتمع والفرد[18]. من ثمّ لا مناص من التّأكيد على ضرورة «دولة الإرادة» (الدّولة الوطنيّة الحديثة) ضدّ «دولة الضّرورة»، لإنجاز المهمّات النهضويّة والإصلاحيّة والديمقراطيّة المؤجّلة، ومن شأن كلّ هذا، أن يُسهم في إعادة الرّوح إلى «المستقبل العربيّ المُشترك»، لا بوصفه «نزوعًا هوويًّا» ـ بلغة فتحي المسكيني ـ استحواذيًّا بل بوصفه «زمنًا حضاريًّا» مُدركًا لمُشكلاته ومفاتيحها. يُستعسر أن تكون هويّة هذا الزمن الحضاريّ المتجدّد هويّة إلغائيّة لحُدود أو هويّة مستبدّة عاصفةً بوُجُود (دينيّ، إثنيّ، أقلّي، ثقافيّ) أو ما شابه ذلك وماثله. ربما لا يكُون «المستقبل العربيّ» متاحًا إلا بوصفه «هويّة مفتوحة» جامعة وواسعة، لا سند لها غير ضغُوط الزمن السيّاسيّ والاقتصاديّ والثقافيّ وعسر اختباراته، فإذا كانت «معاركُ المصير هوويّة، فإن معارك المستقبل حيويّة»[19]. لعلّ، ما يزيدُ من ملحاحيّة فكرة المستقبل العربيّ كـ«فكرة حيويّة» تلك المُؤشّرات المُخيفة لأمن وضعنا الحضاريّ بعامّة أمام عاملين مؤثّرين، وجب إعادة التذكير بهما في ختام مقالتنا: العولمة وضُغوطُها السيّاسيّة والاقتصاديّة والثقافيّة المُهدّدة للكيانات الضّعيفة والمعزولة أوّلُها، أمّا ثانيها، فيرتبطُ بالأحقاد الطّائفيّة والنّزوعات الهويّوية التي باتت تتاجّج يومًا عن يوم، وتُكرّس حال الانقسامات والحرُوب، بما يُفيدُ مصالح قوى دوليّة وإقليميّة مسيطرة في أحايين كثيرة، والأمثلة في سياقنا العربيّ أوضح من نارٍ مُشتعلة في علم...! □

(18) في كتاب **من الإصلاحيّة إلى المشروع النهضوي** لعبد الإله بلقزيز، تمثّلٌ تركيبيّ وتاريخيّ لا غنى عنهُ للوقُوف عند أهمّ الأسُس النهضويّة التي يتوجّب العمل عليها، بعد كل الخيبات التي حصدها الوعي والواقع العربيّين.

(19) المسكيني، **الهجرة إلى الإنسانيّة**، ص 90. يؤكّد بلقزيز، وبرهانات مغايرة، أن: «مبرّر الوحدة ليس ثقافيًّا، وإنّما سيّاسيّ في المقام الأوّل. فنحن لا نتطلّع إلى الوحدة لأن العروبة تقتضيها، وإنّما لأنّ مصالح العرب في الحاضر والمستقبل تستدعي تلك الوحدة وتفرض النضال من أجلها»، انظر: بلقزيز، **نقد الخطاب القومي**، ص 250.

تدبير السياسة: في أولويات العرب اليوم

عقيل سعيد محفوض(*)

باحث وأكاديمي من سورية.

ربما لا يقع القارئ على مؤشرات كثيرة تُظهِرُ أن العرب باشروا التعاطي النشط أو الفعال مع المهمات والتحديات الكبرى التي تواجههم اليوم، على الرغم من أن لديهم قراءات وتقديرات كثيرة حول الأحوال والأهوال التي يعانونها، وحول ما يتوجب عليهم القيام به، إلى درجة أمكن معها القول، بشيء من التعميم المتشائم، إن الواقع العربي استنفد كل كلام ممكن حوله، وإن العرب استنفدوا كل إمكان للنهوض!

غير أن الأمور لا تقف هنا؛ يقول مارتن هايدغر أن تفكر هو أن «تمتلك الإمكان» الذي يثيره مُشكل ما؛ وبالنسبة إلى فواعل الفكر والسياسة في المجال العربي، فإن المهمة اليوم هي التفكير في ما هم فيه، من أجل «الإمساك بـ» أو «القبض على» ذلك «الإمكان» في الواقع العربي، و«امتلاكه»، ومحاولة «تدبيره»[1].

أولًا: في الرؤية والمقاربة

على الرغم مما ظهر لدى العرب من انخراط فائق في السياسة، وبخاصة خلال التحولات التي عصفت بالمنطقة العربية في العقد الأخير، وبالأخص ما حدث في بلدان مثل تونس ومصر وليبيا واليمن وسورية، فإن السياسة تبدو لديهم كما لو أنها «صفحة بيضاء»! بمعنى أنها لم تنزل منزلتها المطلوبة في فضاء التفكير والتقدير والتدبير، وقد يمضي وقت طويل قبل أن يحدث ذلك. وما دامت المعركة أو المواجهة «صفرية» فهذا يعني أن «السياسة» هي الغائب الأكبر في المشهد.

لكن أي سياسة «غائبة» وأي سياسة «حاضرة»، وما معنى تدبير السياسة، وما السياسة في الفضاء العربي، وما القابليات الراهنة لتدبير السياسة في المجال العربي، وأي أولويات في السياسة في المجال العربي اليوم؟

(*) البريد الإلكتروني: akilmahfod@gmail.com.

(1) عقيل سعيد محفوض، «ضدَّ التشاؤم،» (مركز دمشق للأبحاث والدراسات، دمشق، 4 حزيران/يونيو 2020)، <https://bit.ly/32iRgMQ>.

تنطلق هذه الورقة من أن السياسة هي «تدبير الحياة»، من خلال تدبير الحكم والسلطة والقوة، وضبط أو إدارة التفاعلات داخل المجتمع والدولة، وبينهما وبين العالم، بما يضمن المحافظة على الحياة، وإدارة وتنظيم ما يتعلق بالإنسان من الولادة وحتى الموت، أو تنظيم الموت، بل وما بعد الموت أيضًا، بالمعنى الفردي والجمعي، أو ما يسميه ميشيل فوكو «السلطة على الحياة»[2]، وأن تدبير السياسة هو إلى ذلك، احتواء ما يمثل تهديدًا، واغتنام ما يمثل فرصة أو غنيمة، وتحرير التفكير والفعل السياسي، وهو أيضًا اتجاه للفعل وانخراط في الواقع، بقصد التدخل عليه وتغييره، حسب انطونيو غرامشي.

يحتاج العرب اليوم إلى «إعادة التفكير» في كل شيء تقريبًا، مما يتصل بالهوية والشخصية الوطنية، والتاريخ، والدين، والاجتماع، والثقافة... إلخ، ووعي أسباب «تآكل» المشروع الوطني والحضاري،

وهكذا، فإن السياسة ليست الصراع على المعنى والقوة وتحقيق الغلبة فحسب، وهذا هو حالها في المنطقة العربية والمجال المشرقي عمومًا، وإنما هي المداولة والمنافسة والتجاذب بين فواعل واتجاهات وتقديرات مختلفة، واختيار من بين بدائل متعددة[3]، ومن ثم فإن «تدبير السياسة» هو التفكر في السبل الممكنة لـ «إدارة المجال» والانتقال من الحرب إلى السلم، ومن الانقسام إلى الوحدة، ومن التنافر إلى التجاذب، ومن الملة أو القبيلة أو الطائفة إلى الأمة... إلخ.

يحتاج العرب اليوم إلى «إعادة التفكير» في كل شيء تقريبًا، مما يتصل بالهوية والشخصية الوطنية، والتاريخ، والدين، والاجتماع، والثقافة... إلخ، ووعي أسباب «تآكل» المشروع الوطني والحضاري، و«تراجع» مشروع الدولة خلال قرن تقريبًا على ولادتها أو تأسيسها الحديث، ووعي أسباب الإخفاق المتكرر أمام مشاريع الهيمنة الغربية والمشروع الصهيوني، وتصاعد التيارات الدينية المتطرفة، والنزعات الطائفية والجهوية... إلخ.

ويحتاج العرب إلى إدراك أن العالم «انتهى كما نعرفه»، بتعبير إيمانويل والرشتاين[4]، واختلفت معاني الهوية والأمة والدولة، والمجتمع أو البناء الاجتماعي والتفاعلات الاجتماعية، ونظم القيم وتحولاتها واتجاهاتها، وكل ذلك تقريبًا يذهب باتجاه تعزيز التعددية والتحول ليس إلى الوحدة وإنما إلى الانقسام أو بالأحرى إلى «التيه»، بحسب تعبير ميشيل مافيزولي[5]، التوحيد

(2) انظر: ميشيل فوكو، **يجب الدفاع عن المجتمع**، ترجمة وتقديم وتعليق الزواوي بغورة (بيروت: دار الطليعة، 2003)، وأماني أبو رحمة، **من فوكو: السياسات الحياتية في عصر الجينوم** (عمّان: أروقة للدراسات والنشر، 2017)، التي تتحدث أيضًا عن جورجيو أغامبين وحنة أرندت..

(3) انظر مثلًا: محمد سبيلا، **للسياسة بالسياسة: في التشريح السياسي**، ط 2 (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2010).

(4) إيمانويل والرشتين، **نهاية العالم كما نعرفه: نحو علم اجتماعي للقرن الحادي والعشرين**، ترجمة فواز الصياغ (المنامة: هيئة البحرين للثقافة والتراث، 2017).

(5) ميشيل مافيزولي، **في الحل والترحال: عن أشكال التيه المعاصرة**، ترجمة عبد الله زارو (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2010).

الرئيس هو ما تحاوله العولمة، في أبواب التجارة والمال والأعمال، إلى درجة أوصلت العالم إلى «اختلال» عميق أو مقيم، بتعبير أمين معلوف[6]، وصولًا إلى «الغرق»، بحسب بتعبير معلوف أيضًا[7]، في عالم من المخاطر بتعبير أولريش بيك[8].

ثانيًا: السياسة بالعربي!

تصرَّفَ العرب في عدد من مجتمعات ودول الاحتجاج والحرب، وفي المجال العربي ككل، كما لو أن ثمة سبيلًا أو طريقًا واحدًا للسياسة، بالمعنى الذي درجوا عليه، وهو «الإمساك» بالقوة، وهذا يعني «السيطرة على السلطة» و«الدولة»، إن أمكن التعبير، ما يفسر وجود فريقين رئيسين يتصارعان:

«إخفاق» السياسة في المجال العربي، وبخاصة في مجتمعات ودول الحرب، يعود في جانب منه إلى عدم الاتفاق على المعنى أو الفكرة نفسها، كما لو أنها كانت (السياسة) متعالية إلى درجة يعصب عليهم الإمساك بها و«تأريضها» و«عقلنتها».

- **الأول** يريد انتزاع السلطة.
- **الثاني** يدافع عنها أو عن نفسه فيها.

هذا يعني أن «المعركة صفرية» ـ كما سبقت الإشارة ـ وحَدِّيّة وفسطاطية، «لا منطقة وسطى» و«لا حلول وسط»، وهذا ما يبدو واضحًا وغالبًا حتى الآن في المشهد، ولو أن إكراهات الحرب أحيانًا ما تفرض على الأطراف القبول بـ«تسويات» و«حلول» لكن من النمط المؤقت والخَتَّال والقابل للنكوص والارتكاس، الذي يعكس ميزان القوة وديناميات التبعية والاختراق، وليس ميزان القناعة بالسياسة بما هي «تكييف» و«تسوية»... إلخ.

علينا أن نستدرك على ما قلناه للتوّ، كما لو أننا نعاكسه أو نناقضه! ذلك أن سردية السياسة لدى العرب تبدو أكثر تعقيدًا، ويمكن الحديث عن مفارقة في هذا الباب، إذ أنزل العرب السياسة «مقامًا أسمى» من الاجتماع والاقتصاد ومن الحرب والمواجهة، وقد تحدثوا دومًا أو عمومًا عن «عملية سياسية»، كما لو أن «السياسة» هي منتهى ما يحاولونه حتى في المواجهة والعمل والعسكري.

السياسة هنا هي ذروة عليا وأكبر مقامًا مما عداها، هذا يمكن إسقاطه على «الظاهرة السورية» مثلًا، إذ إن كل، أو أكثر، فواعل الحدث السوري تقريبًا، من السوريين، كانت تضع نفسها في أفق سورية نفسها، ما عدا بعض الخطاب لدى عدد من التنظيمات والشبكات الإسلاموية التي مع ذلك حاولت «التكيف» مع إكراهات الحرب مدعية أنها تعمل في «بلاد الشام» و«نصرة للشام»، وكذلك

(6) أمين معلوف، **اختلال العالم: حضارتنا المتهافتة**، ترجمة ميشال كرم (بيروت: دار الفارابي، 2009).
(7) أمين معلوف، **غرق الحضارات**، ترجمة نهلة بيضون (بيروت: دار الفارابي، 2019).
(8) أولريش بك، **مجتمع المخاطرة**، ترجمة جورج كتورة وإلهام شعراني (بيروت: المكتبة العصرية، 2009).

الأمر بالنسبة إلى الاتجاهات الكيانية ذات الطابع الإثني أو الجهوي/المناطقي التي تغلف نزعاتها الانفصالية بغلاف الفدرالية. وهذا يمكن أن ينسحب على الحدث الليبي واليمني أيضًا.

لكن «إخفاق» السياسة في المجال العربي، وبخاصة في مجتمعات ودول الحرب، يعود في جانب منه إلى عدم الاتفاق على المعنى أو الفكرة نفسها، كما لو أنها كانت (السياسة) متعالية إلى درجة يعصب عليهم الإمساك بها و«تأريضها» و«عقلنتها»، وككل متعال لا بد من أن يصبح مدخل صراع ومخرج صراع في آن، ومثل ذلك الظاهرة السورية والظاهرة الليبية واليمنية واللبنانية وغيرها. وهنا يمكن القول إن ما ظهر من «عقلانية سياسية» لدى جانب من فواعل السياسة في عدد من المجتمعات والدول العربية ترافق مع «لاعقلانية» أو «عبثية فائقة» أو «مفرطة» في الحرب والمواجهة وفي أنماط الاستجابة لما يمثل تحديًا وجوديًا بالفعل.

ما يحتاج العرب إليه اليوم، هو «تَدَبُّر» السبل الممكنة لمواجهة الإكراهات القريبة والعاجلة للحروب الدائرة في المجال العربي، من خلال وضع «خطة استجابة» نشطة وفعّالة، تُوقِف تدهور القيم المشتركة، وتزايد الفجوة في مداركهم وتطلعاتهم حول طبيعة المجتمع والدولة.

ثالثًا: تدبير إكراهات الحرب

ما يحتاج العرب إليه اليوم، هو «تَدَبُّر» السبل الممكنة لمواجهة الإكراهات القريبة والعاجلة للحروب الدائرة في المجال العربي، من خلال وضع «خطة استجابة» نشطة وفعّالة، تُوقِف تدهور القيم المشتركة، وتزايد الفجوة في مداركهم وتطلعاتهم حول طبيعة المجتمع والدولة، وهو ما يهدد فكرة «مجتمع واحد» و«دولة واحدة»، والفجوات أو الصدوع في مداركهم حول التعدد الاجتماعي: الديني والثقافي والعرقي واللغوي والجهوي المناطقي وحتى الطبقي والجندري... إلخ. وهكذا فإن العرب اليوم يحتاجون إلى سياسات تُوقِفُ:

- تدهور قيمة الحياة وقيمة الإنسان الذي أصبح بفعل الحرب «مهدورًا» و«بلا معنى» تقريبًا.
- تدهور في مؤشرات العيش، وتدهور القدرة على تأمين الحاجات الأساسية.
- تدهور قيمة الوطن والانتماء إليه، وبروز نزعات واتجاهات الاغتراب والتخلي والهجرة واللجوء.
- تراجع الثقة بالمستقبل.

وتزداد الحاجة اليوم إلى «تَدَبُّر» سياسات تحد من «العبث» و«اللامعنى» و«التخلي» لدى الناس، مجتمعات ودولًا وسياسات، بحيث:

- ينظر أهل السياسة والحكم إلى المجتمع وفواعله بوصفهم مصدر الشرعية ومبرر الوجود السياسي لكل فاعل حكومي أو أي فاعل في الشأن العام، وليس عبئًا.

ـ أن تضع الدولةُ المجتمعَ في موضع «المنتج» وليس «العالة»، و«صاحب الحق» وليس «طالب الحاجة».

ـ العمل على استعادة الثقة على صعيد البناء الاجتماعي والتفاعلات الاجتماعية، وإعادة الاعتبار لفكرة «الخدمة العامة» و«العمل العام» و«الوطن» و«الدولة».

ـ احتواء مصادر وقابليات التدخل والتغلغل الخارجي.

ـ مراجعة طبيعة العلاقة مع الخصوم والحلفاء في آن، بل الاتفاق على «ما» و«من» يمثل خصمًا، و«ما» و«من» يمثل حليفًا[9]!

رابعًا: آلام في الداخل

ربما لا يكون عادلًا أن تنتظر من مشرد أو جائع أو خائف أو مُصاب حرب، أو له قتيل/شهيد أو مفقود، أو نازح أو مُهَجَّر... إلخ، في أي من مجتمعات ودول الحرب أن يفكر في الاستراتيجيات العليا والحرب الكونية، ماذا يعني له القول: إن أمريكا وتركيا وإسرائيل وفرنسا وغيرها هي سبب البلاء، وهو يعاني في حياته وعيشه بلاءً كبيرًا، من الصعب نسْبه إلى أمريكا، وقد يجد أن ثمة عوامل أو فواعل بلاء من الداخل أيضًا وربما أولًا.

قد يكون صحيحًا بالنسبة إليه ما يقال عن: تدخل خارجي ومؤامرة، وإعاقة للحل، وحصار اقتصادي وسياسي، وتفجير للأوضاع، وتشويه وتشويش للأمور، لكن كل هذا ربما لا يفسر «إهمال» السلطات العامة لواجباتها، وإخفاقها في تأمين الحد الأدنى من اشتراطات العيش، الجوهري بالنسبة إليه هو أن يرى السلطة تقوم بعملها، ما أمكن من العمل، لتأمين وتوزيع عادل ومتوازن للموارد.

خامسًا: توزيع الموارد

أكثر الأمور حساسية وأولوية وخطورة في آن، هو توزيع السلطة في عدد من مجتمعات ودول الحرب، بما هي (السلطة) قوة إكراه لديها شرعية حصرية لاستخدام القوة، وقوة توزيع للموارد المادية والمعنوية، وهذا أمر لازم أو واجب؛ ولكن ليس المقصود هنا توزيع «معنى» أو «روح» السلطة والسيادة؛ أو أن تكون السلطة محض انعكاس لأنماط القوى والتفاعلات في الواقع أو في المجتمع وبخاصة في لحظة الحرب، فتكون هشة إذا كان البناء الاجتماعي هشًا أو تناحريًا أو انقساميًا أو متصدعًا؛ أو تكون أحدية إذا كان البناء الاجتماعي واحدًا الخ كما يمكن أن يحدث في مكان من العالم.

لا بد من أن يكون للسياسة وفواعلها أمر يقومون به غير الضبط والتحكم بتوزيع الموارد، أدوار يؤدونها تختلف عن وظيفتها الانعكاسية أو التظهيرية أو التوافقية لواقع المجتمع وفواعله

(9) انظر مثلًا: عقيل سعيد محفوض، **خط الصدع؟ في مدارك وسياسات الأزمة السورية (مقاربة تفكيكية)** (بيروت: دار الفارابي، 2017).

التقليدية وبخاصة في ظل الحرب، فلا تكون السلطة (أو الدولة) هي مجرد «حصيلة» لتفاعل القوى الاجتماعية وغيرها من فواعل الحدث السوري أو الليبي أو اليمني... إلخ أو نتيجة للتسوية مثلًا، والمهم هو أن يكون ثمة تَطَلُّع وتَوَجُّه ومقبولية اجتماعية ومقولات وإرادةٌ تَحْكُم المجتمع والدولة بكيفية مستقرة.

سادسًا: التفكير في الدولة

يحتاج العرب اليوم، وليس فقط مجتمعات ودول الحرب، إلى «إعادة التفكير في الدولة»[10]، في معنى الدولة ومركزيتها وأولويتها على المجتمع، وبخاصة في حالات الحرب، وربما في مرحلة ما بعد الحرب، وحتى تستقر الأمور[11].

هذه مسألة يجب أن تكون من «الثوابت» و«المسلّمات». وبناء على خبرات الحرب فإن ما بعد الحرب يتطلب تمركزًا لسلطة تقدير الموارد المادية والمعنوية، وكيفية توزيعها، وهذه مسألة عقدية في كيانية وقوة وتماسك أي دولة، كيف إذا كانت في حالة حرب أو خارجة من حرب؟

المجتمعات العربية بحاجة إلى مشروعات وطنية، ومشروعات وعناوين وسرديات كبرى (على المستوى العربي)، والقول إن هذه المجتمعات مَلَّت من ذلك هو قول غير دقيق، بل إن الحاجة إلى مشروعات كبرى تنسجم مع الذهنية والثقافة والتاريخ والمخيال لدى تلك المجتمعات.

ربما لا تكون المهمة سهلة، حتى لو أراد أو حاول السوريون والليبيون واليمنيون مثلًا أن يعيدوا بناء المجتمع والدولة وكل ما دمرته الحرب، لأن طبيعة النظام السياسي وفكرة الدولة وعَقْدَهَا في مرحلة ما بعد الحرب، من المحتمل أن تكون جزءًا من سياسات الحل أو التسوية.

وهكذا، فإن من الخطر أن تكون «دولة ما بعد الحرب» في سورية وليبيا واليمن مثلًا هي مما يتم التفاوض في شأنه وما سوف يتم تظهيره وتنفيذه تحت التهديد باندلاع الحرب مجددًا. لكن بقاء سورية وليبيا واليمن دولًا متماسكة وقوية هو هدف رئيس، هو حاجة أولية بالنسبة إلى المجتمعات فيها، وهذا ما يجب أن يحاولوه ويكافحوا من أجله.

لا بد من أن نستدرك في بعض ما ذُكر أعلاه، من أولوية الدولة على المجتمع، إذ ليس المقصود أولوية أو قوامة تامة ومُطلقة على المجتمع، بما يفضي إلى نظم حكم تسلطية وقاهرة، كما هي

(10) عقيل سعيد محفوض، «إعادة التفكير في الدولة: قراءة في ضوء الأزمة السوريّة،» (دراسة، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، 30 آذار/مارس 2019)، <https://bit.ly/3if05gd>

(11) من الصعب تقدير كيف ومتى تستقر الأمور في المنطقة العربية، حتى إذا ما انتهت الحرب في سورية وليبيا واليمن... إلخ، فإن من المستبعد أن تنتهي حالة الصراع في الإقليم، مثل الصراع بين العرب وإسرائيل، والصراعات بين عدد من البلدان العربية وكل من إيران وتركيا وغيرها. الأمر الذي يرجح ميل فواعل السياسة وأهل الحكم لمركزة السلطات ...

حال معظم بلدان المنطقة العربية والشرق الأوسط، وإنما قوامة مرحلية بحكم إكراهات ومتطلبات إعادة الأمن والاستقرار للمجتمع والدولة، في مواجهة نزعات «الانقسام» و«التشظي» و«اللادولة»، وقيم الإرهاب والتكفير... إلخ. وإذًا فإن المهمة تتطلب دولة قوية، ولا يُفترض بالدولة القوية أن تكون متسلطة أو ظالمة أو ثقيلة على شعبها، وليس من السهل أن تكون الدولة في هذا المشرق وربما في العالم اليوم قوية وعادلة بالفعل!

المجتمعات العربية بحاجة إلى مشروعات وطنية، ومشروعات وعناوين وسرديات كبرى (على المستوى العربي)، والقول إن هذه المجتمعات مَلَّت من ذلك هو قول غير دقيق، بل إن الحاجة إلى مشروعات كبرى تنسجم مع الذهنية والثقافة والتاريخ والمخيال لدى تلك المجتمعات.

ليس من السهل أيضًا ـ ونحن نكرر هنا ـ إقناع جميع فواعل الحدث السوري والليبي واليمني مثلًا، من أهل تلك البلدان وغيرهم، بـ«أولوية الدولة» في مرحلة ما بعد الحرب، وبخاصة أنها تعرضت لإجهاد كبير، وتم اتهام فواعلها بأنهم جزء من الحرب، وأحد أسبابها، وهذا الخطاب المناهض لأولوية الدولة يمثل ـ كما هو معروف ـ جزء من ديناميات الحرب نفسها، كما أن إضعاف الدولة وفكرة الدولة وإعادة هندستها هي جزء من رهانات الحرب أيضًا.

سابعًا: المشروع الوطني: الحاجة والقابلية

المجتمعات العربية بحاجة إلى مشروعات وطنية، ومشروعات وعناوين وسرديات كبرى (على المستوى العربي)، والقول إن هذه المجتمعات مَلَّت من ذلك هو قول غير دقيق، بل إن الحاجة إلى مشروعات كبرى تنسجم مع الذهنية والثقافة والتاريخ والمخيال لدى تلك المجتمعات، فانكفاء السردية العروبية والسرديات الوطنية كان له تأثير بالغ الخطورة في المنطقة.

وقد أظهرت التطورات في العقد الأخير أن الضغوط الاقتصادية والمعيشية لا تُغيِّب الحاجة إلى الثقافة والقيم والهوية، وليس صحيحًا أن الناس تعزف عن السياسة الكبرى إلى حاجاتها اليومية الصغرى أو الأساسية، بل إن ما يحدث في العمق قد يكون العكس تمامًا، ربما لا يظهر ذلك في الواقع مباشرة، إنما يزداد في حيز الإمكان والمخيال والتوقع، بما فيها:

قابلية تجديد العلاقة بالمشروعات أو السرديات الكبرى، إذا أظهرت فواعلها جدية في العمل.

احتمالية متزايدة لقبول أي أفكار مطروحة، تحت ضغوط وإكراهات الحرب، وقد يتحول المؤقت إلى دائم أو شبه دائم، أو أنه يؤدي إلى وقائع جديدة سوف يكون من الصعب تجاوزها.

بروز متزايد لـ«هويات فرعية» تعطي الأولوية أو الأولوية النسبية من منظور المنتمين إليها، ليس أولوية انقسامية بالضرورة، إنما أولوية الحفاظ على الذات في إطار الدولة، الأمر الذي يعني إما الاتجاه للإمساك بالسلطة، أو الاتجاه لمقاومة مركزة السلطات، أو العمل على الإبقاء عليها سلطة ودولة «توافقية»، بالتعبير اللبناني، أو دولة «الحد الأدنى» من السلطات، وتحت مساءلة مراقبة دائمة وفق ميزان الملل والنحل والطوائف... إلخ.

تزايد فواعل وبنى وشبكات «موازية»، بحيث تبقى الدولة من حيث البنى والأشكال والأنماط ومن حيث الاعتراف الدولي بها، إلا أنها لا تملك السلطة على كامل جغرافيتها، ولا القدرة على ضبط الحدود أو ضبط التدفقات المادية والمعنوية عبرها.

ثامنًا: في الأولويات اليوم

الأولوية اليوم هي لنقد منطق الهزيمة، ليس بإنكار الواقع، وإنما بفهمه وتحليله واستخلاص التعميمات حوله، فالهزيمة ليست قدرًا؛ ولتفكيك السرديات الواهمة حول الانتصار النهائي للغرب والصهيونية على العرب؛ وبناء سرديات أخرى تقوم على استنهاض «روح الأمة» أو «روح الشعب» في مواجهة مصادر التهديد المختلفة[12]، ومنها رهانات التدخل والاختراق الخارجي، ونعني بـ«روح الأمة» أو «روح الشعب» الوعي الجمعي والاهتمام بمعاني المجتمع والأمة والدولة... إلخ.

الأولوية اليوم هي لنقد منطق الهزيمة، ليس بإنكار الواقع، وإنما بفهمه وتحليله واستخلاص التعميمات حوله، فالهزيمة ليست قدرًا؛ ولتفكيك السرديات الواهمة حول الانتصار النهائي للغرب والصهيونية على العرب.

قد يبدو هذا الكلام مُستعادًا من حقبة سابقة، ومن سياق ربما عده كثيرون «منتهي الصلاحية»، إلا أن فكرته ومنطقه وبداهته لا خلاف حولها. ولكن هل ثمة اعتراض ممكن أو محتمل على فكرة أو مبدأ استنهاض «روح الأمة»، في لحظة عولمية كاسحة لكل شيء تقريبًا؟ هذا هو بالذات أحد مصادر عودة التوجهات القومية والجهوية وربما الشعبوية في غير مكان من العالم[13]، ولو أن ذلك يتخذ سمات أكثر يمينية على ما يبدو.

المفارقة أن الحروب في سورية وليبيا واليمن وغيرها خالفت – من حيث الواقع والتداعيات ـ ما نتحدث عنه، إذ لم تظهر نزعة وطنية أو قومية أو شعبوية ناشطة مثلًا، هذا يعني أن ثمة «اختلالًا» قد يكون عميقًا في وعي الحدث ووعي الاستجابة المجتمعية والفكرية والنفسية حياله، وهذ أمر واضح من نواح كثيرة.

لكن ما نقوله هنا لا يدعو إلى «الشعبوية» أو «الشعبوية اليمينية» ولا حتى «الشعبوية اليسارية»، ولا يعدها الاستجابة المناسبة أو الاستجابة الأفضل للتحديات الراهنة أو ما يحتاج إليه السوريون والليبيون واليمنيون اليوم، لكنها إشارة إلى ظاهرة مفقودة تقريبًا في المشهد العربي،

(12) انظر وقارن: أندريه سيغفريد، **روح الشعوب**، ترجمة عاطف المولى (بيروت: المركز العربي للأبحاث والدراسة السياسات، 2015)، مع الإشارة إلى أن مقدمة الكتاب تتناول مقارنات مع أفكار فرويد وغوستاف لوبون أيضًا.

(13) حول تصاعد الشعبوية في العالم، انظر مثلًا: برتران بادي ودومينيك فيدال، **عودة الشعبويات**، ترجمة نصير مروة (بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2019)، وألفرد و. ماكوي، «القومية الشعبوية وأزمة ما بعد العولمة: العالم يغرق في التطرف»، **العرب**، 2017/4/11، <https://bit.ly/2GTtleR>.

كون «الشعبوية» وبصورة خاصة «اليمينية» منها، هي من أكثر أنماط الاستجابة بروزًا في عالم يمثل الخطر والتهديد أحد أهم سماته. وهذا باب فيه كلام كثير.

خاتمة

يبدو أن العرب لم يتمكنوا ـ حتى الآن ـ في مباشرة هذه المهمة، من تدبير السياسة، بالمعاني التي وردت أعلاه، وذلك لأسباب متعددة، لعلّ في مقدمها أنهم لم يتفقوا بعد على تشخيص ما هم فيه، أو تقصّي أسسه العميقة؛ ولا يبدو أنهم قادرون على ذلك، ليس لأنهم لا يريدون، وإنما لأن ثمة عقبات معرفية، ربما لم يولوها الاهتمام اللازم؛ فقد كانوا، ولا يزالون، يفتقرون عمومًا إلى «نظام تفكير» يمكن أن «يتقابلوا» في ظله أو في أفقه، الأمر الذي يجعل تفكيرهم وتدبيرهم ـ حتى الآن ـ متردّدًا مشتتًا ومتناثرًا، وجهدًا لا طائل منه تقريبًا!

إن «تدبير السياسة»، هو أمر لا بد منه، إذا ما أراد العرب أن يشغلوا موقعًا أفضل نسبيًا في التفاعلات الدولية اليوم، وفي نظام المعنى والقوة في النظام العالمي، وأن يعودوا إلى التاريخ، أو أن يبطئوا من مسار تراجعهم الموجع والثقيل فيه.

غير أن «تدبير السياسة»، هو أمر لا بد منه، إذا ما أراد العرب أن يشغلوا موقعًا أفضل نسبيًا في التفاعلات الدولية اليوم، وفي نظام المعنى والقوة في النظام العالمي، وأن يعودوا إلى التاريخ، أو أن يبطئوا من مسار تراجعهم الموجع والثقيل فيه. لذا فإن من أولى أولويات العرب اليوم هي أن يستمعوا إلى «ندائهم الخاص الذي يهيب بهم أن يعودوا إلى ذواتهم»، بتعبير إريك فروم[14]، بما هم سوريون وعراقيون ولبنانيون وجزائريون ومصريون... إلخ فحسب، وإنما بما هم عرب أيضًا وربما قبلًا، حسب تقديرات كثيرين، وهي مهمة لا شك غير يسيرة، إلا أنها واجبة □

(14) محفوض، «ضدَّ التشاؤم،» (مصدر سابق).

الوضع السياسي العربي: الملفات المؤجلة والأسئلة المعلقة

محمد أمزيان(*)

أستاذ الفكر السياسي الإسلامي- جامعة قطر.

تقديم

ثمة ملفات مؤجلة تمس الأمن القومي العربي لم تجد سبيلها إلى الحسم، وليس ذلك لنقص في الدراسات التحليلية، بل لغياب الإرادة السياسية لدى أصحاب القرار من جهة، والاستجابة للإكراهات الدولية من جهة ثانية.

من هذه الملفات، مستقبل الدولة في وطننا العربي في ظل الحديث المتزايد عن نهاية الدولة، وأفول الدولة الوطنية[1]، والاتجاه نحو نمط الدولة الافتراضية (Etat virtuel)[2]، مع تنامي الرأسمالية المتوحشة[3]، وشركاتها العابرة للقارات، ودخول المجتمع الدولي في ما يسميه بعض النقاد المعاصرين عصر «الإقطاعيات الجديدة» و«لوردات إمبراطورية العار»[4]. من هذه الملفات المؤجلة، اتجاه الوطن العربي إلى مزيد من التقسيم والتفتيت والتفكيك غير المسبوق، في ظل تصاعد الحروب الأهلية التي تتغذى على الصراعات الإقليمية والدولية، وهو ما بات يهدد قسمًا كبيرًا من وطننا العربي بالعودة إلى وضع اللادولة وتزايد الدول المفلسة أو المرشحة للإفلاس. من هذه الملفات أيضًا حالة التشظي المزمن الذي يحكم القوى السياسية المتنافسة والمتنازعة على

(*) البريد الإلكتروني: mamezzian@qu.edu.qa.

(1) انظر على سبيل المثال: Jean-Marc Siroën, «L'État-nation survivra-t-il à la mondialisation,» dans: Gérard Kebabdjian and Pierre Berthaud, eds., *La Question politique en économie international* (Paris: La Découverte, 2006), pp. 297- 312.

(2) Jean-François Daguzan, «La Fin de l'Etat-Nation? Surprise stratégique du XXI^{ème} siècle?,» *La Revue géopolitique* (10 septembre 2013), <https://www.diploweb.com/La-fin-de-l-Etat-Nation-Surprise.html>.

(3) انظر على سبيل المثال: Samir Amin, *L'Empire du chaos: La Nouvelle mondialisation capitaliste* (Paris: L'Harmattan, 1991).

(4) Jean Ziegler, *L'Empire de la honte* (Paris: Librairie A. Fayard, 2005), pp. 31, 44-45 and 54.

هوية الدولة وشرعيتها، حيث تخوض كل من القوى الليبرالية والعروبية والإسلامية صراعًا لا يزال مفتوحًا، ولم تفلح مبادرات الحوار البناءة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية في احتوائه وتجاوزه. وعلى رأس هذه الملفات المزمنة، تنتصب القضية الفلسطينية بوصفها أولى الأولويات بالنظر إلى التطورات الأخيرة غير المسبوقة، والتي تتجه نحو إلغاء الوجود الفلسطيني، ومحوه من الذاكرة العربية والإسلامية، وإسقاط الحق التاريخي للعرب والمسلمين في أرض فلسطين، وانخراط بعض الأنظمة العربية الوازنة في تحالف استراتيجي مع الكيان الصهيوني ضد دول الجوار العربي والإقليمي، والاختراق الصهيوني للأمن القومي العربي، وتجميد معاهدة الدفاع العربي المشترك، وغيرها من المتاعب التي بات الساعد العربي يكل عن حملها بالنظر إلى أوضاعه الداخلية المرهقة.

إن الدولة التي تحكم المنطقة العربية، شأنها شأن دول العالم الثالث، لم تظهر نتيجة تطور سوسيولوجي داخلي، بل اكتسبت وجودها القانوني في إطار التسويات الدولية للإرث الاستعماري، وفي سياق التحديث القسري، وهو ما جعل منها دولاً مشوهة و«هجينة» من جهة، ودولاً «خدجًا» من جهة ثانية.

ومع أهمية هذه الملفات وحاجة القارئ العربي إلى متابعة مستجداتها، نميل في هذه الورقة الموجزة إلى إثارة الانتباه إلى ملفات أخرى نعتقد أنها لم تحظ بالاهتمام الكافي، وتتعلق بالمضاعفات التي صاحبت ظهور الدولة القومية في الوطن العربي إلى وقتها الراهن.

والفرضية التي تتبناها هذه الورقة أن الدولة التي تحكم المنطقة العربية، شأنها شأن دول العالم الثالث، لم تظهر نتيجة تطور سوسيولوجي داخلي، بل اكتسبت وجودها القانوني في إطار التسويات الدولية للإرث الاستعماري، وفي سياق التحديث القسري، وهو ما جعل منها دولاً مشوَّهة و«هجينة» من جهة، ودولاً «خدجًا»[5] من جهة ثانية، لعدم اكتمال شروط ولادتها. لقد ولدت الدولة العربية في سياق تمدد نموذج الدولة القومية الأوروبية إلى كل مناطق العالم بدءًا من أوروبا الشرقية، وشمال أمريكا، وأستراليا، وأمريكا اللاتينية، وآسيا وأفريقيا، وهي العملية التي أدَّى فيها الغزو العسكري دورًا مركزيًّا كما يقول «مارتن كريفل» في دراسته الموسوعية التي كرسها لرصد هذا التمدد[6]. لذلك، فإن ما يعنينا بالأساس في هذه الورقة مسألتان أساسيتان، تتعلق **الأولى** بإبراز بعض المضاعفات التي صاحبت ظهور هذا الكيان السياسي الوافد وتداعياته السلبية على الوعي السياسي المتوارث في المنطقة، والتصدعات الداخلية التي أحدثها في علاقة الدولة بالمجتمع،

(5) Nazih N. Ayoubi, *Over-Stating, the Arab State: Politics and Society in the Middle East* (New York: I. B. Tauris and Co., Ltd., 2014), p. 12.

(6) Martin van Creveld, *The Rise and Decline of the State* (London; New York: Cambridge University Press, 1999), chap. 5, «The Spread of the State: 1696 to 1975,» pp. 263-331.

وتتعلق الثانية بإبراز الطابع الإمبريالي لقيم المواطنة التي تولدت عن هذا الكيان باعتبارها أداة للتحكم والهيمنة والتبعية.

وقد آثرنا التركيز على هذه القضايا لسبب وجيه، وهو أن المقاربات الليبرالية عادة ما تهمش كثيرًا من هذه المشكلات التي تعدها من مخلفات الماضي ومجتمعات ما قبل الدولة، مع أن هذه المضاعفات تجسد من الناحية الفعلية على أرض الواقع بؤرة الصراع، وتمثل مصدر تهديد حقيقي لاستقرار المجتمعات العربية وأمنها، وهو ما يجعلها تستحق المزيد من التفكير والاهتمام بدلًا من تجاهلها أو القفز عليها.

أولًا: المضاعفات المصاحبة لظهور الدولة القومية

لا أجد توصيفًا أدق لهذه المضاعفات من التشخيص الموجز الذي قدمه الخبير الفرنسي المناهض للسياسة الكولونيالية سيرج لاتوش الذي ربط مشكلات الدولة في العالم الثالث بالتحديث القسري الذي صاحب المد الاستعماري. لقد فرض الاستعمار الأوروبي ـ كما يقول ـ نظام الدولة القومية كشكل سياسي حصري، إذ لم يتم الاعتراف بالشخصية القانونية في المجتمع الدولي وفي إطار الأمم المتحدة إلا بهذا النمط من الدول المصطنعة، وبحدودها التعسفية، التي فرضت على «مواطنيها الجدد» هوية وطنية مجردة وفارغة، ودخلت في صراع لا هوادة فيه ضد الهويات الثقافية والإثنية القائمة فعليًا لدى شعوبها[7]. أما المجتمعات التي لم تتبنّ شكل الدولة الحديثة، فلم يعد لها أي وجود قانوني، ومن ثم تصبح مجالًا للاكتشاف والغزو والتحضير[8]، وهو ما يضعها أمام خيارين: إما الذوبان في المجتمع الدولي وإما الانقراض[9]. إن هذا التشخيص يضعنا في صلب الأسئلة المعلقة التي لم تجد بعد سبيلها إلى الحسم، والتي تولدت من رحم التناقضات القائمة بين الدولة القومية الوافدة وبين دولة الأمة التي ورثتها وحلّت محلها وقامت على أنقاضها. وفي ما يلي رصد لبعض هذه المضاعفات التي لا ندعي أنها حصرية بقدر ما هي عينة كاشفة لبعض أوجه تلك التصدعات.

يكتسب «المواطن العربي الجديد» انتماءه من الدولة التي يحمل جنسيتها، ولكن هذا المواطن نفسه بموجب عقيدته الدينية ينتمي إلى أمة تتحدد هويتها على أساس الرابطة الدينية، ويترتب على هذه الرابطة حقوق وواجبات متبادلة على مستوى الأمة وليس الدولة فقط.

(7) Serge Latouche, *L'Occidentalisation du monde, Essai sur la signification, la portée et les limites de l'uniformisation planétaire*, Série «Essais"; no. 203 (Paris: Éditions la découverte, 2005), pp. 100-101.

(8) Ibid., p. 122.

(9) Serge Latouche, *La Planète des naufragés* (Paris: La Découverte, 1991), p. 36.

1 ـ التحديث القسري وسؤال الانتماء

إن المفاهيم السياسية التي باتت تؤطر الوعي السياسي العربي في دولة ما بعد الاستعمار لا تقبل الانفكاك إبستيمولوجيًا عن السياق التاريخي والثقافي الذي تطور فيه مفهوم الدولة القومية في المجتمعات الأوروبية حيث تحل الرابطة القومية كأساس يحدد الهوية السياسية للأفراد[10] محل الرابطة الدينية التي كانت تتوحد عليها شعوب المنطقة. وهنا بالذات تكمن المفارقة.

سياسيًا، يكتسب «المواطن العربي الجديد» انتماءه من الدولة التي يحمل جنسيتها، ولكن هذا المواطن نفسه بموجب عقيدته الدينية ينتمي إلى أمة تتحدد هويتها على أساس الرابطة الدينية، ويترتب على هذه الرابطة حقوق وواجبات متبادلة على مستوى الأمة وليس الدولة فقط. إن هذه الازدواجية في الانتماء بين إكراهات الدولة والحنين إلى الأمة أوجد لدى المواطن العربي حالة من الشعور بالانفصام. سياسيًا، هو مواطن وحامل لجنسية تثبت له هوية هجينة لا تربطه لا بقوميته التي تمثل فيها العروبة جواره الطبيعي لغة ودمًا ولحمًا، ولا بالأمة التي ينتمي إليها بحكم العقيدة الجامعة. إن هذا الانفصام يقود حتمًا ـ كما يقول برهان غليون ـ إلى تكوين شخصية عصابية مصدوعة من الداخل، وهي شخصية غير منتجة وغير مبدعة، تعيش رهينة تناقضاتها الداخلية وصراعاتها الذاتية، وهي أيضًا غير قادرة على التواصل والتفاهم وبناء الأطر الجماعية المنظمة[11]. نتساءل هنا: هل من مخرج من هذا الإفلاس الذي أصاب الشعوب العربية؟ سؤال سيبقى معلقًا على شرط بات في حكم المستحيل، وهو أن تُغيِّر الدولة العربية الأساس الذي بنت عليه شرعيتها.

2 ـ التحديث القسري وسؤال الولاء

يترتب على سؤال الانتماء سؤال آخر يرتبط به بالضرورة وهو سؤال الولاء بحكم التلازم القائم بين المفهومين. إن الانتماء إلى الوطن يقتضي بقوة القانون أن يكون ولاء المواطن للدولة التي يحمل جنسيتها، وهو ولاء تام لا يقبل التعدد كما لا يقبل النقض في حال تعارضه مع متطلبات انتمائه الديني أو القومي. ومنشأ هذه المعضلة أن احتكار الدولة للحق في الولاء يترتب عليه في المقابل انتقاض الولاء بمعناه السياسي بين أفراد الأمة العابرة للأوطان من حيث هو تكليف شرعي يوجب على المسلمين حقوقًا وواجبات متبادلة. عند هذا التعارض بالذات تكمن المفارقة بين الاعتقاد الديني في الانتماء إلى الأمة الواحدة، وبين الخضوع القسري «للدولة الأمة» التي قطعت أوصال الأمة الواحدة لتجعل منها أشتاتًا تتقاسم أجزاءها دول تعدّ نفسها أجنبية عن بعضها البعض بقوة القانون الدولي الذي تستمد منها شرعية وجودها، وبموجب سيادتها التي تجعل منها كيانًا سياسيًا أجنبيًا مفارقًا لجوارها السياسي. ويترتب على ذلك أن أي شكل من أشكال الولاء والتضامن الفعلي لرد العدوان على بعض أجزاء الأمة يعد خيانة للوطن[12]، كما أن أي امتناع عن الانخراط في

(10) Fred Constant, *La Citoyenneté*, collection clefs politique (Paris: Ed. Montchrestien, 1998), p. 158.

(11) برهان غليون، **نقد السياسة: الدولة والدين**، ط 4 (الدار البيضاء؛ بيروت: المركز الثقافي العربي، 2007)، ص 310.

(12) نتذكر هنا تهمة الخيانة التي وجهت إلى الرئيس المصري محمد مرسي تحت ذريعة التخابر مع حماس، حيث أصبح التباحث حول القضايا المصيرية كقضية الاحتلال الصهيوني لفلسطين تهمة يعاقب عليها القانون.

الخدمة العسكرية أو الحروب البينية ضد دول الجوار العربي أو الإسلامي باسم الدفاع عن الوطن ووحدة أراضيه يعرض المواطن للتخوين وتجريده من حقوق المواطنة كما حدث في الكويت عقب الغزو العراقي على سبيل المثال.

3 ـ التحديث القسري وسؤال الحرمان

نتحدث هنا عن الحرمان بمعناه المتعارف عليه سوسيولوجيًا، وهو إدراك الفاعلين للتناقض القائم بين الرغبات والتطلعات وظروف الحياة التي يتوقعون الحصول عليها ويعتقدون أنهم يستحقونها، وبين القدرات المتاحة لهم فعلًا. وتوجد علاقة بين شدة الحرمان وإمكان العنف الجماعي، فكلما زاد التباين بين التوقعات والقدرات زادت درجة الاستياء والإحساس بالحرمان[13].

دينيًا واجتماعيًا، يعيش المواطن العربي المسلم في حرمان دائم في ظل دولة تفرض عليه أن يعيش خلاف معتقده. إن سياسة الحرمان هذه تسببت للمواطن العربي بالفقر المادي والمعنوي، والإفلاس القيمي، وغياب الفاعلية والدافعية نحو المبادرة، والسلبية والعزوف عن المشاركة العامة. وعلى مستوى العلاقة بأجهزة الدولة ومؤسساتها، تتعمق أزمة الثقة بينها وبين المواطن، وهو ما يترجم على الأرض بمظاهر العنف المنظم كرد فعل طبيعي على مصدر الحرمان، وتعبيرًا عن رفضه لهذا الكيان الذي يغتصب حقوقه الدينية. ومن جهة الدولة، يؤكد الواقع القائم أن المقاربة الأمنية التي أدمنت عليها لا تتكشف إلا على مزيد من التصدعات. وهنا نواجه أسئلة معلقة لا تجد لها جوابًا: هل في حسبان الدولة التعامل مع الدين بوصفه شريكًا استراتيجيًا يؤمن لها ولشعوبها السلم والاستقرار؟ هل في حسبانها اعتماد مقاربة تصالحية تسد الفجوة القائمة بينها وبين توقعات مواطنيها تمكنها من إعادة تبيئة ذاتها وتجاوز اغترابها داخل حاضنتها الشعبية؟ هل في حسبانها مراجعة نهجها التحديثي القسري الذي يستخدم العلمانية كـ «أيديولوجيا للقمع»[14] ضد من تعدهم منافسين بدل التعامل معهم كمواطنين؟ هل في حسبانها رفع وصايتها غير الشرعية التي باتت تفرضها على الدين واحتكار تفسيره وتدبيره مؤسسيًا وتكف عن توظيف المقدسات الدينية واستخدامها كأداة للمساومة في صراعاتها السياسية؟ أسئلة ستبقى معلقة في غياب أي مبادرة تصالحية لدى النخب السياسية العربية الحاكمة. والنتيجة مزيد من الدماء العربية التي يتم سفكها باسم الوطن ولأجله!

4 ـ التحديث القسري وسؤال الشرعية

منذ اللحظة التي تم فيها توطين النموذج الوافد مع إعلان الاستقلال، استوردت الدولة العربية ليس البنية المؤسسية للدولة الحديثة فقط، بل عوالمها الرمزية أيضًا. لقد عملت الدولة العربية المستحدثة على استلهام التجربة النموذج عبر إعادة تحديد المعايير الناظمة للجماعة التي تحكمها،

(13) Ted Robert Gurr, *Why Men Rebel* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1971), pp. 21, 23, 24 and 59.

(14) Nader Hashemi, *Islam Secularism, and Liberal Democracy: Toward a Democratic Theory for Muslim Societies* (New York: Oxford University Press, 2009), p. 140.

وإعادة تشكيل ذاتيتها الفردية والجماعية، وهيمنتها على ثقافة المجتمع، وتدميرها للوحدات الاجتماعية والثقافية التقليدية السابقة عليها، تمامًا كما فعلت الدولة الحديثة في المجتمعات الأوروبية[15].

قيم المواطنة الحديثة في عالمنا العربي بدلاً من أن تكون رافعة للنهوض بحقوق المواطن العربي، وتحقيق الحرية والعدالة، والمساواة في الحقوق والواجبات، والمساواة أمام القانون [...] تم توظيفها كأداة للتدخل في الشأن العربي الداخلي وضرب وحدته الوطنية.

وفي هذا الخيار التعسفي تكمن المفارقة بين شرعية الأمر الواقع وبين الشرعية السياسية. ذلك بأن الدولة ـ كما يقول جان مارك كواكو ـ لا تكتسب شرعيتها إلا بقدر ما تعبر عن هوية المجتمع، والقيم المشتركة التي تحكمه، والتي يتوافق عليها الأفراد، وما ينتج من هذا التوافق من توحد حول مجموعة من الرؤى والأهداف، وهو ما يعطي معنى لوجودهم، وإحساسهم بهويتهم المشتركة. وبهذا الاعتبار، فإن كل عضو في الجماعة، وبصفة فردية، سوف يشعر بأن «أي تدمير أو انتهاك موجّه إلى هذه القيم إنما هو تهديد لهويته الخاصة»[16]. وتأسيسًا على هذا المبدأ، فإن «الوظيفة السياسية المتعلقة بتنظيم المجتمع وإدارته تكون شرعية فقط عندما تعبر عن هويته»[17]، كما أن الحكم لا يُعد قانونيًا فعلًا: «إلا عندما يتفق أولئك الذين يحكمون والذين يطيعون على تلك القيم السياسة التي يعتبرونها موضوعا للارتقاء»[18]. هل في حسبان النخب السياسية العربية الحاكمة إجراء مصالحة تاريخية مع قيم شعوبها؟ لا شيء يدل على ذلك، فمنطق الدولة، والحفاظ على الحكم يقتضي وفقًا للتعبير المكيافيلي أن يتصرف الحاكم «ضد الخير، وضد الإنسانية، وحتى ضد الدين»[19]. والنتيجة أن الشعوب التي باتت ترى في الدولة التي تحكمها مولودًا غير شرعي لا تكف عن مساءلتها والاحتجاج ضدها، احتجاجًا لم يتردد في إعلان الجهاد من أجل استعادة الشرعية المغتصبة؛ فالدولة المنشودة التي ستقوم من طريق الجهاد، هي الدولة الوحيدة التي تملك الشرعية[20]. ويبقى السؤال مطروحًا: هل تصمد الدولة في وجه الغاضبين القابضين على الزناد؟ وما هي تكلفة هذا الصمود؟

---

(15) وائل حلاق، **الدولة المستحيلة: الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي**، ترجمة عمرو عثمان (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص 80ـ81.

(16) Jean-Marc Coicaud, *Legitimacy and Politics: A Contribution on the Study of Political Right and Political Responsibility* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2002), p. 16.

(17) Ibid., p. 17.

(18) Ibid., p. 14.

(19) Nicolas Machiavel, *Le Prince et autres textes*, col. 10-18 (Paris: Union générale d'Éditions, 1962).

(20) عمر بن محمود أبو عمر، **الجهاد والاجتهاد: تأملات في المنهج** (عمّان: دار البيارق، 1999)، ص 99.

ثانيًا: قيم المواطنة: إكراهات الخارج وتداعيات الداخل

لا شك في أن مبادئ المواطنة التي تقوم عليها الدولة الحديثة تعدّ واحدة من أعظم إنجازات العقل السياسي الغربي الحديث والمعاصر. لكن قيم المواطنة الحديثة في عالمنا العربي بدلًا من أن تكون رافعة للنهوض بحقوق المواطن العربي، وتحقيق الحرية والعدالة، والمساواة في الحقوق والواجبات، والمساواة أمام القانون، وإلغاء الامتيازات الطبيقية، والقضاء على كل أوجه التمييز، وإرساء دعائم الاستقرار السياسي، والمشاركة في إدارة الشأن العام وصوغ القرار، وترشيد الأداء السياسي، والرقابة على أجهزة الدولة...، بدلًا من كل ذلك، تم توظيفها كأداة للتدخل في الشأن العربي الداخلي وضرب وحدته الوطنية، وتأجيج ثقافة الاحتراب، واستدامة الصراع بين شركاء الوطن المتشاكسين سياسيًا وأيديولوجيًا، وكل ذلك باسم حماية حقوق المواطنة.

تغطي أنشطة المراكز الغربية في الوطن العربي جوانب واسعة وحساسة تمس بسيادة الدول العربية والأمن القومي العربي، من خلال ورش عمل وتدريبات تشمل كل المجالات والقطاعات الحيوية التي تقع تحت سيادة الدولة بما فيها هيئات القضاء، والشرطة، والنيابات العامة، والبرلمانات العربية، والقوات المسلحة والدفاع.

إن مراجعة سريعة لما تفرزه الساحة العربية من أدبيات ومواقف وسجالات تبعث على الخوف، وتقدم مؤشرات قوية على أن وطننا العربي مقبل على مزيد من التصدعات الداخلية، وهو ما يتطلب إعادة تقييم موضوعي لأداء المنظمات والشبكات الحقوقية والمراكز البحثية التي يفترض أنها تتمتع بالاستقلالية والنزاهة بوصفها مكونًا أساسيًا من مكونات المجتمع المدني. لذلك، سيتجه حديثنا في الشق الثاني من هذه الورقة إلى التركيز على قضيتين أساسيتين: ننبه في **الأولى** إلى مخاطر التوظيف الخارجي لقيم المواطنة، واستغلال القوى الخارجية للمظالم الاجتماعية واتخاذها ذريعة وغطاء لاختراق دوائر القرار، والتحكم في هيئات المجتمع المدني؛ وننبه في **الثانية** إلى بعض التجليات التي تؤشر إلى انزلاق الحراك النضالي نحو تفتيت الوحدة الوطنية، وفرص بناء أرضية توافقية تؤسس لإجماع وطني حقيقي يُؤَمِّن التعايش السلمي بين شركاء الوطن.

1 ـ التوظيف الإمبريالي لقيم المواطنة

بداية، نُذكِّر بأن قضية المواطنة في منظورها الإمبريالي لا تنفك عن مفهوم «دولة التبعية». فإذا كانت التبعية هي الهدف، فإن اللعب على حقوق المواطنة هي المدخل والوسيلة. وفي مقابل الأطروحات اللبيرالية العربية التي تحاجج لإثبات الطابع الإنساني المجرد لقيم المواطنة الوافدة، تستلهم هذه الورقة بعض الأفكار الغربية النقدية التي تتوسل بها إلى كشف زيف ادعاءات دولة المواطنة التي تغيب واقعيًا لحساب دولة وظيفية وكيلة تضع إمكاناتها المؤسسية لتأمين

استمرارية الإبادة الثقافية (La Déculturation)[21] عبر التحديث القسري الذي يستهدف اقتلاع شعوبها من جذورها الثقافية. في كتابه **تغريب العالم**، يستخدم سيرج لاتوش مفهوم «التنميط» (Standardisation) أو «التأحيد الكوني» (L'uniformisation planétaire) كمدخل لفهم الآليات التي توظفها الإمبريالية الغربية في اختراقها للبنية الثقافية لدول الجنوب، وتجريدها من خبراتها التاريخية، وإعادة تشكيل مخيالها الثقافي[22]. في عملية التنميط هذه، يأخذ الغرب ـ كما يقول ـ شكل مرداس (Rouleau Compresseur) مدمر يدك كل ما يطفو على السطح، ويعمل على تسويته بالأرض لمحو أي وجه من أوجه التعددية الثقافية[23]. نحن هنا أمام قوة ناعمة تصبح معها الهيمنة أكثر فتكًا، وأقل إثارة للاعتراض، بفعل القوة الذاتية والجاذبية التي تتمتع بها تلك القيم التي تعد بالحرية والعدالة والمساواة.

لا يسمح الحيز المحدود المتاح لهذه الورقة بمزيد من الاستطراد في توضيح آليات الهيمنة والتنميط، ويكفي أن نشير باقتضاب إلى اثنتين منها: تجنيد الخبراء الكولونياليين، الذين يعود إليهم الفضل في وضع مجمل الأجندة البحثية التي لا تزال تؤطر إلى هذه اللحظة السجالات المحتدمة في الوطن العربي، والمراكز البحثية الغربية التي أصبحت لها الهيمنة شبه الكاملة على كل ما يتعلق بقضايا المواطنة. وهذه المراكز تبقى الأكثر تأثيرًا بالنظر إلى ما توافر لها من إمكانات التخطيط الاستراتيجي، والعمل المؤسسي المنظم والمحترف، والتمويل الدولي المنتظم، والخبراء العاملين المؤهلين أكاديميًا، فضلًا عن البعد الاستراتيجي لأجندتها البحثية. ومع تحفظنا الكامل على الدور الإمبريالي المكشوف الذي تضطلع به هذه المراكز، لا مناص من الاعتراف بأنها أسهمت بقوة في تعرية الواقع العربي المأزوم، بما قدمته من وقائع موثقة حول الانتهاكات التي تتعرض لها حقوق الإنسان في المجتمعات العربية. ومع كل النجاح الذي أحرزته هذه التقارير في تسليط الضوء على الجوانب المظلمة من واقعنا الحقوقي، وكشفها أمام الرأي العام المحلي والدولي، تبقى المهمة الأساسية لهذه المراكز الوصول إلى بناء قاعدة بيانات دقيقة وشاملة لمختلف القطاعات الحيوية الأمنية والمدنية والعسكرية، وتوظيفها في ممارسة المزيد من الضغوط الدولية على الحكومات الوطنية والتأثير في قراراتها السيادية، والتحكم في سياساتها الوطنية بما يجعلها تستجيب للشروط والإملاءات الدولية، وبخاصة في المجالات التي تمس هوية المجتمع وقيمه الدينية والأخلاقية والاجتماعية.

على المستوى الرسمي واختراق دوائر صناع القرار، تغطي أنشطة المراكز الغربية في الوطن العربي ـ كما رصدها الهيثم زعفان ـ جوانب واسعة وحساسة تمس بسيادة الدول العربية والأمن القومي العربي، من خلال ورش عمل وتدريبات تشمل كل المجالات والقطاعات الحيوية التي تقع تحت سيادة الدولة بما فيها هيئات القضاء، والشرطة، والنيابات العامة، والبرلمانات العربية، والقوات

(21) Latouche, *L'Occidentalisation du monde, Essai sur la signification, la portée et les limites de l'uniformisation planétaire*, p. 86.

(22) Ibid., p. 47.

(23) Ibid., p. 28.

المسلحة والدفاع، ومشتريات السلاح، والأمن الداخلي[24]. كما لا تخفي هذه المراكز استقواءها بالمنظمات والهيئات الدولية لفرض تنفيذ توصياتها، حيث توجب على الحكومات المحلية التعاون مع الهيئات الدولية لإيجاد آليات فائقة لحماية الناشطات الحقوقيات، ودعم شركائها في الداخل، كما توجب على الحكومات تشكيل المنظمات غير الحكومية والسماح لها بالعمل مع المنظمات الدولية دون التدخل في شؤونها[25].

أما على مستوى علاقتها بمنظمات المجتمع المدني، فتقوم هذه المراكز من خلال توصياتها التي تأخذ شكلًا إلزاميًا بتحريض الجمعيات والمنظمات الأهلية ضد الحكومات المحلية، وتوجب عليها وعلى الأحزاب السياسية تصعيد مناصرتها لأجندتها من خلال خطة استراتيجية واضحة تستهدف جميع صناع القرار، كما توجب عليها الضغط على حكوماتها لإلغاء ما تسميه القوانين الداعمة للتمييز من جهة، والتنازل عن تحفظاتها على الاتفاقيات الدولية من جهة ثانية. وبالمثل، تخول لهذه المنظمات صلاحيات واسعة في تثقيف الجمهور بالتعديلات القانونية اللازمة، وتقديم الاستشارات القانونية، وتنظيم ورش عمل وبرامج تدريبية خاصة للفتيات في المدارس الثانوية، وإجراء تقييم للحاجات واقتراح الإصلاحات القانونية المطلوبة. ولا يقتصر الأمر على المنظمات النسائية، بل تطالب هذه التوصيات باستنفار كل الأطر ذات الصلة بما فيها القضاة والأطباء النفسيون، وصناع السياسات لتطبيق أجندتها[26]. والواقع أن هذا النهج التحريضي ـ كما هو معلوم ـ أوجد حالة من التنمّر الدائم وسط صفوف نشطاء وناشطات المنظمات النسائية المحلية، ووضعها في حالة استنفار قصوى، وهو ما جرأها على التطاول على المقدسات والثوابت الوطنية، كما جعلها في حالة صدام وعداء مستدامين ضد شركائها المحليين.

2 ـ مخاطر الصدام وفرص التوافق

أ ـ المجتمع المدني: تحدي الانقسام وفرص الشراكة

على المستوى الرسمي، يعَدّ المكون الإسلامي أكثر مكونات المجتمع الأهلي تعرّضًا للتهميش والإقصاء والتمييز القانوني. فعبر تاريخها السياسي، لم تُظهر الدولة الوطنية أي استعداد للاعتراف المبدئي بالتيارات الإسلامية التي تبنت العمل السياسي السلمي، حيث كان الموقف الرسمي ـ كما يقول برهان غليون ـ يفترض أن هذه التيارات لا تمتلك الحد الأدنى من الحقيقة السياسية العقلانية بل والأخلاقية التي تجعله يستحق المعاملة كحالة طبيعية، أو كمحاور وطني أصيل في أي عمل وطني، إلا ما كان من قبيل الاعتراف الاضطراري وارتكاب أخف الضررين، مع استمرار سياسة الضغط والحصار للتخفيف مما تتوقعه من آثار سلبية، إلى جانب سياسة المواجهة والتشهير

(24) لمزيد من التفاصيل انظر: الهيثم زعفان، **التمويل الغربي وشراء الفكر في العالم العربي** (القاهرة: منشورات المركز العربي للدراسات الإنسانية، 2010)، ص 50 وما بعدها.

(25) Sanja Kelly and Julia Breslin, *Women's Rights in the Middle East and North Africa Progress Amid Resistance* (New York; Washington, DC: Freedom House, 2010), pp. 65, 112, 165, 172, 183, 199, 342 and 372.

(26) Ibid., pp. 36, 42, 50, 65, 129, 136, 147, 187, 206, 241 and 322.

الإعلامي والفكري والشخصي. وهذا التهميش الرسمي يتقاطع مع خوف النخبة العلمانية ورغبتها في إضعاف «الإسلام السياسي» عمومًا للتخلص من منافس عقدي وسياسي قوي لها، بل إن الدعوة إلى منع الترخيص للعمل السياسي الإسلامي يكاد يكون أحد مطالب النخبة العلمانية في بعض الأقطار العربية[27].

إن هذا التوافق يشجع السلطة الحاكمة على توظيف النخب العلمانية في مواجهاتها المستمرة ضد الإسلاميين، وهو ما أسهم في النهاية في إضعاف المجتمع المدني، بما فيها المكون العلماني نفسه. إن تجاوز هذا القصور يتطلب من القوى الوطنية أن تعي بأن مصلحة الوطن لا يمكن أن تتحقق بالانحياز إلى سلطة متعسفة وفاقدة للشرعية ضد شريحة واسعة من المظلومين والمضطهدين، كما أن الروح الديمقراطية تقتضي أن تعمل هذه القوى على استيعاب الكتل المنافسة وليس إقصاءها، وتدرك أن مصلحتها كقوة سياسية معارضة تفترض التحالف مع الكتل القوية مجتمعيًا، والأكثر تنظيمًا واتساعًا على مستوى القواعد الشعبية لتكون لها سندًا في دعم مطالبها وتحقيق مشروعها الوطني.

ب ـ إعادة جدولة أجندة الحوار والكف عن ثقافة الاحتراب

لسنا بحاجة إلى التذكير بالطابع السجالي والإقصائي المتبادل في شأن المطالب الحقوقية ومجمل الملفات المرتبطة باستحقاقات المواطنة. غير أن النظرة الفاحصة للقضايا السجالية المتداولة تبيِّن أن كثيرًا منها مفتعلة ولم يعد لها وجود لا على المستوى القانوني ولا الاجتماعي، ومع ذلك كانت ولا تزال تتصدر قائمة الجدالات الساخنة. على سبيل المثال، انخرط كل من العلمانيين والإسلاميين في جدل عقيم حول قضية الرق في الإسلام، وحقوق العبيد والإماء، مع أن القضية في أصلها لا تجد لها أي مخرجات عملية ولا مبرر لها سوى مد ثقافة الاحتراب بمزيد من الوقود. والملاحظة ذاتها تنطبق على الجدالات المتعلقة بحقوق الأقليات الدينية، حيث تقام نقاشات ساخنة حول «أهل الذمة»، مع أن وضع أهل الذمة من حيث سياقه القانوني والاجتماعي والسياسي لم يعد له وجود في نظام سياسي لم تعد تحكمه الشريعة، كما لم تعد الدولة الحاكمة تستخدم هذه المفردات السياسية في تصنيف مواطنيها.

إن هذا الجدل العقيم بات يكشف عورة كثير من العناوين التي تهدر الكثير من الجهد في مناقشات ليست لها أي مخرجات قانونية أو حقوقية من قبيل «مواطنون لا ذميون» وما شاكلها من الأشباه والنظائر. والنتيجة المنطقية التي نريد أن نخلص إليها من هذا الملحظ أن يتحول النقاش إلى التفكير في سبل تعزيز حقوق المواطن من حيث هو مواطن، وهو سؤال يتعلق بالمطالب الحقوقية، والمخاطب به هي السلطة الحاكمة القائمة اليوم فعلًا، وليست دولة الشريعة المفترضة جدلًا، والغائبة أو المغيبة واقعًا.

ج ـ إدارة الخلاف في إطار الحوار الوطني والتحرر من الوصاية الدولية

تجنبًا لمخاطر التوظيف الخارجي لمطالب الداخل، يجب أن تدار النقاشات المتعلقة بالملفات الخلافية في إطار الحوار الوطني، والعودة بها إلى أحضان التيار الأساسي الذي يؤمن بالمشروع

(27) غليون، **نقد السياسة: الدولة والدين**، ص 233.

الوطني، وتحريرها من سياقها الدولي الذي يتاجر بحقوق الأقليات وقضية التمييز ضد المرأة وغيرها من القضايا التي يتخذها ذريعة للتدخل في الشأن الداخلي العربي، وهو ما يُعد انتهاكًا صريحًا لسيادة الدول العربية ومساسًا بأمنها القومي. وعلى الأطراف المحلية التي تروج للسياسات التحريضية التي تنهجها القوى الدولية المتنفذة أن تضع مصلحة الوطن فوق مصالحها الشخصية وحساباتها الحزبية، ومكاسبها الطائفية والفئوية.

د ـ احترام الثوابت المرجعية لهوية المجتمع

من المؤسف أن كثيرًا من المنظمات الأهلية وعلى رأسها الشبكات النسائية وداعموها من نشطاء النخب العلمانية، تجاوزت نقد الموروث الفقهي إلى أصول الشريعة ذاتها متهمة إياها بتشريع التمييز ضد المرأة. ولا جدال في أن هذه الدعوات تجد مرجعيتها في التوصيات الأممية، والمراكز البحثية الغربية التي ترى أن الشريعة الإسلامية المسؤول الأول عن التمييز ضد المرأة في المجتمعات العربية والإسلامية كما نجده على سبيل المثال في تقرير مؤسسة «فريدم هاوس» في نسختيه الأولى والثانية[28]، وغيرها من الوثائق الأممية والدراسات الصادرة عن المراكز الأمريكية والغربية عامة. وفي مثل هذه الوثائق والدراسات تتكرر دعوة المنظمات الدولية إلى التدخل لإنشاء برامج تدريبية للمحامين والقضاة، مع التركيز على آليات التعامل مع الاتفاقيات الدولية وعدِّها إطارًا مرجعيًا ملزمًا للحكومات[29]، وضرورة تضمينها في قوانينها ودساتيرها، وإلغاء كامل تحفظاتها عليها مقابل إلغاء الشريعة كمرجعية لقوانين الأسرة[30]. ولم يعد خافيًا أن انجرار المنظمات النسائية المحلية وراء هذا التدخل السافر الذي يستهدف الثوابت الدينية للمجتمعات الإسلامية بات يهدد السلم الاجتماعي لمساسه بأقدس مقدسات الأمة، كما أن التصعيد في هذا الاتجاه يؤدي إلى مزيد من الاحتقان والعنف.

إن الدولة العربية بنهجها التحديثي القسري تتحمل مسؤولية ما آلت إليه مجتمعاتنا العربية من تفكك وإفلاس، بل وغياب لأي مشروع عربي وحدوي يمكنه أن يستعيد المبادرة، ويزاحم المشاريع الإقليمية والدولية التي باتت ترسخ وجودها على أرضه سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا.

ختامًا، كانت هذه عينة من المعضلات المزمنة التي حاولنا وضعها في سياقها التاريخي والحضاري لفهم مخاطرها وتداعياتها على واقع المجتمعات العربية ومستقبلها. وليس بخاف أن الدولة العربية بنهجها التحديثي القسري تتحمل مسؤولية ما آلت إليه مجتمعاتنا العربية من تفكك وإفلاس، بل غياب لأي مشروع عربي وحدوي يمكنه أن يستعيد المبادرة، ويزاحم المشاريع الإقليمية

(28) Kelly and Breslin, Ibid., pp. 35, 42, 47, 54. 65, 94, 136, 150, 199, 206, 215, 243, 257, 296, 317, 372, 437, 470 and 503.

(29) Ibid., pp. 65, 156, 166, 183, 215 and 263.

(30) Ibid., pp. 36, 129, 166, 229, 257, 342, 372, 405, 446, 492 and 551.

والدولية التي باتت ترسخ وجودها على أرضه سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا. كما أن النخب السياسية والفكرية العربية، وبخاصة منها النخب التي تنشط في الهيئات المدنية، تتحمل بدورها مسؤولية انزلاق المجتمعات العربية نحو الفوضى الفكرية وثقافة الاحتراب، مع أن الظرفية الحساسة التي مرت بها مجتمعاتنا العربية ولا تزال تتطلب مزيدًا من التنسيق والعمل المشترك لمواجهة التهديدات الخارجية المتزايدة.

ولا شك في أن التغلب على هذه العوائق يبدأ أولًا من تصفية الأجواء، وتهدئة الخلافات البينية، وتهيئة الشروط النفسية والسياسية لإنجاز مصالحة تاريخية بين مختلف المكونات والقوى المتنافسة على قاعدة المصالح المشتركة، والتمثيل الكامل لكل الاتجاهات دون أي احتكار كون الكل شركاء في الوطن. والواقع أن التهديدات المتنامية، لم تعد تترك لعقلاء الأمة مخرجًا من هذه الأزمات الداخلية غير الالتفاف حول مشروع وطني من جهة، ووحدوي عبر وطني من جهة ثانية، وهذا المشروع يتطلب تكاتف الهيئات والقوى المجتمعية الحية والفاعلة كافة، أيًّا كانت قاعدة انتمائها وتشكلها، سياسية كانت أم دينية، أم مهنية أم حقوقية □

أبعاد الفساد في البلدان العربية النفطية(*)

يوسف خليفة اليوسف(**)

أستاذ اقتصاد سابق في جامعة الإمارات العربية المتحدة.

لم يعد مقبولًا القول بأن الفساد هو آلية لتسهيل عمل المؤسسات الحكومية التي تتصف بالروتين والبطء في البلدان النامية كما ادعى بعض علماء الاقتصاد والسياسة في الغرب في الستينيات، لأن التجارب التاريخية أسقطته؛ فقد اتضح أن استخدام الفساد بصوره المختلفة لا يؤدي إلى دوران عجلة الاقتصاد وإنما يقننه ويزيد من منسوبه. كما أن اعتبار تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتهذيب نزوات السوق مدخل للفساد هو حكم لا يقبل على إطلاقه، فالدول الاسكندنافية التي تتصدر بلدان العالم في النزاهة يمثل القطاع الحكومي فيها نسبة مرتفعة من الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي يحتم علينا أن نميِّز بين المعطيات المؤسسية التي يتم فيها هذا التدخل الحكومي وطبيعته؛ فليس كل تدخل للحكومة في الاقتصاد يؤدي إلى الفساد. ولم تعد المنظمات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد تتهرب من الحديث عن الفساد لأنه خارج دائرة تخصصها أو مجاملة لأعضائها الذين يدفعون رواتب موظفيها كما كانت تفعل حتى بداية التسعينيات[1].

لقد أصبح الفساد في زمننا هذا أشبه بالأخطبوط ذي الأبعاد المؤسسية والقطاعية والجغرافية أي العابرة للحدود، وقد تكون له صور متشابهة بين البلدان الصناعية والنامية، وقد تكون له صور ذات خصوصية لمجتمع دون آخر أو منطقة دون أخرى، ولكنه في النهاية يعبر عن سلوك غير سويّ.

لقد أصبح الفساد في زمننا هذا أشبه بالأخطبوط ذي الأبعاد المؤسسية والقطاعية والجغرافية أي العابرة للحدود، وقد تكون له صور متشابهة بين البلدان الصناعية والنامية، وقد تكون له صور ذات

(*) هذه الورقة تم استخلاصها من كتاب حديث للباحث بعنوان: **الفساد في البلدان العربية النفطية: رؤية شاملة** (بيروت: جسور للترجمة والنشر، 2020).

(**) البريد الإلكتروني yk.alyousef@gmail.com.

(1) المصدر نفسه، ص 13.

خصوصية لمجتمع دون آخر أو منطقة دون أخرى، ولكنه في النهاية يعبِّر عن سلوك غير سويّ يتم بموجبه استغلال سلطة أوكلت إلى شخص أو مؤسسة عامة أو خاصة لتحقيق مكاسب شخصية مادية وغير مادية[2]. وتقدر هيئة النزاهة المالية العالمية أن نحو 7.8 تريليون دولار غير شرعية تم تحويلها من الدول الصاعدة خلال الحقبة 2004 ـ 2013، والتي تشتمل على التهرب من الضرائب والفساد بأشكاله وبقية الجرائم. ويقدر المنتدى الاقتصادي العالمي التكلفة السنوية للفساد بنحو 5 بالمئة من الناتج العالمي أو ما يقارب 2.6 تريليون دولار، كما أن الفساد يرفع من تكلفة القيام بالأنشطة الاقتصادية بنحو 10 بالمئة في المتوسط[3]. فهو يؤدي إلى تراجع مسيرة التنمية، فيعطِّل العلاقة بين الجهد والمكافأة، ويقلل الاستثمارات المحلية والأجنبية لأنه أشبه بالضريبة التي ترفع تكلفة النشاط الاقتصادي، ويقلل كفاءة استغلال الموارد ويشوِّهها بتوجيهها إلى القطاعات التي تسهل فيها عملية الرشوة، وإن كانت أقل أهمية لتنمية المجتمع، ويهبط بجودة الخدمات والمشروعات، ويعمّق فجوة الدخل بين شرائح المجتمع الواحد والمجتمعات المختلفة، ويفاقم من المديونية، ويزرع اليأس في نفوس الناس العاديين، ويجعلهم يفقدون الثقة بالحكومات، وهو ما قد يدفعهم إلى أخذ حقوقهم بأيديهم، كما أنه يؤدي في أسوأ أحواله إلى العنف والحروب الأهلية، وفشل الدول[4]. ولكن علينا ونحن نتحدث عن أثر هذا البلاء في مستقبل النهضة في وطننا العربي وكيفية التعامل معه أن نميِّز المعطيات التي يحصل فيها الفساد في بلداننا وتلك المعطيات في البلدان الأخرى، فقد ذكرت في بحث آخر أنه «لا يختلف اثنان على أن الفساد ظاهرة لا تكاد تخلو منها دولة على وجه الأرض، ولكن ما يهمنا هو حجم هذا الفساد وطبيعة البيئة التي يحدث فيها. فالفيروس في الجسد المقعد ليس كالفيروس في الجسم الصحيح، والقمامة التي ترمى في الماء الراكد ليست كتلك التي يجرفها الماء المتحرك، وكذلك حال الفساد»[5]. وفي دراسة حديثة نعتمد عليها في ورقتنا هذه وتتعلق بالفساد في البلدان العربية النفطية كانت البداية بمسح الأدبيات وتقييم تجارب ست دول نجحت في السيطرة على الفساد عبر مراحل متفاوتة وأساليب متنوعة، وقد

إن الفساد له أبعاد مختلفة تتفاوت في أهميتها، كما أن فهمه يتعدى التركيز على المؤسسات إلى القطاعات ويتعدى الوطن الواحد إلى عدة بلدان. وهذا يتطلب استيعاب تجارب غيرنا الناجحة، والإفادة من دروسها في تشخيص الداء في أوطاننا.

(2) المصدر نفسه، ص 13.

(3) Robert J. Rotberg, *The Corruption Cure: How Citizens and Leaders Can Combat Craft* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2017), p. 8.

(4) Szu Ping Chan, «Global Corruption Risks Tipping More Countries into Crisis, IMF, Warns,» *Telegraph,* 11/5/2016.

(5) يوسف خليفة اليوسف، «دراسة حالة الإمارات العربية المتحدة،» ورقة قدمت إلى: **الفساد والحكم الصالح: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص 577ـ607.

تبين لنا أن الفساد له أبعاد مختلفة تتفاوت في أهميتها، كما أن فهمه يتعدى التركيز على المؤسسات إلى القطاعات ويتعدى الوطن الواحد إلى عدة بلدان. وهذا يتطلب استيعاب تجارب غيرنا الناجحة، والإفادة من دروسها في تشخيص الداء في أوطاننا، ومن ثم وضع السياسات اللازمة لمكافحته وتقليل آثاره في نهضة هذه المجتمعات في السنوات القادمة. نبدأ في هذه بتسليط الضوء على أهم العبر من تجارب البلدان التي تمكنت من السيطرة على الفساد، ثم نتحدث باختصار عن الفساد في العالم العربي بأبعاده المؤسسية والقطاعية والعالمية ونختم الورقة بنظرة مستقبلية.

أولًا: دروس وعبر

الفساد ظاهرة متعددة الأبعاد مع تفاوت في أهمية كل بعد مع الزمان والمكان، ولكنها في جوهرها تتعلق بطبيعة النظام السياسي من حيث انفتاحه وانغلاقه وطبيعة المؤسسات التي تحكمه. فالدول التي تمكَّنت من السيطرة على الفساد إلى درجة كبيرة لم تحقق ذلك إلا بعد أن تحوَّلت عبر مراحل زمنية متفاوتة من مجتمعات منغلقة تتحكم فيها نخبة أسرية أو عسكرية أو دينية أو استعمارية بالثروة والقرار ويتفشى فيها الفساد، إلى مجتمعات منفتحة على جميع فئات المجتمع سياسيًا واقتصاديًا، وتخضع العلاقات فيها لمؤسسات نوعية تسودها المنافسة السياسية والاقتصادية بين الجميع وتحفظ عبرها حقوق الأفراد[6]. ولكن المؤسسات وحدها وإن وجدت فهي غير كافية ويمكن التحايل عليها بصورة أو بأخرى. هنا تشير التجارب إلى أن وجود قيادات نزيهة ولديها إرادة سياسية وقادرة على استغلال الفرص التاريخية، كالحروب والتحرر من الاستعمار والأزمات الاقتصادية وغيرها، في إحداث تغيرات جذرية في بلدانها والقيام بدور القيادات القدوة لأبناء مجتمعاتها، كان له كبير الأثر في النجاحات التي حققتها هذه البلدان في محاربة الفساد، أو كما قال مونتيسكيو «حين تولد الدول، فإن القيادات هي التي تنشئ المؤسسات، أما بعد ذلك فإن المؤسسات هي التي تصنع القيادات». فالدنمارك بدأت الإصلاحات الإدارية فيها على يدي ملك متنور هو فريدريك الثالث بعد هزيمة بلده في الحرب مع السويد عام 1658 وما تبعها من أزمة اقتصادية[7].

إن وجود إطار قانوني لمحاربة الفساد مرتكز أساسي للسيطرة على الفساد، والمهم ليس شكل هذا الإطار، كأن يكون هيئة لمحاربة الفساد أو جزء من النظام القضائي، وإنما المهم هو تطبيقه على الجميع من غير محاباة لأحد كائنًا من كان.

(6) Alina Mungiu-Pippidi, ed., *Contextual Choices in Fighting Corruption: Lessons Learned* (Oslo: Norwegian Agency for Development Corporation, 2011).

(7) Lant Pritchett and Michael Woolcock, «Solutions When the Solution is the Problem: Arraying the Disarry in Development,» *World Development*, vol. 32, no. 2 (2004), pp. 191-212.

وفي بريطانيا بدأت مسيرة الإصلاح عبر طبقة رجال الأعمال الذين رأوا في السلطة المطلقة للملكية تعطيلًا لتجارتهم وصناعتهم فتعاونوا مع أعضاء البرلمان وقوى المجتمع الأخرى وانتهت جهودهم بما عرف بـ«الماغنا كارتا» أو «الميثاق العظيم» الذي مثل بداية التغير في موازين القوى بين الملكية والشعب[8]، وفي سنغافورة كان خروج الاستعمار البريطاني وتولي حكومة لي كوان يو للسلطة ولباسهم اللباس الأبيض ليعلنوا نيتهم البقاء نزيهين كانت بداية نهضة هذا البلد الصغير الذي أصبح في مقدمة البلدان الآسيوية تقدما ونزاهة[9]، وفي بوتسوانا تمكن شيخ قبلي تملك قبيلته النصيب الأكبر من الألماس في بلده واسمه سيريتس كاما من أن ينقل مجتمعه من مجتمع قبلي إلى آخر ديمقراطي يتصف بنمو اقتصادي مرتفع وبنسبة نزاهة مرتفعة[10]. تبين من دراستنا كذلك أن ثقافة المجتمع هي سلاح ذو حدين، فإذا وجدت قيادات نزيهة ولديها الإرادة السياسية لتغيير هذه الثقافة بالقدوة وجعلها أداة لمحاربة الفساد فإن ذلك ممكن، وهذا ما حصل في كل من سنغافورة وهونغ كونغ، فقبل تأسيس هيئات محاربة الفساد كانت نظرة المجتمع في البلدين إلى الفساد نظرة قبول، بينما بعد مرور سنوات من غرس قيم النزاهة أصبحت رؤية رافضة، بل ومساهمة في محاربته، وتغيير ثقافة المجتمع يمكن أن يحصل من الأعلى عبر القيادات القدوة أو من الأسفل عبر منظمات المجتمع المدني[11]. الدرس الآخر الذي تبيّن لنا من تجارب هذه البلدان هو أن وجود إطار قانوني لمحاربة الفساد مرتكز أساسي للسيطرة على الفساد، والمهم ليس شكل هذا الإطار، كأن يكون هيئة لمحاربة الفساد أو جزءًا من النظام القضائي، وإنما المهم هو تطبيقه على الجميع من غير محاباة لأحد كائنًا من كان، وهذا يتطلب وجود قيادات نزيهة وجادة ولديها إرادة سياسية، أما النخب الحالية في الوطن العربي فهي تستخدم أجهزتها لتثبيت نفسها وحماية مصالحها ولا يمكن أن نعتبر أجهزتها القضائية أجهزة فعَّالة في محاربة الفساد. فالقضاء في المجتمعات الحرة لا يحكم فقط بين فئات المجتمع المختلفة وإنما يحكم بين المجتمع والدولة أو الحكومة حتى لا تتجاوز الحكومة حدودها المنوطة بها من جانب الدستور وتعبث بثروات المجتمع، وبالتالي فالقضاء هو إحدى الأدوات المهمة في مكافحة الفساد إذا كان مستقلًا وعادلًا، لأن هذا النوع من القضاء يعني أن احتمال اكتشاف الفساد ومعاقبة أصحابه يكون أكبر، وهذا بدروه يرفع تكلفة الفساد على القيادات السياسية والإدارية ويجعلها أقل جرأة في ممارسته[12]. تأكد لنا كذلك من

(8) «The Avalon Project,» <http://avalon.law.yale.edu/medevial/magframe.asp>.

(9) Jon S. T. Quah, «Combating Corruption in Singapore: What Can be Learned,» *Journal of Contingencies and Crisis Management*, vol. 9, no. 1 (March 2001), pp. 29-30.

(10) Daron Acemoglu, Simon Johnson, and James A. Robinson, «An African Success Story: Botswana,» in: Dani Rodrik, ed., *In Search of Prosperity: Analytic Narratives on Economic Growth* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2003), pp. 80-83.

(11) Nan Zhang, «Changing a Culture of Corruption: Evidence from Economic Experiments in Italy,» *Rationality and Society,* vol. 27, no. 4 (November 2015), pp. 387-413.

(12) Jennifer Widner, «Building Judicial Independence in Common Law Africa,» in: Andreas Schedler, Lary Diamond, and Marc F. Platter, eds., *The Self Restraining State: Power and Accountability in New Democracies* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1999), pp. 177-194.

دراستنا للتجارب أن الإعلام الحر القادر على كشف ممارسات الدولة وإجراء التحقيقات والتدقيق على الإجراءات والتأكد من الإشاعات وتمحيص العقود والمناقصات، الذي لا يقبل بالإجابات العامة وغير المقنعة، هو سلاح فتاك في ترسانة الدول إذا استقل عن رقابة السلطة ومتاجرة رجال الأعمال. فالإعلاميون كما يقول أحدهم: «يمكنهم تحويل الفساد من سلوك ذي مخاطرة منخفضة وربح مرتفع إلى سلوك عالي المخاطرة ومنخفض الربح» وبخاصة إذا توافر في الدولة قضاء مستقل يتابع ما ينشره الإعلام ويصدر أحكامه القضائية تجاهه[13]. وينقل عن نيلسون مانديلا قوله في كلمة له في براغ: «لا استطيع أن أضع ثمنًا على أهمية الإعلام الحر والمستقل... فهذا الإعلام هو الذي يهذب غرائز الحكومات في مراكمة النفوذ على حساب المواطنين»[14].

وللمجتمع المدني الحي دور مهم في محاربة الفساد عبر إيجاد تواصل أفقي بين شرائح المجتمع يمكنها من التعاون والضغط على سلطات الدولة المختلفة لمكافحة الفساد بأوجهه، وكلما وجدت منظومة قيم تربط أفراد المجتمع المدني كان تأثيره في احتواء الفساد أكبر[15]. تبين لنا كذلك من دراستنا أن الأدبيات الحالية أغلبها يركز على الفساد تعريفًا وقياسًا داخل البلد الواحد، ولكن الفساد في ظل العولمة هو ظاهرة عابرة للبلدان، فهذه الأدبيات لا تهتم كثيرًا بالعلاقات بين البلدان وما تتضمنه من صور للفساد، التي من بينها ممارسات الشركات العالمية في الدول النامية كشركات النفط والسلاح وهيئات المساعدات وأسواق المال وغسل الأموال وحتى الاحتلال العسكري لبعض البلدان النامية[16].

ثانيًا: البعد المؤسسي

بحسب مؤشرات الفساد العالمية تتصف البلدان العربية بفساد كثير مع تفاوت في درجته[17]. وحتى ظهور بعض البلدان النفطية كالإمارات وقطر بين الدول ذات النزاهة العالية هو بسبب قصور مؤشرات القياس وليس بسبب غياب الفساد في هذه البلدان. فمؤشرات الفساد تركز على تصورات بعض المراقبين وبخاصة في ما يتعلق بالرشوة في المؤسسات العامة. وهذه الرشوة لا توجد تقريبًا في البلدان النفطية الغنية حتى الآن على الأقل، ولكن هذه البلدان وبقية البلدان العربية تعاني الفساد الكبير والخطير الذي لا تعكسه هذه المؤشرات والمتمثل بسيطرة أسرة أو حزب أو طغمة عسكرية على مقدرات وقرارات المجتمع وتسخيرها لتحقيق مزيد من النفوذ والسيطرة. أي أن عملية إدارة

---

(13) Robert J. Rotberg, *The Corruption Cure: How Citizens and Leaders Can Combat Craft* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2017), pp. 97-100.

(14) <http://db.nelsonmandela.org/speeches/pargue>.

(15) Alina Mungiu-Pippidi, «Controlling Corruption through Collective Action,» *Journal of Democracy*, vol. 4 (January 2013), pp. 101-115.

(16) Laarni Escresa and Lucio Picci, «A New Cross-National Measure of Corruption,» *World Bank Policy Research Working Paper,* no. 7371 (July 2015).

(17) <http://www.transparency.org/serach>.

الموارد واتخاذ القرارات يتم تحويلها من تحقيق أولويات التنمية التي تخدم المجتمع بأكمله إلى الحفاظ على المكاسب الشخصية للقيادات الحاكمة ومن يدور في فلكها[18]. هذا يعني أن فهم أبعاد الفساد في هذه البلدان يتطلب دراسة واقعها المؤسسي، وسنحاول هنا ذكر بعض الأمثلة لواقع هذه المؤسسات وكيف أنه يعيق المدافعة بين جميع أفراد هذه المجتمعات ويمنع هذه المؤسسات من التعبير عن إرادة المجتمع ككل ويبقيها أداة في أيدي النخب الحاكمة لتحفظ مصالحها وحدها. فلو تأملنا مؤشرات الحقوق المدنية والسياسية للبلدان العربية لاتضح لنا أن أغلبيتها العظمى تصنف بأنها «غير حرة» وعدد قليل يصنف «حرة جزئيًا»، ما يعني أن الموطنين في هذه البلدان لا تتوافر لهم الحريات التي تمكنهم من المطالبة بحقوقهم والحصول عليها، ومنها مراقبة الحكومات في إدارة موارد المجتمع أو المشاركة في السلطة[19]. ولو تأملنا الحريات الاقتصادية لاتضح لنا أن هذه البلدان يحكمها زواج غير مقدس بين القيادات السياسية ورجال الأعمال المؤيدين لهم، وهذه هي النسخة المشوهة من الليبرالية الجديدة التي يستحوذ بموجبها الساسة، ومن يدور في فلكهم من رجال الأعمال، على أغلب الأنشطة الاقتصادية من تجارة ونفط وسلاح ومشروعات بنية أساسية ومؤسسات عامة تم تخصيصها وقطاع مصرفي بالتعاون مع بعض مكاتب الاستشارات الخارجية، بينما أغلبية الشعوب يتم تهميشها تدريجًا وتقليص الخدمات التي كانت تحصل عليها أيام دولة الرفاه، وتفرض عليها مزيد من القيود كالضرائب وتقليل الدعم وغيرها من السياسات التي تقترحها المنظمات الدولية لتطبق في اقتصاد مشوّه ومعتمد على مصادر أولية كالنفط أو السياحة أو رسوم الممار المائية أو تحويلات العمالة الأجنبية[20]. وبالمثل لو تأملنا القوانين المتعلقة بالفساد من حيث التشريع والتطبيق فقد أصبحت أدوات لقمع المعارضين ولتقنين الفساد وللدفاع عن أصحابه. فالذي تبين لنا من دراسة عدد من البلدان العربية أن دساتير هذه البلدان لا تؤمن للمواطن حق الحصول على المعلومة التي تمكنه من مساءلة حكومته، وهذا مدخل للفساد، وعلى الرغم من أن هذه البلدان وقعت اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الفساد التي تؤكد ضرورة الإفصاح عن أصول موظفي الدولة فإن هذا البند غير معمول به في أغلب هذه البلدان، وأغلب هذه البلدان ليس فيها فصل بين المال العام والمال الخاص، وهذه البلدان فيها احتكار كما ذكرنا لكثير من الأنشطة الاقتصادية من جانب رجال الأعمال المقربين من السلطة، وهذا بدروه يمنع ظهور طبقة رجال أعمال مستقلين ومنتجين

القطاع النفطي من بين أكثر القطاعات فساداً نظراً إلى حجمه من حيث قيمة الصفقات، ولأنه مورد يتصف بنسبة ريع مرتفعة أي الفرق بين تكلفة الإنتاج والسعر، وهذا يغري جميع الأطراف للحصول على نصيب من هذا الريع.

(18) Brima Karl Samura, «The Negative Effects of Corruption on Developing Nations: A Perspective on Sierra Leone's Effort To,» 11 August 2016, <https://bit.ly/3hvO9pb>.

(19) <https://freedomhouse.org/report/freedom-world-2017/table-scores>.

(20) <http://www.freetheworld.com> and <http://www.heritage.org/index>.

ويبقي الطبقة الطفيلية الحالية التي تعيش على تقاسم الريع النفطي وغير النفطي وما يتمخض عنه من عقود ومعاملات مع القيادات السياسية. لذلك لم يحصل تنويع في الهياكل الإنتاجية لهذه البلدان، كما أن هذه البلدان تبالغ في تشريع وتطبيق القوانين المتعلقة بالنقد والتشهير حماية للفساد والمفسدين فيها، وبخاصة القيادات السياسية وطبقة رجال الأعمال[21].

وبالمثل لو تأملنا أداء الأجهزة الإدارية بحسب المؤشرات فإننا نجد أنه منخفض جدًا، فالبلدان النفطية التي يفترض أن لديها موارد تمكنها من تحديث أجهزتها ورفع كفاءتها ونزاهتها، تتفاوت مؤشرات كفاءة أجهزتها الإدارية ما بين ـ1.9 في اليمن و1.4 في الإمارات، حيث إن قيم هذا المؤشر تتفاوت ما بين أعلى درجة للكفاءة وهي 2.5 وأدنى درجة لها وهي ـ2.5، وهو ما يؤكد انخفاض الكفاءة الإدارية لهذه الحكومات[22]. أما أسباب هذا الانخفاض في كفاءة الأجهزة الإدارية فهي كثيرة، منها اعتماد الولاء بدلاً من الجدارة في التوظيف والترقية، والإرث الاستعماري؛ حيث إن المستعمر في منطقتنا بخاصة لم يحرص على بناء أجهزة فاعلة وإنما اعتمد على العلاقات الشخصية مع الحكام. وهناك ندرة البيانات التي تعد خاصية للأنظمة الاستبدادية التي تتوجس خيفة الشفافية وما تعنيه من مساءلة. وأخيرًا قلل ضعف علاقة المؤسسات بالمجتمع من قدرتها على الارتقاء، فهي إما علاقة مشوهة وتعمق الفساد كالعلاقة مع رجال أعمال السلطة، وإما ضعيفة ببقية مكونات المجتمع كغياب دور الرقابة الإعلامية ومنظمات المجتمع المدني. وفي هذا السياق يؤكد المؤرخ العربي ألبرت حوراني أن استقلال البلدان العربية لم يكن استقلال الشعوب العربية، بقدر ما هو تمكين للحكومات العربية المدنية والعسكرية التي سيطرت على المؤسسات وسخرتها لخدمتها[23].

ثالثًا: البعد القطاعي

اتضح لنا حتى الآن أن الفساد تفشى في المؤسسات المختلفة بسبب هيمنة النخب الحاكمة عليها فعطلت دورها وسخرتها لخدمة مصالحها في غياب الرقابة المجتمعية، وبالتالي فقد أنشأت هذه النخب مؤسسات شكلية بينما هي تدير هذه البلدان عبر علاقات شخصية في إطار دوائر ضيقة من المنتفعين والمؤيدين في الداخل والخارج. وقد تبيّن لنا من بحثنا أن فهم الفساد ومحاربته يتطلب منها تحليلًا لأهم القطاعات في المجتمع لأن هناك فسادًا تشترك فيه جميع القطاعات؛ ولكن يوجد فساد لا يمكن فهمه إلا في سياق القطاع نفسه، وهو ما يساعد على علاجه بصورة ناجعة.

يُعد **قطاع النفط** من بين أكثر القطاعات فسادًا نظرًا إلى حجمه من حيث قيمة الصفقات، ولأنه مورد يتصف بنسبة ريع مرتفعة، أي الفرق بين تكلفة الإنتاج والسعر، وهذا يغري جميع الأطراف للحصول على نصيب من هذا الريع. تتركز إيرادات النفط لدى الحكومات وحدها ويدفعها عدد محدود من الشركات، بينما الحكومات لا تخضع لأي رقابة مجتمعية في هذه البلدان والشركات

(21) اليوسف، **الفساد في البلدان العربية النفطية: رؤية شاملة**، ص 175ـ195.

(22) <http://www.govindicators.org>.

(23) Albert Hourani, *A History of Arab Peoples* (Cambridge, MA: The Belknap Press of Harvard, 1991), p. 381.

تفتقد الشفافية كذلك فتكون تعاملات الطرفين بؤرة للفساد. إضافة إلى ذلك يتصف القطاع النفطي بالتعقيد هيكليًا وفنيًا، وهو ما يجعل من الصعب ضبط معاملاته المالية والتجارية. هذه الأسباب وغيرها جعلت الفساد في هذا القطاع في غياب المؤسسات الفاعلة ينتشر. ويؤكد ذلك تصنيف البلدان العربية النفطية في مؤشر حوكمة الموارد؛ فمن بين 98 دولة اشتمل عليها تقرير عام 2017، تفاوت الترتيب العام للبلدان النفطية ما بين المرتبة 33 للكويت و78 لليبيا، وقد تفاوتت قيمة أو درجة المؤشر العام ما بين 54 في الكويت و18 في ليبيا، وهذه درجات منخفضة. فالنرويج مثلًا تتصدر القائمة بدرجة 86، وإندونيسيا في المرتبة 11 بدرجة 68، وبوتسوانا في المرتبة 18 بدرجة 61، وهي دول ذات موارد طبيعة ولكنها ذات مؤسسات نوعية إذا ما قورنت بالبلدان العربية[24]. والفساد في هذا القطاع يمكن أن يحصل في كل مراحل تصنيعه، من الاكتشاف إلى التطوير إلى الإنتاج إلى التكرير والتسويق.

ويعد **القطاع العسكري** من أكثر القطاعات فسادًا بعد القطاع النفطي وقطاع التشييد لعدة أسباب. فالمبالغ التي تصرف على الجيوش في منطقتنا هي مبالغ باهظة؛ فالسعودية والإمارات كانتا في السنوات الأخيرة من أكبر خمس دول مستوردة للسلاح في العالم. ولا شك أن هذه المبالغ مغرية، وبخاصة أنها تحصل في سرية تامة تحت ستار حفظ الأمن القومي؛ لذلك فقد كانت الرشوة التي دفعت في صفقة اليمامة بين السعودية وبريطانيا تقدر بملياري دولار وقد تم الكشف عن هذه الفضيحة عام 2006. أما تدخل حكومة توني بلير ومحاولتها التغطية على هذه الفضيحة فهو دليل على أن الحكومات الغربية متواطئة في الفساد لأنها تفضل مصالحها الاقتصادية على التزامها بالمبادئ التي تطالب بها الدول النامية[25]. تدخل الجيش في السياسة والاقتصاد معًا وتداخل الخاص بالعام هو سبب آخر لتفشي هذا النوع من الفساد في بلداننا. على سبيل المثال تشير الأرقام الرسمية إلى أن ميزانية الدفاع في مصر تمثل 1.7 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن هذا الرقم مضلل، إذ إنه لا يشتمل على الأنشطة الاقتصادية التي يملكها الجيش المصري والتي تقدر بنحو 30 مؤسسة تنتج ما يقارب 5 ـ 15 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي. كما أن هذا الرقم لا يشتمل كذلك على المساعدات الأمريكية السنوية التي تصل إلى 1.3 مليار دولار وتغطي نحو 80 بالمئة من مشتريات الجيش، وهي بالتأكيد ليست من الأمور السرية حتى لا يعرف عنها المواطن، وإنما لأن هذا التعتيم يوفر مرتعًا للفساد[26]. السبب الثالث هو أن النفقات العسكرية في أغلب هذه البلدان لا تتم طبقًا لرؤية أمنية متفق عليها على نطاق واسع في المجتمع وإنما هي فردية. ففي السعودية مثلًا تعدّ عملية شراء السلاح وسيلة لإيجاد التحالفات الداخلية والخارجية، وقد يتخذ القرار أمير أو أميران بعيدًا من وزارة الدفاع، أو كما يقول أحد المراقبين الغربيين، فإن «السعودية

(24) 2017 Natural Resource Governance Index, Natural Resource Governance Institute, pp.8-9, <http://www.Resourcegovernanceindex.org>.

(25) Medea Benjamin, *Kingdom of Unjust: Behind the US-Saudi Connection* (New York; London: OR Books, 2016), p. 16.

(26) Florence Gaub, «Arab Military Spending: Behind the Figures,» *European Union Institute for Security Studies* (May 2014), p. 1.

تحتفظ بمخازن من أنواع مختلفة من المعدات الغربية ـ في الحقيقة خليط ـ عادة يتم شراؤها لاعتبارات سياسية أو لأسباب شخصية»[27].

قطاع الموازنة هو قطاع آخر مهم في الفساد؛ فكما أن الحوكمة الرشيدة والموازنة الكفؤة هما ركنا كفاءة استغلال الموارد فإن تراجع أحدهما عادة يؤدي إلى تراجع الآخر. فانغلاق نظام الحكم يضعف أداء الموازنة، وضعف أداء الموازنة يعيق أداء الدولة ويساعد على تفشي الفساد. وتعتمد كفاءة الموازنة على شفافيتها، قوة الرقابة المحاسبية والتشريعية عليها، ودرجة مشاركة المجتمع في إعدادها وتنفيذها. وقد تبين لنا من دراستنا لواقع الموازنات العربية أنها في مرتبة متأخرة جدًا على الصعد الثلاثة السابقة؛ فبحسب تقرير شركة الموازنة الدولية لعام 2017 فإن موازنات هذه البلدان تعاني غيابًا مفرطًا في الشفافية والمساءلة. ففي ما يتعلق بالشفافية فإن البيانات إما أنها لا تنتج في الأصل وإما يتم إنتاجها وعدم نشرها، وإما أنها تكون غير مكتملة وغير دقيقة، وإما أنها تنشر في غير وقتها، الأمر الذي جعل كل البلدان العربية تصنف تحت فئة البلدان «ذات المعلومات النادرة أو غير الموجودة»[28]. وهذا العجز في توفير الوثائق المختلفة للموازنة لا يبدو أن سببه فني، أي نقص في الكفاءات والموارد، وإنما يعود بالدرجة الأولى إلى غياب الإرادة السياسية لدى حكومات هذه البلدان، لأن هناك حجبًا للمعلومات المهمة عن الجمهور وهو من خصائص الحكومات غير الديمقراطية؛ فتوافر المعلومات يجعل الشعوب تسعى لتصحيح هذا الاختلال بينها وبين الحكومات[29]. هذا الضعف في الشفافية، إضافة إلى القيود المختلفة المفروضة على المجالس التشريعية ومؤسسات المجتمع المدني، جعل الرقابة التشريعية والمجتمعية محدودة وغير مؤثرة[30].

يعدّ **قطاع الشَّيْد** من أهم القطاعات في منطقتنا، لأنه وللأسف يعدّ محرك التنمية؛ بينما هو في الحقيقة مخرِّب للتنمية وبخاصة التوسع المفرط في هذا القطاع الذي تشهده البلدان الخليجية والذي كان سببًا في هدر الموارد والأزمات المالية وتشويه التركيبة السكانية، كما أنه من أكثر القطاعات فسادًا. وتقدر قيمة الفساد في هذا القطاع عالميًا بنحو 340 مليار دولار سنويًا، وبحسب مصادر أخرى فإن قيمة صناعة الإنشاءات العالمية تقارب 8.6 تريليون دولار في الوقت الحاضر، ومن المتوقع أن تصل إلى 15 تريليونًا في عام 2025. أما تكاليف الفساد فمن المتوقع أن ترتفع من نحو تريليون في الوقت الحاضر إلى نحو 1.5 تريليون في عام 2025، وهذا يعني أن تكلفة الفساد في هذه الصناعة تتفاوت ما بين 5 و10 بالمئة من إجمالي قيمة هذا القطاع[31].

---

(27) «Middle East and North Africa Regional Results: Government Defense Anti-corruption Index,» p. 6, <https://bit.ly/2GQFqBc>.

(28) IBP International Budget Partnership (2015), p. 7.

(29) Ibid., p. 2.

(30) Ibid., p. 3.

(31) Danny McLaughlin, «Corruption in Construction,» Accountant Middle East (10 November 2013), <http://www.thecfom.com/uncategorized/corruption-in-construction/>.

وقد أشارت دراسة أعدها الاتحاد الدولي للمهندسين الاستشاريين (فيديك) عام 2013 إلى أن الجهات القضائية في البلدان العربية أصدرت أحكامًا مختلفة على أكثر من 60 ألف شخص متهم بالفساد في السنوات الخمس الأخيرة في هذا القطاع وحده. وتتفاوت التهم بين سوء استخدام الأراضي العامة، وترسية المناقصات العامة، وشراء مواد البناء المغشوشة، ومشاريع التعاقد من الباطن، والتهاون في عمليات التفتيش، إضافة إلى الرشوة[32]. توجد عدة أسباب للفساد في هذا القطاع، منها حجم المبالغ التي يتم إنفاقها على هذه المشروعات وتنوع مواصفات المشروعات، وهو ما يجعل من الصعب ضبط التكاليف، والدور الكبير الذي تؤديه الحكومات في تنفيذ هذه المشرعات أو الإشراف عليها، وصعوبة التدقيق في المراحل المختلفة للمشروعات، وما يمكن أن يكون قد حصل فيها من غش وخداع ورشوة [33]. ويزداد الفساد في هذا القطاع عندما تغيب الرقابة المجتمعية على الحكومة، وهذا ما حصل فعلًا في بداية الطفرة العقارية في بلدان مجلس التعاون، حيث تم تخصيص الأراضي العامة إما على هيئة هبات وإما بأسعار زهيدة على الأقارب والمؤيدين من رجال الأعمال من غير موافقة المجالس التشريعية[34].

رابعًا: البعد العالمي

الفساد هو داء عابر للأوطان، ولكن أغلب الأدبيات لا تطرق هذا الباب، وقد يكون ذلك لكونه يمس مصالح الحكومات الغربية وشركاتها في العالم الثالث. سنكتفي هنا بالحديث على عجالة عن غسيل الأموال واحتلال العراق لتبيان خطورة هذا النوع من الفساد وتواطؤ البلدان الغربية معه. فمن حيث الآليات التي تتم بها عملية غسل الأموال فهي متنوعة، ولكنها في جوهرها تحصل عبر ثلاث خطوات، وهي **أولًا**: وضع الأموال التي تم كسبها بصورة غير شرعية في النظام المصرفي إما نقدًا وإما على شكل ودائع أو غيرها. **ثانيًا**: فصل الأموال عن مصدرها الأصلي وذلك بإيداعها في حسابات متعددة وفي أمكنة تتصف معاملاتها بالسرية أو لا تخضع للرقابة الضريبية كسويسرا، أو لا تظهر أسماء المالكين كجزر الكاريبي، وذلك في حسابات وهمية أو أسماء منظمات غير حكومية لإيهام الآخرين بمدفوعات وهمية أو خدمية؛ وبذلك يتم إخفاء الأموال. **ثالثًا**: يتم تسليم هذه الأموال إلى المستفيد النهائي وكأنها أموال شرعية خاضعة لاستخدامه[35].

---

(32) K&L Gates, *Biggest Risk Corruption in the Construction Industry: The Global Picture* (2014), p. 1.

(33) Neil Stansbury, «Exposing the Foundations of Corruption in Construction,» in: Transparency International [TI], *Global Corruption Report 2005: Corruption in Construction and Post-Conflict Reconstruction* (Washington, DC: TI, 2005), pp. 36-39.

(34) إبراهيم شريف السيد، «تأثير الطفرة النفطية الثالثة في البحرين،» في: **الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية: حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، تنسيق وتحرير علي خليفة الكواري (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009).

(35) Rose-Marie Antoine, *Confidentiality in Offshore Financial Law* (Oxford: Oxford University Press, 2002).

أما حجم هذه الأموال فهي أموال ضخمة، فالأموال التي خسرتها البلدان النامية خلال الحقبة ما بين 2000 و2009 نتيجة لعمليات غسل الأموال بمكوناتها المختلفة، أي الفساد والجرائم والتهرب الضريبي، تقدر بنحو 8.44 تريليون دولار. وتمثل هذه المبالغ خسارة للبلدان النامية ومكسب للبلدان الغربية، لأن أغلب محاضن هذه الأموال هي غربية أو تابعة للاقتصادات الغربية، أي مستعمرات سابقة لها. في عام 2015 كانت أموال غير المقيمين المودعة في سويسرا تقدر بنحو 2.3 تريليون دولار وكان 60 بالمئة منها باسم شركات وهمية وصناديق استثمارية تم إصدار رخصها في باناما وجزر الكاريبي، وهذه الودائع موزعة على النحو التالي: 1.3 تريليون دولار للدول الأوروبية، 230 مليار للدول الخليجية، 230 مليار للدول الآسيوية، 220 مليارًا لأمريكا اللاتينية، 150 ملياراً للدول الأفريقية، 120 مليارًا لأمريكا وكندا، و70 مليار لروسيا[36].

الغرب ظل لمدة طويلة يشدد على المؤسسات الرسمية التي تضع قوانين اللعبة بين الأفراد وتسعى إلى تنظيم حياتهم في شتى مجالات الحياة، إلا أن السنوات الأخيرة شهدت تطوراً فكرياً يؤكد أن هذه المؤسسات ضرورية ولكنها غير كافية للارتقاء بكفاءة أداء الفرد، ولا بد من الانتباه إلى القيم التي تحكم سلوك المجتمع.

وقد تبين لنا أنه على خلاف التصريحات الرسمية فإن الحكومات الغربية ومؤسساتها المالية ليست جادة في محاربة هذه الظاهرة لأنها تحقق لها مكاسب كبيرة، كما أنها تمثل نوعًا من الإسناد للأنظمة المؤيدة للحكومات الغربية في الدول النامية. وإذا كانت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وسويسرا تعترف بأن تطبيقها للقوانين المتعلقة بتدفق الأموال غير الشرعية ما زال ضعيفًا، فإن أستراليا التي لديها قوانين أقوى من البلدان الثلاث فهي لا تكتفي بعدم تطبيقها وعدم اعتبارها أولوية، وإنما تتجاوز ذلك إلى إنكار تدفق الأموال إلى اقتصادها مدعية أن على البلدان التي تدفقت منها الأموال أن تأتي بإثباتات قانونية من محاكمها ثم تطلب من الحكومة الأسترالية مساعدتها، أي أنها تترك الجهد على الدولة النامية الضحية[37]. أما احتلال العراق فيعدّ مثالًا كلاسيكيًا على الاستعمار الجديد الذي أتى لتحرير ابن العراق، وإذا به ينهب ثرواته بكل السبل المتاحة، ويوجد له نظامًا طائفيًا أكثر فسادًا من النظام السابق. فقد كانت أول خطوة قامت بها الحكومة الانتقالية بإشراف الولايات المتحدة هي تحويل الاقتصاد من اقتصاد مركزي إلى اقتصاد يعتمد على السوق حتى تتمكن الشركات الغربية من الانقضاض على الثروة وتهميش الشركات المحلية وإغراق السوق بسلع غربية رخيصة، وقد سُرقت المليارات من أموال الشعب العراقي خلال السنوات التالية وبكل الطرائق كما بيّنا في بحثنا بالأمثال والأرقام[38].

(36) Gabriel Zucman, *The Hidden Wealth of Nations: The Scourge of Tax Havens* (Chicago, IL; London: University of Chicago Press, 2015), pp. 10-11.

(37) اليوسف، **الفساد في البلدان العربية النفطية: رؤية شاملة**، ص 247ـ251.

(38) المصدر نفسه، ص 236ـ241.

خامسًا: نظرة مستقبلية

تبيّن لنا مما سبق أن أهم متغيِّرين في معادلة الفساد في عالم اليوم هما المؤسسات والقيم، فالغرب ظل لمدة طويلة يشدد على المؤسسات الرسمية التي تضع قوانين اللعبة بين الأفراد وتسعى إلى تنظيم حياتهم في شتى مجالات الحياة، إلا أن السنوات الأخيرة شهدت تطورًا فكريًا يؤكد أن هذه المؤسسات ضرورية ولكنها غير كافية للارتقاء بكفاءة أداء الفرد، ولا بد من الانتباه إلى القيم التي تحكم سلوك المجتمع. وهكذا، وبعدما ابتعدت العلوم الاجتماعية من القيم ورسخت النفعية في سلوك الإنسان، ها هي تعود مرة ثانية إلى الأخلاق كملاذ أخير لتهذيب نزوات الإنسان وكبح جماحها، حتى لا تدمر ما عمّره الإنسان، وهي بذلك تؤكد ما تعلمناه في ديننا الإسلامي في قوله تعالى عن خصائص من يجب إعطاؤه مقاليد القيادة: ﴿**قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ**﴾[39]. وهكذا فإذا كانت المؤسسات هي أداة الرقابة الخارجية فإن القيم هي بمنزلة الرقابة الداخلية على سلوك الإنسان. من هنا فإن مكافحة الفساد في بلداننا العربية في السنوات القادمة تتطلب العمل على بناء مؤسسات فعلية، أي تحويل المؤسسات من مؤسسات تخدم النخب الحاكمة إلى مؤسسات منفتحة تعبّر عن إرادة المجتمع بأكمله وتشكل قيدًا على إدارة الموارد من جانب الحكومات، وتحقيق ذلك يتطلب في اعتقادنا مدافعة أو مقاومة سلمية بين الشعوب والحكومات الحالية شبيهة بما حصل في الربيع العربي تكون نتيجتها تغيير موازين القوى مع الحكومات الحالية وإجبارها في السير نحو الإصلاح أو إسقاطها. أما البعد الثاني للإصلاح فهو قيمي وذو أمد بعيد ولكنه يكمل دور المؤسسات ويعتمد نجاحه على وجود قيادات تتصف بالنزاهة وتنشر الفضائل النابعة من قيم هذه الأمة. كما أن للمجتمع المدني دورًا يؤديه سواء في المدافعة مع السلطة ومراقبتها، أو في غرس قيم المجتمع النابعة من ثوابت دينها، وليست القيم التي يروج لها علماء السلطان والتي كانت سببًا في كثير من أزمات هذه الأمة. فالتدافع بين المجتمع والدولة، والتدافع بين مكونات المجتمع نفسه والإفادة من العامل الخارجي أو حيْده على الأقل، هي أهم الآليات لمحاربة الفساد والارتقاء بالأداء على كل صعيد مصداقًا لقوله تعالى: ﴿... **وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ**﴾[40] □

(39) **القرآن الكريم**، «سورة القصص،» الآية 26.

(40) المصدر نفسه، «سورة البقرة،» الآية 251.

نظام الفساد كوحدة تحليل لدراسة النظم السياسية العربية

لقرع بن علي(*)

أستاذ باحث في قسم العلوم السياسية،
جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم ـ الجزائر.

مقدمة

ما زال موضوع الفساد جديرًا بالدراسة والتحليل، ولا سيّما بالعلاقة بأداء النظم السياسية العربية، ومنبع هذا الاهتمام هو الواقع المأسوي الذي يعيشه الوطن العربي في مختلف أقطاره مشرقًا ومغربًا. فبعض الأقطار تعيش نزاعات داخلية وحروبًا أهلية، وهناك أقطار تعيش في التبعية المفرطة لقوى أجنبية، وأقطار أخرى تعيش التخلف التنموي وأزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية. ولعل العامل المشترك المؤدي إلى هذا الوضع هو أن الأنظمة السياسية العربية وإن اختلفت في سياساتها وأيديولوجياها ونظمها الاقتصادية والسياسية فهي تشترك في الفساد. وقد كان الفساد السبب في قيام الثورات العربية منذ عام 2011، حيث كان المطلب الأساسي للشعوب العربية محاربة الفساد وتحرير الدولة من طغيانه. وما كشفت عنه هذه الثورات أن رؤساء تلك الدول وعائلاتهم وداعميهم أسسوا لـ«نظم الفساد» التي لم تكتف فقط بإعاقة التنمية فيها بل استولت على الدولة.

لهذا تأتي هذه الورقة البحثية لتسلّط الضوء على «نظام الفساد كوحدة تحليل لدراسة النظم السياسية العربية» في مسعى لبعث الاهتمام الأكاديمي بمسألة الفساد في الوطن العربي والبحث عن تفسير ملائم لفهمها. وعلى الرغم من أن هذه الورقة لا تتضمن دراسة حالة أو دراسة مقارنة للموضوع، ولا تهدف إلى استكشاف أسباب الفساد وانعكاساته على الواقع العربي، إلاّ أنها تهدف إلى طرح نظرة مغايرة لتحليل ظاهرة الفساد في البلدان العربية. لهذا تفترض هذه الورقة أن الفساد هو نظام حكم يتجاوز السلوك الفردي، وبهذه الصفة يصبح نظام الفساد نوعًا من أنواع النظم السياسية المختلفة. والحجة التي تبرر هذا الافتراض هي أن الفساد الموجود في المنطقة العربية يختلف عن الفساد الموجود في المجتمعات الأخرى، فهو فساد منظّم يعبّر عن طبيعة

(*) البريد الإلكتروني: benalilagraa01@gmail.com.

الأنظمة الحاكمة، وفي كل قطر عربي استولى على الدولة لينشئ نظامًا سياسيًّا يختلف عن الأنظمة السياسية الأخرى، له آلياته في الحكم وإدارة الدولة.

أولاً: الفساد كنظام حكم

على الرغم من تعدد تعريفات الفساد وكثرتها إلّا أنه يمكن تصنيفها إلى ثلاث فئات: **الفئة الأولى** تراه سلوكا فرديًا وعادة نجد هذا التعريف لدى المنظمات الدولية التي تشترك في تحديد عنصرين لتعريف الفساد: **أولاً**، ينطوي الفساد على إساءة استخدام السلطة في القطاع العام أو الخاص. **ثانيًا**، يستمد الأشخاص الذين يسيئون استخدام سلطتهم منفعة لا يحق لهم الحصول عليها. وبالتالي، فإن الفساد هو مصطلح يشمل أنواعًا متعددة من السلوك غير المشروع كالرشوة والاختلاس وإساءة استخدام السلطة والابتزاز والإثراء غير المشروع والعمولات والاتجار بالنفوذ، إضافة إلى الإجراءات التي تستخدم للمساعدة على ارتكاب أنشطة فاسدة مثل غسيل الأموال وعرقلة سير العدالة[1]. وعادة يتم التمييز بين نوعين من الفساد: **الأول** هو «الفساد الكبير»، الذي تصفه الأمم المتحدة بأنه الفساد الذي يعمّ أعلى مستويات الحكومة، ويؤدي إلى تجاوزات كبيرة للسلطة. ويصف البنك الدولي الفساد الكبير بأنه «الاستيلاء على الدولة»، وهو وضع يقوم فيه المسؤولون الكبار بتعزيز مصالح الجهات الفاعلة الخاصة التي هم مَدينون لها أو مصالحهم الخاصة، بدلاً من المصلحة العامة. أما النوع **الثاني** فيسمى الفساد الصغير، الذي ينطوي على قيام المسؤولين من المستوى الأدنى بتحصيل مبالغ صغيرة مقابل تقديم الخدمات الحكومية. وربما يكون الفساد الصغير عبئًا كبيرًا على اقتصاد البلد ويؤدي إلى خسارة كميات هائلة من الإيرادات[2].

تنظر **الفئة الثانية** إلى الفساد بوصفه مؤسسة، ففي دراسة حول التكوين التاريخي للفساد في غانا ونيجيريا، جادل الثنائي ديميتري فان دان بيرسيلار (Dmitri van den Bersselaar) وستيفاني ديكر (Stephanie Decker) بأن الفساد في أفريقيا هو مؤسسة نشأت كردّ فعل مباشر على أنظمة الحكم الاستعمارية التي فرضت نظامًا مؤسسيًا مستوردًا بمعايير وقيم مختلفة على المشهد المؤسسي القائم، على الرغم من حقيقة أن كليهما يتعارض بشدة ويتعارض بعضهما مع بعض. وبعد الاستقلال، تطور الفساد إلى مؤسسة سمحت بتعايش غير سهل بين المؤسسات الاستعمارية والأفريقية لتصبح نظامًا مركّبًا وتوفيقيًا يسهله الفساد المعمّم[3].

تشير **الفئة الثالثة** إلى «الفساد النسقي» حيث مع زيادة الوعي بالآثار الضارة للفساد على التنمية، أصبحت استراتيجيات مكافحته أولوية قصوى لدى الأنظمة السياسية. ومع ذلك، في البلدان

---

(1) Sujit Choudhry, I. Michael Heyman and Richard Stacey, *Combating Corruption: Constitutional Frameworks for the Middle East and North Africa* (California; Stockholm; Cairo: Center for Constitutional Transitions; International IDEA; United Nations Development Programme, 2014), p. 22.

(2) Ibid., pp. 22-23.

(3) Dmitri van den Bersselaar and Stephanie Decker, «No Longer at Ease: Corruption as an Institution in West Africa,» *International Journal of Public Administration*, no. 34 (2011), p. 741.

التي يسودها الفساد النسقي، نتج من الاستثمار نجاحات قليلة. وقد أجريت دراسة في كينيا وأوغندا بوصفهما دولتين فاسدتين حيث جادل الثلاثي أنا بيرسون (Anna Persson) وبو روتشتاين (Bo Rothstein) وجان تورال (Jan Teorell) بأن جزءًا من تفسير سبب فشل إصلاحات مكافحة الفساد في البلدان المبتلاة بالفساد هو استنادها إلى تفسير نظري خاطئ لمشكلة الفساد النسقي. وقد كشفوا أنه في حين أن الإصلاحات المعاصرة لمكافحة الفساد تستند إلى تصور للفساد بوصفه مشكلة الوكيل الرئيسي، فإن الفساد يشبه مشكلة العمل الجماعي في البيئات الفاسدة تمامًا[4].

إن النظر إلى الفساد كظاهرة أو سلوك فردي لا يمكّن من التمييز بين الفساد في الوطن العربي والفساد في المجتمعات المتقدمة والديمقراطية، ولعل عدم فهم حقيقة الفساد في وطننا العربي هو الذي جعل محاربة الفساد غير ناجحة حتى الآن.

بناء على ما سبق، يظهر الفساد كظاهرة عالمية الانتشار وموجودة في كل المجتمعات سواء كانت متقدمة أو متخلفة، وسواء كانت الأنظمة ديمقراطية أو تسلطية. ولهذا فإن النظر إلى الفساد كظاهرة أو سلوك فردي لا يمكّن من التمييز بين الفساد في الوطن العربي والفساد في المجتمعات المتقدمة والديمقراطية، ولعل عدم فهم حقيقة الفساد في وطننا العربي هو الذي جعل محاربة الفساد غير ناجحة حتى الآن. غير أن وصف الفساد بكونه «استيلاء على الدولة» و«الفساد كمؤسسة» و«الفساد النسقي» يجعلنا مجبرين على إعادة النظر إلى الفساد من جانب آخر يختلف عن كونه مجرد سلوك أفراد أو جماعة، بل هو «نظام حكم» قائم بحد ذاته له مؤسساته وسلطاته وعملياته وسياساته وله نظم فرعية مرتبطة به. فالفساد كنظام حكم يكرس سلطة الفساد في إدارة الدولة (تنفيذيًا وتشريعيًا وقضائيًا)، وهو يرسم سياسات عامة للفساد في الاقتصاد والقطاعات الاجتماعية، ويبني أجهزة بيروقراطية لتنفيذ سياسات الفساد، ويقيم أجهزة أمنية وقضائية لحماية الفساد بدل محاربته، ويحرص على جعل نظام التعليم فاسدًا يكرّس الرداءة وقيم الولاء والانتهازية، ويتعدّى الأمر ذلك إلى إقامة علاقات خارجية مع القوى الدولية لكسب الحماية وشرعنة وجوده. وفي النتيجة يعمل نظام الفساد على التأسيس لمجتمع الفساد الذي يتغذى منه بالموارد البشرية والمالية، ويؤسّس كذلك لدولة الفساد التي تصبح هي البيئة الحاضنة له (مؤسسيًا وقانونيًا).

تأسيسًا على ذلك، يظهر لنا أنه على الرغم من تغيّر الرؤساء والحكومات والنواب في البرلمانات وتغيّر الموظفين في الأجهزة الإدارية في الوطن العربي إلّا أن الفساد يبقى ويستمر بل يتفاقم على الرغم من وجود قوانين وتشريعات لمحاربته؛ وقد تعمد السلطات الحاكمة إلى تأليف لجان أو هيئات لمحاربته لكن من دون جدوى. لهذا إذا نظرنا إلى الفساد كـ«نظام حكم» سنفهم أنه في

(4) Anna Persson, Bo Rothstein and Jan Teorell, «Why Anticorruption Reforms Fail: Systemic Corruption as a Collective Action Problem,» *Governance: An International Journal of Policy, Administration, and Institutions,* vol. 26, no. 3 (July 2012), p.1.

بلداننا العربية الفساد هو نسق من التنظيمات (الرسمية وغير الرسمية) والعمليات والسياسات التي تترابط فيما بينها وتتفاعل من أجل السيطرة على الدولة بالاستيلاء على السلطة والثروة وإخضاع المجتمع لمنظومة الفساد والقبول بها. وبحكم أن نظام الفساد هو نظام حكم فإن الفساد يصبح وسيلة ضرورية للبقاء، والترويج لفكرة أن أي تغيير لهذا النظام يؤدي إلى انهيار الدولة. وقد أثبتت الثورات العربية أن نظم الفساد لا ترضى بالرحيل بلا تكلفة، فهي إما تجدّد نفسها وإما تدخل البلد في حروب أهلية أو تستدعي قوى خارجية لتحل محل النظام.

ثانياً: لماذا الاهتمام بدراسة نظم الفساد في الأجندة البحثية العربية؟

تكمن أهمية دراسة «نظام الفساد» في الأقطار العربية في إيجاد تصنيف يتناسب مع واقع الأنظمة السياسية العربية، فالتصنيفات تتم عادة على أساس: نظم ديمقراطية/نظم دكتاتورية، نظم رئاسية/نظم برلمانية، نظم ملكية/نظم جمهورية، نظم أحادية الأحزاب/نظم متعددة الأحزاب. غير أن هذه التصنيفات لم تعد تتمشى مع واقع الأنظمة السياسية العربية، ولم تعد مجدية لفهم هذه الأنظمة. وبحكم أن الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي أجبرت معظم الأنظمة العربية على التكيف معها واستيعاب بعض مظاهر الديمقراطية ولو شكليًا (تعددية حزبية، انتخابات مقيدة، مشاركة محدودة، حريات مقيدة، تعددية نقابية وإعلامية) فقد أنتجت ديمقراطية مزيفة أو مقيدة في أحسن الأحوال بديلة من أنظمة الحزب الواحد والحكم العسكري المباشر.

أشار البعض إلى أن الفساد المستشري كان أحد الأسباب الرئيسية للثورات الشعبية العربية حيث أعادت هذه الثورات الاهتمام الأكاديمي بمدى إمكان حدوث انتقال ديمقراطي في الأنظمة التسلطية الفاسدة. وهنا اختلفت الإجابات، فهناك من يرى أن الانتفاضات ضد الأنظمة التسلطية الفاسدة تميل إلى التطور سريعًا إلى حركات جماهيرية مؤيدة للديمقراطية وتؤدي إلى التحول الديمقراطي. في حين يرى آخرون أن الاحتجاجات ضد فساد الأنظمة التسلطية يحفز المستبدين على قمع هذه الاحتجاجات، فيقلّل من احتمالات التحول الديمقراطي. ويذهب آخرون إلى القول إن الأنظمة التسلطية تستخدم الريع الناتج من الفساد لشراء الولاء السياسي لمجموعة صغيرة من الفاعلين السياسيين، وهذا يعني أن الريع الناتج من الفساد يعيق التحول الديمقراطي[5].

وبحكم أن الأنظمة العربية رفضت التحول الديمقراطي الحقيقي، وأصرّت على البقاء بتجميل واجهاتها ببعض مظاهر الديمقراطية فإنها في المقابل لم تبق مجرد أنظمة تسلطية بل تحولت إلى «أنظمة فساد». لهذا فإن مقاربة التغيير السياسي يجب أن تنطلق من هذا الواقع، فالتغيير الذي يجب أن يحدث في النظم العربية لم يعد يقتصر على الإصلاح السياسي بل يجب أن يمس تغيير النظم الحاكمة وبناء نظم سياسية جديدة تكرس الديمقراطية والعدالة والحرية. وعلى الرغم

(5) Vineeta Yadav and Bumba Mukherjee, *The Politics of Corruption in Dictatorships* (New York: Cambridge University Press, 2016), p. 260.

من أن الانتقال الديمقراطي يستهدف بناء مؤسسات ديمقراطية بواسطة انتخابات حرة فهو لا يمنع استمرار الفساد الذي سيعيق عملية الترسيخ الديمقراطي ويجعل البلد يعيش حركة مضادة نحو النظام التسلطي من جديد. وقد تكون مرحلة الانتقال نحو الديمقراطية فرصة لقوى الفساد تستغلها لإعادة تنظيم نفسها من جديد والتغلغل في مؤسسات المرحلة الجديدة لمنع استكمال المسار الديمقراطي والعودة إلى النظام التسلطي. وقد أثبتت تجارب ما بعد الثورات العربية سواء بعد 2011 أو بعد 2019 هذه الفكرة.

إن أي عملية انتقالية في الوطن العربي يجب أن تحرص منذ البداية على تفكيك منظومة الفساد من دون مهادنة أو مرونة من أجل بلوغ جودة الحكم، حيث أثبت الواقع العربي منذ ثورات 2011 أن نظم الفساد لديها مناعة أقوى جعلتها أشد مقاومة لأي عملية تغيير إيجابي.

علاوة على ذلك، تكمن أهمية الأخذ في الحسبان «نظام الفساد» كوحدة تحليل، بالنظر إلى فشل إجراءات محاربة الفساد في البلدان العربية. فالمقاربة المعتمدة ركزت على كون الفساد سلوكًا فرديًّا لموظفين أو مسؤولين داخل أجهزة الدولة واكتفت بطرح الحلول القانونية. لهذا تم في أكثر من بلد عربي فضح قضايا فساد كثيرة، وعوقب المتورطون فيها، لكن في المقابل لم ينته الفساد؛ بل نجد أنه في أغلب الأحيان تفاقم أكثر مما كان عليه في السابق. يفسّر هذا الأمر بكون المعالجة القانونية المعتمدة اقتصرت على معاقبة أفراد وأهملت تفكيك المنظومة التي تنتج الفساد وتعبئ الفاسدين وتدمجهم في مؤسسات الدولة وقطاعاتها. كما أنه في حالات معينة تمت محاربة الفساد في سياق الصراع على السلطة وتصفية الحسابات بين الطوائف والأجنحة المتنازعة على تقسيم الثروة والاستيلاء على الحكم. وقد نجد في حالات أخرى أن محاربة الفساد تتم بالتضحية ببعض الفاسدين بهدف تهدئة الغضب الشعبي وإنقاذ النظام الحاكم من الانهيار والسقوط.

لهذا السبب فإن الحرص على ملازمة الانتقال الديمقراطي بعملية انتقالية أخرى من نظام الفساد إلى نظام الحكم الصالح من شأنه أن يحمي الانتقال الديمقراطي من الردة نحو الاستبداد، وفي الوقت نفسه يعزز من فرص نجاح الديمقراطية وترسيخها في البلد المعني بذلك. والمقصود هنا هو أن أي عملية انتقالية في الوطن العربي يجب أن تحرص منذ البداية على تفكيك منظومة الفساد من دون مهادنة أو مرونة من أجل بلوغ جودة الحكم، حيث أثبت الواقع العربي منذ ثورات 2011 أن نظم الفساد لديها مناعة أقوى جعلتها أشد مقاومة لأي عملية تغيير إيجابي، بل إن نظم الفساد مستعدة لإدخال بلدانها في حروب داخلية واستدعاء القوى الأجنبية في سبيل بقائها.

ثالثاً: مستويات تحليل الأنظمة العربية من منظور نظام الفساد

جرت العادة في البحوث العربية التي تتناول موضوع الفساد أن تبني فرضياتها على أساس أن الفساد يعَدّ متغيرًا تابعًا لمتغيرات مستقلة أخرى كالقبلية والاستبداد ولعنة الموارد الطبيعية، لكن عند معالجة الفساد كنظام حكم تتغير الفرضية حيث يصبح نظام الفساد هو المتغير المستقل الذي

يتحكم في المتغيرات الأخرى التابعة له. ولهذا، فإن دراسة النظم العربية من منظور «نظام الفساد» تقتضي تحليل هذه النظم وفق مستويات متعددة تشمل البنى والسياسات والقيم، ثم محاولة إيجاد تصنيف يلائم الأنظمة العربية الراهنة.

نظام الفساد يحارب القدوة في المجتمع مقابل تجنيد الفاسدين، حيث يتم نبذ السلوك النزيه والنظر إلى كل شخص لا يستغل منصبه للمنفعة الخاصة على أنه شخص غير سويّ، ويكون عرضة للإهانة من طرف محيطه بل يتم إهانة وإدانة كل شخص يبلّغ عن الفساد.

على المستوى البنيوي تتم مأسسة الفساد على نحو يؤدي إلى شخصنة الدولة وضعف الشرعية واحتكار صناعة القرار. وبدلاً من بناء مؤسسات قوية بشرعيتها، يعمل على إضعاف المؤسسات ومحاربة النخب وتكوين عصب متصارعة فيما بينها على السلطة والثروة ولكنها مرتبطة بالنظام الحاكم، حيث إن بقاءها ومزاياها تتطلب بقاء النظام والتعامل بآليات الفساد. ووفق تعبير مايكل جونستون (Michael Johnston) تظهر «الأجهزة السياسية كاحتكارات انتخابية تمنح الرؤساء السلطة التقديرية لمكافأة مؤيديهم ومعاقبة أعدائهم، مع القليل من الخوف من أن يُحاسبوا على أفعاله»[6]. في هذا المستوى، مثلما يرى محمود عبد الفضيل، لا تبقى ممارسات الفساد مجرد ممارسات فردية خاصة بل تتحول إلى شبكات ومافيات منظمة، وهذا يجعلها تكتسب المؤسسية. ولكن الأمر الأكثر خطورة هو وجود بيئة حاضنة للفساد، تترك العنان للفساد كي يستشري من دون أن تمارس دورها في كبح جماحه، فتتهيأ له كل الفرص للنمو والازدهار، ليصبح مؤسسة[7].

علاوة على ذلك، في ظل نظم الفساد تنجح النخب الفاسدة في السيطرة على مراكز اتخاذ القرار، واحتواء الأغلبية البرلمانية وجعلها تخدم مصالح تلك النخب، والتحكّم في الهيئات القضائية وأجهزة الرقابة العامة. وتعمد النخب الفاسدة كذلك على تعيين مواليها على رأس أهم مؤسسات المجتمع مثل الإعلام والمنظمات المهنية والجماهيرية. وفي الوقت نفسه يتم بناء أجهزة أمنية قوية وقمعية تدافع عن النظام الحاكم وعن الموالين له بوصفهم رموزًا للدولة، مقابل ضمانات وامتيازات لمسؤولي هذه الأجهزة. وبذلك تلتقي هذه المجموعات وتتقارب وتتداخل مع بعض قيادات القطاع

(6) Michael Johnston, *Syndromes of Corruption: Wealth, Power, and Democracy* (New York: Cambridge University Press, 2005), p. 26.

(7) محمود عبد الفضيل، «مفهوم الفساد ومعاييره،» ورقة قدمت إلى: **الفساد والحكم الصالح: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية**، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص 84.

الخاص لتؤلف شبكة منظمة. وهذا التشابك والتحالف وتبادل المصالح بين عناصر هذه الشبكة يمكّنها عمليًا من اختطاف مؤسسات الدولة والاستيلاء عليها[8].

على مستوى السياسات، تشبه نظم الفساد العربية متلازمة فساد المسؤولين الحكوميين التي تحدّث عنها مايكل جونستون حيث غالبًا ما يكون الفساد جشعًا، وينطوي على إساءة استخدام السلطة السياسية التي تؤدي إلى سلب الاقتصاد والمجتمع بواسطة السرقة الرسمية للأراضي والموارد العامة، والأعمال التجارية المملوكة من جانب السياسيين والشخصيات العسكرية أو مخططات التهريب والتهرب الضريبي التي ينظمها البيروقراطيون وتشمل رجال الأعمال المقربين من الحاكم[9].

وهكذا، يظهر الفساد كسياسة عامة منتهجة تتميز بفقر السياسات والتشبث بالاقتصاد الريعي وتنامي الاقتصاد غير الرسمي وإعاقة التنمية، حيث أصبحت الخصخصة استيلاء على موارد الدولة وسرقة المال العام. وتتعمّد نظم الفساد العربية دفع رواتب منخفضة للموظفين في الأجهزة الحكومية بهدف تحفيزهم على ممارسة الفساد والتغاضي عن فسادهم عندما يحصل، وهذا ما يجعل الفاسدين يشعرون بالامتنان للنظام الحاكم ويعملون على خدمته والولاء له. وبدل الاهتمام بالتنمية والمصلحة العامة، يهتم الحكام بمسألة بقائهم في السلطة مدى الحياة؛ وفي سبيل ذلك يعملون على استغلال المال العام ووسائل الدولة من أجل مكافأة داعميهم والتعيين في المناصب الحكومية وفق معيار الولاء لا الكفاءة؛ وفي المقابل يعملون على إقصاء معارضيهم من الحياة السياسية ومنع الموارد عنهم.

أما على مستوى القيم فيصبح الفساد ثقافة، فنظام الفساد يحارب القدوة في المجتمع مقابل تجنيد الفاسدين، حيث يتم نبذ السلوك النزيه والنظر إلى كل شخص لا يستغل منصبه للمنفعة الخاصة على أنه شخص غير سويّ، ويكون عرضة للإهانة من طرف محيطه بل يتم إهانة وإدانة كل شخص يبُلّغ عن الفساد[10]. ومثلما كتب محمود عبد الفضيل، فإن أخطر ما ينتج من نظام الفساد «هو ذلك الخلل الجسيم الذي يصيب أخلاقيات العمل وقيم المجتمع، مما يؤدي إلى شيوع حالة ذهنية لدى الأفراد تبرّر الفساد وتجد له من الذرائع ما يبرّر استمراره، ويساعد في اتساع نطاق مفعوله في الحياة اليومية. إذ نلاحظ أن الرشوة والعمولة والسمسرة أخذت تشكّل تدريجيًا مقومات نظام الحوافز الجديد في المعاملات اليومية، الذي لا يجاريه نظام آخر»[11].

بناء على المستويات السابقة، يصبح الفساد آلية للضبط بين مكافأة الموالين ومعاقبة المعارضين حيث لا تُعد الفساد أمرًا سيئًا يجب القضاء عليه، بل هو أداة سياسية أساسية حيث

---

(8) أحمد أبو دية [وآخرون]، **الفساد السياسي في العالم العربي: حالة دراسية**، إشراف عزمي الشعيبي (رام الله: منشورات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، 2014)، ص 4ـ5.

(9) Johnston, *Syndromes of Corruption: Wealth, Power, and Democracy*, p. 155.

(10) محمد حليم ليمام، **الفساد النسقي والدولة الاستبدادية: حالة الجزائر 1962ـ2016**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ 167 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2017)، ص 47.

(11) عبد الفضيل، «مفهوم الفساد ومعاييره،» ص 83.

يتغاضى عنه القادة بصورة ضمنية، ويتم الترخيص فعليًا لحق انتزاع الرُّشى من المواطنين[12] وعلى الرغم من أن معظم الناس يعتقدون أن الحد من الفساد هو هدف مرغوب فيه من خلال إصدار تشريعات إضافية وزيادة العقوبات على الفساد، إلاّ أن هذه الأساليب تأتي بنتائج عكسية. عندما يتم بناء نظام حول الفساد، فإن كل من يهمه الأمر، من القادة والداعمين لهم على حد سواء، يتلطخون بهذا الفساد، ولن يبقوا في مناصبهم إذا لم يكن لديهم يد في الفساد. أما زيادة عدد الأحكام القضائية فهي وسيلة يستخدمها القادة لفرض إرادتهم وإخضاع الآخرين حيث تصبح محاكمة المصلحين والمبلّغين عن الفساد أمرًا شائعًا[13].

تشترك أنظمة الفساد في الوطن العربي في خصائص معينة: الخاصية **الأولى** هي التسلطية؛ فمعظم البلدان العربية تعاني الحكم التسلطي بدرجات متفاوتة مع وجود تجربة ديمقراطية مقبولة في تونس ولبنان والكويت. لكن على الرغم من مرور عشر سنوات على الثورة التونسية ودخولها مسارًا انتقاليًا نحو الديمقراطية وتوافرها على انتخابات نزيهة وبرلمان حر ونظام مختلط، إلّا أن تونس لم تحقق بعد نتائج إيجابية في محاربة الفساد. وهذا القول ينطبق على الكويت ولبنان اللّذين يتمتعان بقدر من الحريات وانتخابات نيابية مقبولة إلا أنهما يعانيان استشراء الفساد، وهو ما يجعل دور المؤسسات الديمقراطية في محاربة الفساد في الدول الثلاث محل تساؤل. وتتمثل الخاصية الثانية في تحفيز الجيش للتدخل في السياسة، فنظام الفساد يعتمد على القوة الأكثر تنظيماً في المجتمع حيث نلاحظ أن أكثر الدول العربية فساداً هي تلك التي تمارس فيها الجيوش دوراً فاعلاً في السياسة (الجزائر، مصر، موريتانيا، السودان، سورية، ليبيا، اليمن). والخاصية الثالثة هي الحروب الأهلية والنزاعات الداخلية، فنظام الفساد ينتج منه الخراب والفشل التنموي والصراعات السياسية العنيفة. وهنا نلاحظ أن أكثر البلدان العربية فسادًا شهدت حروبًا أهلية في السابق (الجزائر، لبنان) أو ما زالت تشهد حروباً ونزاعات داخلية (اليمن، العراق، السودان، ليبيا سورية، الصومال). وقد تسببت إحدى هذه الحروب الأهلية في تقسيم دولة السودان.

إن وجود هذه الخصائص المشتركة للنظم العربية لا يعني أنها تأخذ شكلًا واحدًا بل تتعدد أشكالها وفق خصوصيات كل قطر عربي. لهذا يمكن تصنيف الأنظمة العربية من منظور نظام الفساد إلى ثلاثة صنوف: الصنف **الأول** هو «نظام الفساد الريعي»، الذي يسود في الدول العربية النفطية، وهو يتغذى من الاقتصاد الريعي ويعيق التنمية الاقتصادية. هذا النظام لا يحتاج إلى الأوليغارشيات المالية كي تموّله بقدر ما يحتاج إليها كواجهة مالية للتغطية على عمليات الاستحواذ على أموال الريع النفطي. وفي نظم الفساد الريعي نجد أن النظام الحاكم هو الذي يصنع إلى الأوليغارشيات المالية التي يريدها وفي الوقت نفسه مستعد للتضحية بها عندما يتعرض لضغوط شعبية واستبدالها بأوليغارشيات جديدة.

---

(12) Bruce Bueno de Mesquita and Alastair Smith, *The Dictator's Handbook: Why Bad Behavior Is Almost Always Good Politics* (New York: Public Affairs, 2011), p. 127.

(13) Ibid., pp. 202-203.

يسمى الصنف **الثاني** «نظام الفساد الأوليغارشي»، الذي يسود في البلدان العربية غير النفطية حيث ينتظم الفساد في صورة تحالفات أوليغارشية عائلية أو قبلية. في هذا النوع تتحالف العائلة الحاكمة (الرؤساء وعائلاتهم سواء في النظم الملكية أو الجمهورية) مع شبكة سياسية وبيروقراطية ومالية تضم كبار القادة في البيروقراطية المدنية والعسكرية، وأصحاب الشركات العائلية، وكبار رجال المال. يشبه هذا النوع كارتيلات النخبة التي تحدّث عنها مايكل جونستون بقوله: «عندما تتقاسم مجموعات متشابكة من كبار السياسيين ورجال الأعمال والبيروقراطيين والقادة العسكريين والزعماء العرقيين فوائد الفساد فيما بينهم، يمكنهم بناء شبكات وتحالفات تعزز قوتهم وتصد المعارضة. قد يكون الفساد من هذا النوع مربحًا جدًا، لكنه أيضًا استراتيجية لإحباط التغيير السياسي»[14]. والصنف **الثالث** هو «نظام الفساد الطائفي»، الذي يبني نفسه على أساس التقسيم الطائفي للمجتمع ويغلّب الطائفة على الدولة حيث تسود دولة الطوائف التي يبرز فيها زعماء الطوائف كرموز للمجتمع يتصارعون على اقتسام المناصب السلطوية والثروة فيما بينهم. وبحكم حاجة هؤلاء الزعماء إلى دعم طوائفهم فإنهم يتعمّدون ممارسة أساليب الفساد مع أبناء طوائفهم أو التغاضي عن ممارسات الفساد المرتكبة من طرف مواليهم داخل الطوائف.

خاتمة

لم يكن الهدف من هذه الورقة المختصرة تناول موضوع الفساد في الوطن العربي من حيث أسبابه وانعكاساته والحلول الملائمة للحد منه، بل كان الهدف هو لفت الانتباه إلى دراسة هذا الموضوع من مقاربة تختلف عن الدراسات السابقة. وفي هذا الإطار، تم تعريف الفساد في الوطن العربي كنظام حكم مكتمل الأركان وليس مجرد سلوك أفراد داخل أجهزة الدولة. وهنا تظهر أهمية تحليل النظم السياسية العربية كنظم فساد بدل دراسة الفساد كمتغير تابع لتلك النظم. إن هذه المقاربة ستسمح للباحثين العرب بفهم القضايا العربية الراهنة كالتسلطية وتجدد الدولة الريعية وتدخّل الجيش في السياسة والحروب الأهلية، وبهذا يتغير مستوى دراسة الفساد في الوطن العربي من التحليل الجزئي الذي يدرس سلوكيات الفساد إلى التحليل الكلي الذي يدرس الفساد كنظام حكم □

(14) Johnston, *Syndromes of Corruption: Wealth, Power, and Democracy*, p. 89.

إسهامات الإعلام في تعميق الأزمات
نحو مقاربة جديدة

نهوند القادري عيسى(*)

باحثة وأستاذة جامعية – لبنان.

أمام الهجمة الإعلامية والاتصالية غير المسبوقة، التي مهّدت للأحداث الكبرى والحروب والصراعات الكارثية التي عصفت بالبلدان العربية منذ عقدين من الزمن ولغاية الآن، أو ترافقت معها، تلك الهجمة التي أمعنت في تفكيك كل ما هو مترابط وفي تفتيت المفتت، وبالتالي أغرقتنا في موجات اللامعنى، وحولتنا إلى بشر مستهلكين لقضاياهم، متلهين بمشاكلهم، مستدرجين الأعداء إلى صحن دارهم[1]، لا بد من وقفة تأمُّل وتفكُّر في ما يجري، كي لا يتم تحويل الإعلام بالمطلق إلى كبش محرقة، وكي لا ترمى التبعة على كاهله جزافًا، وكي نتمكن من الخطو باتجاه العمل على إزالة الأوهام المتغلغلة في أذهان معظم الصحافيين والإعلاميين أنفسهم عن مهنتهم، التي راجت على المدى الطويل في أذهان الجمهور. كذلك لا بد من التساؤل حول جدوى البحوث الإعلامية، بهدف إزالة التشوهات المحيطة بأغلبيتها، بدءًا من تشخيص المشكلة الحقيقية، مرورًا بأشكلتها، وطرح فرضيات جريئة لا مسلّمات باهتة، وانتهاءً باعتماد مقاربات مغايرة، تسائل المفاهيم الرائجة، تأخذ في الحسبان التمايزات والتنوعات داخل العمل الإعلامي، والظروف المحيطة بعمل الإعلاميين، وتشابكات النظام الإعلامي مع النظام السياسي والاقتصادي والثقافي والتربوي بالعلاقة بالسياقات المحيطة والصراعات المحتدمة، والتحولات الحاصلة، والتطورات التكنولوجية والاتصالية المتسارعة، متطلبات الأجهزة الإعلامية، وخصوصية كل منها، وغيرها الكثير.

أولًا: السياقات المحيطة بالأزمة اللبنانية

قبل الخوض في مدى إسهام الإعلام اللبناني في تعميق الأزمات المتلاحقة التي عصفت بلبنان في الحقبة الأخيرة، لا بد من الإشارة إلى أنه لهذا المأزق المعيشي المخيف، والسياسي المفخخ الذي

(*) البريد الإلكتروني: nkaderi@hotmail.com.

(1) نهوند القادري عيسى، **الاستثمار في الإعلام وتحديات المسؤولية الاجتماعية: النموذج اللبناني** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013).

وصلنا إليه في لبنان، سياقات عامة معولمة، وأخرى إقليمية، وثالثة محلية خاصة بلبنان. سوف نورد أبرزها تباعًا:

كان من الملاحظ في السياق المعولم **انبثاق حركات اجتماعية جديدة**، ترافقت مع تصفية ممنهجة للبدائل، منذ أن أطلقت تاتشر في الثمانينيات من القرن الماضي شعارها الشهير «ليس هناك من خيار بديل». وبالتالي كانت تصفية البدائل من أبرز الميكانيزمات الأساسية للسيطرة الأيديولوجية المعاصرة. ويمكن أن نضع في هذا السياق الانتفاضة التي حصلت في لبنان منذ 17 تشرين الأول/أكتوبر. وتجلى ذلك في عدة أمور منها:

نتيجة التزاوج بين المال والإعلام والسلطة، صادر الممثلون السياسيون وظيفة العرض السياسي، واستولوا عليه، واحتكروا السجال السياسي مستأثرين بتعريف شروط كل تغيير ممكن وبتحديده. وأصبح الخيار البديل «تناوبًا» بين محترفي السياسة.

تضاؤل الخيارات أمام المواطنين في مختلف البلدان: مع سقوط الشيوعية، وتطبيع الاشتراكية الديمقراطية، وتراجع الأيديولوجيات، وبهتان برامج الأحزاب، وانتصار الفكر الأوحد، تحجّر العرض السياسي، ووقع بين قطبَي الشعبوية والترويج السياسي. فلم يعد عالم ممتهني السياسة يقتصر على المتنافسين، إنما توسّع ليشمل المعلنين، والمستشارين، واستطلاعات الرأي. بات المواطن حذرًا إزاء الأحزاب، مرتابًا منها، بل ومن المؤسسات أيضًا، يتصور نفسه مستهلكًا سخيفًا. فالمنتجات البديلة لا تنفك تغزوه: الهويات المفرطة الغلوّ، النقمة التي ترتدي رداء كراهية الأجانب، وغدا العنف يجد أرضيته الخصبة[2]. وليس بالمصادفة كان رفع شعار «كلّن يعني كلّن» اثناء انتفاضة 17 تشرين الأول/أكتوبر، ولا الارتياب من المؤسسات والأحزاب ومختلف الهياكل التنظيمية، ولا ارتفاع منسوب خطاب الكراهية لكل من هو مختلف، ومنتقد، وغير شبيه.

التباعد المتزايد بين الأفعال والأقوال، بين النظرية والممارسة: نتيجة التزاوج بين المال والإعلام والسلطة، صادر الممثلون السياسيون وظيفة العرض السياسي، واستولوا عليه، واحتكروا السجال السياسي مستأثرين بتعريف شروط كل تغيير ممكن وبتحديده. وأصبح الخيار البديل «تناوبًا» بين محترفي السياسة. وجد البعض في هذا التباعد تشجيعًا للمواطن على الانسحاب من الحياة السياسية، أو بأسوأ الأحوال كفرًا بكل ما هو سياسي.

استثمار التكنولوجيا للتعويض من أزمات الفكر السياسي: إن مجرد الافتراض بأن التدفق السريع لموجات المعلومات، المترافقة مع عدد لا متناهٍ من التفاعلية، يحقق التفاهم بين الثقافات والمجتمعات والأفراد بصورة أفضل، يعني أن الأيديولوجيا المسيطرة حاليًا أولت للأدوات

(2) Bertrand Badie et Dominique Vidal, dirs., *L'Etat du monde 2018- Enquête d'alternatives* (Paris: La Decouverte, 2017).

تأدية دور سياسي، وحاولت استثمارها بمهمات غير مرتبطة بمنطقها. والدليل أن التقنيات الجديدة أمكنها أن تسرِّع وأن تنمي الطوباويات السياسية والاجتماعية والثقافية، لكنّها لم تتمكن من أن تحل محلّ جوهر السياسة الذي هو من طبيعة مغايرة[3]. لقد تأسست الأيديولوجيا التحررية للـ «البيغ داتا» على الفردانية الكاملة، وعلى التطور التقني بأي ثمن، الذي قاعدته السلوكية الوحيدة «كل لنفسه». هذا النوع من التوتاليتاريا القائمة بلا انقطاع على الاتصال المُحمَّل والمثقل بالمثيرات، أدخلنا في عصر المهمات المتعددة، المتسم بالرقابة الشاملة، بتغييب الصراع، وبقتل أية رغبة في الثورة والاحتجاج[4]. وهذا ما شهدناه في مواقع التواصل الاجتماعي، حيث ذهبت المجموعات نحو مزيد من التباعد، ومزيد من انكفاء كل مجموعة داخل شرنقتها. وكذلك نحت وسائل الإعلام كل منها نحو محاكاة جمهورها، من دون التمكن من محاورة الآخرين.

تجربة المقاومة الرائدة التي لم تُعِر الجوانب الاقتصادية، ولا طريقة إدارة الحكم، الاهتمام، سرعان ما انفجرت الأزمات لاحقًا في وجهها، وسعى البعض، ولا سيَّما خصومها، إلى تحميلها وزر فساد السلطات المتعاقبة على لبنان، ووزر الانهيار المالي والاقتصادي.

تحويل الاقتصاد إلى علم مطلق يعلو على الخيارات السياسية كافة: باتت حدود السياسة هي حدود التصويب والتصحيح التقني. هكذا يحل العلم محل السجال والمناظرة. بهذا، تجد السياسة قيمتها وقد لحق بها الانحطاط والتراجع، ولم تعد تجتذب الشخصيات الأكثر موهبة، والأعظم دافعية، والأشد بعثًا على العمل الجماعي. وغدا التقليل من أهمية الأيديولوجيا بالمعنى الكلاسيكي للكلمة عملة رائجة، لمصلحة انتصار الفكر الأوحد المتعبد للعلم وللحداثة. يضاف إلى ذلك العمل عبر ما يمكن تسميته «أصولية السوق» العالمية[5]. وهذا ما أكدته الحالة اللبنانية، إذ تركز النقاش على الأسماء والخبرات والاختصاصات والاشخاص والكفاءات والسير الذاتية، ومدى القرب من الحداثة الغربية والتوجهات النيوليبرالية، وعلت المطالبات بحكومة مستقلة، تكنوقراط، اختصاصيين، غير سياسيين، ونادرًا ما تم الالتفات إلى المشروع، الوجهة الاقتصادية، والارتباط الوثيق لهذه الأخيرة بالوجهة السياسية، وبموقع لبنان وبتحديد الخيارات السياسيه المتضاربة من الصراعات المحتدمة في المنطقة.

الدور الحاسم للمجتمعات المدنية: هذه المجتمعات، التي حررتها العولمة وتقدم الاتصالات، وأعتقها فقد السياسيين للمشروعية، قامت بإصلاح الخيارات المدينية. ونحن نشهد في هذا السياق، وفي كل مكان، بما في ذلك في بعض بلدان الجنوب، عملية نزع للمركزية عن الخيارات البديلة،

(3) Thomas Stenger, *Le Marketing politique* (Paris: Ed. CNRS, 2012).

(4) Marc Dugain and Christophe Labbé, *L'homme nu: La Dictature invisible du numérique* (Paris: Plon, 2016).

(5) فردريك لوبارون، في: برتران بادي ودومينيك فيدال، مشرفان، **بحثًا عن بدائل: أوضاع العالم 2018**، ترجمة نصير مروة (بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2018).

بحيث باتت الجماعات المحلية والمدن والأحياء قيد الصيرورة، مقار جديدة للتعبيرات البديلة[6]، إذ شهدنا في لبنان صعودًا صاروخيًّا لمنظمات المجتمع المدني، كيفما كان، وتشجيعًا دوليًا تمثل بالتواصل المباشر معهم، متخطين الأجهزة الحكومية ومؤسسات الدولة بغض النظر عن فعاليتها وعن المعطيات التي لديها، وبغض النظر عن مدى صدقية وموثوقية وديمقراطية ومدنية بعض هذه المنظمات. في هذا الصدد، يصف مؤلف كتاب نظام التفاهة اهتمام الدول الغربية بمنظمات المجتمع المدني بطريقة تتخطى الحكومات، بأنها أحد أساليب السيطرة الاستعمارية الجديدة[7]، إذ يصف ما حصل في هاييتي التي كان يحكمها نظام لصوصي، بعدما ضربها الزلزال في عام 2010 بالقول: «إن المساعدات الإنسانية تمثل للمستثمرين الأجانب استثمارًا أدنى، يهدفون من خلاله إلى ضمان خضوع واحد من أفقر شعوب العالم لهذا النموذج الاقتصادي الذي يستغله، إذ قامت في اليوم التالي للسادس من كانون الثاني/يناير 2010 اللجنة المؤقتة لإعادة الإعمار بوضع هاييتي تحت وصاية واقعية، محددة مجال عمل الحكومة بدور شكلي فقط... إلخ؛ بالنسبة إلى هؤلاء هاييتي هي فقاعة إنسانية تساوي عشرة مليارات دولار. ما الذي سيفعلونه بكل هذه الأموال في بلاد معتادة على التراخي والفساد وإساءة استعمال السلطة؟... وهكذا تصبح الفوضى مركزًا للسلطة» [8].

يحيل عدد من الباحثين أزمة الصحافة إلى الأسطرة التي أصابتها، وإلى الحماية الذاتية التي حصنت نفسها فيها، فلا أحد لديه الحق في انتقاد الصحافيين لكونهم غالبًا ما تشكل الفكرة التي يجسدونها غطاء لهم، من خلال عملهم على مماثلة قدر مهنتهم بقدر الحرية في العالم.

أما في خصوص السياقات المحلية، فإنها تمثلت بوقوع لبنان شئنا أم أبينا في قلب الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وبالتالي في خضم الصراعات الإقليمية وما نتج منها من محاور متصارعة، معطوفة على صراعات تاريخية بين القوى السياسية اللبنانية، بامتداداتها العربية والإقليمية والدولية، وما نتج منها من سياسات اقتصادية واجتماعية، وما أحيط بها من فساد وصفقات، كان النظام اللبناني القائم على المحاصصة الطائفية والمذهبية كفيلًا بحمايتها وتحصينها ضد أي مكروه. وكان أن أفرز هذا الواقع اللبناني نتيجة احتلال إسرائيل للجنوب اللبناني واجتياحها لبيروت في عام 1982 تجربة المقاومة التي غذتها الثورة الإسلامية في إيران ورعتها إلى أن تم تحرير جنوب لبنان في عام 2000. تلتها بعد ذلك أحداث كبرى بدءًا من اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري، وخروج الجيش السوري من لبنان، في إثر ذلك تعمق الانقسام السياسي في لبنان بين فريقَي الرابع عشر والثامن من آذار، مرورًا بالحرب الإسرائيلية على لبنان في تموز/ يوليو 2006، وانتهاء بالأحداث السورية، والانقسام السياسي الحاد حولها.

(6) برتران بادي، «بين التطلعات والخيبات،» في: المصدر نفسه، ص 9ـ27.

(7) Alain Denault, *La Mediocratie* (Montreal: Lux Editeur, 2015).

(8) لمزيد من التفاصيل انظر: آلان دونو، **نظام التفاهة**، ترجمة وتعليق مشاعل عبد العزيز الهاجري (بيروت: دار سؤال للنشر، 2020)، 220ـ223.

باختصار تجربة المقاومة الرائدة التي لم تُعِر الجوانب الاقتصادية، ولا طريقة إدارة الحكم، الاهتمام، سرعان ما انفجرت الأزمات لاحقًا في وجهها، وسعى البعض، ولا سيَّما خصومها، إلى تحميلها وزر فساد السلطات المتعاقبة على لبنان، ووزر الانهيار المالي والاقتصادي، وخصوصًا مع شدة احتدام الصراع الأمريكي مع إيران، واعتبار حزب الله أحد اذرعتها الرئيسية في المنطقة وبالترافق مع ما سمي صفقة القرن بين ترامب ونتنياهو الهادفة إلى القضاء على ما تبقى من حقوق الفلسطينيين، وصدور قانون العقوبات الأمريكي على سورية وعلى حزب الله بهدف محاصرته وخنقه. ولم تكن منظومة الإعلام في لبنان بمنأى لا عن هذه الصراعات ولا عن تلك المحاصصة، ولا عن ذاك الارتباط بالخارج.

ثانيًا: إسهامات الإعلام في تعميق الأزمة

في هذه العجالة، سوف نبين كيف أسهم الإعلام اللبناني في تعميق هذا المأزق.

لا شك في أن الإعلام ما زال محاطًا بعدد من الأوهام والعناوين التي يظهرها من حقبة إلى أخرى ليحمي نفسه تحت عنوان حرية التعبير المصانة في الدستور. وإن المسّ بها يعدّ مسًا بأقدس المقدسات. علمًا أنه تحت هذا العنوان ارتكبت الكثير من الموبقات، قصدًا أو عن غير قصد، بالتكافل والتضامن مع القوى الاقتصادية والسياسية المحلية والإقليمية المتصارعة. تضافرت مع هذا الواقع منظومة الاتصال التي فسحت في المجال لاختلاط الأمور بعضها بالبعض الآخر؛ المرسل بالمتلقي، الكلام النخبوي بالكلام العادي، الإعلان بالإعلام بالاتصال، الحيّز العام بالحيز الخاص، وبهذا اهتزت المعايير والأخلاقيات، واشتعلت حروب المعلومات المتفلتة من كل الضوابط والقيود. ونتيجة ضياع الحدود غدت معالم التراتبية في المؤسسات الإعلامية غائمة وتم الفتك بالزمن الإعلامي وتكرس الزمن اللحظوي المنغلق في المباشر... بحيث بدا الإعلام وكأنه معلق بين عدمين: المستقبل المقلق غير المفكر فيه والماضي المغيَّب المحتقر غير المعترف به. وكان أن نتج من تسريع الوقت الإعلامي لغاية اللحظوية الانغماسُ في الذاتية. وتعمق التباعد الممنهج بين الكلام والأفعال بين الواقعي والافتراضي، ما أدى إلى عنف في الفعل وشلل في التفكير عوضًا من الحرية والإبداع. هذا عدا عن أن الغرق في لجّة المعلومات أفقد القدرة على التفكير المستقل.

ولأن أهل الإعلام أحاطوا مهنتهم عبر التاريخ بالكثير من الأساطير، معتقدين أنه يكفي أن يعلموا ويستعلموا ليكونوا ديمقراطيين، إذ يحيل عدد من الباحثين أزمة الصحافة إلى الأسطرة التي أصابتها، وإلى الحماية الذاتية التي حصنت نفسها فيها، فلا أحد لديه الحق في انتقاد الصحافيين لكونهم غالبًا ما تشكل الفكرة التي يجسدونها غطاء لهم، من خلال عملهم على مماثلة قدر مهنتهم بقدر الحرية في العالم. وبهذا وضع الصحافيون أنفسهم خارج المساءلة، فوق الشبهة، رسل الحقيقة والوقائع الذين لا يمكن المسّ بهم. وإن كان الصحافيون، ما خلا بعض الاستثناءات، يجدون أنفسهم مهددين، نتيجة خضوع هاجس الفضيحة لديهم لمتطلبات السكوب[9]. فعبر التاريخ تمأسس

(9) Lauren Malka *Les Journalistes se slashent pour mourir: La Presse face au défi numérique,* Essai (Paris: Robert Laffont, 2016).

التضليل تحت عناوين الإقناع، فتم استخدام طرائق غير ديمقراطية للدفاع عن الديمقراطية، وحصل خلط بين أخلاقيات الغايات وأخلاقيات الوسائل، وعُدَّت القضية الجيدة تقدس الوسائل المستخدمة وتحولها إلى أدوات جيدة. وحصل عدم تفريق بين المحاججة بما تعنيه من احترام للآخر والتضليل المتمثل بحرمان المتلقي من حريته وإجباره على الأخذ في رأي معين أو تبني سلوك معين. على سبيل المثال، استخدم الليبراليون الديمقراطية وإمكاناتها الرائعة ليُخرجوا الكلام الإقناعي بأهمية القطاع التجاري والتخلص قدر الإمكان من عبء القطاعات العامة[10]. كذلك تم العمل على إقران كل حركات المقاومة في العالم بالإرهاب.

في هذا السياق، سأورد بعض الأضاليل التي سار الإعلام على هديها متسلحًا بعناوين فضفاضة كمثل: الاستقلالية، الموضوعية، الحياد، حرية التعبير، وكان من مفاعيل ذلك أن تم العمل على تجهيل الفاعل، نزع الأمور من سياقاتها، شخصنة القضايا المعقدة، شيطنة الخصم، إغفال الأسباب والانشغال بالنتيجة، التوقف عند سؤال الـ«كيف» وإغفال الـ«لماذا»، والتعميم وتكريس المنمطات والأحكام المسبقة، وبعض المفاهيم التي تجرّ معها دلالات أخرى مراوغة، كمثل طرح عنوان الحياد، أمام هذا المفهوم يُطرح عدد من التساؤلات: في ظل الظروف الصراعية المحتدمة في المنطقة، ماذا تعني كلمة الحياد؟ حياد عن مصير لبنان وأزمته الوجودية؟ عن مصالحه؟ عن موقعه الجغرافي؟ وهل هناك اتفاق بين اللبنانيين أين تكمن مصلحة لبنان؟ وهل بإمكان بلد يعاني انهيارًا اقتصاديًا وماليًا واهتزازًا أمنيًا أن يكون محايدًا؟ هل بإمكان بلد عانى ما عاناه من الاحتلال الإسرائيلي وما زال جزءٌ من أراضيه محتلًا أن يكون محايدًا؟ نفي نظرية المؤامرة، أو العمل الدؤوب على استبعاد كل النوايا المبيتة للأعداء. على سبيل المثال، نادرًا ما تساءل الإعلاميون عن السر الكامن وراء التحرك السريع للدول في إثر كارثة انفجار مرفأ بيروت في الرابع من آب/أغسطس، ولماذا هب الجميع للمساعدة دفعة واحدة بعدما بقوا يتفرجون على تخبط اللبنانيين بأزماتهم ومشاكلهم؟ ولماذا تم إخطار رئيس الجمهورية بوجود النيترات في المرفأ في 20 تموز/يوليو 2020، ولماذا في هذا التاريخ، وليس قبل؟ وغيرها الكثير من الأسئلة.

حصلت كل تلك المغالطات، التي أوردنا عيّنة بسيطة منها، من خلال اعتماد الأساليب الآتية:

ملاءمة عمليات الانتقاء مع انتظارات المتلقين، اختيار تراتبية الموضوعات، الإلحاح على بعض الوقائع، والانتقاء للأخبار والتقارير، حتى وإن كانت أحيانًا مصادرها مشبوهة، كمثل بث إحدى محطات التلفزة تقارير صادرة عن الموساد الإسرائيلي وكأنها الحقيقة بعينها، والوقت المعطى لبعض المسائل، إخفاء المعلومات، التشابه في طرح الموضوعات، كسر المحرمات، كمثل تمرير برنامج «باسم الشعب» في إحدى المحطات اللبنانية تشبيه المقاومة التي قدمت شهداء ودماء دفاعًا عن لبنان والتي لها مؤيدون يناهزون نصف الشعب اللبناني بقوات الاحتلال.

كان من الملاحظ في معرض المواكبة الإعلامية للأزمات التي تعصف في بلداننا، الآتي:

1 ـ استخدام وسائل الإعلام لتعبيرات جاهزة، من دون التوقف أمام مدلولاتها.

(10) Philippe Breton, *La Parole manipulée* (Paris: La Découverte, 2000).

2 ـ **وقوع الإعلام ولا سيّما المتلفز بأسر لعبة الأضداد والثنائيات** التي تعيق أي تطور فكري وتولد عنفًا لا ينتهي.

3 ـ **استخدام صيغ إطلاقية وتعميمية**، من دون التوقف أمام تمايزات الظواهر وتعقيداتها.

4 ـ **إعداد تقارير مبسطة** تُحمِّل أطراف الصراع هويات، موزعة بصورة إطلاقية بين الخير والشر.

5 ـ **تناول الأحداث خارج سياقاتها**، والوقوع في فخ تمجيد اللحظة، والمباشر والآني، والانزياح من الأسباب الحقيقية نحو ما يشبه الأسباب، وقياس التجارب والأحداث بعضها على البعض الآخر على نحو مبسط وآلي.

6 ـ **استخدام تعابير اختزالية، وعدم التمييز بين معاني العناوين المتداولة:** النظام، الدولة، الشعب، المقاومة... إلخ.

7 ـ **التعامل مع التدخلات الأجنبية ذات الطابع الكولونيالي**، وكأنها مجرد أعمال خيرية، لا تبغي الربح، وهي مطلوبة من أهل البلد أنفسهم، ولعل ما حصل أثناء زيارة الرئيس الفرنسي ماكرون إلى لبنان، وما يحصل لدى استضافة السفراء الأجانب وطريقة طرح الأسئلة عليهم خير دليل على أزمة الإعلام وبؤسه، وربما العاكسة للذهنية التي تسود في أوساط بعض النخب اللبنانية.

8 ـ **الاستعجال بحسم الأمور**، والهرولة في تعيين الأسباب، وتوقع النتائج، من دون التعمق في تعقيدات الأحداث الجارية، وفي امتداداتها الإقليمية والعالمية.

9 ـ **الوضوح والمجاهرة في الانتماءات السياسية**، ومحاباة طرف أو جهة سياسية على جهة أخرى بطريقة فجة؛ وإبراز جوانب من الوقائع وإخفاء أو تغييب جوانب أخرى، ونقص التوازن في التقارير أو في برامج الحوار التلفزيونية.

10 ـ **تخلي البعض عن الكثير من المعايير الأساسية للعمل الصحافي**، والتواني عن القيام بأبسط درجات تقصي الحقائق، والتسرع في تغطية الأحداث قبل اتضاح تفاصيلها، واعتماد البعض على تقارير من متصلين مجهولين ومقاطع فيديو غير مؤكدة.

11 ـ **تضخيم الخلافات الطائفية والمذهبية لدى البعض وطمسها والتغافل عنها لدى البعض الآخر**، على سبيل المثال، تكريس مفردات تنم عن فرز طائفي ومذهبي وأحيانًا عنصري. بما معناه تضخيم الخلافات البينية، مقابل تقزيم الصراع العربي ـ الإسرائيلي، بل أحيانًا تغييبه وطمسه، توخيًا للوصول إلى التطبيع التدريجي معه .

12 ـ **إعطاء الأهمية لتغطية الأحداث الآنية اليومية**، وإغفال ما يجري من تطورات إقليمية مهمة.

13 ـ **استخدام الإعلام الفضائي كوسيلة لخوض حروب تضليل بين الأطراف المتصارعة،** إذ استخدمت الأخبار، أثناء الأحداث الكبرى، التي تحتاج فيها المعلومة إلى ساعات حتى تخرج أكثر صدقية، كأدلة للتجييش ضد المصادر، ومحاولة كسر صدقيتها.

14 ـ **المبالغة في المراهنة على وسائط الإعلام الجديد** في تغيير الواقع السياسي. والخلط بين النشاط السياسي في فضاء الإنترنت الافتراضي والنشاط السياسي الفعلي على أرض الواقع.

15 ـ **على المدى الطويل**، كان من الملاحظ كيف حرقت العناوين والملفات بعضها البعض الآخر، وكيف تم العمل على تفتيت المفتت وبالتالي كانت النتيجة غرق الجميع في اللامعنى.

ثالثًا: تشابك المعضلات المطروحة أمام الإعلام

هكذا تشابكت المعضلات المطروحة أمام المعنيين في العمل الإعلامي، التي يمكن إجرائيًا تصنيفها كالآتي:

1 ـ معضلات مهنية تمثلت بـ: تطفّل الصحافيين على أدوار ليست لهم. على سبيل المثال، ينصِّب بعض الإعلاميين النجوم، الذين لا أحد يسائلهم كيف راكموا ثروتهم، أنفسهم محققين، قضاة، ثوريين، علماء، خبراء في كل شيء... إلخ، فلا يتوانون عن تقييم الشخصيات العامة والأداء العام للوزراء، ولا سيَّما الوزيرات في الحكومة بطريقة تمييزية ومتعالية ومتغطرسة، وبالطريق يحيدون مافيات المال والاقتصاد المتكافلة والمتضافرة مع الرموز السياسية المتحكمة برقاب الناس. هذا عدا عن التكرار والتقليد في طريقة طرح الموضوعات. إضافة إلى ظهور طبقة جديدة من المحللين الذين حلوا ضيوفًا على الفضائيات، من مؤججي الصراعات ومثيري الفتن والأحقاد. وانتقال الفضائيات من لعبة تعميق الهوة بين المواطنين المنتفضين والنظام إلى لعبة تعميق الهوة بين المنتفضين أنفسهم.

2 ـ معضلات عائدة للتطور التكنولوجي والاتصالي المتسارع حيث أمكن للمواطن العادي أن يتحول إلى إعلامي مستقل يمارس عمله بلا حسيب ولا رقيب ويتصرف بحرية تصل إلى حد الفوضى وأحيانًا العنف.

3 ـ معضلات أمنية تمثلت بدخول الحروب الاستخبارية بقوة إلى عالم الإعلام والاتصال، وتزايد أعمال الدس وإثارة الفتن وتضخيم أحداث ونشر إشاعات وترويج أكاذيب، وفبركة أفلام. عدا عن حالات التعتيم والمنع والأخطار التي مورست على الصحافيين في مواقع الأحداث.

4 ـ معضلات اقتصادية ربحية تمثلت باعتماد أساليب تغطية بدت عاجزة عن ملاحقة التسارع الخطير للأحداث في ظل تنافس شرس بين وسائل إعلام تقليدية وجديدة مؤيدة للأطراف المتصارعة. وفي العمل على تحقيق السبق الصحافي بأي ثمن، ما أدى إلى الوقوع في فخ الأخبار الكاذبة والإشاعات.

5 ـ معضلات أخلاقية تجلت في خسران بعض الوسائل الإعلامية لصدقيتها، نتيجة انحيازها وتماهيها بالأطراف المتصارعة. ما أدى إلى اهتزاز ثقة المشاهدين وانزياحهم نحو مصادر بديلة.

6 ـ معضلات سياسية، تجلت في تعميق الاصطفاف والخندقة من خلال إعادة تموضع بعض الرموز الإعلامية والمؤسسات الصحافية، وحصول انشقاقات، وإقفال وسائل. في موازاة ذلك برزت وسائل إعلامية ومواقع جديدة غالبًا ما تهيمن عليها رساميل غير معروف مصدرها. وتجلت أيضًا

في ضعف الالتزام لدى الإعلاميين، وغياب الرؤية لدى المؤسسات، وهذا ما سهل ركوب الموجة، والانتقال من موقف إلى موقف.

هذا غيض من فيض التعقيدات المتزايدة المحيطة بالعمل الإعلامي؛ تعقيدات تعامل معها معظم الجسم الإعلامي، ولا سيّما المنظور منه، بخفة وبسطحية في أغلب الأحيان، إن لم نقل بخبث غير مدرك. في هذا الصدد، يجد دين ستاركمان (Dean Starkman) أن الصحافي الآن يشبه الفأر هامستر (Hamster) في دولابه، ينشط ويتحرك كثيرًا، إنما لا يذهب إلى مكان. فدولاب «هامستر» ليس السرعة، إنه الحركة لذاتها، إنه الرعب الجديد، النقص في النظام، عدم القدرة على القول لا، وخصوصًا لولي النعمة. المراسل إذًا مثل هامستر في دولابه لا نعرف لماذا يتحرك؟ ماذا يلاحق؟ والذي على الأغلب يركض وراء نفسه، أي وراء أفكاره وآرائه، إذا لم يكن ببساطة وراء «شخصه الذي يظنه رائعًا». فإذا كان الصحافيون لا يثرثرون إلا ليلوّنوا الرمادي بالرمادي، في أسرع وقت ممكن، فإن تسريع الوقت الميديوي لغاية اللحظوية لها نظرتها في الانغماس في الذاتية: الحاضروية تذهب بموازاة إعطاء الذات أهمية كبرى. ما يعني أنّ الموضوعية، التي تبقى بوضوح أحد أعمدة البنية الصحافية، بمعنى أن يحترم المراسل قواعد جمع المعلومات ومعالجتها، ويطبق المعايير في صيغ محايدة واقتباسات موثوقة، غدت تترافق مع انتصار للذاتية[11].

الإعلام لا يمكن أن يدفع في اتجاه التغيير والثورة ومحاربة الفساد، وغيرها من العناوين البراقة، إلا إذا ثار على نفسه وبدأ بتغيير ذاته، وتعامل مع العاملين لديه، ولا سيّما الشبان والشابات الأكفاء بديمقراطية وبأخلاقية وباحترام لحقوقهم على الأقل، وتخلى عن استدراج عروض للتمويل وبالتالي للتبعية.

وهذا ما يستدعي من وسائل الإعلام الحريصة على تمايزها، التي بنت رأسمالها الرمزي من خلال صدقيتها وجديتها وموثوقية عملها، لأن تلجأ إلى مزيد من التعمق في الموضوعات وتحليلها، وهذه الأخيرة بالطبع غدت عملة نادرة، وغير مرغوب فيها. فلطالما كان النظام الإعلامي مرآة للنظام السياسي، ويعمل لخدمة النظام الاقتصادي. وفي بلد كلبنان يعاني أزمات سياسية واقتصادية بنيوية حادة، لا عجب أن يكون نظامه الإعلامي على هذه الشاكلة. الإعلام لا يمكن أن يدفع في اتجاه التغيير والثورة ومحاربة الفساد، وغيرها من العناوين البراقة، إلا إذا ثار على نفسه وبدأ بتغيير ذاته، وتعامل مع العاملين لديه، ولا سيّما الشبان والشابات الأكفاء بديمقراطية وبأخلاقية وباحترام لحقوقهم على الأقل، وتخلى عن استدراج عروض للتمويل وبالتالي للتبعية. فاقد الشيء لا يعطيه □

(11) Stéphane Baillargeon, «Média, méditation, immédiateté, portrait du journaliste en Hamster dans sa roue,» dans: Normand Baillargeon, dir., *Mutations de l'univers médiatique: Médias traditionnels et nouveaux* (Mont-Royal: M éditeur, 2014), pp. 43-49.

أولويات القضايا الإعلامية في الوطن العربي
حماية الأمن القومي مثالًا

صلاح سالم زرنوقة(*)

أستاذ العلوم السياسية – مصر.

مقدمة

ينصرف الحديث عن الإعلام إلى كل الوسائل التي يمكن أن تصل إلى قطاعات عريضة من الجماهير في الوقت نفسه، ومنها وسائل الإعلام التقليدية كالصحافة والإذاعة والتلفزيون، ومنها الحديثة كالإنترنت والوسائط الإلكترونية. وبطبيعة الحال فإن وظائف كليهما لا تختلف، وإن اختلفت كيفية أداء هذه الوظائف؛ فكلاهما ينقل المعلومة وينشر الخبر، وكلاهما يتولى مهمة التثقيف والتسلية، وكلاهما يعرض الأحداث ويسرد القصص، وكلاهما يؤثر في الرأي العام، ويكوّن الوعي، ويغرس القيم، ويصيغ الذوق، إلى غير ذلك من المهمات.

يجد الإعلام نفسه أمام قضية الأمن القومي وجهًا لوجه، كما تجد قضية الأمن نفسها تحت سطوة الإعلام؛ فالإعلام يتعامل مع الأحداث والأزمات والتهديدات التي تشكل خطرًا على الأمن القومي، وينقلها إلى المواطن بطريقة معينة، وهو الذي يفك شفرة هذه الأحداث.

والمقصود بالأمن القومي هو حماية كيان الدولة والمجتمع، واستقلالهما، وتعزيز القدرة على أداء الوظائف الحيوية، وتهيئة الظروف التي تساعد على استمرار مسيرة الحياة وتطويرها. ومن ثم فاستثمار الموارد، وصون الاستقرار، وتحقيق الرفاهية، والحفاظ على وحدة النسيج الوطني، وتعزيز التماسك الاجتماعي، ما هي إلا علامات على خريطة الأمن القومي- تشكل قضاياه وأهدافه.

لذلك يجد الإعلام نفسه أمام قضية الأمن القومي وجهًا لوجه، كما تجد قضية الأمن نفسها تحت سطوة الإعلام؛ فالإعلام يتعامل مع الأحداث والأزمات والتهديدات التي تشكل خطرًا على الأمن

(*) البريد الإلكتروني: salahsalem96@yahoo.com.

القومي، وينقلها إلى المواطن بطريقة معيَّنة، وهو الذي يفك شفرة هذه الأحداث. معنى ذلك أن الإعلام هو الذي يرسم مبادئ الأمن القومي ومسلماته في وعي المواطن. ومن ثم فالسؤال هو: ما هو تأثير الإعلام في قضية الأمن القومي، وما دوره في حماية هذا الأمن؟

في حسابات الأمن القومي يمثل الإعلام ركيزة أساسية في ميزان القوة الشاملة للدولة، فالإعلام الناجح يضيف إلى رصيد قوة الدولة. وفي معادلات منظومة الأمن يدخل الإعلام في باب التهديد والأخطار، كما يدخل ضمن آليات الحماية.

الحقيقة أن الإعلام يمثل رقمًا مهمًا في حسابات الأمن القومي، وفي معادلات هندسة هذا الأمن، بمثل ما هو رقم كبير في الحياة السياسية والاجتماعية عمومًا. ففي حسابات الأمن القومي يمثل الإعلام ركيزة أساسية في ميزان القوة الشاملة للدولة، فالإعلام الناجح يضيف إلى رصيد قوة الدولة. وفي معادلات منظومة الأمن يدخل الإعلام في باب التهديد والأخطار، كما يدخل ضمن آليات الحماية.

معنى ذلك أن تأثير الإعلام في قضايا الأمن القومي وأبعاده المختلفة، قد يكون إيجابيًا، وقد يكون سلبيًا؛ فهو آلية جيدة وضرورية لحماية هذا الأمن، وفي الوقت نفسه هو سيف ـ قد نجده ـ مصلتًا على مناطق الضعف في جسد هذا الأمن، ولا سيّما عندما يُساء توظيفه. ورغم أن ذلك يتوقف على كثير من الأمور السياسية والقانونية والأخلاقية والفنية، إلا أن الراجح هو أن قدرة الإعلام على تهديد الأمن القومي لا تقل ـ في ضراوتها ـ عن قدرته على حماية هذا الأمن؛ ولعل ذلك يعني أنه ليس مجرد رقم عادي في المعادلة الأمنية، بل نظنه ـ بهذا الدور المزدوج ـ بمنزلة الرقم القياسي فيها[1].

ومن ثم يصبح السؤال: متى يكون الإعلام آلية ناجحة – وناجعة ـ لحماية الأمن القومي؟ ومتى يفرض تهديدًا أو يصبح خطرًا على هذا الأمن؟ بعبارة أخرى، إذا سلمنا بأن هناك «مناطق تماس» بين الإعلام والأمن القومي؛ فإن السؤال هو: كيف يؤدي الإعلام دورًا حيويًا في تعضيد الأمن القومي أو تهديده، أو كيف ينصر قضية الأمن أو ينتصر لها، وكيف يخذلها، أو يتخاذل إزاءها؟

هذه الدراسة هي مجرد تنويه يدلل على أولوية هذه القضية على المستوى الإعلامي، وفي الوقت نفسه تحاول أن تفتح أفقًا لما يمكن أن يثار من أسئلة في هذا الصدد. والدراسة هنا تشيد بجهود مجلة **المستقبل العربي** في تناولها لقضايا الإعلام العربي في الكثير من إصداراتها، وتؤكد سبق المجلة في هذا المضمار.

(1) انظر في ذلك: Amaima Yawar Khan [et al.], «Impact of Mass Media in Pakistan on Social, Ethical and Economic Grounds,» *International Journal of Economic Research*, vol. 4, no. 3 (2013) pp. 3 and 17.

أولًا: أسس العلاقة بين الإعلام والأمن القومي

وسائل الإعلام متعددة ومتنوعة، لكن ما يمكن التعويل عليه منها ـ في التأثير في الأمن القومي ـ هو كل أدوات الاتصال ذات الطابع الجماهيري، أو بالتحديد هو «كل الأدوات التي يمكن أن تحقق التواصل مع قطاعات عريضة من الجماهير في الوقت نفسه ـ أي في وقت واحد»[2].

ينطبق ذلك على الوسائل التقليدية كالصحافة والإذاعة والتلفزيون بقنواته الفضائية التي توصف بالجماهيرية ـ كما تُنعَت بأنها «السلطة الرابعة». ويصدق كذلك على الوسائل الحديثة أو الوسائط الإلكترونية واسعة الانتشار التي تسمى وسائل التواصل الاجتماعي، المتمثلة بشبكة الإنترنت والوسائط المتعددة، التي تدخل في باب الإعلام الحديث. وجميع وسائل الإعلام، قديمها والحديث، تستخدم الكلمة المطبوعة والمسموعة، وتستخدم الصورة والتسجيل المرئي (Video)، والرسم، والرمز، وتستخدم الإشارة والإيحاء والإغراء، وتستخدم التلميح والتصريح، وتمارس التسييس، كما تزاول التدليس. لكن الوسائل التقليدية ترسل أكثر مما تستقبل، وتحدد مضامينها من ناحيتها، في حين أن الحديثة تجمع الناس والمعلومات معًا ـ على منصة واحدة، وبطرائق عفوية وتفاعلية[3].

إن وسائل الإعلام تعد «المنبر الأكبر» لنشر الخبر والمعلومة، وأكبر آلية تستخدم كل أوجه التعبير وعلاماته وأماراته. وهي الأقدر على التغلغل في المؤسسات كافة، وفي كل أرجاء المجتمع وثناياه، كما في تضاعيف كل القضايا والموضوعات. وكذلك هي من أكبر الأدوات الضليعة في الاستحواذ على عقول الجماهير.

معنى ذلك أن وسائل الإعلام تعد «المنبر الأكبر» لنشر الخبر والمعلومة، وأكبر آلية تستخدم كل أوجه التعبير وعلاماته وأماراته. وهي الأقدر على التغلغل في المؤسسات كافة، وفي كل أرجاء المجتمع وثناياه، كما في تضاعيف كل القضايا والموضوعات. وكذلك هي من أكبر الأدوات الضليعة في الاستحواذ على عقول الجماهير، والضالعة في استقطاب مشاعرهم، واستهواء نفوسهم، واقتحام مساكنهم، والعيش معهم على مدار الساعة.

إذًا، يتعانق الإعلام مع الأمن القومي، هذا العناق قد يبدو أحيانًا وكأنه تعبير عن علاقة حميمة، ويبدو أحيانًا أخرى وكأنه شجار أو عراك بينهما، فأين الحقيقة؟

---

(2) في التفاصيل: Elisabeth Noelle-Neumann, «Return to the Concept of Powerful Mass Media,» in: H. Eguchi and K. Sata, *Studies of Broadcasting: An International Annual of Broadcasting Science* (Tokyo: Nippon Hoso Kyokai, 1973) pp. 102-123, and Arthur Asa Berger, *Essentials of Mass Communication Theory* (Thousand Oaks, CA: Sage Publications, 1995) p. 12.

(3) لمزيد من التفاصيل: Clay Shirky, «The Political Power of Social Media,» *Foreign Affairs*, vol. 90, no. 1 (2011) pp. 28-40.

الحقيقة بطبيعة الحال ناصعة، وهي أن وسائل الإعلام تمثل آلية لحماية الأمن القومي، وفي الوقت نفسه تمثّل تهديدًا وتفرض خطرًا على هذا الأمن... تمثل تهديدًا لأسباب واضحة ومعروفة، منها ضعف الإعلام وتهافته أو تفاهته، ومنها انحرافه أو توظيفه لحساب اتجاه معين، ومنها أن وسائل الاتصال ـ ولا سيما حديثها ـ متاحة للجميع؛ متاحة لمن يحمي الأمن وينافح عنه، ومتاحة لمن يعبث بالأمن ويهدده. والحقيقة كذلك أنه مع وسائل الاتصال الحديثة أصبح تأثير الإعلام في الأمن أكثر فظاظة وأشد فجاجة، فإذا كانت الوسائل التقليدية قابلة للتحكم فيها أو مراقبتها، فإن الأخيرة يستحيل رصدها وتوجيهها. ومن ثم لم يعد الإعلام يتجاذب أطراف الصراع مع الأمن القومي فقط، ولا عاد يتعلق بأهداب التعاون مع قضايا هذا الأمن فقط، ولكنه أصبح طرفًا لاعبًا ـ أو لاهيًا ـ في ساحة هذا الأمن بأبعاده كافة[4].

ثانيًا: دور الإعلام في تعضيد الأمن القومي

تتمثل وظائف الإعلام بتزويد الجماهير بالأخبار والمعلومات والمواد المتنوعة التي تؤثر في وعي المتلقي، وتثير لديه ردود أفعال معينة. هنا نجد أن وسائل الإعلام مسؤولة عن توجيه الرأي العام، وعن تهذيب الذوق العام، وإرشاد الجماهير وتعليمها وتوعيتها بقضايا أمتها.

كذلك يرسم الإعلام الصورة السياسية، لأنه يحدد القضايا التي تهتم بها الجماهير، ويعرضها بطريقة تشكل إدراك الجماهير لها، ويصيغ وعيها بهذه القضايا، وبالتالي مواقفها منها. ومن ثم لا يمكن لأي أجندة سياسية أن تلاقي نجاحًا من دون أن تمهد لها قوة الإعلام الكاسحة[5].

يمارس الإعلام أيضًا الرقابة على أعمال الحكومة بغرض الحؤول دون انحرافها عن خط المصالح العليا للوطن، والتأكد من حفاظها على ماهية المصلحة العامة، وحرصها على تحقيق الأهداف والقيم الكبرى للمجتمع. من أجل ذلك يسهم الإعلام في بلورة معنى المصالح الوطنية ومضمونها، وخلق إجماع حولها، ويوفر سياقًا لتمكين المواطن من تقييم ممارسات الحكومة وأدائها، وتمكينه كذلك من توصيل ردود أفعاله على سياساتها[6].

ومثلما يباشر الإعلام دوراً مهمًا في تقوية أواصر التفاهم ودعائم التواصل بين الحكومة والمواطنين، فهو يعمل بمنزلة «منتدى وطني للحوار المستمر حول مختلف القضايا»، ومن ثم فبقدر ما يجتهد في تبصير المواطنين بما يجرى حولهم من شؤون وأحداث، يجاهد من أجل تقديم

(4) انظر في ذلك: Nick Pernisco, «Social Media: Impact and Implications in Society,» *Student Journal for Media Literacy Education*, vol. 1, no. 1 (2010), pp. 3-16.

(5) انظر: Abdul - Rahman O. Olayiwola, «Media and Security in Nigeria,» *European Journal of Business and Social Sciences*, vol. 2, no. 9 (December 2013) pp. 22-23.

(6) لمزيد من التفاصيل: Rajesh Kumar, «Mass Media Can Effect Socio-Political Changes: An Analysis,» *Global Media Journal* (Indian Edition) (June 2011) pp. 1-15.

البدائل واستكشاف آليات التصحيح لممارسات الحكومة؛ تلك البدائل والآليات التي تتمخض عن تعدد آراء المواطنين واتجاهاتهم المتباينة[7].

ثم إن الإعلام يصون القيم الأساسية، التي تعني الحرص على استقرار المجتمع، وعلى المكتسبات الوطنية، وعلى التماسك الاجتماعي، وعلى المنجزات الحضارية، وعلى ترشيد الاستهلاك، واحترام الممتلكات العامة، والحفاظ على البيئة... إلى غير ذلك من القيم. وذلك من خلال تقديم المعلومة الصحيحة، والتوجيه الرشيد، والتصدي لأي محاولات مشبوهة من جانب الآخرين. بعبارة أخرى فإن الإعلام يسكب معايير الامتثال ويزكيها، ويلفظ مظاهر الانحراف وينكرها... إنه قابض على جمر القيم النبيلة[8].

تزداد أهمية الإعلام في عصر المعلومات؛ فهنا يصير الإعلام سيد الموقف، ليس فقط لأن القسم الأعظم من المعلومات التي يمكن الحصول عليها تأتي من وسائل الإعلام، ولكن لأن وسائل الإعلام الحديثة أيضًا هي الأسرع في نقل المعلومة، وهي الأكثر انتشارًا اليوم، بل هي صارت متاحة للجميع. كذلك صارت أقدر على تلوين المعلومة، وعلى تزيينها، وتزييفها، وتشييئها، وتحريفها، وتوظيفها، وتسويقها، وتسويغها. من هنا يحمل الإعلام الحديث ـ القائم على تكنولوجيا الاتصال ـ أهمية خاصة في الدول كافة، ولا سيّما في ظل انتشار وسائله، ومع تزايد حساسية المواطن أو قابليته للتأثر. ويؤكد البعض أن تأثير هذا الإعلام في الأمن القومي لا يقل عن تأثير الوضع الجغرافي أو الموارد الاقتصادية أوالقدرات العسكرية. هنا قد نتحدث ـ مجازًا ـ عن الإعلام الكاسح أو بالتحديد عن إعلام «التأمين الكامل»، أو إعلام «التدمير الشامل»[9]!

ثالثًا: الإعلام إذ يشكل تهديدًا للأمن القومي

قد تنحرف وسائل الإعلام عن مسار وظائفها الأصيل، وقد تنجرف إلى ممارسات لا تتوافق مع نبل الهدف من وظائفها. ومن ثم فإن الإعلام قد يشكل تهديدًا للأمن القومي؛ وأسباب ذلك متعددة؛ قد تلخصها هذه المقولة ـ وهي مقولة صافية، بقدر ما هي صافعة ـ ومفادها أن «قوة تأثير الإعلام هي مكمن ضعفه»:

فمن ناحية، إن قوة تأثير الإعلام هي التي تغري الإعلام بالتجاوز، ويبدو أن هناك علاقة طردية بين قوة تأثير الإعلام من جانب، وارتفاع معدلات التجاوز من جانب آخر. فالإعلام إذ يجد نفسه مصدر إثارة، فقد يدفعه شغفه بالإثارة إلى التحريض والتضليل بدلًا من التحليل الموضوعي والتوجيه الصحيح. بعبارة أخرى فإن الأمر يتوقف على «طيف الإعلام وصوته» أو بالأحرى على «سيف الإعلام وسوطه»، وفي كلا التعبيرين وصف لسطوة الإعلام وبطشه، وإلى استخدامه من

(7) انظر: Maxwell E. McCombs and Donald L. Shaw, «The Agenda - Setting Function of Mass Media,» *Public Opinion Quarterly*, vol. 36, no. 2 (1972), pp. 176-187.

(8) انظر التفاصيل في: Anthony D. Ali, «The Role of the Media in National Security of Nigeria 1969-1999,» *Arabian Journal of Business and Management Review*, vol. 2, no. 12 (July 2013) p. 56.

(9) نقلًا عن: Noelle-Neumann, «Return to the Concept of Powerful Mass Media,» pp. 102-123.

ألوان التوهُّج ما يخفي حقيقة لونه الأصيل والمشروع. كان الإعلام يوصف بأنه «يؤنس الوحدة، ويشبع الفضول، ويروح عند الملل...» ثم أصبح يُنعَت بأنه «صديق السوء... وأنه بارود في أيدي الطغاة». والحقيقة أنه «موسوعة من المرح والأسى، ومن النجاح والفشل، ومن الأمانة والخيانة، ومن الدعابة والابتزاز، ومن الحقيقة والزيف، ومن التوعية والتضليل...»[10].

من ناحية ثانية إن قوة تأثير الإعلام تغري أطرافًا متعددة باستغلاله لتحقيق أغراض هي تعرفها جيدًا، ونحن نعرفها أيضًا. فأصحاب الغرض السياسي لا يتورعون عن أن يسيطروا على هذه «السلطة النافذة والنفاذة» التي تتاح لوسائل الإعلام في مواجهة الجماهير المنكشفة. هم يريدون أن «يملأوا صفحات عقول الجماهير ـ إذ هي بيضاء ـ بما يريدون... يريدون الاستئثار بهذه العقول، والاستفراد بتلك الضمائر، والاستحواذ على هذه الأذواق... يشكلونها، ويصيغونها، ويصبغونها بالحقيقة أو بالزيف، بالجد أو بالسخرية، بالأفكار أو بالأوهام، بالجمال أو بالقبح، بالأمان أو بالرعب، بالحب أو بالكراهية...»، هكذا كان تعبير البعض، وهو التعبير الأوقع في وصف مقتضى الحال[11].

الإعلام بطبيعته كيان فضولي متطفّل يتخصص في التلصص، أو يتخصص في كل شؤون البشر، ويتلصص على كل مكامن الخطر، لذلك فهو يرقص على دفوف المال وطبول السلطة وألحان المصالح، والمعنى المستتر هو قابليته للتوظيف واستعداده لأداء أي دور ما دام هناك مقابل.

ومن ناحية ثالثة توجد نظريات متعددة في بيان تأثير الإعلام وتفسيره، فهناك النظرية «التكنولوجية» التي ترى أن الإعلام يعلّم الجماهير كيف تفكر وكيف تنظم شؤون حياتها. وهناك النظريات الحرجة (Critical) التي ترى أن الإعلام يزيف الوعي بالواقع، وتزييف الوعي بالواقع يعني مجازًا تزيين الواقع ـ أي أنه يعظ بجودة الواقع، فالنظريات الحرجة ترفض فكرة أن يمارس الإعلام التغيير. والمعنى الضمني فيها هو أن الإعلام يعيد استنساخ الوضع الراهن، أو يتغاضى عن ذكر الطرائق البديلة في التفكير والسلوك. ثم هناك النظريات «السيكولوجية» التي تذهب إلى أن الإعلام يشكل المشترك الثقافي بين الجماهير، حيث يمارس مهمة تنقية الأفكار من المغالطات وانتقاء السلوكيات التي تشذ عن المجرى العام ويبرز مدى قبحها أو انحرافها. والحقيقة أن كل هذه النظريات إنما تمجد في قوة دور الإعلام، ومن ثم فهي تدعو ـ من حيث لا تدري ـ إلى أهمية السيطرة عليه واستغلاله[12].

---

(10) نقلًا عن: Olayiwola, «Media and Security in Nigeria,» p. 25.

(11) انظر: T. H. Qualter, «Politics and Broadcasting: Case Studies of Political Interference in National Broadcasting Systems,» *The Canadian Journal of Economics and Political Science,* vol. 28, no. 2 (May 1962) pp. 225-234.

(12) انظر: Elihu Katz, «On Conceptualizing Media Effects,» in: Thelma McCormack, ed., *Studies in Public Communication* (Greenwich, CT: JAI, Press, 1980), vol. 1, pp. 119-141.

هذا وربما يمكن فهم تهديد الإعلام للأمن القومي بصورة أوضح نظرًا إلى طبيعة الإعلام من جانب، وإلى بنية معمار الأمن من جانب آخر، ثم إلى طبيعة العلاقة بينهما؛ فالإعلام بطبيعته كيان شُرِه للمال، أو كما وصفه البعض بأنه صنعة «صناعة المال» (Money- Making Industry)، أي أنه النشاط المهني الذي يحترف صنع الأموال. والإعلام بطبيعته كيان فضولي متطفّل يتخصص في التلصص، أو يتخصص في كل شؤون البشر، ويتلصص على كل مكامن الخطر، لذلك فهو يرقص على دفوف المال وطبول السلطة وألحان المصالح، والمعنى المستتر هو قابليته للتوظيف واستعداده لأداء أي دور ما دام هناك مقابل[13].

أصبحت الكاميرا والكمبيوتر من أسلحة الحرب... في ميادين الإرهاب، وفي أوقات الأزمات والكوارث، وفي ساحات الجريمة، كما في ظروف عدم الاستقرار السياسي والقلاقل والاضطرابات، كما هي خطيرة في الظروف العادية؛ فهي غالبًا تداعب عواطف الجماهير، وتدغدغ مشاعرها، كما قد تستثيرها، وربما تستفزها.

وبنية معمار الأمن تقع مكوناتها في مرمى إحداثيات الإعلام، فالحفاظ على الوجود، وعلى كيان الدولة، واستقلال إرادتها، وعلى وحدة النسيج الوطني، والاستقرار السياسي، والانسجام الاجتماعي، والمواطنة، وتحمل المسؤولية، وجودة الأداء العام... كل ذلك يشكل عناصر في بناية الأمن القومي، ويشكل في الوقت نفسه مجالات خصبة للممارسة الإعلامية، أو أهدافًا جيدة في مرمى نيران الإعلام.

وفي مفاصل العلاقة بين الإعلام والأمن القومي تكمن شياطين التفاصيل التالية:

ـ أولًا في ظل غموض مفهوم الأمن القومي ـ وهو غامض حقيقة ـ تزداد الحاجة إلى توضيحه وترسيخه. وفي ظل غموضه تتسع فرص تسويغه أو تسويقه بأشكال معينة، وفي ظل غموضه تتراجع مساحة الاتفاق العام حول مضمونه وآلياته. هنا يبرز دور الإعلام ـ بوظائفه ـ في استجلاء الغموض حول المفهوم، وفي تجديده بصورة مستمرة، وترسيخه في الوعي العام، وخلق إجماع وطني حول مكنونه ووسائل حمايته. والحقيقة أن غموض المفهوم قد يجعل توظيفه «تجارة» تتولاها جهات كثيرة لتحقيق أغراض معينة وبصور متعددة؛ فكل طرف يتوسل به أو يستحضره كيفما شاء، وهنا يتعاظم خطر الإعلام[14].

(13) انظر: Elihu Katz, «Lazarsfeld's Map of Media Effects,» *International Journal of Public Opinion Research*, vol. 13, no. 3 (2001) pp. 272-273 and 278, and Munawar Sabir, «Analysis of Mass Media: Influences in Socio-political Perceptions and Stability in Pakistan,» *Journal of Political Studies*, vol. 19, no. 1 (2012) pp. 143-155.

(14) انظر: Barry Busan, «New Patterns of Global Security in the 21st Century,» *International Security*, vol. 67, no. 3 (1991) pp. 432-433.

ثانيًا، المعنى الموضوعي لمفهوم الأمن هو تحرير القيم العزيزة على المجتمع من أي تهديد، والقيم تشتمل على معاني الوجود والموارد والحريات والرخاء والاستقرار... وغيرها. هذا المعنى تتم ترجمته إلى شعور ذاتي لدى المواطنين، وفي هذه الحالة يصبح المعنى الأهم للأمن عند الناس هو الإحساس بالأمان أو بانتفاء الخطر أو بعدم وجود ما يهدد حياتهم وقيمهم. وحين يتعلق الأمر بمدى الشعور وسبل الإدراك، تتسع المساحة للتأثير الإعلامي، الذي يمكن أن يبعث برسائل تبث الطمأنينة أو تحمل على الخوف لدى المواطنين. بمعنى آخر فإن الأمن القومي يمثل «سلعة أو خدمة عامة» يقدمها الإعلام إلى الجماهير، يقدمها ـ ليس بمعنى أنه ينجزها، ولكن بمعنى أنه يصورها لهم وينقل إليهم حيثياتها[15].

ثالثًا، دور الإعلام في أوقات الأزمات هو خطورة بذاته؛ ففي ظروف الأزمة تتطلع الجماهير إلى الإعلام تستقي منه الأخبار والمعلومات، التي على أساسها يتكوّن وعي المواطن بطبيعة الأزمة، وتتحدد إلى حد كبير ماجريات كثير من الأمور. ويؤكد البعض أن العلاقة بين الإعلام والأمن القومي تكون على أشدها في أوقات الحروب والأزمات، أو تكون أوضح ـ من حيث بصمتها في الرأي العام ـ في هذه الأوقات[16].

رابعًا، فإن للإعلام باع ـ قد يكون طويلًا ـ في صوغ إدراك هؤلاء الذين يصيغون السياسات، ويختارون بدائل تحقيقها. وهذا هو المعنى نفسه المقصود من أن الإعلام يصنع الأجندة الوطنية، فهو يضع خطوطها بصورة مباشرة من خلال تأثيره في مدركات صانع القرار، وبصورة غير مباشرة من خلال تأثيره في الرأي العام، الذي يؤثر بدوره هو الآخر في تلك الأجندة. يشكل الإعلام الرأي العام ويصيغ توجهاته، ويخط مدركات الجماهير ويرسم اتجاهاتها[17].

رابعًا: خطورة الميديا الحديثة

في هذا الصدد يرصد المراقبون إلدور الحيوي والحاسم لماكينة الإعلام في التعامل مع الأخطار والتهديدات إيجابًا أو سلبًا. ويقر الجميع أن الإعلام في زمن العولمة قد صار سلاحًا فتاكًا (Lethal Weapon) في وجه العدو ـ كما في خاصرة الوطن. لقد أصبحت الكاميرا والكمبيوتر من أسلحة الحرب... في ميادين الإرهاب، وفي أوقات الأزمات والكوارث، وفي ساحات الجريمة، كما في ظروف عدم الاستقرار السياسي والقلاقل والاضطرابات، كما هي خطيرة في الظروف العادية؛ فهي غالبًا تداعب عواطف الجماهير، وتدغدغ مشاعرها، كما قد تستثيرها، وربما تستفزها [17].

---

(15) انظر: David A. Baldwin, «The Concept of Security,» *Review of International Studies*, vol. 23, no. 1 (1997), p. 6.

(16) انظر: Zarqa S. Ali, «Media Myths and Realities in Natural Disasters,» *European Journal of Business and Social Sciences*, vol. 2, no. 1 (2013), p. 126.

(17) انظر: Hans Mathias Kepplinger, «Reciprocal Effects: Toward a Theory of Mass Media Effects on Decision Makers,» *The International Journal of Press/ Politics*, vol. 12, no. 2 (April 2007), pp. 3-23.

فقد نلاحظ **أولًا** أن ظهور الميديا الحديثة قد أدى إلى اعتماد كثر عليها في معرفة الأخبار، وحيث إنها تتسم بقدر كبير من اللامركزية، وبقدر أكبر من العشوائية؛ فقد تعني البلبلة وتضارب المعلومات؛ ولا سيما أن لديها مساحة أوسع في التركيز على الأحداث الغريبة وتلوينها من أجل استقطاب المتلقي.

ثانيًا، قد تتيح الميديا الحديثة لجماعات الإرهاب التواصل مع قطاعات كبيرة من الجماهير واستقطاب الكثير منهم وتجنيدهم، وتبادل المعلومات معهم، والحصول على معلومات قد تكون سرية أو ضمن ما هو محظور[18].

ثالثًا، تركز الميديا الحديثة على نقل الجريمة وتكرارها وتصويرها بمشاهد مفزعة، ويرى البعض أنها «تتاجر بالجريمة» (Crime Sell). وتتفق أغلب الآراء على أن هذا الترسيل يترك أثرًا نفسيًا سلبيًا في المجتمع؛ يتمثل ببث الرعب وإشاعة الهلع لدى المواطنين.

رابعًا، تستخدم منظمات الجريمة الميديا الحديثة، تستخدمها كأدوات للتواصل والتنسيق لممارسة أنشطتها المجّهلة. هذه الأنشطة المجّهلة تنطوى على نوعين من الجرائم؛ الأول معلوماتي غالبًا، وهو من قبيل نشر الإباحية، وسرقة المعلومات، وانتحال الهوية الشخصية أو الاعتبارية، وبث الفيروسات. والثاني من الجرائم التقليدية، مثل تجارة البشر، وتجارة المخدرات ومواد الإدمان، والسطو الإلكتروني على الأعمال، والنصب والاحتيال، وتداول وثائق التجسس.

خامسًا، تشكل الميديا الحديثة قاعدة كبيرة الأهمية لحركات الاحتجاج والتمرد؛ فالجماعات الثورية والمتمردة تستخدم هذه الأدوات في حشد الجماهير وتحفيزها وتنظيم التظاهرات وأعمال الاحتجاج وإدارة العمليات الميدانية المرتبطة بها.

سادسًا، يتعاظم في الميديا الحديثة خطر إفشاء المعلومات التي تتعلق بالأمن القومي، وقد اتضح ذلك في قضية التسريبات الشهيرة (ويكيليكس) التي دشنها جوليان أسانج، والتي حظيت باهتمام واسع، وأثارت جدلًا. لكن معظم الآراء توافقت على أن إفشاء معلومات أمنية ـ أو تسريب وثائق ـ لا يقل خطورة عن الجاسوسية، ومن ثم يجب تجريمه، وأن ذلك يستلزم تصنيف المعلومات التي تدخل في نطاق حماية الأمن القومي[19].

لا شك في أن ثمة اتفاقًا على أن الميديا الحديثة تشكل أداة مهمة في التغيير السياسي والاجتماعي، وبالتحديد هي أهم الأدوات في تغيير خريطة الواقع السياسي الآن، لكنها بكل تأكيد لا

---

(18) انظر: Nazir Hussain, «The Role of Media in National Security: A Case Study of 1998 Nuclear Explosions by Pakistan,» Research Report; 20 (London: South Asian Strategic Stability Institute, June 2008), p. 5, <https://www.files.ethz.ch/isn/128264/Report-20.pdf>.

(19) انظر: Mary - Rose Papandrea, «The Publication of National Security Information in the Digital Age,» *Journal of National Security Law and Policy*, vol. 5, no. 1 (2011), pp. 119-130.

تقدم استراتيجية للتغيير المنشود ولا تحدد ملامح الخريطة الجديدة أوالمطلوبة. لقد كانت الميديا الحديثة وراء الكثير من الاضطرابات السياسية والاجتماعية في مصر وتونس، وأحداث الشغب في لندن وفي الولايات المتحدة الأمريكية. لكن دورها انحصر في التعجيل بالاضطرابات، وتيسير حدوثها، وتوصيل أسبابها، ونشر هذه الأسباب وشحن المواطنين بها، فهي ـ بكل تأكيد ـ لم تخلق الأسباب[20].

في مواجهة هذا الخطر لجأت الحكومات التي شهدت اضطرابات إلى **إغلاق الميديا** الحديثة، لكن هذا الإجراء لم يكن صحيحًا؛ فقد كانت له آثار عكسية على المدى القصير، ونتائج سلبية على المدى الطويل. وعمومًا فإن قطع الاتصالات لا يوقف الاحتجاجات، بل قد يلهبها، كما أنه يوحي بأن السلطة في حرج، وهو انتهاك لقوانين يجب أن تحميها السلطة، وله مردود اقتصادي يترجم في خسائر كبيرة في تعاملات البنوك والتجارة الإلكترونية والأعمال التي تنجز من خلال الإنترنت[21].

ولعلنا ندرك أن الميديا الحديثة بمثل ما هي تهديد كامن، فإنها تمثل فرصة لحماية الأمن، فمن الممكن استخدامها كوسائل دفاعية أو هجومية؛ دفاعية من قبيل الوقاية والتحذير والاستبطان أو الاستبصار ـ أي التكهن المسبق، وهجومية مثل التأثير والدعاية والخداع، وذلك على النحو التالي:

تستخدم الميديا الحديثة في التحذير والاستبصار، أي كأدوات للتوقع والاستشراف المستقبلي، وهو ما يقلل من أثر فجائية التهديدات من ناحية، ويحسن قدرات الاستعداد لمواجهة الأحداث الطارئة من ناحية أخرى. والواقع أن تصور المستقبل أو توقعه علميًا مسألة ليست سهلة وليست دقيقة؛ لكن الميديا الحديثة يمكن أن تؤدي ـ في هذا الصدد ـ وظيفة استخبارية مهمة وغير مكلفة، بوصفها مصدرًا لجمع المعلومات التي تفيد أجهزة الأمن كما تفيد الأجهزة المدنية، فالمستخدم يترك علامات تدل على هويته وميوله وقدراته وتحركاته واتصالاته، هذه المعلومات يمكن تجميعها وتحليلها.

كذلك فإن المراقبة المستمرة والعميقة للميديا الحديثة تفيد في التحذير ضد الأخطار الحالية والمستقبلية التي تهدد الأمن؛ فمنظمات الجريمة، والعناصر المتطرفة، والدول المعادية... كل هؤلاء يستخدمون الميديا الحديثة. من أجل ذلك فإن تحليل أجهزة الاستخبارات لما يحدث عبر هذه الأدوات يفيد في «التحذير المبكر»، فالمعلومات والرسائل التي يتداولها المتمردون لتنظيم تظاهرة أو احتجاج تكون بادية للعيان، وكذلك المنظمات التي تمارس الإجرام تترك علامات أو إشارات يُفهَم

---

(20) انظر: Mirae Yang, «The Collision of Social Media and Social Unrest: Why Shutting Down Social Media is the Wrong Response?,» *Northwestern Journal of Technology and Intellectual Property*, vol. 11, no. 7 (2013), pp. 711-712.

(21) لقد قرر غوغل ـ على سبيل المثال ـ قطع النت مع الصين بسبب رقابة الأخيرة على محتواه، لكنه تراجع ـ مع إصراره على رفض الرقابة الصينية ـ لأنه وجد أن خسائر التجارة العالمية أكبر من ضرر الرقابة التي يرفضها. لمزيد من التفاصيل، انظر: Mohamed Ben Moussa, «From Arab Street to Social Movement: Retheorising Collective Action and the Role of Social Media in the Arab Spring,» *Westminster Papers in Communication and Culture*, vol. 9, no. 2 (April 2013) pp. 47-70, and Yang, Ibid., pp. 722-723.

منها أنها تنوي ارتكاب جريمة معينة. والفيديوهات التي تُنشَر يمكن تحليلها واستنباط الأساليب التي تستخدمها العصابات الإجرامية وقدراتها وأماكن وجودها واتصالاتها ومؤيديها.

كذلك يمكن استخدام الميديا الحديثة في التحذير الاستراتيجي، وهو التحذير المتوسط المدى وطويله؛ فعن طريق تحديد اتجاهات الجماعات المناوئة وفحص خياراتها، وتحليل المدونات والمناقشات التي تحدث على مواقع التواصل الاجتماعي بينها، يتوافر كم كبير من المعلومات المهمة حول التوجهات المستقبلية لكثير من الأطراف المقصودة وعن طبيعة الأحداث العامة[22].

كذلك تستخدم الميديا الحديثة كأدوات للتأثير والدعاية والخداع، بمعنى التأثير في إدراك الآخرين وصوغ أفكارهم وتحديد خياراتهم كما في تكوين الرأي العام. ويمكن توظيفها في التدخل في صنع القرار لدى الخصوم بصورة مباشرة من خلال السيطرة على المعلومات وعلى أطر التحليل الخاصة بهم أو التأثير في المقربين من صناع القرار. أو بصورة غير مباشرة عن طريق التأثير في الجماعات التي تؤثر في الرأي العام كالتنظيمات السياسية والاتحادات التجارية والعمالية وغيرها. دول كثيرة على رأسها الولايات المتحدة انتهجت دعم برامج للدعاية والتأثير، ففي معظم دوائر الخارجية الأمريكية يوجد فريق عمل صغير لهذا الغرض، كذلك توجد مراكز بحوث لهذا الغرض في كل من الهند وكوريا الشمالية وفي إسرائيل.

وعمومًا فإن الأمر يتوقف على كيفية استخدام الميديا الحديثة، والأغراض التي تُستخَدم فيها، وبمدى قدرة الحكومات على استقطار فوائد هذه الأدوات التي تمثل سلاحًا ذا حدين. بعبارة أخرى، يتوقف الأمر على قدرة الحكومات في تنضيد منصات تتغلغل في كل الوسائط، وتتفاعل مع كل الأوساط، تنثر المصداقية، وتصحح الأخطاء، وتدحض الشائعات، وتنتقد الرديء، وتقدم المواد الراقية، وتشكل مرجعية حين تكثر الأقاويل[23].

خاتمة

الحقيقة أن «بانوراما» تأثير الإعلام تقتضي النظر إلى الإعلام بوصفه «مؤسسة» لها كامل مواصفات المؤسسة، من هياكل تنظيمية، ووظائف، وتقاليد، وأدوار، وعلاقات مع المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأخرى، ومن ثم فإن تحليل تأثير الإعلام يتضمن خمسة وجوه:

- تحديد طبيعة هذا التأثير، وهل يعزز الواقع أم يتوخى تغيير هذا الواقع؟

---

(22) انظر: Kristin Glass and Richard Colbaugh, «Estimating the Sentiment of Social Media Content for Security Informatics Applications,» *Security Informatics*, vol. 1, no. 1 (2012), pp. 1-16.

(23) انظر: Alfonso Montagnais, «Social Media Impact on National Security,» Research Paper; no. 11 (Rome: Italian Ministry of Defense, Centro Militare di Studi Strategici, 2011), pp. 19-32, and Joshua Chukwuere and Chijioke F. Onyebuokwa, «The Impacts of Social Media on National Security: A View from The Northern and South-Eastern Region of Nigeria,» *International Review of Management and Marketing*, vol. 8, no. 5 (August 2018), pp. 50-59.

- تحديد موضوع التأثير أو مجاله، وهل هو الرأي، أم الهياكل والبنى الاجتماعية؟
- تحديد المستهدف بالتأثير، وهل هو الفرد أم الجماعة أم الدولة (الأمة)؟
- تحديد المدى الزمني لرد الفعل، بين القصر والطول؟
- تحديد الطراز أو اللون أو الطيف الإعلامي؛ وهو نوعية القالب الذي تقدم فيه المادة الإعلامية ـ فنيا وتكنولوجيا ـ والسياق الذي تجرى فيه.
- وحتى يكون تأثير الإعلام إيجابيًا، ينبغي ملاحظة ما يلي:

ـ المواطنة الجيدة تساوى التبصير الجيد بماجريات الأمور، والتبصير الجيد أشراطه الصدق والموضوعية والأمانة.

ـ تحتاج وسائل الإعلام إلى ميثاق شرف أو مدونة سلوك، تفرض عليها الالتزام بالمعايير الأخلاقية، والتي تتمثل في دقة نقل المعلومة، والمصداقية في تحري أصولها، واحترام الخصوصيات، وعدم التحريض على العنف، وتجنب الإباحية (Obscenity)، وتجنب الفتنة.

ـ الإعلام يجب أن يقدم التحذير في وقته ـ من دون تهويل أو تهوين، وأن يوفر المعلومة الصحيحة، وأن يصحح الشائعات، وأن ينسق مع الجهات المعنية، وأن يسهم في تقديم الحلول □

الثقافة العربيّة المعاصرة والاكتساح الميديوقراطيّ(*)

امبارك حامدي(**)

أستاذ الفكر العربي المعاصر، المعهد العالي للإنسانيات–جامعة قفصة.

مدخل

في التاريخ العربي المعاصر أحداث – معالمُ عُدّت، على نطاق واسع، لحظاتٍ فاصلة سياسيّا وثقافيّا. ومن سوء الحظّ أنّ تلك اللّحظات كانت في صورة هزائم عسكريّة في وجه إسرائيل، أعني «النّكبة» سنة 1948، والنّكسة سنة 1967. وكان للإحباط الذي خلفته الهزيمة الساحقة في كلّ مرة آثار على العقل والوجدان العربيّين. فكان أن شهدت السّاحة الفنّيّة والفكريّة والسياسيّة... تحوّلات على مستوى الأفراد والجماعات. ووصل الأمر أحيانًا إلى تحوّل المفكرين والكتّاب، فضلًا عن عامّة النّاس، أيديولوجيًّا وفكريًّا وسياسيًّا من النقيض إلى النّقيض. والأمثلة على ذلك أكثرُ من أن تُحصى، وأشهرُ من أن نتوقّف عندها بالذّكر والتّفصيل. ويلاحظ الدّارس، للأسف الشديد مرّة أخرى، أنّ تلك التحوّلات والتغيرات لم تكن في اتّجاه الفكر النّقدي التّحديثي، بل كانت، إلّا في الأقلّ النّادر[1]، ارتكاسًا إلى محاضن المحافظة والتّقليد، الدّينيّة منها تحديدًا. وهو ما يؤكّد أنّ ردّ الفعل كان وجدانيًّا عاطفيًّا. وضربًا من الهروب إلى الأمام بدلًا من مواجهة الذّات لإخفاقاتها ومَواطن الخلل فيها.

وقياسًا على لحظتَي «النكبة» و«النكسة» ومفاعيلهما في الفكر والواقع، يمكن عدّ سقوط بغداد واحتلال العراق سنة 2003، وظهور ما سمّي «ثورات الرّبيع العربي» بعد ذلك بأقلّ من ثماني سنوات (2011)، لحظة ثالثة مستوفية لكلّ شروط الخراب. وفي تصوير المسرحي السّوري سعد الله ونوس لسقوط بغداد قبل السّقوط الفعليّ بثلاث وثلاثين سنة مسحة فاجعيّة تنطبق على

(*) نسبة إلى الصّفة médiocratique، قياسًا على قولنا: ديمقراطي مقابلًا لكلمة: démocratique.

(**) البريد الإلكتروني: mobarekhamdi1@gmail.com.

(1) منها المشاريع النقديّة لكلّ من محمد عابد الجابري وعبد الله العروي ومحمد أركون ومشروع حسن حنفي وكتابات برهان غليون (الذي ارتكس ثانية بمناسبة «الربيع العربي») وسمير أمين وصادق جلال العظم ...

سقوط 2003 على يد الأمريكيين، بالقدر نفسه الذي انطبقت به على سقوط عاصمة العبّاسيين سنة 1258 على يد المغول. يقول ونّوس في مسرحيته: مغامرة رأس المملوك جابر على لسان ملك العجم: «يوم مشهود... بغداد العظيمة ترتخي، وتتمدّد بكلّ بهائها أمام جيوش ملك العجم... حلم قديم لمنكتم بن داوود.. ولوالده من قبله»[2]. لم يكن عمل ونّوس الفنّي الذي صدر عقب النّكسة (1967) بثلاث سنوات سوى تنبيه فنّي استلهم فيه التّاريخ لينبّه ممّا هو قادم.

ولئن عَقَب النّكبةَ ظهورُ الفكر الاشتراكيّ وصعود الحركات القوميّة عبر انقلابات عسكريّة تحوّلت أحيانًا إلى ثورات حقيقيّة، إذ كان لا يزال في الأفق أمل في تدارك الهزيمة وتجاوز واقع الضعف والتخلّف، فإنّ النّكسةَ قد عَقَبَها انتشارٌ للحركات الدّينيّة وسيادة للفكر اللّيبرالي التّابع، وترسّخ للتّبعيّة وفقدان للسيادة. أمّا اللّحظة الثالثة، لحظة احتلال بغداد وقيام «الثورات الربيعيّة» فقد جمعت إلى سيادة الفكر المحافظ وتصدّر الحركات الدّينيّة المشهد الثقافي والسياسيّ، ظهورَ نوع من المافيوزيّة السياسيّة والثّقافيّة. وقد أنتجت هذه الفواعل مجتمعة حالة من الرّداءة والتّفاهة شملت جميع المجالات الاجتماعيّة والسياسيّة والثقافيّة... وتجلّت في عدد لا حصر له من المظاهر التي عمّت مختلف وجوه الحياة. وهكذا تمّ إرساء مشهد ميديوقراطي. يتجاوز في بشاعته النّكبة والنكسة معًا. إنّها لحظة الإنهاك.

يعنينا في هذا المقام أن نتبيّن معنى التفاهة (Médiocratie) نظامًا تمّ تداوله والتّعبير عنه في المجال الغربي منذ خمسينيات القرن العشرين. وتمّ تتبّع أسبابه وتجلّياته. على أن نتّخذ ذلك مدخلًا لرصد الظّاهرة في المجال العربي، ومنه حصرًا بعض جوانب من المجال الثّقافي.

أولًا: نظام التّفاهة في الغرب

يميّز الباحثون بين مصطلحين: Médiocrité وMédiocratie. **الأول** يتعلّق بالفرد من حيث طبيعته وسلوكه من جهة اتّصاف أحواله بالتّفاهة والابتذال والسّخافة وتواضع المستوى...أمّا **الثّاني** فهو حديث مقارنة بالمصطلح الأوّل، إذ لم يظهر في القاموس إلّا نحو سنة 1825. وهي كلمة «تعني النظام الاجتماعي الذي تكون الطبقة المسيطرة فيه هي طبقة الأشخاص التّافهين، أو الذي تتمّ فيه مكافأة التّفاهة والرّداءة عوضًا من الجدّية والجودة»[3].

وقد عُرف تحليل ظاهرة التّفاهة حديثًا، إذ نشر آلان دونو (Alain Deneault) كتابه **نظام التفاهة** (La Médiocratie) سنة 2017. وارتبط ظهور نظام التّفاهة بالتشديد على نهاية الأيديولوجيا، من حيث هي تعبير عن نهاية الأمل والثّورة واليوتوبيا والحلم. يعود استعمال مصطلح: «نهاية الأيديولوجيا» لأوّل مرة إلى الروائي الفرنسي ألبير كامو في مقال له سنة 1946[4]. غير أنّه،

(2) سعد الله ونوس، **مغامرة رأس المملوك جابر**، ط 6 (بيروت، دار الآداب، 2006)، ص 157.

(3) آلان دونو، **نظام التفاهة**، ترجمة وتعليق مشاعل عبد العزيز الهاجري (بيروت، دار سؤال، 2020)، مقدمة المترجمة، ص 14.

(4) راسل جاكوبي، **نهاية اليوتوبيا: السياسة والثقافة في زمن اللامبالاة**، ترجمة فاروق عبد القادر، عالم المعرفة؛ 269 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2001)، ص 13.

أعني القول بـ«نهاية الأيديولوجيا»، لم يكتسب كامل زخمه إلّا من خلال مؤتمر ميلان. وهو مؤتمر ضمّ مئات المفكّرين والباحثين وعنوانه «مستقبل الحرية». ومن رموزه ريمون آرون وآرثر شليسنغر الأب في أيلول/سبتمبر 1955[5]. فقد أعلن آرون في هذا المؤتمر أن الجدل الأيديولوجيّ وما يترتّب عليه من أوهام تتعلّق بالثورة، قد خبا في أغلب المجتمعات الغربية[6]. وتكمن قيمة هذا الإعلان، في علاقته بنظام التّفاهة، في دلالته على اقتناع عميق بأنّه لم يعد هناك من مجال لتغيير الواقع تغييرًا عميقًا، ذلك أنّ «دولة الرخاء التي تشمل السياسات، والتي تعدّل ـ لا تحوّل ـ الرأسماليّة الليبراليّة/هي ما تحدّد المستقبل، على أنهم يقيمون تأكيداتهم على أساس تلاشي الرؤية الراديكاليّة»[7]. وكان هذا تعبيرًا عن حجم اليأس والإحباط، وعدم القدرة على الحلم بمستقبل أفضل يتجاوز بؤس الواقع. وقد أصاب روسيل جاكوبي (Russel Jacoby)، وهو يحلّل «نظام التّفاهة»، ويصف خصائصه قائلًا: «محطّ اهتمامي هو انهيار الرؤى والطموحات الثقافي (...) خسر الراديكاليون نصيبهم، وفقد الليبراليون عزائمهم»[8].

هكذا يبدو جليًّا أنّ سيادة التّفاهة لم تكن سوى ظاهرة انهيار وتراجع نشأت عن «إنهاك ثقافيّ» كانت خلاصته القول بنهاية اليوتوبيا والحلم والطّموح نحو الأفضل.

وهكذا يبدو جليًّا أنّ سيادة التّفاهة لم تكن سوى ظاهرة انهيار وتراجع نشأت عن «إنهاك ثقافيّ» كانت خلاصته القول بنهاية اليوتوبيا والحلم والطّموح نحو الأفضل[9]. وقد أكّدت مترجمة كتاب **نظام التفاهة** أنّ التّفاهة ليست فوضى وحالات متناثرة معزولة هنا وهناك، بل هي «نظام مكين، يضرب بجذوره في تربة المجتمع شيئًا فشيئًا، بشيء من المنهجيّة والاستقرار المرعبين»[10]. وهو ما يعني أنّها تمتلك على مستوى الخطاب استراتيجيات إقناع وخططًا للتّأثير والانتشار، وصولًا إلى دخلنتها (Intériorisation) من جانب المجتمعات والأمم بمختلف مواقع أفرادها مهما ارتفعت مستويات تعليمهم. وهو ما سجّله آلان دونو بقوله: «لقد صارت التفاهة مطلوبة بالفعل. لقد بلغ الأمر أنّ علماء النفس – الذين أصبحوا يشعرون أنهم في مكانهم الطبيعي عندما يكونون في كليات التّجارة ـ صاروا يقلبون علاقات القيمة (Value Relationships) رأسًا على عقب، فيعرّفون أشكالًا معيّنة من الكفاءة بوصفا فائضًا من «السيطرة على النفس»[11](Excess of Self – control). وهكذا بات نظام التّفاهة يمثّل حياتنا بمختلف جوانبها السلوكيّة الفرديّة والثقافيّة الجمعيّة، وصولًا إلى

(5) المصدر نفسه، ص 11.
(6) المصدر نفسه، ص 12.
(7) المصدر نفسه، ص 13.
(8) المصدر نفسه، ص 9.
(9) المصدر نفسه، ص 10.
(10) دونو، **نظام التفاهة**، مقدمة المترجمة، ص 15.
(11) المصدر نفسه، ص 77.

رسم صورة نموذجيّة لشخصية قاعديّة[12] تنسجم مع هذا النّظام الذي بات مهيمنًا. وتتمّ هذه الأوامر في صورة تعليمات تراوح مضامينها بين الأوامر والنّواهي والنّصائح التّوجيهيّة. منها: «لا تكن فخورًا، ولا روحانيّا، ولا حتى مرتاحًا. لأنّ هذا يظهرك بمظهر المغرور. خفّف من شغفك، لأنّه مخيف. وقبل كل شيء لا تقدّم لنا «فكرة جيّدة» من فضلك. فآلة إتلاف الورق ملأى بها سلفًا. هذه النظرة الثاقبة في عينيك مقلقة: وسّع حدقتَي عينيك. أرْخِ شفتيك. ينبغي أن تكون للمرء أفكار رخوة، وينبغي أن يظهر ذلك. عندما تتحدّث عن نفسك، قلّل من إحساسك بذاتك إلى شيء لا معنى له. (...) لقد تغيّر الزمان (...) لقد تبوّأ التّافهون موقع السّلطة»[13].

ولئن كان منشأ هذه الظّاهرة غربيًّا، وكان السّبق إلى تحليلها غربيًّا كذلك، فإنها قد اكتسبت أبعادًا كوكبيّة، فامتدّت إلى مختلف البلدان على تنوّع حضاراتها ثقافاتها. ومنها البلاد العربيّة.

ثانيًا: تجلّيات الميديوقراطية في الثقافة العربيّة المعاصرة

تأسيسًا على ما تقدّم، يمكن للدّارس أن يقرأ المشهد الثّقافي العربي المعاصر، وأن يتبيّن آثار نظام التّفاهة فيه، وأن يتتبّع ما تعلّق منه بأبعاده وخصائصه العالميّة أو تلك الوطنيّة والقوميّة. وأوّل ما يسترعي الانتباه ما شاع من استسهال للبحث العلمي واستهانة بأصوله المعرفيّة والأخلاقيّة. ولا أدلّ على ذلك من كثرة حالات الانتحال (Le Plagiat) في الأوساط الأكاديميّة، ما تعلّق منها بالرّسائل الجامعيّة (ماجستير، دكتوراه) أو بالمؤلّفات (كتبًا ومقالات ومداخلات في مؤتمرات) من دون أن يشعر مقترفه بأيّ حرج، بل من دون إنكار يناسب حجم الجرم من قبل الأوساط الأكاديميّة، أو بإنكار يضعف بمرور الزّمن. فضلًا عن سطحيّة الاهتمامات وكثرة المعارك والخصومات التي لا علاقة لها بالإنتاج العلمي والمعرفيّ، وهو ما عبّر عنه السّوسيولوجي التونسي المنصف ونّاس بالفقر العلائقي في الوسط الجامعيّ الذي يتجسّد في التّجاهل المتبادل على المستوى الشّخصي، وعدم اكتراث بعضهم بالإنتاج المعرفي والعلمي لبعضهم الآخر[14]، من دون أن ننسى ما بات راسخًا من تقاليد مشينة، كعدم جدّية الإشراف والتأطير والتّدليس وغضّ الطّرف عن سطحيّة الرّسائل، واعتماد الشللية والزبونيّة في الانتداب والترقيات في سياق من اللامبالاة تامّة[15]...

يعدّ ما تقدّم لصيقًا بالسّلوك الفردي أو الجماعيّ، وأشدّ منه خطورة شعور كبار المفكّرين بالخيبة والفتور نتيجة بؤس الواقع واستعصائه. وهو ما يتجلّى في صمت بعضهم، وتراجع بعضهم الآخر عن أفكاره تقيّة أو يأسًا واستسلامًا أمام الإنهاك الثقافي المدمّر، بعد أن بتنا «نعيش مرحلة تاريخيّة غير مسبوقة، تتعلّق بسيادة نظام أدّى، تدريجيًّا، إلى سيطرة التّافهين على جميع مفاصل

(12) المنصف ونّاس، **الشخصية التونسية: محاولة في فهم الشخصية العربيّة**، ط 3 (تونس، الدار المتوسطية للنشر، 2014)، ص 20.

(13) دونو، المصدر نفسه، ص 69.

(14) ونّاس، المصدر نفسه، ص 201.

(15) المصدر نفسه، ص 207.

نموذج الدّولة الحديثة»[16]. ويمكن أن نذكر بعض النّماذج الممثلة ومنها: تراجع المفكر التونسي الراحل محمد الطّالبي عن أفكاره التنويريّة الإصلاحيّة وتبنّيه أفكارًا محافظة كان قد قضى زمنًا طويلًا في دحضها وتسفيه معقوليتها في هذا العصر[17]. وتجنّب محمد عابد الجابري في أواخر مسيرته استعمال مصطلح العَلمانيّة بقوله: «في رأيي أنه من الواجب استبعاد شعار العلمانية من قاموس الفكر العربي وتعويضه بشعارَي الديمقراطية والعقلانية»[18]. ويعود هذا التّراجع، عند كمال عبد اللطيف، إلى مراعاة الجابري ظروف الواقع عبر البحث عن التوافق والتوفيق والوئام... إلخ[19]. أي بعبارة أخرى: رضوخ المفكر لنظام التّفاهة الذي بات من المستحيل الوقوف أمام تيّاره الجارف. وقد ذكر علي حرب، بعد حضوره في بيروت محاضرتين للجابري سنة 1991، أنّ الحاضرين قد تفاجؤوا أمام انقلاب الجابري على نفسه، واستبداله «الذّكاء السّياسيّ» بالنّظريّة الثّوريّة وتفضيله التّعبئة الجماهيريّة وتملّق الحسّ المشترك على النّقد الإبستيمولوجيّ الصّارم... إلخ[20]. وهو، تحديدًا، ما أشار إليه آلان دونو بسقوط الراديكاليّة المشار إليه آنفًا، وإن عبّر عنها الباحث المغربي كمال عبد اللطيف بعبارات مختلفة في ظاهرها، مطابقة في باطنها، دالّة في كلّ حال على معاني رضوخ الفكر والثّقافة لواقع التّفاهة والرّداءة بدل السعي للارتفاع به وتطويره. ومن تلك العبارات: مراعاة أحوال الوقت، استيعاب الذات في تاريخيتها والعصر في زمانيته، والشروط التاريخيّة الضاغطة... يقول عبد اللطيف: إنّ «الموقف التاريخي والعقلاني من النقد وضرورته يتطلبان في نظر الجابري مراعاة أحوال الوقت، ويقتضيان مباشرة النقد القادر على استيعاب الذات في تاريخيتها، واستيعاب العصر في زمانيته المفتوحة على زمانية الخصوصي والمحلّي بمختلف ملابساتها وشروطها التاريخية الضاغطة المؤثرة»[21]. ولا شكّ في أنّ هذه المؤشّرات جميعها إنّما كانت تمهّد لاحتجاب المثقّف وبزوغ عصر الخبير. هذا الذي سيتحوّل بالتدريج، وعلى مراحل، إلى أنموذج يقول فيه أدورنو: «إنّ «الخبير» الذي يتعرف غالبيّة أكاديميي الجامعات اليوم على أنفسهم فيه، يمثّل النموذج الأرقى للتّفاهة»[22]. ويبرّر هذا الحكم بسطحية ما يكتب وارتباطه بمصالح الأوساط الماليّة ورهن المعرفي للسّياسي، واللّهاث وراء المنافع والمناصب على حساب الصرامة العلميّة والأمانة في البحث...

---

(16) دونو، المصدر نفسه، مقدمة المترجمة، ص 13.

(17) راجع كتابه الأخير: **ليطمئن قلبي** (ج 1: **قضيّة الإيمان وتحديات الانسلاخسلاميّة ومسيحية قداسة البابا بنوان 16 ـ من أين أتينا؟ ماذا نحن؟ إلى أين نذهب**؟)، (تونس: سراس للنشر، 2007)، وقارنه مثلًا بكتابه: **أمّة الوسط وتحديات المعاصرة**، (تونس: سراس، 1996).

(18) محمد عابد الجابري (بالاشتراك مع حسن حنفي)، **حوار المشرق والمغرب: نحو إعادة بناء الفكر القومي العربي** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990)، ص 39.

(19) كمال عبد اللطيف، **الحداثة والتاريخ: حوار نقدي مع بعض أسئلة الفكر العربي** (بيروت؛ الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 1999)، فصل: «نقد العقل أم عقل التوافق؟ حول مواءمة محمد عابد الجابري بين التراث والحداثة»، ص 77 ـ 85.

(20) علي حرب، **نقد النص**، النص والحقيقة؛ 1، ط 3 (الدار البيضاء؛ بيروت: المركز الثقافي العربي، 2000)، ص 124.

(21) كمال عبد اللطيف، **أسئلة النّهضة العربيّة: التاريخ ـ الحداثة ـ التّواصل** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص 94.

(22) دونو، **نظام التفاهة**، ص 81.

ولا يختلف شأن المفكّر المغربيّ عبد الله العروي عن الجابري. فقد بدا في كتابه الأوّل[23] بعد النكسة راديكاليّا متحمّسًا وانتهى مطلع الألفية الثانية يائسًا منهكًا على نحو يكشف عن تأزّمه الذّاتي وتأزّم خطابه. وخير من التقط هذا التّحوّل باحث من الجيل المغاربي الثاني، إذ قارن الطّابع التّركيبيّ الغنيّ والصّارم الذي طبع جملة خطاب «العرب والفكر التاريخي» القاطعة الحاسمة بالبيداغوجيّة الهادئة بل المستسلمة في الكتابات المتأخرة كما يقول. ويضيف مفسّرًا هذه الظاهرة: «ربما يتعلق الأمر بأزمة المفكر مع ذاته، مع لغته وتفكيره، ثم مع مجتمعه وقرائه»[24]. بل إنّ العروي نفسه قد عبّر عن خيبته في آخر كتبه قائلًا بألم لا يخفى: «لم أرفع أبدًا راية الفلسفة ولا الدين ولا التاريخ، بل رفعت راية التاريخانية في وقت لم يعد أحد يقبل إضافة اسمه إلى هذه المدرسة الفكرية لكثرة ما فُنّدت وسُفّهت»[25]. وبدت تلك الخيبة واضحة حتّى إنّ أحد الباحثين يذكر أنّ كتاب **السّنّة والإصلاح** (2008) هو كتاب جرأة وتمرّد، ولكنّه أيضًا كتاب اعتراف وبوح بالمكنون كما يدلّ على ذلك عنواناه المستبعدان: عقيدة لزمن الشّؤم وسنّة الإصلاح، مقارنًا بينه وبين كتاب كلود ليفي ستروس (Claude Lévi ـStrauss) الشهير **دارات حزينة** (Tristes tropiques) (1955) الذي كتبه في مرحلة يأس وخيبة[26].

ولم يعد أنموذج المثقّف ـ كلب الحراسة الذي يرتبط بالسّلطة القائمة، بالنّموذج النّادر ولا الشّاذّ، أيًّا كانت، ومهما تغيّرت، هذه السلطة، مستغلاً موهبته وخبرته.

هذا من دون أن نطنب في ما آل إليه حال المثقّف في عصر سيادة نظام التّفاهة من تهميش معنويّ وخصاصة ماديّة، نتيجة احتلال طبقة من التّافهين عديمي التّكوين المعرفيّ أو من الخبراء محدودي الأفق لأعلى هرم السّلطة والنّفوذ. أمّا في صفوف عامّة النّاس فقد عمّت حالة من العزوف عن كلّ ما هو ثقافي ومعرفيّ، حتى نشأت حالة يسمّيها الباحث بنسالم حميّش بإرادة اللامعرفة أو بالنّزعة الفيلستينية.

ويكفي أن نلقي نظرة على أعضاء المجلس التأسيسي ومجالس النّواب المتعاقبة منذ 2011 بتونس لنعرف مدى اكتساح التّفاهة للمشهد العام للبلاد، حتى بتنا نرى أمّيين وأنصاف حمقى لا يرون غضاضة في أن يترشّحوا لمختلف المناصب بما فيها رئاسة الجمهوريّة. وقد نجح كثيرون في

(23) عبد الله العروي، **الإيديولوجيا العربيّة المعاصرة**، ط 2 (بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1999).

(24) كمال عبد اللطيف، **التّأويل والمفارقة: نحو تأصيل فلسفي للنظر السياسي** (الدار البيضاء؛ بيروت: المركز الثقافي العربي، 1987)، ص 151.

(25) عبد الله العروي، **السّنّة والإصلاح** (الدار البيضاء؛ بيروت: المركز الثقافي العربي، 2008)، ص 6.

(26) لطفي بوشنتوف، «تاريخية التقليد وحداثة التغيير،» مجلة **رباط الكتب**، مجلّة إلكترونية تصدر بدعم من مركز تواصل الثقافات (CCCL)، 6 كانون الثاني/يناير 2010، الفقرة I <https://ribatalkoutoub.com/?p=538>.

مسعاهم. وهكذا «تبوّأ التافهون موقع السّلطة»[27]. ولم يعد أنموذج المثقّف ـ كلب الحراسة[28] الذي يرتبط بالسّلطة القائمة، بالنّموذج النّادر ولا الشّاذّ، أيًّا كانت، ومهما تغيّرت، هذه السلطة، مستغلاً موهبته وخبرته. ويُضرب المثل في تونس بأحد الكتّاب «الكبار» الذي خدم النّظام البورقيبي، ثم كان أوّل من ناشد الرّئيس الأسبق بن علي للترشّح إلى الرّئاسة. وانتهى بعد 14 كانون الثاني/يناير 2011 إلى ثوريّ يدافع عن حزب حركة النّهضة وعن الحركات الأصوليّة شاتمًا البورقيبية ونظام بن عليّ، موظّفًا، في هذا وذاك، قدرةً فائقة على السّفسطة والتّلبيس.

تؤكّد نماذج كثيرة على امتداد البلدان العربيّة الطابع النّظامي النّسقي للتّفاهة، وذلك في جميع مجالات الحياة، بما فيها المجال الثّقافي.

وتؤكّد نماذج كثيرة على امتداد البلدان العربيّة الطابع النّظامي النّسقي للتّفاهة، وذلك في جميع مجالات الحياة، بما فيها المجال الثّقافي. فلا عجب أن تتجسّد في صورة ظواهر شاملة لا حوادث معزولة، وفي هيئة جماعات لها ميكانيزمات عملها واستراتيجياتها ورهاناتها. تدعمها في ذلك كفاءة يختصّ بها التّافه دون غيره، وهي: «القدرة على التعرف على شخص تافه آخر. معًا يدعم التافهون بعضهم بعضًا، فيرفع كلّ منهم الآخر، لتقع السلطة بيد جماعة تكبر باستمرار، لأنّ الطيور على أشكالها تقع»[29].

خاتمة

نخلص في خاتمة هذه المقاربة المحدودة إلى أنّ اللحظة الثّالثة من التّاريخ العربي المعاصر قد أفضت إلى انتشار نظام التّفاهة وتَرسُّخِه، وقد وسمناها بلحظة الإنهاك قياسًا على لحظتَي النكبة والنّكسة. وهي ظاهرة نسقيّة غير عشوائيّة، ولها أسباب داخليّة وأخرى خارجيّة، مثلما أنّ لها أشباها ونظائرَ على امتداد العالم مهما تباعدت السّياقات واختلفت.

وتعد هذه اللّحظة أشدّ خطورة على المصير العربي من جهة نتائجها من لحظتي النّكبة والنّكسة في جميع وجوه الحياة العربيّة، ومنها المجال الثّقافي. وقد تجسّد نظام التّفاهة في عدّة ممارسات وأوضاع سطّحت الثقافة العربيّة المعاصرة، وهمّشت المثقّف وأنهكته، ودفعته إلى اليأس ومسايرة واقع الابتذال، بل الانخراط في عيوبه بدل نقده والعمل على تطويره □

(27) دونو، **نظام التفاهة**، ص 69.

(28) للتوسّع في مفهوم كلاب الحراسة، انظر: Paul Nizan, Les Chiens de garde (Paris: Éditions Maspero, 1965).

(29) دونو، المصدر نفسه، ص 70.

أولويات القضايا الإعلامية في الوطن العربي

عبد الرحمن عزي(*)

أكاديمي جزائري.

أولًا: أولويات القضايا الإعلامية العربية

يمكن تحديد أولويات قضايا الشأن الإعلامي في الوطن العربي على النحو التالي:

1 ـ الوعي بمجال التنظير الإعلامي المتجدد

إن أي ممارسة إعلامية تكون دالّة إذا استندت إلى أرضية معرفية تؤسس «الرؤية» لما ينبغي أن يكون، ومن دونها، تكون الممارسة مشتتة خاضعة للمصادفة وللتأثيرات التي لا تنبع من أصل القضية. وإلى الآن، فإن الإعلام في المنطقة لا يستند إلى تنظير إعلامي دالٍّ عدا ما دأبت الدراسات الغربية على وصفه بالسلطوية أو ذلك التصنيف الثلاثي الذي اقترحه وليم روف (التجنيدي، الموالي، والمتعدد)[1] الذي لم يخرج عن معادلة علاقة السلطة بالإعلام[2]. ويكون أحد مخارج هذه «الهوة المعرفية» بالانتقال مما هو قائم إلى ما ينبغي أن يكون بالارتباط مع الأصل المعرفي والتفاعل الإيجابي مع الآخر في ما يمكن تسميته التنظير الإعلامي المعياري المتجدد. وقد عملت بدءًا من أواخر ثمانينيات القرن الماضي ومن خلال مجلة **المستقبل العربي** على تطوير نظرية الحتمية القيمية في الإعلام[3] التي بدأت بأول دراسة[4] في المجلة ثم تطورت وتشعبت واتخذت

(*) البريد الإلكتروني: prof.azzi@gmail.com.

(1) عبد الرحمن عزي، «الصحافة العربية: قراءة تقييمية في ثالوث «ويليم روف»،» **الفكر العربي** (بيروت)، العدد 58 (1989).

(2) William A. Rugh, *The Arab Press: News Media and Political Process in the Arab World* (Syracuse, NY: Syracuse University Press, 1979).

(3) عبد الرحمن عزي، **دراسات في نظرية الاتصال: نحو فكر إعلامي حضاري متميز**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ 28، ط 3 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).

(4) عبد الرحمن عزي، «المدارس الاجتماعية في القرن العشرين وتأملات حول المنظار الخلدوني،» **المستقبل العربي**، السنة 10، العدد 99 (أيار/مايو 1987).

شكل المدرسة[5] وامتد أثرها إلى الأدبيات الأكاديمية الغربية[6]. ومن خلال الانتقال المترابط بين الواقع والعقل والخيال، يمكن إعادة التمزق بين هذه الأطراف في عملية تدافعية حيث إن أحد مكونات الرسالة الحركة المتفاعلة بين الواقع والنشاط العقلي والقيم وما دون ذلك يصبح الإعلام حبيسًا أو معطلًا حضاريًا إلى حين. والأمر ليس بالمعادلة السهلة، حيث إن التنظير الإعلامي خارج نظرية الحتمية عادة ما يتم في صورة إسقاط التنظير الغربي ومفاهيمه بصورة أو بأخرى على حالة إعلامية مكانية وتاريخية مغايرة، وما يترتب عن ذلك من إقحام وتشويه وسوء فهم وإخراج الرواية الإعلامية من سياقاتها الثقافية والاجتماعية والحضارية. وقد يظهر تنظير إعلامي آخر مع التجربة وانتشار المعارف الأكاديمية بفعل ثورة تكنولوجيا الاتصال، ولكن لم أرصد بعد أي اتجاه معرفي معتبر في هذا المجال، ولا أرى أن ذلك قريب بفعل أنه لا يزال ينظر إلى علم الإعلام على أنه «لين» ويتجه نحو فقه المهارات والاستجابة لسوق العمل رغم تشابكه مع العلوم «الصلبة». وفي السياق نفسه، بدأت تظهر في فضاءات أخرى رؤى مغايرة وستستمر في مقاربة ظاهرة الإعلام خارج السياق الغربي سواء في إطار ما يسمى إزلة الطابع الاستعماري عن المعارف، أو في سياق دراسات ما بعد الاستقلال والحداثة[7]، ومن ذلك الاسهام الإفريقي[8] القائم على تقاليد «إيقبو» (Igbo) والآسيوي[9] المتأصل في الفلسفة البوذية والتاوية (Taoism) واليوغا لما لذلك من أهمية مصيرية في ربط الإعلام والاتصال بالتعبير الثقافي والاجتماعي والتاريخ المستقل خارج سرد المجال الإعلامي المهيمن.

2 ـ فك ارتباط الإعلام بالمجال السياسي من دون السياسة

لا شك في أن الإعلام يتأثر بالسياسة والعكس صحيح، ولكنْ يوجد فرق دقيق ومصيري بين التحدث باسم السياسة والتحدث عن السياسة. وكلما اكتسب الإعلام استقلالية، إن في مجال التمويل أو النزعة الحرفية أو مزيدًا من الفعل الأخلاقي، اقترب من حقيقة الفعل الاجتماعي والاقتصادي

(5) انعقد المؤتمر الأول حول نظرية الحتمية القيمية في الإعلام في 2009 في جامعة قسنطينة (شرق الجزائر) بإشراف نصير بوعلي ثم تبعه المؤتمر الثاني للنظرية في 2011 في جامعة مستغانم (غرب الجزائر) بإشراف العربي بوعمامة ثم المؤتمر الثالث للنظرية في 2013 في جامعة الأغواط (غرب الجزائر) بإشراف محمد الفاتح حمدي ثم المؤتمرات المتتابعة في جامعة مستغانم وأصبحت منذ المؤتمر الرابع تسمى مدرسة مستغانم للدراسات الإعلامية القيمية المعاصرة.

(6) علّق على نظرية الحتمية القيمية في الإعلام كل من ماكسويل ماكومب (Maxwell McCombs) صاحب نظرية تحديد الأولويات (الأجندة) في الإعلام وإم غريفن (Em Griffin) محاور منظري الإعلام وصاحب كتاب *First Look at Communication Theory)* وكريستنز كليفورد، أبو أخلاقيات الإعلام في أمريكا. ولأحدث تعليق عن نظرية الحتمية القيمية في الإعلام باللغة الإنكليزية، انظر: Christian G. Clifford, *Media Ethics and Global Justice in the Digital Age* (New York: Cambridge University Press, 2019).

(7) انظر مثلًا: Mehdi Semati, *New Frontiers in International Communication Theory* (Oxford: Rowman and Littlefield Publishers, Inc., 2004).

(8) Kehbuma Langmia, *Black/Africana Communication Theory* (Washington DC: Palgrave McMillan, 2018).

(9) Lawrence Kincaid, *Communication Theory: Eastern and Western Perspectives* (New York: Academic Press, Inc., 1987).

والسياسي والحضاري، وابتعد من كونه أداءً لتحقيق الربح المادي فحسب، أو وسيلة في خدمة سياسية محددة وظرفية. ويمتد ذلك إلى مجال التمييز بين إعلام الحقائق من جهة والدعاية أو السرد البلاغي من جهة أخرى بعيدًا من معادلة الواقع والعقل والخيال.

3 ـ ربط الإعلام بالموضوعية والعدل والكرامة الإنسانية

لا تنفصل الموضوعية عن القيم الأخرى. ورغم أن معنى «الموضوعية» ارتبط تاريخيًّا بالآليات العلمية[10] في سرد الرواية الخبرية إلى أن القراءة السطحية له جعلته يرمز إلى انفصال الممارس عن فعله ومن ثم حيْده. ولا يزال الإعلام متأثرًا بنزعة تقسيم العالم ثقافيًا إلى «جيد وسيئ» بدلًا من «الجمع» أو «لمّ الشمل» حيث إن هذا التقسيم الثقافي لا يقوم على واقع بذاته وإنما هو تأسيس تصوري قائم على المستوى الرمزي (أي مستوى آخر من الواقع)، ذلك بأن ما يُعد «نحن» و«الآخرون» إنما هو اختلاف ثقافي طبيعي مصدره التنوع في التجارت التاريخية والاجتماعية والنفسية بل والحضارية، وفي ذلك مصدر إثراء للتجربة الإنسانية. وفي المنظور الأخلاقي، فإن الخير والشر يتمثلان تزامنيًا بالعلاقة مع النفس وبأي حيز ثقافي واجتماعي بذاته وليس بالضرورة بالعلاقة البينية بين الأطر الثقافية والاجتماعية المتعددة التي تولد الصور النمطية وتدفع إلى الإقصاء. والأمر يتطلب تغييرًا جذريًا في نمط التصور القائم على رسم الحدود الضيقة للتفكير والنظر إلى الآخر على أنه «خاطئ»، فتنوع التعبير الثقافي وتعدد المذاهب والطوائف والأشكال والألوان شكل تعبيري آخر عن سر الحقيقة التي هي أكبر من قدرة العقل على الإحاطة بجوانبها المتعددة، ومتى تم النظر إلى هذا التنوع من هذا المدخل انتفى النزاع والصراع على هذا المستوى الثقافي الرمزي وامتد إلى المجال السياسي والاقتصادي والمنفعي والإنساني. ويشكو الإعلام في المنطقة أيضًا من «ضعف المعلومة» واستبدالها بالسرد البلاغي «المسترسل» الذي أصبح خطابًا إعلاميًا بذاته. وأهم من ذلك «العجز الأخلاقي» من جهة ضحالة قيم العدل والكرامة الإنسانية في الممارسة والتغطية الإعلامية داخليًا وخارجيًا، تلك القيم التي تضفي لأي إنسان القيمة نفسها والاعتبار نفسه ليس كونه ينتمي إلى صنف أو تصنيف ولكن بحكم الإنسانية أساسًا.

إن التمسك بأي هوية ضيقة (قبلية، طائفية، عرقية، لونية، قومية، أو حتى وطنية ضيقة) يؤدي إلى حجز الإنسان في حيز مغلق وإلى الصراع مع الآخر المغاير لا محالة.

(10) انظر في ذلك: Stephen J. A. Ward, «Truth and Objectivity,» in: Lee Wilkins and Clifford G. Christians, eds., *The Handbook of Mass Media Ethics* (New York; London: Routledge, 2009).

4 ـ تنمية العقل الأخلاقي المستنير

أوردت في «نظرية الواجب الأخلاقي في الممارسة الإعلامية»[11] أن أحد متطلبات الفعل الإعلامي الدالّ والمسؤول أن ينبع الحس الأخلاقي في الممارسة الإعلامية من «ضمير الفرد» بوصفة نبضًا حيًا يستحضر الاعتبار الأخلاقي في التعبير الإعلامي بدلًا من الاعتماد على الثقافة العامة أو اللوائح أو مواثيق الشرف الإعلامية التي، رغم أهمية الوعي بها، لا تتعدى أن تكون كلمات جميلة محفزة في أقصى الحالات وليست محولة أو مغيرة لطبيعة الممارسة الإعلامية المتأثرة بالاعتبارات المادية أو السلطة أو تلك الأيديولوجيات الظرفية التي تطفو على السطح بين الحين والآخر. وقد ذكر هوارد غاردنر في مؤلفه **العقول الخمسة للمستقبل**[12] أن المستقبل يحتاج إلى خمسة عقول، منها «العقل الأخلاقي» واعتبره مجسدًا في العمل «الجيد» أو الصالح الذي يجعل كل فرد يؤدي عمله اعتمادًا على عوامل التميز (الاتقان النوعي) والمسؤولية (إدراك أثر العمل في رقي الجماعة) والإحساس الجيد من أن العمل يجعل الفرد مشاركًا ويوفر له المعنى وموارد الحياة[13]. وحيث إن عقل الإنسان كيان متداخل، فإن العقل الأخلاقي مرتبط كثيرًا بعقول المستقبل الأخرى: العقل المنضبط (The Disciplined Mind) والعقل المختزل (The Synthesizing Mind) والعقل المنتج (أو المؤسس) (The Creating Mind) والعقل المحترم (The Respectful Mind) [14] .

5 ـ الفصل والوصل بين الدين والأخلاق

رغم أن الدين مؤسسة تاريخية وإنسانية بامتياز إلا أن ممارسة قيمه إنما تكون فاعلة إذا انطلقت من منطلق عقلاني يمثل إسهام الفرد المتميز في الممارسة. ومن دون ذلك يتحول عامل الدين إلى تقاليد وطقوس «عاطلة» من دون أثر في الفعل الاجتماعي ولا تسهم في تنمية الفرد في ملكاته العقلانية والعاطفية والجسدية والروحية. ومن دون الدخول في الفروق اللغوية بين الدين والأخلاق، فإن الدين قيم كلية والأخلاق ممارسة نابعة من إسهام الفرد في تحويل تلك القيم إلى تعبير إنساني في مجال تزكية النفس والرقي في التعامل مع الآخر وتنمية الحس الجمالي في النظرة إلى العالم من حوله. ولا شك في أن الإعلام الجديد وشبكات التواصل الاجتماعي تعطي فرصة أكبر لأن تكون القرارات التي يتخذها الفرد في المجال الأخلاقي وغيره نابعة بصورة أكبر من قناعات شخصية أكثر من أن تكون صادرة من مؤسسسات أيًا كان نوعها.

6 ـ التراجع عن الهويات وتنمية الحس الإنساني كغاية

إن التمسك بأي هوية ضيقة (قبلية، طائفية، عرقية، لونية، قومية، أو حتى وطنية ضيقة) يؤدي إلى حجز الإنسان في حيز مغلق وإلى الصراع مع الآخر المغاير لا محالة. وجغرافيا، فإن الكرة

---

(11) عبد الرحمن عزي، **نظرية الواجب الأخلاقي في الممارسة الإعلامية (مع تعليق لكريستنز كليفورد)** (تونس: الدار المتوسطية للنشر، 2016).

(12) Howard Gardner, *5 Minds for the Future* (Boston, MA: Harvard Business Press, 2008).

(13) Ibid., pp. 127-130.

(14) Ibid., pp. 21-152.

الأرضية التي تزداد اكتظاظًا وتتآكل مواردها البيئية مع الزمن بفعل سوء استخدامها والإساءة إليها لم تعد تتحمل المزيد من التمزق والصدام لأي اعتبار يخص الهوية عدا الانتماء الإنساني. والفكرة ليس بالحديثة، فأرسطو رأى أن الحس الإنساني أهم ما في الفضيلة، وقامت الأديان السماوية على البعد الإنساني للقيمة، والفكر الآسيوي الوجداني والصوفي عدّ الانتماء إلى الكون أساس الوجود. ورغم أن الكثير من السرد القيمي والأخلاقي سعى تاريخيًا، وفي الكثير من الحضارات شرقًا وغربًا، إلى إضعاف الهويات الضيقة؛ إلا أن التنشئة الاجتماعية وتدخل الأيديولوجيا واعتبارات القوة والمصالح حالت دون ذلك، وهو ما يجعل الانتماء الإنساني بوصفه أعلى من أي انتماء آخر ضرورة حتمية لمعالجة الأزمات من أصلها وربط الإنسان بما هو أسمى في العلاقة مع الآخر والبيئة الطبيعية والروحية.

رغم أن العلوم الاجتماعية والإنسانية الحالية مكنت من فهم آليات تأسيس المجتمعات وتطورها، إلا أنها لم تتمكن من تطوير آليات إدراك أسس التغيير الاجتماعي وحركية المجتمع، ومن ذلك التعامل مع الندرة والأزمات والحروب.

7 ـ تملك علم حل الأزمات المحلية والإقليمية

لا شك في أن الأزمات من كل نوع لازمت وستستمر في مسايرة التاريخ الإنساني بوصفها من سنن التدافع في حركية الفرد والمجتمع. ومن دون الدخول في مسائل التفاؤل والتشاؤم، وإذا تم التركيز فقط على عاملي الاكتظاظ السكاني وتآكل الموارد من جراء الاستنزاف والتلويث وتغيّر معالم البيئة الفيزيقية، فإن الصراع سيكون على الموارد الضئيلة في هذه المعادلة غير المتوازنة على أشده، وبخاصة إذا تم من دون إدارة علمية وأخلاقية متوازنة، وسيكون علم الأزمات[15] من العلوم التي ستكون المجتمعات المستقبلية في أمسّ الحاجة إليها. ورغم أن العلوم الاجتماعية والإنسانية الحالية مكنت من فهم آليات تأسيس المجتمعات وتطورها، إلا أنها لم تتمكن من تطوير آليات إدراك أسس التغيير الاجتماعي وحركية المجتمع، ومن ذلك التعامل مع الندرة والأزمات والحروب.

8 ـ التوجه نحو الفكر الآسيوي وليس الغربي فحسب

إن الأدبيات الأكاديمية في علم الإعلام والعلوم الأخرى، إضافة إلى نمط الحياة متأثرة بالغرب على اعتبار أنه «الناجح» والحاضر للعيان بتفوقه التكنولوجي وإغراءاته المادية. وهذا الأمر مفهوم في غياب بدائل جاهزة، ولا يعني ذلك عدم إمكان تصور بدائل أخرى، إذ إنه رغم التفوق التقني الصناعي للغرب واكتسابه لرفاهية الحياة المادية لقرون فإن ذلك لم يحقق له ولغيره السعادة الإنسانية المنشودة داخليًا والتخلّي عن الصراع والحروب خارجيًا. وهذا يعيد طرح الأسئلة الفلسفية البنيوية من جديد عن الهدف من الحياة ومعناها، وبخاصة أن وجود الإنسان في هذا الكون إنما

(15) انظر مثلًا: Alan Jay Zaremba, *Crisis Communication: Theory and Practice* (New York; London: Routledge, 2010).

هو ظرفي إن على مستوى الفرد أو المجتمع أو الحضارة بأكملها. ولا شك في أن الفكر الآسيوي (الصين واليابان والهند وإندونيسيا) يملك رصيدًا ضخمًا من الحكمة الفلسفية والجمالية التي تمكن من معالجة قضايا النفس وأسلوب الحياة في سياق التفاعل الإيجابي وما يفرضه العقل الإنساني الاحتوائي للثقافات والحضارت المحيطة[16].

ثانيًا: الأسئلة الكبرى التي تواجه قضايا الإعلام العربي

تكمن الأسئلة الكبرى في معالجة هذه القضايا في التالي، وهي أسئلة مفتوحة يمكن صوغها بأشكال مختلفة، حتى وإن كانت الإجابة عنها صعبة أو غير محددة بالضرورة.

1 ـ ما طبيعة الإنسان والمجتمع الذي يمكن تشكيله في وضعية الحداثة وما بعدها

رأى الفكر الفلسفي التنويري في الغرب ابتداءً من القرن السابع عشر أن الفرد مركز الكون (ومن ذلك ظهور علوم الإنسان كموضوع دراسة) وأنه مستقل (بعيدًا من تأثيرات الكنيسة والمؤسسات التقليدية الأخرى) وأهم ما فيه التفكير (أنا أفكر، إذا أنا موجود). فما هو نموذج الفرد الذي نحتاج إليه أو نسعى إلى تشكيله في هذه البقعة من العالم؟ وإذا كان الغرب قد ولد نمط المجتمع الاشتراكي والمجتمع الرأسمالي ثم تبنى في النهاية نمط المجتمع الرأسمالي بأشكاله المتنوعة المعاصرة، فما طبيعة المجتمع التي تسعى المنطقة إلى تشكيله؟ ومع تراجع وتآكل التيارات الليبرالية واليسارية والقومية والدينية، وحتى الوطنية في المنطقة، فهل نحن أمام عصر نهاية الأيديولوجيا؟ هل سيكون التحول والانتقال إلى القوانين الطبيعية الصرفة القائمة على مبدأ البقاء للأقوى من دون عقد اجتماعي يؤسس لظاهرة العصبية البدوية أو التضامن الاجتماعي العضوي، أم سيكون الانتقال إلى عقد أخلاقي جديد قائم على مبادئ العدل والكرامة والحس الإنساني؟

هل السعادة تمكن من الحصول على الأشياء المادية والمزيد منها ومن ثم الصراع والحرب من أجلها؟ وهل يمكن الانتقال من جو «الأشياء» (في الغرب) وجو «الأشخاص» (في المنطقة) إلى جو «الفكرة» حيث تكون الرسالة هي المحرك في الفعل الاجتماعي والحضاري والإنساني؟

(16) انظر مثلًا: عبد الرحمن عزي، **حفريات في الفكر الإعلامي القيمي: مالك بن نبي، الورثيلاني، النورسي، صن تسو** (تونس: الدار التونسية للنشر، 2011)، و: Anis Malik Thoha, *Japanese Contribution to Islamic Studies: The Legacy of Toshihiki Isutsu Interpreted* (Malaysia, KL: Japan Foundation, 2011).

2 ـ هل المنطق العقلاني كافٍ في التعامل مع مشاكل الندرة وسعادة الإنسان؟

احتل المنطق والتفكير العقلاني الحيز الأكبر في الفكر الغربي منذ أن دشن أرسطو هذه المؤسسة في القرن الرابع قبل الميلاد. ورغم أن العقل ملازم لأي إنسان أو حضارة، إلا أن ترقيته إلى المراتب العليا من التفكير أدخل العقلنة في كل الظواهر وأغفل الظواهر التي تعذرت عقلنتها؛ ومن ذلك التوجه والتحكم في الظواهر الخارجية وإغفال البعد الداخلي للنفس البشرية ومكانتها الوجودية. ورغم التطور العلمي والتقني الذي صاحب «العقل المنطقي» الذي قامت عليه الحضارة الغربية إلا أن ذلك لم يحقق سعادة الإنسان داخليًا ولم يمنع من حدوث الصراع والحروب المدمرة خارجيًا. فالتوجه العقلاني نحو الظواهر الخارجية والسعي لإخضاعها لسيطرة الإنسان ترك جانبًا التوجه إلى الذات ومعرفة النفس الداخلية والاستجابة لحاجاتها وطموحها الوجودي والروحي. فهل السعادة تمكن من الحصول على الأشياء المادية والمزيد منها ومن ثم الصراع والحرب من أجلها؟ وهل يمكن الانتقال من جو «الأشياء» (في الغرب) وجو «الأشخاص» (في المنطقة) إلى جو «الفكرة» حيث تكون الرسالة هي المحرك في الفعل الاجتماعي والحضاري والإنساني؟[17].

3 ـ هل تتحول القضايا الدينية والأخلاقية إلى قضايا شخصية بعيدًا من تأثير المؤسسات؟

يدخل ضمن تأثيرات الإعلام الجديد ظهور فضاءات افتراضية تؤسس تفكير الأجيال الجديدة بعيدًا من إشراف أو وصاية المؤسسات الاجتماعية التقليدية وقادة الرأي، ومن ذلك تراجع واضمحلال دور الأب والأم والمعلم والأستاذ والإمام والكاهن والصحافي والسياسي. ويعني ذلك أن مصير عامل الدين بوصفه قوة تاريخية إنسانية كبرى أصبح متروكًا للقرار الفردي الذي يتأسس من خلال التعامل المباشر مع هذه الوسائط ومساحاتها الافتراضية. وربما لأول مرة في التاريخ، يصبح الفرد المرجع الأساس في إدراك البعد الديني فيولد حالات لامتناهية من الفهم والتأويل والممارسة. فهل نحن أمام حركة احتجاجية صامتة وتحول إبستيمولوجي (معرفي) في معالجة الشأن الديني؟ وهل العقل المستقل كافٍ في إدراك ظواهر كونية أكبر من قدرة العقل على تملكها؟ وهل سينبثق العقل الأخلاقي بديلًا من تشتت البعد الديني في المنصات الافراضية الجديدة؟

إن التدافع بين الخير والشر من السنن الاجتماعية والكونية، ومتى ما خرج ذلك عن الاعتبار الأخلاقي ودخل في مجال الصراع الدائم تحوّل إلى مجال استنزاف الطاقات وتجذّر من دون مخارج في الآفاق القصيرة والمتوسطة والبعيدة.

(17) انظر في ذلك: عبد الرحمن عزي، «الإعلام في فكر مالك ابن بني: قرءة استقرائية،» مجلة **المعيار**، السنة 9، العدد 18 (2009).

4 ـ هل تتوجه المجتمعات نحو التكامل والتوحد أو التجزؤ والانشطار بفعل تراجع قيم التنوع والتسامح والمصالح المتبادلة؟

ترتبط معادلة التكامل والانشطار بعدة عوامل، أهمها حضور أو غياب المثل الكبرى (مثل الأديان والأيديولوجيات). وإذا كانت تلك المثل في تراجع، فهل سيكون التوجه نحو الانشطار والانعزال بدافع الحمية الداخلية والخوف من الآخر وبخاصة مع تزايد السكان والهجرة وتآكل الموارد الطبيعية أم أن المجتمعات ستنتج أيديولوجيات جديدة جامعة بفعل صعوبة أو استحالة ديمومة الكيانات «الصغيرة»؟ وهل سيبقى التجاذب قائمًا بين الاتجاهين وفق ما يتشكل في عقل الإنسان من تصور وتغير في الظروف الخارجية المحيطة؟ أم أن قيم التسامح والتعايش مع الآخر ستفرض نفسها أيًا كان النموذج المتبع؟

5 ـ هل يمكن استبدال التصادم بالتدافع مع الآخر غربًا أو شرقًا من دون الانعزال أو الاندماج؟

إن التدافع بين الخير والشر من السنن الاجتماعية والكونية، ومتى ما خرج ذلك عن الاعتبار الأخلاقي ودخل في مجال الصراع الدائم تحول إلى مجال استنزاف الطاقات وتجذّر من دون مخارج في الآفاق القصيرة والمتوسطة والبعيدة. ورغم ما لهذا الصراع من تاريخ ومصالح وأيديولوجيات غير أنه إذا ما دخل البعد الأخلاقي في المعادلة عاد التدافع إلى وضعيته المتوازنة. فهل يحتد الصراع بين الأمم أو يقل أو يختفي؟ وحيث إن الماضي لم يعد قائمًا وجوديًا والمستقبل غير معروف، فإن الحاضر يفرض التركيز على الأزمات المعايشة كالمجاعة وانعدام الأمن والحروب وتلوث البيئة، والمضي قدمًا إلى الأمام في توجيه وإرشاد طبيعة هذا التدافع وأشكاله في المستقبل. ومما يعنيه إرشاد التدافع عدم الانطواء على الذات بسجنها في أسوار مغلقة تؤدي إلى الانطفاء من داخلها أو خارجها من جهة، وعدم الذوبان في الآخر والانمحاء فيه من جهة أخرى، وإنما الإبداع في إبراز الخصوصية الإثرائية واستيعاب المشترك في الإنسانية لدى الآخر.

رغم أن الكثير من العوامل الذهنية والاجتماعية والسلوكية والنفسية والعاطفية والاتصالية أصبحت معروفة بتفاصيلها إلا أن الإنسان يظل كائنًا غير مفهوم بكامله.

6 ـ هل يمكن الإبداع خارج مجال التكنولوجيا ومنتجاتها؟

يكمن وصف الحضارة الحالية في شتى المجتمعات بأنها حضارة «الأشياء» التي تنتجها التكنولوجيا رغم الفرق بين وضع «إنتاج أشياء الحضارة» ووضع «استهلاك تلك المنتجات». وعمومًا، فإن مفهوم «الشيء» مرتبط بما يمدد ويوسع من إمكانات الإنسان في النفوذ والسيطرة كأن تكون الدراجة امتدادًا للمشي والإنارة امتدادًا للرؤية. وقد أشار مارشال ماكلوهان إلى هذا المعنى حين ذكر أن وسائل الإعلام امتداد لحواس الإنسان، كأن يكون مكبر الصوت امتدادًا

لحاسة السمع، والسينما والتلفزيون امتدادًا لحاسة البصر[18]. أما مالك بن نبي فقد رأى أن المادة (الأرض) محايدة من دون الطاقة المعنية الروحية التي تحولها إلى المجال الحيوي الفاعل في المجتمع[19]. ولا تزال التكنولوجيا تبهر باكتشافاتها والعلوم المتجددة التي تسعى إلى اقتحامها مثل علم الربوتيك والهندسة البيولوجية والذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence)، وتكنولوجيا النانو (Nanotechnology). وبغض النظر عن هذا أو ذلك، فإن العقل المعاصر «تقني» في إبداعاته عمومًا. فهل يمكن لهذا العقل أن يبدع في مجالات مصيرية أخرى غير التكنولوجيا؟ ألا يؤدي «العقل التقني» إلى اختفاء الفكر والبعد الروحي والحس الفني والجمالي؟

7 ـ هل ستنقرض العلوم الإنسانية والاجتماعية ويتلاشى الاهتمام بموضوع الإنسان ذاته؟

نمت العلوم الطبيعية على نحوٍ متسارع في الوقت الذي تراجعت علوم الإنسان التي ظهرت بفعل تحول إبستيمولوجي تاريخي جعل الإنسان موضوع دراسة منذ عصر التنوير بأوروبا. ورغم أن الكثير من العوامل الذهنية والاجتماعية والسلوكية والنفسية والعاطفية والاتصالية أصبحت معروفة بتفاصيلها إلا أن الإنسان يظل كائنًا غير مفهوم بكامله. وربما لا يكون ذلك ممكنًا إذا استخدمنا استعارة استحالة أن يفهم جهاز الحاسب (الكومبيوتر) نفسه من دون صانعه. أفلا تكون العلوم الإنسانية والاجتماعية قد أكملت مهمتها واستنزفت إمكاناتها ولم تعد الحاجة إليها قائمة؟ هل يمكن إلغاء التخصصات الحالية وتبنّي منهج آخر قائم على دراسة القضايا وليس العلوم على النحو الذي نجده في تجربة تدريس المحاور في جامعة «أفرغرين ستات» (Evergreen State College) بغرب أمريكا. وهل يمكن استبدال العلوم الاجتماعية والإنسانية بعلوم أخرى يكون موضوعها الفكرة وليس الإنسان؟

8 ـ هل ستختفي وسائل الإعلام بالكامل لمصلحة المواطن المشارك مباشرة في حياة المجتمع؟

لا شك في أن تطور تكنولوجيا الاتصال وسيطرة وسائط الاتصال الشخصي قد تؤدي إلى انمحاء وسائل الإعلام الجماهيرية بحيث يصبح الاتصال مسألة شخصية بحتة. بهذه الطريقة تتحول المسؤولية الإنسانية والاجتماعية إلى الاعتبار الفردي، وذلك ما يتطلب ما سمَّيناه العقل الأخلاقي. ورغم أن النظرة الأولية للوضع الحالي تظهر استمرار وسائل الاعلام في القيام بدور الإعلام والدعاية وتشكيل جزء من المخيال الإعلامي، إلا أن البنية التحتية لوسائل الاتصال الشخصي قد سحبت البساط من تلك الوسائل وأصبحت تشكل عالمًا أوسع وأعمق حتى مع سعي وسائل الإعلام التقليدية إلى التكيف مع الإعلام الافتراضي الجديد. فهل سيكون الفرد متروكًا للأهواء والتيارات التي ستتجاذبه في اتجاهات شتى أم سيكون للضمير الأخلاقي المرجع الجديد المتجدد في علاقة الفرد مع نفسه ومع الآخر والكون من حوله؟ □

---

(18) Marshall McLuhan, *Understanding Media: The Extensions of Man* (New York: MIT Press, 1992).

(19) مالك بن نبي، **شروط النهضة** (دمشق: دار الفكر، 1986).

دور السياسة الصناعية في التنويع والتحول الهيكلي في البلدان العربية

فلاح خلف علي الربيعي(*)

أستاذ الاقتصاد الصناعي في الجامعة المستنصرية – العراق.

ظل النمو الاقتصادي في المنطقة العربية يفتقر إلى عنصر الاستدامة نتيجة الاستمرار في الاعتماد على النفط الخام، الذي هو منتج معزول يقع على هامش فضاء الإنتاج، كما أنه منتج شديد الحساسية للتقلبات في الأسواق الدولية، وزاد ضعف قطاع الصناعة التحويلية في الهيكل الاقتصادي للبلدان العربية، وضعف قابليتها على التنويع من تفاقم الأمور، وقد أسهمت السياسات الصناعية، التي طبقت خلال العقود الماضية في الوصول إلى هذه النتيجة، الأمر الذي يظهر الحاجة إلى تبني سياسات صناعية جديدة تهدف إلى رفع مستوى التنويع والتعقيد الاقتصادي.

تهدف الدراسة إلى التأكيد أن رفع مستوى التنويع الإنتاجي هو السبيل الوحيد لاستقرار النمو ورفع مستوى الدخل وتحقيق التحول الهيكلي الهادف إلى تقليل الاعتماد على الموارد الاستخراجية والأنشطة ذات القيمة المنخفضة، من خلال تشخيص العوامل التي أسهمت في تكريس الاعتماد على النفط وتحديد معالم فشل السياسات الصناعية، وتقديم مجموعة من المقترحات التي توضح المهمات المطلوب تنفيذها من جانب صانعي الساسة الصناعية من أجل تجاوز الفشل التنموي وتحقيق التنويع والتحول الهيكلي في البلدان العربية من خلال المحاور الآتية:

أولاً: نمط النمو الاقتصادي في البلدان العربية

بسبب هيمنة الطابع الريعي على اقتصادات البلدان العربية، فإن نمط النمو في تلك البلدان ظل يفتقر إلى عنصر الاستدامة نتيجة الفشل في امتصاص أثر صدمات أسعار النفط، في ظل استمرار استحواذ الصناعات الاستخراجية على أكثر من 30 بالمئة من النَاتج المَحلي الإجمالي، التي تتميز بحساسيتها الشديدة للتقلبات في أسعار النفط في الأسواق الدولية، فبعد أن شهد نمو الناتج المحلي الإجمالي في السبعينيات ارتفاعاً بنسبة 8 بالمئة سنويًا، أخذ بالتباطؤ يسود في العقود التالية، إلى أن وصل إلى أقل من 3 بالمئة في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين[1]. وطوال

(*) البريد الإلكتروني: faalah@gmail.com.

(1) صندوق النقد العربي، **تقرير آفاق الاقتصاد العربي** (آب/أغسطس 2020).

العقود الأربعة الماضية، كانت المنطقة العربية هي الأكثر تقلبًا مقارنة بالمناطق النامية الأخرى. وساهم قطاع النفط بالقسم الأكبر من تلك التقلبات. وتؤكد تلك الحقائق أن الاعتماد على إيرادات النفط جعل الاقتصادات العربية ضعيفة ضعفًا هيكلياً، كما أسهمت الأزمات وظروف عدم الاستقرار السياسي في عدد كبير من البلدان العربية بعد ثورات الربيع العربي عام 2011، في تفاقم حالة عدم الاستقرار وضعف استدامة النمو، وقد أدت كل هذه التطورات إلى تعميق أحادية الاقتصاد نتيجة استمرار هيمنه القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، في مقابل انحسار القدرات الإنتاجية للقطاعات الأخرى[2].

ثانيًا: نمط التحول الهيكلي في البلدان العربية

يشير التحول الهيكلي إلى التحولات المستمرة الطويلة الأجل في التركيب القطاعي للاقتصاد بعيدًا من القطاعات الأولية، مثل الزراعة والنفط والتعدين، نحو التصنيع أو الخدمات العالية القيمة، أو الانتقال من الصناعات الخفيفة إلى الصناعات الثقيلة، أو من القطاعات الكثيفة العمل إلى القطاعات الكثيفة رأس المال[3]، وبدفع التحول الهيكلي البلدان نحو إنتاج منتجات أكثر تعقيدًا وأعلى قيمة في فضاء المنتجات.

إن التركيب المشوَّه لمكونات الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية [...] جعل إيرادات النفط تدعم نمطاً للنمو يقوده قطاع الخدمات على حساب قطاعات الإنتاج السلعي غير النفطي.

يُقاس التحول الهيكلي بمدى التقدم بالتغيير في المساهمات النسبية للقطاعات الاقتصادية المختلفة، التي تنطوي عادةً على انخفاض في حصة الزراعة وزيادة أهمية الصناعة والخدمات[4]. إن التركيب المشوَّه لمكونات الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية، الذي يعود إلى هيمنة الصناعات الاستخراجية وضآلة مساهمة الإنتاج السلعي الأخرى، وبخاصة الزراعة والصناعة التحويلية، هذا التشوّه جعل إيرادات النفط تدعم نمطاً للنمو يقوده قطاع الخدمات على حساب قطاعات الإنتاج السلعي غير النفطي. أدى هذا الاتجاه إلى نمط من التحول الهيكلي الإقليمي يتناقض بحدة مع المناطق النامية الأخرى. هنا تكمن المشكلة الهيكلية للاقتصادات العربية: ركود حصص قطاعَي الزراعة والصناعة التحويلية والتوسع السريع

(2) المصدر نفسه، أعداد متفرقة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير تحديات التنمية في الدول العربية** (القاهرة: البرنامج، 2011)، ص 29ـ30.

(3) Dani Rodrik, *Normalizing Industrial Policy* (Cambridge, MA: John F. Kennedy School of Government, Harvard University, 2007).

(4) Simon Kuznets, *Economic Growth of Nations: Total Output and Production Structure* (Cambridge, MA: The Belknap Press of Harvard University Press, 1971).

في قطاع الخدمات الذي، يتركز أساساً في الأنشطة ذات القيمة المضافة المنخفضة، فقد شهدت جميع البلدان العربية باستثناء سورية، تراجعاً كبيرًا في حصة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي منذ عام 1970. في المقابل شهدت البلدان غير النفطية، وبخاصة الأردن وتونس، زيادات كبيرة في حصص الصناعة التحويلية والخدمات من الناتج المحلي الإجمالي، وبذلك يمكن ملاحظة أنهما شهدتا تحولاً هيكليّاً ناجحاً. فقد نجحت تونس في خلق اقتصاد زادت فيه حصص الصناعة التحويلية والخدمات، حيث ساهمت الصناعة التحويلية بمتوسط 20 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يجعل تجربتها أكثر تجارب التحول الهيكلي وضوحاً. كما أظهرت الإمارات العربية المتحدة ميزات التحول الهيكلي الكلاسيكي خلال الحقبة 1970ـ2020. ويعود نجاح دولة الإمارات إلى تحويل إمارة دبي إلى مركز تجاري إقليمي، ومحاكاة إمارة أبو ظبي لهذا النموذج. وقد عانت مصر تحولًا غير مكتمل في اتجاه الصناعة التحويلية. فعلى الرغم من أن التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي بين قطاعات الإنتاج الرئيسية الثلاثة يبدو توافقاً مع الاتجاه الكلاسيكي للتحول البنيوي، إلا أن النصيب النسبي لقطاع الصناعة التحويلية لم يحقق سوى نمو هامشي ومحدود بالأسعار الثابتة خلال الحقبة المعنية. هكذا تحوَّلت الكثير من البلدان العربية إلى اقتصادات تعتمد باضطراد على الاستيراد وعلى قطاع الخدمات الذي يسهم هذا الأخير بأعلى حصة من الناتج المحلي الإجمالي في مجمل المنطقة، كما أنه القطاع الذي يمتص الحصة الكبرى من العمالة، التي تصل إلى 52 بالمئة. وتحتل أنواع من الخدمات المتوافرة في البلدان العربية أدنى حلقات سلسلة القيمة، وهي تسهم بصورة ضئيلة في تطوير المعرفة المحلية، وتجعل البلدان المعنية أسيرة المواقع المتدنية في الأسواق العالمية[5].

هكذا تحوَّلت الكثير من البلدان العربية إلى اقتصادات تعتمد باضطراد على الاستيراد وعلى قطاع الخدمات الذي يسهم هذا الأخير بأعلى حصة من الناتج المحلي الإجمالي في مجمل المنطقة.

ثالثا: ضعف الصناعة التحويلية

تضم الصناعات التحويلية العربية مجموعة كبيرة من الأنشطة الصناعية، وتوفر العمل لنسبة كبيرة من القوى العاملة، كما تعمل على تنمية وتطوير اقتصادات هذه الدول. إلا أن مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي محدودة جدًا ولا تلبي معظم الحاجات من السلع والمنتجات الصناعية. ويرجع ذلك إلى نقص الإمكانات البشرية والمادية وفشل السياسة الصناعية التي أهملت عنصر التنويع الإنتاجي والبحث والتطوير الصناعي والتكنولوجي، ونتيجة لذلك ما زالت الصناعات التقليدية تهيمن على تكوين القيمة المضافة الصناعية العربية، وبخاصة الصناعات الكيميائية والنفطية، إضافة إلى تركزها في الحلقات التحويلية الأولية ذات القيمة المضافة المنخفضة. ويخالف

(5) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير تحديات التنمية في الدول العربية**، ص 31ـ32.

هيكل الصناعة في البلدان غير النفطية، وبخاصة في الأردن والمغرب وتونس ولبنان، الاتجاه العام السائد في البلدان النفطية؛ فقد شهد كل من الأردن والمغرب وتونس اتجاهات متنامية لزيادة حصة الصادرات من الماكينات ووسائل النقل، تمشّيًا مع الزيادة الواضحة في حصة إنتاج الماكينات والمعدات. ويمكن تفسير التحول نحو الزيادة في حصة الصناعة التحويلية، وترجمته إلى زيادة في حصة هذا النوع من الصادرات، كمؤشر على مكاسب في القدرة التنافسية لهذه الدول، وفي هذا المجال تؤكد تونس مكانتها بوصفها الاقتصاد الذي خضع لعملية تحول هيكلي ذات مغزى[6].

بوجه عام، تمتاز الصناعة التحويلية في البلدان العربية بجملة من الخصائص التي تميزها عن باقي القطاعات الأخرى، ومن أهم سماتها ما يلي: عدم التنسيق والتكامل فيما بينها، سواء كان التكامل أفقيًا أو عموديًا، واعتمادها على الخارج في توفير القسم الأعظم من مدخلاتها الوسيطة والأولية؛ معظم تقنيات الإنتاج من أساليب أجهزة ومعدات وآلات مستوردة من الخارج؛ ضعف معدلات النمو والتطور، معظمها لا يعمل بكامل الطاقة الإنتاجية بسبب محدودية الأسواق والمنافسة الشديدة التي تواجهها داخليًا وخارجيًا؛ القطاع العام لا يزال يستحوذ على الجزء الأكبر منها، بالرغم من تبني سياسات الانفتاح الاقتصادي إلا أن بعض الصناعات العربية لا تزال تحظى بالحماية والدعم؛ ما زالت عمليات تمويل الصناعات التحويلية في البلدان العربية من طرف الجهاز المصرفي المحلي محدودة ومتواضعة، وتتميز بالتعقيدات الإدارية وارتفاع أسعار الفائدة؛ تفتقر معظم منتجات هذه الصناعات إلى مقاييس ومعايير الجودة العالمية[7].

رابعًا: فشل السياسة الصناعية في البلدان العربية

في النصف الثاني من القرن العشرين سيطرت استراتيجيات التنمية المتوجهة نحو الداخل على فكر قادة البلدان النامية المستقلة حديثاً، ونتج من هذا التوجه تبني استراتيجيات صناعية لتعويض الاستيراد تخلت سريعاً عن الصناعات الخفيفة، وتحركت سريعًا نحو الصناعات كثيفة رأس المال. ومن أهم الاضرار التي ترتبت على تطبيق تلك الاستراتيجية ارتفاع معدلات البطالة وبخاصة بين الشباب[8].

وبقدر تعلُّق الأمر بالسياسة الصناعية في المنطقة العربية فإنها كانت نتاجًا طبيعيًا للعقد الاجتماعي الذي انتظم في المنطقة منذ الخمسينيات من القرن الماضي، الذي تبنى رؤية للسياسة كتعبير عن الوحدة العضوية للأمة، بدلًا من كونها منبرًا لتنظيم التنافس بين الأفكار أو الاختيارات المختلفة. وقد ترجمت هذه المبادئ العامة إلى منظومة من السياسات والمؤسسات في كثير من بلدان المنطقة مثل الجزائر ومصر والعراق وسورية، وإلى درجة أقل الأردن والمغرب واليمن

(6) صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** (أعداد متفرقة).

(7) يعقوبن صليحة، «واقع الصناعة التحويلية ودورها في تطوير الاقتصاديات العربية،» **مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية** (قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، الجزائر)، السنة 12 (2020)، ص 172.

(8) أميرة الحداد، **التصدير من أجل النمو: تحديد القطاعات الرائدة في مصر وتونس باستخدام منهجية فضاء المنتجات** (بون: المعهد الألماني لسياسة التنمية، 2019)، ص 21.

وتونس. و**شملت هذه المنظومة**: (أ) هيمنة الحزب الواحد أو الحزب الحاكم منفردًا أو في إطار جبهة تضم أحزابًا أخرى تابعة للحزب الحاكم؛ (ب) دساتير جديدة لحقبة ما بعد الاستقلال تنص على هيمنة الدولة على إدارة الاقتصاد وإعادة توزيع الدخل والموارد؛ (ج) إطلاق موجة من برامج الإصلاح الزراعي لمعالجة الإرث التاريخي من عدم المساواة في الاقتصاد الريفي؛ (د) مركزية النقابات والجمعيات المهنية، برامج حكومية لتوفير الخدمات الاجتماعية، بما في ذلك التعليم، والإسكان، والرعاية الصحية، ودعم المواد الغذائية وغيرها من السلع والخدمات الضرورية. أفرز العقد الاجتماعي وبنيته المؤسسية الآنفة الذكر نظامًا اقتصاديًا كان بمنزلة الحاضن للسياسة الصناعية[9].

تميزت تلك السياسات بالافتقار إلى الرؤى والسياسات والحوافز طويلة المدى في تنمية قطاع الصناعة العربية، فقد أفرزت فضاءات إنتاج قليلة التنوع، وذات صادرات تقليدية وغير متطورة، ويعود فشل السياسة الصناعية في البلدان العربية إلى مجموعة من التطبيقات الخاطئة ومن أهمها[10].

1 ـ احتضان القطاع العام بلا شروط

استخدمت الحكومات العربية في ظل ما يعرف بمرحلة الرهان الاستراتيجي على قطاع الصناعة مجموعة من السياسات العمودية الانتقائية الهادفة دعم مؤسسات القطاع العام وحمايتها من المنافسة الخارجية، من دون تحديد قيد زمني أو معايير للأداء، وهذا ما قلل من حاجة تلك المؤسسات إلى التطوير والتحديث من طريق تبني أحدث التقنيات والممارسات الإدارية. مقارنة بالتجربة الآسيوية، التي فرضت نظامًا صارمًا لمعايير الأداء يستند إلى قدرة الشركات والمؤسسات المدعومة على الانتقال إلى التصدير وارتياد الأسواق الخارجية، بعد مدّة محددة من الدعم والحمائية. هذا وقد أوجد القيد الزمني للدعم حافزًا قويًّا لهذه الشركات لإعداد نفسها للمنافسة بترقية قدراتها التقنية وزيادة الإنتاجية حتى في ظل تمتعها بالدعم والحمائية.

2 ـ التمويل بتكلفة منخفضة

أدت سيطرة الدولة على الأنظمة المصرفية وغير المصرفية، كالصناديق التقاعدية والضمان الاجتماعي وغيرها، إلى تمويل السياسة الصناعية العمودية بتكلفة منخفضة من خلال أسعار الفائدة المنخفضة التي كانت سلبية عادة من حيث القيمة الحقيقية. ومن طريق هذه الآلية تم توفير الدعم الضمني للأنشطة والشركات المستهدفة في القطاعات التي تحظى بالأولوية. كما أنشئت مصارف

---

(9) إبراهيم أحمد البدوي وسامي عطا الله، **إعادة تأهيل السياسة الصناعية في الوطن العربي دروس الماضي وتحديات الحاضر وآفاق المستقبل** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص 75.

(10) Mustapha K. Nabli, Jennifer Keller and Claudia Nassif, «The Political Economy of Industrial Policy in the Middle East and North Africa,» World Bank (March 2006), pp. 15-20, <https://bit.ly/2ZFLaob>.

التنمية الصناعية لتقديم القروض بالعملات الأجنبية لتمويل استيراد السلع الرأسمالية في بلدان متعددة، مثل الجزائر ومصر والأردن والمغرب وتونس.

3 ـ تطبيق سياسات تثبيت الأسعار

أدى استخدام سياسات تثبيت الأسعار في معظم بلدان المنطقة إلى تعطيل مهمة الأسعار كإشارة مرشدة إلى تكلفة الإنتاج، لذا أصبح من الضروري إحداث آليات لتعويض المنتجين، وقدِّر إجمالي تكاليف الدعم في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نحو 212 مليار دولار في سنة 2011، ويمثل ذلك نحو 7 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي لبلدان المنطقة مجتمعة، 80 بالمئة منها عبارة عن دعم لأسعار الوقود بينما يبقى فقط 20 بالمئة لدعم أسعار الغذاء ذات الحساسية العالية إزاء الفقر. وقد أفادت دراسات منهجية متعددة بأن المستفيدين الرئيسيين كانوا من الطبقتين المتوسطة والمرتفعة الدخل، حيث يقدر أن نحو 20 بالمئة فقط من السلع المدعومة تصل إلى الفقراء. لذا، وعلى الرغم من التكلفة العالية لهذه البرامج، فإنها (أي البرامج) تعدّ أيضًا غير فعّالة كآلية لمساعدة الفقراء.

4 ـ المغالاة في سعر الصرف الحقيقي

إن البلدان الأقل تنوعًا وتنتج منتجات أقل تعقيدًا لديها دخل فردي منخفض في المتوسط، في حين أن البلدان شديدة التنوع والقادرة على إنتاج سلع أكثر تعقيدًا تميل إلى تحقيق دخل مرتفع للفرد.

أدت المغالاة في سعر الصرف الحقيقي إلى إضعاف تنافسية القطاعات والأنشطة الاقتصادية التي تنتج السلع والخدمات القابلة للتبادل التجاري الخارجي، أو ما يسمى «المرض الهولندي». في المقابل، تشير أدبيات النمو الاقتصادي الحديثة إلى أن خفض قيمة العملة الحقيقية يؤدي إلى زيادة النمو، وأن البلدان التي استطاعت تطبيق استراتيجية «خفض سعر الصرف الحقيقي» فترات طويلة تمكنت من تحقيق انتقال تنموي يتسم بالنمو العالي والمستدام يرفده قطاع صادرات دينامي ومتنوع.

خلاصة القول، أشرنا في ما تقدم إلى أن السياسة الصناعية الرأسية التي انتهجت في السابق ولا تزال سارية إلى حد ما في معظم البلاد العربية لم يحالفها النجاح، وكان من أبرز نتائج تطبيق تلك السياسات[11]:

أ ـ الفشل في تنويع الصادرات

لعل أبرز تداعيات فشل التنمية في المنطقة، ولا سيّما السياسة الصناعية، يتمثل بعدم تنوع صادرات دولها بصورة عامة، وخصوصًا تلك التي تعتمد على الريع النفطي بصورة كبيرة، حيث

(11) البدوي وعطا الله، **إعادة تأهيل السياسة الصناعية في الوطن العربي دروس الماضي وتحديات الحاضر وآفاق المستقبل**، ص 76ـ79.

يقدر وسيط مؤشر عدم تنوع الصادرات (مؤشر هيرفندال هيرشمان Herfindhal - Hirschman Index (HHI)) في بلدان الأوبك بنحو 66 بالمئة.

ويعود عدم تنوع الصادرات من الوطن العربي إلى محدودية دور الصناعات التحويلية في البلدان العربية، التي أفرزت تنويع فضاءات الإنتاج، وتركيزها على الصادرات التقليدية وغير المتطورة، وذلك في مواجهة اقتصادات ناشئة تتسم بالدينامية وتستند إلى تصدير المنتوجات الجديدة ذات الكثافة المعرفية المتعاظمة. معظم حكومات المنطقة إما تخلت تمامًا عن هذا الدور الحيوي وإما، عوضًا من ذلك، واصلت استراتيجيات الصناعة التحويلية التقليدية غير الفعالة التي لم تفعل شيئًا غير إضعاف تنافسية الاقتصادات العربية وإنتاجيتها.

ب ـ فشل السياسة الصناعية بمعالجة إخفاقي السوق

لم تستطع السياسة الصناعية العربية معالجة إخفاقي السوق المتمثلين بـ «فشل التنسيق». وقد أدى «تباين أو نقص المعلومات» إلى انخفاض مقدرات القطاع الصناعي وقدراته على إنتاج منتوجات جديدة. فضلًا عن ضعف قدرة أصحاب المشاريع الرائدة على اكتشاف منتوجات جديدة، فمستوى غياب المعلومات أعلى من مستوى غيابها في بلدان أخرى. إن عملية اكتشاف منتوجات جديدة تؤدي إلى اشتقاق معلومات تكون متاحة لرواد جدد آخرين تساعدهم على إنتاج هذه المنتوجات. وهذا يعني أن نوع السلع التي ينتجها بلد معين ليس نتاجًا لأساسيات الاقتصاد السائد فقط بل تعود أيضًا إلى عدد الرواد الجدد ذوي الاستعداد لاكتشاف المنتوجات الجديدة والذي يعتمد بدوره، على توافر الدعم الحكومي لمقابلة تكلفة الاكتشاف وتجاوز الصعوبات الخارجية.

خامسًا: التنويع الإنتاجي والتعقيد الاقتصادي

يطلق على التنوع والترابط بين المنتوجات المشكلة للفضاء الاقتصادي مستوى التعقيد الاقتصادي، وبالتالي كلما زاد الاقتصاد تعقيدًا، زادت قابليته لخلق صناعات أكثر، وهذا يعني تصدير منتجات أكثر تنوعًا، وأكثر تقدمًا، وستكون لديه ميزة تنافسية أكبر، وبالتالي ارتفاع الناتج المحلي للفرد، وتزايد المجتمع ازدهارًا ورفاهية[12].

وبما أن إنتاج كل منتج يتطلب مجموعة من المدخلات والإمكانات، فإن هيكل الإنتاج يعكس مستوى القدرات الإنتاجية، والمناطق التي تسعى نحو تحقيق التنويع من خلال تطوير القدرات الإنتاجية المشابهة لتلك التي تمتلكها بالفعل. وتشير الدراسات الحديثة إلى أن تركيب سلة الصادرات، وليس حجمها، أكثر أهمية بالنسبة إلى تحسين دخل الفرد في المستقبل، وعليه فإن البلدان الأقل تنوعًا وتنتج منتجات أقل تعقيدًا لديها دخل فردي منخفض في المتوسط، في حين أن البلدان شديدة التنوع والقادرة على إنتاج سلع أكثر تعقيدًا تميل إلى تحقيق دخل مرتفع للفرد. بناءً

(12) Ricardo Hausmann [et al.], *The Atlas of Economic Complexity: Mapping Paths to Prosperity* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2014).

على هذه التطورات النظرية، فإن مضمون السياسة الصناعية أخذ يعني أن البلدان يجب أن تدفع بصورة منهجية أنماط تخصصها الحالية نحو منتجات أكثر تقدمًا وتعقيدًا[13].

لهذا الغرض، على البلدان العربية أن تخلق تدريجاً أصنافًا جديدة، وأن تنتقل إليها من خلال تطوير قدرات إنتاجية جديدة مماثلة لتلك التي تمتلكها بالفعل. لذا فهي بحاجة إلى سياسات صناعية قادرة على مساعدتها على القفز لمسافات قصيرة إلى المنتجات القريبة من المناطق الكثيفة في فضاء المنتج، لأن البلدان العربية تمتلك بالفعل اقتصادًا متنوعًا إلى حد ما. ومع ذلك، فإنها تخصصت في المنتجات الأقل تطوراً في فضاء المنتج. ونتيجة لذلك، فإن أحد أسباب انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هو هيكل التخصص الحالي المتمثل بالتخصص بإنتاج وتصدير النفط والغاز والمنتجات النفطية ذات الارتباط الضعيف بباقي المنتوجات لكونها تنتج منتوجات على هامش فضاء الإنتاج غير قادرة على صنع منتوجات جديدة لأن القدرات المتوافرة لديها لا تفيد في صناعة أخرى بديلة.

إن تراكم قدرات هذه الشركات غير متاح بسبب مشكلة فشل تنسيق السوق، وهناك حاجة إلى تدخل الحكومات لتصحيح مشكلة التنسيق ومساعدة الشركات على صناعة منتوجات جديدة في البلدان الصناعية تعمل الشركات في المنطقة الكثيفة من فضاء الإنتاج وهي قادرة على تصنيع منتوجات جديدة موجودة بالقرب من منتوجاتها بسبب تشابه القدرات المطلوبة، وهي بالتالي ليست بحاجة إلى جهد كبير لاكتشاف المنتوجات الجديدة، بينما تقبع أغلب شركات البلدان العربية والأفريقية على هامش فضاء الإنتاج. يتطلب إنتاج منتوجات جديدة بعيدة من تشكيلة المنتوجات الحالية قدرات مختلفة لا يمكن أن تنشأ من تلقاء نفسها. وهنا يعد تدخل الحكومة حاسمًا لتوفير المدخلات الإضافية – قوانين، مؤسسات، بنية تحتية، تطوير التعليم والتدريب وبناء القدرات، المرتبطة بمجموعة المنتوجات والأنشطة الاقتصادية الجديدة المستهدفة[14].

ويمكننا عرض منتجات البلدان العربية الموجهة للتصدير وتسليط الضوء على متوسط مؤشر التعقيد الاقتصادي لعدد من البلدان العربية للحقبة 2007ـ2016

متوسط مؤشر التعقيد الاقتصادي لعدد من البلدان العربية للحقبة 2007 ـ 2016

قطر	عمان	المغرب	الامارات	تونس	السعودية
ـ0.30	ـ0.48	ـ0.59	ـ0.06	0.13	ـ0.16

لبنان	الكويت	الأردن	مصر	الجزائر
0.25	ـ0.55	0.10	ـ0.27	ـ1.31

المصدر: <https://oec.world/en/resources/data-availability>.

(13) Ibid.

(14) البدوي وعطا الله، المصدر نفسه، ص 85ـ86.

يتضح ترتيب البلدان العربية بحسب متوسط مؤشر التعقيد الاقتصادي للحقبة 2007 ـ 2016، ويشير تحليل متوسط مؤشر التعقيد الاقتصادي إلى ارتفاع درجة تركز المواد الهيدروكربونية نسبياً، في الصادرات، وإلى محدودية سلال التصدير لكل من البلدان العربية النفطية وغير النفطية على السواء، وإن كان وضع البلدان العربية النفطية أسوأ من البلدان العربية غير النفطية وكما يأتي[15]:

1 ـ لبنان: يأتي لبنان الأول بمعدل مؤشر تعقيد موجب بـ 0.25، بحجم تصدير قدره 3,76 مليار دولار، وتتنوع صادرات لبنان لتشمل الذهب والنحاس، ومولدات الكهرباء والكتب.

2 ـ تونس: جاءت في المرتبة الثانية من حيث التعقيد الاقتصادي في تلك المنطقة، بمتوسط بلغ 0.13، تتمثل صادراتها في أسلاك الكهرباء، وبدلات الرجالية، والملابس النسائية، وزيت الزيتون ومعدات الحماية وبدلات العمل، وبلغ حجم صادراتها 15,3 مليار دولار سنة 2016.

3 ـ الأردن: في المرتبة الثالثة بلغ متوسط مؤشر التعقيد الاقتصادي في الأردن 0.10 وهو مؤشر موجب، وهذا يعود إلى تنوع صادرات البلد من أسمدة البوتاس، والنسيج وفوسفات الكالسيوم، والأدوية، فقد بلغ حجم صادرات الأردن سنة 2016 نحو 8,65 مليار دولار.

إن السياسات الصناعية ليست أدوات سياسات فقط، بل هي عملية اكتشاف تركز على التعلم وتبادل المعلومات والمعارف بين الحكومة والقطاع الخاص.

4 ـ الإمارات: في المرتبة الرابعة، وقد بلغ متوسط مؤشر التعقيد الاقتصادي 0.06ـ بإشارة سالبة، يعكس هذا الرقم النمو الاقتصادي، الذي يعتمد على النفط الخام والمشتقات النفطية والذهب والألماس إلى جانب الغاز الطبيعي، وهذا التنوع من الموارد الطبيعية فقط.

5 ـ السعودية: بلغ متوسط مؤشر التعقيد الاقتصادي في السعودية 0.16 ـ وجاءت في المرتبة الخامسة، بالرغم من صادراتها التي بلغت 168 مليار دولار سنة 2016، وهذا لاعتمادها على تصدير النفط الخام والمشتقات النفطية، والبتروكيميائيات بوليمرات الإثيلين، والبولي بروبيلين.

6 ـ مصر: جاءت في المرتبة السادسة، وقد بلغ متوسط مؤشر التعقيد الاقتصادي 0.27ـ وهي قيمة منخفضة، تتمثل صادراتها بالنفط الخام إلى جانب الذهب، والأسمدة النيتروجينية والمشتقات النفطية.

7 ـ قطر: بلغ متوسط مؤشر التعقيد الاقتصادي 0.30ـ وهي قيمة ضعيفة نظرًا إلى صادراتها المقتصرة على الغاز والنفط الخام والمشتقات النفطية، والمنتجات البتروكيمائية.

8 ـ عمان: بلغت صادرات عمان 27 مليار دولار سنة 2016، وبمتوسط مؤشر التعقيد الاقتصادي 0.48ـ وهي قيمة ضعيفة نظرًا إلى صادراتها المقتصرة على الغاز والنفط الخام والمشتقات النفطية، والألمنيوم الخام.

(15) <https://oec.world/en/resources/data-availability>.

9 ـ الكويت: بلغ متوسط مؤشر التعقيد الاقتصادي في الكويت 0.55ـ وهو مؤشر سالب، هذا ما يؤكد ضعف تنوع صادرات البلد وهي مقتصرة على النفط الخام.

10 ـ المغرب: بلغ متوسط مؤشر التعقيد الاقتصادي في المغرب 0.59ـ وهي قيمة ضعيفة بالرغم من تنوع صادراتها التي تشمل السيارات والأسلاك الكهربائية، والأسمدة، وحمض الفوسفوريك، والملابس، وحجم صادراتها بلغ 27 مليار دولار سنة 2016.

11 ـ الجزائر: تحتل الجزائر المرتبة الأخيرة في الترتيب بمعدل تعقيد اقتصادي 1.31ـ.

يتضح من هذه القيم أن النفط الخام هو أقل المنتجات تعقيدًا من بين كل منتجات العالم بحسب هذا التصنيف الذي يتضمن قرابة 3000 منتج. أي يمكن وصفه بأنه منتج معزول، فهو لا يرتبط مباشرة إلا بمنتج آخر وهو الأمونيا، والمسافة بينهما كبيرة. ولأن النفط وما حوله من منتجات يقع في أطراف فضاء المنتجات فهذا يعني أن المقدرات التي يكتسبها المجتمع من استخراجه لا تتشارك مع أي مقدرات أخرى، وبالتالي يعجز المجتمع عن التوسع نحو امتلاك مقدرات أخرى لتصدير منتجات جديدة ويبقى معلقًا في دائرة ضيقة، ودائمًا ما تكون البلدان التي تنتجه قليلة التنوع في صادراتها.

خاتمة

إن تحقيق التنويع الإنتاجي والتحول الهيكلي في المنطقة العربية يستلزم العمل بالمقترحات الاتية:

1 ـ ضرورة التركيز على تطوير القطاعات الأكثر تقدمًا، لزيادة مستوى الإنتاجية والقيمة المضافة.

هناك حاجة إلى سياسات صناعية محددة لتعزيز الصناعة الزراعية والأنشطة الريفية غير الزراعية، مع ضرورة تصميم سياسات تهدف إلى وضع الشركات الصناعية في المرحلة الصحيحة من سلاسل القيمة العالمية.

2 ـ ضرورة التوسع في الاستثمارات التي تعزز التحول الهيكلي وتحويل العمالة من القطاعات ذات القيمة المضافة المنخفضة إلى القطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة مفيدة بوجه خاص.

3 ـ ضرورة تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص في المجالات كافة، مع الحفاظ على الاستقلالية المؤسسية من دون الانعزال أو التعامل معه من بعد. من خلال ما يعرف بالاستقلالية المندمجة، حيث تكون الدولة مندمجة في منظومة شبكات مع القطاع الخاص بصورة تتيح لها تحديد حاجاته، وبالتالي حجم ونوعية التدخلات والدعم المتوقع من القطاع العام، وذلك مع المحافظة على استقلالها عنه.

هذا المنهج المؤسسي، يبرهن على أن السياسات الصناعية ليست أدوات سياسات فقط، بل هي عملية اكتشاف تركز على التعلم وتبادل المعلومات والمعارف بين الحكومة والقطاع الخاص،

وهو ما يمكن الأولى من تحديد أهم العوائق أمام التحولات الهيكلية المنشودة وكيفية دعم القطاع الخاص لتحقيق ذلك، ولكن في إطار يتسم بالشفافية تحكمه قواعد معلومة ومتفق عليها مسبقًا.

4 ـ هناك حاجة إلى سياسات صناعية محددة لتعزيز الصناعة الزراعية والأنشطة الريفية غير الزراعية، مع ضرورة تصميم سياسات تهدف إلى وضع الشركات الصناعية في المرحلة الصحيحة من سلاسل القيمة العالمية، حتى تتمكن من الاستفادة من الزيادات في التجارة الدولية في السلع المتوسطة وشبه النهائية.

5 ـ اعتماد سياسات للتنمية الصناعية تقوم على المزايا النسبية الممكنة والمتاحة في الصناعة الاستخراجية والتحويلية وتحديد سبل وطرائق تطبيقها بما يؤمن لها القدرة التنافسية في ظل الأسواق المفتوحة.

إن دعم مسار التعاون الصناعي العربي وتطبيقه على أرض الواقع يتطلب جهودًا كبيرة، لذلك يجب التغلب على العوائق التي تقف أمام التعاون الصناعي، وهذا لا يكون إلا بتهيئة البيئة المناسبة لزيادة مساهمة القطاع الخاص في الصناعة وتحسين مناخ الاستثمار.

6 ـ تطبيق السياسات الصناعية التي تعطي الأولوية والتشجيع لبعض الصناعات التي تعرض مزايا تقنية واضحة وفرص كبيرة للنمو مثل السلع الرأسمالية والبتروكيميائية وبعض الصناعات المعدنية والغذائية، كما تشمل هذه السياسات تطوير برامج البحوث الصناعية وحماية وتطوير المواد الأولية.

7 ـ تعزيز الاستثمارات العربية المشتركة العامة والخاصة في مجالات الصناعات العربية الاستخراجية والتحويلية والعمل لتحسين كفاءة وجودة المنتجات الصناعية ورفع قدرتها التنافسية التصديرية البينية ومع الخارج وتوسيع الأنشطة الترويجية للمنتجات الصناعية العربية، وتعزيز دور القطاع الخاص التنموي.

إن دعم مسار التعاون الصناعي العربي وتطبيقه على أرض الواقع يتطلب جهودًا كبيرة، لذلك يجب التغلب على العوائق التي تقف أمام التعاون الصناعي، وهذا لا يكون إلا بتهيئة البيئة المناسبة لزيادة مساهمة القطاع الخاص في الصناعة وتحسين مناخ الاستثمار.

8 ـ تحديد الآليات المؤسسية التي تمكن الشركات من إنتاج منتوجات جديدة تكفل وضع البلدان العربية في المنطقة الكثيفة في فضاء الإنتاج، إلا أن هذا الهدف ليس سهل المنال، إذ سيتطلب حجمًا عاليًا من الاستثمارات والدعم المباشر للشركات من جانب الحكومة ربما لا تستطيع توفيره، في المدى القصير على الأقل. إضافة إلى ذلك، يحتاج الوصول إلى قلب فضاء الإنتاج أيضًا إلى مجموعة متكاملة من الإصلاحات بها يتعلق بالمؤسسات والقوانين والموارد البشرية.

9 ـ يجب أن تقدم الحكومة الحوافز وفق قواعد وضوابط معينة، مثل ربط الدعم بقيد زمني محدد وبالأداء التصديري.

10 ـ لتحاشي الهدر والانتهاك، يجب أن تضع الحوافز الأساس للنجاح الذي يعتمد بصورة مثلى على الإنتاجية لا على التوظيف أو المدخلات □

البلدان العربية وأولوية البحث العلمي: إلى متى سيستمر الهدر؟

الحبيب استاتي زين الدين(*)

أكاديمي مغربي- جامعة عبد المالك السعدي.

مقدمة

في مسرحية «رجل الذكرى» لعبد الله العروي، يُسجّل «عمر» ـ وهو إحدى شخصياتها الرئيسة ـ انحلال علاقته بماضيه، وعجزه عن ربط علاقة قوية جديدة مع الحاضر، فيواجه وحيدًا أعزل المستقبل الغامض، ومن وراء المستقبل الزمن المتحكّم في كل شيء[1]. إنها المواجهة التي صاغها الجابري، وهو الوفي لمنطق الإفادة الذكية من الماضي، في سياق التنبيه إلى صعوبة أن يحيط الباحث أو المهتم بشأن من شؤون البلدان العربية من دون ربط الفروع بالأصول والحاضر بالماضي، من منطلق أن كل شيء، في مجال السياسة، كما في مجالات أخرى، له تاريخ. ضمن هذا الترابط، ووعيًا بنسبية الثبات فيه، ألا يحيّرنا من اكتشف فجأة أهمية البحث العلمي حين لزم الناس بيوتهم خوفًا من عدوى «فيروس كورونا المستجد»؟ متى تسللت إلى أذهاننا فكرة أن صناعة اللقاح أو الدواء أو تحسين مناخ الإبداع يستلزم التسلح بحسن النية أو الاتكال؟ ألم يدهشنا من كان يُقوّي معارفه بقراءة سرديات التحكم والمؤامرة التي لا تنتهي؟ انتبهنا ـ ولو متأخرين ـ إلى ما تستطيع الدولة فعله إن هي راهنت على الموارد الذاتية طبيعية كانت أو بشرية. هل استوعبنا الدرس جيدًا؟ العلم قوة، والدولة سنده ومحركه. من خلال أجهزتها المختصة تحدد الميزانيات الموجَّهة لكل قطاع، وتسنّ القوانين، وتنفذها، وتحكم في النزاعات بين الناس. أليس بإمكانها والحالة هاته أن تحتضن الذكاء وترعاه؟ ألا تستطيع، بالاستناد إلى شهادة التاريخ والواقع، أن تربي النفوس على التطلع إلى العلم والاقتداء بأهله، أو تزرع في العقول الافتخار به وتحفيزه أو العكس؟

يظن أناس كُثُر، منهم مثقفون، أن التاريخ هو مجموع أحداث الماضي، والحال أنّنا عندما نتأمّله ونفهمه نجده يدعونا بعد شك واحتراز إلى «استيعاب المحفوظ» لاستشراف مستقبل

(*) البريد الإلكتروني: estatizineddine@uae.ac.ma.

(1) عبد الله العروي، **رجل الذكرى** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2004)، ص 4.

الماضي والحاضر. في ظل هذا التصور، ونحن نتابع اتساع قائمة البلدان العربية التي ستشارك في الاختبارات السريرية ـ المتعلقة بتجريب آثار اللقاح المضاد لـ«كوفيد 19»ـ طمعًا في الحصول على كميات كافية منه؛ وبغض النظر عن بيانات منظمة الصحة العالمية وما تُنْبطنه من تنافس محتدم بين المراكز والمختبرات الكبرى في العالم، يتسلّل إلى أذهاننا تساؤل مستفز مُثقل بالآمال والآلام: أين علماؤنا؟ هل أبعدتهم قواعد «اللعبة» المستترة التي تلزم الخاضعين لها «بترطيب علاقاتهم مع من استحدثوها اعتباطًا»[2] بتعبير آلان دونو (*Alain* Deneault)؟ لمَ لا يُذكرون في الغالب إلا بعد موتهم أو إشادة الغير بهم؟ لمَ هذا العجز عن زرع الثقة في عقول ونفوس أزيد من 362 مليون عربي على اختلاف مواقعهم وتوجهاتهم؟

أخاف أن أخيّب أمل القارئ إن كان يظن أن المقال الذي بين يديه يحمل إجابة أو إجابات متفائلة جدًا. لا أقصد أن لا شيء أُنجز بقدر ما ألفت الانتباه إلى أن أمورًا كثيرة لم تنجز بعد، وأن ما تم إنجازه يحتاج إلى استثمار وتطوير دائمين. ومهما كان الحكم قاسيًا بالنسبة إلى من يعنيهم الأمر، من إدارة وهيئة تدريس وطلبة، ومنهم جامعيات وجامعيون أكفاء ونزهاء، وباحثات وباحثون مثابرون، هناك واقع حال غير سويٍّ، يجعل المراكز والمختبرات البحثية داخل الجامعة أو خارجها تتعثر، وتَتِيه بعد كل ولاية أو تعديل حكومي في دوامة من «إصلاح الإصلاح» أو ما يسميه بيير بورديو (Pierre Bourdieu) «الوصفة القاتلة للإصلاح». ماذا ننتظر؟ هل الأمر عسير؟ القول بالتعقيد خضوع للواقع وتحدياته، الإنكار مكابرة وتعامٍ لا غير في عالم موسوم بتقلص المسافات بين أقطابه، من جهة، ومحكوم بمصالح وتكتلات جيوسياسية كبرى، من جهة ثانية. المؤسف والمؤلم في هذا السياق، بحسب الراحل المهدي المنجرة رحمة الله عليه، أن العالم العربي أو الأفريقي لم يفهم بعد أن الاتحاد والتكتل ليسا مسألة سياسية، وإنما هما قبل أي شيء مسألة بقاء. أزمة الدول المنتمية إلى هذا العالم معروفة منذ عقود؛ وهي أن النموذج التنموي الذي تم اختياره من طرف المسؤولين، هو عدم الاعتماد على الذات، واللجوء عوض ذلك إلى المساعدة الفنية والتعاون الدولي، في حين أن الحل الوحيد هو الاعتماد على النفس وخلق النموذج التنموي الذاتي[3]. هل هي دعوة إلى الانغلاق كما قد يفهم البعض؟ أبدًا، العمل الجماعي ضرورة لصقل الخبرات وتكاملها، أما الاتكال على الغير ودفع الخبرة الوطنية، عن قصد أو جهل، إلى الاغتراب أو التأقلم مع القائم فهو تكريس للتخلف والتشرذم ليس إلا.

وعيًا بآثار هذا الاتكال، ظلت مجلة **المستقبل العربي**، وهي الحاملة لمسار فكري طويل موسوم بالعطاء والمقاومة والتطلع إلى الوحدة، تُنبّه عبر بحوثها المحكّمة لأزيد من أربعة عقود من الصدور الشهري إلى ضرورة الاستثمار في البحث العلمي والعناية بالمشتغلين المجدّين به. سنة 1978، وتحديدًا ضمن عددها الثالث، استهل إلياس زين نظرته الخاطفة حول اتجاهات المستقبل لهجرة العقول العلمية والكفاءات الفنية والمهنية بهذا السؤال الجوهري: هل ستزداد الهجرة العلمية من الأقطار العربية للبلدان المتقدمة أم ستخفّ. أجاب قائلًا آنذاك: تسير الهجرة العلمية جنبًا إلى

(2) آلان دونو، **نظام التفاهة**، ترجمة وتعليق مشاعل عبد العزيز الهاجري (بيروت: دار سؤال للنشر، 2020)، ص 130.

(3) المهدي المنجرة، **قيمة القيم**، ط 2 (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2007)، ص 293.

جنب مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فلا رادع لها ولا جاذب للمهاجرين سوى التنمية الشاملة والمتكاملة[4]. فما الذي تغير بعد هذه المدة الزمنية؟ أيّ نموذج تنموي اتبعته البلدان العربية: المنتج لقيم البحث العلمي أم المكرّس لتأخره وتبعيته؟

أولاً: مفترق الطرق: التنمية والديمقراطية

الارتقاء بالبحث العلمي، وضمنه الحاملون لهمّه والساعون لخدمته، لا يتحقق إلا في إطار مشروع وحدوي للتنمية وإلا لا داعي لأن نقلق على مسألة هجرة الذكاء العربي، لأن وجود الجميع سيكون مهددًا[5]. فالتنمية عملية تغيير هيكلي في النسق الاجتماعي ـ الاقتصادي تتضمن تطوير وتنويع البنيان الإنتاجي المحلي، بما يؤدي إلى ارتفاع مطرد في المستوى المعيشي للناس ـ كل الناس ـ، وتحرير المواطنات والمواطنين بتخليصهم من عوائق المشاركة الفاعلة في النشاط الاجتماعي ـ الاقتصادي، وتمكينهم من الاقتسام العادل لعوائد هذا النشاط، وتحرير الوطن بتخليصه من ربقة التبعية، المدمرة، للخارج[6] كما أشرت سلفًا. في غياب هذا التصور، سنجد أنه على الرغم من كثافة الخطاب الرسمي في شأن ما تحقق نتيجة تطبيق معيار نسبة النمو الذي اتبعته بلداننا، استجابة لإيحاء أو إملاء المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية، يُسجَّل استمرار انهيار نماذج التنمية التي فرضتها المحافل الدولية، وهذا الانهيار هو المستديم وليس التنمية[7]. لم تنعكس هذه الأرقام «الوردية» لهذا النمو على البحث العلمي فحسب، بل على المستوى المعيشي للمواطنات والمواطنين أيضًا، بسبب «عدم مراعاة البعد الاجتماعي للنمو»[8]، بما يفيد أن منافع النمو لم تُوزَّع توزيعًا متكافئًا ولم تصاحبها عملية إعادة توزيع للدخل العام بطريقة سليمة وعادلة، الأمر الذي قاد إلى تفشي ظاهرة الفساد التي باتت تتشكل في منظومة اجتماعية متكاملة. وإذا تأملنا حالة المنطقة العربية بخصوص سوء

في مختلف الحقول والاختصاصات، توجد أطر علمية على مستوى عال من الكفاءة والخبرة لم تنل حظها ونصيبها من الاهتمام والتشجيع في منظومة بحثية لا تزال تعاني تضافر مشكلات جمّة، سواء في ما يتعلق بقلة الإمكانات المالية والتقنية، أو هشاشة الإطار القانوني اللازم لتطورها.

(4) الياس زين، «أخطار نزيف الأدمغة على الأمة العربية،» **المستقبل العربي**، السنة 1، العدد 3 (أيلول/سبتمبر 1978)، ص 53.

(5) منقول بتصرف من: نادر فرجاني، «هجرة الكفاءات والتنمية في الوطن العربي»، **المستقبل العربي**، السنة 8، العدد 80، (تشرين الأول/ أكتوبر 1985)، ص 95.

(6) منقول بتصرف من: المصدر نفسه، ص 95.

(7) المنجرة، **قيمة القيم**، ص 8ـ9.

(8) محمد عبد الشفيع عيسى، **الفقر والفقراء في الوطن العربي**، أوراق عربية؛ 35. شؤون اقتصادية؛ 9 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص 15.

توزيع الثروة والطرق غير المشروعة للاستيلاء عليها، نجد تشابها بينها، مع اختلاف في الدرجة وليس في النوع، بالنظر إلى فشل أنظمتها في خلق نظام اقتصادي تنافسي عادل تكون فيه المسافة بين السلطة والثروة واضحة. في غياب اقتصاد بهذه الميزة، أصبحت هذه الدول تقترب، في صيغتها الحاليّة، من مُعادَلة التنمية من دون ديمقراطيّة .

إن عدم توفير الظروف الملائمة التي تجتذب أصحاب الكفاءات وتحفزها على البقاء يمثل إحدى المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تعانيها البلدان النامية أو التي تسير في طريق النمو.

أثّرت هذه الصيغة ـ وما زالت تؤثر ـ في وظيفة البحث العلمي وإنتاجيته ومفعوله، إذ كان لتحالف المال والاقتصاد والسلطة آثار سلبية لم تسعف في تحقيق الأهداف الإنمائية طويلة الأجل، وتحسين الأداء العلمي والتكنولوجي. هذا التحالف أدى، وفق خبراء اليونيسكو، إلى خلق توجُّه نحو تعريف الأمن القومي وفقًا لتعريفات عسكرية. نتيجة لذلك، يتم تخصيص الموارد للدفاع والميزانيات الأمنية والعسكرية، وليس لأنشطة البحث والتطوير التي يمكن أن تساعد على مواجهة الفقر والبطالة، وتآكل الرفاهية الإنسانية، التي تستمر كوباء في المنطقة[9]. البلدان صاحبة نسب الإنفاق العسكري الأعلى مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي هي من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. لطالما نبهت الكثير من الدراسات المسحية إلى هذا العامل، حيث لا تتجاوز نسبته في البلدان العربية بالمئة 0.3، وهو ما يعني أن نصيبها من الإنفاق الإجمالي العالمي على هذا المجال لا يتجاوز1 بالمئة، من دون احتساب الأضرار الناجمة عن الصرف النوعي لهذا الإنفاق، حيث تلتهم أجور الأساتذة والباحثين قسطًا مهمًا منها، من دون أن تخضع لمعايير موضوعية مبنية على كفاءة الإنتاج العلمي ونوعيته، ومن دون أن ترتبط بمعيار التقييم المستمر لأداء الأساتذة، والتحفيز المبني على النتائج المحصل عليها بصورة موضوعية[10].

ثانياً: الاستثمار في الذكاء العربي: مشكل تدبيري أم قيمي؟

في مختلف الحقول والاختصاصات، توجد أطر علمية على مستوى عال من الكفاءة والخبرة لم تنل حظها ونصيبها من الاهتمام والتشجيع في منظومة بحثية لا تزال تعاني تضافر مشكلات جمّة، سواء في ما يتعلق بقلة الإمكانات المالية والتقنية، أو هشاشة الإطار القانوني اللازم لتطورها، إضافة إلى ضعف بنى فضاءات البحث وبرامجها ومناهجها ومخرجاتها، وتواضع تحفيز «الباحثين العاملين» وتشجيعهم على البذل والاجتهاد، ما يدفع الكثير منهم إما إلى الانزواء التام، أو الاشتغال ضمن مجموعة صغيرة، أو الهجرة بحثًا عن فضاءات أرحب للعطاء والبحث. ولأن هجرة «الكفاءات»

(9) اليونيسكو للعلوم، **تقرير اليونيسكو نحو عام 2030**، ص 44، <https://ar.unesco.org/unesco_science_report>

(10) امحمد مالكي، «مكانة الجامعات العربية في تصنيف شانغهاي لعام 2019،» موقع «عربي 21»، 13 كانون الثاني/ يناير 2020، <http://bit.ly/2NoM3Lw> (شوهد بتاريخ 20 آب/أغسطس 2020).

أو العقول (Brain Drain) أصبحت صيداً تتسابق عليه الدول والشركات الكبرى (هناك شركات عابرة للقارات متخصصة في استقطاب الذكاء في البلدان النامية)، فإنها لا تكون «فرصة» إلا حينما تكون الهجرة ظاهرة طبيعية تساعد على توسيع الخبرة والاطلاع على الثقافات والحضارات الأخرى وتنعكس إيجابيًا على المجتمع الذي خرجت منه هذه المجموعات، وهي تصبح خطرًا واستنزافًا عندما تتحول إلى ظاهرة مجتمعية تسبب نقصًا في الطاقات البشرية المتميّزة والقادرة على إحداث التغيير في المجتمع سواء في جانبه الاقتصادي وليس المالي فقط، أم جانبه الثقافي والفكري، أم جانبه الإداري. على هذا النحو، يجدر التنبيه إلى أن عدم توفير الظروف الملائمة التي تجتذب أصحاب الكفاءات وتحفزها على البقاء يمثل إحدى المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تعانيها البلدان النامية أو التي تسير في طريق النمو، منذ أن باشرت هذه البلدان وضع البرامج للنهوض بأوضاعها المتردية الموروثة عن عقود طويلة من الحكم الاستعماري والهيمنة الأجنبية[11].

في الوقت الذي أوجدت دراسة هذه الحركة مجالًا علميًا وبحثيًا مستقلًا في العقود الأخيرة في كل من أوروبا وأمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية، الملاحظ أنه لا يزال واقع دراسة هجرة الباحثين العرب، ولا سيما باللغة العربية، سواء ما ارتبط منها بدراسة الهجرات الدولية في المنطقة العربية والمغاربية أو بدراسة الهجرات من هذه المنطقة إلى الخارج، محدودًا[12]، مع العلم أنها من المناطق المعنية، بسبب مخلفات الاستعمار، بالتناول العلمي والعملي لمسألة ثلاثية الربح للفاعلين المعنيين: المهاجر والدولة الموفدة والدولة المستقبلة. والمُراقب والمتابع للبيانات والتقارير المحلية والدولية لأوضاع البلدان العربية، أقله في العقدَين الفائتين، يلحظ تواتر وتزايد عدد ذوي الكفاءات المهنية والعلمية التي تحوز قدرات بشرية ومعرفية في نسبة المهاجرين، ويوضح بعضها، مثلًا، على مستوى بلدان العالم الجديد (أستراليا ونيوزيلندا والولايات المتحدة وكندا) أن معظم المهاجرين إلى هذه البلدان من ذوي الكفاءات التعليمية، هاجروا بعد الثانية والعشرين، وأتموا تعليمهم الجامعي الأول قبل هجرتهم[13]. وعلى الرغم من أن بعض الدراسات يشير إلى أن حجم هذه الكفاءات المهاجرة إلى البلدان المستقبلة للهجرة هي الأقل نسبيًا بين بلاد مناطق آسيا وأمريكا اللاتينية، فإن هجرتها تبقى عالية بالنسبة إلى مستوى التحصيل العلمي في المنطقة، وتؤثر سلبيًا في نقص رأس المال البشري والمعرفي فيها[14]. وللإشارة، لا تقتصر هذه الظاهرة على حملة الشهادات الجامعية العليا من الدكتوراه والماجستير فحسب، بل جميع الكفاءات والخبرات في مختلف الميادين الإنسانية والعلمية.

---

(11) مؤسسة الفكر العربي، «الأدمغة العربية المهاجرة: خرج ولم بعد!،» **نشرة أفق**، 23 أيار/مايو 2020، <http://bit.ly/2vR4KSd> (شوهد بتاريخ 17 آب/أغسطس 2020).

(12) انظر مراجعة عبد القادر الأطرش، لكتاب: «هاشم نعمة فياض، الهجرة المغاربية الخارجية: هولندا نموذجًا،» **عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد 12 (نيسان/أبريل 2012)، ص 174.

(13) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الورقة المرجعية للمؤتمر السنوي للعلوم الاجتماعية والإنسانية، في موضوع: **الشباب العربي: الهجرة والمستقبل**، الدورة السادسة للعام الأكاديمي 2016ـ2017، ص 3ـ4، <https://cutt.us/UnWTE> (شوهد بتاريخ 14 آب/أغسطس 2020).

(14) المصدر نفسه.

يشعر المرء أول وهلة بالفخر حين يسمع أو يقرأ عن كفاءات عربية تألقت عالمياً في الفلك والفيزياء والكيمياء والطب والأدب والفلسفة والقانون وغيرها من المجالات الفكرية. لكن سرعان ما يخبو هذا الشعور عند استحضار الدوافع والحيثيات التي أثرت في اتخاذ قرار استقرار هذا الذكاء خارج حدود الوطن الأصلي. يكفي الرجوع إلى الحوارات أو اللقاءات التي أجريت مع حالات كثيرة لاكتشاف سبب أو أسباب هذا الشعور الممزوج بالاعتزاز والحسرة تجاه علماء ونجباء لم يحظوا بالتقدير والتشجيع الكافيين بينما تبوأوا مناصب علمية راقية وأدهشوا كبريات المؤسسات والمراكز البحثية العالمية بإنتاجات واختراعات مؤثرة وغير مسبوقة في ميدان اشتغالهم واهتمامهم العلمي بعد أن وجدوا الظروف المادية والمعنوية المناسبة للإبداع والتميز. ترتبط هذه الظروف بمحددين متداخلين:

حين يقتحم ميدان الشؤون العامة أناس شرهون يهتمون بإثراء حياتهم الخاصة لا غير، ويأملون بأن يختطفوا منها السعادة التي يتوقون إليها، فعندئذ يستحيل أن تقوم حكومة صالحة، إذ إنهم سيتصارعون في سبيل الحكم حتى تقضي هذه الحرب الداخلية عليهم وعلى الدولة بأسرها.

الأول ذو طابع وظيفي يرتبط بضعف السياسات العامة في استقطاب الكفاءات الوطنية وتحفيزها معنويًا وماديًا رغم ما يبذل من مبادرات ومساع للتخفيف من وتيرتها بلغة الأرقام. لا تغفل هذه النقطة عن التحولات العالمية والإقليمية المتعلقة بالتطور التكنولوجي وتشجيع حرية التنقل وحركية رؤوس الأموال والكفاءات، لكنها تُشدِّد على أن الآثار أبلغ وأعمق في الدول التي لا تزال تبحث عن المداخيل الأنسب لتحقيق التنمية المرغوب فيها، وخصوصًا أن جذب المواهب وتوفير الفرص الملائمة لقدراتها يمتد من المادي إلى الرمزي، ومن الامتيازات المالية إلى الرعاية النفسية والإعداد الجيد لظروف العمل. فأيّ اختصاصي كيفما كان موضوع بحثه وتخصصه، إذا لم يجد تلك التسهيلات والتحفيزات الضرورية، فإنه يصبح أمام خيارين: إما أن يضيع كل ما تعلمه، وإما أن يهاجر.

الثاني ذو بعد قيمي ـ بنيوي يشير إلى هشاشة حرية الإبداع والتعبير والمحاسبة إما بسبب عدم القيام بأيّ شيء كمبرر لعدم القدرة على مواجهة التطورات والاضطرابات المحلية والإقليمية بسبب تعقيدها، وإما بسبب الاستمرار في الوضع الراهن واستدامته بالممارسات السابقة نفسها التي لم تتخلص بعد من الاعتقاد في جدوى «المقاربة الأمنية»، مع ما ينتج من ذلك من تأجيل فاتورة الإصلاح الاجتماعي والسياسي الضروري والمنتظر منذ عقود. ولنكن على يقين بأن عملية تطوير نظام متميّز للتجديد وللابتكار بحاجة إلى ما هو أكثر من وضع نظام مؤسسات ملموسة. الاعتبارات والقيم غير الملموسة تُعدّ حيوية كذلك، بما فيها الشفافية، وسيادة القانون، وعدم السماح بالفساد، ومكافأة المبادرات والمساعي الطموحة، ومناخ صحي للأعمال، واحترام البيئة ونشر مميزات التكنولوجيا والعلوم الحديثة لعموم المواطنات والمواطنين بما في ذلك الأقل حظوظًا بينهم. كما يجب أن تعتمد عملية التوظيف والتعيين في المؤسسات العامة بالأساس على خبرة

وجدية الأشخاص وليس على اعتبارات ذاتية أو سياسية[15]. ما يزيد من حدة هذا العجز أن لا أحد يعرف حقيقة أين سينتهي كل شيء. الكثير من المال ينفق على هيئات صورية، ناهيك بتنامي الإنفاق على أجهزة الدفاع وقوات ضبط الأمن وحفظه. ألن يكون هذا المال أكثر فائدة ومردودية لو استثمر جزء ضئيل منه في تنمية الفكر وفضاءاته تبعًا لتعاقدات مضبوطة ومعلومة[16]؟ إنه سؤال بريء. في المقابل، التفكير في ما يشهده العلم والتكنولوجيا من تسارع هائل في ارتباط بتغيرات جيو-سياسية عالمية حدثت في السنوات الأخيرة يمثل أحد محفزات البحث عن الجواب الأنسب له.

ثالثاً: في الحاجة إلى استخلاص الدروس

تمثّل الأزمات محطات لاستخلاص الدروس، وإعادة النظر في السياسات والأولويات، والإفادة من الأخطاء؛ وفي هذه المحطّة القاسية التي يمرّ منها العالم، يطرح السؤال بحدّة حول ما إذا كانت الدول التي طالما همّشت آليات وبنيات البحث العلمي ومخرجاته ستراجع أوراقها وحساباتها من جديد بهذا الخصوص، أم ستستمرّ على نهجها، وهدر الكثير من الفرص والإمكانات[17]. وقف جون واتربوري (John Waterbury) في كتابه المعنون **المهمات المستحيلة... التعليم العالي وصناعة السياسات في العالم العربي** على أحد مسببات هذا الهدر، إذ كتب أن «القادة يتجنبون المخاطرة، وبالتالي يطبقون سياسات ترويض الجامعات وهيئاتها البحثية سياسيًا»، ولكن في هذا المسار، تستنزف قدرات الجامعات على الابتكار وخلق المعرفة. حين يقتحم ميدان الشؤون العامة أناس شرهون يهتمون بإثراء حياتهم الخاصة لا غير، ويأملون بأن يختطفوا منها السعادة التي يتوقون إليها، فعندئذ يستحيل أن تقوم حكومة صالحة، إذ إنهم سيتصارعون في سبيل الحكم حتى تقضي هذه الحرب الداخلية عليهم وعلى الدولة بأسرها[18].

وعيًا بهذا الواقع، يكشف تقرير اليونيسكو لعام 2019 أن «إصلاح المناهج الدراسية لا يكفي وحده لإيجاد فرص عمل في اقتصاد المعرفة»، وأن النظام التعليمي «لا يزال غير قادر على إعداد خريجين متحمسين للإسهام في تحقيق اقتصاد أكثر صحية». لم لا؟ ينبغي أن تتساءل الحكومات عما إذا كان النظام التعليمي يتحمل الخطأ وحده، أو إذا كانت هناك عقبات أخرى تخنق الابتكار وثقافة تنظيم المشاريع [19]على الرغم من أنه على ربوع هذا الفضاء الفسيح من الوطن العربي، قلّما يتفق الفاعلون، من أيّ المشارب كانوا، كما يتفقون على أهمية التربية والعلم، ودورهما في

(15) اليونيسكو للعلوم، **تقرير اليونيسكو نحو عام 2030**، ص 449.

(16) انظر تقديم ميشيل إس دي فريس، في: محمد حركات، **مفارقات حكامة الدولة في البلدان العربية**، ترجمة محمد مستعد؛ مراجعة عبد الفتاح الصادقي (ألمانيا: منشورات هانس زايدل 2018)، ص 19.

(17) إدريس لكريني، «فرص البحث العلمي بالمغرب،» هسبريس، 16 آب/أغسطس 2020، <https://cutt.us/f4vIA> (شوهد بتاريخ 14 آب/أغسطس 2020).

(18) أفلاطون، **جمهورية أفلاطون**، ترجمة فؤاد زكريا؛ مراجعة محمد سليم سالم (القاهرة: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر؛ المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1968)، ص 254.

(19) محمد الشرقاوي، «الجامعات المغربية بانتظار السكتة القلبية،» **أخبار اليوم**، 2020/8/17، ص 6.

النهضة[20]. تَرسخ هذا الشعور منذ أن نشرت الأمم المتحدة تقريرًا عن واقع التنمية البشرية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، سنة 2002. وفي الحقبة الممتدة من الحراك العربي إلى اليوم، ظل يتجدد باستمرار النقاش ذاته حول أولوية البحث العلمي لمواجهة مخاطر العصر في تجلياتها المختلفة، بوصفه المجال الأقدر على التعاطي مع المشكلات والكوارث والأزمات التقليدية والمستجدة التي تواجه الإنسان وحضارته بقدر من الجاهزية والكفاءة، وهو ما يحتم تقديم المزيد من الدعم للباحثين للوصول إلى نتائج مهمة تخدم قضايا المجتمع. هل انعكس هذا النقاش على مكانة المؤسسات الجامعية والمراكز البحثية (التابعة لها أو المستقلة عنها)؟ ما مآل مخرجات وتوصيات مؤتمرات وزراء التعليم العالي والبحث العلمي في البلدان العربية؟ ألا يؤكدون في كل اجتماع على ضرورة تطوير البحث العلمي والابتكار ووقف استنزاف العقول الذي يمثل خسارة لا تقدر بثمن؟

إن استمالة الكفاءات ورعايتها تتطلّب استراتيجية وطنية طويلة الأمد، بينما مشكلة بلداننا أنها لم تخرج بعد من دوامة سياسات رد الفعل والارتباط بالغير إما بمبرر العجز عن التصدي للتطورات والاضطرابات المحلية والإقليمية بسبب تعقيدها، وإما بسبب الاستمرار في الوضع الراهن واستدامته بنفس الممارسات.

لربما توضع الاتفاقات العربية ونتائج المجالس العربية عادة على الرفوف، لأن الفاعلين والمختصين والمهتمين، يذهبون جميعهم طرائق قِددًا حول الأولويات وطرائق التنفيذ. لذلك، سيكون من المفيد أن تنطلق أيّ مكاشفة من مفارقة ثابتة تمس جميع الميادين. نستهل أيّ رؤيةٍ أو تعاقدٍ أو برنامجٍ برهانات وتطلعات عريضة، ونختمه بتردد وريبةٍ وتهرُّب من تحمُّل المسؤولية. وحتى لا نكون عدميين، سنتكئ على فكرة أن «الحياة بأسرها حلول لمشاكل»: لنقول إنه، إذا جاز لنا استعارة عبارة كارل بوبر (Karl Popper)، «يجب أن نتحسس طريقنا جيدًا قبل أن نخطو»، و«أن أسوأ شيء هو أننا لا نتعلم من الماضي»[21]. أليست كل كرامة في الفكر، وكل كرامة في الذاكرة كما قال أندري كونت ـ سبونفيل (André Comte-Sponville) لن تختلف الإجابات، في نظري، عن متانة العلاقة بين ثلاثية «الفكر والكرامة والماضي»، لكن حبذا لو تنفلت كل رؤية بحثية، كما ينبه جاك لوغوف (Jacques Le Goff)، من إمكان استغلال الذاكرة كأداة وهدف للسلطة[22] أو تصفية لحسابات ضيقة ليس إلا. التنازع حول الضرر، ومحاولة ألا يتكرر ما حدث، هو صراع القوى الاجتماعية والسياسية حول الخيبات المزعجة للنسيان في بلدان يبدو أنها أصبحت، بوعي أو بغيره، مشيَّدة لكي تضمن لنفسها الاستمرارية على الحالة الملتبسة التي هي عليها. أهي

(20) منقول بتصرف من: حسن أوريد، «خريف الجامعة،» **القدس العربي**، 26/2/2020، ص 22.

(21) كارل بوبر، **الحياة بأسرها حلول لمشاكل**، ترجمة بهاء درويش (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1994)، ص 261ـ265.

(22) عزيزة البريكي ورشيد توهتو، «الذاكرة المرورية وعدالة الانتقال: بين مقاربة الحركات الاجتماعية والتاريخ الجديد،» **إضافات**، العددان 26ـ27 (ربيع ـ صيف 2014)، ص 61.

مشكلة نفسية أم اجتماعية أم تاريخية؟ لربما كل ما يتكون عبر التاريخ يتفكك عبر التاريخ. ويمكن عدّ إحدى علامات بدايات التحول والتفكك ومؤشراتها تلك اللحظة التي يدخل فيها التاريخ بكل ثقله، واستمراريته واسترساله في توترات ظاهرة وخفية، مع راهن المجتمع، وحاضره ومتغيره.

منتصف التسعينيات، كانت بلدان عربية كثيرة متقدمة على الصين وعلى كوريا الشمالية، وفي نفس مستوى سنغافورة تقريبًا، لكن هذه الدول تفوقت عليها اليوم في مجال البحث العلمي بصورة كبيرة، بل شقّت طريقها لتتحول من دول «طاردة» للكفاءات إلى «جاذبة» لها، ليس لديها أي ثقافة للبحث العلمي، لكنها استثمرت مبلغ ثلاثة مليارات دولار وتعاقدت مع معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا بالولايات المتحدة الأمريكية طوال أربع عشرة سنة في مجال الطب والإعلام الآلي، كما تقوم بانتقاء الباحثين بمعايير دقيقة جدًا لتكوين علاقات بحث مع أساتذتها وطلبتها[23]. من أجل الحصول على ما يكفي من المواهب لملء الوظائف التي يحتاج اقتصادنا المتنامي إليها، كما يقول لي كوان يو (Lee Kuan Yew)، أول رئيس وزراء لجمهورية سنغافورة (1959 - 1990)، «شرعت في اجتذاب المواهب والاحتفاظ بها: أعني رجال أعمال يتمتعون بروح تجارية مغامرة، مهنيين متخصصين، فنانين، عمالًا مهرة»[24]. هل نجحت سنغافورة في هذا الطموح؟ الإحصاءات والمؤشرات الاقتصادية تؤكد ذلك، فكيف تحقق الأمر؟ الوعي بدور العلم مهم جدًا. أول خطوة الاقتناع بأن قوة الدول تتأثر جذريًا بقدرتها على رعايتها لعلمائها ومدى قدرتها على اجتذاب المواهب. في عام 1980، «شكلت الحكومة لجنتين، واحدة للعثور على وظائف مناسبة لهم، والأخرى لدمجهم اجتماعيًا، وبمساعدة مستشاري طلابنا في بعثاتنا في بريطانيا والولايات المتحدة وأستراليا ونيوزيلندا وكندا، توجه فريق من المسؤولين لمقابلة الطلاب الآسيويين الواعدين في جامعاتهم لحفزهم على العمل في سنغافورة. وقمنا بالتركيز على الطلاب الآسيويين لأن في سنغافورة مجتمعًا آسيويًا يتمتع بمستوى معيشي أعلى ونوعية حياة أفضل مقارنة بأوطانهم، كما يمكنهم الاندماج بسهولة في مجتمعنا. عبر هذا البحث المنهجي عن الكفاءات والمواهب في مختلف أرجاء العالم، استطعنا اجتذاب بضع مئات من الخريجين كل سنة، وقد عوضنا عن خسارة سنوية تراوح نسبتها 5 ـ 10 بالمئة من أفضل مواطنينا المتعلمين الذين يهاجرون إلى الدول الصناعية».[25]

من تحديات هذا الوضع المجتمعي عدم الاكتراث بمخرجات البحث العلمي من قبل المسؤولين ومدبري الشأن العام، فهم يعتقدون أنهم الأقدر على فهم وحل المشكلات التي تواجههم، ولا حاجة لهم إلى المشورة من أيّ كان وبخاصة من الهيئات البحثية الوطنية.

(23) محمد بوالروايح، «كمال يوسف تومي... العالم العبقري والرجل القرآني،» بوابة الشروق، 10 حزيران/يونيو 2020 <http://bit.ly/2TYFG5G> (شوهد بتاريخ 21 آب/أغسطس 2020).

(24) لي كوان يو، **من العالم الثالث إلى الأول: قصة سنغافورة (1965ـ2000)**، ترجمة معين إمام، ط 3 (الرياض: مكتبة العبيكان، 2007).

(25) المصدر نفسه.

المستفاد أن استمالة الكفاءات ورعايتها تتطلّب استراتيجية وطنية طويلة الأمد، بينما مشكلة بلداننا أنها لم تخرج بعد من دوامة سياسات رد الفعل والارتباط بالغير إما بمبرر العجز عن التصدي للتطورات والاضطرابات المحلية والإقليمية بسبب تعقيدها، وإما بسبب الاستمرار في الوضع الراهن واستدامته بنفس الممارسات السابقة التي لم تتخلص بعد من الاعتقاد في جدوى سردية «الأمن قبل لقمة العيش». حالة سنغافورة، وغيرها كثير، أبرز دليل على إمكان التغيير. ليس من اليسير أن تنتقل دولة في ثلاثة عقود ونصف العقد من البحث عن لقمة العيش إلى تحقيق أعلى مستويات المعيشة. يكمن سرّ النهضة في التقيد بمعايير الحكامة واختيار العقول المناسبة لإحداث الفارق. من جهة، تم التفكير في برامج دراسية لشحذ الذكاء المحلي، ثم فُتحت فيما بعد جسور التواصل مع الباحثين الآسيويين المتميزين في جامعاتهم لتشجيعهم على العمل في سنغافورة الأقرب لثقافتهم والأفضل لطموحاتهم. في محطة ثالثة، توجَّه الاهتمام إلى البحث عن ألمع المهارات والخبرات في جميع أرجاء العالم بعد توفير الآليات والبنيات اللازمة (مختبرات ومعاهد ومراكز علمية بمواصفات عالية الجودة) للاستفادة من طاقاتهم ومساعدتهم على إنجاح مشاريعهم البحثية التي ستعود بالنفع عليهم وعلى البلد الذي وثق فيهم. بخلاف ذلك، في غياب معايير ورؤى واضحة محفزة على البحث وجاذبة له، تتولد نفسية أو عقلية لا تنظر بتقدير ورضا لتحسين ظروف الاشتغال أو الرفع من تعويضات ومنح البحث العلمي لفائدة الأستاذ (ة) أو الطالب (ة). لعل هذا يقود إلى التشديد على خطورة وجود هذه النوازع النفسية والعقلية، أو ضعف ـ إن لم أقل غياب ـ بيئات حاضنة للتحصيل والتكوين العلميين، ووجود ثقافة معادية للنجاح أو غير مهيأة للاعتراف بوجوده أصلًا، بغض النظر عن وجود جدية ملحوظة أو عدمها تطبع الإسهامات العلمية على المستوى الكمي والنوعي. وما يزيد الوضع سوءًا أن الثقافة قُلبت رأساً على عقب إلى أن تحولت إلى صناعة للترفيه. ولأن مفهوم الثقافة هنا، كما يستخدمها الأناسيون المعاصرون، تحيل إلى مجمل أنماط سلوكات مجموعة اجتماعية، وكل مجموعة/ جماعة تستند إلى كلّ معقد من أنماط التصرف – أو «الأدوار» التي يتبعها أعضاء المجموعة حينما يجدون أنفسهم في الأوضاع المقابلة[26]، لنا أن نتخيل انعدام «التقدير والاعتراف» اللازمين للاختراعات والدراسات العلمية. من تحديات هذا الوضع المجتمعي عدم الاكتراث بمخرجات البحث العلمي من جانب المسؤولين ومدبري الشأن العام، فهم يعتقدون أنهم الأقدر على فهم وحل المشكلات التي تواجههم، ولا حاجة لهم إلى المشورة من أيّ كان وبخاصة من الهيئات البحثية الوطنية.

عود على بدء، يبدو أن مجال البحث العلمي والأكاديمي صمّام أمان لكسب رهانات التنمية المستدامة. المطلوب أن يحصل الاقتناع بأن هذا المجال يجب ألّا يخضع تدبيره للحسابات المالية أو الهواجس السياسية والاجتماعية، أو أن يكون لعبة في يد «السياسويين» أو ممتهني الضحالة العلمية أو مناصريها، وإنما أساس بناء وطن يحتضن الكفاءة ويحرص على دعمها، ويجتهد في الاستخدام الأمثل للثروة بمختلف أشكالها ويتصدى لاحتكارها أو سوء استعمالها. القول بهذا رضوخ لحركية

(26) موريس دوفرجيه، **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري: الأنظمة السياسية الكبرى**، ترجمة جورج سعد (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع (مجد)، 1992)، ص 8.

الزمن في أفق التفكير في طريق سالك للنهضة والتنوير العربيين، بالاعتماد على الموارد الذاتية بالدرجة الأولى، التجاهل «زيغ» عن القيم الحقيقية التي ينبغي الحرص على غرسها في نفوس وعقول الناشئة منذ السنوات الأولى لترسيخ احترام العلم والعلماء والباحثين وعدم الاستخفاف بهم أو التراخي في توفير مناخ سليم ومشجع على الإبداع والتألق العلمي. فما عاد خطاب العاطفة كافيًا لوحده لحفز الكفاءة أو استقطابها في ظل التحولات الديمغرافية والقيمية والتطورات الجيوسياسية التي لا تزعجها أيّ رؤيةٍ أخلاقية، توفير البنى اللازمة والتشجيع المادي والمعنوي (وفق قواعد واضحة) سيكون تأثيره أقوى من كل البلاغات والنيات. لا نعدم هنا دور وجود إرادة البحث والاستماتة في التحمل والحلم بإمكان إدراك النجاح الفردي والجماعي، لكن وجود بيئة مناسبة يجعل الإرادة والثقة قويّتين، بل قد يُحوّل التعثر والإخفاق إلى نجاح حقيقي والعكس صحيح! □

المياه العربية: بين التّشرذم العربي والأطماع الأجنبية

شكراني الحسين(*)

أستاذ القانون الدولي والعلاقات الدولية (جامعة القاضي عياض، مراكش)،
ومدير المرصد المغربي للأجيال المقبلة، ومدير الكتاب العربي السنوي للقانون الدولي.

يُعَدّ الماء رمزاً للحياة والبَقاء والقُوة؛ وهو[1] أهم الموارد الطّبيعية على الإطلاق، ومن الطّبيعي أن تُولِي الدول العربية اهتماماً مُتزايداً بموارد المياه لِوُقُوعِها في أكثر المناطق جفافاً في العالم. وللعلم، فالمنطقة العربية [2] تقع في مجموعها في الحِزَام الصّحراوي الممتد من شمال أفريقيا حتى غرب آسيا، ويَحدها من الشّمال والشّمال الشّرقي شريط من منطقة البحر المتوسط وتقع البقية ضمن الصحراء الكبرى في شمال أفريقيا وشبه الجزيرة العربية، وتعاني المنطقة في مجموعها نُدرة شديدة في المياه، باستثناء الدول التي تجري فيها أنهار كبرى مثل النيل ودجلة والفرات. ومن المعلوم أن معظم الأنهار في الوطن العربي[3] تنبع من مصادر تقع خارج البلدان العربية. كما أن عددًا من الأنهار، مثل نهر العاصي واليرموك والأردن، التي تنبع من الأراضي العربية، فإنها تمر عبر عدة بلدان. لذلك يبدو أن الوطن العربي[4] معرض أكثر من غيره لأزمة مائية خانقة، لأنّ الجزء الأعظم من أراضيه يقع في المنطقة الجافة وشبه الجافة من العالم، وهو ما ينجم عنه نُدرة في موارده المائية، كما أن كميات الماء المتجددة محدودة في الغالب وتنعدم كليًا في الأحواض الصحراوية الكبرى علاوة على عدم قُدرة الفَاعل السياسي العربي على رفع تحديات الدّبلوماسية المائية. لذلك سنحاول، بإيجاز، النّظر في التّناقض بين التّشرذم العربي من جهة والأطماع الأجنبية من جهة أخرى وانعكاس ذلك على الصّراع على المياه في الوطن العربي ككل.

(*) البريد الإلكتروني: chougranielhoucine1@gmail.com

(1) نبيل روفائيل، «الوضع الراهن للموارد المائية العربية،» **السياسة الدولية**، العدد 158(تشرين الأول/أكتوبر 2004)، ص 66.

(2) حازم الببلاوي، «وفرة في الطاقة ونُدرة في المياه العربية،» **السياسة الدولية**، العدد 158(تشرين الأول/أكتوبر 2004)، ص 60.

(3) المصدر نفسه، ص 61ـ62.

(4) المختار مطيع، «ارتباط الأمن المائي بالأمن الغذائي في الوطن العربي،» **الوحدة** (المجلس القومي للثقافة العربية)، العدد 76 (1991)، ص 14.

مبدئياً، تتّصف الموارد المائية في المنطقة العربية[5]، **أولاً**، بنُدرتها من النّاحيتين المطلقة (مُتوسط نصيب وحدة المساحة أو نصيب الفرد من المياه) والنّسبية (مُقارنة ببقية مناطق العالم)؛ وتتصف **ثانياً** بعدم ملاءمة توزيعها الجغرافي، وبصعوبة السيطرة على الكثير منها واستغلاله؛ وتتصف **ثالثاً** باستمرار تفاقم هذه النّدرة وتزايد حدّتها تحت تأثير أربعة عوامل أساسية هي: تَصَاعد الضّغط السكاني، وإقامة «إسرائيل» واستفحال التّلوث، وحَاجَات التنمية. وتتعرض[6] موارد المياه في الوطن العربي لضُغوط تتمثل بأن نسبة 62 بالمئة منها تأتي من خارج حُدوده، وضُغوط داخلية تتمثل بنُدرة مياهه، حيث تُغطي الصّحراء ما مجموعه 80 بالمئة من مساحته الإجمالية. ومن المنطقي أن تُواجه المنطقة العربية تحديات وصُعوبات مُتعاظمة[7] تُهدد أمن الإنسان نتيجة للضّغوط البيئية والمناخية الماثلة أمام أنْظَارنا.

إن هَدَف إسرائيل هو مُحاصرة مصر والسّودان عبر إقامة علاقات اقتصادية مُتميزة مع دول حوض النيل، ومُشاركتها في المشاريع الزّراعية ، لخلق نزاعات وتوترات بين دول حوض النيل.

يعيش ثُلث سكان العالم[8] في حالة «فَقْر مَائِي» بحيث لا يستهلكون سوى 10 بالمئة من الماء النّقي القَابِل للتّجديد[9]؛ كما أن تقرير الأمم المتحدة الموسوم بعنوان «المياه في عالم متغير»، أكّد أنه بحلول عام 2030، سيجد نصف سكان الكرة الأرضية أنفسهم ضمن مناطق تُعاني نُقصاً حاداً في المياه. فالتوقعات[10] تشير الى إمكان تحول «الذّهب الأزرق» إلى مصدر توتّر عالمي، سوف يتداخل فيه ما هو سياسي، وما هو عَسكري وما هو اقتصادي. والصّراع على النّيل مثلاً حالة مَاثِلة على إمكان تحوّل النّزاع إلى مُواجهة في حال شُعُور أحَد الأطراف بأنه خَسر المعركة الدبلوماسية أو من أجل التّغطية على فشل برامج التّنمية الداخلية.

---

(5) صلاح وزان، **تنمية الزراعة العربية: الواقع والممكن** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998)، ص 155.

(6) مغاوري شحاته دياب، «موارد المياه في الوطن العربي: إدارتها وتنميتها،» **السياسة الدولية**، العدد 158(تشرين الأول/أكتوبر 2004)، ص 80.

(7) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية** (نيويورك: البرنامج، 2009)، ص 18 (بتصرف).

(8) نور الدين جوادي، ««الذهب الأزرق» وإشكال «التسليع»: قراءة في أحد مفاصل ملف «أزمة المياه العالمية»،» **بحوث اقتصادية عربية**، السنتان 16ـ17، العددان 48 ـ 49 (خريف ـ شتاء 2009)، ص 35.

(9) «ستمس ندرة المياه الصالحة للشرب 2/3 سكان العالم في حدود 2025، ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، اندلع أكثر من 30 نزاعًا سياسيًا أو عسكريًا بسبب الماء في البقاع الأربع من الكون، والمؤكد أن تناقص الموارد يمكن أن يُحدث نزاعات خلال القرن الجديد». انظر: Guy Morissette, «L'eau, enjeu de la sécurité humaine,» dans: Jean-François Rioux, dir., *La Sécurité humaine: Une nouvelle conception des relations internationales* (Paris: Ed. L'Harmattan, 2002), pp. 101 et 106-107.

(10) جوادي، المصدر نفسه، ص 39.

أولاً: أطماع إسرائيل في مياه الوطن العربي

1 ـ الصهيونية والمياه العربية

يُؤكد التاريخ[11] اهتمام الصّهاينة بالمياه الموجودة من النيل إلى الفُرات، والجدير بالذكر أن «هرتزل» قَدّمَ سنة 1903 إلى الحكومة البريطانية وإلى الحكومة المصرية مشروعًا لتحويل مياه النيل إلى سيناء واتخاذها نقطة للوثوب إلى فلسطين، وقد أُحيط المشروع بسرية كاملة وحصل على موافقة مبدئية، لكنه فشل بسبب الظّروف الدولية آنذاك، كما أن إسرائيل ساعدت إثيوبيا على بناء سَدّ النهضة. والمؤكد[12] أن هَدَف إسرائيل هو مُحاصرة مصر والسّودان عبر إقامة علاقات اقتصادية مُتميزة مع دول حوض النيل، ومُشاركتها في المشاريع الزّراعية، لخلق نزاعات وتوترات بين دول حوض النيل. وقد تبين بالملموس أن إسرائيل[13] تعبث بأمن واستقرار منطقة حوض النيل لتصل المياه إلى «أراضيها» ومُستوطناتها الاستعمارية. فالنيل[14] تتحكم في مصيره سبع دول أخرى وأيّ تعديل في حصص هذه الدول يُؤثر تأثيراً مباشراً في حصص مصر والسّودان.

موضوع المياه لا يحتمل الاندفاع أو الركون وراء الشّعارات، فبناء سد النهضة دليل قاطع على أن الاقتصاد المصري والسوداني سيتلقيان ضربات مُوجعة لها تداعياتها على الفلاحة والسّاكنة المحلية.

2 ـ مصر وإسرائيل، وتدبير الأزمات المائية

لا تودّ دول حوض النيل (تنزانيا ورواندا وأوغندا وزائير وكينيا)[15] إحداث مشكلات مع مصر حرصاً على دعم مصر لها في المحافل الدولية، ونظراً[16] إلى أن الحجم الأكبر من المياه يأتي لمصر من الهضبة الحبشية، فإن الشّغل الشاغل لمصر هو مشروعات إثيوبيا على النيل الأزرق، وغير خافٍ أن إثيوبيا[17] هي الدولة الأكثر تهديدًا للأمن المائي المصري والسوداني معًا كما تبين من بناء سدّ النهضة الإثيوبي.

---

(11) دعاء زكرياء، **تنمية الموارد المائية في الوطن العربي: تحديات مستقبلية** (القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 2009)، ص 35 (بتصرف).

(12) محمد نبيل الشيمي، «العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول حوض نهر النيل،» **السياسة الدولية**، العدد 158 (تشرين الأول/أكتوبر 2004)، ص 101 (بتصرف).

(13) محمود جمعة، «في مسعى منها للحصول على الماء إسرائيل تثير القلاقل بحوض النيل،» الجزيرة.نت، 18 حزيران/يونيو 2009 (شوهد بتاريخ 13 آب/أغسطس 2020).

(14) عبد الإله بلقزيز، «الاقتصادي، السياسي، العسكري في الأمن المائي العربي،» مجلة **الوحدة** (المجلس القومي للثقافة العربية)، العدد 76 (1991)، ص 9 (بتصرف).

(15) سامر مخيمر وخالد حجازي، **أزمة المياه في المنطقة العربية: الحقائق والبدائل الممكنة**، عالم المعرفة؛ 209 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1996)، ص 95.

(16) البلاوي، «وفرة في الطاقة ونُدرة في المياه العربية،» ص 62.

(17) بلقزيز، «الاقتصادي، السياسي، العسكري في الأمن المائي العربي،» ص 9.

3 ـ الأنظمة والفاعلون في حوض النيل

لا يمكن للتّراخي الدبلوماسي أن يكون بديلاً من الاستراتيجية المائية المنشودة؛ فموضوع المياه لا يحتمل الاندفاع أو الرّكون وراء الشّعارات، فبناء سد النهضة دليل قاطع على أن الاقتصاد المصري والسوداني سيتلقيان ضربات مُوجعة لها تداعياتها على الفلاحة والسّاكنة المحلية.

فمواقف مصر والسودان معاً ضعيفة بسبب التّوترات السياسية وعدم الاتفاق على تأليف وفد موحد لربح المفاوضات المائية مع إثيوبيا. لكن يبدو أن هذه الأخيرة تجاوزت عُقدة تفوُّق مصر التي تغرق في فوضى الصراع على السلطة.

4 ـ أطماع إسرائيل في هضبة الجولان

يُعد الجولان[18] أحد المصادر الرئيسية للحياة في فلسطين المحتلة، إذ تأتي نحو 30 بالمئة من المياه الإسرائيلية من الجولان، حيث يُوجد في هضبة الجولان نحو 100 نبع تنتج كمية مياه تراوح ما بين 50 و60 مليون متر مُكعب سنوياً. فقد أعلنت إسرائيل عن ضمها للمنطقة المحتلة من الجولان لاعتبارات مائية واستراتيجية. لذا فإن سيطرة إسرائيل على الجولان يعني الاستفادة القُصوى من مصادر المياه القريبة منها. وقد أدّت الفوضى العارمة في سورية منذ عام 2011 إلى تعزيز سلطة إسرائيل في هضبة الجولان وإحكام السيطرة عليها بل مُهاجمة سورية منها من حين إلى آخر. وهكذا، فأطماع إسرائيل في المياه العربية[19] جُزء من عَقيدة إسرائيلية متكاملة لسياسة الموارد التي تشتمل على النّفط والمعادن والسباق التجاري والحصول على يَد عاملة رخيصة، وموارد اقتصادية أخرى. أما بالنسبة إلى هضبة الجولان[20] فإن السيطرة عليها ترجع إلى اعتبارات استراتيجية ومائية، فهي تُشرف على سُهول الحولة ومنطقة طبرية ووادي اليرموك. وترى إسرائيل[21] عدم قبول حِرمانها كل أو جزءًا من مورد مستغل منذ حرب 1967.

أطماع إسرائيل في المياه العربية جزْء من عَقيدة إسرائيلية متكاملة لسياسة الموارد التي تشتمل على النّفط والمعادن والسباق التجاري والحصول على يَد عاملة رخيصة، وموارد اقتصادية أخرى.

(18) جورج المصري، «حرب المياه في الصراع العربي ـ الصهيوني،» **الوحدة**، العدد 76 (1991)، ص 61.

(19) حسان الشوبكي، «الأمن المائي العربي،» **الوحدة**، العدد 76 (1991)، ص 30 (بتصرف).

(20) المصدر نفسه، ص 31.

(21) Christian Chesnot, «Un enjeu du conflit israélo-arabe,» *Manière de Voir*, no. 65 (septembre-octobre 2002), pp. 63-64.

5 ـ إسرائيل وسرقة المياه الفلسطينية

أ – تمهيد

مُباشرة بعد احتلال إسرائيل للضفة وقطاع غزة في عام 1967[22] بدأت في تنفيذ عدد من السياسات التي تهدف إلى السّيطرة على مصادر المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفرضت رقابة صارمة على حفر الآبار فلم تسمح بحفر آبار جديدة لأغراض الزّراعة على الإطلاق، وبخاصة[23] من آبار شرق الضفة رغم وجود فائض كبير، وذلك لتأثيره في المياه المتاحة لإسرائيل ذاتها، وقامت إسرائيل بتركيب[24] عدّادات مياه على الآبار الموجودة لتقييد الاستخدام وفرض ضريبة على كل ساعة ريّ. والإبقاء[25] على اقتصاد المناطق المحتلة متخلفاً للإقلال من استهلاك المياه إلى أقصى حَدّ مُمكن وتنفيذ مشروع قَناة البحرين وانتهاج سياسة تقوم على التّمييز، إذ يستهلك الإسرائيليون[26] 80 بالمئة وَالفلسطينيون 20 بالمئة.

تبقى مياه الجنوب اللبناني جوهر الأزمة بين لبنان وإسرائيل، فمنذ تأسيس «إسرائيل» درَجَت على لفت نظر الحكومات اللبنانية السّابقة أنه من غير المعقول أن تُهدر مياه الليطاني في البحر ومنطقة الجليل الأعلى «تموت عطشاً».

ب ـ عَبثية المفاوضات ومحورية المياه

أثناء التّفاوض الفلسطيني ـ الصهيوني في مدريد (1991) تم الاتفاق على تأليف لجنة المياه، وهي من[27] أنشط اللجان بسبب اهتمام إسرائيل الخاص بها. ويميل الإسرائيليون[28] إلى الربط بين تحقيق السّلام وإنهاء حالة الحرب بينهم وبين الأطراف العربية من جهة، وإقرار مشروعهم المائي من جهة أخرى. إذ رأى ممثل إسرائيل آنذاك[29] أنه إذا كان أحد يقصد السّلام فينبغي ألّا يُجادل في شأن المياه، وعليه أن يجلس لمحاولة البحث عن حلول فنية. وقد سبق لشيمون بيريز[30] أن أكد

(22) زكرياء، **تنمية الموارد المائية في الوطن العربي: تحديات مستقبلية**، ص 39.

(23) المصري، «حرب المياه في الصراع العربي ـ الصهيوني،» ص 61ـ62.

(24) المصدر نفسه، ص 62، وزكرياء، المصدر نفسه، ص 39.

(25) المصري، المصدر نفسه، ص 63ـ64.

(26) Amnesty International, «Troubled Waters Palestinians Denied Fair Access to Water, Israel-occupied Palestinian Territories,» (October 2009).

(27) وزان، **تنمية الزراعة العربية: الواقع والممكن**، ص 167.

(28) مخيمر وحجازي، **أزمة المياه في المنطقة العربية: الحقائق والبدائل الممكنة**، ص 165.

(29) المصدر نفسه، ص 166.

(30) Jean-Paul Deléage, «Le Proche orient dans l'étau,» *Manière de Voir*, no. 65 (septembre-octobre 2002), pp. 58-59.

أن إسرائيل بحاجة إلى الماء أكثر من حاجتها إلى الأراضي. لكن الفلسطينيين يرون[31] أنه في حال عدم قدرتهم على السيطرة على مواردهم المائية فليس لهم أي أمل في المستقبل. والجدير بالذكر أن الجدار العنصري (رغم عدم مشروعيته من منظور القانون الدولي)[32] زاد من تعقيد الوضع المائي في فلسطين المحتلة عن طريق الالتفاف على الأراضي الزراعية وفصل المُزارعين عن ديارهم وأراضيهم وبلداتهم.

6 ـ إسرائيل ولعبة المياه في لبنان

تبقى مياه الجنوب اللبناني[33] جوهر الأزمة بين لبنان وإسرائيل، فمنذ تأسيس «إسرائيل» دَرَجَت على لفت نظر الحكومات اللبنانية السّابقة أنه من غير المعقول أن تُهدر مياه الليطاني في البحر ومنطقة الجليل الأعلى «تموت عطشاً». ومذ بدأ لبنان بتنفيذ مشروع الليطاني، بدأت إسرائيل بالغَارات الجوية والعمليات العسكرية في الجنوب، ونجحت في استغلال مياه الليطاني في 1967، وفي تحويل نبع الوزاني قبل غزو لبنان سنة 1982، وحوّلت نبع الدرارة الذي يجري في منطقة مرجعيون لاستغلاله في الأراضي «الحُدودية» التي كانت موضع خلاف بين إسرائيل ولبنان. وقد استغلت إسرائيل[34] غزوها للبنان (1982) لتحقيق حُلمها في الاستيلاء على مياه الليطاني وتأمين كمية مياه عذبة إضافية، وباختصار فإن الليطاني يُوَفّر لإسرائيل مياهًا أكبر مما توفّره منابع الأردن التي استولت عليها سنة 1964.

يكسب وضع تركيا الجغرافي وموقع منابع نهرَي دجلة والفرات في أراضيها ودورها في تشكيل الخريطة الجغرافية والسياسية الراهنة وزناً عظيم الشأن تضعه الدولة التركية في خدمة سياستها الإقليمية.

ويجب العودة إلى بداية القرن العشرين[35] لندرك أن حُروب المياه في الشرق الأوسط تبدأ من لبنان، وأن إسرائيل غزت لبنان في العام 2006 من أجل الاستيلاء على مياه نهر الليطاني؛ فإسرائيل تطمع[36] في 55 بالمئة من إيراد النّهر.

(31) Caroline Graham, «Blowback: The Sewage Intifada of Gaza,» *Australian Quarterly*, vol. 90, no. 3 (July - September 2019), p. 17.

(32) <https://www.icj-cij.org/files/case-related/131/131-20040709-ADV-01-00-EN.pdf> (accessed 16 August 2020).

(33) الشوبكي، «الأمن المائي العربي،» ص 32.

(34) المصري، «حرب المياه في الصراع العربي ـ الصهيوني،» ص 67.

(35) زكرياء، **تنمية الموارد المائية في الوطن العربي: تحديات مستقبلية**، ص 25 (بتصرف).

(36) المصدر نفسه، ص 40 (بتصرف).

7 ـ إسرائيل والمياه الأردنية

مبدئيًا يمكن أن ينتقل عجز الأردن من المياه[37] من 155 مليون متر مكعب سنة 1999 الى 485 مليون م^3 في 2020، لذلك فاستراتيجية البلد هي الزيادة في العرض ومُراقبة الطلب، وقد حَدّد الأردن عدّة أهداف سيتم تحقيقها في أُفق 2010 أهمها إنقاص استغلال الفرشاة المائية من 430 مليون م^3 كل سنة إلى 280 مليون م^3، وإنقاص مياه السّقي الزراعي التي تمثل 70 بالمئة . ويُعد الأردن من بين أكثر الدول المهددة بالجفاف في العالم وهذا الوضع يستلزم القيام بجهود حثيثة في المجالات (الاقتصادية والمالية والتربوية... إلخ) والقطاعات (الفلاحة والصناعة... إلخ) كافة من أجل عقلنة وترشيد استعمال المياه. كما أن المياه[38]، وكيفية السيطرة على منابعها ومصادرها، وكيفية استغلالها وبشتى الطرق، جميعها عوامل أساسية في صلب السّوقية الصهيونية وعُنصر أساسي في صنع القرار السياسي والعسكري في الكيان العنصري الصهيوني، إذ إن الخطوات السياسية والعسكرية الصهيونية كافة في المنطقة، تقف الأسباب المائية من ورائها. لذلك قد يتعذّر على الأردن والدول العربية ـ التي تعيش الأزمات الداخلية والصراع على السلطة ـ مواجهة الإيقاع الذي تفرضه إسرائيل رغم وُجُود رفض واسع لإسرائيل في الأوساط العربية غير الرسمية.

ثانياً: تركيا – العراق وسورية: بين التهدئة والمواجهة؟

1ـ أهمية دجلة والفرات للأطراف

تقع منابع كل من نهري دجلة والفرات[39] في الأراضي التركية ثم يستمر مجراها في سورية والعراق. ويبلغ طول نهر دجلة 1718 كلم ومساحة حوضه 258 كيلومتر مربع؛ ويبلغ طول نهر الفرات 2215 (400 كلم في تركيا، 475 كلم في سورية، و1400 كلم في العراق)[40] ويعَدّ من أكبر الأنهار في الشرق الأوسط ومن أكثرها أهمية وحيوية بالنسبة إلى تركيا وسورية والعراق، من حيث الري والطّاقة. ومياه دجلة[41] أشد مُلوحة من مياه الفرات حيث لا يمكن استغلالها بكميات كبيرة سواء للري أو الشّرب أو الاستخدام المنزلي.

2 ـ رهانات الأطراف المتصارعة

أ ـ المنظور التركي

يكسب وضع تركيا الجغرافي[42] وموقع منابع نهرَي دجلة والفرات في أراضيها ودورها في تشكيل الخريطة الجغرافية والسياسية الراهنة وزناً عظيم الشأن تضعه الدولة التركية في خدمة

---

(37) Chesnot, «Un enjeu du conflit israélo-arabe,» p. 63.

(38) فرج بن لامه، «المياه في السوقية الصهيونية،» **الوحدة**، العدد 76 (1991)، ص 78.

(39) زكرياء، **تنمية الموارد المائية في الوطن العربي: تحديات مستقبلية**، ص 26ـ28، و Deléage, «Le Proche orient dans l'étau,» pp. 56-57.

(40) الشوبكي، «الأمن المائي العربي،» ص 44.

(41) زكرياء، **تنمية الموارد المائية في الوطن العربي: تحديات مستقبلية**، ص 26ـ28.

(42) المصدر نفسه، ص 29.

سياستها الإقليمية؛ الفرات ودجلة ليسا نهرين دوليين بحسب تركيا، لأن أيّاً منهما لا يصلح للملاحة على مدى طوله، والأنهار الدولية هي التي تستدعي اتفاقًا مسبقًا بين الدول التي يمر بها النهر، لذا فإن تركيا تعد نفسها حرّة وسيدة في استخدام مياه النهرين لها من دون أن تطلب مقدماً موافقة العراق وسورية اللتين يمر بهما الجزء السفلي من النهر. وترفض تركيا (وهي الأقوى عسكرياً واقتصادياً) أي فكرة تدعو إلى عقد معاهدة نهائية؛ وتغطي الموارد التركية[43] الحاجات بدليل ما تعرضه تركيا من بيع كميات من المياه للغير (اقتراح بورصة لبيع المياه في الشرق الأوسط). وعندما سيصل سكان تركيا إلى 91 مليون نسمة سنة [44] 2025 سيحتم ذلك المزيد من الحاجات المائية؛ لقد قطعت تركيا المياه[45]عن كلّ من سورية والعراق لمدة شهر كامل (كانون الثاني/ يناير- شباط/فبراير 1990) لملء سد أتاتورك، وكان لذلك[46] نتائج مباشرة على الإنتاج الزراعي في العراق وسورية وعلى إنتاج الطاقة في سد الطبقة في سورية وفي القادسية في العراق؛ مع الإشارة هنا إلى المشروع التركي «الغاب» (GAP) في جنوب شرق الأناضول[47] الذي يعتمد على مياه نهر الفرات، وبدرجة أقل على نهر دجلة؛ وهو مشروع ضخم مُركب، تُقدر تكاليفه الإجمالية بنحو 32 مليار دولار. ويتضمّن إنشاء 22 سدّاً مائياً و19 محطة كهرومائية، إلى جانب مشروعات في قطاعات كالزراعة والصناعة والمواصلات والاتصالات والتّعليم، على الرغم من الاحتجاجات[48] العراقية والسورية، وتزايد التّكلفة باطراد بفعل التّضخم الحادث هناك. وقد حاولت تركيا [49] إقناع الرأي العام بأن مشاريعها المائية لن تؤثر في العراق وسورية، وقد باتت تركيا[50] طرفًا ذا مصالح مباشرة في تدبير الصراع المائي في المنطقة مُستفيدة من تحكمها المباشر في معظم المياه الموجهة لكل من سورية والعراق. وفشل هاتين الدولتين العربيتين.

ترغب تركيا في تحقيق قدر أكبر من الهيمنة الإقليمية مستقبلًا[51]مع التّغلب على مشكلات داخلية تضعفها وتحد من دورها حاليًا عبر الاستخدام الواعي للأداة المائية؛ وما يقال عن النيل يقال عن الفُرات[52]، الذي يمثل واحداً من أهم مصادر عيش العراقيين والسوريين معاً. فهذا النهر أيضًا تحت سيطرة تركيا التي تستطيع الضّغط على العراق وسورية بل تستطيع تخريب المشاريع الزراعية، وتقليص منسوب المياه في السدود كما فعلت مع سورية. فتركيا، تملك مفتاح الأمن

(43) مخيمر وحجازي، **أزمة المياه في المنطقة العربية: الحقائق والبدائل الممكنة**، ص 75.

(44) المصدر نفسه، ص 75.

(45) المصدر نفسه، ص 97، ووزان، **تنمية الزراعة العربية: الواقع والممكن**، ص 164.

(46) وزان، المصدر نفسه، ص 164.

(47) المصدر نفسه، ص 162ـ163، و Pieter-Jan Dockx, «Neighborhood Tensions,» in: *Water Scarcity in Iraq: From Inter-Tribal Conflict to International Disputes*, Report; no. 203 (Institute of Peace and Conflict Studies, May 2019), p. 22, <https://bit.ly/32hDg63>.

(48) مخيمر وحجازي، **أزمة المياه في المنطقة العربية: الحقائق والبدائل الممكنة**، ص 97.

(49) الشوبكي، «الأمن المائي العربي،» ص 37.

(50) المصدر نفسه، ص 39.

(51) مخيمر وحجازي، المصدر نفسه، ص 102.

(52) بلقزيز، «الاقتصادي، السياسي، العسكري في الأمن المائي العربي،» ص 10.

الغذائي لنحو الثلاثين مليونًا من العرب، ويمكن[53] أن تُحقق منافع كبيرة وأن تُقايض النّفط بالمياه، وأن تُعَظّم من علاقاتها الاقتصادية بدول المنطقة وتزيد من وزنها السياسي والاقتصادي. ولا بد من الإشارة[54] هنا أن 1 من كل 5 سوريين يَعيش في المنطقة المُحيطة بنهر الفرات وفي الوقت نفسه يتدفّق دجلة والفرات مُروراً بأكثر المدن اكتظاظاً بالسكان في العراق وهما بغداد والبصرة. ويبدو أن السياسات الغربية[55] لـ «مُساعدة العراق» تدلّ على أن تأثير التغيرات المناخية في المياه وفي الأمن الغذائي وانعكاسه على استقرار العراق لم يؤخذ في الحسبان.

ب ـ ضُعف التنسيق العراقي– السوري

لا توجد نقط مشتركة في الموقف العربي تجاه كل القضايا العربية الاستراتيجية، والموقف المائي يُلخص التّعاون العربي تجاه تركيا. كما أن الخلافات السورية ـ العراقية حول عدد من القضايا بعد تحولهما إلى دول فاشلة ودُخول البلدين في حروب دموية يسمح لتركيا بتأدية دور أكبر.

يتميز الوضع العراقي بالتعقيد نظراً إلى سيطرة الاحتلال الأمريكي على ثروات البلاد، لذا فالمفاوضات المائية مع تركيا هو آخر هَمّ للعراق؛ أما سورية فنظراً إلى حساسيتها الجغرافية مع إسرائيل ونظرًا إلى الظروف التي تعيشها اليوم لا يبدو أن الدّخول في جدال مع تركيا اليوم حول المياه سيكون فاعلًا. وقد بَدَا الخلاف واضحاً بين تركيا والنّظام السّوري كما أن الوضع الداخلي المَأسوي في سورية والتّجاذبات الدولية والإقليمية أبعدت سورية عن تأدية أيّ دور يُذكر في تدبير الأزمة المائية مع تركيا.

ثالثاً: نحو استراتيجية مائية عربية

1ـ الأمن المائي العربي

من المُسّلم به عدم وجود[56] أمن غذائي أو زراعي أو صناعي عربي، بل لن يكون هناك أمن عربي عام، من غير أمن مائي عربي. فالماء رهان استراتيجي مستقبلي وقيمته إلى تزايد. وهي قيمة فريدة، تتميّز عن قيمة النّفط مثلاً، إذ لا بديل من الماء. وبناء على هذه (القَاعِدة) يمكن أن تتضمن الاستراتيجية العربية المقترحة ما يلي[57]:

بلورة سياسات وخطط للحفاظ على الموارد والحقوق المائية العربية وحمايتها والدفاع عنها؛ والاهتمام بتنمية الموارد العربية (كالرّصد والبحث عن الموارد وتعزيز المعلومات والبيانات الخاصة

---

(53) الشوبكي، «الأمن المائي العربي،» ص 38.

(54) Programme des Nations Unies pour le développement [PNUD], *Rapport mondial sur le développement humain, Au-delà de la pénurie: Pouvoir, pauvreté et crise mondiale de l'eau* (Paris: Ed. PNUD, 2006), p. 210.

(55) Louise van Schaik [et al.] «Que peut faire l'UE?,» dans: *Les Risques de sécurité liés au climat en Irak et au Mali* (Clingendael Institute 2018), p. 5, <https://www.clingendael.org/publication/les-risques-de-securite-lies-au-climat-en-irak-et-au-mali>.

(56) وزان، **تنمية الزراعة العربية: الواقع والممكن**، ص 207.

(57) المصدر نفسه، ص 208ـ209 (بتصرف).

بها، والعمل على زيادة الموارد المائية المتاحة، والحفاظ على نوعية المياه وحمايتها من أنواع التّلوث كافة)؛ والاهتمام بترشيد ورفع كفاءة استخدام الموارد المائية؛ والاهتمام بالبُعد الاجتماعي عند تنمية وتخصيص وتوزيع الموارد المائية؛ ومُتابعة ومراقبة تطوّر الطّلب على الماء في مختلف القطاعات وتقييم البدائل المتعددة للاستخدامات القطاعية تمهيداً لاختيار الأفضل اجتماعياً واقتصادياً؛ ومُتابعة ورصد ما يجري خارج الوطن العربي في ميادين تطور التقنيات والتّشريعات المائية، ورصد ودراسة وتحليل ما يطرأ على السياسات والاستراتيجيات المائية في الأراضي والدول المُجَاورة، واستخلاص الدّروس.

2 – إسرائيل والمياه والاعتبارات الأمنية

إن موضوع المياه[58] وأهميته بالنسبة إلى الكيان الصهيوني يمثل نقطة التقاء فكرية تجمع بين الزّعامات والشّخصيات الصهيونية، قديماً وحديثاً، وعلى مُختلف اتجاهاتها السياسية والأيديولوجية؛ وأن الفكر الصهيوني يربط دائماً بين قضية المياه والاعتبارات الأمنية، بوصفها عوامل مُتداخلة في صُلب السّوقية الصهيونية؛ ويبدو واضحاً أن أنهار الأردن، والليطاني، واليرموك والحاصباني والنيل والفرات، ترسانة مائية لا غنى عنها للكيان الصهيوني. ومهمة تحقيق الأمن المائي هي مهمة جماعية يتحمّل تحقيقها المجتمع البشري بأكمله. وأن جميع دول العالم مُطالبة بالتصدي لهذه المشكلة القادمة التي تُهدد الملايين من الأفواه التي تتوالد كلّ يوم في مختلف أنحاء العالم؛ ويُمكن إضافة عنصر مهم هو التفكير في إحداث محكمة للماء لبت النّزاعات المائية.

يُقر جاي موريسات[59] بعدم وجود استراتيجية دولية «مشتركة» تتعلق بالماء؛ فالأمم المتحدة اهتمت فقط بمشاكل النمو والسكان العالمي والتنمية الاجتماعية والتنمية المستدامة، وفي السياق نفسه تعمل الكثير من المنظمات الدولية على دراسة مختلف جوانب المشكل لكن من دون الاستناد إلى مُقاربة منسجمة ومندمجة؛ فتدبير الماء المشترك[60] يمكن أن يكون مكسباً للسّلم أو للحرب، لكن السياسة هي التي تُحدد مسار ذلك.

رابعاً: المياه العربية من منظور القانون الدولي

1 ـ هل من حقوق مائية للدول العربية؟

المؤكد عدم وجود قانون دولي[61] مُفصل ونهائي حتى الآن، يحدد ويعين حقوق الدول المائية بظروفها ومواقعها وتطوراتها المختلفة والمعقدة، وإنما هناك أعراف ومبادئ «وإن كانت غير

(58) بن لامه، «المياه في السوقية الصهيونية،» ص 78ـ79.

(59) Morissette, «L’eau, enjeu de la sécurité humaine,» pp. 109-110.

(60) PNUD, *Rapport mondial sur le développement humain, Au-delà de la pénurie: Pouvoir, pauvreté et crise mondiale de l’eau*, p. 203.

(61) وزان، **تنمية الزراعة العربية: الواقع والممكن**، ص 164، و John Waterbury, «Transboundary Water and the Challenge of International Cooperation in the Middle East,» in: *Water in the Arab World: Perspectives and Prognoses*, edited by Peter Rogers and Peter Lydon (Papers from

مُلزمة، إلّا أن المؤسسات الدولية والجمعيات القانونية درجت بالأخذ فيها في الموضوع المائي وحلّ النزاعات المتصلة به»؛ ومن الأعراف والقواعد التي تراعى عادة عند مُعالجة مثل هذه الحالات الحقوق التاريخية المكتسبة وطُول مجرى النهر في البلد وأهميته، والحاجات الزراعية والاجتماعية عموماً، ومدى توافر المصادر البديلة لتلك المياه، ومدى تأثير ذلك في الدخل القومي للبلد المعني. ومن تلك القواعد أيضاً، عدم جواز تغيير الشّروط الطّبيعية أو وقف أو تحويل أو استعمال مجرى النهر على نحوٍ يُجحف بحقوق دولة أو دول مجاورة، أو يسبب حرمانها من استخدام مياهه في الجزء الخاص بها، أو يلحق الضرر بمشاريعها القائمة أو التي هي قيد التنفيذ... إلخ.

يتضمن القانون الدولي، أيضًا، بعض القواعد العامة لتنظيم الأنهار الدولية، كمبدأ[62] الحقوق التاريخية المكتسبة في الموارد المائية، وتعدّ مياه الأنهار موردًا طبيعيًا مشتركًا لا يخضع لسيادة دولة بذاتها؛ وهذه القواعد أقرها معهد القانون الدولي (1961)، إلّا أن الوضع على الأرض هو المحدد لميزان القوى بين الأطراف. وإذا كانت مصادر المياه[63] عبر الحُدود تفرض مشاكل متعددة بين دول الجوار بسبب عبور هذه الأنهار حدود دول مُتعددة، فإن الأمر يزداد صعوبة، لأن المياه المتوافرة من هذه المصادر تُعاني أيضًا نقصًا في الكميات، فتعارض المصالح حول هذه الأنهار لا يرجع إلى مُرورها عبر دول متعددة بقدر ما يرجع إلى تناقص كمياتها عن الاستجابة للحاجات المتزايدة.

علاوة على تناقض مصالح الدول، فإن معظم الاتفاقيات المائية يتسم[64] بالتجزئة وعدم الفاعلية وبالإجحاف من ناحية توزيع الحُقوق بين الدول المجاورة كما يتأثر التّعاون حول استخدام المياه وإدارتها تأثراً كبيراً بالتّوترات السياسية السائدة وبالنّزاعات المستمرة كما هو حال معظم الدول العربية.

2 ـ الوضع المائي العربي

في ظل تعقّد «المشهد» المائي العربي تبقى احتمالات الحرب واردة، أما الجبهات المحتملة[65] فإنها تتوقف على من يُدير الحرب. فإذا كانت إسرائيل فالجبهة المنتظرة هي حوض الأردن وروافده، وهذا ما يعني مُواجهة مباشرة بين الأطراف العربية بالحوض وإسرائيل؛ وهذا السيناريو مُستبعد في نظرنا، فالأردن مثلًا يعيش أزمة مائية خانقة إضافة إلى الوضع الإقليمي المضطرب باستمرار. وإذا كانت تركيا فالجبهة المحتملة هي جبهة سورية ـ عراقية في مواجهة تركيا، وهذا السيناريو مستبعد جدّا، فالعراق وسورية يعيشان حالة تفكك وصراع داخلي تُغَذّيه الأطراف الدولية

---

a conference sponsored by the Arab Fund for Economic and Social Development and Harvard University October 1-3, 1993) (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1994) pp. 47-48.

(62) فهمي هويدي، «نهر النيل بين الإستراتيجية و«الفهلوة»،» الجزيرة. نت، 19 نيسان/أبريل 2010، <https://bit.ly/2GQzb0q> (شوهد بتاريخ 14 آب/أغسطس 2020).

(63) البلاوي، «وفرة في الطاقة ونُدرة في المياه العربية،» ص 62.

(64) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية**، ص 19.

(65) مخيمر وحجازي، **أزمة المياه في المنطقة العربية: الحقائق والبدائل الممكنة**، ص 168.

والإقليمية. أما إذا كانت إثيوبيا فالجبهة هي جبهة مصرية ـ سودانية في مواجهة إثيوبيا. وهذا السيناريو مُستبعد أيضًا، فمصر لا تقوى على الدّخول في الحرب في ظل حُكم العسكر.

خاتمة

الماء رمز الحياة وجوهر البقاء ومصدر القوة، فالحضارات العربية المائية كحضارة ما بين النهرين وحضارة مصر ـ هبة النيل وحضارة حضرموت، تأسست على وجود المياه. وحاليًا، أصبحت المنطقة العربية تعيش على عتبة الفقر والأمن المائيين، ويُنتظر أن يزداد الوضع العربي صعوبة وتعقيداً في الأمدين المتوسط والطويل، وهو ما يحتّم وضع استراتيجية عربية محكمة تُراعي خصوصية وأهمية الماء في المُساومات الدولية وتحقيق الأمن الغذائي العربي.

إن الصراع العربي – الصهيوني على الماء هو صراع جُذُور لا تحسمه التّنازلات أو المُفاوضات، أما التّفاوض مع تركيا فقد يُؤدي إلى الحفاظ على آخر الفُرص في المُساومات المائية. ويبدو أن العرب في موقف ضُعف وهَوَان على كلّ الجبهات وهو ما يعقّد المشهد المائي العربي.

قد تكون مبادئ القانون الدولي في مصلحة البلدان العربية لكن الواقع العملي يَدُلّ على تَراجع قوة المنطقة العربية في سياق عَدَم وُجود استراتيجية مائية عربية شاملة، وهذا يُهَدّد الأمن المائي وبالتالي الأمن الإنساني في الوطن العربي □

في المأزق الأمني- الحضاري العربي: قراءة في واقع المناعة الفكرية وآليات إعادة الهيكلة

عبد الرحيم رحموني(*)

باحث في العلاقات الدولية، جامعة سعيدة- الجزائر.

تمهيد

في عالم يعيش واقعاً حسّاساً تُغذيه المتغيِّرات المحورية في السياسة العالمية على صعد وسياقات مختلفة، تُحسب الحضارة من بين أبرز هذه المتغيِّرات التي تُعَدّ أساس قيام الأمم وتكوين المناطق والأقاليم، وبخاصة أنّها تُمثل لب كل معادلة نهضوية قائمة على توظيف الأطر الثقافية لتنمية الأمم والمجتمعات، هذه الحساسية أعطت الحضارة ذلك الوزن والفاعلية والتأثير التي ينطلق منها المفكرون في الكثير من الدراسات والأبحاث الحضارية النظرية والميدانية كعامل دافع للوصول إلى معادلات محورية في المجال الحضاري.

إنّ الغوص في مثل هذه المعادلات يرتكز على أطر الدِّقة والتحليل المنهجي لاستكشاف عوالم الحضارات التي تعاقبت على الواقع الكوني، فلا يمكن أن تقوم حضارة إلا بتوفر قدر كافٍ من الأمن الذي ينطلق منه الباحثون من أنّه الركيزة الأساسية لبناء واستمرار الحضارة وتبلورها من الفكرة إلى الواقع الميداني، وهو ما يطرح عددًا من الحلقات الحضارية والأمنية ذات المتلازمات الفعَّالة والمركزية في الساحة الحضارية الكونية، وبخاصة أنّ المنطقة العربية وُجدت في حيِّز حضاري قائم على الحوار بين الحضارات المختلفة.

إلا أنّ هذه المنطقة، نظراً إلى التشابك والتعقيد الأمني الذي يطغى على المسرح العالمي، شهدت الكثير من الأزمات الأمنية ذات الأبعاد المحلية والإقليمية والعالمية، وهو ما أثَّر بالسلب في البنية الحضارية من منطلق اهتزاز مُتغيِّر الاستقرار وتميُّز المنطقة العربية بتنامي الكثير من بؤر التوتر ذات المنطلقات الحضارية والفكرية، وبخاصة أنّ التعامل الفعلي مع هذه الأزمات لم يكن بالقدر الذي كان لازماً على صناع القرار في المنطقة العربية بتبنيهم رؤى ومقاربات لا تأخذ البُعد

(*) البريد الإلكتروني: abderrahimrahmouni99@gmail.com.

الحضاري في الحسبان، ما ولَّد مأزقاً أمنياً حضارياً لا تزال تُعانيه المنطقة وهو أصل كل الانتكاسات التي تمر بها الحضارة العربية.

ترتكز منطلقات التأثير والتأثر حتماً على عامل المناعة الفكرية داخل المجتمع. تجدر الإشارة هنا إلى أنَّ المناعة ذات أبعاد بيولوجية إلا أن الباحث أراد مزجها وتوظيفها في بُعد حضاري سيكون انطلاقة لدراسات أخرى متخصصة، إذ إنَّ ما تعيشه المنطقة العربية من الأزمات ولَّد نوعاً من التلاشي في المناعة التي كان يتميّز بها المجتمع العربي، بفعل تنامي عدد من بؤر التوتر في أرجاء متعددة من المنطقة والتي لو أمعن فيها الدارس النظر لوجدها تنطلق من أبعاد حضارية يُريد بها الغرب الاستثمار في النكسة العربية.

إنها أولى خطوات التدمير الممنهج للحضارة العربية بأيدٍ عربية لخدمة مصالح فواعل خارجية تسعى للسيطرة على المقوِّمات الجيوسياسية التي تزخر بها هذه المنطقة، إنّ الوطن العربي الآن أمام أزمة حضارية تناست فيها الفواعل العربية كل الأسس التي بُنيت عليها.

هذا ما ولَّد للباحث رغبة فكرية في البحث عن آليات كفيلة بإعادة هيكلة وبناء هذه المناعة الفكرية التي كانت الحامي للحضارة العربية على مرِّ العصور، من منطلق المركزية التي تُمثِّلها المناعة الفكرية في البناء الحضاري للأمم، حيث يمكن الانطلاق من تساؤل يأخذ بطبيعة العلاقة بين أبعاد الحضارة والأمن والمناعة الفكرية في المنطقة العربية، إذ كيف تعالج وتتعامل المناعة الفكرية مع الواقع الحضاري للمنطقة العربية الذي يعاني مأزقًا أمنيًا حضاريًا؟

أولًا: الأزمة الأمنية ـ الحضارية العربية: جدلية الأمن والحضارة

حتى لا تكون هذه الدراسة ذات أبعاد تشاؤمية وجب الإقرار بالضرورة القصوى لتوفير قدر كافٍ من البيئة الأمنية التي تكون بمنزلة الأرضية والقاعدة التي تنمو فيها الحضارة وتزدهر، هذا الإقرار أوجبته الرهانات التي تطفو على الساحة العالمية من منطلق أنّ العامل الحضاري فيها يُعد هو الفيصل ضمن أطروحات الحوار والصدام الحضاري، في ظل المعطيات التي ترتكز على البُعد الأمني للحضارة كمتغيّر فعَّال في معادلات تلازمية الأمن والحضارة.

إنّ هذه المعادلات التي تكاد تكون لُبّ الحضارة في حدِّ ذاتها لهي الأصل الذي لا بد من أن يكون على قدر كبير من الاهتمام لدى الباحثين العرب، وبخاصة أنّ البحث في مثل قضايا كهذه يأخذ في الحسبان الموقع الحضاري الذي يوجد فيه الباحث إلى حدٍّ معيِّن، أي أنّ الإلمام يحتاج إلى مسارات ميدانية معاشة وليس إلى بعض الأطروحات النظرية العقيمة، وهذا حتى تكون الانطلاقة ذات فاعلية مبنية على أطر الدقة والموضوعية في معالجة جزئيات الظاهرة الحضارية العربية.

في متلازمة الأمن والحضارة ضمن المجال الجغرافي العربي لا بد من أن يكون للجغرافيا الدور البارز في تحديد اتجاهات ومنحنيات هذه المعادلة، لما لها من التأثيرات الفعَّالة في تكوين الفكرة الحضارية وبلورتها ضمن واقع أمني يرتكز على عاملَي الاستقرار والفاعلية التي يضفيها المتغيِّر الأمني لكل مسارات الحضارة العربية، وهو ما يمكن الانطلاق منه ممَّا تعيشه المنطقة العربية في الوقت الراهن من تنامي كل أوجه المآزق الأمنية.

مثل ذلك ما تعيشه سورية التي تعَدّ مهد الحضارة العربية الأصيلة. فكما هو معروف في المنطلقات الحربية أنّ تدمير الأساس – سورية ـ هو أولى الأسس الحربية للقضاء على باقي الفواعل العربية الأخرى – بحسب الرؤى الغربية المناهضة لأي وجود العربي. فأصل الأزمة السورية[1] هو دورها الحضاري ضمن سياقات الحضارة العربية ـ الإسلامية التي مثّلت سورية أحد أبرز أسسها الفعّالة والمحورية ضمن البناء الحضاري العربي، أي أنّ سورية مثّلت إغراءً حضاريًّا لدى الغرب لما تمثله الإغراءات كأساس مركزي في المنطلقات الحربية.

إنّه أصل المأزق الأمني العربي الذي لا تكاد تخلو دوله من الحروب التي يفتعلها من لهم براغماتية حضارية في تدمير الحضارة العربية، سواء الفواعل الرسمية وغير الرسمية العربية أو الفواعل الخارجية من غير البلدان العربية؛ أي لا يمكن الجزم أنّ كل الفواعل العربية تتمنى الاستقرار للمنطقة العربية. حتمًا إنّها منطلقات المدرسة الواقعية التي تتبناها الدول ضمن سياق الحفاظ على مصلحة الدولة الوطنية في ظل إهمال ما تعانيه الحضارة العربية من الأزمات والنزاعات.

بالفعل إنها أولى خطوات التدمير الممنهج للحضارة العربية بأيدٍ عربية لخدمة مصالح فواعل خارجية تسعى للسيطرة على المقوِّمات الجيوسياسية التي تزخر بها هذه المنطقة، إنّ الوطن العربي الآن أمام أزمة حضارية[2] تناست فيها الفواعل العربية كل الأسس التي بُنيت عليها، تلاشت فيها كل الرغبات الحضارية العربية التي حتمًا مثّلت أبرز الأسس الحضارية التي بُنيت عليها الحضارة العربية وازدهرت في فلكها ضمن سياقات حضارية تأخذ البُعد الأمني في الحسبان.

من بين المشاكل المطروحة في الواقع الحضاري العربي هو عدم الاهتمام بالتراث الماضي وخصوصًا أنّ هذا المتغيِّر هو حجر الأساس لكل بناء حضاري، وهو بالفعل ينمّ عن «... عدم تقدير كافٍ للمشكل المطروح في الثقافة العربي. ذلك أنّ ما يميِّز الثقافة العربية منذ عصر التدوين إلى اليوم هو أنّ الحركة داخلها لا تتجسم في إنتاج الجديد بل في إعادة إنتاج القديم...»[3]، ذلك أنّ عملية الإنتاج الفكري والثقافي تتم انطلاقًا من ماضٍ يكون بمنزلة القاعدة الأساسية التي تعَد مهد الحضارة، ولكن هذا الإقرار لا يمكن إسقاطه على بيئات مختلفة.

---

(1) للمزيد، انظر: جمال واكيم، **صراع القوى الكبرى على سوريا: الأبعاد الجيوـ سياسية لأزمة 2011**، ط 2 (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2012)، وفؤاد مطر، **سورية المغلوب على أمرها** (بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، 2013).

(2) للمزيد، انظر: أبو يعرب المرزوقي، **أزمة الحضارة العربية المترددة** (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات؛ بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، 2009).

(3) محمد عابد الجابري، **التراث والحداثة: دراسات.. ومناقشات** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991)، ص 15.

ثانياً: في مضمون المناعة الفكرية وتأثيره في المجال الحضاري العربي

فيما مضى كانت المصطلحات والمتغيِّرات تستخدم على منحى وحيد نظراً إلى أنَّ العالم كان يعيش حالة من السبات المفاهيمي، لكن ومع وصول العالم إلى مرحلة مهمة جدًا من البناء الفكري لُوحظ إعادة استخدام بعض المصطلحات في تخصصات متعددة بما يتلاءم وقدرة الباحث على توظيف مصطلحات كهذه بدقة وموضوعية؛ مع الحفاظ الكامل على لب هذه المصطلحات الحساسة. من ذلك أن المناعة التي أراد الباحث أن يوظِفها في هذا المستوى من الدراسة ستُعطى حتمًا فاعلية لدى القارئ وبخاصة أنّ الغاية منها تبسيط المعنى للقارئ العربي، بحيث سيتم استخدام المناعة الفكرية كدلالة على تلك القوة التي يجب أن يمتلكها المجتمع العربي والتي تكون عازلًا في وجه كل الأفكار والتصورات السلبية ولا سيّما الغربية منها.

يُجادل مالك بن نبي في أنَّ العالم العربي عاش حقبة من الزمن ولا يزال يعيش انفتاحاً سلبياً على العالم الغربي الخارجي، حيث ارتبط بوثاقة بهذا العالم الساعي إلى تصدير كل الأفكار السلبية والمميتة إلى العالم العربي؛ قصد تدميره باستخدام القوة الناعمة لخدمة براغماتيته الساعية إلى المجد والنفوذ، كون العربي، فردًا ومجتمعًا، قام باستيراد جُملة الأفكار من الغرب من دون أن يكون له أدنى جُهد لانتقائها، وهو ما أثَّر سلبًا في المجتمع العربي، وبخاصة أنّ الغرب ليس من مصلحته أي تطور داخل المنظومة الحضارية العربية[4].

إنّ ما تعيشه المنطقة العربية ضمن مسارات الحضارة يقف خلفه التشبث بالعوائق أو بالأحرى عدم القدرة على إنتاج لقاح ومضاد فكري لهذه الأمراض الفكرية الخبيثة التي تنخر المجتمعات العربية.

هذا الإقرار الذي لا يُمكن لأحد أن يُنكره مثَّل أبرز الدوافع التي سعى من خلالها بن نبي ضمن مشروعه مشكلات الحضارة لأن يكون ذا أبعاد تسعى إلى بناء حصانة فكرية عربية تُعطى لها مهمة انتقاء الأفكار وبالتالي حماية المجتمع من الأفكار السلبية الدخيلة. هذه الدافعية ولَّدت بدورها فاعلية مركزية وبخاصة أنّه في مرحلة ما عاش الوطن العربي ازدهارًا فكرياً قبل أن تصبح هذه المنطقة ملاذاً لكل صنوف الاستعمار الغربي الساعي إلى زرع الأمراض الفكرية والحضارية في المنطقة العربية ككل، وبالتالي يسهل على الغرب بسط نفوذه وتحقيق أمجاده على حساب نكسة الوطن العربي.

لعل هناك الكثير من الاستراتيجيات الفعَّالة لبناء منظومة استراتيجية حضارية يكون لها السبق في إعادة إنتاج المناعة الفكرية للحضارة العربية، إذ وجب تبني منطلقات تفكيرية تقوم

(4) مالك بن نبي، **شروط النهضة**، ترجمة عمر كامل المسقاوي وعبد الصبور شاهين، ط 14 (دمشق: دار الفكر؛ بيروت: دار الفكر المعاصر، 2016)، ص 45ـ47.

على تذليل العوائق التي تقف حاجزاً أمام التطور الفكري العربي؛ مثلُ ذلك ما تمثِّله الأفكار السلبية الراسخة في المجتمع. بالفعل إنّه الدافع الحقيقي لبناء وعي ذاتي وجمعي عربي قادر على إعادة إنتاج منظومة المناعة الفكرية للحضارة العربية[5].

إنّ النظم الاقتصادية قد تكون عاملاً مهمًا في إعادة إنتاج المناعة الفكرية، وبخاصة أنّه تم التأكد من أنّ علاقة الاقتصاد بالفكر علاقة مركزية محورية ضمن السياقات الحضارية للمجتمعات، حيث إنّ العلاقات والأفكار الاقتصادية حتماً تؤدي إلى إنتاج منظومة فكرية ذات قيم حقيقية.

إنَّ العوائق هي الحاجز الأكبر أمام البناء الحضاري العربي، وما أكثر هذه العوائق في الواقع العربي اليوم، وهو ما أوجب على الفواعل الرسمية وغير الرسمية العربية العمل على تذليل كل ما من شأنه أن يكون معيقًا للنهوض الحضاري، وبالتالي يمتلك هذا البناء مناعة وحصانة فكرية تقي الفرد والمجتمع من كل ما من شأنه أن يعيق الفكر العربي.

حقاً إنّ ما تعيشه المنطقة العربية ضمن مسارات الحضارة يقف خلفه التشبث بالعوائق أو بالأحرى عدم القدرة على إنتاج لقاح ومضاد فكري لهذه الأمراض الفكرية الخبيثة التي تنخر المجتمعات العربية. هذا اللقاح يكون بمنزلة الانطلاقة الفعلية لتأسيس وإعادة بناء المناعة الفكرية، التي من شأنها بلورة المنطلقات النظرية للحضارة إلى مقاربات ميدانية تأخذ البُعد الفكري والحضاري وأمن الفرد والمجتمع في الحسبان، الأمر الذي وجب من خلاله جسّ النبض تجاه كل الأطروحات الميدانية التي من شأنها إعطاء دافع قوي للنهوض الحضاري.

كما أنّ النظم الاقتصادية قد تكون عاملًا مهمًا في إعادة إنتاج المناعة الفكرية، وبخاصة أنّه تم التأكد من أنّ علاقة الاقتصاد بالفكر علاقة مركزية محورية ضمن السياقات الحضارية للمجتمعات، حيث إنّ العلاقات والأفكار الاقتصادية تؤدي حتماً إلى إنتاج منظومة فكرية[6] ذات قيم حقيقية تكون الغاية منها الدور الإيجابي الاقتصادي في ملازمة كل مسارات الحضارة، ما قد يمثِّل مجالاً استراتيجياً يقي المجتمع والحضارة العربية من كل إشكال الاختراق، هذا الاختراق الذي يؤدي بدوره إلى القضاء على البناء الحضاري العربي وزرع بوادر التبعية الفكرية للغرب.

ثالثاً: نحو إعادة هيكلة منظومة حضارية ـ عربية قائمة على أطر الأمن والمناعة الفكرية

يظهر مما سبق أنَّ المنطقة العربية عانت ولا تزال تعاني مأزقًا أمنيًا ـ حضاريًّا يقوم على جدلية الأمن والحضارة ضمن البناء الحضاري للمجتمع العربي. هذه الجدلية أعطت للباحثين نوعًا

(5) اليامين بن تومي، **أمراض الثقافة: قضايا التشويه الكبرى في الجزائر** (الجزائر: منشورات الوطن اليوم، 2017)، ص 36.

(6) فؤاد زكريا، **الجوانب الفكرية في مختلف النظم الاجتماعية** (لندن: مؤسسة هنداوي سي آي سي، 2017)، ص 8.

من الليونة في تحليل القضايا الحضارية بالارتكاز على دور البُعد الأمني في البنى الحضارية، وهو ما يُحيل إلى البحث عن آليات كفيلة بإعادة تكوين منظومة حضارية عربية فعَّالة تأخذ في الحسبان الحفاظ على الحضارة العربية، ولا يتأتى ذلك إلا بفعل جُملة من المتطلبات التي تعَدّ العماد الحقيقي لإعادة إنتاج مناعة فكرية عربية.

إنّ إعادة الاعتبار للميراث الثقافي للأمة العربية[7] يُؤخذ فيه على أنَّه الرجوع إلى أصل الحضارة الذي سيكون حتمًا، بتبني المنظومة العربية لتفكير سليم، ذا تأثير فعّال وإيجابية مركزية في إعادة بناء الحضارة، من منطلق أنّه يمثِّل تلك القاعدة الثقافية ذات الأهمية القصوى في تاريخ أي حضارة وأي مجتمع عربي أو غربي، كما أنَّ هذا الرجوع سيقابله رفضٌ من بعض الأطراف الداخلية والخارجية التي تكيد للحضارة العربية كون أي نهضة عربية يقابلها تحدٍ للحضارات الغربية التي تعمل على دحر الفكر العربي.

ما تمتلكه المنطقة العربية من المقوِّمات الجيوسياسية (النفط، المساحة، شساعة الحدود، المسطحات المائية...) تُعد عوامل قوة تسعى الفواعل الغربية إلى بسط نفوذها عليها.

بالفعل إنّ هذه المعادلة ذات الحساسية يجادل الباحثون فيها من أنّها أبرز انطلاقة لإعادة بناء الحضارة العربية الحقيقية التي ترتكز على معطيات الماضي ورهانات الحاضر والمستقبل. إنّ النكسة التي وقعت فيها المنطقة العربية نكسة حضارية أخذت في الآونة الأخيرة أبعادًا أمنية ـ فكرية ومجتمعية، مثّلت تحديات متجدِّدة لهذه الحضارة التي تمتلك كل المقوِّمات لإعادة انطلاقها من جديد، وهي بالفعل أبرز معادلات الأمن والحضارة الساعية إلى حل المأزق الأمني الذي ما زالت تعانيه أقاليم المنطقة العربية من مشرقها إلى مغربها ومن جنوبها إلى شمالها، وبخاصة أنّها تقع ضمن حقل جيوسياسي ذي إغراء جغرافي للقوى العالمية والإقليمية الهادفة إلى السيطرة على المنطقة العربية.

هنا أمكن الإقرار بصعوبة المهمة من دون استحالتها، لأنّ ما تمتلكه المنطقة العربية من المقوِّمات الجيوسياسية (النفط، المساحة، شساعة الحدود، المسطحات المائية...) تُعد عوامل قوة تسعى الفواعل الغربية إلى بسط نفوذها عليها. هذا السعي الغربي وراء هذه المقوِّمات يُعدّ ضمنيًا انتهاكًا للحضارة العربية القائمة على أُسس فعَّالة لكنّها ضعفت بفعل السياسات الفردية المنتهجة من جانب أنظمتها الحاكمة، وهذا يؤكد ملياً الدور البارز الذي تمثِّله هذه المقوِّمات في إعادة بناء مناعة فكرية عربية تتأسس على منطلقات حقيقية ذات أهمية فعَّالة على الصعيد المحلي والإقليمي والعالمي.

كما أنَّ تعزيز شبكة العلاقات الاجتماعية بين الأفراد، له داخل المنطقة العربية ككل أو في الوحدات السياسية المكوّنة لها، أهمية بالغة في ميلاد الحضارة وتفعيل مناعتها الفكرية، هي نفسها ما كانت في بناء الحضارة الإسلامية، إذ إنّ أول انطلاقة ومقوِّم للحضارة العربية الإسلامية

(7) محمد العربي فلاح، **آفة الشعوب نظمها** (الجزائر: دار الخلدونية، 2004)، ص 43.

كانت الوثاقة الأخوية بين الأنصار والمهاجرين[8]، وهنا لا بد من الإقرار بدور الأطر والمعطيات السوسيولوجية في تعزيز قيم المجتمع الفكرية التي تهدف إلى تكريس مبادئ حماية المجتمع من كل الأمراض الفكرية، وهي بالطبع ما يجب أن تكون عليه الحضارة في تأسيسها لمناعة فكرية حضارية تواجه بها الحضارات الأخرى، ولا تسمح لهذه الحضارات بتوظيف الاستعمار الناعم خدمة لأجندتها.

هذه المعادلات التي تمَّ التطرق إليها هي في الأصل تعد حلولًا مباشرة للمأزق الأمني ـ الحضاري العربي، تقوم على أطر عابرة للتخصصات تتمازج فيها الأطروحات الاقتصادية ودور المتغِّير الاقتصادي في البناء الحضاري وتحديد الهوية الخارجية للحضارة العربية بين باقي الحضارات، مع الأطروحات الاجتماعية التي تأخذ العلاقات الاجتماعية في الحسبان من منطلق أنها دافع وثيق ومحوري بين الأفراد المكونين للحضارة العربية، تتمازج مع المعطيات الجيوسياسية التي تُمثِّل عوامل قوة، تتفاعل في فلك القيم الفكرية التي تنمو وتزدهر داخل المجتمع، والتي تمثل حجر الأساس للبناء الحضاري العربي وإعادة بناء مناعة فكرية ضد كل أوجه الاختراقات.

خلاصة

حاولت هذه المقالة أن تحمل بين دفتيها معالجة قضية لطالما أثارت الكثير من علامات الاستفهام في الواقع الحضاري العالمي، حيث أرادت تحليل متلازمة الأمن والحضارة في سياق الحضارة العربية، آخذة البُعد الأمني كبُعد محوري في دراسة البناء الحضاري ومسارات الحضارة العربية في سياق وجودها ضمن نطاق عالمي يمتاز بتنامي كل أشكال المآزق الأمنية، هو الأمر نفسه الذي مثّل مأزقا أمنيًّا ـ حضاريًّا تعانيه الحضارة العربية في ظل استفحال التعامل الفعلي مع هذا المأزق الأمني.

هذا ما أوجب في مستوى مهم من البناء الحضاري تعزيز المناعة الفكرية الحضارية، سواء في المنطقة العربية مجتمعة أو كوحدات مكوِّنة لهذا التجمع المحوري في السياسة العالمية، وهو ما حتّم تبني عدد من الرؤى التي من شأنها تعزيز هذه المنطلقات وبناء شبكة من القيم كحصانة ومناعة لحماية الحضارة من كل أنواع الاختراقات الداخلية والخارجية، وبخاصة ما تَمثَّل في تنامي شكل جديد من أوجه الاستعمار الناعم، وهو الاستعمار الفكري، في التصدير الغربي للأفكار المميتة للحضارة العربية، التي من شأنها القضاء على الحضارة العربية.

لذا، من الواجب تبني القيم الفكرية الاجتماعية والاقتصادية حتى يتم تكوين هذا الحصن الذي يراد به إخراج الحضارة العربية من القوقعة الميِّتة التي توجد فيها الآن. إنّ الوطن العربي الآن أمام تحدٍّ قديم وجديد ومتجدِّد يتمثل ببناء مناعة فكرية عربية، وهذا حماية للحضارة العربية وفي الوقت نفسه يكون لها السبق الفعلي في التعامل الإيجابي مع المأزق الأمني ـ الحضاري، وهو ما قد يؤدي إلى بناء بيئة أمنية تكون القاعدة الصلبة التي تنمو فيها الحضارة وتزدهر في فلك جدلية الأمن والحضارة □

(8) مالك بن نبي، **ميلاد مجتمع**، ط 12 (دمشق: دار الفكر؛ بيروت؛ دبي: دار الفكر المعاصر، 2018)، ص 28.

المُسْتقبلُ العَرَبيّ

شروط النشر

المستقبل العربي مجلة عربية شهرية محكّمة تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية منذ عام 1978، وهي تُعنى بشؤون الوطن العربي، ونهضته ووحدته، وما يتعلّق به ويؤثر فيه إقليمياً ودولياً، على مختلف الصُّعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والعلمية والتقانية. تحفِّز المجلة الحسَّ النقدي، وتسعى في أبوابها المختلفة لتقديم قراءة علمية وعقلانية وموضوعية للقضايا والملفات المطروحة أو المهمة عربياً وعالمياً، كما تناقش قضايا خلافية من وجهات نظر متعددة.

تتوزع موضوعات المجلة على أبواب مختلفة، لكل منها معاييره وللنشر فيه شروطه. وتتسع صفحاتها لمختلف الباحثين والباحثات العرب، وهي تعطي الأولوية للنصوص التي تأتي بجديد، سواء على مستوى المعطيات والمعلومات، أم على مستوى المقاربات المنهجية والنظرية والاستنتاجات.

يمكن المساهمة في المجلة من خلال الأبواب التالية مع مراعاة شروط النشر الموضحة:

1 ـ **الدراسات**: يجب أن تتوافر في الدراسة شروط البحث العلمي، لناحية المنهج والتأصيل والمجيء بجديد، والاستناد إلى معطيات ووقائع حسية، وصحة المعلومات، والأمانة في الاقتباس والدقة في ذكر الهوامش والمراجع بأسلوب علمي يغطي كل المعلومات المطلوبة عن المصدر (سواء كان كتاباً أو مقالة في دورية، أو تقريراً...)، والبناء النصي واللغوي المتماسك والواضح والجميل، البعيد من الحشو والتكرار، والابتعاد من التعميمات والانتقائية، ومن الأحكام المسبقة غير المستندة إلى براهين وإلى تراكمات معرفية ونتائج بحثية سابقة وجديدة. يُشترط بالدراسة أن تتضمن **ملخصاً تنفيذياً**؛ و**مقدمة ومدخلاً منهجياً وإطاراً نظرياً**، تتضمن الفكرة الأساسية للدراسة وأهدافها والمنهجيات التي تعتمدها والأسئلة والإشكاليات التي تبحث فيها، وتأصيلاً نظرياً للبحث؛ يلي ذلك **متن النص** الذي يعالج موضوع البحث انطلاقاً من العام إلى الخاص، والذي يُفترض أن يوزّع على أبواب وعناوين فرعية متعددة المستويات؛ وصولاً إلى **الاستنتاجات** التي يُفترض أن تعرض باقتضاب أهم ما توصل إليه البحث. وانتهاء **بالخاتمة** التي تخرج بخلاصات وتوصيات مقتضبة. على ألا يتجاوز حجم الدراسة (باستثناء الخلاصة التنفيذية والهوامش أو المراجع) الـ 5000 ـ 6000 كلمة.

2 ـ **مقالات وآراء**: تناقش المقالة التي تدرج في هذا الباب موضوعاً خلافياً، بلغة عقلانية وموضوعية، أو ملفاً ساخناً، أو مقاربة تطرح وجهة نظر مغايرة، أو تقدم رؤية أو مقترحاً مستقبلياً لشأن عربي ما أو شأن عالمي مؤثر عربياً؛ كل ذلك بنمط تفكير وبأسلوب تحليل معمّقين، بعيدين من الخطاب اليومي والارتجالية. على ألا يتجاوز عدد كلمات المقالة الـ 3000 كلمة.

3 ـ **كتب وقراءات**: تتضمن مراجعة الكتاب عرضاً لمضمون كتاب صادر حديثاً، سواء باللغة العربية أو بلغة أجنبية، ومناقشة هذا المضمون ونقده، مع ضرورة إلقاء الضوء على هيكلية الكتاب والمنهجيات التي يقوم عليها والخلفية النظرية والفكرية التي تحكمه. على ألا تتعدى المراجعة حدود الـ 1500 كلمة.

4 ـ **أبواب غير ثابتة** مثل باب **أعلام** الذي يلقي الضوء على الأعمال الفكرية والتجربة الحياتية لأحد الأعلام العرب الذين تستحق أعمالهم وتجاربهم وإنجازاتهم التوقف عندها وتكريمها أو نقدها؛ أو باب **مقابلات** الذي يحاور أحد الأعلام العرب، أو غير العرب، حول تجربته الفكرية أو السياسية أو الثقافية؛ أو باب **مؤتمرات** الذي يلخِّص ويناقش نقدياً وقائع مؤتمر أو ندوة علمية على أن يقع النص في هذه الأبواب في حدود 2500 كلمة.

ترسل المساهمات إلى المركز مطبوعة إلكترونياً وفق برنامج وورد (Mircosoft Word) على البريد الإلكتروني: info@caus.org.lb

تتم مراجعة كل المساهمات المرسلة إلى المركز والملتزمة شروط النشر المبيّنة أعلاه وتعرض على اللجنة الاستشارية للمجلة للموافقة على نشرها، أو يتم رفضها أو طلب إدخال تعديلات عليها بناء على معايير النشر المعتمدة في المركز، ويتم إعلام الكاتب بقرار اللجنة الاستشارية في مدة أقصاها 6 أسابيع.